الأشاعرة

في ميزان أهل السنة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م

- الرد [illegible] ٥٥٢

المبرة الخيرية

لعلوم القرآن والسنّة

دولة الكويت ــ القادسية ــ ق ٦ ــ شارع القادسية ــ م ٤

تلفاكس ٢٥٧٢٥٠٠ ــ نقال ٧٩١٠٠٠٦ ــ ٩٣٩٨٢٢٢

بيجر ٩١٥٠٢٢٢ ــ ص.ب ٢٠٧ الضاحية ــ الكويت ــ

البريد الإلكتروني: E-mail: al-mabarah@hotmail.com _ www.almabara.com



في ميزان أهل السنة

نقد لكتاب:

(أهل السنة الأشاعرة: شهادة علماء الأمة وأدلتهم)

تأليف

فيصل بن قزار الجاسم

تقريظ الشيوخ الأفاضل

أ.د. محمد بن عبد الرزاق الطبطبائي - الكويت	أ.د. محمد أحمد لوح - السنغال
محمد بن حمد الحمود النجدي - الكويت	د. أحمد شاكر الجنيدي - مصر
أ.د. محمد بن عبد الرحمن المغراوي - المغرب	أ.د أبو عمر عبد العزيز النورستاني - باكستان
أ.د. سعود بن عبد العزيز الخلف - السعودية	عبد الهادي وهبي - لبنان
مشهور بن حسن آل سلمان - الأردن	د. سعد الدين بن محمد الكبي - لبنان

الناشر

المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة

دولة الكويت



تقريظات أهل العلم

الشيخ/ أ. د. محمد بن عبد الرزاق الطبطبائي (الكويت).

عميد كلية الشريعة.

الشيخ/ محمد بن حمد الحمود النجدي (الكويت).

رئيس اللجنة العلمية ــ جمعية إحياء التراث الإسلامي.

الشيخ/ أ. د. محمد بن عبد الرحمن المغراوي (المغرب).

أستاذ الدراسات العليا بجامعة القرويين بالمغرب ورئيس جمعية الدعوة إلى القرآن والسُّنَّة.

الشيخ/ أ. د. سعود بن عبد العزيز الخلف (السعودية).

رئيس قسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ورئيس جمعية العقيدة بالمملكة.

الشيخ/ مشهور بن حسن آل سلمان (الأردن).

الشيخ/ أ. د. محمد أحمد لوح (السنغال).

عميد الكلية الإفريقية للدراسات الإسلامية بالسنغال.

الشيخ/ د. أحمد شاكر الجنيدي (مصر).

أستاذ العقيدة الإسلامية ونائب الرئيس العام لجماعة أنصار السُّنَّة المحمدية

الشيخ/ أ. د. أبو عمر عبد العزيز النورستاني (باكستان).

مدير الجامعة الأثرية (بيشاور) باكستان.

الشيخ/ عبد الهادي وهبي (لبنان).

رئيس جمعية السراج المنير ــ بيروت.

الشيخ/ د. سعد الدين بن محمد الكبي (لبنان).

مدير معهد البخاري للشريعة الإسلامية ورئيس مركز البحث العلمي الإسلامي ــ لبنان.



تقريظ الشيخ/ أ. د. محمد عبد الرزاق الطبطبائي
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبيّنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فمن المسائل التي وقع النزاع فيها بين الناس قديماً وحديثاً: القول في صفات الله تعالى!!

إذ خاض الناس فيها، بحسن نية، ولكنها لا تكفي من غير اتباع، فمنهم من غلا فعطل، ومنهم من جفا فمثّل الخالق بالمخلوق، والحق وسط بين هذين الطرفين.

وقد أنزل الله تعالى القرآن الكريم على نبيّه ﷺ، ليبلغه للناس بلسان عربي مبين، وذكر فيه صفاته العظيمة وأسماءه الحسنة، فصفات الله تعالى لا تؤخذ إلاَّ توقيفاً، فنؤمن بها، ونعتقد بما فيها، بلا تشبيه ولا تعطيل، ومن ذلك علو الله تعالى، فالله فوق سماواته،

بائن من خلقه، وهم بائنون منه، وهو معهم بعلمه.

قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

وقال: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٦ ــ ١٧].

وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨].

وقال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤].

وقال: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥].

وقال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

وثبت بالسُّنَّة معراج الرسول محمد ﷺ إلى ربه، ونزول الملائكة من عند الله، وصعودها إليه، وقوله في الملائكة الذين يتعاقبون في الليل والنهار: «فيعرج الذين باتوا فيكم إلى ربهم فيسألهم وهو أعلم بهم».

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كانت زينب تفتخر على أزواج النبي ﷺ تقول: «زوَّجكن أهاليكن، وزَوَّجني الله من فوق سبع سماواته».

واستواؤه سبحانه على عرشه حقيقة، فإن الله تعالى في السماء، ومستو على العرش، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقد وُفِّق الإمام مالك رحمه الله عندما قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن هذا بدعة».

ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان. وما أحسن كلام السعدي عندما قال في تفسيره: «كذا يقال في سائر الصفات لمن سأل عن كيفيتها: أن يقال كما قال الإمام مالك: تلك الصفة معلومة، وكيفيتها مجهولة، والإيمان بها واجب، والسؤال عنها بدعة، وقد أخبرنا الله بها ولم يخبرنا بكيفيتها، فيجب علينا الوقوف على ما حد لنا، فأهل الزيغ يتبعون هذه الأمور المشتبهات تعرضاً لما لا يعني، وتكلفاً لما لا سبيل لهم إلى علمه، لأنه لا يعلمها إلاَّ الله، وأما الراسخون في العلم فيؤمنون بها، ويَكِلُون المعنى إلى الله فيسلّمون ويسلمون» اهـ.

وأصل ذلك كله هو قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فصفاته سبحانه وتعالى حقيقية وإلا لبطل أن تكون صفات له، ولكنها لا تشابه المخلوقين، ولا تدرك صفتها عقولهم، فصفاته بلا كيف، فإثبات الصفات من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تجسيم هو المنهج الحق.

وقد التبس ذلك على الناس حين حدُّوه بعقولهم، ومنه: «لمّا قيل لابن عباس رضي الله عنه: كيف يكلِّمهم يوم القيامة كلهم في ساعة واحدة؟ قال: كما كان يرزقهم كلهم في ساعة واحدة».

وممن أخطأ في ذلك الأشاعرة، حيث أولوا بعض صفات الله تعالى، ظناً منهم بأن ذلك تنزيه له تعالى، وهم مأجورون على نيَّتهم، ولا يخرجهم ذلك عن حظيرة الإسلام، ومنهم علماء كبار يؤخذ منهم في غير هذه المسألة، ولكن الحق في مسألة الصفات هو المنهج الذي سار عليه سلف الأمة من إثبات الصفات من غير تشبيه، ولا تعطيل، ولا تمثيل.

ولا يحب السَّلَف الجدل في مسائل العقيدة، ولولا أنه قد خاض فيها من خاض فيها في هذا الزمن، وكتب فيها من يُعوّل عليه في الفتوى، فكان لزاماً علينا بيان الحق، حتى يبقى منهج السَّلَف الصالح ظاهراً بيِّناً، حيث يُتمثَّل قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وقد قرأت ما كتبه الشيخ فيصل الجاسم من بيانٍ وجمع لأقوال أئمة السَّلَف في هذا الموضوع، وقد وجدت ما كتبه جامعاً لنصوص السَّلَف في مسألة الصفات مبيناً للحق في هذه المسألة، وفيما كتب خير كبير في بيان منهج السَّلَف في إثبات الصفات من

غير تشبيهها بصفات المخلوقين، فجزاه الله عنا وعن المسلمين أحسن الجزاء.

والله تعالى أسأل أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أ.د. محمد بن عبد الرزاق الطبطبائي

تقريظ الشيخ/ محمد بن حمد الحمود النجدي

رئيس اللجنة العلمية ــ جمعية إحياء التراث الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليّ الأعلى، الكامل في أسمائه وصفاته العليا، ونشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، شهادة نرجو بها النجاة من سوء المأوى، ونؤمل بها الفوز بالنعيم المقيم في الدرجات العلى، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى، وخليله المجتبى، صلى عليه وعلى آله وأصحابه النجباء، والتابعين لهم بإحسان ما دامت الأرض والسماء، وسلَّم تسليماً كثيراً.

أمَّا بعد:

فإنَّ أعظم العلوم وأجلها، وأصل الأصول وأُسسها، علم التوحيد، الذي موضوعه معرفة الله تعالى بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى، والقيام بعبادته حق القيام، وإثبات ما أثبته لنفسه في آياته، أو ما أثبته له رسوله ﷺ، من صفات الكمال، ونعوت الجلال والجمال، وتنزيهه عما نزه عنه نفسه سبحانه، أو نزهه عنه رسوله ﷺ من صفات النقص والعيب.

قال أبو القاسم الأصبهاني: «قال بعض العلماء: أول فرضٍ فرضه الله على خلقه: معرفته، فإذا عرفه الناس عبدوه، قال الله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]»[١].

والرد على من انحرف في هذا الباب، وفي هذا الأصل العظيم، فحرّف أسماء الله تعالى وصفاته بالتأويل، وسلك مسلك التعطيل بعد التمثيل[٢] من أوجب الواجبات، وأهم المهمات، إذْ الخلاف فيه من المحرمات، لأنه ليس من المسائل التي يجوز الاجتهاد فيها، بل يجب التوقف عند النصوص الشرعية الواردة فيه وإمرارها كما هي، دون رد أو تعطيل، أو تحريف لمعناها الواضح.

فهذا طريق الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وأتباع الرسل، فإنهم متفقون على حرمة الكلام في الله تعالى وأسمائه وصفاته، بغير دليل ولا برهان.

والواجب على جميع المسلمين، ترك الاختلاف فيه، والاعتصام بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، والتسليم لفهم السَّلَف لهما، فهذا ما أمرنا الله تعالى به، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ

---

(١) الحجة في بيان المحجة.

(٢) إذ كل معطل ممثل، فإنه فرَّ من التمثيل إلى التعطيل، كما بيّن الأئمة رحمهم الله تعالى.

إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقال سبحانه: ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

وقال: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ﴾ [الحشر: ٧].

وحذر سبحانه وتعالى من المخالفة في ذلك، فقال: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وأعظم الناس إيماناً، وأحقهم بسبيله، صدر هذه الأمة المباركة، فكل خير في اتباعهم وكل شر في مخالفتهم.

وبعد:

فهذا البحث الجامع المسمَّى: «**الأشاعرة في ميزان أهل السُّنَّة**» لأخينا الشيخ/ فيصل قزار الجاسم وفقه الله، ناقش فيه مسائل عديدة من مسائل الصفات ورد على المخالفين فأجاد، وبين طريق السَّلَف فيها، من الصحابة والتابعين، والأئمة المتبوعين، وأتباعهم المحققين، مما هو جار على وفق المنهاج النبوي، ومقتضى اللغة التي نزل بها القرآن وهي واضحة بينة لا تكلف فيها ولا غرض ولا إشكال، ولله الحمد والمنة.

فالله تعالى أسأل أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يهدينا جميعاً سواء السبيل، وأن يرينا الحق حقًّا ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يوحد بين صفوف المسلمين، ويجمع كلمتهم على الحق، ويعصمهم من الأهواء والفرق، إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

محمد بن حمد الحمود النجدي

تقريظ الشيخ/ أ. د. محمد بن عبد الرحمن المغراوي
أستاذ الدراسات العليا بجامعة القرويين بالمغرب
وعضو مجلس الجامعة سابقاً
ورئيس جمعية الدعوة إلى القرآن والسُّنَّـة بالمغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعـد:

فلقد قرأت كتاب الأستاذ/ فيصل بن قزار أبو عثمان، فوجدته كتاباً عظيماً في بابه، فقد أتى على شبهة المشبّهين وبيّن وهنها وضعفها، وأنها مجرد دعاوى لا تقوم على حجة ولا على بينة، وهي كما قال القائل:

والدعاوى ما لم تقيموا عليها بينـــات أبنـــاؤهـــا أدعيـــاء

والحقيقة أن الذي ساعد الكاتب في هذا البحث هو اطلاعه على ما كتبه السَّلَف الصالح رضوان الله عليهم، فإن من نعمة الله وفضله على هذه الأمة أن حفظ لها تراثها كاملاً، ولا سيما في باب

المعتقد، فإن هذا الباب ولله الحمد جنّد الله له جنوداً كثيرة في مختلف العصور والأزمان، وفي مختلف الأقاليم والأمصار، فهذا التراث العظيم الذي ظهر ولله الحمد وانتشر فضح كل دعيٍّ يدّعي أنه على مذهب السَّلَف الصالح. فإن هذه المصادر العلمية التي قامت بالدفاع عن العقيدة السَّلَفية أصبحت ولله الحمد في يد كل طالب علم يزن بها كل مدّع.

وما كان يُظنّ في مثل هذا الزمان الذي طفحت فيه المكتبات بمصادر السَّلَف ومؤلفاتهم أن يتعلق متعلّق بخيوط العنكبوت، ويجري وراء تقليد المقلدين ويحكي شبههم التي نفثوها في مصنفاتهم ومؤلفاتهم، وهم يستكثرون بكل غث وسمين، وينزل مستواهم إلى الاستدلال بنقول لا تعتبر في الميزان العلمي حتى عند المبتدئين، كالنقل عن النسفي والقرطبي من المتأخرين، والذين لا يُسندون ولا يوثّقون معلوماتهم، ولا سيما في باب المعتقد.

فهذا البحث القيم الطيب ندعو لصاحبه بالتوفيق والثبات، ونتمنى من الله تبارك وتعالى أن يزيده علماً نافعاً، وأن يبارك فيه، وأن يجزيه خير الجزاء، فإنه قد قام بالدفاع عن عقيدة السَّلَف وبيان الحق.

والحمد لله الذي يجعل في أبناء الأمة الإسلامية من يرفع راية

الحق، ويدفع راية الباطل ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: ٨١].

كاتبه

محمد بن عبد الرحمن المغراوي

تقريظ الشيخ/ أ. د. سعود بن عبد العزيز الخلف

رئيس قسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدِّين

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة

ورئيس جمعية العقيدة في المملكة العربيّة السعوديّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

وبعد:

فقد اطَّلعتُ على كتاب «**الأشاعرة في ميزان أهل السُّنَّة**» تأليف الأخ الفاضل: فيصل بن قزار الجاسم، نقدٌ لكتاب: «**أهل السُّنَّة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم**»، تأليف اثنين من الباحثين.

وقد استعرضته وتصفَّحته من أوله إلى آخره، وقرأت منه في مواطن عديدة وكنت أحب أن أقرأه كاملاً إلاَّ أن انشغالي وضيق الوقت حالا دون ذلك، وقد ألفيته كتاباً قيِّماً، أبان فيه صاحبه وفقه الله وجزاه الله خيراً عن موضوعه المتعلق بالأشاعرة، وما ادَّعاه بعض الأشاعرة من دعاوى عريضة تتعلق بما يعتقدان ويقولان به

ويثنيان به على المذهب الذي ارتضياه لنفسيهما، واعتقدا ما يعتقد الأشاعرة في الله تعالى، أعني الكلام في صفات الله تعالى، وادعيا أنَّ الأشاعرة هم أهل السُّنَّة.

وحقيقة الأمر أن الأشاعرة خالفوا أهل السُّنَّة وخاصة المتأخرون منهم مخالفة جذرية في مسألة الصفات، وذلك لأنهم بنوا قولهم فيها على قول المعتزلة، لا يغادرون من قولهم شيئاً في الأصول، فقرروا ما قرره المعتزلة من أن معرفة الله عقلية، واستدلوا لإثبات وجود الله تعالى بدليل الحدوث أو الامكان، ولما كانوا أتعبوا أنفسهم في إثباته، أعني تقرير وجود الله تعالى ظنوا أنهم فازوا بفرس السبق في هذا المسلك، فراحوا يحافظون على هذا المسلك بكل وسيلة، لأنه عندهم الطريق الوحيد لإثبات وجود الله تعالى، وهو الدليل الذي يقيمون به الحجة على ملاحدة بني آدم المنكرين لوجود الله تعالى، مع أنه دليل فاسد ومسلك كاسد لم يستدل به الأنبياء ولا أهل العلم والدين من الصحابة ومن سلك منهجهم.

أقول: لما وصلوا إلى هذه النتيجة ـ على ضلع ـ بهذا الدليل راحوا يبطلون كل ما يتعارض معه ويردونه ولا يقبلونه، بل يذمون من قبله أو أخذ به لأنه في الحقيقة على زعمهم سيهدم أصلهم الذي أثبتوا به وجود الله تعالى، فبناءً عليه قرروا أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بصفة تدل على الحدوث أو الجسمية، فأبطلوا جميع الصفات الاختيارية الفعلية كالاستواء والنزول والكلام والرحمة والغضب

والمجيء والإتيان وغير ذلك، ثمّ أبطلوا جميع الصفات التي تدل في زعمهم على الجسمية لأن الجسمية دليل على الحدوث أيضاً، فأبطلوا وصفه جلَّ وعَلا بالوجه واليد والقدم والعين والأُصبع وسائر ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ؛ متذرِّعين مرَّة بالتأويل، ومرة بالتفويض، والأدهى من ذلك والأمرُّ أنهم تجرأوا فقعَّدوا القواعد لإبطال الاستدلال بشيء من النصوص الشرعية على الصفات التي ينكرونها، كما فعل الرازي في كتابه «تأسيس التقديس»، فصاروا بذلك من غلاة النفاة المعطلة لصفات الله تعالى.

لهذا صار الأشاعرة على قولين ظاهرين:

قول متقدّميهم كالحارث المحاسبي وابن كُلّاب والأشعري في مذهبه المتوسط والباقلاني، الذين يثبتون الصفات الذاتية، وبعض الصفات الفعلية.

وقول متأخريهم الذين ينفون سائر الصفات الفعلية وسائر الصفات الذاتية إلاَّ ما يسمونه الصفات العقلية وهي: الحياة والعلم والإرادة والقدرة والكلام والسمع والبصر، على تفصيلات عديدة عندهم في مسألة السمع والبصر، حيث يرجعها بعضهم إلى العلم.

أما الكلام فهم متفقون على نفي الحرف والصوت، مما يجعل إثباتهم لصفة الكلام دعوى لا معنى لها، بل ويصبح من لوازمها التي لا مفر لهم منها هو القول بخلق القرآن.

ومن هنا فإن الأشاعرة لا يمكن أن يكونوا من أهل السُّنَّة في باب الصفات، كما أنهم في الإيمان مرجئة، وفي أفعال العباد قاربوا مذهب الجبرية، ومع ذلك فهم أقرب الفرق إلى أهل السُّنَّة فهم أقرب من المعتزلة والجهمية ومن الرافضة والزيدية وغيرهم.

وقد انبرى لكشف تلبيس من يلبس منهم على مَن لا يعرف حقيقتهم بدعوى أنهم من أهل السُّنَّة أخونا الشيخ فيصل بن قزار الجاسم، في هذا الكتاب القيم، وأبطل دعواهم من جميع الوجوه، وقد استند في ذلك إلى الأدلة الدامغة من كلام الله تعالى، ومن أحاديث النبي ﷺ والتي ثبت أن الأشاعرة لا يثبتون مدلولها.

كما نقل عن أئمة أهل السُّنَّة وعلمائها إثباتهم للصفات كما وردت في الكتاب والسُّنَّة وأنها على الحقيقة تثبت لله تعالى من غير تحريف ولا تأويل ولا تشبيه ولا تكييف.

كما أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن السَّلَف ليسوا مؤولة وليسوا مفوضة.

ونقل عن أئمة السُّنَّة باستفاضة ما يؤيد ذلك، بل ذكر عنهم ما يدل على أنهم يحرمون التأويل ويرفضونه ويعتبرونه من باب تحريف كلام الله تعالى، كما يرفضون التجهيل المسمى التفويض، لأنه إبطال لدلالة كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ في أعظم عقيدة وأخطر مسائل الدين ألا وهي صفات الله تعالى، المرتبط بها يقيناً

معرفة الله تعالى المعرفة الصحيحة، والتي ينبني عليها عبادته جلَّ وعَلا والإيمان به.

كما بين فضيلة الشيخ فيصل بما لا يدع مجالاً للشكّ ما يلبس به بعض المتحذلقين من الأشاعرة ممن يحاولون أن يدعموا دعوى الأشاعرة في التأويل ببعض النقول الشاذة المعزوة إلى بعض السَّلَف يزعمون أن فيها تأويلاً.

فسبحان الله، ما أعجب الهوى كيف يفعل بأصحابه ـــ يُترك ذاك الكم الهائل من النصوص والتصريحات المثبتة للصفات على منطوق الكتاب والسُّنَّة إلى كليمات أكثرها لا يصح، أو يكون لها معنى غير ما زعم المستدل بها على التأويل؟! وصدق الله إذ يقول: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٧].

كما جعل خاتمة الأبواب نقوله عن أئمة السُّنَّة في ذمهم للأشعرية وأنهم ليسوا من أهل السُّنَّة، وذلك لما ثبت عنهم من الابتداع في باب الصفات، وأنهم أرادوا تنزيه الله تعالى بالطريقة التي ينزه بها الجهمية الله تعالى، فوقعوا في شر مما فروا منه، فبدل أن يثبتوا إلهاً وربًّا وخالقاً له صفات الجلال والكمال جعلوه تبارك وتعالى أبكم لا يتكلم وجماداً لا يتحرك ليس له وجود، لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته، ولا يحب مؤمناً ولا يرضى

عنه ولا يغضب على كافر ولا يكرهه، ليس موصوفاً بالرحمة، مع أن كل ما يرى من آثار رحمته تبارك وتعالى، فأين هذا الكلام الهراء الذي ليس فيه توقير للرب جلَّ وعَلا، ولا يوصل إلى ذلك مما يثبته السَّلَف له جلَّ وعَلا من صفات الكمال والجلال وفق ما أخبر الله تعالى، وأخبر به نبيه ﷺ.

فلأخينا الشيخ فيصل الجاسم الدعوات أن يبارك الله تعالى في جهوده، ويجزيه خيراً عن أهل السُّنَّة، حيث انتصر للحق وأبان عن تلبيسات الملبسين وتقريرات المفسدين وتجهيلات الجاهلين، وقوَّم ما اعوجَّ من كلامهم، وثقف ما مال من دعواهم في مسألة الصفات، متأسياً في ذلك بمن تقدم من أهل العلم الكبار، الذين ردوا على المبتدعة من الجهمية والمعتزلة في مسألة الصفات، وكذلك مَن خَصَّ من أهل العلم الأشاعرة بالردِّ كالسجزي رحمه الله في إثبات الحرف والصوت، وكالقاضي أبي يعلى رحمه الله في إبطال التأويلات، وكشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في إبطال قاعدة المتكلمين العقلية في كتابه «درء تعارض العقل والنقل»، وكذلك نسفه لقواعد الرازي الكلامية الفاسدة في كتابه «نقض تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية»، وغيرهم كثير.

وعليه فأقول: إن أخانا الشيخ فيصل الجاسم قد أجاد وأفاد في كتابه هذا، ونسأل الله أن يسلك بنا وبه سبيل العلماء الصالحين،

المدافعين والذابين عن سنة سيد المرسلين، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته وأن يوفقه لكل خير وفلاح، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلَّى الله على نبيّنا محمَّد وآله وصحبه وسلَّم.

وكتبه

سعود بن عبد العزيز الخلف

تقريظ الشيخ/ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (الأردن)

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أمَّا بعد:

فقد أطلعني أخي الباحث فضيلة الشيخ/ فيصل بن قزار الجاسم ـ حفظه الله ورعاه، وسدده، ونفع به ـ على كتابه القيِّم **«الأشاعرة في ميزان أهل السُّنَّة»**، فقرأته، فوجدته نافعاً، نصر فيه مذهب السَّلَف الصالح في الأسماء والصفات بأسلوب سهل، وعرض جيد، وحشد فيه نقولات تنبيء عن صبر في البحث، وإدمان نظر، وحسن اختيار، وشدة تتبع لتلكم الدرر والشذرات من كلام الأئمة الأعلام، فنظمها في هذا العقد المحكم المتين، وزيّنه بتلكم الفوائد الأصيلة، وجاء بصياغة محررة، وبتوثيق من مصادر معتبرة عن أعلام، أجمع ـ أو كاد ـ جميع الباحثين على فضلهم، وضرورة

الانصياع إلى تقريراتهم، والعض على تأصيلاتهم، ونبذ الدخيل مما قيل عنه ــ زوراً وبهتاناً ــ أنه مذهب أهل السُّنَّة والجماعة.

وهذه الدراسة الجادة القيمة هي في أصلها نقد ــ بل نقض ــ لكتاب «أهل السُّنَّة الأشاعرة، شهادة علماء الأمة وأدلتهم» قام الأخ الباحث فيصل ــ جعله الله فيصلاً بين الحق والباطل ــ بردّ ترهات تدور على الألسنة، وذلك من خلال الجمع والحشد لكلام أئمة في سائر الفنون، على اختلاف الأمصار والأعصار، وتجنب ــ عن عمد وقصد ــ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه الأئمة العظام من أمثال: ابن القيم، ومن تأثر بدعوتهم من الأعلام المتأخرين، رضي الله عنهم أجمعين، وألحقنا بهم في الصالحين.

وقد ازدان هذا الرد ــ بحق ــ بالمقارنة القوية بين الأصيل والدخيل، والجيد والرديء، والسُّنَّة والبدعة، وجمع بين الحشد المتقن المختار، والتحليل والتعليق بأسلوب سهل، ونَفَس علمي رصين، بيّن الباحث من خلاله الفرق الكبير، والبون الشاسع بين مذهب السَّلَف الصالح ومذهب الأشاعرة، وزيّف فيه المؤلف تلكم الدعوة الظالمة أن «الأشاعرة» هم «أهل السُّنَّة والجماعة»!

ولا أكتم القارىء الكريم أنِّي وجدت فيما قرأت من تقريرات ــ جاءت في معرض الرد ــ: أدباً في المناقشة، وترفعاً عن المهاترة، وتمالكاً وقوة نَفَس، تنبىء عن دقة فهم، ودماثة خلق، وحسن قصد، والله حسيبه، ولا أزكي على الله أحداً.

وأخيراً، فقد قام الأخ الباحث ـ أحسن الله إليه ـ بواجب كفائي، كفّى فيه ووفّى، جامعاً ماتعاً نافعاً، على ما عهدناه منه، وقد أحسن وأجاد فيه، وسنح في بالي، وخطر في خيالي ـ أكثر من مرة ـ أثناء قراءتي له ذلك المثل العربـي: (أعط القوس باريها)، فهو أهل لمثل هذه المنازلة، وكفيل برد تلكم المشاغبة، التي لا تثبت أمام الحقائق العلمية، القائمة على البراهين القوية، والحجج الدامغة، فإنه «لا أمير في العلم إلاَّ العلم»، ولا بقاء ـ في المآل ـ إلاَّ للحق والعدل (الخير)، فإن الحق ثقيل، ولكنه مريء، بينما الباطل خفيف ـ ولذا قد ينتشر ـ ولكنه وبيء.

أجزل الله لمؤلِّف هذا الكتاب المثوبة والعطاء، ونفع الله به دينه، ونصر به الحق، وجعل لكتابه هذا الرضى والقبول، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه

مشهور بن حسن آل سلمان

٩ محرم ١٤٢٨هـ

٢٠٠٧/١/٢٧

تقريظ الشيخ/ أ. د. محمد أحمد لوح (السنغال)
عميد الكلية الإفريقية للدراسات الإسلامية في السنغال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل لدين الإسلام من كل خلفٍ عدولاً ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وزيف المتعالمين.

والصلاة والسلام على من بشَّر أمته بأنه لا يزال طائفة منهم ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم أو ناوأهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك.

اللَّهُمَّ صلِّ وسلِّم عليه وعلى آله وأصحابه ومَن تبع هديهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فإنَّ طوائف المتكلِّمين الَّذين حادوا عن سبيل السَّلَف في دين الله قد عرفهم علماء السُّنَّة ـ منذ بزوغ قرنهم ـ وأحصوهم عدداً، وبيَّنوا للنَّاس خطورة ما سلكوه من طرائق قدداً، ونادوا عليهم

بالزيغ والضلال في كل ناد، حتى عرفهم عامة أهل السُّنَّـة فضلاً عن علمائهم.

فكما أقرَّ الجميع بانحراف الجهمية والمعتزلة والخوارج والروافض عن المنهج الحق؛ لظهور شأنهم، وانكشاف أمرهم، فكذلك أدركوا ــ منذ وقت مبكر ــ زيغ أهل التبعيض في الصفات الإلهية من الماتريدية والأشعرية الكُلّابية: فهذا أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي يقول: «سمعت أحمد بن نصر الماليني (ت٤١٢هـ) يقول: «دخلت جامع عمرو بن العاص بمصر في نفر من أصحابي، فلما جلسنا جاء شيخ فقال: **أنتم أهل خراسان أهل السُّنَّـة، وهذا موضع الأشعرية فقوموا** »»[1].

هكذا كان الناس ــ عامّتهم وخاصّتهم ــ يفرقون بين الأشعرية الكُلّابية وبين أهل السُّنَّـة في هذا الوقت المبكر، فيا ترى كيف انقلبت الموازين لدى هؤلاء الناس، واختلطت الأمور على من يحسبون أنفسهم كُتَّاباً ومفكِّرين حتى فقدوا التمييز فحكموا بأن منهج وعقيدة أهل السُّنَّـة هو منهج وعقيدة الأشعرية الكُلّابية؟ إنه لزعمٌ ما أبعده عن الواقع، ودعوى ما أفقرها إلى برهان، ولكن ــ ولله الحمد ــ الحق أبلج، والباطل لجلج، وأقلام أهل الحق لا زالت توضح المنهج، وتكشف البهرج.

---

(١) ذم الكلام وأهله للهروي (٤/ ٤١٨)، رقم الأثر (١٣٣٢)، طبعة مكتبة الغرباء.

فها هو أخونا الشيخ / أبو عثمان فيصل بن قزار الجاسم ــ وفَّقه الله ــ قد أطلعني على ما حرَّره ردًّا على مَن صنَّف الأشاعرة الكُلاّبية مع أهل السُّنَّـة في صفٍّ واحدٍ عقيدةً وديانةً.

فألفيته قد رتب الكتاب ترتيباً حسناً، وقسمه تقسيماً يشوق المطالع، وكتبه بأسلوب لا يملّ منه قارىء ولا سامع، وأودعه من الفوائد العلمية، والجواهر السَّلَفية ما يكفل لكل طالب حق بطلبته، ويجذب كل منصف لمطالعته وإقراره.

ولقـد أعجبنـي مـا اكتسـى بـه هـذا الكتـاب مـن لبـاس الـرفـق والهدوء، والخلق الكريم، والأدب العظيم، والترفع عن سفاسف الأمور، وعن التعريج على القضايا الشخصية، والأحكام الجزافية التي اعتاد أهل الأهواء أن يتخذوها أسلوباً للردّ، وهو في الحقيقة حالة من العجز قد قُمِّصت بلفافة من الشدة والعنف والقذائف الاستباقية.

إنَّ مَن يقرأ هذا الكتاب متأمِّلاً أسلوبه السَّلَفي المحكم ليشعر أنه يقرأ لكاتب يصنف مؤصلاً، وخبير يكن الشفقة ويبذل النصح لمن يكتب له، وليس أسلوب كاتب يتصدَّى لمجادلة من خالف الحق صريحاً في مقرراته العقدية، وتوجهاته المنهجية.

ومع هذا كله فالكتاب من حيث الحجة والبرهان المستقى من الكتاب والسُّنَّـة والآثار السَّلَفية قذيفةٌ من قذائف الحق أصابت باطل هؤلاء فدمغته فإذا هو زاهق.

وما أحسب منصفاً ــ وإن كان مخالفاً ــ يقف عليه متأمّلاً إلاَّ ويسلم بصحة ما قرره، ويدرك خطأ مخالفه.

والله المسؤول أن يوفق مؤلفه وجميع المسلمين لخدمة هذا الدين والذب عن حياضه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

كتبه

أ.د. محمّد أحمد لوح

تقريظ الشيخ/ د. أحمد شاكر الجنيدي (مصر)
أستاذ العقيدة الإسلامية
ونائب الرئيس العام لجماعة أنصار السُّنَّة المحمَّدية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكبير المتعال، والصلاة والسلام على المصطفى المبعوث من ولد عدنان، وعلى آل بيته الطيبين الأطهار، وصحبه البررة الأخيار، ومن تبعهم بإحسان.

وبعد:

فإنه لمن دواعي سروري وغبطتي أن أشاهد وأقرأ بين الحين والآخر كتاباً علمياً يؤصل منهج أهل السُّنَّة والجماعة، ويدافع وينافح عن عقيدة سلف الأمة الصالحين؛ وذلك أن أهل الأهواء لا يكفّون عن نشر بدعهم على الناس بطرق ملتوية غريبة، فيها تحريف للنصوص، واستدلال بما لا يصح، والنقل عن أمثالهم ممن انحرفت بهم السبل.

ولقد وجد هؤلاء في حياة أبي الحسن الأشعري مجالاً خصباً للترويج لبدعهم بسبب أن أبا الحسن الأشعري ــ رحمه الله ــ نشأ

على مذهب الاعتزال في بداية عهده، ثمّ انتقل إلى مذهب عبد الله بن سعيد بن كُلاّب القطان الذي كان يثبت بعض الصفات ويُؤَوِّل الأخرى، ثمّ ختم الله لأبي الحسن بالخير فانتقل إلى مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، ومحّص طريقته بالرجوع إلى مذهب السَّلَف الصالح، وقال بما قاله إمام أهل السُّنَّة من قبله العالم الرباني أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني.

وقد ذكر كثير من أهل العلم أطوار أبي الحسن الأشعري، ومنهم الإمام الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ حيث قال: (ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري ثلاثة أطوار، أوّلها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة، والحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبع؛ وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وتأويل الخبرية كالوجه؛ واليدين، والقدم، والساق، ونحو ذلك، والحال الثالث: إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه جرياً على منوال السَّلَف، وهي طريقته في «الإبانة» التي صنفها آخراً).

ومع هذا التصريح والتوضيح لأطوار الأشعري إلاَّ أن أصحابه والمنتسبين إليه لم يلتزموا بمنهجه الأخير الذي رجع فيه إلى مذهب السَّلَف، وألف الكتب النافعة فيه كـ «الإبانة»، و «رسالة إلى أهل الثغر»، وغير ذلك، بل أنكر الكثير منهم ما كتبه في معتقده الأخير، وهو ثابت يقيناً له، وثبّتوا وتَبَنَّوا المرحلة الثانية للأشعري التي فيها تأويلٌ لكثير من الصفات، وغيرها من المخالفات!

يقول الشيخ محب الدين الخطيب ـ رحمه الله ـ : (أما الأشعرية: أي المذهب المنسوب إليه في علم الكلام، فكما أنه لا يمثل الأشعري في طور اعتزاله، فإنه ليس من الإنصاف أيضاً أن يلصق به فيما أراد أن يلقى الله عليه، بل هو مستمد من أقواله التي كان عليها في الطور الثاني، ثمّ عدل عن كثير منها في آخرته التي أتمها الله عليه بالحسنى)[1].

وإن عجبي لا ينتهي بعد ذلك من قوم يزعمون أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا أشاعرة، فلا أدري هل يظن هؤلاء أن الأشعري سابق على الصحابة وتلقوا منه، أم أن الصحابة تأخروا إلى عصره وأخذوا عنه المعتقد؟!! إنني أترك القارىء الكريم أن يعرف بنفسه فساد هذا الكلام الذي لا يستحق أن يرد عليه إنسان.

وهذا الكتاب الذي كتبه الأخ الفاضل الباحث الأستاذ/ فيصل بن قزار الجاسم من الكتب النافعة المفيدة التي تساهم مساهمة فعالة في بيان مذهب السَّلَف الصالح في أسماء الله وصفاته، وبيان المعتقد الذي رجع إليه الإمام أبو الحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ ، كل ذلك بالأدلة الواضحة، والنقول النافعة عن أئمة السَّلَف الصالح، وما كتبه الأشعري نفسه.

(١) انظر تعليقه على «المنتقى من منهاج الاعتدال» (ص٤٣).

وقد تمكّن الباحث بتوفيق الله من توضيح ذلك وبيانه بسبب فهمه لمعتقد السَّلَف الصالح، ووقوفه على كتبهم الكثيرة في مسائل العقيدة، وهي مبنية على الاستدلال بكتاب الله وصحيح سنة رسول الله ﷺ، وما ورد عن الصحابة والتابعين من أهل القرون الفاضلة.

كما تناول الباحث في هذا الكتاب مناقشة بعض المتعصبين للمذهب الأشعري في طوره الثاني، وقد نسبوا ذلك ظلماً وعدواناً إلى الصحابة والتابعين، وهذا أمر خطير، وفيه من الافتراء على الصحابة والسَّلَف ما هو معلوم، وقد رد المؤلف عليهم ردًّا علميًّا معتمداً ــ بعد فضل الله ــ على الأصول العلمية عند السَّلَف، ولهذا كان موفقاً غاية التوفيق، مصيباً كل الإصابة، وقد كفى برده هذا كل منصف باحث عن الحقيقة محب للحق، وإنني أدعو كل أشعري بعد ذلك إلى الوقوف على معتقد الأشعري بعد رجوعه إلى مذهب السَّلَف، لأنه ليس من الإنصاف أن ننسب إليه شيئاً رجع عنه وقال بغيره.

وقد سبق أن قرأت للمؤلف بعض الكتب الأخرى ككتاب «حقيقة الخوارج في الشرع وعبر التاريخ»، وكتاب «كشف الشبهات في مسائل العهد والجهاد»، وهي كتب نافعة في بابها، مهمة في العصر الحاضر الذي كثر فيه الخارجون وافترى المفترون، فجزاه الله خير الجزاء.

وأسأل الله عَزَّ وجَلّ أن يجعل ما كتبه في ميزان حسناته يوم الدين، وأن ينفع به المسلمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم وبارَك على نبيّنا محمَّد وآله وصحبه وسلَّم.

كتبه

أ.د. أحمد شاكر الجنيدي

تقريظ الشيخ/ أ. د. أبو عمر عبد العزيز النورستاني (باكستان)

مدير الجامعة الأثرية (بيشاور) باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُمَّ لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، حمداً يملأ السموات والأرض، ويملأ ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، والصلاة والسلام على من قال: هو الأول فليس قبله شيء، وهو الآخر فليس بعده شيء، وهو الظاهر فليس فوقه شيء، وهو الباطن فليس دونه شيء، وعلى آله وصحبه الذين أثبتوا صفات الله تعالى العلى، وأسمائه الحسنى بلا تأويل، ولا تفويض، ولا تعطيل، ولا تجسيم، ولا تمثيل، ولا تشبيه، ولا تكييف.

أمَّا بعد:

فإنَّ هذه الآونة الأخيرة آونة تجميع المسلمين وتوحيد صفوفهم، لأن أعداءهم محيطون من ورائهم، ولا نجاح لهم إلَّا بحول الله وقوته، ثمّ بتوحيد صفوفهم وكلمتهم فيما بينهم، ولكن لله في عباده شئون، وبعض الناس لهم فكرة وقادة يفكرون دائماً في

شيء يمزق توحيد المسلمين ويثير الخلاف بينهم بإلقاء الشبهات والوساوس في عقيدة أهل السُّنَّـة والجماعة بالانتساب إليهم وليسوا منهم، بدعاوى باطلة لا أساس لها، ثمّ لا يأتون على دعواهم بحجة بل ببهتان يفترونه بين أيديهم وأرجلهم، وقد ثبت من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لو يُعطى الناس بدعواهم لذهب دماء قوم أموالهم». [البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١)].

ولكن الله حافظ دينه وناصر عباده المخلصين الذين رفعوا علم أسمائه الحسنى، وصفاته العلى، فيقيّض جنداً من جنوده، وعبداً من عباده لإزالة هذه الشبهات، والوساوس، والانتسابات العارية عن الدليل.

فقـد اطلعت على كتـاب ألفـه الشيخ الفاضل فيصـل بن قزار الجاسـم حفظـه الله ردًّا علـى كتـاب «أهـل السُّنَّـة الأشـاعـرة» ألفـه الشيخان حمد السنان، وفوزي العنجري.

فوجدته شاملاً بموضوعه، كاملاً في معانيه، كافٍ في مراده، مع عفة اللسان والدعوة الصادقة إلى توحيد الله في أسمائه الحسنى وصفاته العلى، غير ذام ولا قادح ولا جارح، بل ملتزم بالمنهج العملي الأصيل من حيث الألفاظ والمعاني، يحيل النصوص لأربابها مع العزو والتثبت، بعبارة سليمة صحيحة رد فيها تلك الشبهات والوساوس والدعاوى التي ادعاها المؤلفان في كتابهما، وكشف كل

دعـي يـدعـي الانتسـاب إلـى مـذهـب السَّلَف الصـالـح أهـل السُّنَّـة والجماعة.

وأرى أن هذا الكتاب كسهم مرمي في الدفاع عن ساحة أهل السُّنَّـة والجماعة، وهو شاهد حق في رد تلك الشبهات والوساوس والدعاوى التي ادعاها المؤلفان.

فجزى الله الأخ الفاضل فيصل خير الجزاء، وأن يزيده علماً نافعاً، وأن يبارك في علمه، وشكر الله له هذا العمل لأنه قام بالدفاع عن عقيدة أهل السُّنَّـة والسَّلَف الصالح رحمهم الله تعالى، وبيان الحق وإعطاء كل ذي حق حقه.

إنه سميع قريب مجيب.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيّنا محمَّد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه

أبو عمر عبد العزيز النورستاني

تقريظ الشيخ/ عبد الهادي وهبي
رئيس جمعية السراج المنير ببيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أمَّا بعد:

فقد اطَّلعتُ على كتاب «الأشاعرة في ميزان أهل السُّنَّة» لفضيلة الشيخ/ فيصل بن قزار الجاسم حفظه الله، فألفيته كتاباً عظيم النفع، جليل القدر، ضمَّنه نقولات عن السَّلَف الصالح وأتباعهم، في الرد على المخالفين لهم في باب الأسماء والصفات، وعلى رأسهم الأشاعرة.

وينبغي أن يعلم أنّ الحقَّ حقٌّ ولو قلَّ أهله، والباطلَ باطلٌ ولو كثر أهله، فليست العبرة بكثرة الأتباع ولا بكثرة الناس الذين هم على طريقه، بل العبرة بنفس تلك الطريقة: صحَّتها أم عدم صحَّتها.

فأهل الحقّ هم: الأقلّون عدداً، الأعظمون عند الله قدراً.

وقد أخبر النبي ﷺ أنَّ أمته ستفترق على ثلاثٍ وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنّة، وهي الجماعة.

ففي هذا الحديث: فرقة واحدة من ثلاث وسبعين فرقة، سمَّاها النبي ﷺ الجماعة، فدلّ ذلك على أنَّ تلك الفرق ــ وإن كانت أكثر ــ فليسوا جماعة، بل هم أهل فرقة.

عن ابن عباس رحمه الله قال: قال رسول الله ﷺ: «عرضت عليَّ الأمم، فرأيت النبي ومعه الرهيط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي ليس معه أحد».

فالكثرة ليست هي الضابط في إصابة الحق، ولا يزهدنا في الحق قلة أتباعه، لأن البعض إذا تبيّن له خطأ الأشاعرة في باب الصفات، يقول: تسعة أعشار العالم الإسلامي أشاعرة يؤوّلون الصفات، وهذا ليس عذراً أمام الله تعالى ما دام تبيّن الحق، وأما أمر الناس فهو موكول إلى الله تعالى.

وقد شذَّ الناس كلهم زمنَ الإمام أحمد رحمه الله إلاَّ نفراً يسيراً، فكانوا هم الجماعة، وكان الفقهاء والمفتون والخليفة وأتباعه هم الشاذين.

فرحم الله عبداً اتَّصف بالإنصاف، وتجنَّب التعصُّب والاعتساف.

أسأل الله أن يجعل ما كتبه أخونا الشيخ فيصل في ميزان حسناته ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾.

كتبه

عبد الهادي وهبي

تقريظ الشيخ الدكتور / سعد الدِّين بن محمد الكبّي
مدير معهد الإمام البخاري للشَّريعة الإسلاميَّة
ورئيس مركز البحث العلمي الإسلامي ـ لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم، يدعون من ضلَّ إلى الهدى، ويبصرون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ أهل العمى، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

أمَّا بعد:

فقد قرأت كتاب فضيلة الشيخ فيصل بن قزار الجاسم وفقه الله لطاعته، الموسوم: «الأشاعرة في ميزان أهل السُّنَّة» نقد لكتاب: «أهل السُّنَّة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم» فألفيته كتاباً قيماً، نقد فيه منهج الأشاعرة في باب الصفات، كما نقده من قبل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تدمريته، وحشد فيه الأدلة وأقوال السَّلَف في هذا الباب، فاجتمعت في كتابه الجيوش

الإسلامية[1] على غزو المعطلة ـ المؤولة ـ الأشعرية، كما جمع قبله ابن قيم الجوزية رحمه الله، أقوال الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية في عصره، فتذكرت قول النبي ﷺ: «لا يزال الله يغرس في هذا الدين غرساً يستعملهم فيه بطاعته إلى يوم القيامة» [صحيح الجامع: ٧٦٩٢]، وقوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[2].

إنَّ الدفاع عن عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، واجب على أهل العلم وطلابه، وهو من جهاد الحجة والبيان الذي أمر الله عَزَّ وجَلّ به نبيه ﷺ بقوله: ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]، وقد قام بهذا الواجب علماء أجلاء، كانت لهم غَيرة على سنة رسول الله ﷺ، فأحيوا السُّنَّة، وقمعوا البدعة، فتحقق فيهم خبر الصادق المصدوق ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي قوّامةً على أمر الله عَزَّ وجَلّ لا يضرها من خالفها»[3].

فأهل السُّنَّة والجماعة، منتصرون بالسُّنَّة، ظاهرون بها، ليس

(١) المراد بالجيوش الإسلامية: علماء الأمة وأئمتها القائمون بجهاد الحجة والبيان.

(٢) رواه ابن عدي في الكامل (١/ ١٥٢)، والخطيب في شرح أصحاب الحديث (ص١١)، وصححه الإمام أحمد.

(٣) رواه ابن ماجه (٧)، وحسنه الألباني رحمه الله.

لهم مصدر بعد كتاب الله سواها، وعليها يجمعون إذا أجمعوا، وعلماؤهم يقولون: «محال أن نظن بالنبي ﷺ أنه علَّم أمته الاستنجاء ولم يعلمهم التوحيد»[1]، فلو كان تأويل الصفات من التوحيد لعلَّمنا إيَّاه رسول الله ﷺ، ولم يتركه لعلماء الكلام، لا سيّما ورسول الله ﷺ صادق فيما يخبر عن ربه عَزَّ وجَلّ، ولا تنقصه الفصاحة فيما ينطق به، وهو أرحم الأمة بالأمة من أن يتركها تتخبط في معاني صفات الله عَزَّ وجَلّ، فلو كان لنصوص الصفات معنى آخر غير الظاهر المتبادر لتوسع الرسول ﷺ في تفصيله وبيانه، ولنقله عنه جيل الصحابة رضي الله عنهم، وإلاَّ فكيف يتوسعون في نقل فروع الشريعة، كبيان آداب الخلاء، ثمّ يغفلون باب التوحيد والاعتقاد؟ فالرسول ﷺ علَّم أمته كل شيء، ولم يتركها في أدق باب من أبواب الاعتقاد للظنون والشكوك والوساوس، وقد قيل لسلمان رضي الله عنه: «لقد علّمكم نبيكم كل شيء حتى الخِراءة» فقال: أجل. . . الحديث. رواه مسلم.

وقال أبو ذرّ رضي الله عنه: تركنا رسول الله وما طائر يطير بجناحيه إلاَّ وهو يذكر لنا منه علماً، فقال: «ما بقي شيء يقرب من الجنّة ويباعد من النار إلاَّ وقد بُيِّن لكم» [الطبراني في الكبير وصححه الألباني في الصحيحة (١٨٠٣)].

---

(١) قاله إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله، انظر: سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي (١٠/ ٢٦).

وقال ﷺ: «إنه لم يكن نبـي قبلي إلاَّ كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم...» الحديث رواه مسلم.

ختاماً، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يشرح صدري المؤلِّفَيْن لقـراءة هـذا الكتـاب قـراءةً مجـردة، ليـراجعـوا منهـج أهـل السُّنَّـة، ويتراجعوا عن مخالفة أهل السُّنَّـة في باب الصفات، كما تراجع رؤوس من خاضوا في هذا الباب كأبـي الحسن الأشعري رحمه الله، والشهرستاني، والرازي وغيرهم.

وفّى الله صاحب القول الطيب، والجهد المبارك، جرّاء ما قام به، وبيّض وجهه يوم تبيض وجوه أهل السُّنَّـة وتسوّد وجوه أهل البدعة.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبيّنا محمَّد وآله وصحبه.

وكتب

د. سعد الدين بن محمد الكبي

المقـــدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد لله رب العـالمين والصـلاة والسـلام على المبعـوث رحمة للعالمين وعلى آلـه وصحبه ومن استن بسنتـه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

وبعـد:

فقد وقع في يدي كتاب بعنوان «أهل السُّنَّـة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم» قد اشترك في تأليفه اثنان من الباحثين. فلما تأملته وجدت مؤلفيه قد حاولا فيه إثبات كون الأشاعرة المنسوبين لأبـي الحسن الأشعري هم أهل السُّنَّـة والجماعة، وتكلفا ذلك حتى خرجا بالكتاب عن البحث العلمي الموضوعي، فقررا بغير دليل، وادعيا بغير برهان ولا حجة، وملآ كتابهما بشهادة الأشاعرة لأنفسهم على كونهم أهل الحق والصواب في باب أسماء الله وصفاته.

والكتاب إجمالاً مليء بالمغالطات والمؤاخذات، حتى صار إلى الحشو والتلفيق أقرب منه إلى البحث والتحقيق. وذلك لأمور كثيرة:

الأمر الأوَّل: أنَّ مؤلفيه لم يذكرا على ما يدعيانه من صحة طريقة الأشاعرة في أسماء الله وصفاته أدلة: لا من الكتاب، ولا من السُّنَّة، ولا من أقوال سلف الأمة. وإنما ملئاه بدعاوى مجردة بلا بينة ولا برهان. والغريب أنهما ذكرا في عنوانه «وأدلتهم» فصار اسماً على غير مسمى.

الأمر الثاني: أنهما قد ادعيا مراراً وتكراراً موافقة الأشاعرة في معتقدهم لمعتقد السَّلَف والأئمة من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ومع ذلك لم يستدلا بكلام أحد منهم، ولم ينقلا من كتب أئمة السَّلَف في المعتقد البتة، ككتاب «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد، و «السُّنَّة» لابنه عبد الله، و «السُّنَّة» للخلال، ولابن أبي عاصم، وكتب الدارمي كـ «الرد على الجهمية»، و «الرد على المريسي»، وكتاب «خلق أفعال العباد» للبخاري، و «التوحيد» لابن خزيمة، ولابن منده، وكتب الطبري كـ «التبصير» و «صريح السُّنَّة»، و «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» للالكائي، و «الإبانة» لابن بطة، وغيرها كثير من كتب السُّنَّة والردود على المخالفين[1]. وإنما اكتفيا بالنقل من كلام أئمة الأشاعرة ما يزعمون أنه معتقد سلف الأمة. ولا ريب أن هذا خلل كبير، وقصور عظيم في نقل المذاهب والمعتقدات، وهو يدل على جهلهما بأقوال أئمة السُّنَّة، وعدم اطلاعهما عليها،

---

(١) للمزيد في معرفة مؤلفات السَّلَف في الاعتقاد انظر: «تاريخ تدوين العقيدة السَّلَفية» للشيخ عبد السلام بن برجس العبد الكريم.

وهذا خطأ جوهري يفقد الكتاب قيمته، ويسقطه عن درجة البحث الموضوعي إلى درجة الحشو والتلفيق والدعاوى المجردة.

وصدق أبو نصر السجزي إذ يقول في رسالته إلى أهل زبيد[1]: «فكل مدع للسنة يجب أن يُطالب بالنقل الصحيح بما يقوله، فإن أتى بذلك عُلم صدقه، وقُبل قوله، وإن لم يتمكن من نقل ما يقوله عن السَّلَف عُلم أنه مُحدِث زائغ، وأنه لا يستحق أن يُصغا إليه أو يُناظر في قوله، وخصومنا المتكلمون معلوم منهم أجمع اجتناب النقل والقول به، بل تمحينهم لأهله ظاهر، ونفورهم عنه بيّن، وكتبهم عارية عن إسناد، بل يقولون: قال الأشعري، وقال ابن كُلّاب، وقال القلانسي..» اهـ.

الأمر الثالث: أنَّ غاية ما استدلاَّ به وحصلاه في إثبات كون الأشاعرة هم أهل السُّنَّة والجماعة، وأنهم أهل الطريقة المثلى، هو شهادة الأشاعرة أنفسهم لأنفسهم، وهذا عبث لا طائل من ورائه، وحال هذين كحال الرافضي الذي يستشهد على كون الرافضة هم أهل الحق بشهادة أئمة الرافضة.

ومن بدهيات البحث والتحقيق العلمي أن تقرير صحة الطرق والمناهج لا يكون بشهادة أصحابها لأنفسهم، وإنما بالدليل والحجة والبرهان من الكتاب والسُّنَّة وأقوال السَّلَف وأئمة السُّنَّة.

وصدق أبو نصر السجزي إذ يقول في مثل هذا: «ويتعلق قوم

---

(١) رسالة السجزي (ص١٠١).

من المغاربة علينا بأن أبا محمد بن أبـي زيد وأبا الحسن القابسي قالا: «إن الأشعري إمام» وإذا بان صحة حكايتهم عن هذين فلا يخلو حالهما من أحد وجهين: أن يدعى أنهما كانا على مذهبه فلا يحكم بقولهما بإمامته، وإن كانت لهم منزلة كبيرة، كما لم يحكم بما يقول ابن الباقلاني وأشكاله»[1] اهـ.

وقال ابن المِبْرَد في رده على استدلال ابن عساكر بكلام بعض الأشاعرة: «وهذا الذي قال لا يُقبل قوله، لأنه من جملة أتباع الأشعري، ومن يمدح العروس غير أمها وأختها»[2].

الأمر الرابع: أنهما ينسبان لأئمة السُّنَّـة من الأقوال ما لم يتثبتا من صحة نسبتها إليهم، فتراهما ينقلان عن بعض الصحابة والتابعين ما لم يطلعا على إسناده، ولم يخرجاه من مظانه، كأن ينسبا مثلاً قولاً لابن عباس رضي الله عنه، أو مجاهد، وينقلاه عن القرطبـي أو غيره بلا إسناد ولا تمحيص، ويجعلاه حجة لهما على ما ادعيا، وهما لا يعرفان ثبوته من عدمه. وهذا يدل على جهل وقلة علم.

الأمر الخامس: أن كل ما لا يعجبهما من أقوال من يعظمونه كالأشعري وغيره، مما فيه إبطال لدعواهما يجعلانه مدسوساً. كما تكلفا إنكار ثبوت كتاب الإبانة المطبوع المتداول للأشعري، وزعما أن أيدي العابثين طالته.

---

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٠١).

(٢) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص١٣١).

الأمر السادس: أنهما يقرران المسائل اللغوية بغير مستند من أهل اللغة ولا رجوع إلى كتبها، ولكن بما تهواه أنفسهما، كما زعما: أن معنى الشيء هو كيفيته، وأن السؤال عن الكيفية: سؤال عن المعنى، ونفي الكيفية نفي للمعنى. كل هذا هروباً مما يلزمهما من الحجة.

الأمر السابع: أنهما أكثرا من الدعاوى العريضة، خاصة فيما يتعلق بنقل الإجماع على ما يدّعيان، كقولهما: إن جميع المالكية والشافعية والحنفية والسمعانية أشاعرة أو ماتريدية. وقد أكثرا جدًّا من مقولة «هذا مذهب العلماء قاطبة»!!. مع أن دعوى إجماع السَّلَف أو اتفاقهم على نقيض ما ادعوه أقرب وأظهر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: «ولأهل الكلام والرأي من دعوى الإجماعات التي ليست صحيحة، بل قد يكون فيها نزاع معروف، وقد يكون إجماع السَّلَف على خلاف ما ادعوا فيه الاجماع ما يطول ذكره».

وقال أيضاً[2]: «ثمّ إن غالب كتب أهل الكلام والناقلين للمقالات ينقلون في أصول الملل والنحل من المقالات ما يطول وصفه، ونفس ما بعث الله به رسوله وما يقوله أصحابه والتابعون لهم في ذلك الأصل الذي حكوا فيه أقوال الناس لا ينقلونه، لا تعمداً

(١) «النبوات» (ص١٠٨).

(٢) «منهاج السُّنّة» (٦/٣٠٣).

منهم لتركه، بل لأنهم لم يعرفوه، بل ولا سمعوه، لقلة خبرتهم بنصوص الرسول وأصحابه والتابعين» اهـ.

ولقد خاض المؤلفان في أمور خطيرة، كان الأجدر بهما أن يتأصّلا قبل أن يقررا، وأن يتثبتا قبل أن يقلدا. والمؤاخذات عليهما عند التدقيق كثيرة جداً، قد يطول المقام في تفنيد كل واحدة منها، ولكن إيثاراً للاختصار، ورغبة في بيان الحق بأسهل طريق وأقربه، فسأجمل ما على الكتاب من مؤاخذات على النحو التالي:

لقد قرّرا أنَّ الأشاعرة هم أكثر الأُمّة.

ثمّ أنكرا رجوع الأشعري عن معتقده الكُلاّبي وطعنا في صحة نسبة كتاب الإبانة له رجماً بالغيب.

ثمّ تكلّما حول عقيدة ابن كُلّاب وزعما أن عقيدته هي عقيدة السَّلَف، وأنه موافق لمعتقد إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل، وادَّعيا أن ما نُقل من الخلاف بينهما كان خلافاً لفظيًّا لا حقيقيًّا.

ثمّ افتريا على كثير من الأئمة بنسبتهم إلى الأشاعرة كالبخاري والطبري وكثيرين.

ثمّ ادَّعيا أنَّ مذهب السَّلَف في أسماء الله وصفاته هو التفويض الذي هو الجهل بالمعنى، وزعما أن مذهب التأويل والتحريف مذهبٌ لبعض السَّلَف، وأن التفويض الذي عليه عامة السَّلَف ـ كما زعما ـ هو في حقيقته يعود إلى التأويل، فإن كلا الطريقين:

التفويض والتأويل، في زعمهما قد اتفقا على أن صفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة ليست على حقيقتها، كصفة اليد، والنزول، والاستواء، والوجه، والضحك، والمحبة، ونحوها، وإنما هي على المجاز، وإنما الفرق بين التفويض والتأويل هو تحديد المعنى المجازي، فالمفوضة لا يحددون والمؤولة يحددون، وكلاهما فيما زعما مذهبان معروفان للسَّلَف، وما سواهما فتشبيه وتعطيل.

ثمّ خاضا في تحريف بعض صفات الله كصفة الكلام لله تعالى، وأنكرا أن يكون الله يتكلم بحرّف وصوت، وأنكرا كذلك أن يكون الله عالياً على خلقه بنفسه بائناً منهم، وحرفا صفة الاستواء، والرؤية، والعين، واليد، وغيرها من الصفات الثابتة لله تعالى.

ثمّ خاضا في مسألة الجسم وأن الله منزه عنه، وادعيا أن اثبات الصفات لله يستلزم الجسمية.

ثمّ تكلّفا التفريق بين الصفات السبع التي يثبتها الأشاعرة وهي: صفة العلم، والحياة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، وبين سائر الصفات التي لا يثبتون حقيقتها بل يتأولونها.

وقد خاضا في كثير من التأويلات بنسبتها إلى السَّلَف بغير بينة ولا برهان، ولم يكتفيا بذلك حتى عدا الصحابة من المتكلمين وخاضا في أحاديث الآحاد.

هذه جملة مختصرة مما خاض فيه المؤلفان بالباطل.

ولما كان من الواجب رد الباطل وبيان زيفه حتى لا يلتبس على الناس، جاء هذا الرد والبيان المختصر على بعض ما ادعاه المؤلفان في كتابهما، وخاضا فيه بغير الحق.

ولما كان المقصود أيضاً من الرد هو بيان حقيقة معتقد سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والوقوف على أصوله التي يُبنى عليها في باب أسماء الله وصفاته، وبيان مخالفة طريقة الأشاعرة لهذه الأصول، فسيكون الرد عبر أبواب خمسة، يندرج تحت كل منها فصول تُبَيّن أصول معتقد السَّلَف بالأدلة من كتاب الله، وسُنَّة نبيّه ﷺ، وكلام أئمة السُّنَّة.

ولم أنوِ استيعاب جميع ما قرَّره أهل السُّنَّة والجماعة في أبواب المعتقد، ولا أن أتعقب جميع أصول الأشاعرة التي خالفوا فيها السَّلَف، فقد أُلِّفت في ذلك كتب كثيرة، ولكنني اهتممت بهدم ما بنى عليه المؤلفان كتابهما، واكتفيت بما يتحصل به المقصود، ويظهر به الحق، ويتبيّن به بطلان ما ادعاه المؤلفان من أن الأشاعرة هم أهل السُّنَّة والجماعة.

وقد حاولت في هذا الكتاب أن أتطرق لمسائل لم تبحث من قبل، أو بُحثت بصورة غير وافية، أو كانت وافية إلاَّ أنِّي طرَقْتها بشكل مغاير، وغرضي من ذلك أن يكون هذا الكتاب مكمّلاً لما سبقه من الكتب المتعلقة بالرد على الأشاعرة لا مكرِّراً لها.

ولم أنقل في تقرير المعتقد إلاَّ عمن كان من أئمة السُّنَّة

المعروفين، ومن سار على دربهم من المتأخرين، ممن قد علم القاصي والداني فضلهم وإمامتهم.

وربما نقلت عن بعض من يُنسبون إلى شيء من التأويل من المتأخرين، أو بعض من عُرف عنهم شيء من المخالفات في بعض أبواب الاعتقاد أو العمل: ما وافقوا فيه الحق مما يبطل دعوى المؤلِّفَيْن ويبين خطأها.

وقد أكرر بعض النقولات، لما تقتضيه من الدلالة في كل موضع بحسبه.

وتجَّنبت عن قصدٍ النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في تقرير مسائل الاعتقاد، كما تجنبت النقل عن أئمة الدعوة النجدية كشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وتلامذته، وكذلك العلماء المعاصرين، وغرضي من ذلك التدليل على أن ما قرره هؤلاء العلماء في كتبهم لم يكن أمراً مبتدعاً قد انفردوا به كما يزعم بعض الجهلة، ولكنه كلام السَّلَف والأئمة فيما سطروه في كتبهم وما نقله الثقات عنهم، فلم يأت شيخ الإسلام ابن تيمية بشيء جديد ولكنه أبان ما خفي على كثير ممن انطبع في قلوبهم التقليد، وترك البحث والتنقيب.

ولا أخفي أنني استفدت كثيراً مما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في الرد على شبهات المبطلين، واقتبست بعض

كلامهما مع شيء من التصرف من غير أن أشير إلى ذلك، إذ أن الغرض هو رد الشبهة وإبطال البدعة.

وربما نقلت شيئاً من كلامهما في الأمور التاريخية والمنهجية ونحو ذلك.

وقد قسمت الرد إلى خمسة أبواب، أدرجت تحت كل باب عدة فصول، وتحت كل فضل مباحث، على النحو التالي:

(الباب الأوَّل): ذكر أصول أهل السُنَّـة والجماعة في باب أسماء الله وصفاته وبيان مخالفة الأشاعرة لها.

وأدرجت تحته سبعة فصول.

(الباب الثاني): ذكر الأدلة على إثبات بعض صفات الله تعالى التي خاض فيها الأشاعرة بالباطل.

وأدرجت تحته خمسة فصول.

(الباب الثالث): الرد على ما نسبه المؤلفان للسَّلَف من تأويل.

وأدرجت تحته اثني عشر فصلاً.

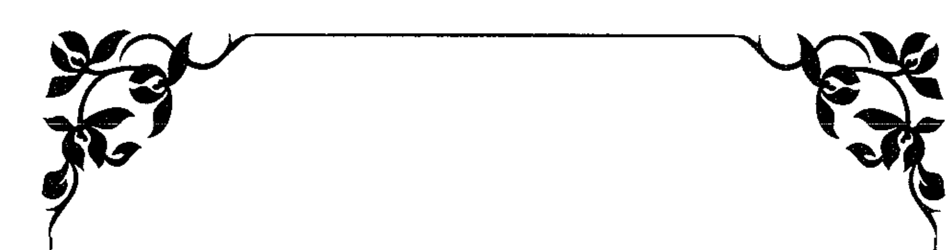
(الباب الرابع): تبرئة أئمة السُنَّـة من الأشعرية.

وأدرجت تحته سبعة فصول.

(الباب الخامس): بيان أن الكُلاّبية والأشعرية فرقتان مباينتان لأهل السُنَّـة والجماعة. وأدرجت تحته أربعة فصول.

وكتبه

فيصل بن قزار الجاسم



الباب الأول

ذِكْر أصول أهل السُّنَّة والجماعة في باب أسماء الله وصفاته وبيان مخالفة الأشاعرة لها






تمهيد

تعريف أهل السُّنَّة والجماعة وبيان أوصافهم

أهل السُّنَّة والجماعة هم أخص الناس بالسُّنَّة والجماعة، وأكثرهم تمسكاً بها، واتباعاً لها: قولاً وعملاً واعتقاداً.

وقد قال قوام السُّنَّة أبو القاسم التيمي الأصبهاني: «قولهم: فلان على السُّنَّة، ومن أهل السُّنَّة، أي: هو موافق للتنزيل والأثر في الفعل والقول، لأن السُّنَّة لا تكون مع مخالفة الله ومخالفة رسوله»[1] اهـ.

وعرف الحافظ ابن رجب السُّنَّة بقوله: «والسُّنَّة هي: الطريق المسلوك، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السُّنَّة الكاملة، ولهذا كان السَّلَف قديماً لا يطلقون اسم «السُّنَّة» إلاَّ على ما يشمل ذلك كله. وروي معنى ذلك عن الحسن والأوزاعي والفضيل بن عياض. وكثير من العلماء المتأخرين يخص اسم «السُّنَّة» بما يتعلق بالاعتقاد إلاَّ أنها أصل الدين والمخالف فيها على خطر عظيم»[2] اهـ.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٦٣).

فأهل السُّنَّة هم المتبعون للسنة المقتفون لها، وبهذا صاروا أهلها، وهم مجتمعون عليها وبهذا صاروا جماعة بمعنى مجتمعين.

الميزان الذي يعرف به أهل السُّنَّة من غيرهم

ولا يكون الرجل أو الطائفة من أهل السُّنَّة حتى يكونوا عالمين بها، مقدّمين لها على كل ما خالفها من العقول والسياسات والآراء والأذواق، فكل من نصب السُّنَّة إماماً له وقائداً وهادياً، فهو من أهلها، وكل من عرض السُّنَّة على عقله أو ذوقه أو رأيه أو سياسته ولا يقبل منها إلاَّ ما وافق شيئاً من ذلك فليس من أهلها.

وهذا هو الميزان فيمن يكون من أهل السُّنَّة ومن لا يكون، ومعلوم أنَّ مَن كان مِن أهل السُّنَّة على نحو ما ذكرناه فلا بُدّ أن يوافقها في كل ما جاءت به من العقائد والعبادات، فمتى ما صح شيء منها عنده اتبعه وتَرَكَ كل ما خالفه، ومن كان بهذه المثابة فإنه سيوافق السَّلَف حتماً في كل ما يعتقدونه في أبواب ومسائل الاعتقاد، كباب الأسماء والصفات، وباب الإيمان، وباب القدر، وباب الصحابة، وباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونحو ذلك من أبواب الاعتقاد.

ولأجل ذلك فإن السَّلَف لم يختلفوا في شيء من هذه الأبواب، بل أقوالهم فيها متفقة لا خلاف بينهم، لأن أصلهم الذي يستقون منه، ومنهجهم الذي يسيرون عليه متفق، فاتفقت أقوالهم وقلوبهم.

وكل من خالفهم في أصل من هذه الأصول فليس منهم، كمن يخالفهم في مصدر التلقي، أو في باب إثبات أسماء الله وصفاته، أو في باب الإيمان، أو القدر ونحو ذلك. وذلك أنه لا يقع منه خلاف لهم في أصل تحته مسائل إلاَّ وقد قدّم على السُّنَّة شيئاً إما عقلاً أو ذوقاً أو رأياً ونحو ذلك.

ولذلك يقول إمام السُّنَّة في عصره أبو محمد البربهاري: «ولا يحل لرجل مسلم أن يقول: فلان صاحب سنة، حتى يعلم أنه اجتمعت فيه خصال السُّنَّة، لا يُقال له: صاحب سنة، حتى تجتمع فيه السُّنَّة كلها»[1] اهـ.

ومراده بخصال السُّنَّة: أصولها التي يُبنى عليها.

الخطأ في فروع الاعتقاد يختلف عنه في أصوله

وأمَّا مَن وافقهم في جميع أصولهم ثمّ أخطأ في فرع من فروع المعتقد، كمن تأول صفة من الصفات بحيث لا يكون هذا أصلاً له في الصفات، فهذا من نوع الخطأ الذي قد يقع ممن يُعظِّم السُّنَّة ويتبعها، خصوصاً عند انتشار البدعة، وقلة الخبرة بأصول أهل البدع والكلام. ولعل هذا هو الضابط فيما يخرج به الرجل أو الطائفة من أهل السُّنَّة، وما لا يخرج به.

قال الشاطبي: «المسألة الخامسة: وذلك أن هذه الفرق إنما تصير فرقاً بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلِّيٍّ في الدين، وقاعدة

---

(١) شرح السُّنَّة (ص١٢٨).

من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعاً، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية، لأن الكليات تقتضي عدداً من الجزئيات غير قليل، وشأنها في الغالب أن لا يختص بمحل دون محل، ولا باب دون باب.

واعتبر ذلك بمسألة التحسين العقلي، فإنَّ المخالفة فيها أنشأت بين المخالفين خلافاً في فروع لا تنحصر ما بين فروع عقائد، وفروع أعمال.

ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات، فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة، كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضاً، وأما الجزئي فبخلاف ذلك، بل يُعدّ وقوع ذلك من المبتدع له كالزلة والفلتة، وإن كانت زلة العالم مما يهدم الدين»[١] اهـ.

وأصول أهل السُّنَّة والجماعة التي يبنون عليها معتقداتهم وأعمالهم، ترتكز على الاتباع لا الابتداع، فكما أنهم لا يتعبدون الله تعالى بما يهوونه، بل بما صح به الأثر، فكذلك لا يعتقدون في الله تعالى ودينه إلاَّ بما صح به الأثر، بل هم لهذا الأمر أشد اتباعاً، وأعظم حرصاً، وأغلظ نكيراً لمن خالف.

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/ ٧١٢ ـ ٧١٣).

فاعتقادهم في ربهم تبارك وتعالى مستند إلى ما في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ، لا يتجاوزنهما. مقتفين بذلك هدي سلف الأمة ونقلة الدين والشريعة أصحاب النبي ﷺ، الذين هم أبرُّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلّها تكلُّفاً، فهم القوم الذين اختارهم الله لصحبة نبيه، ولإقامة دينه.

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فتراهم يستدلون على ما يجب من الاعتقاد بالكتاب، ثمّ بالسُّنَّة، ثمّ بأقوال الصحابة، ثمّ التابعين لهم بإحسان، ثمّ أتباعهم، ثمّ بأقوال الأئمة بعدهم.

وهذه هي طريقتهم في جميع كتب المعتقد، لا يذكرون شيئاً مما يُعرف بأصول الكلام، ولا يخوضون في باب أسماء الله وصفاته بعقولهم القاصرة. وسيأتي مزيد بيان لذلك.

مصدر التلقي عند أهل السُّنَّة يختلف عنه عند الأشاعرة

وهذا هو ما يُعرف بمصدر التلقي، وهو أهم ما يميز أهل السُّنَّة والجماعة عن غيرهم، من حيث تحديدهم لمصدر تلقّي الاعتقاد والأحكام بالوحي المتمثل في الكتاب والسُّنَّة.

قال إمام السُّنَّة أبو محمد الحسن البربهاري: «واعلم رحمك الله، أن الدين إنما جاء من قِبَل الله تبارك وتعالى، لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، وعلمه عند الله ورسوله، فلا تتبع شيئاً بهواك فتمرق من الدين فتخرج من الإسلام..»[1] اهـ.

وقال أبو المظفر السمعاني: «إنَّ الله أبى أن يكون الحقّ والعقيدة الصحيحة إلاَّ مع أهل الحديث والأثار، لأنّهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفاً عن سلف، وقرناً عن قرن، إلى أن انتهوا إلى التابعين، وأخذه التابعون من أصحاب رسول الله ﷺ، وأخذه أصحاب رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله ﷺ الناس من الدّين المستقيم، والصراط القويم، إلاَّ هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث.

وأمّا سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه لأنّهم رجعوا إلى معقولهم، وخواطرهم، وآرائهم، فطلبوا الدين من قِبَله، فإذا سمعوا شيئاً من الكتاب والسُّنَّة، عرضوه على معيار عقولهم، فإن استقام قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردّوه، فإن اضطرّوا إلى قبوله حرّفوه بالتأويلات البعيدة، والمعاني المستكرهة، فحادوا عن الحقّ وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وجعلوا السُّنَّة تحت أقدامهم تعالى الله عمّا يصفون.

---

(١) شرح السُّنَّة (ص٦٦).

وأمّا أهل الحقّ فجعلوا الكتاب والسُّنَّة أمامهم، وطلبوا الدين من قِبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم، عرضوه على الكتاب والسُّنَّة فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه، وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفقهم عليه، وإن وجدوه مخالفاً لهم تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسُّنَّة، ورجعوا بالتّهمة على أنفسهم، فإنّ الكتاب والسُّنَّة لا يهديان إلاّ إلى الحقّ، ورأي الإنسان قد يرى الحقّ، وقد يرى الباطل. . .

وأمّا إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع، رأيتهم متفرّقين مختلفين أو شيعاً وأحزاباً، لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد، يبدِّع بعضهم بعضاً، بل يرتقون إلى التكفير. . .

وكان السبب في اتفاق أهل الحديث أنّهم أخذوا الدين من الكتاب والسُّنَّة، وطريق النقل، فأورثهم الاتفاق والائتلاف. وأهل البدعة أخذوا الدين من المعقولات والآراء، فأورثهم الافتراق والاختلاف، فإن النقل والرواية من الثقات والمقتنين قلّما يختلف، وإن اختلف في لفظ أو كلمة، فذلك اختلاف لا يضرّ الدين، ولا يقدح فيه.

وأمّا دلائل العقل فقلّما تتفق، بل عقل كلّ واحد يُري صاحبه غير ما يرى الآخر، وهذا بيّن والحمد لله»[1] اهـ.

---

(١) نقله عنه أبو القاسم التيمي في «الحجة في بيان المحجة» (٢/٢٢٣ ـ ٢٢٧)، والسيوطي في صون المنطق (ص٢٣٠).

وقال أيضاً: «واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل فإنهم أسسوا دينهم على المعقول وجعلوا الاتباع والمأثور تبعاً للمعقول.

وأما أهل السُّنَّة قالوا: الأصل في الدين الاتباع، والعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء صلوات الله عليهم، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء، ولو كان الدين مبني على المعقول، وجب أن لا يجوز للمؤمنين أن يقبلوا أشياء حتى يعقلوا.

ونحن إذا تدبرنا عامة ما جاء في أمر الدين من ذكر صفات الله عَزَّ وجَلّ وما تعبد الناس من اعتقاده، وكذلك ما ظهر بين المسلمين وتداولوه بينهم، ونقلوه عن سلفهم، إلى أن أسندوه إلى رسول الله ﷺ من ذكر عذاب القبر وسؤال الملكين والحوض والميزان والصراط وصفات الجنّة وصفات النار، وتخليد الفريقين فيهما، أمور لا تدرك حقائقها بعقولنا، وإنما ورد الأمر بقبولها والإيمان بها، فإذا سمعنا شيئاً من أمور الدين وعقلناه وفهمناه، فللَّه الحمد في ذلك والشكر ومنه التوفيق، وما لم يمكننا إدراكه وفهمه، ولم تبلغه عقولنا آمناً به وصدقنا واعتقدنا أن هذا من قبل ربوبيته وقدرته واكتفينا في ذلك بعلمه ومشيئته»[1] اهـ.

---

(١) نقله السيوطي في «صون المنطق» (ص٢٣٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفرقان بين أهل السُّنَّة وأهل البدعة: «فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين، فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول. وإذا أراد معرفة شيءٍ من الدين والكلام فيه: نظر فيما قاله الله والرسول، فمنه يتعلم، وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل، فهذا أصل أهل السُّنَّة.

وأهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول، بل على ما رأوه أو ذاقوه، ثمّ إن وجدوا السُّنَّة توافقه، وإلاَّ لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها تفويضاً أو حرفوها تأويلاً.

فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسُّنَّة وأهل النفاق والبدعة»[1] اهـ.

وقال يوسف بن عبد الهادي الشهير بابن المِبْرَد في رده على ابن عساكر: «فإن باب الصفات، وأصول الديانات، إنما باب النقل لا العقل، فمن جعل باب ذلك العقل: فقد أخطأ»[2] اهـ.

وقال في موضع آخر: «فإن باب الصفات موقوف على النقل

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٦٢ ـ ٦٣).

(٢) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص١٤٧).

والتقليد، لا على الاجتهاد، وكل العلم يسوغ فيها الاجتهاد إلاَّ هذا»[1] اهـ.

والعقل عند أهل السُّنَّة والجماعة وسيلة لفهم النصوص، وهو مناط للتكليف.

وأما المتكلمون من الأشاعرة والكُلاَّبية وغيرهم فقد انحرفوا في مصدر التلقّي، وخالفوا ما أمر الله به ورسوله وما كان عليه سلف الأمة، وهم مع ذلك مختلفون في تحديده، إلاَّ أنه يجمعهم الاعتماد على العقل، فيجعلونه الأساس في تقرير مسائل المعتقد، ويقدمونه على النقل.

تقسيم الأشاعرة لمباحث العقيدة إلى عقليات وسمعيات

ولذا فهم يقسمون مباحث العقيدة إلى (عقليات) تشمل أكثر (الإلهيات) كالتوحيد والنبوات ونحو ذلك، وإلى (سمعيات) تشمل أمور الآخرة ولواحقها، وقرروا أن الأصل في العقليات هو العقل، بينما في السمعيات النقل[2].

قال أبو المعالي الجويني: «اعلموا وفقكم الله، أنَّ أصول

(١) المرجع السابق (ص٢٨٩).

(٢) للمزيد انظر: درء التعارض والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية، والصواعق المرسلة لابن القيم، و (منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى) (ص٥٥٩ ـ ٥٨٧) لخالد بن عبد اللطيف بن محمد نور، و (مواقف التفتازاني الاعتقادية في كتابه «شرح العقائد النسفية») (ص٢٧٥ ـ ٢٩٧) للدكتور محمد محمدي النورستاني.

العقائد تنقسم إلى ما يُدرك عقلاً، ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعاً، وإلى ما يُدرك سمعاً، ولا يتقدر إدراكه عقلاً، وإلى ما يجوز إدراكه سمعاً وعقلاً.

فأما ما لا يُدرك إلاَّ عقلاً، فكل قاعدة في الدِّين تتقدَّم العلم بكلام الله تعالى ووجوب اتصافه بكونه صدقاً، إذ السمعيات تستند إلى كلام الله تعالى، وما يسبق ثبوته في الترتيب ثبوت الكلام وجوباً، فيستحيل أن يكون مدركه السمع.

وأما ما لا يُدرك إلاَّ سمعاً، فهو القضاء بوقوع ما يجوز في العقل وقوعه، ولا يجب أن يتقرر الحكم بثبوت الجائز ثبوته فيما غاب عنا إلاَّ بسمعٍ. ويتصل بهذا القسم عندنا جملة أحكام التكليف، وقضاياها من التقبيح والتحسين، والإيجاب والحظر، والندب والإباحة.

وأما ما يجوز إدراكه عقلاً وسمعاً، فهو الذي تدل عليه شواهد العقول، ويُتصوَّر ثبوت العلم بكلام الله تعالى متقدماً عليه. فهذا القسم يُتوصل إلى دركه بالسمع والعقل. ونظير هذا القسم إثبات جواز الرؤية، وإثبات استبداد الباري تعالى بالخلق والاختراع، وما ضاهاهما مما يندرج تحت الضبط الذي ذكرناه...

فإذا ثبتت هذه المقدمة، فيتعين بعدها على كل معتن بالدين واثق بعقله أن ينظر فيما تعلقت به الأدلَّة السمعيَّة، فإن صادفه غير

مستحيل في العقل، وكانت الأدلَّة السمعيَّة قاطعة في طرقها، لا مجال للاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها ـ فما هذا سبيله ـ فلا وجه إلَّا القطع به.

وإن لم تثبت الأدلة السمعية بطرق قاطعة، ولم يكن مضمونها مستحيلاً في العقل، وثبتت أصولها قطعاً، ولكن طريق التأويل يجول فيها، فلا سبيل إلى القطع، ولكن المتدين يغلب على ظنه ثبوت ما دل الدليل السمعي على ثبوته، وإن لم يكن قاطعاً، وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفاً لقضية العقل، فهو مردود قطعاً بأن الشرع لا يخالف العقل، ولا يُتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع، ولا خفاء به»[1] اهـ.

وتأمل قوله عمن يحق له الخوض في نصوص السمع بعقله: «كل معتنٍ بالدين واثق بعقله؟!!!».

العقل هو الأصل في العقائد عند الأشاعرة

وخلاصة هذا التقسيم أن العقل هو الأصل في العقائد، وعليه تُعرض السمعيات كالأحاديث والآثار، فما وافق منها عقل المتكلم من الأشاعرة وغيرهم قَبِلَه، وما خالفه حرّفه تأويلاً، أو عطله تفويضاً.

وقال الغزالي في الاقتصاد: «الحمد لله الذي اجتبى من صفوة عباده عصابة الحق وأهل السُّنَّة... وتحققوا أن لا معاندة بين الشرع

(١) الإرشاد (ص٣٥٨ ـ ٣٦٠).

المنقول والحق المعقول. وعرفوا أن من ظن من الحشوية[1] وجوب الجمود على التقليد، واتباع الظواهر ما أتوا به إلاَّ من ضعف العقول وقلة البصائر... وأنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر، وينكر مناهج البحث والنظر، أو لا يعلم أنه لا مستند للشرع إلاَّ قول

التعريف بمصطلح «الحشوية»

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٥ ـ ١٨٦) عن لفظ «الحشوية»: «هذا اللفظ أول من ابتدعه المعتزلة، فإنهم يسمون الجماعة والسواد الأعظم الحشو، كما تسميهم الرافضة الجمهور، وحشو الناس هم عموم الناس وجمهورهم، وهم غير الأعيان المتميزين، يقولون: هذا من حشو الناس، كما يُقال: هذا من جمهورهم. وأول من تكلم بهذا عمرو بن عبيد وقال: «كان عبد الله بن عمر رضي الله عنه حشويًّا»، فالمعتزلة سموا الجماعة حشواً كما تسميهم الرافضة الجمهور» اهـ.

وقال في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٤٢): «قلت: مسمى الحشوية في لغة الناطقين به ليس اسماً لطائفة معينة لها رئيس قال مقالة فاتبعته، كالجهمية والكلابية والأشعرية، ولا اسماً لقول معين من قاله كان كذلك، والطائفة إنما تتميز بذكر قولها أو بذكر رئيسها، ولهذا كان المؤمنون متميزون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فالقول الذي يدعون إليه هو كتاب الله، والإمام الذي يوجبون اتباعه هو رسول الله ﷺ». اهـ.

وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص٧٧) عن وصف أهل البدع لأهل الحديث: «وقد لقبوهم بالحشوية، والنابتة، والمجبرة، وربما قالوا: الجبرية. وسموهم الغثاء والغثر، وهذه كلها أنباز لم يأت بها خبر عن رسول الله ﷺ». اهـ.

وقال عبد القادر الجيلاني كما في «الغنية» (١/ ١٧٦): «إن الباطنية تسمي أهل الحديث: حشوية، لقولهم بالأخبار وتعلقهم بالآثار» اهـ.

سيد البشر ﷺ، وبرهان العقل هو الذي عرف به صدقه فيما أخبر..»[1] اهـ.

وصدق الإمام البربهاري وهو يصف حال هؤلاء فيقول: «ووضعوا القياس ـ أي: في صفة الرب ـ وحملوا قدرة الرب، وآياته، وأحكامه، وأمره، ونهيه على عقولهم وآرائهم، فما وافق عقولهم قبلوه، وما لم يوافق عقولهم ردوه.»[2] اهـ.

وصرح بعضهم بأن الأخذ بظواهر الكتاب والسُّنَّة أصل من أصول الضلالة[3].

بل وصل الأمر ببعضهم إلى أن قال: إن ذلك من أصول الكفر!!

قال السنوسي في «شرح الكبرى»: «وأما من زعم أن الطريق إلى معرفة الحق الكتاب والسُّنَّة، ويحرم ما سواهما، فالرد عليه: أن حجيتهما لا تُعرف إلاَّ بالنظر العقلي، وأيضاً: **فقد وقعت فيهما ظواهر من اعتقدها على ظاهرها كفر عند جماعة أو ابتدع**»[4] اهـ.

وقال فيه أيضاً: «أصول الكفر ستة... ـ إلى أن ذكر في السادس: **والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب**

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢٧ ـ ٢٨).

(٢) شرح السُّنَّة (ص٩٦).

(٣) انظر: حاشية الصاوي الأشعري على تفسير الجلالين (٣/ ١٠).

(٤) شرح الكبرى (ص٨٢ ـ ٨٣) طبعة (حواش على شرح الكبرى للشيخ إسماعيل الحامدي).

والسُّنَّة. . . والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسُّنَّة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلال الحشوية، فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجهة عملاً بظاهر قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، ونحو ذلك»[1] اهـ.

وترتب على ذلك اعتقاد أن نصوص الكتاب والسُّنَّة ظنية الدلالة، ولا تفيد اليقين. كما صرح بذلك الرازي في «أساس التقديس» وتبعه التفتازاني في «شرح العقائد النسفية».

وعلى هذا الدرب سار الأشاعرة، فتراهم يقررون مسائل المعتقد بالحجج التي يسمونها عقلية ويجعلونها أصلاً، وليس الكتاب والسُّنَّة وأقوال سلف الأمة، حتى لا تكاد تجدهم يذكرون من الآيات والأحاديث إلاَّ على سبيل تأييد أصولهم العقلية، وكثيراً ما يقولون: «وهذا يستحيل على الله»، «وهذا يوجب الحد»، ويوجب كذا وكذا.

بل حتى الذين ألفوا منهم في المعتقد على الآيات والأحاديث كالبيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» تراه يذكر الباب ويعقبه بالآيات والأحاديث، ثمّ يتبعه بالتأويل والخوض فيه بأصول أهل الكلام.

---

(١) المرجع السابق (ص٣٨٠ ـ ٣٨٣) ـ طبعة الدسوقي.

ومن عجيب أمرهم، بل من تناقضهم أنهم أعملوا عقولهم في باب الأسماء والصفات الذي هو غيب، وألغوها في باب التحسين والتقبيح، فلا يرون العقل دالاً على قبح شيء أو حسنه مع أنه مما يُعقل معناه مما يتعلَّق بالأمور المشهودة المحسوسة.

ولعلِّي أن أسوق أهم أصول أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصفات ليتبيّن الفرق بين مذهب أهل السُّنَّة والجماعة والمذهب الأشعري، وهو ينبيء عن خلافهم لأهل السُّنَّة في باقي الأبواب.



الفصل الأوَّل

في إثبات أنَّ صفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة على الحقيقة لا على المجاز

أساس دعوة الرسل التعريف بالمعبود

إنَّ أساس دعوة الرسل هو التعريف بالمعبود سبحانه، ومعرفته تبارك وتعالى إنما تكون بمعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله، التي تنبني عليها جميع المطالب الشرعية والمقامات السنية من حب المعبود ورجائه وتعظيمه وتمجيده، ولذلك فقد تنوعت الأدلة في بيان ما اتصف به المعبود سبحانه من جميل النعوت والصفات، وعظيم الفعال.

ولما كان هذا الأمر هو محور دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام، صار أظهر شيء في كتاب الله، وأعظمه بياناً، وأحسنه كلاماً هو ما يتعلق بهذا الباب العظيم.

والله عَزَّ وجَلّ قد امتن على عباده بما أنزله عليهم من القرآن العظيم الذي جعله حجة على عباده، وآية على صدق دعوة نبيه، وهدًى للناس في كل زمان ومكان، فأوضحه الله عَزَّ وجَلّ أعظم توضيح ويسره للتدبر والتذكر، وتعرّف به إلى عباده.

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٧].

وقال جلَّ وعَلا واصفاً كتابه: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣].

وبين الله عَزَّ وجَلّ أنه أنزل كتابه باللسان العربي الواضح، ليُفهم عنه فقال: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٥].

وبين ربنا تبارك وتعالى أنه أرسل الرسل ليبينوا للناس، لا ليُلغزوا ويوهموا.

فقال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [النساء: ٢٦].

وقال: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم: ٤].

وقال: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤].

ومن المحال أن يكون القرآن موصوفاً بكونه مُبيناً، ثمّ يكون أعظم ما فيه وهو صفة الله عَزَّ وجَلّ ونعته سبحانه خافياً لا يُهتدى إليه إلّا بالتكلفات والتأويلات المخرجة له عن حقيقته. بل لا بد أن يكون واضحاً بيّناً يسهل الاهتداء إليه، وفهم معناه.

الأصل في الكلام الحقيقة

ولا ريب أن الأصل في كلام الناس أن يُحمل على الحقيقة لا على المجاز، وهذا مع اختلاف نواياهم ومقاصدهم، فكيف بكلام الرب تبارك وتعالى الذي أراد به التعريف بنفسه، وبيان عظيم وصفه لتألهه القلوب وتتعلّق به ربًّا وإلهاً.

الخطاب نوعان

والخطاب لا يخرج عن نوعين:

خطاب يُقصد به التعمية على السامع والإلغاز. وهذا ينزه عنه كلام الله تعالى.

وخطاب يُقصد به البيان والهدى والإرشاد. وهذا الذي وصف الله به كتابه وكلامه كما مر معنا في الآيات السابقة. فإذا أطلق الله لفظاً أو أطلق رسوله ﷺ لفظاً له معنى ظاهر بوضع اللغة، ولم يقرن به ما يدل على خلاف ظاهره وعدم إرادة ذلك المعنى، كان ذلك دالاً على أن المراد به حقيقته، وإلا لم يكن كلام الله مبيّناً، ولا مُبيناً.

الطرق التي يعرف بها مراد المتكلم

وهذا هو أحد الطرق التي يُعرف بها مراد المتكلم. والطريق الآخر أن يُصرّح بإرادة ذلك المعنى.

عدم تنازع الصحابة في الصفات

ولذلك لم تختلف كلمة الصحابة قط في صفة من صفات الله عَزَّ وجَلّ ولا في فعل من أفعاله، ولم يتنازعوا في تأويل آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، فكانت كلمتهم وكلمة من بعدهم من التابعين متفقة على إقرارها كما جاءت، وإثبات حقائقها لله

تعالى على الوجه اللائق به من غير تمثيل لها بصفات المخلوقين، مع كونهم قد اختلفوا في بعض آيات الأحكام.

ولم يرد عن النبي ﷺ ــ ولا عن أصحابه، ولا عن التابعين، ولا أتباعهم ــ حرف واحد في أن صفات الله عَزَّ وجَلّ لا يراد بها الحقيقة. بل كلامهم إما نص، وإما ظاهر: في أن صفات الله على الحقيقة، مع نفي التمثيل والتكييف.

ولهذا، عجز المؤلفان أن ينقلا حرفاً واحداً عن السَّلَف في أن المراد بالصفات أو بعضها المجاز لا الحقيقة.

وإليك بعض الأدلة من الكتاب والسُّنَّة ومن أقوال سلف الأمة الدالة على كون صفات الله عَزَّ وجَلّ الواردة في الكتاب والسُّنَّة هي على الحقيقة لا على المجاز:



المبحث الأوَّل

دلالة الكتاب والسُنَّة على أنَّ صفات الله الواردة في الكتاب والسُنَّة على الحقيقة

أمَّا الكتاب، فمع ما سبق ذكره في أول الفصل:

قال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣].

وأما من السُنَّة:

١ ــ فعن أبي يونس سليم بن جبير مولى أبي هريرة قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقرأ هذه الآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا . . . ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٨]، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه، والتي تليها على عينه. قال أبو هريرة رضي الله عنه: رأيت رسول الله ﷺ يقرؤها ويضع إصبعيه»[١].

(١) رواه أبو داود (٣/ ٢٨٧)، وابن خزيمة في التوحيد (ص٤٢)، وابن حبان (١/ ٢٤١)، والطبراني في الأوسط (٩/ ١٣٢)، وابن منده في التوحيد =

قال ابن يونس: قال المقرىء: يعني إنَّ الله سميع بصير، يعني أن لله سمعاً وبصراً. قال أبو داود: وهذا ردّ على الجهمية.

وفي هذا الحديث تحقيق لصفتي السمع والبصر لله عَزَّ وجَلّ، وأن الصفة الواردة في الآية إنما هي على الحقيقة، التي هي في الإنسان في العين والأذن، وليس المراد بهذا تشبيه صفة الله بصفة المخلوق، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً. فقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فأثبت لنفسه السمع والبصر، ونفى مماثلته للمخلوقات.

٢ ـ وعن عبيد الله بن مقسم: أنه نظر إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنه كيف يحكي رسول الله ﷺ قال: «يأخذ الله عَزَّ وجَلّ سماواته وأرضيه بيديه، فيقول: أنا الله، ويقبض أصابعه ويبسطها، أنا الملك، حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه، حتى إني لأقول أساقط هو برسول الله ﷺ»[1].

وفيه تحقيق القبض والبسط من صفة الله تعالى، وأنها على حقيقتها من غير مماثلة لصفة المخلوق.

٣ ـ وفي الحديث الطويل في ذكر آخر أهل الجنّة دخولاً: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال في آخره:

= (٣/ ٤٤)، والحاكم (٢/ ٢٥٧)، واللالكائي (٣/ ٤١٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٢٣٣).

(١) رواه مسلم (٢٧٨٨).

«فيقول ــ أي: العبد ــ : يا رب أدخلني الجنّة، قال: فيقول عَزَّ وجَلّ: ما يصريني[1] منك أي عبدي، أيرضيك أن أعطيك من الجنّة الدنيا ومثلها معها، قال: فيقول: أتهزأ بي وأنت ربّ العزَّة! قال ــ الراوي ــ : فضحك عبد الله حتى بدت نواجذه، ثمّ قال: ألا تسألوني لم ضحكت؟ قالوا له: لم ضحكت؟ قال: لضحك رسول الله ﷺ، ثمّ قال لنا رسول الله ﷺ: ألا تسألوني لم ضحكت؟ قالوا: لم ضحكت يا رسول الله؟ قال: لضحك الرب حين قال: أتهزأ بي وأنت رب العزة»[2].

وفيه تحقيق الضحك لله تعالى.

٤ ــ وعن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: «يا مُقَلِّب القلوب ثَبِّت قلبي على دينك»، فقال له بعض الصحابة: أتخاف علينا وقد آمنا بك وبما جئت به؟ فقال: «إن القلب بين إصبعين من أصابع الرحمن عَزَّ وجَلّ، يقول بهما هكذا»،

---

(١) قال أبو عبيد في «غريب الحديث» (٣/ ٨٣): «قوله: يَصريك: يقطع مسألتك مني، وكل شيء قطعته ومنعته فقد صريته. وقال الشاعر ــ هو ذو الرمّة ــ [من الطويل]:

فودعهن مشتاقاً أصبن فؤاده   هواهن إن لم يصره الله قاتله

يقول إن لم يقطع الله هواه لهن ويمنعه الله من ذلك قتله».

(٢) رواه أحمد (١/ ٣٩١)، وأبو عوانة في مسنده (١/ ١٤٢)، وأبو يعلى (٩/ ١٩٣)، والشاشي في مسنده (١/ ٣٠٧)، والطبراني في الكبير (٩/ ٣٥٧) (١٠/ ٩)، والحاكم (٢/ ٤٠٨) (٤/ ٦٣٤).

وحرك أبو أحمد إصبعه[1].

قلت: وأبو أحمد: هو الإمام الثقة الثبت محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي الزبيري الكوفي (ت ٢٠٣هـ). وهو راو الحديث عن سفيان الثوري.

وفيه تحقيق الأصابع لله تعالى.

٥ ــ وعن حماد بن سلمة قال: ثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبـي ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قال: قال هكذا، يعني أنه أخرج طرف الخنصر، قال أبـي: أرانا معاذ قال: فقال له حميد الطويل: ما تريد إلى هذا يا أبا محمد ــ أي: ثابت البناني ــ؟ قال: فضرب صدره

(١) رواه أبو يعلى (٤/ ٢٠٧)، والطبري في تفسيره (٣/ ١٨٨)، والدارقطني في الصفات (ص١٢٤)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص٨٧)، وقال: «وهذا حديث ثابت باتفاق»، وفي التوحيد (٣/ ١١٢)، وقال: «اختلف على الأعمش في إسناد هذا الحديث، فرواه أبو معاوية وغيره عن الأعمش عن أبـي سفيان ويزيد الرقاشي عن أنس ابن مالك، ورواه جرير بن عبد الحميد وغيره عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن أنس، وكذلك رواه عتبة بن أبـي حكيم وغيره عن يزيد عن أنس، ورواه منصور بن أبـي نويرة وغيره عن أبـي بكر بن عياش عن الأعمش عن غنيم بن قيس عن أنس بن مالك، وقال إسماعيل بن عمرو بن قيس بن الربيع عن الأعمش عن ثابت البناني عن أنس بن مالك، وكلها معلولة إلَّا رواية الثوري وفضيل ــ أي من مسند جابر ــ. وروي هذا الحديث عن عائشة وأم سلمة وأسماء بنت يزيد وعن أبـي ذر وعبد الله بن مسعود وأبـي هريرة وغيرهم من طرق فيها مقال» اهـ.

ضربة شديدة، وقال: من أنت يا حميد؟ وما أنت يا حميد؟ يحدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ فتقول أنت: ما تريد إليه؟![1].

٦ ـ وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: مرَّ يهودي بالنبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: يا يهودي حدثنا. فقال: كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع الله السماوات على ذه، والأرض على ذه، والماء على ذه، والجبال على ذه، وسائر الخلق على ذه، وأشار أبو جعفر محمد بن الصلت بخنصره أولاً، ثمّ تابع حتى بلغ الإبهام فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧][2]. قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح.

---

(١) رواه أحمد (٣/ ١٢٥ ـ ٢٠٩)، والترمذي (٥/ ٢٦٥)، وقال: «حديث حسن غريب صحيح»، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢١٠)، وعبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٦٩)، وابن خزيمة (ص١١٣)، وابن جرير في تفسيره (٩/ ٥٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٥٥٩ ـ ١٥٦٠)، والطبراني في الأوسط (٢/ ٢٣٢)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٢٦٠)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص٨٨)، وقال: «وهذا حديث مشهور». والحاكم (١/ ٧٧) (٢/ ٣٥١)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وابن الأعرابي في معجمه (١/ ٢٢٦)، والضياء في المختارة (٥/ ٥٤)، وصححه الألباني في ظلال الجنة (السُّنَّة لابن أبي عاصم ١/ ٢١٠).

(٢) رواه أحمد (١/ ٢٥١ ـ ٣٢٤)، والترمذي (٥/ ٣٧١)، وقال: «حديث حسن غريب صحيح» وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٤١)، وابن خزيمة في التوحيد (ص٧٨)، والطبري في تفسيره (٢٤/ ٢٦)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٦٧)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص٨٥).

وقال عبد الله في «السُّنَّـة»: سمعت أبـي رحمه الله يقول: ثنا يحيـى بن سعيد بحديث سفيان عن الأعمش عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله عن النبـي ﷺ: «أن الله يمسك السماوات على أصبع» قال أبـي رحمه الله: جعل يحيـى يشير بأصابعه، وأراني أبـي كيف جعل يشير بأصبعه يضع أصبعاً أصبعاً حتى أتى على آخرها[1].

وفيهما تحقيق الأصابع لله تعالى، وأنها على الحقيقة، مع مباينتها لأصابع المخلوق.

٧ ــ وعن الحارث بن سويد قال: دخلت على عبد الله أعوده وهو مريض، فحدثنا بحديثين: حديثاً عن نفسه، وحديثاً عن رسول الله ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «للَّه أشد فرحاً بتوبة عبده المؤمن من رجل في أرض دوية مهلكة، معه راحلته عليها طعامه وشرابه، فنام، فاستيقظ وقد ذهبت، فطلبها حتى أدركه العطش، ثمّ قال: أرجع إلى مكاني الذي كنت فيه فأنام حتى أموت، فوضع رأسه على ساعده ليموت، فاستيقظ وعنده راحلته وعليها زاده وطعامه وشرابه، فالله أشد فرحاً بتوبة العبد المؤمن من هذا براحلته»[2].

وفيه تحقيق صفة الفرح لله تعالى، وأنه على الحقيقة.

---

(١) (١/ ٢٦٤)، والحديث رواه البخاري (٤/ ١٨١٢)، ومسلم (٢٧٨٦).
(٢) رواه البخاري (٥/ ٢٣٢٤)، ومسلم (٢٧٤٤).

٨ ــ وعن أبي رزين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غِيَرِه[(١)]. قال: قلت: يا رسول الله أويضحك الرب؟ قال: نعم. قلت: لن نُعدم من رب يضحك خيراً»[(٢)].

وفيه أن الصحابي فهم صفة الضحك لله تعالى على الحقيقة، وأنها تستلزم الخير والرحمة.

٩ ــ وعن جابر رضي الله عنه في حديث حجة النبي ﷺ الطويل وفيه أن النبي ﷺ قال في خطبة عرفة: «وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله، وأنتم تسألون عني فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال

---

(١) قال إمام اللغة أبو عمر الزاهد غلام ثعلب كما في الإبانة لابن بطة (٣/ ١١٢): «فأما قوله: «وقرب غيره» فسرعة رحمته بكم، وتغيير ما بكم من ضر». وقال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٤٩٠) في بيان معنى قوله «وقرب غِيَرِه»: «وقد اقترب وقت فرجه ورحمته بعباده، بإنزال الغيث عليهم، وتغييره لحالهم وهم لا يشعرون» اهـ.

(٢) رواه أحمد (٤/ ١١)، والطيالسي (ص١٤٧)، وابن ماجه (١/ ٦٤)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٤٤)، وعبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٤٦)، والطبراني في الكبير (١٩/ ٢٠٧ ــ ٢١٢)، والآجري في الشريعة (ص٢٩٤)، والدارقطني في الصفات (ص٩٣)، والحاكم (٤/ ٦٠٥)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٤٢٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٥٩٦)، وصححه الألباني في الصحيحة (٦/ ٧٣٢) رقم (٢٨١٠).

بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس اللَّهُمَّ اشهد اللَّهُمَّ اشهد، ثلاث مرات»[1].

وفي الحديث تحقيق علوّ الله تعالى بالإشارة إليه في السماء.

❏ ❏ ❏

(١) رواه مسلم (١٢١٨).

المبحث الثَّاني

الآثار الواردة عن السَّلَف
في كون صفات الله محمولة على الحقيقة

هذه بعض أقوال أئمة السُّنَّـة على أنَّ صفات الله تعالى على الحقيقة لا على المجاز، وكلامهم هنا ما بين نَصٍّ وظاهر:

*** الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه:**

قال قيس بن أبـي حازم: «لما قدم عمر رضي الله عنه الشام استقبله الناس وهو على بعيره، فقالوا: يا أمير المؤمنين لو ركبت برذوناً تلقاك عظماء الناس ووجوههم، فقال عمر: لا أراكم ههنا، إنما الأمر من ههنا، وأشار بيده إلى السماء، خلوا سبيل جملي»[1].

وفيه تحقيق علوّ الله تعالى وأنه في السماء، وفيه جواز الإشارة إليه في السماء.

---

(١) رواه ابن أبـي شيبة (٧/ ٩)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٤٧)، وابن قدامة في العلو (ص١١١)، كلاهما من طريق ابن أبـي شيبة، وأورده الذهبـي في العلو بإسناده إلى ابن أبـي شيبة (ص٧٧)، وقال: إسناده كالشمس.

* ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنه :

عن عطاء: عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله عَزَّ وجَلّ ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر : ١٤]، قال : أشار بيده إلى عينيه(١).

وهذا تحقيق لصفة العين لله تعالى.

* الإمام التابعي ربيعة بن عمرو الجرشي (٦٤هـ) :

قال في قول الله تعالى : ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر : ٦٧]، قال : «ويده الأخرى خلو ليس فيها شيء»(٢).

وهذا ظاهر في إثبات حقيقة اليد لله، وأنها ليست النعمة أو القدرة.

* الإمام التابعي حكيم بن جابر بن طارق بن عوف الأحمسي (٨٢هـ) :

قال : «إن الله تبارك وتعالى لم يمس بيده من خلقه غير ثلاثة أشياء خلق الجنّة بيده ثمّ جعل ترابها الورس والزعفران وجبالها المسك وخلق آدم بيده وكتب التوراة لموسى»(٣).

---

(١) رواه اللالكائي (٣/ ٤١١)، وفيه «علي بن صدقة» لم أجده وبقية إسناده ثقات.

(٢) رواه ابن جرير (٢٤/ ٢٥)، وعبد الله في السُّنَّة (٢/ ٥٠١).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (١٣/ ٩٦)، وهناد بن السري في الزهد (٤٦)، وعبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٧٥)، والآجري في الشريعة (ص٣٤٠)، وأورده الذهبي في العلو (ص١٢٥).

وفيه تحقيق صفة اليد التي من شأنها المسيس.

* زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٩٣هـ):

قال مستقيم: قال كنا عند علي بن حسين، قال: فكان يأتيه السائل، قال: فيقوم حتى يناوله، ويقول: إن الصدقة تقع في يد الله قبل أن تقع في يد السائل، قال: وأومأ بكفيه»[١].

وفيه تحقيق صفة اليد لله تعالى.

* التابعي العابد خالد بن معدان الكلاعي الحمصي (١٠٣هـ):

قال: «إنَّ الله عَزَّ وجَلّ لم يمس بيده إلاَّ آدم صلوات الله عليه خلقه بيده، والجنَّة، والتوراة كتبها بيده»[٢].

* عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس (١٠٤هـ):

قال: «إن الله عَزَّ وجَلّ لم يمس بيده شيئاً إلاَّ ثلاثاً: خلق آدم بيده، وغرس الجنّة بيده، وكتب التوراة بيده»[٣].

---

(١) رواه ابن سعد في الطبقات (٥/ ١٦٦).

(٢) رواه عبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٩٧).

(٣) رواه عبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٩٦).

*** الإمام التابعي عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة (١١٧هـ):**

قال نافع بن عمر الجمحي: «سألت ابن أبي مليكة عن يد الله: أواحدة أو اثنتان؟ قال: بل اثنتان»[١].

وفيه إثبات حقيقة اليد لله عَزَّ وجَلّ، وإبطال حملها على المجاز والقول بأنها النعمة أو القدرة.

*** الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ):**

قال: «لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السُّنَّة والجماعة، وهو يغضب ويرضى ولا يقال: غضبه عقوبته، ورضاه ثوابه. ونصفه كما وصف نفسه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، حي قادر سميع بصير عالم، يد الله فوق أيديهم، ليست كأيدي خلقه، ووجهه ليس كوجوه خلقه»[٢] اهـ.

وقال أيضاً: «وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن، من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: يده قدرته أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال»[٣] اهـ.

---

(١) رواه الدارمي في رده على المريسي (١/ ٢٨٦).

(٢) الفقه الأبسط (ص٥٦)، نقلاً من أصول الدين عند أبي حنيفة (ص٢٩٨).

(٣) الفقه الأكبر مع شرحه للدكتور محمد الخميس (ص٣٧).

وقال أيضاً في إثبات النزول لله: «ينزل بلا كيف»[1] اهـ.

وفيه إثبات أن الرضى والوجه واليد ونحوها صفات لله تعالى غير مؤولة.

*** عبد العزيز بن عبد الله بن أبـي سلمة الماجشون (١٦٤هـ):**

قال بعدما ذكر جملة من صفات الله تعالى: «إلى أشباه هذا مما لا نحصيه، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، و ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]، فوالله ما دلهم على عظم ما وصفه من نفسه، وما تحيط به قبضته، إلاَّ صغر نظيرها منهم عندهم»[2] اهـ.

فقوله «فوالله ما دلهم على عظم ما وصفه من نفسه، وما تحيط به قبضته، إلاَّ صغر نظيرها منهم عندهم» صريح في أن ما أثبته الله

---

(١) رواه الصابوني في اعتقاد أهل الحديث (ص٦٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٥٧٢).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٦٣)، واللالكائي (٣/ ٥٠٢)، والذهبـي في السير بإسناده من طريق الأثرم (٧/ ٣١٢)، وأورده في العلو (ص١٤١)، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٤٤)، وفي تلبيس الجهمية (٢/ ١٨٦)، وعزاه إلى الأثرم في السُّنَّة ولأبـي عمرو الطلمنكي.

تعالى لنفسه من الصفات حق على حقيقته، وأنه من جنس حقيقة ما وصف بها المخلوق، مع التباين في الصفة.

* الإمام حماد بن زيد (١٧٩هـ):

سأل بشر بن السري حماد بن زيد فقال: يا أبا إسماعيل، الحديث الذي جاء: «ينزل الله عَزَّ وجَلّ إلى السماء الدنيا» قال: «حق، كل ذلك كيف شاء الله»[١] اهـ.

وقوله «حق» ظاهر في إثبات حقيقته، لأنه سؤال عن إمرار ما دل عليه ظاهره وإثباته صفة لله، لا عن ثبوته في نفس الأمر، وإلا لكان الجواب: هو صحيح، ونحو ذلك. كما أن قوله «كيف شاء الله» دال أيضاً على أن نزول الرب على حقيقته لغة، إلَّا أننا لا نعلم كيفيته. ولو لم يكن على حقيقته لما قال «كيف شاء الله». بل يقول: هو نزول أمره، أو رحمته.

وقال أيضاً: «مثل الجهمية مثل رجل قيل له: في دارك نخلة؟ قال: نعم. قيل: فلها خوص؟ قال: لا. قيل: فلها سعف؟ قال: لا. قيل: فلها كرب؟ قال: لا. قيل: فلها جذع؟ قال: لا. قيل: فلها أصل؟ قل: لا. قيل: فلا نخلة في دارك.

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٣٠٢). وعزاه ابن تيمية للخلال في السُّنَّة وساقه بإسناده كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٧٦).

هؤلاء الجهمية قيل لهم: لكم رب يتكلم؟ قالوا: لا. قيل: فله يد؟ قالوا: لا. قيل: فيرضى ويغضب؟ قالوا: لا. قيل: فلا رب لكم»[1] اهـ.

* الفضيل بن عياض (١٨٧هـ)

قال الفضيل بن عياض: «وكل هذا النزول، والضحك، وهذه المباهاة، وهذا الإطلاع، كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يطلع، فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف، فاذا قال الجهمى: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل: بل أؤمن برب يفعل ما يشاء»[2] اهـ.

وفيه أن النزول على حقيقته في اللغة، إذ لو كان مجازاً ولم يكن صفة لله تعالى على الحقيقة، لما اعترض الجهمي على إثباته بكونه يستلزم الزوال الذي هو من لوازم حقيقة المخلوق، وهذا بظنهم الفاسد، وإلا فإنه لا يلزم في حق الخالق ما يلزم في حق المخلوق. وسيأتي تقرير هذا الأصل في الفصل السادس.

---

(١) رواه ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السُّنَّة (ص٩١)، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ٥٥)، وأبو القاسم التيمي في الحجة (١/ ٤٤١)، وأورده الذهبي في العلو (ص٢٥٠).

(٢) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (ص١٧)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٠٣)، واللالكائي (٣/ ٤٥٢)، وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية للخلال في السُّنَّة كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٦١)، وفي درء التعارض (٢/ ٢٣).

* **الإمام محمد بن إدريس الشافعي القرشي (٢٠٤هـ):**

قال يونس بن عبد الأعلى المصري: سمعت أبا عبد الله محمد ابن إدريس الشافعي يقول ـ وقد سئل عن صفات الله وما ينبغي أن يؤمن به ـ فقال: «للَّه تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ. . . ـ إلى أن قال: ونحو ذلك أخبار الله سبحانه وتعالى إيانا أنه سميع، وأن له يدين بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له يميناً بقوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وأن له وجهاً بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، . . . ثمّ ذكر صفة القدم، والضحك، والنزول، والأصابع، ثمّ قال:

فإن هذه المعاني التي وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يُدرك حقيقته بالفكر والروية، فلا يكفر بالجهل بها أحد إلاَّ بعد انتهاء الخبر إليه بها، فإن كان الوارد بذلك خبراً يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته، والشهادة عليه كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ، ولكن يثبت هذه الصفات وينفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١][1].

(١) طبقات الحنابلة في ترجمة الشافعي (١/٢٨٣)، وذكر طرفاً منه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/٤٠٧)، وعزاه إلى ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي.

فتأمل قوله: «وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته» أي حقيقة اتصاف الله به.

* الإمام الحافظ يحيى بن معين (٢٣٣هـ):

قال يحيى بن معين: «إذا سمعت الجهمي يقول: أنا كفرت برب ينزل. فقل: أن أؤمن برب يفعل ما يريد»[١] اهـ.

فبين أن النزول فعل الرب، لا فعل ملك، ولا غيره.

* إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل (٢٤١هـ):

قال حنبل بن إسحاق: «قلت لأبي عبد الله: ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا؟ قال: نعم. قلت: نزوله بعلمه أم بماذا؟ قال: فقال لي: اسكت عن هذا، وغضب غضباً شديداً، وقال: ما لك ولهذا؟ أمض الحديث كما روي بلا كيف»[٢] اهـ.

وقال حنبل: «سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تُروى أنَّ الله سبحانه ينزل إلى سماء الدنيا، وأنَّ الله يُرى، وأنَّ الله يضع قدمه، وما أشبه هذه الأحاديث.

فقال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى، ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به رسول الله حق

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٠٦)، واللالكائي (٣/ ٤٥٣).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٤٢)، واللالكائي (٣/ ٤٥٣)، والقاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ٢٦٠).

إذا كانت أسانيد صحاح، ولا نرد على الله قوله، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير».

وقال حنبل في موضع آخر عن أحمد: «ليس كمثله شيء في ذاته كما وصف نفسه، قد أجمل الله الصفة فحد لنفسه صفة ليس يشبهه شيء، وصفاته غير محدودة ولا معلومة إلاَّ بما وصف به نفسه. قال: فهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير، ولا يبلغ الواصفون صفته، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه، ولا نتعدى ذلك، ولا يبلغ صفته الواصفون، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، **ولا نزيل عنه صفة من صفاته بشناعة شنعت، وما وصف به نفسه من كلام ونزول وخلوة بعبده يوم القيامة ووضعه كنفه عليه، فهذا كله يدل على أن الله سبحانه وتعالى يرى في الآخرة**»[(١)] اهـ.

ومراد الإمام أحمد بشناعة من شنع: الجهمية ومن شاكلهم من أصناف المعطلة الذي ينكرون حقائق الصفات لله تعالى، ويفهمون منها ما يُعلم من حقيقة صفة المخلوق، ويُلزمون صفة الله تعالى ما يَلزم من صفة المخلوق، وينسبون من أثبتها إلى التشبيه، فبين

---

(١) عزاه ابن قدامة للخلال في السُّنَّة (ذم التأويل ص٢١)، وابن تيمية في درء التعارض (١/ ٢٥٤)، وفي بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٣١)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢١١).

رحمه الله أن تشنيعهم هذا لا يمنع من إثباتها على حقيقتها اللائقة بالله تعالى، مع نفي مماثلتها لصفة المخلوق.

واستدلاله أيضاً رحمه الله بهذه الصفات على إثبات رؤية الله تعالى دال على أن الصفات حقيقة على ظاهرها، وإلا لو كانت مجازات لم يكن فيها دلالة على رؤية الله.

وقال أيضاً في إنكاره على من تأول الضحك لله بضحك الزرع: «قال المروذي: سألت أبا عبد الله عن عبد الله التيمي فقال: صدوق وقد كتبت عنه من الرقائق، ولكن حكي عنه أنه ذكر حديث الضحك فقال: مثل الزرع، وهذا كلام الجهمية»[1] اهـ.

وهذا صريح منه كما ترى في أن تأويل الصفات على هذا النحو هو قول الجهمية، وأن الصفة على حقيقتها، لا تطلب لها المعاني المجازية.

وقال يوسف بن موسى: «قيل لأبي عبد الله: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء من غير وصف؟ قال: نعم»[2] اهـ.

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/ ١١١)، والقاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ٧٥).

(٢) رواه أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ٢٦٠)، وذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٦).

وهذا صريح أيضاً في إثبات النزول الحقيقي لله لا المجازي كالقول بأنه نزول ملك أو نزول أمره. ولذلك قال عن نزوله «كيف شاء».

وقال في كتابه «الرد على الجهمية والزنادقة» في «باب بيان ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى»، قال: «فلما خنقته الحجج قال: إن الله كلم موسى، إلاَّ أن كلامه غيره. فقلنا: وغيره مخلوق؟ قال: نعم. فقلنا: هذا مثل قولكم الأول، إلاَّ أنكم تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرون. وحديث الزهري قال: «لما سمع موسى كلام ربه قال: يا رب هذا الذي سمعته هو كلامك؟ قال: نعم يا موسى هو كلامي، إنما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان، ولي قوة الألسن كلها، وأنا أقوى من ذلك، وإنما كلمتك على قدر ما يطيق بدنك، ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمت. قال: فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له: صف لنا كلام ربك؟ قال: سبحان الله، وهل أستطيع أن أصفه لكم. قالوا: فشبِّهه؟ قال: هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها فكأنه مثله»[١] اهـ.

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ص١٣٢). وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه منها: مجموع الفتاوى (٦/ ١٥٤)، ودرء التعارض (١/ ٣٧٧).

وهذا لفظ حديث جابر رضي الله عنه: رواه ابن أبي حاتم في تفسيره =

وليس أَبْيَنَ من هذا في أن الله يتكلم حقيقة بصوت عظيم لائق به لا يشبه أصوات الخلق.

= (٤/ ١١١٩)، والبزار كما في مجمع الزوائد (٨/ ٢٠٤)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٣١٠)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٢١٠)، والآجري في الشريعة (ص٣١٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٣٤٨)، وعزاه ابن كثير في تفسيره (١/ ٥٨٩) إلى ابن مردويه، وفيه الفضل بن عيسى الرقاشي، قال عنه ابن كثير في تفسيره (١/ ٥٨٩): «ضعيف بمرة».

وأما حديث الزهري: فقد رواه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٢٣٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره من طريقه (٤/ ١١١٩)، وعبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٨٣)، وابن جرير (٦/ ٢٩)، وابن بطة في الإبانة (٣١١)، والنجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق (ص٣٥)، كلهم من طريق الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال: أخبرني جرير بن جابر الخثعمي أنه سمع كعب الأحبار يقول: «لمَّا كلَّم الله موسى كلمه بالألسنة كلها قبل لسانه، فطفق موسى يقول: والله يا ربّ ما أفقه هذا، حتى كلمه آخر ذلك بلسانه بمثل صوته، فقال موسى: هذا يا ربّ كلامك؟ قال الله تعالى: لو كلمتك كلامي لم تكن شيئاً، أو قال: لم تستقم له، قال: أي ربّ، هل من خلقك شيء يشبه كلامك؟ قال: لا، وأقرب خلقي شبه كلامي أشدّ ما يسمع النَّاس من الصَّواعق». قال ابن كثير في تفسيره (١/ ٥٨٩): «هذا موقوف على كعب الأحبار وهو يحكي عن الكتب المتقدمة المشتملة على أخبار بني إسرائيل وفيها الغث والسمين».

قلت: وليست الحجة في هذا الحديث الضعيف، وإنما في استشهاد الإمام أحمد به، وقبوله لما دل عليه من صفة كلام الله تعالى وأنه بصوت مسموع حقيقة.

* **الإمام إسماعيل بن يحيى المزني المصري الشافعي (٢٦٤هـ):**

قال في «شرح السُّنَّة» له: «**عالٍ على عرشه في مجده بذاته،** وهو دانٍ بعلمه من خلقه...» إلى أن قال حاكياً الإجماع على ذلك: «هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى، وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضى...»[(١)].

فتأمل حكايته للإجماع على أن الله عَزَّ وجَلّ قد علا على عرشه بذاته ونفسه، وهذا تحقيق لصفة الاستواء على العرش، وهو علوه عليه وارتفاعه.

* **الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ):**

قال في سننه في الصفات: «وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد تثبت الروايات في هذا ويُؤمن بها، ولا يُتوهم، ولا يُقال كيف؟ هكذا رُوي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أَمِرُّوها بلا كيف. وهكذا قول أهل العلم من أهل السُّنَّة والجماعة! وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات، وقالوا: هذا تشبيه»[(٢)] اهـ.

---

(١) شرح السُّنَّة للمزني (ص٧٥، ٨٩).

(٢) سنن الترمذي (٣/ ٥٠).

ومعلوم أنه لو لم يُثبت السَّلَف الصفات كالنزول وغيرها على الحقيقة، وأنها صفات الله، لم يكن لاتهام الجهمية لهم بالتشبيه معنى.

* الإمام العلامة الحافظ الناقد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ):

قال في «الرد على المريسي» في تحقيق نزول الله بنفسه: «فادعى المعارض أن الله لا ينزل بنفسه إنما ينزل أمره ورحمته. . . » إلى أن قال: «وهذا أيضاً من حجج النساء والصبيان ومن ليس عنده بيان»[1] اهـ.

وقال في تحقيق صفة اليد لله عَزَّ وجَلّ: «وإلا فمن ادَّعى أن الله لم يَلِ خلق شيءٍ صغيرٍ أو كبيرٍ فقد كفر. غير أنه ولي خلق الأشياء بأمره، وقوله، وإرادته. **وولي خلق آدم بيده مسيساً**»[2] اهـ.

وهذا صريح في إثبات حقيقة اليد لله تعالى.

وقال في تحقيق إتيان الله بنفسه يوم القيامة: «وادعيت أيها المريسي في قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وفي قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، فادعيت أن هذا ليس منه بإتيان لما أنه غير

---

(١) الرد على المريسي (١/ ٢١٤).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٣٠).

متحرك عندك، ولكن يأتي يوم القيامة بزعمك، وقوله: ﴿ يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ولا يأتي هو بنفسه»[١] اهـ.

وقال في الرد على تأويلات المريسي: «فيقال لك أيها المريسي المدعي في الظاهر لما أنت منتف في الباطن: قد قرأنا القرآن كما قرأت، وعقلنا عن الله أنه ليس كمثله شيء، وقد نفينا عن الله ما نفى عن نفسه، ووصفناه بما وصف به نفسه فلم نعده، وأبيت أن تصفه بما وصف به نفسه، ووصفته بخلاف ما وصف به نفسه.

أخبرنا الله في كتابه أنه ذو سمع، وبصر، ويدين، ووجه، ونفس، وكلام، **وأنه فوق عرشه فوق سماواته، فآمنا بجميع ما وصف به نفسه كما وصفه بلا كيف. ونفيتها أنت عنه كلها أجمع بعمايات من الحجج، وتكييف، فادعيت** أن وجهه: كله، وأنه لا يوصف بنفس، وأن سمعه: إدراك الصوت إياه، وأن بصره: مشاهدة الألوان كالجبال والحجارة والأصنام التي تنظر إليك بعيون لا تبصر، وأن يديه: رزقاه موسعه ومقتوره، وأن علمه وكلامه مخلوقان محدثان. وأن أسماءه مستعارة مخلوقة محدثة، وأن فوق العرش منه مثل ما هو أسفل سافلين، **وأنه في صفاته كقول الناس في كذا وكقول العرب في كذا، تضرب له الأمثال تشبيهاً بغير شكلها، وتمثيلاً بغير مثلها**، فأي تكييف أوحش من هذا إذا نفيت هذه الصفات وغيرها عن الله تعالى

(١) المرجع السابق (١/ ٣٣٩).

بهذه الأمثال والضلالات المضلات؟»[1] اهـ.

فما أروعه من كلام وأبينه من حجة في إثبات السَّلَف للصفات حقيقة لا مجازاً.

وقال في تحقيق صفة الإتيان لله تعالى: «وأما ما ادعيت من انتقال مكان إلى مكان أن ذلك صفة المخلوقين، فإنا لا نكيف مجيئه وإتيانه أكثر مما وصف الناطق من كتابه، ثمّ ما وصف رسوله ﷺ»[2] اهـ.

وقال في تحقيق صفتي السمع والبصر: «وادعى المعارض أيضاً أن المقري حدث عن حرملة بن عمران عن أبي موسى يونس عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قرأ: ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٨٥]، فوضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه، وقد عرفنا هذا من رواية المقري وغيره كما روى المعارض، غير أنه ادعى أن بعض كتبة الحديث ثبتوا به بصراً بعين كعين وسمعاً كسمع، جارحاً مركباً.

فيقال لهذا المعارض: أما دعواك عليهم أنهم ثبتوا له سمعاً وبصراً فقد صدقت. وأما دعواك عليهم أنه كعين وكسمع، فإنه كذب ادعيت عليهم لأنه ليس كمثله شيء ولا كصفاته صفة، وأما دعواك

(١) المرجع السابق (١/ ٤٢٨).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٦٨٠).

أنهم يقولون جارح مركب، فهذا كفر لا يقوله أحد من المسلمين، ولكنا نثبت له السمع والبصر والعين بلا تكييف، كما أثبته لنفسه فيما أنزل من كتابه، وأثبته له الرسول، وهذا الذي تكرره مرة بعد مرة جارح، وعضو، وما أشبهه، حشو وخرافات وتشنيع لا يقوله أحد من العالمين، وقد روينا روايات السمع والبصر والعين في صدر هذا الكتاب بأسانيدها وألفاظها عن رسول الله ﷺ فنقول كما قال، ونعني بها كما عنى، والتكييف عنا مرفوع، وذكر الجوارح والأعضاء تكلف منك وتشنيع»[1] اهـ.

وما أروع هذا البيان من هذا الإمام، وفيه أن ما يذكره المتكلمون من الألفاظ (كالجارح، والعضو، وغيرها) كلها حشو وخرافات أتت من ظنونهم الفاسدة ومنهجهم الباطل.

وقال في تحقيق صفة الضحك لله: «باب إثبات الضحك: **ثمّ أنشأ المعارض أيضاً منكراً أن الله يضحك إلى شيء ضحكاً هو الضحك**، طاعناً على الروايات التي نقلت عن رسول الله ﷺ يفسرها أقبح التفسير ويتأولها أقبح التأويل... إلى أن قال: فالدليل من فعل الله أنه يضحك إلى قوم ويصرفه عن قوم أن ضحك الزرع مثل على المجاز، **وضحك الله أصل وحقيقة للضحك، ويضحك كما يشاء**، والزرع أبداً نضارته وخضرته التي سميته ضحكاً قائم أبداً حتى

(١) المرجع السابق (٢/ ٦٨٨).

يستحصد. . . إلى أن قال: ثمّ لم تأنف من هذا التأويل حتى ادعيت على قوم من أهل السُّنَّة أنهم يفسرون ضحك الله، على ما يعقلون من أنفسهم، وهذا كذب تدعيه عليهم، لأنا لم نسمع أحداً منهم يشبه شيئاً من أفعال الله تعالى بشيء من أفعال المخلوقين، ولكنا نقول هو نفس الضحك، يضحك كما يشاء وكما يليق به وتفسيرك هذا منبوذ في حشك»[1] اهـ.

وقال ناصاً على أن الصفات محمولة على الحقيقة لا المجاز: «ونحن قد عرفنا بحمد الله تعالى من لغات العرب هذه المجازات التي اتخذتموها دلسة وأغلوطة على الجهال، تنفون بها عن الله حقائق الصفات بعلل المجازات، غير أنا نقول لا يحكم للأغرب من كلام العرب على الأغلب، ولكن نصرف معانيها إلى الأغلب حتى تأتوا ببرهان أنه عنى بها الأغرب، وهذا هو المذهب الذي إلى العدل والإنصاف أقرب، لا أن تعترض صفات الله المعروفة المقبولة عند أهل البصر فنصرف معانيها بعلة المجازات»[2] اهـ.

وبين أن الصفات على ظاهرها، وأنه لا يُحتاج معها إلى تفسير يخالفه، فقال بعد أن روى آيات وصف الله بالمحبة والرضا والسخط والكراهية: «فهذا الناطق من كتاب الله يُستغنى فيه بظاهر التنزيل عن

(١) المرجع السابق (٢/ ٧٦٩ ـ ٧٨٠).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٧٥٥).

التفسير وتعرفه العامة والخاصة، غير هؤلاء الملحدين في آيات الله»[1] اهـ.

وقال في الرد على الجهمية: «والآثار التي جاءت عن رسول الله ﷺ في نزول الرب تبارك وتعالى تدل على أن الله عَزَّ وجَلّ فوق السماوات على عرشه بائن من خلقه»[2] اهـ.

وهذا تحقيق لصفة النزول والعلو، إذ استدل بصفة النزول على علوه تعالى، ولا يصح هذا الاستدلال إلاَّ إذا كان النزول حقيقة وهو ما كان من علوّ. فتأمل.

*** الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ):**

قال بعد ذكره لجملة من صفات الله تعالى: «فإن قال لنا قائل: فما الصواب في معاني هذه الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب الله عَزَّ وجَلّ ووحيه، وجاء ببعضها رسول الله ﷺ؟

قيل: الصواب من هذا القول عندنا: **أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه**، كما نفى عن نفسه جل ثناؤه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] » إلى أن قال: «**فنثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يُعقل من حقيقة الإثبات**، وننفي عنه التشبيه فنقول:

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٨٦٦)

(٢) الرد على الجهمية (ص٧٣).

يسمع جل ثناؤه الأصوات، لا بخرق في أذن، ولا جارحة كجوارح بني آدم. وكذلك يبصر الأشخاص ببصر لا يشبه أبصار بني آدم التي هي جوارح لهم.

وله يدان ويمين وأصابع، وليست جارحة، ولكن يدان مبسوطتان بالنعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير. ووجه لا كجوارح بني آدم التي من لحم ودم.

ونقول: يضحك إلى من شاء من خلقه. لا نقول: إن ذلك كشر عن أنياب.

ويهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا»[1] اهـ.

وقال بعد أن أبطل تفسير المعطلة لمجيء الله: بمجيء أمره: «فإن قال لنا منهم قائل: فما أنت قائل في معنى ذلك؟

قيل له: معنى ذلك ما دل عليه ظاهر الخبر، وليس عندنا للخبر إلَّا التسليم والإيمان به، فنقول: يجيء ربنا جل جلاله يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا، ويهبط إلى السماء الدنيا وينزل إليها في كل ليلة، ولا نقول: معنى ذلك ينزل أمره، بل نقول: أمره نازل إليها في كل لحظة وساعة، وإلى غيرها من جميع خلقه الموجودين ما دامت موجودة. ولا تخلو ساعة من أمره فلا وجه لخصوص نزول أمره إليها وقتاً دون وقت، ما دامت موجودة باقية.

---

(١) التبصير في معالم الدين (١٤١ ــ ١٤٥).

وكالذي قلنا في هذه المعاني من القول: الصواب من القيل في كل ما ورد به الخبر في صفات الله عَزَّ وجَلّ وأسمائه تعالى ذكره بنحو ما ذكرناه»[1] اهـ.

*** إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ):**

قال في «كتاب التوحيد» في إثبات حقيقة الوجه لله عند قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾: «ولما كان الوجه في تلك الآية مرفوعة، التي كانت صفة الوجه مرفوعة، فقال: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، فتفهموا يا ذوي الحجا هذا البيان، الذي هو مفهوم في خطاب العرب، ولا تغالطوا فتتركوا سواء السبيل، وفي هاتين الآيتين دلالة أن وجه الله صفة من صفات الله (صفات الذَّات)، لا أن وجه الله: هو الله، ولا أن وجهه غيره، كما زعمت المعطلة الجهمية...»[2] اهـ.

وقال في بيان حقيقة صفة اليدين: «الجهمية المعطلة جاهلون بالتشبيه، نحن نقول: لله جلَّ وعَلا يدان كما أعلمنا الخالق البارىء في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ، ونقول: كلتا يدي ربنا عَزَّ وجَلّ يمين، على ما أخبر النبي ﷺ،

---

(١) المرجع السابق (١٤٨ ـ ١٤٩).

(٢) التوحيد (٢٢ ـ ٢٣). قلت: العبارة هكذا في جميع النسخ، ولعله من النساخ، وتصحيح العبارة: (ولما كان الوجه في تلك الآية مرفوعاً، كانت صفة الوجه مرفوعة).

ونقول: إن الله عَزَّ وجَلّ يقبض الأرض جميعاً بإحدى يديه، ويطوي السماء بيده الأخرى، وكلتا يديه يمين، لا شمال فيهما، ونقول: من كان من بني آدم سليم الأعضاء والأركان، مستوي التركيب، لا نقص في يديه؛ وأقوى بني آدم وأشدهم بطشاً له يدان، عاجزٌ عن أن يقبض على قدر أقل من شعرة واحدة، من جزء من أجزاء كثيرة، على أرض واحدة من سبع أرضين. . .» إلى أن قال: «فكيف يكون ــ يا ذوي الحجا ــ من وصف يد خالقه بما بينا من القوة والأيدي، ووصف يد المخلوقين بالضعف والعجز مشبهاً يد الخالق بيد المخلوقين؟ . . .» إلى أن قال: «نقول: لله يدان مبسوطتان، ينفق كيف يشاء، بهما خلق الله آدم عليه السَّلام، وبيده كتب التوراة لموسى عليه السَّلام، ويداه قديمتان لم تزالا باقيتين، وأيدي المخلوقين محدثة غير قديمة، فانية غير باقية، بالية تصير ميتة، ثمّ رميماً، ثمّ ينشئه الله خلقاً آخر تبارك الله أحسن الخالقين، فأي تشبيه يلزم أصحابنا ــ أيها العقلاء ــ إذا أثبتوا للخالق ما أثبته الخالق لنفسه، وأثبته له نبيه المصطفى ﷺ؟!»[1] اهـ.

وقال في تحقيق صفة النزول لله: «باب ذكر أخبار ثابتة السند صحيحة القوام، رواها علماء الحجاز والعراق عن النبـي ﷺ في نزول الرب جلَّ وعَلا إلى السماء الدنيا كل ليلة: نشهد شهادة مقر

---

(١) المرجع السابق (٨٣ ــ ٨٥).

بلسانه، مصدق بقلبه، مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب من غير أن نصف الكيفية، لأن نبيّنا المصطفى لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، أعلمنا أنه ينزل. والله جلَّ وعَلا لم يترك ــ ولا نبيه عليه السَّلام ــ بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه، من أمر دينهم، فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول غير متكلفين القول بصفته أو بصفة الكيفية، إذ النبي ﷺ لم يصف لنا كيفية النزول، **وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح: أن الله جلَّ وعَلا فوق سماء الدنيا، الذي أخبرنا نبينا ﷺ أنه ينزل إليه، إذ محال في لغة العرب أن يقول: نزل من أسفل إلى أعلى، ومفهوم في الخطاب أن النزول من أعلى إلى أسفل**»[1] اهـ.

وقال في تحقيق صفة الضحك: «باب ذكر إثبات ضحك ربنا عَزَّ وجَلّ بلا صفة تصف ضحكه جل ثناؤه، لا ولا يُشبّه ضحكه بضحك المخلوقين، وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنه يضحك، كما أعلم النبي ﷺ ونسكت عن صفة ضحكه جلَّ وعَلا، إذ الله عَزَّ وجَلّ استأثر بصفة ضحكه، لم يطلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال النبي ﷺ مصدقون بذلك بقلوبنا، منصتون عما لم يبين لنا، مما استأثر الله بعلمه»[2] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (١٢٥ ــ ١٢٦).

(٢) المرجع السابق (٢٣٠ ــ ٢٣١).

* **أبو أحمد محمد بن علي بن محمد الكرجي المعروف بالقصاب (٣٦٠هـ):**

قال في «الاعتقاد القادري» ـ الذي كتبه لأمير المؤمنين القادر بأمر الله سنة **٤٣٣** هـ ووقع على التصديق عليه علماء ذلك الوقت كالقاضي أبي يعلى وأبي الحسن القزويني وغيرهما من العلماء، وأرسلت هذه الرسالة القادرية إلى البلدان ـ قال: «لا يوصف إلَّا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيّه، وكل صفة وصف بها نفسه، أو وصفه بها نبيه، **فهي صفة حقيقية لا صفة مجاز**، ولو كانت صفة مجاز لتحتم تأويلها، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السمع كذا، ولفسرت بغير السابق إلى الأفهام، فلما كان مذهب السَّلَف إقرارها بلا تأويل علم أنها غير محمولة على المجاز، وإنما هي حق بين»[1] اهـ.

وقال ابن أبي يعلى في سياق معتقد والده في طبقات الحنابلة: «وما ذكرناه من الإيمان بأخبار الصفات من غير تعطيل، ولا تشبيه، ولا تفسير، ولا تأويل، هو قول السَّلَف بدءاً وعوداً، وهو الذي ذكره أمير المؤمنين القادر رضوان الله عليه في الرسالة القادرية قال فيها:

---

(١) نقله ابن الجوزي في المنتظم في حوادث سنة ٤٣٣هـ بتمامه، وشيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٦/ ٢٥٤)، وفي نقض التأسيس (ص١١٣)، وابن القيِّم في الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٨٨)، والذهبي في السير (١٦/ ٢١٣).

«وما وصف الله سبحانه به نفسه أو وصفه به رسول الله ﷺ: فهو صفات الله عَزَّ وجَلّ على حقيقته لا على سبيل المجاز».

وعلى هذا الاعتقاد: جمع أمير المؤمنين القائم بأمر الله رضوان الله عليه من حضره مع الوالد السعيد ـ أي: القاضي أبي يعلى ـ من علماء الوقت وزاهدهم: أبو الحسن القزويني سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وأخذ خطوطهم باعتقاده»[1] اهـ.

فانظر إلى هذه العقيدة التي انتشرت في الآفاق، ووقع عليها العلماء، وقُرئت في المساجد والمدارس. وفيها التصريح بأن صفات الله تعالى على الحقيقة لا المجاز.

*** إمام أهل اللغة أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (٣٧٠هـ):**

قال عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]: «فالغمام معروف في كلام العرب، إلاَّ أنا لا ندري كيف الغمام الذي يأتي الله عَزَّ وجَلّ يوم القيامة في ظلل منه، فنحن نؤمن به ولا نكيّف صفته، وكذلك سائر صفات الله عَزَّ وجَلّ»[2] اهـ.

وهذا ظاهر في إثبات الإتيان لله تعالى على الحقيقة، ولأجل ذلك عرّف الغمام، ونفى كيفية الإتيان.

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٢١٠).

(٢) تهذيب اللغة (٣/ ٢٤٦).

*** الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف (٣٧١هـ):**

قال في كتابه «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»: «والخلة والمحبة صفتان لله هو موصوف بهما، ولا تدخل أوصافه تحت التكييف والتشبيه، وصفات الخلق من المحبة والخلة جائز عليها الكيف، فأما صفاته تعالى فمعلومة في العلم، وموجودة في التعريف قد انتفى عنهما التشبيه، فالإيمان به واجب، واسم الكيفية عن ذلك ساقط»(١) اهـ.

*** أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكُلاّباذي (ت ٣٨٠هـ)**

قال: «الباب السادس: شرح قولهم في الصفات: **أجمعوا على أنَّ لله صفاتٍ على الحقيقة هو موصوف بها**: . . . **وأن له سمعاً وبصراً، ووجهاً، ويداً على الحقيقة**، ليس كالأسماع والأبصار والأيدي والوجوه. وأجمعوا أنها صفاتٌ لله، وليست بجوارح، ولا أعضاء ولا أجزاء»(٢) اهـ.

وهذا ظاهر في أن إثبات حقيقة وجه لله ليس كالوجوه، ويده ليست كالأيدي، لا يستلزم التجسيم الذي يدَّعونه، ولا التمثيل.

---

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٨٠).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف (ص٤٧ ـ ٤٨).

*** أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي ابن بطة (٣٨٤هـ):**

قال: «فنقول كما قال: «ينزل ربُّنا عَزَّ وجَلّ» ولا نقول: إنه يزول، بل ينزل كيف شاء، لا نصف نزوله، ولا نحده، ولا نقول: إن نزوله زواله»(١) اهـ.

*** الإمام العلامة حافظ المغرب أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ):**

قال في أول كتابه المشهور «الرسالة» في باب «ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجبات أمور الديانات»: «وأنه فوق عرشه المجيد بذاته، وأنه في كل مكان بعلمه»(٢) اهـ.

وهو تصريح بفوقية الله تعالى على الحقيقة، وهي فوقية الذات، كما أنها فوقية القهر والقَدْر والسلطان.

*** الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ):**

قال في إثبات صفة اليدين لله تعالى: «باب ذكر قول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، وذكر

---

(١) الإبانة (٣/ ٢٤٠).

(٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٧٣).

ما يُستدل به من كلام النبـي ﷺ على أن الله جلَّ وعزّ خلق آدم عليه السَّلام بيدين حقيقة»[1] اهـ.

وقال أيضاً في إثبات حقيقة الوجه لله تعالى: «باب قول الله جلَّ وعَزّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال الله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، **وذكر ما ثبت عن النبـي ﷺ مما يدل على حقيقة ذلك»**[2] اهـ.

وقال في بيان إثبات حقيقة الوجه لله وأن الوجه قد يَرِد ويراد به الثواب، وكلاهما حق: «ومعنى وجه الله عَزَّ وجَلّ ها هنا على وجهين: أحدهما: وجهٌ حقيقةً. والآخر: بمعنى الثواب.

فأما الذي هو بمعنى الوجه في الحقيقة، ما جاء عن النبـي ﷺ في حديث أبـي موسى، وصهيب، وغيرهم، مما ذكروا فيه الوجه. وسؤال النبـي ﷺ بوجهه جل وعز، واستعاذته بوجه الله، وسؤاله النظر إلى وجهه جل وعز. . .

وأما الذي هو بمعنى الثواب فكقول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] »[3] اهـ.

---

(١) الرد على الجهمية (ص٦٨).

(٢) المرجع السابق (ص٩٤).

(٣) المرجع السابق (ص١٠٢).

* **الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبـي زمنين (٣٩٩هـ):**

قال في «باب الإيمان بالنزول»: «ومن قول أهل السُّنَّة: أن الله ينزل إلى سماء الدنيا، ويؤمنون بذلك من غير أن يحدُّوا فيه حدًّا»، ـ وذكر الحديث من طريق مالك وغيره، إلى أن قال: ـ «وهذا الحديث يبين أن الله عَزَّ وجَلّ على العرش في السماء دون الأرض، وهو أيضا بيِّن في كتاب الله وفي غير حديث عن رسول الله ﷺ»(١) اهـ.

قلت: إثباتهم للنزول، وامتناعهم عن أن يحدُّوه، صريح في أن النزول على حقيقته بما دل عليه ظاهر الحديث، إلاَّ أنهم لا يكيفونه، ولا يمثلونه بشيء من صفات المخلوقين، كما أن استدلاله على العلو بحديث النزول صريح في إثباته النزول على حقيقته، وهو ما كان من علو.

* **الإمام أبو بكر محمد بن موهب التجيبـي الحصار المعروف بالقبري القرطبـي المالكي (ت٤٠٦هـ):**

قال في شرح رسالة ابن أبـي زيد القيرواني في بيان أن صفات الله على الحقيقة لا على المجاز: «وقوله: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، فإنما معناه عند أهل السُّنَّة على غير الاستيلاء والقهر،

---

(١) أصول السُّنَّة (ص١١٠ ـ ١١٣)، ونقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/٥٦)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٦٤).

والغلبة، والملك، الذي ظنته المعتزلة ومن قال بقولهم إنه بمعنى الاستيلاء، وبعضهم يقول إنه على المجاز دون الحقيقة...»، إلى أن قال: «وكذلك بيّنٌ أيضاً أنه على الحقيقة بقوله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، فلما رأى المنصفون إفراد ذكره بالاستواء على عرشه بعد خلق سمواته وأرضه، وتخصيصه بصفة الاستواء، علموا أن الاستواء هنا غير الاستيلاء ونحوه، فأقروا بصفة الاستواء على عرشه، وأنه على الحقيقة لا على المجاز، لأنه الصادق في قيله، ووقفوا عن تكييف ذلك وتمثيله إذ ليس كمثله شيء من الأشياء»[1] اهـ.

*** الإمام أبو زكريا يحيى بن عمار السجستاني (٤٢٢هـ):**

قال في رسالته في «السُّنَّة»: «لا نقول كما قالت الجهمية: إنه تعالى مداخل للأمكنة وممازج بكل شيء، ولا نعلم أين هو؟ بل نقول: هو بذاته على العرش، وعلمه محيط بكل شيء، وعلمه وسمعه وبصره وقدرته مدركة لكل شيء. وذلك معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، فهذا الذي قلناه هو كما قال الله وقاله رسوله»[2] اهـ.

---

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في نقض التأسيس (ص١١١)، وابن القيِّم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٥٦).

(٢) نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٢٩)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٣١)، والذهبي في العلو (ص٢٧٩).

*** القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ):**

قال في شرح قول ابن أبـي زيد القيرواني «وأن الله يجيء يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا»: «وهذا؛ لقوله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، فأثبت نفسه جائياً، ولا معنى لقول من يقول: إن المراد به: جاء أمر ربك... **ولكن ليس إذا استحال عليه ذلك وجب صرف الكلام عن حقيقته**، لأجل أن القضاء على الغائب بمجرد الشاهد لا يجب عندنا، ولا عند مسلم، فبطل ما قالوه»[1] اهـ.

وفيه إثبات صفة المجيء لله، وأنها صفة له على الحقيقة لظاهر الآية، ولا يستلزم أن تكون كصفات المخلوقات.

*** الإمام المقرىء المحدث أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (٤٢٩هـ):**

قال في كتابه «الوصول إلى معرفة الأصول»: «وأجمع المسلمون من أهل السُّنَّة على أن معنى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ونحو ذلك من القرآن، أن ذلك علمه، وأن الله فوق السماوات بذاته، مستوٍ على عرشه كيف شاء».

وقال أيضاً: «قال أهل السُّنَّة في قول الله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، أن الاستواء من الله على عرشه المجيد على

(١) شرح عقيدة ابن أبـي زيد القيرواني في كتابه «الرسالة» (ص٣١٩ ــ ٣٢٠).

الحقيقة لا على المجاز. فقد قال قوم من المعتزلة والجهمية لا يجوز أن يسمى الله عَزَّ وجَلّ بهذه الأسماء على الحقيقة، ويسمى بها المخلوق، فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه وأثبتوها لخلقه، فإذا سئلوا ما حملهم على هذا الزيغ؟ قالوا: الاجتماع في التسمية يوجب التشبيه»[1] اهـ.

* الشيخ الإمام الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي (٤٤٤هـ):

قال في بيان أن صفات الله على حقيقة ما عهد من كلام العرب: «الواجب أن يُعلم أن الله تعالى إذا وصف نفسه بصفة هي معقولة عند العرب، والخطاب ورد بها عليهم بما يتعارفون بينهم ولم يبيّن سبحانه أنها بخلاف ما يعقلونه، ولا فسرها النبي ﷺ لمّا أداها بتفسير يخالف الظاهر، فهي على ما يعقلونه ويتعارفونه»[2] اهـ.

وقال أيضاً: «وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلاَّ توقيفاً، وكذلك شرحها لا يجوز إلاَّ بتوقيف. فقول المتكلمين في نفي الصفات، أو إثباتها بمجرد العقل، **أو حملها على تأويل مخالف**

---

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٥/ ٢٥١)، وفي بيان تأسيس الجهمية (٢/ ٣٨)، وفي نقض التأسيس (ص١١٥)، وفي مجموع الفتاوى (٥/ ٥١٩)، وابن القيم في الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٨٤)، والذهبي في العلو (ص٢٤٦).

(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٥٢ ـ ١٥٣).

للظاهر ضلال. ولا يجوز أن يوصف الله سبحانه إلاَّ بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، وذاك إذا ثبت الحديث ولم يبقى شبهة في صحته. فأما ما عدا ذلك من الروايات المعلولة والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات الله سبحانه ولا في صفاته ما يوجد فيها باتفاق العلماء للأثر»[١] اهـ.

وقال أيضاً: «ومن ذلك الغضب والرضى وغير ذلك، وقد نطق القرآن بأكثرها. وعند أهل الأثر أنها صفات ذاته لا يفسَّر منها إلاَّ ما فسَّره النبي ﷺ، أو الصحابي، بل نُمِرُّ هذه الأحاديث على ما جاءت، بعد قبولها والإيمان بها والاعتقاد بما فيها بلا كيفية»[٢] اهـ.

* شيخ الإسلام الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ):

قال في بيان معتقد السَّلَف وأصحاب الحديث: «ويثبتون له جل جلاله ما أثبت لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيده...

... وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها

---

(١) المرجع السابق (ص١٢١).

(٢) المرجع السابق (ص١٧٥).

القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع، والبصر، والعين، والوجه، والعلم، والقوة، والقدرة، والعزة، والعظمة، والإرادة، والمشيئة، والقول والكلام، والرضا، والسخط، والحياة، واليقظة، والفرح، والضحك، وغيرها، من غير تشبيه لشيءٍ من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله ﷺ من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه، ولا تكييف له ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، **ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه، بتأويل منكر، ويجرونه على الظاهر، ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلاَّ الله**»[1] اهـ.

فقد أوضح أن آيات الصفات تُجرى على الظاهر مما تعرفه العرب بلا تأويل ولا تحريف، ولذلك فقوله: «ويكلون علمه إلى الله تعالى»، المراد به: علم الكيفية، وحقيقة ما عليه الصفة، بدليل إنكاره على من أول اليد بالنعمة أو القوة، وقرر وجوب إجرائها على ظاهرها اللائق بالله المتبادر للذهن بوضع اللغة، وأنه يُعرف معناه بوضع اللغة. وإلا لو لم يكن له معنى معروف لم يكن لقوله «ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه، بتأويل منكر» معنى.

---

(١) عقيدة السَّلَف وأصحاب الحديث (ص٣٩ ــ ٤٠).

وقال رحمه الله في إثبات حقيقة النزول، والرد على من تأولها أو كيفها: «وقال بعضهم ــ أي: بعض السَّلَف ــ : «ينزل نزولاً يليق بالربوبية بلا كيف، من غير أن يكون نزوله مثل نزول الخلق، . . . فمجيئه وإتيانه ونزوله على حساب ما يليق بصفاته، من غير تشبيه وكيف. . .»، إلى أن قال: «فلما صح خبر النزول عن الرسول ﷺ أقر به أهل السُّنَّة، وقبلوا الخبر، وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيهاً له بنزول خلقه، وعلموا وتحققوا واعتقدوا أن صفات الله سبحانه لا تشبه صفات الخلق، كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق تعالى الله عما يقول المشبهة والمعطلة علوًّا كبيراً، ولعنهم لعناً كثيراً.

وقرأت لأبـي عبد الله ابن أبـي حفص البخاري، وكان شيخ بخارىٰ في عصره بلا مدافعة، وأبو حفص كان من كبار أصحاب محمد بن الحسن الشيباني، قال أبو عبد الله ــ أعني ابن أبـي حفص هذا ــ : سمعت عبد الله بن عثمان وهو عبدان شيخ مرو يقول: سمعت محمد بن الحسن الشيباني يقول: قال حماد بن أبـي حنيفة: قلنا لهؤلاء: أرأيتم قول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، قالوا: أما الملائكة فيجيئون صفًّا صفًّا، وأما الرب تعالى فإنا لا ندري ما عنى لذاك، ولا ندري كيفية مجيئه، فقلت لهم: إنا لم نكلفكم أن تعلموا كيف مجيئه، ولكنا نكلفكم أن تؤمنوا بمجيئه، أرأيت من أنكر أن الملك يجيء صفًّا صفًّا ما هو عندكم؟

قالوا: كافر مكذب. قلت: فكذلك إن أنكر أن الله سبحانه لا يجيء، فهو كافر مكذب»[1] اهـ.

وما ذكره عن حماد بن أبـي حنيفة صريح في أن مجيء الله عَزَّ وجَلّ المذكور في الآية هو المجيء المعروف في اللغة الذي من جنسه مجيء الملائكة، مع التباين في الكيفية والصفة، إذ ليس كمثل مجيئه سبحانه مجيء شيء.

*** القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (٤٥٨هـ):**

ذكر صفات كثيرة لله تعالى من الكتاب والسُّنَّـة كالكلام والوجه واليدين والضحك ونحوها ثمّ قال: «فإن اعتقد معتقد في هذه الصفات ونظائرها مما وردت به الآثار الصحيحة التشبيه في الجسم والنوع والشكل والطول فهو كافر. **وإن تأولها على مقتضى اللغة وعلى المجاز فهو جهمي**. وإن أمرّها كما جاءت، من غير تأويل، ولا تفسير، ولا تجسيم، ولا تشبيه، كما فعلت الصحابة والتابعون فهو الواجب عليه»[2] اهـ.

وقال في: «**أن من حمل اللفظ على ظاهره حمله على حقيقته، ومن تأوله عدل به عن الحقيقة إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفاته**»[3] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (ص٦٠ ــ ٦٣).
(٢) الاعتقاد (ص١٦).
(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٧٤).

وقال في إثبات حقيقة المجيء والنزول: «وقد قال أحمد في رسالته إلى مسدد: إن الله عَزَّ وجَلّ ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ولا يخلو منه العرش.

فقد صرح أحمد بالقول بأن العرش لا يخلو منه، وهكذا القول عندنا في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢]»[١] اهـ.

وقال نقلاً عن أبـي بكر بن عبد العزيز جامع علم الإمام أحمد: «وقد حمل أبو بكر عبد العزيز قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] **على ظاهره وإن ذلك راجع إلى ذاته**، ذكر ذلك في كتاب «التفسير» في الكلام على قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، فقال: قد قال بعض أهل العربية في قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، يقول: في قدرته، واستشهد على ذلك بقوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣]. وليس المراد بالملك اليمين دون سائر الجسد، ولأنك تقول: هذا الشيء في قبضتك، أي في قدرتك. ثمّ أجاب عن ذلك بأن قال: ما روي عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين **يشهد على بطلان هذا القول، وهو يؤول إلى قول جهم**. وذلك قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]،

(١) المرجع السابق (١/ ٢٦١).

وقول النبـي ﷺ «فوضع يده بين كتفي»، وقال ﷺ: «فأقوم عن يمين ربـي مقاماً لا يقومه غيري»[1] اهـ

فتأمّل حكمه بالجهمية على من تأول الصفة وقال: لا يُراد بها الحقيقة، ثمّ تأمل قول الأشاعرة!

* الإمام العلاَّمة حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ الأندلسي القرطبـي المالكي (٤٦٣هـ):

قال في بيان كون الصفات على الحقيقة لا على المجاز: «ومن **حق الكلام أن يُحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز**، إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلاَّ على ذلك، وإنما يوجه كلام الله عَزَّ وجَلّ إلى الأشهر والأظهر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم، ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات، وجَلَّ الله عَزَّ وجَلّ عن أن يخاطِبَ إلاَّ بما تفهمه العـرب فـي معهـود مخـاطبـاتهـا ممـا يصـح معنـاه عنـد السـامعيـن، **والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم، وهو العلوّ والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه**»[2] اهـ.

وقال ناقلاً إجماع السَّلَف على ذلك: «**أهل السُّنَّـة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسُّنَّـة والإيمان بها**

(١) المرجع السابق (٢/ ٢٣٠).

(٢) التمهيد (٧/ ١٣١).

وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلَّا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفةً محصورةً، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أنَّ مَن أقرَّ بها مشبِّهٌ، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحقُّ فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة، والحمد لله»[1] اهـ.

وحسبك حكاية هذا الإجماع من هذا الإمام على أن مذهب السَّلَف: وجوب حمل صفات الله على الحقيقة، وأن تأويلها من شأن أهل البدع.

*** الإمام أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي القيرواني (٤٨٩هـ):**

قال في رسالته التي سمَّاها «رسالة الإيماء إلى مسألة الاستواء» لما ذكر اختلاف المتأخرين في الاستواء: «والسادس: قول الطبري ــ يعني أبا جعفر صاحب التفسير الكبير ــ، ومحمد بن أبي زيد، والقاضي عبد الوهاب، وجماعة من شيوخ الحديث والفقه، وهو ظاهر بعض كتب القاضي أبي بكر، وأبي الحسن ــ يعني الأشعري ــ وحكاه عنه أعني القاضي عبد الوهاب نصًّا، **وهو أنه سبحانه مستوٍ على العرش بذاته**،

(١) المرجع السابق (٧/ ١٤٥).

وأطلقوا في بعض الأماكن فوق العرش»[1] اهـ.

* شيخ الحنفية أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي (٤٩٣هـ):

قال: «إثبات اليد والوجه حق عندنا معلوم بأصله، متشابه بوصفه، ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن إدراك الوصف بالكيف، وإنما ضلَّت المعتزلة من هذا الوجه فإنهم ردوا الأصول لجهلهم بالصفات فصاروا معطِّلة»[2] اهـ.

* شمس الأئمة أبو العباس الفضل بن عبد الواحد السرخسي الحنفي (٤٩٤هـ):

قال: «وأهل السُّنَّة والجماعة أثبتوا ما هو الأصل معلوم المعنى بالنص ــ أي: بالآيات القطعية والدلالات اليقينية ــ وتوقفوا فيما هو المتشابه وهو الكيفية، ولم يجوزوا الاشتغال في طلب ذلك»[3] اهـ.

---

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في نقض التأسيس (ص١٠٥)، والذهبي في العلو (ص٢٦١)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٩٠)، والقرطبي في «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» (٢/ ١٢٣).

(٢) شرح الفقه الأكبر لملاّ علي القاري (ص٩٣)، ونقله محمد الخميس في أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة (ص٢٩١).

(٣) شرح الفقه الأكبر لملا علي لقاري (ص٩٣).

* الإمام العلامة شيخ الحنابلة أبو الحسن علي بن عبيد الله بن سهل بن الزاغوني البغدادي (٥٢٧هـ):

قال في كتابه «الإيضاح في أصول الدين» في بيان قاعدة مهمة: «فإذا ورد القرآن وصحيح السُّنَّة في حقه بوصف تُلُقِّي في التسمية بالقبول، ووجب إثباته له على ما يستحقه، ولا يُعدل به عن حقيقة الوصف، إذ ذاته تعالى قابلة للصفات، وهذا واضح بيّن لمن تأمله»[(١)].

وقال: «فصل: وقد وصف الباري نفسه في القرآن باليدين بقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صَ: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، قال: وهذه الآية تقتضي إثبات صفتين ذاتيَّتين تسمَّيان يدين. قال: وذهب المعتزلة وطائفة من الأشعرية إلى أن المراد باليدين النعمتين، وذهبت طائفة إلى أن المراد باليدين ها هنا القدرة.

والدلالة على كونهما ذاتيتين تزيدان على النعمة وعلى القدرة أنا نقول: **القرآن نزل بلغة العرب واليد المطلقة في لغة العرب وفي معارفهم وعاداتهم المراد بها إثبات صفة ذاتية للموصوف لها خصائص فيما يقصد به، وهي حقيقة في ذلك**، كما ثبت في معارفهم

(١) الإيضاح في أصول الدين (ص٢٨٣).

الصفة التي هي القدرة، والصفة التي هي العلم، كذلك سائر الصفات من الوجه والسمع والبصر والحياة وغير ذلك، وهذا هو الأصل في هذه الصفة، وأنهم لا ينتقلون عن هذه الحقيقة إلى غيرها مما يقال على سبيل المجاز إلَّا بقرينة تدل على ذلك، فأما مع الإطلاق فلا . . .»[1] اهـ.

وقال أيضاً: «إنَّا قد بيَّنَّا أن إضافة الفعل إلى اليد على الإطلاق لا يكون إلَّا والمراد به يد الصفة، **وهذا توكيد لإثبات الصفة الحقيقية**، ومحال أن يجتمع مؤكد للحقيقة مع قرينة ناقلة عن الحقيقة»[2] اهـ.

وقال أيضاً في قصيدة له:

(إني سأذكر عقد ديني صادقاً نهج ابن حنبل الإمام الأوحد)

ومنها:

(**عالٍ على العرش الرفيع بذاته** سبحانه عن قول غالٍ ملحد)[3]

اهـ.

---

(١) المرجع السابق (ص٢٨٤ ــ ٢٨٥)، وقد نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٩ ــ ٤٠).

(٢) المرجع السابق (ص٢٨٧).

(٣) نقله الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٩/ ٦٠٦).

* الإمـام الحـافـظ أبـو القـاسـم إسـمـاعيـل بن محمد التيمي الطلحي الأصبهاني (٥٣٥هـ):

قال: «مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحماد ابن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن ابن مهدي، وإسحاق بن راهويه: أن صفات الله التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله من السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه: **إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور**، من غير كيف يتوهم فيها، ولا تشبيه ولا تأويل، قال ابن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره» ثمّ قال: «أي: هو هو، على ظاهره، لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل»[1] اهـ.

وقال: «قال علماء السَّلَف: جاءت الأخبار عن النبي ﷺ متواترة في صفات الله تعالى، موافقة لكتاب الله تعالى، نقلها السَّلَف على سبيل الإثبات والمعرفة والإيمان به والتسليم، وترك التمثيل والتكييف، وأنه عَزَّ وجَلّ أزلي بصفاته وأسمائه التي وصف بها نفسه، أو وصفه الرسول ﷺ بها، فمن جحد صفة من صفاته بعد الثبوت كان بذلك جاحداً، ومن زعم أنها محدثة لم تكن ثمّ كانت دخل في حكم التشبيه في الصفات التي هي محدثة في المخلوق،

(١) أورده الذهبي في العلو (ص٢٦٣).

زائلة بفنائه غير باقية، وذلك أن الله تعالى امتدح نفسه بصفاته، ودعا عباده إلى مدحه بذلك وصدّق به المصطفى ﷺ، وبيّن مراد الله فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته وكان ذلك مفهوماً عند العرب غير محتاجٍ إلى تأويله»[1] اهـ.

وقال في إبطال المجاز في صفات الله: «ودليل آخر: أن من حمل اللفظ على ظاهره، وعلى مقتضى اللغة: حمله على حقيقته، ومن تأوله عدل به عن الحقيقة إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفات الله تعالى»[2] اهـ.

وقال في كلام له نفيس وهو يقرر أن الصفات على حقيقتها من غير تأويل: «قال أهل السُّنَّة: الإيمان بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، واجب، والخوض فيه بالتأويل بدعة. . . »، إلى أن قال: «والاستواء في كلام العرب تأتي لمعان. . . »، ثمّ ذكر معاني الاستواء في اللغة وهي: التقويم، والمماثلة، والقصد، والعلوّ.

ثمّ قال: «قال أهل السُّنَّة: الاستواء هو العلو. قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، وليس للاستواء في كلام العرب معنى إلاَّ ما ذكرنا، وإذا لم يجز الأوجه الثلاثة

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٧٠).

(٢) المرجع السابق (١/ ٤٤٦).

ـ أي: التقويم والمماثلة والقصد ـ لم يبق إلَّا الاستواء الذي هو معلوم كونه ـ أي: العلو ـ ، مجهول كيفيته، واستواء نوح على السفينة معلوم كونه، معلوم كيفيته لأنه صفة له، وصفات المخلوقين معلومة كيفيتها. واستواء الله على العرش غير معلوم كيفيته لأن المخلوق لا يعلم كيفية صفات الخالق لأنه غيب ولا يعلم الغيب إلَّا الله، ولأن الخالق لم يشبه ذاته ذات المخلوق لم يشبه صفاته صفات المخلوق، فثبت أن الاستواء معلوم، والعلم بكيفيته معدوم، فعلمه موكول إلى الله تعالى كما قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وكذلك القول فيما يضارع هذه الصفات كقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقول النبي ﷺ: «حتى يضع الجبار فيها قدمه»، وقوله: «إنَّ أحدكم يأتي بصدقته فيضعها في كفِّ الرحمن». وقوله: «يضع السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع». فإذا تدبَّره متدبِّر ـ ولم يتعصَّب ـ بان له صحة ذلك، وأن الإيمان به واجب، وأن البحث عن كيفية ذلك باطل. وهذا لأن اليد في كلام العرب تأتي بمعنى القوة. . .».

ثمّ ذكر معانيها في اللغة فذكر النعمة، والنصرة، والملك، والتصرف، وبيّن امتناع إرادة هذه المعاني في حق ما ورد من آيات

ذكر اليد لله تعالى. ثمّ قال: «**ومنها اليد التي هي معروفة، فإذا لم تحتمل الأوجه التي ذكرنا لم يبق إلاّ اليد المعلوم كونها، المجهولة كيفيتها**، ونحن نعلم يد المخلوق وكيفيتها لأنا نشاهدها ونعاينها فنعرفها، ونعلم أحوالها، ولا نعلم كيفية يد الله تعالى، لأنها لا تشبه يد المخلوق، وعلم كيفيتها علم الغيب ولا يعلم الغيب إلاّ الله تعالى، بل نعلم كونها معلومة لقوله تعالى، وذكره لها فقط، ولا نعلم كيفية ذلك وتأويلها.

وهكذا قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، للوجه في كلام العرب معان». ثمّ ذكر منها الجاه، والقدر، وأول الشيء، والجهة، وبيّن امتناعها في حق ما ورد من ذكر الوجه لله تعالى في القرآن، ثمّ قال: «ومنه الوجه المعروف، فإذا لم يجز حمل الوجه على الأوجه التي ذكرناها بقي أن يقال: **هو الوجه الذي تعرفه العرب، كونه معلوماً بقوله تعالى، وكيفيته مجهولة**.

وكذلك قوله: «حتى يضع الجبار فيها قدمه»، وقوله: «حتى يضعه في كف الرحمن». وللقدم معان، وللكف معان، وليس يحتمل الحديث شيئاً من ذلك إلاّ ما هو المعروف في كلام العرب فهو معلوم بالحديث، مجهول بالكيفية.

وكذلك القول في الإصبع، الإصبع في كلام العرب تقع على النعمة والأثر الحسن، وهذا المعنى لا يجوز في هذا الحديث، فكون

الإصبع معلوماً بقوله ﷺ، وكيفيته مجهولة، وكذلك القول في جميع الصفات يجب الإيمان به، ويترك الخوض في تأويله، وإدراك كيفيته»[١] اهـ.

وهذا كلام بيّن واضح جلي في إثبات أن الصفات على حقيقتها المعروفة من لغة العرب، مع الجهل بالكيفية، ونفي التشبيه.

* الشيخ أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلاني (٥٦١هـ):

قال في كتاب «الغنية»: «والماء فوق الأرض السابعة، وعرش الرحمن فوق الماء، والله تعالى على العرش، ودونه سبعون ألف حجاب من نور وظلمة، وما هو أعلم به... وهو سبحانه منزه عن مشابهة خلقه، ولا يخلو من علمه مكان، ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال إنه في السماء على العرش كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]»، وذكر آيات وأحاديث، إلى أن قال: **«وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش، [لا على معنى القعود والمماسة كما قالت المجسمة والكرامية]**[٢]**، ولا على معنى العلو والرفعة كما قالت الأشعرية،**

(١) المرجع السابق (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٦٢).

(٢) وهذه الزيادة مثبتة في المطبوع من كتاب الغنية ولم يذكرها ابن تيمية وابن القيم والآلوسي عند نقلهم لكلامه كما سيأتي.

ولا على معنى الاستيلاء والغلبة كما قالت المعتزلة. . .»، إلى أن قال: «وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا كيف، فالاستواء من صفات الذات.

وأنه تعالى ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، **كيف شاء وكما شاء، فيغفر لمن أذنب، لا بمعنى نزول الرحمة وثوابه كما ادعته المعتزلة والأشعرية؛ للأحاديث الصحيحة في ذلك. . .**» ثمّ ذكر آثار السَّلَف[1] اهـ.

وقال في كتابه «تحفة المتقين وسبيل العارفين» في باب اختلاف المذاهب في صفات الله عَزَّ وجَلّ، وفي ذكر اختلاف الناس في الوقف عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، قال: «والله تعالى بذاته على العرش وعلمه محيط بكل مكان»[2] اهـ.

* تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (٦٠٠هـ):

قال: «وتواترت الأخبار وصحَّت الآثار بأنَّ الله عَزَّ وجَلّ ينزل

---

(١) الغنية لطالبي طريق الحق (١/ ١٢٣ ـ ١٢٥)، ونقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٨٦)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٧٦)، وابن الآلوسي في جلاء العينين (ص٤٥٨ ـ ٤٦١)، ولم يذكر هؤلاء عنه قوله (لا على معنى القعود والمماسة كما قالت المجسمة والكرامية).

(٢) نقله ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٧٦ ـ ٢٧٧).

كـلّ ليلـة إلـى سمـاء الـدنيـا، فيجـب الإيمـان والتسليـم لـه، وتـرك الاعتراض عليه، وإمراره من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تأويل، **ولا تنزيه ينفي عنه حقيقة النزول**»[1] اهـ.

وفيه: أن طريقة السَّلَف في الصفات: إثبات حقيقة بلا تمثيل، وتنزيه مماثلة بلا تعطيل.

* أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبـي (٦٧١هـ)

قال في إثبات حقيقة الاستواء لله في تفسير قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعـراف: ٥٤]: «وقـد كـان السَّلَـف الأُوَل رضـي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله. **ولم ينكر أحد من السَّلَف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة**. وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته.

قال مالك رحمه الله: الاستواء معلوم ــ يعني في اللغة ــ والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة.

وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها. وهذا القدر كاف»[2] اهـ.

---

(١) عقائد أئمة السَّلَف (ص٨٠).

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبـي (٧/ ١٤٠).

* الإمام العباس عماد الدين أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الواسطي الحزَّامي المعروف بابن شيخ الحزَّاميين (٧١١هـ):

قال في وصف عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة المتبعين للصحابة والأئمة: «وأمرُّوا الصفات كما جاءت بلا تأويل، ولا تعطيل، ولا تشبيه، **وأثبتوا حقائقها لله كما يليق به من الاستواء أو النزول وجميع الصفات**. . .»[١].

* الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ):

نقل في «العلو» عن أبي الطيب قوله: «حضرت عند أبي جعفر الترمذي فسأله سائل عن حديث نزول الرب: فالنزول كيف هو؟ يبقى فوقه علو؟ فقال: النزول معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

فقال معلقاً: «فالنزول، والكلام، والسمع، والبصر، والعلم، والاستواء، عبارات جلية واضحة للسامع، فإذا اتصف بها من ليس كمثله شيء فالصفة تابعة للموصوف، وكيفية ذلك مجهولة عند البشر»[٢] اهـ.

---

(١) رحلة الإمام ابن شيخ الحزَّاميين (ص٤٥).

(٢) العلو (ص٢١٤).

ونقل أيضاً قول أبي أحمد القصاب في عقيدته: «لا يوصف إلَّا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه وكل صفةٍ وَصَف بها نفسه أو وصفه بها نبيه فهي صفة حقيقية لا صفة مجاز»، ثمّ قال: «. . . **ولو كانت الصفات ترد إلى المجاز، لبطل أن يكون صفات الله، وإنما الصفة تابعة للموصوف، فهو موجود حقيقة لا مجازاً، وصفاته ليست مجازاً،** فإذا كان لا مثل له ولا نظير لزم أن تكون لا مثل لها»[1] اهـ.

وقال أيضاً في تعليقه على قول ابن عبد البر «أهل السُّنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسُّنَّة وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلاَّ أنهم لم يكيفوا شيئاً من ذلك. . »: «صدق والله، فإن من تأول سائر الصفات، وحمل ما ورد منها على مجاز الكلام أدَّاه ذلك السلب إلى تعطيل الرب، وأن يشابه المعدوم، كم نقل عن حماد بن زيد أنه قال: مثل الجهمية كقوم قالوا: في دارنا نخلة. قيل: لها سعف؟ قالوا: لا. قيل: فلها كرب؟ قالوا: لا. قيل: لها رطب وقنو؟ قالوا: لا. قيل: فلها ساق؟ قالوا: لا. قيل: فما في داركم نخلة»[2] اهـ.

وقال ابن رجب في ترجمة الحافظ عبد الغني المقدسي: «قرأت بخط الإمام الحافظ الذهبي ردًّا على من نقل الإجماع على

(١) المرجع السابق (ص٢٣٩).
(٢) المرجع السابق (ص٢٥٠).

تكفيره: أما قوله: «أجمعوا» فما أجمعوا، بل أفتى بذلك بعض أئمة الأشاعرة ممن كفروه، وكفرهم هو، ولم يبد من الرجل أكثر مما يقوله خلق من العلماء الحنابلة والمحدثين من أن الصفات الثابتة محمولة على الحقيقة لا على المجاز، أعني أنها تجري على مواردها لا يعبر عنها بعبارات أخرى كما فعلته المعتزلة أو المتأخرون من الأشعرية، هذا مع أن صفاته تعالى لا يماثلها شيء»[1] اهـ.

* الإمام الحافظ المفسر عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ):

له رحمه الله رسالة باسم (الاعتقاد) أبان فيها عن معتقده فقال ما لفظه: «فإذا نطق الكتاب العزيز ووردت الأخبار الصحيحة بإثبات السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقدرة والعظمة والمشيئة والإرادة والقول والكلام والرضا والسخط والحب والبغض والفرح والضحك، **وجب اعتقاد حقيقة ذلك من غير تشبيه بشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين**، والانتهاء إلى ما قاله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ من غير إضافة، ولا زيادة عليه، ولا تكييف، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، ولا إزالة لفظ عما تعرفه العرب وتصرفه عليه، والإمساك عما سوى ذلك»[2] اهـ.

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤).

(٢) مخطوط (ق ٢/ ٤) نقلاً من كتاب «علاقة الإثبات والتفويض» لرضا بن نعسان بن معطي (ص٨٢).

* **الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ):**

قال: «وقد اعترض بعض من كان يعرف هذا على حديث النزول ثلث الليل الآخر، وقال: ثلث الليل يختلف باختلاف البلدان، فلا يمكن أن يكون النزول في وقت معين. ومعلوم بالضرورة من دين الإسلام قبح هذا الاعتراض. وأن الرسول ﷺ أو خلفاءه الراشدين لو سمعوا من يعترض به لما ناظروه بل بادروا إلى عقوبته وإلحاقه بزمرة المخالفين المنافقين المكذبين»[١] اهـ.

وهذا ظاهر في أن النزول الثابت لله في الثلث الأخير من الليل هو على حقيقته اللائقة بالله، وهو ما كان من علو، ولذلك أورد المعترضون من أهل البدع على إثبات حقيقته من كونه يلزم منه أن يكون الله نازلاً على الدوام لما انقدح في أذهانهم من التشبيه، وهو غير لازم إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقال تعليقاً على من شنّع من الأشاعرة على الحافظ عبد الغني المقدسي قوله: «ولا أنزهه تنزيهاً ينفي عنه حقيقة النزول»، وأغروا على ذلك السلطان، قال: «وأما قوله: «ولا أنزهه تنزيهاً ينفي عنه حقيقة النزول»: فإن صح هذا عنه، فهو حق، وهو كقول القائل: لا أنزهه تنزيهاً ينفي حقيقة وجوده، أو حقيقة كلامه، أو حقيقة

(١) فضل علم السَّلَف على الخلف (ص٤٨).

علمه، أو سمعه وبصره، ونحو ذلك»[1] اهـ.

*** الإمام أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير (٨٤٠هـ):**

قال في الرد على من نفى اتِّصاف الله بالرحمة: «ومثال النقص في الدِّين: قول من يقول: **إنَّ الله تعالى ليس برحمن ولا رحيم ولا حليم باللام على الحقيقة، بل على المجاز.** وقول من يقول: إنه سبحانه ليس بحكيم على الحقيقة، بل بمعنى مُحكِم لمصنوعاته لا أن له في ذلك الأحكام حكمة أصلاً...»، إلى أن قال: «وأما الأمر الثاني: وهو النقص في الدين برد النصوص والظواهر **وردّ حقائقها إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت الموجب للتأويل إلاَّ مجرد التقليد لبعض أهل الكلام في قواعد لم يتفقوا عليها أيضاً...**»[2].

*** المُلاَّ علي بن سلطان محمد القاري الحنفي (١٠١٤هـ):**

قال في شرح الفقه الأكبر: «إن الغضب والرضى الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد، **وإن كان كل منهما حقيقة... فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام»**[3] اهـ.

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٢٣).

(٢) إيثار الحق على الخلق (١٠٢ ـ ١٢٣).

(٣) شرح الفقه الأكبر (ص٩٦).

مطلب

تقرير هذا الأصل من كلام أبي الحسن الأشعري

قال في رسالته إلى أهل الثغر: «الإجماع الخامس: وأجمعوا على أن صفته عَزَّ وجَلّ لا تشبه صفات المحدثين، كما أن نفسه لا تشبه أنفس المخلوقين، **واستدلوا على ذلك بأنه لو لم يكن له عز و جل هذه الصفات لم يكن موصوفاً بشيء منها في الحقيقة**، من قِبَل أن من ليس له حياة لا يكون حيًّا، ومن لم يكن له علم لا يكون عالماً في الحقيقة، ومن لم يكن له قدرة فليس بقادر في الحقيقة، وكذلك الحال في سائر الصفات، ألا ترى من لم يكن له فعل لم يكن فاعلاً في الحقيقة، ومن لم يكن له إحسان لم يكن محسناً، ومن لم يكن له كلام لم يكن متكلماً في الحقيقة، ومن لم يكن له إرادة لم يكن في الحقيقة مريداً، **وأنَّ مَن وُصف بشيء من ذلك مع عدم الصفات التي توجب هذه الأوصاف له لا يكون مستحقاً لذلك في الحقيقة، وإنما يكون وصفه مجازاً أو كذباً. . .**».

إلى أن قال: «وذلك أن هذه الأوصاف مشتقة من أخص أسماء هذه الصفات ودالة عليها، فمتى لم توجد هذه الصفات التي وصف بها كان وصفه بذلك تلقيباً أو كذباً، فإذا كان الله عَزَّ وجَلّ موصوفاً بجميع هذه الأوصاف في صفة الحقيقة وجب إثبات الصفات التي أوجبت هذه الأوصاف له في الحقيقة وإلاَّ كان وصفه بذلك **مجازاً**»[1] اهـ.

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر (ص٢١٦).

وقال في «الإبانة»: «مسألة: فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، على المجاز؟

قيل له: **حكم كلام الله تعالى أن يكون على ظاهره وحقيقته ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلاَّ بحجة**... كذلك قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، **على ظاهره أو حقيقته من إثبات اليدين**، ولا يجوز أن يُعدل به عن ظاهر اليدين إلى ما ادعاه خصومنا إلاَّ بحجة،... بل واجب أن يكون قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، **إثبات يدين لله تعالى في الحقيقة غير نعمتين** إذا كانت النعمتان لا يجوز عند أهل اللسان أن يقول قائلهم: فعلت بيدي وهو يعني النعمتين»[١] اهـ.

وقال في «مقالات الإسلاميين» في إثبات حقيقة اليدين لله تعالى، وبيان انحراف معتقد المعتزلة: «وكان ــ أي: عباد بن سليمان المعتزلي ــ يُنكر قول من قال أن لله عَزَّ وجَلّ وجهاً، وينكر القول: وجه الله، ونفس الله، وينكر القول: ذات الله، وينكر أن يكون الله ذا عين، **وأن يكون له يدان هما يداه**»[٢] اهـ.



(١) الإبانة للأشعري (ص١١٢).

(٢) مقالات الإسلاميين (٢/ ١٨٦).

المبحث الثَّالث

بيان مخالفة الأشاعرة للسّلَف
في هذا الباب والرد على شبهاتهم فيه

نستخلص مما سبق تقريره أموراً:

أوّلاً: بهذه الأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة والنقولات عن أئمة السُّنَّة، يتبيّن لكل ذي عقل أن أهل السُّنَّة والجماعة يثبتون جميع صفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسُّنَّة على الحقيقة لا على المجاز، إثباتاً منزهاً عن التمثيل والتكييف، وتنزيهاً بلا تأويل وتحريف وتعطيل.

وبهذا يفارقون طائفتين: المعطلة الذين ينفون حقائق الصفات ويدعون فيها المجاز بحجة التنزيه، والمشبهة الذين يجعلون حقيقة صفات الله كحقيقة صفات خلقه، بحجة الإثبات.

ثانياً: موافقة أبـي الحسن الأشعري للسَّلَف في هذا الأصل العظيم، مما يستلزم أن يوافقه كل من انتسب إليه، وإلا كان انتسابهم إليه دعوى مجردة.

بطلان إنكار حقائق الصفات لله

ثالثاً: بطلان ما ادَّعاه المؤلِّفان من إنكار نسبة حقائق الصفات لله تعالى حيث قالا (ص٧٤): «أما الذي يأباه العقل والنقل فهو نسبة حقائق هذه الألفاظ اللغوية لله تعالى» اهـ.

فليت شعري أيُّ عقلٍ هذا الذي يزعمونه وأيُّ نقلٍ هذا الذي يأثرونه!!!

وقالا (ص٢٤٢): «إن أريد بإثبات الصفات إثباتها على ما جاءت دون تفسير، ولا تعيين معنى، وإنما يُكتفى بتلاوتها والسكوت عليها، وذلك ـ قطعاً ـ بعد صرفها عن ظاهرها المحال في حق الله تعالى، ولا يقال بالذات أو حقيقة، فذلك حق لا ريب فيه» اهـ.

والأعجب منه ادعاؤهما: أن هذا هو مذهب السَّلَف قاطبة، ولم ينقلا حرفاً واحداً عن أحدٍ من السَّلَف قط.

كيف؟ ونصوص السَّلَف صريحة في إبطال هذه الدعوى، وبيان وجوب حمل كلام الله على حقيقته التي تقتضيها اللغة التي أنزل الله بها كتابه، وتعرّف بها عباده.

وبه يتبيّن جهل هذين المؤلِّفَيْن بمذهب السَّلَف، وبعدهما عن طريقتهم.

صحة إطلاق لفظة: «حقيقة» و«بذاته» والجواب على من استنكره

رابعاً: صحة تأكيد الإثبات في صفات الله تعالى بقول: «حقيقة»،

أو «بذاته»، وأنه وارد عن السَّلَف الأئمة، وهو الأمر الذي أعظما فيه النكير، جهلاً منهما بكلام السَّلَف وأصولهم.

فقالا (ص١٢٣): «أن لفظة «بذاته» لم ترد في كتاب ولا سنة ولا على لسان أحد من الصحابة أو التابعين... فإن لفظة «بذاته» إذا ذُكرت مع هذه الألفاظ أو ما شاكلها حصرت معانيها في المعنى الحسِّي الجسماني، فلا يقال مثلاً: «استوى بذاته»، و «ينزل بذاته»، و «يجيء بذاته»، ثمّ يقال: لا كاستوائنا، ولا كنزولنا، ولا كمجيئنا، لأن هذا تناقض صريح» اهـ.

وقالا (ص١٣٨): «نخلص من هذا إلى أن القول بأن الله ساكن السماء، أو أنه على العرش بذاته، أو ينزل بذاته، أو استوى بذاته، أو على الحقيقة... كل ذلك وصف لله بما يستحيل في حقه تعالى عقلاً ونقلاً» اهـ.

فيقال لهما:

أوَّلاً: قد سبق نقل كلام كثير من أئمة السَّلَف بزيادة «حقيقة»، وزيادة «بذاته».

بل قد نقل أبو نصر السجزي الإجماع على ذلك، فقال في كتاب «الإبانة»: «وأئمتنا كسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وفضيل بن عياض، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي،

متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، وأن علمه بكل مكان»[1] اهـ.

وسبقه المزني حيث قال في «شرح أصول السُّنَّة»: «عالٍ على عرشه في مجده بذاته». ثمّ حكى الإجماع على ذلك فقال: «هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى، وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضى»[2].

ونقل الطلمنكي وابن عبد البر الإجماع على ذلك أيضاً كما سبق.

وقال الذهبي في «العلو»: «قال الإمام أبو محمد بن أبي زيد المغربي شيخ المالكية في أول رسالته المشهورة في مذهب مالك الإمام: «وأنه تعالى فوق عرشه المجيد بذاته، وأنه في كل مكان بعلمه».

قال الذهبي: وقد تقدم مثل هذه العبارة عن أبي جعفر بن أبي شيبة، وعثمان بن سعيد الدارمي، وكذلك أطلقها يحيى بن عمار واعظ سجستان في رسالته، والحافظ أبو نصر الوائلي السجزي

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٦/ ٢٥٠)، وفي بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٨)، وفي مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٢)، وابن القيم في الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٨٤)، وأورده الذهبي في العلو (ص٢٣٥).
(٢) أصول السُّنَّة للمزني (ص٧٥، ٨٩).

في كتاب «الإبانة» له، فإنه قال: «وأئمتنا كالثوري، ومالك، والحماد، وابن عيينة، وابن المبارك، والفضيل، وأحمد، وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته، وأن علمه بكل مكان»، وكذلك أطلقها ابن عبد البر كما سيأتي، وكذا عبارة شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري، فإنه قال: «وفي أخبار شتى أن الله في السماء السابعة على العرش بنفسه»، وكذا قال أبو الحسن الكرجي الشافعي في تلك القصيدة:

عقائدهم أن الإله بذاته ... على عرشه مع علمه بالغوائب

وعلى هذه القصيدة مكتوب بخط العلامة تقي الدين بن الصلاح هذه عقيدة أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث.

وكذا أطلق هذه اللفظة أحمد بن ثابت الطرقي الحافظ، والشيخ عبد القادر الجيلي والمفتي عبد العزيز القحيطي وطائفة.

والله تعالى خالق كل شيء بذاته، ومدبر الخلائق بذاته، بلا معين ولا مؤازر، وإنما أراد ابن أبي زيد وغيره التفرقة بين كونه تعالى معنا، وبين كونه تعالى فوق العرش، فهو كما قال، ومعنا بالعلم، وأنه على العرش كما أعلمنا حيث يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقد تلفظ بالكلمة المذكورة جماعة من العلماء كما قدمناه»[1] اهـ.

(١) العلو (ص٢٣٥).

ثانياً: أنَّ قولهما عن لفظة «بذاته»: «لم ترد في كتاب ولا سنة ولا على لسان أحد من الصحابة أو التابعين»: عجَبٌ منهما، وتناقضٌ صريحٌ، فلا أدري هل يأثران هما شيئاً من كلامهما في الصفات وتأويلها، عن أحدٍ من الصحابة أو التابعين أو الأئمة؟!!

وهذا كما يقول القائل: «رمتني بدائها وانسلّت».

سبب تأكيد السَّلف للصفات بقولهم: «بذاته» و«حقيقة»

ثالثاً: أن قول من قال من السَّلَف «بذاته» هو من باب التأكيد والتنصيص، والرد على المعطلة الذين يفسرون صفات الله تعالى بما قام بغيره، وينكرون أن يقوم بذات الله تعالى صفة متعلقة بمشيئته، فيقولون: نزوله: نزول أمره، ومجيئه: مجيء ثوابه، وهكذا.

وكذا قولهم «حقيقة» تأكيد لحقيقة الصفة، ورد على من جعلها مجازاً.

وهذا كما زاد السَّلَف لفظ «بائن» في إثباتهم لعلو الله تعالى فقالوا: «على عرشه بائن من خلقه»، وذلك ردًّا على الجهمية الذي يزعمون أن الله في كل مكان بذاته، تعالى الله عن ذلك.

ومعلوم أن الخبر وقع عن نفس ذات الله تعالى لا عن غيره، كما في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقول النبي ﷺ: «إن الله ينزل إلى سماء الدنيا»، وهذا خبر عن مسمى هذا الاسم العظيم.

ومثاله ما لو قلت: عمرو عندك، وزيد قائم، فإنما أخبرت عن الذات لا عن الاسم، فقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، هو خبر عن ذات الرب تعالى، فلا يحتاج المخبر أن يقول: خالق كل شيء بذاته، وكذلك جميع ما أخبر الله به عن نفسه فإنما هو خبر عن ذاته.

لكن لما ظهر من أهل البدع والمعطلة من يجعل صفات الله تعالى مجازات، نص السَّلَف على كونها حقيقة. ولما ظهر منهم من يجعل ما وصف الله تعالى به نفسه هو ما قام بغيره، كمن يقول: نزول أمره، ومجيء ملائكته، نص السَّلَف على كونها صفة ذاته.

وكيف يعيبان ذلك وقد قالا مدافعين عمن قال «لفظي بالقرآن مخلوق» ــ مع كونه قول متأخري الجهمية ــ ، كالكرابيسي وابن كُلّاب وغيرهما (ص٥٧): «وإننا متيقنون بأنهم رحمهم الله لم يقولوا هذا القول دون أن تدعو له حاجة، كلّا، وحاشاهم أن يتكلموا بشيء سكت عنه الصحابة والتابعون، لكنهم لمّا رأوا الناس تقحموا هذا الباب، وخاضوا في هذا الأمر، وحملوه على غير وجهه، اضطروا إلى الكلام فيه تبياناً للحق، وكفّاً للناس عن ذلك» اهـ.

فهذا اعتذاركم عن مقولة باطلة، فهلا عذرتم من قال بالحق وأكده!!!

قال الذهبي معلقاً على كلام القصاب: «وكان أيضاً يسعه

السكوت عن «صفة حقيقة» فإننا إذا أثبتنا نعوت الباري وقلنا تُمرّ كما جاءت، فقد آمنا بأنها صفات، فإذا قلنا بعد ذلك: صفة حقيقة وليست بمجاز، كان هذا كلاماً ركيكاً نبطيًّا مغلثاً للنفوس فليهدر، مع أن هذه العبارة وردت عن جماعة، ومقصودهم بها أن هذه الصفات تُمَرُّ ولا يُتَعَرَّض لها بتحريف ولا تأويل، كما يُتعرض لمجاز الكلام والله أعلم.

وقد أغنى الله تعالى عن العبارات المبتدعة، فإن النصوص في الصفات واضحة، ولو كانت الصفات ترد إلى المجاز، لبطل أن يكون صفات الله، وإنما الصفة تابعة للموصوف، فهو موجود حقيقة لا مجازاً، وصفاته ليست مجازاً، فإذا كان لا مثل له ولا نظير لزم أن تكون لا مثل لها»[1] اهـ.

وهذا من الذهبي صريح بأن معنى: كون الصفات حقيقة، أو أنه متصف بها بذاته، حق، ولكن لا يُحتاج إلى زيادة «حقيقة» أو «بذاته»، لا لكون المعنى باطلاً، بل لكونه ظاهراً بلا حاجة للزيادة؛ إذ من المعلوم في لغة العرب أنه إذا قيل: سمع زيد، وكلام زيد، ونزول زيد، فهو حقيقة لا مجاز، إلاَّ أن يقترن باللفظ ما يدل على كونه مجازاً. إذ أن قاعدة اللغة: أن الأصل في الكلام الحقيقة والإفراد، لا المجاز والاشتراك.

---

(١) المرجع السابق (ص٢٣٩).

ويقال لهؤلاء: كيف سوغتم لأنفسكم هذه الزيادات في النفي كنفي الجهة والحيز ونحو ذلك، والتقصير في الإثبات على ما أوجبه الكتاب والسُّنَّة، وأنكرتم على أئمة الدين ردهم لبدعة ابتدعها أهل التعطيل والتجهيم مضمونها إنكار حقائق صفات الله تعالى، وعبروا عن ذلك بعبارة كقولهم «حقيقة» و «بذاته»، فأثبتوا تلك العبارة ليبيِّنوا ثبوت المعنى الذين نفاه أولئك؟! وأين في الكتاب والسُّنَّة أنه يحرم رد الباطل بعبارة مطابقة له، فإن هذه الألفاظ لم تثبت صفة زائدة على ما في الكتاب والسُّنَّة، بل بينت ما عطله المبطلون من حقيقة اتصافه بصفات الكمال.

إنكارهما لقول القائل: «يا ساكن السماء» مع كونه قول الأشعري

رابعاً: أنَّ ما أنكراه من قول: «أنَّ الله ساكن السماء»، قد قاله إمامهم أبو الحسن الأشعري نفسه، مستدلاً به على علو الله تعالى، وذكر أنه قول جميع المسلمين!!

فقال: «ومن دعاء أهل الإسلام جميعاً إذا هم رغبوا إلى الله تعالى في الأمر النازل بهم يقولون جميعاً: يا ساكن السماء»[1] اهـ.

وهذا أمر مثير للاستغراب والحيرة، ألا وهو كثرة إنكارهما لأمور قد نص عليها أبو الحسن الأشعري نفسه في كتبه، حتى ليظن الناظر أنهما ألَّفا كتابهما ردًّا على أبي الحسن الأشعري، لا انتصاراً له؟!!

---

(١) الإبانة للأشعري (ص٧٩ ــ ١٠٣).

مطلب

إبطال شبهتهما في هذا الباب

صراع السَّلَف مع الجهمية، والمعتزلة كان على إثبات حقائق الصفات

يقال للمؤلِّفَيْن: سبحان الله!! وهل كان صراع السَّلَف مع الجهمية والمعتزلة إلاَّ على إثبات حقائق صفات الله تعالى، فإن السَّلَف كانوا يثبتون صفاته تعالى على الحقيقة، ويأبى ذلك الجهمية والمعتزلة بدعوى التشبيه، وإلا فلو كان الجميع متفقين على كونها من مجازات الكلام لما صار بين السَّلَف والمعطلة خصومة، ولدامت بينهما المودة والألفة.

ولأجل هذا أكد السَّلَف هذا الأمر فأثبتوا صفات الله تعالى على الحقيقة، ولم يعبأوا بتشنيع الجهمية والمعتزلة، بل حذروا من أن يُخدع المسلم بذلك، وألفوا الكتب والرسائل ردًّا عليهم وإبطالاً لدعواهم.

قال أبو بكر الباقلاني في سياق أقوال المعتزلة: «وزعموا جميعاً أنه لا وجه لله تعالى مع قوله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأنه لا يد له مع قوله عَزَّ وجَلّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. . .»[١].

ومعلوم أن المعتزلة لم ينكروا ثبوت الآية ولا ورود لفظ الوجه واليدين، وإنما أنكروا حقيقتها لله تعالى، ولذلك كانوا

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الأوائل (ص٢٨٦ ـ ٢٨٧).

يتأولونها بعلل المجازات، وهذا بيّن لمن له أدنى اطلاع على مقالات الفرق.

ولذلك عقد أبو بكر الباقلاني بعد ذلك فصلاً في إثبات الوجه واليدين وإبطال قول من تأولهما. كما فعل الأشعري قبله في «الإبانة».

حقيقة صفة الله ليست هي حقيقة صفة المخلوق، وبيان أن القول في الصفات كالقول في الذات

ومَن ظنَّ أنَّ حقيقة الصِّفة الثَّابتة لله هي حقيقة صفة المخلوق فقد زلَّ وضلّ، فإنَّ هذا لا يقره عقل ولا نقل ولا تقتضيه لغة، إذ الصفة تابعة للموصوف، فإذا كان لله تعالى ذات حقيقة، وللمخلوق ذات حقيقة، لم يلزم أن تكون حقيقة ذات الله تعالى هي حقيقة ذات المخلوق، كما لا يلزم من حقيقة وجود الله أن تكون هي حقيقة وجود المخلوق. فالله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وليس له سميّ، ولا كفؤ، ولا نظير. والصفات فرع عن الذات، فإذا تباينت الذوات تباينت الصفات، فلا يلزم من إثبات صفات الله تعالى على الحقيقة، أن تكون هي حقيقة صفة المخلوق.

قال أبو نصر السجزي: «أن الذي يزعمون بشاعته من قولنا في الصفات ليس على ما زعموه، ومع ذلك فلازم لهم من إثبات الذات مثل ما يلزمون أصحابنا في الصفات»[1].

وقال أبو عثمان الصابوني: «لأنه جلَّ جلاله منزَّه أن تكون

---

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٨٥).

صفاته مثل صفات الخلق، كما كان منزهاً أن تكون ذاته مثل ذوات الخلق»[1].

وقال ابن الزاغوني في كتابه «الإيضاح»: «فإن قالوا: إن إثبات اليد الحقيقة التي هي صفة لله تعالى ممتنع لعارض يمنع، فليس بصحيح، من جهة أن الباري تعالى ذات قابلة للصفات المساوية لها في الإثبات، فإن الباري تعالى في نفسه ذات ليست بجوهر ولا جسم ولا عرض ولا ماهية له تعرف وتدرك وتثبت في شاهد العقل، ولا ورد ذكرها في نقل، وإذا ارتفع عنه إثبات الماهية، وإذا كان الكل مرتفعاً، والمثل بذلك ممتنعاً: فالنفار من قولنا يد مع هذه الحال كالنفار من قولنا ذات، ومهما دفعوا به إثبات ذات مما وصفنا فهو سبيل إلى دفع يد، لأنه لا فرق عندنا بينهما في الإثبات، وإن عجزوا عن ذلك لثبوت الدليل القاطع للإقرار بالذات على ما هي عليه مما ذكرنا فذاك هو الطريق إلى تعجيزهم عن نفي يد هي صفة تناسب الذات فيما ثبت لها من ذلك، وهذا ظاهر لازم لا محيد عنه»[2] اهـ.

وقال الذهبي: «وما أحسن قول نعيم بن حماد الذي سمعناه بأصح إسناد عن محمد بن إسماعيل الترمذي أنه سمعه يقول:

---

(١) عقيدة السَّلَف وأصحاب الحديث (ص٦٢).

(٢) الإيضاح في أصول الدين (ص٢٨٦ ــ ٢٨٧)، وقد نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٢).

«من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف به نفسه ولا رسوله تشبيهاً».

قلت: أراد أن الصفات تابعة للموصوف، فإذا كان الموصوف تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ في ذاته المقدسة، فكذلك صفاته لا مثل لها، إذ لا فرق بين القول في الذات والقول في الصفات، وهذا هو مذهب السَّلَف»[1] اهـ.

وقال العلامة الآلوسي: «قيل: هو مراد مالك وغيره من قولهم: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول» أي: الاستواء معلوم المعنى، ووجه نسبته إلى الحق تعالى المجامع للتنزيه مجهول، لأن الصفات تنسب إلى كل ذات بما يليق بتلك الذات، وذات الحق ليس كمثله شيء، فنسبة الصفات المتشابهة إليه تعالى ليست كنسبتها إلى غيره عَزَّ وجَلّ، لأن كنه ذات الحق ليس من مدركات العقول لتكون صفته من مدركاتها»[2] اهـ.

ومن المعلوم أن حقائق صفات المخلوقات متباينة مع اشتراكهم في الخلق، فكيف بالتباين بين الخالق والمخلوق.

فإذا قيل: يد الإنسان، ويد النملة، لم يلزم لغة أن تكون حقيقة يد الإنسان هي حقيقة يد النملة، بل لو قيل يد الباب، ويد الليل، لم

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٩ ــ ٣٠٠).

(٢) غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب (ص٣٨٧).

يلزم تماثلهما في الحقائق. ومثل ذلك رأس الإنسان، ورأس الجبل، ورأس الأمر، ووجه الإنسان، ووجه الماء، ووجه الأمر، وهكذا، فكيف لا يلزم من إثبات حقائق الصفات للمخلوقات تماثلها، ويلزم في حق الله تعالى، سبحانك هذا بهتان عظيم.

ومن قال: «أنَّ صفة اليد والوجه مثلاً عند الإطلاق لا يُفهم منها إلاَّ وجه المخلوق، أو الجارحة»؛ فإن هذا يأباه العقل والشرع واللغة، وهو مبني على دعوى باطلة وهي تجريد اللفظ عن القرائن بالكلية، والنطق به وحده، وحينئذ فيتبادر منه الحقيقة عند التجرد، وهذا هو الذي أوقع القوم فيما وقعوا فيه، فإن اللفظ بدون القيد والتركيب بمنزلة الأصوات التي يُنعق بها، لا تفيد فائدة، وهذه الصفات لا توجد مطلقة مجردة، بل لا توجد إلاَّ مضافة لموصوف، فليست هناك يد مطلقة، ولا وجه مطلق، وإنما يُتصور هذا في الأذهان، وليس له حقيقة في الأعيان، فليس في الوجود إلاَّ يد مضافة إلى ذي يد، ووجه مضاف إلى ذي وجه، فإذا أضيفت اليد أو الوجه علم معناها وحقيقتها.

ليست هناك صفة مطلقة بل لا تكون إلاَّ مقيدة بموصوف

فإذا قال القائل: ضربت الخادم بيدي، فُهم منه يد الإنسان الجارحة، وإذا قيل: خطت الثوب بيدي، فُهم من اليد آلة الخياطة، وإذا قيل: لفلان يد عندي لم أجزه بها، فُهم منها النعمة والإحسان. فهذه «يدٌ» اختلفت معانيها بحسب تركيبها وإضافتها، وفُهم من كل تركيب ما لم يُفهم في التركيب الآخر.

لو كانت صفات الله مجازاً لكان صدق نفيها أصح من صدق إطلاقها

ومما يبطل هذه الدعوى أن يُقال: لو كانت صفات الله مجازاً لا حقيقة لها، لكان صدق نفيها أصح من صدق إطلاقها، ألا ترى أن صحة نفي اسم الأسد عن الرجل الشجاع أظهر وأصدق من إطلاق ذلك الاسم، لكون المجاز يصح نفيه. وبناءً عليه يكون قول القائل: ليس لله يد، ولا وجه، ولا ينزل، ولا يضحك، ولا يرضى، ولا يجيء، أصح من قوله: لله يد، ووجه، وأنه ينزل، ويضحك، ويرضى، ويجيء. ولا ريب أن هذا عين المحادة لله تعالى، بل هو تكذيب صريح لله ولرسوله. تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً.

بطلان التفريق بين الصفات في الإثبات

وأما من فرق بين صفة وصفة، فادعى في بعض الصفات أنها حقيقة، وفي الأخرى أنها مجاز، فتحكُّمٌ محضٌ، فإن هناك ألفاظاً تطلق على الخالق والمخلوق: أفعالها، ومصادرها، وأسماء الفاعلين، والصفات المشتقة منها:

فإن كانت حقائقها ما يُفهم من صفات المخلوقين وخصائصهم ــ ولا ريب في انتفاء هذا في حق الله قطعاً ــ، لزم أن تكون جمعيها مجازات في حقه لا حقيقة، فلا يوصف بشيء من صفات الكمال حقيقة، وتكون أسماؤه الحسنى كلها مجازات. وكفى بأصحاب هذه المقالة كفراً.

وإن فرق بين صفة وصفة، طولب بالطريق الذي اهتدى إليه، واستند عليه في التفريق بين النفي والإثبات؟ بالشرع أم بالعقل أم

باللغة؟ فأي شرع أو عقل أو لغة يدل على أن المجيء، والاستواء، والضحك، والرضى، والوجه، واليدين، والعينين، والنزول، ونحوها من الصفات، حقيقة فيما يُفهم من خصائص المخلوقين، والعلم، والإرادة، والسمع، والبصر، والحياة، حقيقة فيما لا يختص به المخلوق!!!

وسيأتي مزيد من البيان في الفصل الخامس.

إثبات لوازم الصفة مع نفي حقيقتها تناقض

ومن غرائب المؤلِّفَيْن أنهما ينفيان حقيقة الصفة، ويثبتان لوازمها، وهذا لعمر الله من الممتنعات، إذ يمتنع ثبوت لازم الحقيقة مع انتفائها، فالحقيقة لا توجد منفكة عن لوازمها، فإن الإحسان والثواب من لوازم الرحمة، فثبوت إرادة الثواب والإحسان لله مع انتفاء حقيقة الرحمة ممتنع، فإذا انتفت حقيقة الرحمة انتفى لازمها ولذلك قال تعالى: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ﴾ [التوبة: ٢١].

ففرق سبحانه بين رحمته ورضوانه وثوابه المنفصل، فالرحمة والرضوان صفته، والجنَّة ثوابه، وهذا يبطل قول المؤلِّفَيْن، بانتفاء صفة الرحمة لله، وإثبات لازمها من إرادة الثواب.

قال عثمان الدارمي في رده على المريسي: «وأما قولك: إن ضحكه: رضاه ورحمته، فقد صدقت في بعض، لأنه لا يضحك إلى أحد إلاَّ عن رضًى، فيجتمع منه الضحك والرضا. ولا يصرفه إلاَّ عن

عـدو، وأنـت تنفـي الضحـك عـن الله تعـالـى، وتثبـت لـه الـرضـا وحده!!»[1] اهـ.

ومثـل ذلـك لفـظ اللعنـة، والغضـب، والمقـت، هـي أمـور مستلزمة للعقوبة، فإذا انتفت حقيقتها انتفى لازمها. فتدبر!!

وقال أبو الحسن الزاغوني في «الإيضاح» في إثبات العين من قوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]: «فأما قوله: تجري بمرأى منا، فلا يصح من جهة أن ظاهر اللفظ يقتضي إثبات الصفة المدركة ـ أي: العين ـ، وما ذكروه يقتضي إثبات الإدراك دون الصفة، فلو كان هذا جائزاً في هذا الموضع لجاز في قوله بصير الذي يعبر به عن المدرك، فلما امتنع هناك امتنع هاهنا من جهة أنه لا فرق بينهما في إثبات الصفة»[2].

ولعل في الفصول القادمة تقرير لهذه المسائل، وتأصيل لها من الكتاب والسُّنَّة والإجماع، والعقل.



(١) الرد على المريسي (٢/ ٧٧٣).
(٢) الإيضاح في أصول الدين (ص٢٩٣).

الفصل الثَّاني

في إثبات علم السَّلَف بمعاني صفات الله تعالى وجهلهم بكيفيتها وحقيقة ما هي عليه وبيان معنى قولهم في الصفات: «بلا كيف» وقولهم: «لا تُفسّر»

تمهيد

لقد أمر الله تعالى عباده بتدبر كتابه فقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [صَ: ٢٩]، ولم يقل بعض آياته.

ورغّب في ذلك فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [محمد: ٢٤].

وعاب على اليهود الذين لا يتدبرون التوراة، ولا يعرفون منها إلَّا التلاوة المجردة من غير فهم ولا فقه، فقال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨].

وقد بيّن النبيّ ﷺ لأصحابه القرآن لفظه ومعناه، فبلغهم معانيه كما بلغهم ألفاظه.

قال أبو عبد الرحمن السلمي: «حدثنا من كان يقرئنا من

أصحاب رسول الله ﷺ: أنهم كانوا يأخذون من رسول الله ﷺ عشر آيات فلا يأخذون في العشر الأخرى حتى يعلموا ما في هذه من العلم والعمل، قال: فتعلمنا العلم والعمل»[1].

ومن المعلوم أنه لا يحصل البيان والبلاغ المقصود من إرسال الله تعالى له إلاَّ بذلك.

قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

وقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان: ٥٨].

وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣]، أي: بُيّنت وأزيل عنها الإجمال، فلو كانت آياته مجملة مبهمة لم تكن فُصّلت.

وقال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، وهذا البلاغ يتضمن بلاغ المعنى، وأنه مبين أي: في أعلى درجات البيان والتوضيح.

---

(١) رواه أحمد (٥/ ٤١٠)، وابن أبي شيبة (٦/ ١١٧)، وابن سعد في الطبقات (٦/ ١٧٢)، والطحاوي في مشكل الآثار (رقم ١٤٥١ ـ ١٤٥٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٥٧)، وعنه البيهقي في الكبرى (٣/ ١١٩).

وقال علي رضي الله عنه: «ما من شيء إلاَّ وعلمه في القرآن، ولكن رأي الرجل يعجز عنه»[1].

وقال مجاهد: «عرضت المصحف على ابن عباس رضي الله عنه من فاتحته إلى خاتمته أقف عند كل آية وأسأله عنها»[2].

فمن زعم أن النبي ﷺ لم يبلغ الأمة معاني كلام ربه بلاغاً مبيناً، لا سيما في أشرف ما في كتابه من ذكر صفاته تعالى ونعوته، بل يظنّ أنه بلَّغهم ألفاظه وأحالهم في فهم معانيه على ما يذكره أهل التحريف والتأويل، لم يكن شهد له بالبلاغ، وهذه حقيقة زعم المؤلِّفَيْن.

الصحابة أعلم الناس بمعاني صفات الله ونعوته

ولا ريب أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا أحرص الناس على الخير وأحبهم له، وأعظمهم إيماناً وأكملهم صلاحاً، وأشدهم حبًّا لله تعالى بعد الأنبياء والرسل. ومن أعظم ما تطمح إليه نفوسهم، وتصبو إليه قلوبهم معرفة خالقهم وإلههم الذي ألهته قلوبهم، حبًّا له وتعظيماً وخوفاً ورجاءً، وهذا يستلزم حتماً أن يكونوا أعرف الناس بالله تعالى وبصفاته وأسمائه. فإذا كانوا أحرص الناس على معرفة أحكامه وحلاله وحرامه، فهم لمعرفة صفاته وآلائه وعظمته أشدّ حرصاً وأعظم طلباً، ومن الممتنع أن تكون صفات الله تعالى التي

---

(١) مختصر الحجة على تارك المحجة لنصر المقدسي (٢/ ٦٣٥)، ولم أقف على إسناده.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٢/ ٣٩٥)، والطبراني في الكبير (١١/ ٧٧).

نوّعها في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ خافية عليهم، لا يعرفون معانيها، وهم القمة في العلم والهدى.

وهل الهدى والصلاح والتقى إلاّ فرع وأثر لمعرفة الله تعالى بجميع نعوته وصفاته. وهم بذلك عاملون بما أمرهم ربهم تبارك وتعالى من تدبر كتابه، والتفكر فيه، متنكبين طريق الذين ذمهم الله تعالى بعدم فقههم لكلامه، وتَرْك تدبر كتابه.

قال تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

وقال تعالى: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: ٩٨].

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥].

فمن ادعى أن الصحابة لا يعرفون معاني صفات الله ونعوته، ونسب إليهم الجهل بها وترك البحث عن معانيها، فقد أعظم عليهم الفرية. بل كان الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من أئمة الهدى يعرفون معاني صفات الله تعالى التي تعرّف بها إلى عباده في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ونصوصهم في هذا الباب كثيرة جدًّا، سبق أن ذُكر شيء منها في الفصل السابق، وأنا أسوق هنا بعض ما يدل على ذلك، ويؤكده.

❑ ❑ ❑

المبحث الأوَّل

آثار السَّلَف الدالة على أنَّ صفات الله معلومة المعنى مجهولة الكيفية

* عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

قال عبد الله بن أبي الهذيل العنزي: قلت لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «أبلغك أن الله عَزَّ وجَلّ يعجب ممن يذكره؟ فقال: لا، بل يضحك»[١] اهـ.

وهذا ظاهر في أن معنى العجب غير معنى الضحك، وأن الله تعالى يضحك ممن يذكره.

* أبو العالية رفيع بن مهران الرياحى البصرى (٩٠هـ):

قال أبو العالية: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]: ارتفع[٢].

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/ ١١١)، وقال المحقق: «إسناده صحيح على شرط مسلم».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٧٥)، والبخاري في صحيحه معلقاً بصيغة الجزم (٦/ ٢٦٩٨).

*** أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي (١٠١هـ):**

قال: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: علا على العرش[(١)].

وهذا بيان منهما لمعنى ما وصف الله به نفسه في سبعة مواضع من كتابه من استواءه تعالى على عرشه، ففسراه بالعلو والارتفاع على العرش.

الإمامان:

*** محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (١٢٥هـ).**

*** مكحول الشامي أبو عبد الله إمام أهل الشام (١١٢هـ):**

قال الأوزاعي: «كان الزهري ومكحول يقولان: أَمِرُّوا الأحاديث كما جاءت»[(٢)] اهـ.

معنى إمرار الصفات كما جاءت

والإمرار إنما هو إبقاء دلالتها على ما دلّ عليه لفظها، من غير تعرض لها بتغيير أو تأويل. ولا يكون إمرارٌ إلاَّ مع فهمٍ للمعنى، وإلا كان لغواً.

وهذه العبارة ترد كثيراً عن السَّلَف، في كثير من المسائل، كالكبائر ونحوها.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه معلقاً بصيغة الجزم (٦/٢٦٩٨)، وقال الحافظ (الفتح ١٣/ ٤٠٥): وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه. اهـ.

(٢) رواه اللالكائي (٣/ ٤٣١).

فقد روى الزهري حديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» الحديث، فقال الأوزاعي: قلت للزهري: إن لم يكن مؤمناً فمه؟ قال: فنفر من ذلك، وقال: «**أَمِرُّوا الأحاديث كما أَمَرّها من كان قبلكم**، فإنَّ أصحاب رسول الله ﷺ أَمِرُّوها»[1].

وقال الإمام أحمد في «رسالة السُّنَّة» التي رواها الاصطخري: «ولا نشهد على أحد من أهل القبلة أنه في النار لذنب عمله، ولا لكبيرة أتاها، إلَّا أن يكون في ذلك حديث كما جاء، على ما رُوي، فنصدقه ونعلم أنه كما جاء، ولا نَنُصُّ الشهادة، ولا نشهد على أحد أنه في الجنَّة بصالح عمله، ولا بخير أتاه، إلَّا أن يكون في ذلك حديث، كما جاء على ما روي ولا نَنصُّ الشهادة...»، إلى أن قال: «والكف عن أهل القبلة، ولا تكفر أحداً منهم بذنب، ولا تخرجه من الإسلام بعمل، إلَّا أن يكون في ذلك حديث **فيُروى الحديث كما جاء، وكما رُوي، وتصدقه وتقبله، وتعلم أنه كما روي، نحو ترك الصَّلاة**، وشرب الخمر، وما أشبه ذلك، أو يبتدع بدعة ينسب صاحبها إلى الكفر والخروج من الإسلام، فاتبع الأثر في ذلك ولا تجاوزه»[2] اهـ.

فهذه أحاديث جاءت في بعض الكبائر كترك الصلاة، وشرب الخمر، ونحو ذلك، فيها التغليظ: إما الحكم بالكفر، أو بعدم

---

(١) رواه ابن الأعرابي في معجمه (١/ ٩٥ ـ ٢٩٢)، وتمام في فوائده (١/ ٧٢).
(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢٦).

دخول الجنَّة، ونحو ذلك، فأمَرَ الإمام أحمد بإمرارها كما جاءت، وترك التعرض لها، ومعلوم قطعاً أنها أحاديث مفهومة المعنى، معلومة الدلالة، مما يدل على أن المراد بإمرار النصوص كما جاءت: إنما هو التصديق بها، وإبقاء دلالتها على ما دلت عليه ظاهر ألفاظها.

وقال الإمام أحمد في مسألة الرؤية في رسالة «أصول السُّنَّة» برواية عبدوس: «والإيمان بالرؤية يوم القيامة كما روي عن النبي ﷺ من الأحاديث الصحاح، وأن النبي قد رأى ربه، فإنه مأثور عن رسول الله ﷺ صحيح... **والحديث عندنا على ظاهره كما جاء عن النبي ﷺ**، والكلام فيه بدعة، ولكن نؤمن به كما جاء على ظاهره، ولا نناظر فيه أحداً»(١) اهـ.

وهذه أحاديث مفهومة المعنى، وكلامه هنا يفسر معنى إمرار الحديث كما جاء، وأنه إثباته وحمل معناه على ظاهره.

وقال أيضاً في الرسالة ذاتها: «ثلاث من كن فيه فهو منافق» على التغليظ نرويها كما جاءت، ولا نقيسها»(٢) اهـ.

ومثله ما رواه الخلال في «السُّنَّة» بإسناده أن أبا طالب حدثهم، أنه سأل أبا عبد الله عن قول النبي ﷺ لعلي: «من كنت

---

(١) أصول السُّنَّة للإمام أحمد (ص٢٤ ـ ٢٥)، ورواها اللالكائي (١/ ١٥٦).

(٢) المرجع السابق (ص٥٦ ـ ٥٩).

مولاه فعلي مولاه»، ما وجهه؟ قال: «لا تكلم في هذا، دع الحديث كما جاء».

وقال الخلال أيضاً: أخبرنا أبو بكر المروذي، قال: «سألت أبا عبد الله عن قول النبي ﷺ لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، أيش تفسيره؟ قال: اسكت عن هذا، لا تسأل عن ذا الخبر، كما جاء»[1] اهـ.

وقال البخاري في جزء «رفع اليدين»: «ولقد قال وكيع: من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة، ومن طلب الحديث ليقوي هواه فهو صاحب بدعة.

قال البخاري: يعني أن الإنسان ينبغي أن يلقي رأيه لحديث النبي ﷺ حيث ثبت الحديث، ولا يعتل بعلل لا تصح ليقوي هواه»[2] اهـ.

* الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ):

قال رحمه الله في وصيته في التوحيد: «ونقر بأن الله سبحانه وتعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة، واستقر عليه، وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج»[3].

---

(١) السُّنَّة للخلال (١/ ٣٤٧).

(٢) جزء رفع اليدين للبخاري (ص٣٨).

(٣) مطبوعة ضمن كتاب «العقيدة وعلم الكلام من أعمال الكوثري» (ص٦٣٦).

فانظر كيف فسّر الاستواء على العرش بالاستقرار عليه.

وقال أيضاً: «وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: يده قدرته أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال»[1] اهـ.

فتأمل قوله: «ولا يقال: يده قدرته أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال»، فإنه يدل على أن صفة اليد معلومة المعنى لديهم، وأن تأويلها بإخراجها إلى المعاني المجازية إبطال لحقيقة معناها، وهو قول المعطلة!!.

وقال أيضاً في إثبات النزول لله: «ينزل بلا كيف»[2] اهـ.

وقوله هنا موافق للمشهور عن أئمة السَّلَف من قولهم عن الصفات: «أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف»، فإنه نفى الكيفية، ولم ينف حقيقة الصفة.

* عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون (١٦٤هـ):

سُئل عبد العزيز بن الماجشون: عما جحدت به الجهمية؟

(١) سبق تخريجه حاشية ٢٣.

(٢) سبق تخريجه حاشية ٢٤.

فقال بعد كلام طويل: «والدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته: عجزها من تحقيق صفة أصغر خلقه لا يكاد يراه صِغَراً، يجول ويزول ولا يُرَى له بصر ولا سمع، فاعرف غناك عن تَكَلُّفِ صفة ما لم يصف الرب من نفسه، بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها»[1] اهـ.

وقيل: «**إنه نظر مرة في شيء من سلب الصفات لبعضهم فقال: هذا الكلام هدم بلا بناء، وصفة بلا معنى**»[2] اهـ.

فقوله في كلام المعطلة في صفات الله أنه صفة بلا معنى، يدل على أن صفة الله عن السَّلَف صفة ذات معنى.

وأما قوله بعجز العقول عن تحقيق صفته تعالى، فالمراد به معرفة حقيقة ما عليه الصفة وكيفيتها، بدليل أنه بيّن عجز العقول في إدراك صفة أصغر خلق الله مع كون صفة هذا المخلوق الصغير معلومة المعنى، لكن لا تدرك كيفيتها وحقيقة ما هي عليه لصغره. فأما الرب تبارك وتعالى فلا تدرك كيفية وحقيقة ما عليه صفته لعظمته سبحانه.

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٦٣)، واللالكائي (٣/ ٥٠٢)، والذهبي بإسناده من طريق الأثرم (السير ٧/ ٣١٢)، وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى الأثرم في السُّنَّة وإبي عمرو الطلمنكي كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٤٢ ــ ٤٦)، وأورده الذهبي في العلو (ص١٤١).

(٢) السير (٧/ ٣١٢).

* إمام أهل الشام عبد الرحمن بن عمر أبو عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ).

* إمام أهل الكوفة سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (١٦١هـ).

* إمام أهل مصر أبو الحارث الليث بن سعد (١٧٥هـ).

* إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (١٧٩هـ).

قال الوليد بن مسلم: «سألت الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية، فقالوا: أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف»[1] اهـ.

وقال يحيى بن يحيى: «كنا عند مالك بن أنس، فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فأطرق مالك رأسه، ثمّ علاه الرحضاء، ثمّ قال:

(١) رواه الآجري في الشريعة (ص٣٢٧)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٤١)، والدارقطني في الصفات (ص١٧٢)، والصابوني في اعتقاد أهل الحديث (ص٦٨)، واللالكائي (٣/ ٥٢٧)، وابن عبد البر في الاستذكار (٢/ ٥١٣)، والبيهقي في سننه (٣/ ٤)، وفي الأسماء والصفات (ص٥٦٩)، وفي الاعتقاد (ص١٢٣)، وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية للخلال في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩).

الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلاَّ مبتدعاً. فَأَمَر به أن يخرج»[1] اهـ.

وهذا الأثر مشهور مستفيض عن الإمام مالك، لا يكاد يخلو منه كتاب من كتب أهل السُّنَّـة في المعتقد. وهو صريح في أن معنى الاستواء معلوم، وأن الكيفية مجهولة. وأما مَن ظنَّ أنَّ معنى قول الإمام مالك «الاستواء معلوم»، أي: ثابت في القرآن، فلا شك أنه خطأ، إذ السائل لا يجهل ذلك، كيف وقد تلا الآية سائلاً عن الكيفية.

معنى قول الإمام مالك: «الاستواء معلوم»

قال أبو عبد الله القرطبي مفسراً قول الإمام مالك: «قال مالك رحمه الله: الاستواء معلوم ــ يعني في اللغة ــ، والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة.

وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها»[2] اهـ.

وقال الذهبي: «أن الظاهر يعني به أمران:

أحدهما: أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب، كما قال السَّلَف: الاستواء معلوم، وكما قال سفيان وغيره قراءتها تفسيرها،

---

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (ص٥١٥)، وفي الاعتقاد (ص١١٩)، وابن المقرىء في معجمه (ص٣١١)، والصابوني في اعتقاد أهل الحديث (ص٤٥)، وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية لأبي الشيخ الأصبهاني في مجموع الفتاوى (٥/٤٠).

(٢) سبق تخريجه حاشية ٩٣.

يعني أنها بيِّنة واضحة في اللغة لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف، وهذا هو مذهب السَّلَف، مع اتفاقهم أيضاً أنها لا تشبه صفات البشر بوجه، إذ الباري لا مثل له لا في ذاته ولا في صفاته»[1] اهـ.

ونقل الملا علي القاري كلاماً لابن القيم في «شرح منازل السَّائرين»[2] يقول فيه: «يشير بذلك ــ أي: شيخ الإسلام الأنصاري صاحب «منازل السَّائرين» ــ إلى أن حفظ حرمة نصوص الأسماء والصفات بإجراء أخبارها على ظواهرها، وهو اعتقاد مفهومها المتبادر إلى أفهام العامة، ولا نعني بالعامة الجهال، بل عامة الأمة، كما قال مالك رحمه الله وقد سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرحضاء، ثمّ قال: «الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة». فرّق بين المعنى المعلوم من هذه اللفظة، وبين الكيف الذي لا يعقله البشر.

وهذا الجواب من مالك رحمه الله شافٍ عامٌّ في جميع مسائل الصفات، من السمع، والبصر، والعلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والنزول، والغضب، والرحمة، والضحك، فمعانيها كلها معلومة، وأما كيفيتها فغير معقولة، إذ تعقل الكيف فرع العلم بكيفية

(١) العلو (ص٢٥١).

(٢) مدارج السالكين (٢/ ٨٤).

الذات وكنهها، فإذا كان ذلك غير معلوم، فكيف يعقل لهم كيفية الصفات اهـ.

ثمّ قال الملا علي القاري معلقاً: انتهى كلامه ـ أي: ابن القيم ـ وتبيَّن مرامه، **وظهر أن معتقده موافق لأهل الحق من السَّلَف وجمهور الخلف**، فالطعن والتشنيع والتقبيح الفظيع غير موجه عليه، ولا متوجه إليه، فإن كلامه بعينه مطابق لما قاله الإمام الأعظم، والمجتهد الأقدم في فقهه الأكبر»[1] اهـ.

وقال العلامة الآلوسي: «هو مراد مالك وغيره من قولهم «الاستواء معلوم، والكيف مجهول» أي: الاستواء معلوم المعنى، ووجه نسبته إلى الحق تعالى المجامع للتنزيه مجهول. .»[2] اهـ.

* وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (١٦٩هـ):

قال أحمد بن إبراهيم: سمعت وكيعاً يقول: «نسلم هذه الأحاديث، ولا نقول فيها: مثل كذا، ولا: كيف كذا؟»، يعني حديث ابن مسعود: «ويجعل السماوات على إصبع، والجبال على إصبع»، و «قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن» ونحوها من الأحاديث[3] اهـ.

---

(١) مرقاة المفاتيح (٨/ ٢١٧).

(٢) غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب (ص٣٨٧).

(٣) رواه عبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٦٧)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٧٨)، والدارقطني في الصفات (ص١٦٧).

وأَمْرُه رحمه الله بوجوب التسليم لأحاديث الصفات دال على إيمان السَّلَف بحقيقة الصفات ومعرفتهم لمعانيها، إذ كان من المعلوم أن التسليم إنما يكون إلى ما دلت عليه الأحاديث، وهذا هو الإيمان بحقيقتها.

يوضحه: منعه من إيراد السؤال عن الكيفية، وعن تمثيلها بصفات المخلوقين، وإلا لو كان المعنى مجهولاً، لقال: ولا يقال ما كذا؟ أو ما معنى كذا؟.

* وائل بن داود التيمي أبو بكر الكوفي (الطبقة السادسة من الذين عاصروا صغار التابعين):

قال في قول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]، قال: «مشافهة مراراً»[١].

وهذا تفسير للكلام بالمشافهة، مما يقتضي كونه معلوماً.

وقد قال الجوهري: «المشافهة: الكلام من فيك إلى فيه»[٢].

وليس المراد إثبات لفظ المشافهة لله تعالى، إذ أن الأَوْلى الوقوف على ما جاء في الكتاب والسُّنَّة، ولكن المراد بيان أن السَّلَف قد فسروا وبينوا معنى صفات الله تعالى، وأنها على الحقيقة

---

(١) رواه عبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٨٥)، وأبو بكر النجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق (ص٣٧).

(٢) لسان العرب: مادة «شفه».

المعروفة في لغة العرب على الوجه اللائق بالله تعالى من غير تشبيه له بخلقه.

* الفضيل بن عياض (١٨٧هـ):

قال الفضيل بن عياض: «ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو؟ لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ، فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ــ ٤]، فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه. وكل هذا: النزول، والضحك، وهذه المباهاة، وهذا الإطلاع، كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يطلع، فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف، فإذا قال الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل: بل أؤمن برب يفعل ما يشاء»[١] اهـ.

نفي السلف للكيفية دال على فهم المعنى

وقوله وقول السَّلَف: «كيف شاء»، «كما شاء»، صريح في فهمهم لمعنى الصفة وجهلهم بكيفيتها، وإلا لم يكن لقولهم عما لا يعلمون معناه «كيف شاء» أو «كما شاء»: معنى.

* عبد الرحمن بن القاسم العتقي أبو عبد الله المصري المالكي (١٩١هـ):

قال ابن عبد البر: «وقد بلغني عن ابن القاسم أنه لم ير بأساً برواية الحديث «أن الله ضحك»، وذلك لأن الضحك من الله،

---

(١) سبق تخريجه حاشية ٢٨.

والتنزل، والملالة، والتعجب منه، ليس على جهة ما يكون من عباده»[1] اهـ.

ففي هذا الكلام إثبات كون صفات الله تعالى معلومة المعنى، مفهومةٌ للسَّلَف، مع نفي مماثلتها لصفة المخلوق، ولو لم يكن بين صفات الله تعالى وبين صفات خلقه قدرٌ مشترك من حيث أصلها، مع الاختلاف في وصفها وحقيقتها، لم يؤكد هذا المعنى.

* الإمام الحافظ الحجة سفيان بن عيينة المكي (١٩٨هـ):

قال: «كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره، لا كيف ولا مثل»[2] اهـ.

معنى نفي التفسير من الصفات

قال الذهبي: «وكما قال سفيان وغيره: قراءتها تفسيرها: يعني أنها بيِّنة واضحة في اللغة لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف»[3] اهـ.

وهذا يبيِّن مراد السَّلَف بقولهم عن الصفات «لا تُفسّر» أي: بغير ظاهرها، وهو حملها على المجازات ونحو ذلك، أما تفسيرها

---

(١) التمهيد (٧/ ١٥٢).

(٢) رواه ابن بطه في الإبانة (٣/ ١٦٦)، والدارقطني في الصفات (ص١٦٦)، والصابوني في عقيدة السَّلَف وأهل الحديث (ص٦٨)، واللالكائي (٣/ ٤٣١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٣٩٧)، وفي الاعتقاد (ص١٢٣).

(٣) العلو ٢٥١.

بما يدل عليه ظاهرها، فهو الحق، وهو الإمرار الذي أطبق عليه السَّلَف في الصفات.

*** الإمام محمد بن إدريس الشافعي القرشي (٢٠٤هـ):**

قال يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشافعي يقول ـ وقد ذكر كثيراً من صفات الله كالوجه واليدين والضحك ونحو ذلك ـ: «فإن هذه المعاني التي وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يُدرك حقيقته بالفكر والرَّوِيَّة، فلا يكفر بالجهل بها أحد إلَّا بعد انتهاء الخبر إليه بها، **فإن كان الوارد بذلك خبراً يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته**، والشهادة عليه كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ، **ولكن يثبت هذه الصفات وينفي التشبيه**، كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»[١] اهـ.

ومراده بقوله «فإن هذه المعاني» أي معاني صفات الله تعالى، فدل على أنها ألفاظ ذات معنى، ليست كالحروف المعجمة. وقوله بوجوب الدينونة على سماعها بحقيقتها، تأكيد لعلمهم بمعانيها، وما دلت عليه، ولأجل ذلك حذر من أمرين: التشبيه في الإثبات، والتعطيل في التنزيه.

(١) سبق تخريجه.

* يزيد بن هارون أبو خالد الواسطي (٢٠٦هـ):

وحدث يزيد بن هارون عن الجهمية فقال: «**من زعم أنَّ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، على خلاف ما يَقِرُّ في قلوب العامة فهو جهمي**»[١] اهـ.

قال الذهبي: «يَقِرُّ» مخفف، و «العامَّة»: مراده بهم جمهور الأمة وأهل العلم، والذي وقر في قلوبهم من الآية هو ما دل عليه الخطاب، مع يقينهم بأن المستوي ليس كمثله شيء. وهذا الذي وقر في فطرهم السليمة وأذهانهم الصحيحة، ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوهوا به ولما أهملوه، ولو تأول أحد منهم الاستواء لتوفرت الهمم لنقله، ولو نقل لاشتهر، فإن كان في بعض جهلة الأغبياء من يفهم من الاستواء ما يوجب نقصاً أو قياساً للشاهد على الغائب، وللمخلوق على الخالق، فهذا نادر، فمن نطق بذلك زُجر وعُلم، وما أظن أن أحداً من العامة يقر في نفسه ذلك، والله أعلم»[٢] اهـ.

وهذا دليل على كون العامي من المسلمين يفهم معاني الصفات، بما علمه من اللغة العربية التي تعرف إلينا بها.

---

(١) رواه عبد الله في السُّنَّة (١/ ١٢٣)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ١٦٤)، وذكره البخاري في خلق أفعال العباد (ص١٨)، وجود الألباني إسناده في مختصر العلو (ص٧٥).

(٢) العلو (ص١٥٧).

*** بشر بن عمر بن الحكم الزهراني أبو محمد البصري (٢٠٧هـ):**

قال: «سمعت غير واحد من المفسرين يقولون: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، قال: على العرش استوى: ارتفع»[1] اهـ.

*** الإمام المشهور أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي الهروي (٢٢٤هـ):**

قال العباس بن محمد الدوري: «سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام، وذكر الباب الذي يروي فيه الرؤية، والكرسي، وموضع القدمين، وضحك ربنا من قنوط عباده، وقرب غيره، وأين كان ربنا قبل أن يخلق السماء، وأن جهنم لا تمتلىء حتى يضع ربك عَزَّ وجَلّ قدمه فيها فتقول: قط قط، وأشباه هذه الأحاديث، فقال: **هذه الأحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا يُفسّر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسره**»[2] اهـ.

---

(١) رواه اللالكائي (٣/ ٣٩٧).

(٢) رواه الآجري في الشريعة (ص٢٦٩) الدارقطني في الصفات (ص١٦٠)، واللالكائي (٣/ ٥٢٦).

وهذا ظاهر في أن الذي جهله السَّلَف من صفات الله تعالى هو الكيفية لا المعنى، إذ كان مفهوماً لديهم بما يعرفون من لغة العرب التي خوطبوا بها.

مراد السَّلَف بالنهي عن تفسير آثار الصفات

وقول أبـي عبيد: «ولكن إذا قيل: كيف يضحك؟ وكيف وضع قدمه؟ قلنا: لا نفسر هذا ولا سمعنا أحداً يفسره»: يوضح معنى قول السَّلَف رحمهم الله عن آيات الصفات «لا تُفسّر»، وأن المراد بالتفسير المنهي عنه هو السؤال والبحث عن الكيفية، لا السؤال عن المعنى، إذ المعنى معلوم بمقتضى اللغة العربية التي أنزل الله بها كتابه تبياناً لكل شيء، وجعله هدًى ورحمة، وهذا أحد نوعي التفسير المنهي عنه في صفات الله.

وأمَّا الثَّاني فهو تفسير المعطلة والمؤوِّلة الذين يصرفون الكلام عن ظاهره إلى مجازات الكلام.

قال الذهبـي معلِّقاً على كلام أبـي عبيد: «قد فسر علماء السَّلَف المهم من الألفاظ وغير المهم وما أبقوا ممكناً، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً ـ أي صرفها عن ظاهرها ـ، وهي أهم الدين، فلو كان تأويلها سائغاً أو حتماً لبادروا إليه، فعلم قطعاً أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق، لا تفسير لها غير ذلك، فنؤمن بذلك ونسكت اقتداءً بالسَّلَف، معتقدين أنها صفاتٍ لله تعالى استأثر الله بعلم حقائقها ـ أي: حقيقة

مـا هـي عليـه ـ ، وأنهـا لا تشبـه صفـات المخلـوقيـن، كمـا أن ذاتـه المقـدسـة لا تمـاثـل ذوات المخلـوقيـن، فـالكتـاب والسُّنَّـة نطق بها، والرسول ﷺ بلّغ وما تعرض لتأويلٍ، مع كون الباري قال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فعلينا الإيمان والتسليم للنصوص، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»[١] اهـ.

* عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني (٢٣٠هـ):

قال في مناظرته الشهيرة المعروفة بـ«الحيدة»: «فقال الجهمي: أخبرني كيف استوى على العرش؟ أهو كما تقول العرب «استوى فلان على السرير»، فيكون السرير حوى فلاناً وحده إذا كان عليه!! فيلزمك أن تقول إن العرش قد حوى الله وحده إذا كان عليه، لأنا لا نعقل الشيء على الشيء إلاَّ هكذا!!... يقال له: أما قولك كيف استوى؟ فإنَّ الله لا يجري عليه كيف، وقد أخبرنا أنه استوى على العرش ولم يخبرنا كيف استوى، فوجب على المؤمنين أن يصدقوا ربهم باستوائه على العرش، وحرم عليهم أن يصفوا كيف استوى، لأنه لم يخبرهم كيف كذلك، ولم تره العيون في الدنيا فتصفه بما رأت، وحرم عليهم أن يقولوا عليه من حيث لا يعلمون، فآمنوا بخبره عن الاستواء، ثمّ ردوا علم كيف استوى إلى الله»[٢] اهـ.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٠٥).

(٢) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٤٣)، وفي نقض التأسيس (ص١٦).

فانظر يا رعاك الله كيف بيّن الكناني رحمه الله أن الاستواء معلوم من كتاب الله، يجب الإيمان باتصاف الله به، وأن المجهول هو الكيف، إذ لا يُعلم كيفية الشي حتى يُرى أو يُرى مثيله.

فلم ينكر الكناني دعوى الجهمي في إثبات الاستواء المعلوم معناه لله تعالى، والذي هو في حق المخلوق كما وصف الجهمي، وإنما أنكر ما ظن الجهمي أنه لازم لذلك وهو أن يكون استواؤه كاستواء المخلوق.

*** الإمام الحافظ يحيى بن معين (٢٣٣هـ):**

روى ابن عبد البر بسنده عن ابن وضاح قال: «سألت يحيى بن معين عن التنزل. فقال: أَقِرَّ به ولا تَحِدْ فيه بقول. كل من لقيت من أهل السُّنَّة يصدق بحديث التنزل.

قال: وقال لي ابن معين: صدِّق به ولا تصفه»[١] اهـ.

وقال: «إذا سمعت الجهمي يقول: أنا كفرت برب ينزل. فقل: أنا أؤمن بربٍّ يفعل ما يريد»[٢] اهـ.

---

(١) رواه ابن أبي زمنين في أصول السُّنَّة (ص١١٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٥٠)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص٢٣).

(٢) سبق تخريجه.

* **مصعب بن عبد الله بن مصعب أبو عبد الله الزبيري المدني (٢٣٦هـ):**

قال: «إن الله يتكلم بغير مخلوق، وإنه يسمع بغير ما يبصر، ويبصر بغير ما يسمع، ويتكلم بغير ما يسمع، وإن كل اسم من هذه يقع في موضع لا يقع غيره، ولست أقول إن كلام الله وحده غير مخلوق. أنا أقول أفعال الله كلها غير مخلوقة، وإن وجه الله غير يديه، وإن يديه غير وجهه. فإن قالوا: كيف؟ قلنا: لا ندري كيف هو؟ غير أن الله عَزَّ وجَلّ أخبرنا أن له وجهاً، ويدين، ونفساً، وأنه سميع بصير. وكل اسم من هذه يقع في موضع لا يقع عليه الاسم الآخر»[1] اهـ.

* **إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل (٢٤١هـ):**

قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات»:

«قال أحمد في رواية أبي طالب: من قال إن الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهمي، وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه»[2] اهـ.

وقال أيضاً: «وقال يوسف بن موسى: قيل لأبي عبد الله: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء من غير وصف؟ قال: نعم.

وقال حنبل: قلت لأبي عبد الله: ينزل الله عَزَّ وجَلّ إلى

(١) ذكره أبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٩٢).
(٢) إبطال التأويلات (١/ ٧٥).

السماء الدنيا؟ قال: نعم، قلت: نزوله بعلمه أم ماذا؟ فقال: اسكت عن هذا. وغضب وقال: ما لك ولهذا! امض الحديث على ما روي»[1] اهـ.

وقوله عن النزول: «كيف شاء من غير وصف»، دليل على أنهم علموا المعنى بمقتضى اللغة، وجهلوا الكيفية ومنعوا من الخوض فيها.

وإنكاره على تأويل النزول بالعلم وغضبه من ذلك دليل على بطلان التأويل، وأن المعنى ظاهر بوضع اللغة، وهو يفسر معنى إمرار الصفات على ما جاءت، وأنه حملها على ما دل عليه ظاهر لفظها، فإن ظاهر قوله: «ينزل ربنا» نزوله بنفسه، لا بعلمه أو نزول أمره، ولذلك غضب منه، وأمر أن يُمِرَّ الحديث كما جاء.

وقال الإمام أحمد: «يضحك الله تعالى، ولا يُعلم كيف ذلك إلاَّ بتصديق الرسول، وتثبيت القرآن».

وقال المروزي: «سألت أبا عبد الله عن عبد الله التيمي، قال: هو صدوق، وقد كتبت عنه شيئاً من الرقائق، ولكن حُكي عنه أنه ذكر حديث الضحك، فقال: مثل الزرع إذا ضحك، وهذا كلام الجهمية»[2] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢٦٠).

(٢) سبق تخريجه.

وإثبات الإمام أحمد صفة الضحك لله، مع نفي الكيفية يدل على أن الضحك معلوم لديه، وأن الكيفية مجهولة، ولذلك أنكر على من فسّر الضحك بخلاف ظاهره وقال: «كضحك الزرع»! وجعل هذا كلام الجهمية، وهذا هو التفسير الذي كان ينهى عنه السَّلَف، وهو تفسير اللفظ بخلاف ظاهره، وإخراجه عن حقيقته، فوازن بين تفسير الجهمية هذا، وبين تفسير الأشاعرة لضحك الله ستجدهما سواء.

وقال الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: حَرْبٌ محدِّثٌ، وأنا عنده بحديث: «يضع الرحمن فيها قدمه»، وعنده غلام، فأقبل عليَّ الغلام فقال: إن لهذا تفسيراً؟ فقال أبو عبد الله: انظر كما تقول الجهمية سواء»[1] اهـ.

وقال المروزي: «سألت أبا عبد الله: يضع قدمه؟ فقال: نمرها كما جاءت»[2] اهـ.

وهذا يؤكد ما سبق ذكره من أن المراد بقول السَّلَف في الصفات «لا تُفسر»، التفسير المخالف لظاهر اللفظ وهو تفسير الجهمية والمعطلة. وأن قولهم «تُمَرُّ كما جاءت» أي: على ظاهرها المعروف في اللغة من غير تحريف لمعنى آخر.

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٣٣١)، والقاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ٧٥).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٣٣١)، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٦٥).

لأن الإمـام أحمـد بيَّـن أن قـول الغـلام «إنَّ لصفـة القَـدَم لله تفسيراً»، أنه قول الجهمية.

ومعلوم أن الجهمية إنما كانت تتأوَّل هذه الصِّفة وتصرفها عن ظاهرها، ولا يثبتونها صفة لله تعالى في ذاته، مما يدل على أن التفسير المنهي عنه هو تفسير الجهمية، وهو إخراج اللفظ عن ظاهره إلى التأويلات المتكلفة.

وقال الإمام أحمد في «رسالة السُّنَّـة» التي رواها عبدوس بن مالك العطَّار: «وليس في السُّنَّة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هي الاتباع وترك الهوى، ومن السُّنَّـة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمـان بهـا، لا يقـال: لـم؟ ولا: كيـف؟ إنمـا هـو التصـديـق بهـا والإيمان بها، ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كُفي ذلك وأُحكم له، فعليه الإيمان به والتسليم له، مثل حديث الصادق والمصدوق، وما كان مثله في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نبَتْ عن الأسماع واستوحش منها المستمع فإنما عليه الإيمان بها، وأن لا يرد منها جزءاً واحداً، وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات...».

ثمّ قال بعد حديث رؤية النبـي ﷺ ربّه: «ولكن نؤمن به كما

جاء على ظاهره، ولا نناظر فيه أحداً»[1] اهـ.

وقال أبو بكر المروزي: «سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله عن الأحاديث التي يردها الجهمية في الصفات، والإسراء، والرؤية، وقمة العرش؟ فصححها وقال: «قد تلقتها العلماء بالقَبول، تسلَّم الأخبار كما جاءت».

قال أبو بكر المروزي: وأرسل أبو بكر وعثمان ابنا أبـي شيبة إلى أبـي عبد الله يستأذنانه أن يحدثا بهذه الأحاديث التي تردها الجهمية، فقال أبو عبد الله: «حدثوا بها، قد تلقتها العلماء بالقبول».

وقال أبو عبد الله: «تسلم الأخبار كما جاءت»[2] اهـ.

*** عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري (٢٧٦هـ):**

قال في «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية» فيما يتعلَّق بأحاديث الصِّفات: «وعدْل القول في هذه الأخبار: أن نؤمن بما صح منها بنقل الثقات لها، فنؤمن بالرؤية وبالتجلي، وأنه يعجب، وينزل إلى السماء، وأنه على العرش استوى، وبالنفس، واليدين، من غير

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه الآجري في الشريعة (ص٣٢٩). وقال بعده: «قال محمد بن الحسين رحمه الله: سمعت أبا عبد الله الزبيري رحمه الله وقد سئل عن معنى هذا الحديث، فذكر مثل ما قيل فيه، ثم قال أبو عبد الله: نؤمن بهذه الأخبار التي جاءت، كما جاءت، ونؤمن بها إيماناً، ولا نقول: كيف؟ ولكن ننتهي في ذلك إلى حيث انْتُهِي بنا، فنقول من ذلك ما جاءت به الأخبار كما جاءت».

أن نقول في ذلك بكيفية أو بحد، أو أن نقيس على ما جاء ما لم يأت. فنرجو أن نكون في ذلك القول والعقد على سبيل النجاة غداً إن شاء الله»[1] اهـ

وقال أيضاً في «تأويل مختلف الحديث» في الرد على من أنكر على السَّلَف إثبات الأصابع لله على الحقيقة اللائقة به: «قالوا: حديثٌ في التشبيه يكذبه القرآن وحجة العقل، قالوا: رويتم أن قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الله عَزَّ وجَلّ، فإن كنتم أردتم بالأصابع ههنا النعم، وكان الحديث صحيحاً فهو مذهب، وإن كنتم أردتم الأصابع بعينها، فإن ذلك يستحيل لأنَّ الله تعالى لا يوصف بالأعضاء ولا يشبه بالمخلوقين وذهبوا في تأويل الأصابع إلى أنه النعم»، إلى أن قال: «قال أبو محمد: «ونحن نقول إن هذا الحديث صحيح، وأن الذي ذهبوا إليه في تأويل الإصبع لا يشبه الحديث. . .».

ثمَّ بيَّن امتناع أن يكون مجازاً، ثمّ قال:

فإن قال لنا: ما الإصبع عندك ههنا؟ قلنا: هو مثل قوله في الحديث الآخر «يحمل الأرض على أصبع وكذا على أصبعين»، ولا يجوز أن تكون الإصبع ههنا نعمة، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، ولم يجز ذلك. ولا نقول أصبع كأصابعنا

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص٤١).

ولا يد كأيدينا ولا قبضة كقبضاتنا؛ لأن كل شيء منه عَزَّ وجَلّ لا يشبه شيئاً منَّا»[1] اهـ.

وهذا كما ترى صريحٌ في إثبات السَّلَف حقائق صفات الله، وفهمهم لمعناها، وهو الأمر الذي خالفهم فيه الجهمية والمعطلة فأنكروا بجهلهم على السَّلَف إثبات الأصابع بعينها، كما نقل عنهم قولهم «وإن كنتم أردتم الأصابع بعينها فإن ذلك يستحيل».

وقال في بيان معنى الاستواء: « ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: **أي استقرّ**، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾: أي استقررت»[2] اهـ.

وهذا نص في معنى صفة الاستواء لله تعالى.

* الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ):

قال في سننه في الصفات: «وقد ذكر الله عَزَّ وجَلّ في غير موضع من كتابه اليد والسمع، والبصر، **فتأوّلت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم**، وقالوا إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا إن معنى اليد ها هنا القوّة»[3] اهـ.

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص١٩٥ ــ ١٦٩).

(٢) المرجع السابق (ص٢٥١).

(٣) سنن الترمذي (٣/ ٥٠).

وفيه أن التفسير المنهي عنه هو تفسير الجهمية وهو تحريفهم للصفات عن ظاهرها، وهو خلاف تفسير السَّلَف على مقتضى اللغة العربية.

* الإمام العلامة الحافظ الناقد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ):

قال الدارمي أيضاً في بيان فهم السَّلَف لمعنى المجيء والإتيان لله: «وأما ما ادعيت من انتقال مكان إلي مكان أن ذلك صفة المخلوق، فإنا لا نكيف مجيئه وإتيانه أكثر مما وصف الناطق من كتابه، ثمّ ما وصف رسوله ﷺ. وقد روى ابن عباس رضي الله عنه في تفسيرها: (أن السماء تشقق لمجيئه يوم القيامة، تتنزل ملائكة السماوات، فيقول الناس: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، وهو آت حتى يأتي الله في أهل السماء السابعة وهم أكثر ممن دونهم)، وقد ذكرنا هذا الحديث بإسناده في صدر الكتاب، وهو مكذِّب لدعواك أنّ إتيان الملائكة بأمره دون مجيئه، لكنه فيهم مدبِّر، ويلك! لو كانت الملائكة هي التي تجيء وتأتي دونه، ما قالت الملائكة: «لم يأت ربنا، وهو آت» والملائكة آتية نازلة، حين يقولون ذلك»[1] اهـ.

وهذا بيان واضح لفهم معنى مجيء الله تعالى، وأنه مجيئه بنفسه.

---

(١) الرد على المريسي (٢/ ٦٨٠).

وقال في رده على المريسي بعد سياقه الأدلة على إثبات صفة العينين لله تعالى من الكتاب والسُّنَّة: «فكما نحن لا نكيف هذه الصفات ونكذب بها كتكذيبكم، ولا نفسرها كباطل تفسيركم»[1] اهـ.

وهذا صريح في أن التفسير المنهي عنه هو تفسير الجهمية والمعطلة الذين يمنعون اتِّصاف الله بهذه الصفات في ذاته.

* الإمام العلامة أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ):

قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في مسائله المعروفة التي نقلها عن الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما في «الجامع»:

«باب القول في المذهب:

هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السُّنَّة المعروفين بها المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج عن الجماعة زائل عن منهج السُّنَّة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم...».

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢٢٢).

وذكر الكلام في الإيمان، والقدر، والوعيد، والإمامة، وما أخبر به الرسول من أشراط الساعة وأمر البرزخ والقيامة، وغير ذلك، إلى أن قال: «وهو سبحانه بائن من خلقه، لا يخلو من علمه مكان، ولله عرش، وللعرش حملة يحملونه، وله حد، والله أعلم بحده، والله على عرشه عزَّ ذِكْره وتعالى جدّه ولا إله غيره، والله تعالى سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، يقظان لا يسهو، رقيب لا يغفل، يتكلم، ويتحرك، ويسمع، ويبصر، وينظر، ويقبض، ويبسط، ويفرح، ويحب، ويكره، ويبغض، ويرضى، ويسخط، ويغضب، ويرحم، ويعفو، ويغفر، ويعطي، ويمنع، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء، وكما شاء، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير...»، إلى أن قال: «ولم يزل الله متكلماً عالماً فتبارك الله أحسن الخالقين»[1] اهـ.

* سهل بن عبد الله أبو محمد التستري الزاهد (٢٨٣هـ):

قال إسماعيل بن علي الأبلي: سمعت سهل بن عبد الله بالبصرة في سنة ثمانين ومئتين يقول: «العقل وحده لا يدل على قديم أزلي فوق عرش محدث نصبه الحق دلالةً وعَلَماً لنا لتهتدي القلوب به إليه ولا تتجاوزه، ولم يُكلِّف القلوب علم ماهية هويته، فلا كيف

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٢/ ٢٣ ــ ٢٥)، وفي شرح العقيدة الأصفهانية (ص٦٤).

لاستوائه عليه، ولا يجوز أن يُقال: كيف الاستواء لمن أوجد الاستواء، **وإنما على المؤمن الرضى والتسليم لقول النبي ﷺ: إنه على عرشه**»[1] اهـ.

وهذا منه صريح في إثبات الاستواء وأنه معلوم معناه وهو: الفوقية والعلو، ولذا فسَّره بقوله: «إنه على عرشه»، وأن الذي يُجهل من ذلك إنما هو الكيفية والماهية.

*** الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ):**

قال بعد ذكره لكثير من الصفات كاليدين والضحك والقدم ونحو ذلك: «فإن هذه المعاني التي وصفت، ونظائرها مما وصف الله عَزَّ وجَلّ بها نفسه، أو وصفه بها رسوله ﷺ مما لا تُدرك حقيقة علمه بالفكر والروية. ولا نكفِّر بالجهل بها أحداً إلاَّ بعد انتهائها إليه. فإن كان الخبر الوارد بذلك خبراً تقوم به الحجة مقام المشاهدة والسماع، **وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته في** الشهادة عليه بأن ذلك جاء به الخبر، نحو شهادته على حقيقة ما عاين وسمع..»[2] اهـ.

فانظر كيف ذكر الصفات ثمّ قال: «هذه المعاني»، ثمّ بأوجب الدينونة لله بحقيقتها، أي المعاني.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣١).

(٢) التبصير في معالم الدين (ص١٣٤ ـ ١٤١).

وتأمل حكمه بالكفر على من بلغته أخبار الصفات ولم يدن بحقيقتها ويشهد بها، وإعذاره من لم تبلغه، ومعلوم أن الجهمية وأصناف المعطلة ما كانوا ينكرون ثبوت ما ورد من صفات الله تعالى في القرآن والأحاديث المتواترة، وإنما يتأولونها ولا يقرون بحقيقتها، وهذا هو محل النزاع بينهم وبين السَّلَف، وهو معاني هذه الصفات وإثبات حقيقة اتصاف الله بها على الوجه اللائق به، وإلا لو كانت المسألة مجرد إقرارٍ بثبوت ألفاظ ونصوص لا تدل على معانٍ، لم ينكره أحد، ولَما طال النزاع بين السَّلَف والمعطلة من الجهمية وغيرهم.

فالنزاع إذاً كان على حقائق هذه النصوص وإثبات معانيها لله تعالى، وليس نزاعاً على إثبات النصوص وصحتها. وهذا وجه مهم جدًّا فتأمله!

قال ابن جرير مؤكداً هذا الأمر: «فإن قال لنا قائل: فما الصواب في معاني هذه الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب الله عَزَّ وجَلّ ووحيه، وجاء ببعضها رسول الله ﷺ؟

قيل: **الصواب من هذا القول عندنا، أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه**، كما نفى عن نفسه جلَّ ثناؤه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فيقال: الله سميع بصير، له سمع وبصر، إذ لا يعقل مسمّى سميعاً

بصيراً في لغة ولا عقل في النشوء والعادة والمتعارف إلَّا من له سمع وبصر. . .» إلى أن قال: «**فنثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يُعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه**»[1] اهـ.

فرحمه الله تعالى ما أحسنه وأضحه من مقال. فوازن بين هذا الكلام الفائق الرَّائق في تقرير معتقد السَّلَف، وبين كلام المؤلِّفَيْن اللَّذَيْن عدّا الطبري رحمه الله من جملة الأشاعرة!!!

*** إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ):**

قال في بيان فهم السَّلَف لصفة النزول لله بعد سياق الأدلة: «فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول، غير متكلفين القول بصفته أو بصفة الكيفية، إذ النبي ﷺ لم يصف لنا كيفية النزول، **وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح أن الله جلَّ وعَلا فوق سماء الدنيا، الذي أخبرنا نبينا ﷺ أنه ينزل إليه، إذ محال في لغة العرب أن يقول: نزل من أسفل إلى أعلى، ومفهوم في الخطاب أن النزول من أعلى إلى أسفل**»[2] اهـ.

وهذا كلام واضح بيِّن في بيان فهم السَّلَف لمعنى صفة النزول لله، وأن معناه ما دل عليهم ظاهر اللغة من كونه من أعلى إلى

---

(١) التبصير في معالم الدين (ص١٤١).

(٢) التوحيد (ص١٢٥).

أسفل، ولـذا استدل بـه أهل السُّنَّـة على علو الله تعالى على خلقه، كما استدل به أبو الحسن الأشعري على الشيء نفسه، وأن السَّلَف إنما كانو ينفون العلم بالكيفية.

وقـال فـي صفـة الضحـك لله: «بـاب ذكـر إثبـات ضحـك ربّنـا عَزَّ وجَلّ بلا صفة تصف ضحكه جل ثناؤه، لا ولا يشبّه ضحكه بضحك المخلوقين، وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنه يضحك كما أعلم النبـي ﷺ ونسكت عن صفة ضحكه جلَّ وعَلا، إذ الله عَزَّ وجَلّ استأثر بصفة ضحكه، لم يطلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال النبـي ﷺ مصدقون بذلك بقلوبنا، منصتون عما لم يبين لنا مما استأثر الله بعلمه»[1] اهـ.

قوله: «ونسكت عن صفة ضحكه»، صريح في أنَّ الذي جهلوه من صفات الله هو الكيفية وصفتها، وليس المعنى.

* أبو أحمد بن أبـي أسامة القرشي الهروي (من طبقة ابن خزيمة):

قال أبو أحمد ابن أبـي أسامة القرشي الهروي ـ مِن أفاضل من بخراسان من العلماء والفقهاء ـ وقد أملى اعتقاداً له فقال: «وأن مذهبنا ومذهب أئمتنا من أهل الأثر: أن الله عَزَّ وجَلّ أحد لا شريك له...».

(١) المرجع السابق (ص٢٣٠).

إلى أن قال: «ونؤمن بصفاته أنه كما وصف نفسه في كتابه المنزل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، ونؤمن بما ثبت عن رسول الله ﷺ من صفاته جلَّ وعَلا بنقل العدول، والأسانيد المتصلة التي اجتمع عليها أهل المعرفة بالنقل أنها صحيحة ثابتة عن نبي الله ﷺ، ونطلقها بألفاظها كما أطلقها، وتعتقد عليها ضمائرنا بصدق وإخلاص أنها كما قال ﷺ، **ولا نكيف صفات الله عَزَّ وجَلّ، ولا نفسرها تفسير أهل التكييف والتشبيه، ولا نضرب لها الأمثال، بل نتلقاها بحسن القبول تصديقاً، ونطلق ألفاظها تصريحاً كما قال الله عَزَّ وجَلّ في كتابه**، وكما قال رسول الله ﷺ، ونقول: إن صفات الله عَزَّ وجَلّ كلها غير مخلوقة، ليس من كلامه وعلمه وصفاته شيء مخلوق، جَلَّ الله تعالى عن صفات المخلوقين، والكيف عن صفات الله مرفوع.

ونقول كما قال السَّلَف من أهل العلم ـ الزهري وغيره ـ : على الله البيان، وعلى رسول الله البلاغ، وعلينا التسليم، ونؤدي أحاديث رسول الله ﷺ كما سمعنا، **ولا نقول في صفات الله كما قالت الجهمية والمعطلة**، بل نثبت صفات الله تعالى بإيمان وتصديق.

قال الأوزاعي: أَقِرُّوا بأحاديث رسول الله ﷺ، وأَمِرُّوها كما جاءت»[1] اهـ.

---

(١) ذكره أبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧).

وهـذا يبيِّـن لنـا معنـى التفسيـر الـذي نهـى عنـه السَّلَـف فـي صفات الله، وهو تفسير أهل التكييف، وتفسير أهل التعطيل. وأما تفسير الكلام على ما تعرفه العرب من لغتها فهذا مذهب السَّلَف.

* أبـو أحمـد محمـد بـن علي بـن محمـد الكـرجي المعـروف بالقصاب (٣٦٠هـ):

قال في عقيدته التي ألفها فكتبها الخليفة القادر بالله وجمع الناس عليها وأمر، وذلك في صدر المائة الخامسة وفي آخر أيام الإمام أبـي حامد الإسفرائيني شيخ الشافعية ببغداد، وأمر باستتابة من خرج عنها من معتزليٍّ ورافضيٍّ وخارجيٍّ، فمما قال فيها: «وهو السميع بسمع، والبصير ببصر، **يعرف صفتهما من نفسه، ولا يبلغ كنههما أحد من خلقه**، متكلم بكلام يخرج منه لا بآلة مخلوقة كآلة المخلوقين، لا يوصف إلَّا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه، وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها نبيه فهي صفة حقيقةً لا صفة مجاز»[1] اهـ.

* إبراهيم بن أحمد بن عمر أبو إسحاق بن شاقلا الحنبلي (٣٦٩هـ):

قال في مناظرته في مسائل الصفات مع أبـي سليمان الدمشقي الذي كان على مذهب ابن كُلَّاب: «ثمّ قلت له: هذه الأحاديث تلقاها

---

(١) سبق تخريجه.

العلماء بالقبول ـ أي: أحاديث الصفات كالوجه والأصابع ونحوها ـ فليس لأحد أن يمنعها ولا يتأولها ولا يسقطها لأن الرسول ﷺ **لو كان لها معنى عنده غير ظاهرها لبيّنه، ولكان الصحابة حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ سألوه عن معنى غير ظاهرها**، فلما سكتوا وجب علينا أن نسكت حيث سكتوا ونقبل طوعاً ما قبلوا»(١) اهـ.

وهذا صريح أيضاً في كون الصحابة فهموا معنى الصفات، وهو ما دل عليه ظاهرها، وأن سكوت العلماء عن السؤال عن معانيها دال على فهمهم لمعانيها.

* الإمام الحافظ شيخ الاسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الشافعي (٣٧١هـ):

قال في «اعتقاد السُّنَّة»: «اعلموا رحمكم الله أن مذهب أهل الحديث أهل السُّنَّة والجماعة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله، وما صحت به الرواية عن رسول الله، لا معدل عما وردا به... ويعتقدون أن الله تعالى مدعو بأسمائه الحسنى، وموصوف بصفاته التي سمَّى ووصَف بها نفسه، ووصفه بها نبيه ﷺ، خلق آدم بيده، ويداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء بلا اعتقاد كيف، وأنه عَزَّ وجَلّ استوى على العرش بلا كيف، فإن الله

(١) رواه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٥).

تعالى انتهى من ذلك إلى أنه استوى على العرش، ولم يذكر كيف كان استواؤه»[1] اهـ.

* أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي ابن بطة (٣٨٤هـ):

قال: «فمن علامات المؤمنين أن يصفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ مما نقلته العلماء، ورواه الثقات من أهل النقل، الذين هم الحجة فيما رووه من الحلال والحرام والسنن والآثار، ولا يقال فيما صح عن رسول الله ﷺ: كيف؟ ولا: لِمَ؟ بل يتبعون ولا يبتدعون، ويسلمون ولا يعارضون، ويتيقنون ولا يشكون ولا يرتابون، فكان مما صح عن النبي ﷺ ورواه أهل العدالة ومن يلزم المؤمنين قبول روايته وترك مخالفته: أن الله تعالى يضحك، فلا ينكر ذلك ولا يجحده إلاَّ مبتدع مذموم الحال عند العلماء، داخل في الفرق المذمومة وأهل المذاهب المهجورة، عصمنا الله وإياكم من كل بدعة وضلالة برحمته»[2] اهـ.

* أبو الحسن علي بن عمر الحربي السكري (٣٨٦هـ):

قال في كتاب «السُّنَّة»: «أن الله تعالى ينزل كل ليلة إلى السماء

---

(١) اعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي (ص٣٤ ــ ٣٥)، وأورده الذهبي في العلو (ص٢٣٠).

(٢) الإبانة (٣/ ٩١).

الدنيا كما قال النبي ﷺ، من غير أن يقال: كيف؟ فإن قيل: يَنزِل أو يُنزِل؟ قيل: يَنزل بفتح الياء وكسر الزاي. ومن قال: يُنزل بضم الياء فقد ابتدع. ومن قال: يُنزل ضياءاً ونوراً فهذا أيضاً بدعة، وردٌّ على النبي ﷺ.

قال: ومما نعتقد: أنَّ لله عَزَّ وجَلّ عرشاً، وهو على العرش، والعرش مخلوق من ياقوتة حمراء، وعلمه تعالى محيط بكل مكان، ما تسقط من ورقة إلاَّ يعلمها، ولا حبة في ظلمات الأرض، ولا رطب ولا يابس إلاَّ في كتاب مبين، **ومن قال: العرش ملك، أو الكرسي ليس بالكرسي الذي يعرف الناس فهو مبتدع**، قال الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، والعرش فوق السماء السابعة، والله تعالى على العرش، قال الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وللعرش حملة يحملونه على ما شاء الله من غير تكييف والاستواء معلوم والكيف مجهول»[١] اهـ. (الحجة ١/ ٢٤٨).

قلت: مراده بـ: (الذي يعرف الناس)، أي: **معناه في لغة العرب، لا كيفيته.**

---

(١) ذكره أبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٤٨).

*** الإمـام الحـافـظ أبـو عبـد الله محمـد بـن إسحـاق بـن منـده (٣٩٥هـ):**

قال في «التوحيد»: «وذلك أن الله تعالى امتدح نفسه بصفاته تعالى، ودعا عباده إلى مدحه بذلك وصدق به المصطفى ﷺ، **وبيَّن مراد الله عَزَّ وجَلّ فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته،** وكان ذلك مفهوماً عند العرب غير محتاج إلى تأويلها . . .

فمن الصفات التي وصف بها نفسه ومنح خلقه «الكلام» فالله عَزَّ وجَلّ تكلم كلاماً أزليًّا غير معلم ولا منقطع، فيه يخلق الأشياء، وبكلامه دل على صفاته التي لا يُستدرك كيفيتها مخلوق ولا يبلغ وصفها واصف. والعبد يتكلم بكلام محدث معلم مختلف فان بفنائه . . .

فوافقت الأسماء وباينت المعاني من كل الجهات، ووصف الله عَزَّ وجَلّ نفسه بالعلم وأنه يعلم كل شيء من كل الجهات لم يزل ولا يزال موصوفاً بالعلم غير معلم، باق غير فان، والعبد مضطر إلى أن يتعلم مالم يعلم، ثمّ ينسى ثمّ يموت ويذهب علمه، والله موصوف بالعلم بجميع الأشياء من كل الجهات دائماً باقياً.

ففيما ذكرناه دليل على جميع الأسماء والصفات التي لم نذكرها، وإنما يَنفي التمثيل والتشبيه النية والعلم بمباينة الصفات والمعاني، والفرق بين الخالق والمخلوق، وفي جميع الأشياء فيما

يؤدِّي إلى التمثيل والتشبيه عند أهل الجهل والزيغ، ووجوب الإيمان بالله عَزَّ وجَلّ بأسمائه وصفاته التي وصف بها نفسه وأخبر عنه رسوله ﷺ، وأن أسامي الخلق وصفاتهم وافقتها في الاسم وباينتها في جميع المعاني، بحدوث خلقه وفنائهم، وأزلية الخالق وبقائه، وبما أظهر من صفاته، ومنع استدراك كيفيتها، فقال الله عَزَّ وجَلّ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]»[١] اهـ.

ولا أظن كلامه يحتاج إلى توضيح، فهو أوضح من أن يُوضح.

* الشيخ الإمام الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي (٤٤٤هـ):

قال في رسالته إلى أهل زبيد: «الفصل الثامن: في بيان أن الذي يزعمون بشاعته من قولنا في الصفات ليس على ما زعموه، ومع ذلك فلازم لهم في إثبات الذات مثل ما يلزمون أصحابنا في الصفات.

وقد زعموا أن أصحاب الحديث يعتقدون ما في الأحاديث من ذكر الصفات على ظاهرها ويثبتون لله سبحانه الكف والأصابع والضحك والنزول وأنه في السماء فوق العرش وهذه من صفات الأجسام، حتى قال بعض سقَّاطهم: «ما بين شيوخ الحنابلة، وبين اليهود إلَّا خصلة واحدة».

---

(١) التوحيد (٣/ ٧ ـ ٩).

ولعمري إن بين الطائفتين خصلة واحدة لكنها بخلاف ما تصوره السَّاقط، وتلك الخصلة أن الحنابلة على الإسلام والسُّنَّة واليهود على الكفر والضلالة»(١) اهـ.

وفيه أن السَّلَف يثبتون الصفات لله تعالى على الحقيقة ويعلمون معانيها، مع نفي التشبيه والتكييف، وأن هذا هو الذي نقمه عليهم المعطلة، فألزمهم في إثباتهم لذات الله مثل ما يلزمون أهل السُّنَّة في إثبات الصفات. فإذا كان إثبات الذات لله تعالى لا يستلزم تشبيهاً بذات المخلوق، فكذلك إثبات الصفات لله تعالى لا يستلزم تشبيهاً بصفات المخلوق.

نعت الجهمية لأهل السُّنَّة بالمشبهة: دليل على إثبات معاني الصفات

ومن الوجوه المهمة الدالة على علم السَّلَف لمعاني الصفات، وإثباتهم حقيقة ذلك لله تعالى: هو تسمية الجهمية لهم بالمشبهة، فلو لم يُثبت السَّلَف معاني الصفات لله تعالى لم يكن لتسمية الجهمية لهم بذلك معنى. إذ لو كان السَّلَف لا يثبتون حقائق الصفات ومعانيها لله تعالى، لم يكن بينهم وبين الجهمية فرق، فالجهمية تزعم أن نزول الله: نزول أمره، وأن وجهه: ذاته، وأن يده: نعمته، ونحو ذلك.

قال الإمام أحمد في «رسالة السُّنَّة» التي رواها الإصطخري: «وقد رأيت لأهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة يسمون بها أهل السُّنَّة، يريدون بذلك عيبهم والطعن عليهم والوقيعة

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٨٥).

فيهم والإزراء بهم عند السفهاء والجهال...»، إلى أن قال: «وأما الجهمية فإنهم يسمُّون أهل السُّنَّة المشبهة»[1] اهـ.

وقال إسحاق بن راهويه: «علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل الجماعة وما أولعوا به من الكذب أنهم مشبهة»[2] اهـ.

وقال أبو حاتم الرازي: «وعلامة الجهمية أن يسموا أهل السُّنَّة مشبهة ونابتة»[3] اهـ.

وقال أبو زرعة: «المعطلة النافية الذين ينكرون صفات الله عَزَّ وجَلّ التي وصف بها نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، ويكذبون بالأخبار الصحاح التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصفات، ويتأولونها بآرائهم المنكوسة على موافقة ما اعتقدوا من الضلالة، وينسبون رواتها إلى التشبيه، فمن نسب الواصفين ربّهم تبارك وتعالى بما وصف به نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ من غير تمثيل ولا تشبيه إلى التشبيه فهو معطل نافٍ، ويستدل عليهم بنسبتهم إياهم إلى التشبيه أنهم معطلة نافية.

كذلك كان أهل العلم يقولون، منهم: عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح»[4] اهـ.

---

(١) رواها ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٥).

(٢) رواه اللالكائي (٣/ ٥٣٢).

(٣) المرجع السابق (١/ ١٨٢).

(٤) ذكره أبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة (١/ ١٧٨).

وقال قتيبة بن سعيد: «إذا قال الرجل: المشبهة فاحذروه، فإنه يرى رأي جهم»[1].

وقال البربهاري: «وإن سمعت الرجل يقول: فلان مشبه، وفلان يتكلم في التشبيه، فاتهمه واعلم أنه جهمي»[2] اهـ.

* شيخ الإسلام الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ):

قال في «عقيدة السَّلَف وأصحاب الحديث»: «قلت وبالله التوفيق: أصحاب الحديث، حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم، يشهدون لله تعالى بالوحدانية، وللرسول ﷺ بالرسالة والنبوَّة، ويعرفون ربّهم عَزَّ وجَلّ بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله ﷺ على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلته العدول الثقات عنه، ويثبتون له جلَّ جلاله ما أثبت لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيده، كما نص سبحانه عليه في قوله ـ عزَّ من قائل ـ: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، **ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة الجهمية، أهلكهم الله، ولا يكيفونهما**

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي الأنصاري في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٣١٣).

(٢) شرح السُّنَّة (ص١١٥).

بكيف أو تشبيههما بأيدي المخلوقين تشبيه المشبهة، خذلهم الله، وقد أعاذ الله تعالى أهل السُّنَّة من التحريف والتكييف، ومَنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم، حتى سلكوا سبل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح من: السمع، والبصر، والعين، والوجه، والعلم، والقوة، والقدرة، والعزَّة، والعظمة، والإرادة، والمشيئة، والقول، والكلام، والرضا، والسخط، والحياة، واليقظة، والفرح، والضحك، وغيرها من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، **بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله ﷺ من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه، ولا تكييف له ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب وتضعه عليه بتأويل منكر، ويجرونه على الظاهر**، ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلَّا الله، كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧][1] اهـ.

---

(١) عقيدة السَّلَف وأصحاب الحديث (٣٦ ــ ٣٩).

وقـولـه: «ويكلـون علمـه إلـى الله» المـراد بـه: كنـه الصفـات وحقيقة ما هي عليه، بدليل إنكاره تأويل اليدين.

وقوله: «ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب وتضعه عليه بتأويل منكر»، فدلّ على أن اللفظ يحمل على ظاهره المعروف في اللغة، وعلى حقيقته اللائقة بالله تعالى.

وقوله «ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة الجهمية» يفسر معنى نهي السَّلَف عن تفسير الصفات، ألا وهو تفسير أهل البدع والمعطلة الذي يخرج اللفظ عن ظاهره.

وقال في تأكيده لحقيقة معنى النزول لله تعالى، وأنه النزول المعروف في اللغة من غير تشبيه له بنزول خلقه، فقال بعد أن روى أحاديث النزول الإلهي: «سمعت الأستاذ أبا منصور على إثر هذا الحديث الذي أملاه علينا يقول: سئل أبو حنيفة عنه فقال: «ينزل بلا كيف»، وقال بعضهم: «ينزل نزولاً يليق بالربوبية بلا كيف، من غير أن يكون نزوله مثل نزول الخلق، بل بالتخلي والتملي، لأنه جلَّ جلاله منزَّه أن تكون صفاته مثل صفات الخلق، كما كان منزّهاً أن تكون ذاته مثل ذوات الخلق، **فمجيئه وإتيانه ونزوله على حساب ما يليق بصفاته، من غير تشبيه وكيف**...»، إلى أن قال: «قلت: فلما صح خبر النزول عن الرسول ﷺ أقرَّ به أهل السُّنَّـة، وقبلوا

الخبر، وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيهاً له بنزول خلقه، وعلموا وتحققوا واعتقدوا أن صفات الله سبحانه لا تشبه صفات الخلق، كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق تعالى الله عما يقول المشبِّهة والمعطِّلة علوًّا كبيراً، ولعنهم لعناً كثيراً. . . ».

ثمّ أكَّد هذا المعنى للنزول بما نقله عن حماد بن أبـي حنيفة فقال: «وقرأت لأبي عبد الله ابن أبـي جعفر البخاري، وكان شيخ بخارىٰ في عصره بلا مدافعة، وأبو حفص كان من كبار أصحاب محمد بن الحسن الشيباني، قال أبو عبد الله ــ أعني ابن أبـي حفص هذا ــ : سمعت عبد الله بن عثمان وهو عبدان شيخ مرو يقول: سمعت محمد بن الحسن الشيباني يقول: قال حماد بن أبـي حنيفة: قلنا لهؤلاء: أرأيتم قول الله عزَّ وجَلّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]؟ قالوا: أما الملائكة فيجيئون صفًّا صفًّا، وأما الرَّبّ تعالى فإنا لا ندري ما عنى لذاك، ولا ندري كيفية مجيئه، فقلت لهم: إنا لم نكلفكم أن تعلموا كيف مجيئه، ولكنا نكلفكم أن تؤمنوا بمجيئه، أرأيت من أنكر أن الملك يجيء صفًّا صفًّا ما هو عندكم؟ قالوا: كافر مكذّب. قلت: فكذلك إن أنكر أن الله سبحانه لا يجيء فهو كافر مكذّب»[1] اهـ.

(١) المرجع السابق (٦٠ ــ ٦٣).

فما أروعه من كلام، وأعظمه من تقعيد وتأصيل. وهذا صريح في فهم السَّلَف لمعنى النزول وأنه نزول حقيقي لائق بالله تعالى لا يشبه نزول المخلوقين، وإنما جهلوا كيفيته.

ومما يطول التعجب منه: عدَّ المؤلِّفَيْن الصابوني رحمه الله من جملة الأشاعرة!!!

*** الإمام العلامة حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ الأندلسي القرطبي المالكي (٤٦٣هـ):**

قال: «وقول رسول الله ﷺ «ينزل ربّنا إلى السماء الدنيا»، عندهم مثل قول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ومثل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، كلهم يقول: ينزل، ويتجلى، ويجيء بلا كيف، لا يقولون كيف يجيء؟ وكيف يتجلَّى؟ وكيف ينزل؟ ولا: من أين جاء؟ ولا: من أين تجلى؟ ولا: من أين ينزل؟ لأنه ليس كشيء من خلقه وتعالى عن الأشياء ولا شريك له»[1] اهـ.

وقال في إثبات حقيقة الاستواء وأنه معلوم المعنى مجهول الكيف: «فإن قال إنه لا يكون مستوياً على مكان إلَّا مقروناً بالتكييف، قيل قد يكون الاستواء واجباً والتكييف مرتفع، **وليس رفع التكييف يوجب رفع الاستواء**، ولو لزم هذا لزم التكييف في الأزل،

(١) التمهيد (٧/ ١٣٥).

لأنه لا يكون كائن في لا مكان إلاَّ مقروناً بالتكييف، وقد عقلنا وأدركنا بحواسنا أن لنا أرواحاً في أبداننا ولا نعلم كيفية ذلك، وليس جهلنا بكيفية الأرواح يوجب أن ليس لنا أرواح، وكذلك ليس جهلنا بكيفية «على عرشه» يوجب أنه ليس على عرشه»[١] اهـ.

وهـذا يؤكد أن السَّلَف علمـوا معنى الصفـات، وإنمـا جهلـوا الكيفيـة، وأن إثبـات حقيقـة الصفـة لله تعـالـى كـاليـد، والـوجـه، والاستواء، والضحك، لا يستلزم العلم بالكيفية. إذ الكيفية أخص من العلم بالمعنى والحقيقة، ومثّل رحمه الله بالروح التي بين جنبي الإنسان، فإننا نقرّ جميعاً بحقيقتها، ونعلم بعض صفاتها، مع كوننا لا ندرك حقيقة مـا هي عليـه ولا كيفيتهـا، وهي مخلوقـة، فكيـف بالخالق سبحانه!

* شيخ الحنفية أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي (٤٩٣هـ):

قال: «**إثبـات اليد والوجـه حـق عندنـا معلـوم بأصله، متشابه بوصفه، ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن إدراك الوصف بالكيف،** وإنما ضلت المعتزلة من هـذا الوجه؛ فإنهم ردّوا الأصول لجهلهم بالصفات، فصاروا معطلة»[٢] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (٧/ ١٣٧).

(٢) شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص٩٣).

* شمس الأئمة أبو العباس الفضل بن عبد الواحد السرخسي الحنفي (٤٩٤هـ):

قال: «وأهل السُّنَّة والجماعة أثبتوا ما هو الأصل معلوم المعنى بالنص ـ أي: بالآيات القطعية والدلالات اليقينية ـ، وتوقفوا فيما هو المتشابه وهو الكيفية، ولم يجوزوا الاشتغال في طلب ذلك»[١] اهـ.

وهذا لا يحتاج إلى توضيح.

* الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الطلحي الأصبهاني (٥٣٥هـ):

قال وقد سئل عن صفات الرَّبّ فقال: «مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن راهويه: أن صفات الله التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله من: السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، **إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور**، من غير كيف يتوهم فيها، ولا تشبيه ولا تأويل، قال ابن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره. ثمّ قال: أي هو هو على ظاهره لا يجوز صرفه إلى

---

(١) المرجع السابق (ص٩٣).

المجاز بنوع من التأويل»[1] اهـ.

وقال: «قال علماء السَّلَف: . . . وذلك أن الله تعالى امتدح نفسه بصفاته، ودعا عباده إلى مدحه بذلك، وصدَّق به المصطفى ﷺ، وبين مراد الله فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته **وكان ذلك مفهوماً عند العرب غير محتاج إلى تأويله**»[2] اهـ.

وقال في كلام له نفيس وهو يقرر أن الصفات على حقيقتها من غير تأويل: «قال أهل السُّنَّة: الإيمان بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: واجب، والخوض فيه بالتأويل بدعة. . .» إلى أن قال: «والاستواء في كلام العرب تأتي لمعان. . .»، ثمّ ذكر معاني الاستواء في اللغة وهي: التقويم والمماثلة والقصد والعلو، ثمّ قال: «قال أهل السُّنَّة: الاستواء هو العلوّ.

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، وليس للاستواء في كلام العرب معنى إلاَّ ما ذكرنا، وإذا لم يجز الأوجه الثلاثة ـ أي: التقويم والمماثلة والقصد ـ ، لم يبق إلاَّ الاستواء الذي هو معلوم كونه ـ أي: العلو ـ مجهول كيفيته، واستواء نوح على السفينة معلوم كونه،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٧٠).

معلوم كيفيته لأنه صفة له، وصفات المخلوقين معلومة كيفيتها. واستواء الله على العرش غير معلوم كيفيته لأن المخلوق لا يعلم كيفية صفات الخالق لأنه غيب ولا يعلم الغيب إلاَّ الله، ولأن الخالق لم يشبه ذاته ذات المخلوق لم يشبه صفاته صفات المخلوق، فثبت أن الاستواء معلوم، والعلم بكيفيته معدوم، فعلمه موكول إلى الله تعالى كما قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وكذلك القول فيما يضارع هذه الصفات كقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]. وقول النبي ﷺ: «حتى يضع الجبار فيها قدمه»، «إنَّ أحدكم يأتي بصدقته فيضعها في كف الرحمن». وقوله: «يضع السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع». فإذا تدبره متدبر، ولم يتعصَّب بان له صحَّة ذلك وأنَّ الإيمان به واجب، وأن البحث عن كيفية ذلك باطل. وهذا لأن اليد في كلام العرب تأتي بمعنى القوّة...».

ثمّ ذكر معانيها في اللغة فذكر النعمة والنصرة والملك والتصرف، وبيَّن امتناع إرادة هذه المعاني في حق ما ورد من آيات ذكر اليد لله تعالى ثمّ قال: «**ومنها اليد التي هي معروفة**، فإذا لم تحتمل الأوجه التي ذكرنا لم يبق إلاَّ اليد المعلوم كونها، المجهولة كيفيتها، ونحن نعلم يد المخلوق وكيفيتها لأنا نشاهدها ونعاينها فنعرفها، ونعلم أحوالها، ولا نعلم كيفية يد الله تعالى، لأنها لا تشبه

يـد المخلـوق، وعِلْـمُ كيفيتهـا علـم الغيـب ولا يعلـم الغيـب إلاَّ الله تعالى، بل نعلم كونها معلومة لقوله تعالى، وذكره لها فقط، ولا نعلم كيفية ذلك وتأويلها.

وهكذا قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، للوجه في كلام العرب معان».

ثمّ ذكر منها الجاه والقدر وأول الشيء والجهة وبين امتناع إرادتها فيما ورد من ذكر الوجه لله تعالى في القرآن، ثمّ قال: «ومنه الوجه المعروف، فإذا لم يجز حمل الوجه على الأوجه التي ذكرناها بقي أن يقال: هو الوجه الذي تعرفه العرب، كونه معلوماً بقوله تعالى، وكيفيته مجهولة».

وكذلك قوله: «حتى يضع الجبار فيها قدمه» وقوله: «حتى يضعه في كف الرحمن. وللقدم معان، وللكف معان، **وليس يحتمل الحديث شيئاً من ذلك إلاَّ ما هو المعروف في كلام العرب فهو معلوم بالحديث مجهول بالكيفية**.

وكذلك القول في الإصبع: الإصبع في كلام العرب تقع على النعمة والأثر الحسن، وهذا المعنى لا يجوز في هذا الحديث، **فكون الإصبع معلوماً بقوله ﷺ، وكيفيته مجهولة**، وكذلك القول في جميع الصفات يجب الإيمان به، ويترك الخوض في تأويله، وإدراك كيفيته»[1] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٦٢).

وقال أيضاً: «قال بعض العلماء: من أنكر الضحك فقد جهل جهلاً شديداً، ومن نسب الحديث إلى الضعف وقال: لو كان قويًّا لوجب رده. وهذا عظيم من القول أن يرد قول رسول الله ﷺ، والحق أن الحديث إذا صح عن النبي ﷺ وجب الإيمان به، **ولا توصف صفته بكيفيّة**، ولكن نسلم إثباتاً له، وتصديقاً به»[1] اهـ.

* الشيخ أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلاني (٥٦١هـ):

قال: «فالاستواء من صفات الذات بعدما أخبرنا به، ونص عليه، وأكده في سبع آيات من كتابه، والسُّنَّة المأثورة، وهو صفة لازمه له، ولائقة به كاليد، والوجه، والعين، والسمع، والبصر، والحياة، والقدرة، وكونه خالقاً، ورازقاً، ومحيياً، ومميتاً، موصوف بها، ولا نخرج من الكتاب والسُّنَّة، نقرأ الآية والخبر، ونؤمن بما فيهما، **ونكل الكيفية في الصفات إلى علم الله عَزَّ وجَلّ**. . .»[2].

وقوله: «ونكل الكيفية في الصفات إلى علم الله عَزَّ وجَلّ» ظاهر في أن السَّلَف علموا المعنى، وفوضوا الكيفية التي لا تحيط بها العقول.

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٤٥٨).

(٢) الغنية لطالبي طريق الحق عَزَّ وجَلّ (١/ ١٢٥).

*** الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ):**

قال في «العلو»: «المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة ما علمت أحداً سبقهم بها، قالوا: هذه الصفات تمر كما جاءت، ولا تأوَّل مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد.

فتفرَّع مِن هذا أنَّ **الظاهر يعني به أمران:**

أحدهما: أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب، كما قال السَّلَف: الاستواء معلوم، وكما قال سفيان وغيره قراءتها تفسيرها، يعني أنها بينة واضحة في اللغة لا يُبْتَغَىٰ بها مضائق التأويل والتحريف، وهذا هو مذهب السَّلَف، مع اتفاقهم أيضا أنها لا تشبه صفات البشر بوجه، إذ الباري لا مثل له لا في ذاته ولا في صفاته.

الثاني: أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة كما يتشكل في الذهن من وصف البشر فهذا غير مراد»[1] اهـ.

وقال بعد نقل كلاماً للخطيب البغدادي: «وقال نحو هذا القول قبل الخطيب الخطابي أحد الأعلام، وهذا الذي علمت من مذهب السَّلَف، والمراد بظاهرها أي: لا باطن لألفاظ الكتاب والسُّنَّة غير ما وضعت له، كما قال مالك وغيره الاستواء معلوم، **وكذلك القول في السمع والبصر والعلم والكلام والإرادة والوجه ونحو ذلك، هذه**

(١) العلو (ص٢٥٠ ــ ٢٥٢).

الأشياء معلومة فلا نحتاج إلى بيان وتفسير، لكن الكيف في جميعها مجهول عندنا والله أعلم»[1] اهـ.

*** الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ):**

قال: «وأما وصف النبي ﷺ لربّه عَزَّ وجَلّ بما وصفه به، فكلّ ما وصف النبي ﷺ به ربّه عَزَّ وجَلّ فهو حق وصدق يجب الإيمان والتصديق به كما وصف الله عَزَّ وجَلّ به نفسه مع نهي التمثيل عنه، ومن أشكل عليه فهم شيء من ذلك واشتبه عليه فليقل كما مدح الله تعالى به الراسخين في العلم وأخبر عنهم أنه يقولون عند المتشابه: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وكما قال النبي ﷺ في القرآن: «وما جهلتم منه فكلوه إلى عالمه». خرجه الإمام أحمد والنسائي وغيرهما، ولا يتكلف ما لا علم له فإنه يُخشى عليه من ذلك الهلكة»[2] اهـ.

وقال: «وقد اعترض بعض من كان يعرف هذا على حديث النزول ثلث الليل الآخر، وقال: ثلث الليل يختلف باختلاف البلدان، فلا يمكن أن يكون النزول في وقت معين. ومعلوم بالضرورة من دين الإسلام قبح هذا الاعتراض، وأن الرسول ﷺ

---

(١) المرجع السابق (٢٥٤).

(٢) اختيار الأولى في شرح اختصام الملأ الأعلى (ص٢٧).

أو خلفاءه الراشدين لو سمعوا من يعترض به لما ناظروه بل بادروا إلى عقوبته وإلحاقه بزمرة المخالفين المنافقين المكذّبين»[1] اهـ.

قلت: واعتراض من ذكرهم، إنما هو اعتراض على إثبات حقيقة النزول، فلذلك أوردوا عليه ما ذكره، وهذا من جهلهم، لأنهم قاسوا الخالق بالمخلوق عياذاً بالله.

* الإمام أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير (٨٤٠هـ):

قال في أسماء الله وصفاته: «اعلم أنه تكلم في معانيها جماعة من أهل العلم والتفسير وأكثرها واضح، والعصمة فيها عدم التشبيه واعتقاد أن المراد بها أكمل معانيها الذي لا يحيط بحقيقته إلاَّ الله تعالى»[2] اهـ.

* تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي العبيدي المقريزي (٨٤٥هـ):

قال: «اعلم أنَّ الله تعالى لما بعث من العرب نبيّه ﷺ رسولاً إلى الناس جميعاً، وصف لهم ربّهم سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه الكريمة في كتابه العزيز، الذي نزل به على قلبه ﷺ الروح الأمين، وبما أوحى إليه ربّه تعالى.

---

(١) المرجع السابق (ص١٣٤).

(٢) إيثار الحق على الخلق (ص١٦٦).

فلم يسأله ﷺ أحد من العرب بأسرهم قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك، كما كانوا يسألونه ﷺ عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحج، وغير ذلك مما لله فيه سبحانه أمر ونهي، وكما سألوه ﷺ عن أحوال القيامة والجنّة والنار، إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات الإلهية لنُقل، كما نُقلت الأحاديث الواردة عنه ﷺ في أحكام الحلال والحرام، وفي الترغيب والترهيب، وأحوال القيامة، والملاحم والفتن، ونحو ذلك، مما تضمنته كتب الحديث، معاجمها ومسانيدها وجوامعها.

ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السَّلَفية علم أنه لم يَرِدْ قط من طريقٍ صحيحٍ ولا سقيمٍ عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف طبقاتهم، وكثرة عددهم، أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصف الرَّبّ سبحانه نفسه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان نبيه ﷺ، بل كلّهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات.

نعم، ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية، من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة، وساقوا الكلام سوقاً واحداً، وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين.

فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل على وحدانية الله تعالى، وعلى إثبات نبوة محمد ﷺ سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة، فمضى عصر الصحابة رضي الله عنهم على هذا»[1] اهـ.

وقال أيضاً: «فلذلك وصف الله تعالى نفسه الكريمة بها في كتابه، ووصفه رسول الله أيضاً بما صح عنه وثبت، فدل على أن المؤمن إذا اعتقد أن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وأنه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، كان ذكره لهذه الأحاديث تمكين الإثبات، وشجاً في حلوق المعطلة، وقد قال الشافعيّ رحمه الله: «الإثبات أمكن» نقله الخطابيّ، ولم يبلغنا عن أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم أنهم أوّلوا هذه الأحاديث، والذي يمنع من تأويلها إجلال الله تعالى عن أن تضرب له الأمثال، وأنه إذا نزل القرآن بصفة من صفات الله تعالى، كقوله سبحانه: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، فإن نفس تلاوة هذا يفهم منها السامع المعنى المراد به، وكذا قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، عند حكايته تعالى عن اليهود نسبتهم إياه

(١) خطط المقريزي (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) (٤/ ١٨٨).

إلى البخل فقال تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [المائدة: ٦٤]، **فإن نفس تلاوة هذا مبينة للمعنى المقصود**»[١] اهـ.

* الملا علي بن سلطان محمد القاري الحنفي (١٠١٤هـ):

قال في شرح الفقه الأكبر: «إنَّ الغضب والرضى الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقة... فإنَّ صرْفَ القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام... فما سمّى به الرَّبّ نفسه، وسمّى به مخلوقاته مثل: الحي، والقيوم، والعليم، والقدير، أو سمّى به بعض صفات عباده، **فنحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حق الله وأنه حق ثابت موجود، ونعقل أيضاً معاني هذه الأسماء في حقّ المخلوق، ونعقل بين المعنيين قدراً مشتركاً**، إذ المعنى المشترك الكلي لا يوجد مشتركاً إلاَّ في الأذهان، ولا يوجد في الخارج إلاَّ معيناً مختصاً، فيثبت في كلم منهما ما يليق به»[٢] اهـ.

مطلب
تقرير هذا الأصل من كلام أبي الحسن الأشعري

قال في إثبات صفة الكلام لله تعالى على الحقيقة: «دليل آخر: وقد قال الله عَزَّ وجَلّ ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]،

---

(١) المرجع السابق (٤/ ١٩٧).

(٢) شرح الفقه الأكبر (ص٩٦).

والتكليم: هو المشافهة بالكلام»[1].

وقال: «مسألة: ويقال لأهل البدع: ولِمَ زعمتم أن معنى قوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]: نعمتي؛ أزعمتم ذلك إجماعاً أو لغة؟

فلا يجدون ذلك إجماعاً ولا في اللغة.

وإن قالوا: قلنا ذلك من القياس.

قيل لهم: ومن أين وجدتم في القياس أن قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، لا يكون معناه إلاَّ نعمتي؟ ومن أين يمكن أن يعلم بالعقل أن تفسير كذا وكذا، مع أنا رأينا الله عَزَّ وجَلّ قد قال في كتابه العزيز الناطق على لسان نبيه الصادق: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٨٢]، **ولو كان القرآن بلسان غير العرب لما أمكن أن نتدبره ولا أن نعرف معانيه إذا سمعناه، فلما كان من لا يحسن لسان العرب لا يحسنه، وإنما يعرفه العرب إذا سمعوه، على أنهم إنما علموه لأنه بلسانهم نزل وليس في لسانهم ما ادعوه**»[2] اهـ.

---

(١) الإبانة لأبي الحسن الأشعري (ص٧٧).

(٢) المرجع السابق (ص١٠٧).

وقال: «مسألة: قد سئلنا أتقولون إن لله يدين؟

قيل: نقول ذلك بلا كيف، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [صٓ: ٧٥]، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله مسح ظهر آدم بيده فاستخرج منه ذريته» فثبتت اليد بلا كيف...»، إلى قوله: «وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا بيدي، ويعني به النعمة، **وإذا كان الله عَزَّ وجَلّ إنما خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوماً في كلامها ومعقولاً في خطابها**، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: فعلت بيدي، ويعني النعمة، بطل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّۖ﴾ [صٓ: ٧٥]، النعمة، وذلك أنه لا يجوز أن يقول القائل: لي عليه يدي، بمعنى لي عليه نعمتي!

ومن دافَعَنا عن استعمال اللغة ولم يرجع إلى أهل اللسان فيها دوفع عن أن تكون اليد بمعنى النعمة، إذ كان لا يمكنه أن يتعلق في أن اليد النعمة إلاَّ من جهة اللغة، فإذا دفع اللغة لزمه أن لا يفسر القرآن من جهتها، وأن لا يثبت اليد نعمة من قِبَلها، لأنه إن روجع في تفسير قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّۖ﴾ [صٓ: ٧٥]، نعمتي فليس المسلمون على ما ادعى متفقين، وإن روجع إلى اللغة فليس في اللغة أن يقول القائل: بيدي، يعني نعمتي، وإن لجأ إلى وجه ثالث سألناه عنه ولن

يجد له سبيلا»[١] اهـ.

وقال: «الإجماع العاشر: وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ولا تكيف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم»[٢] اهـ.

❑ ❑ ❑

(١) المرجع السابق (ص١٠٦).

(٢) رسالة إلى أهل الثغر (ص٢١٨).

المبحث الثَّاني

بيان مخالفة الأشاعرة للسَّلَف في هذا الباب والرَّدّ على شبهاتهم فيه

نستخلص ممَّا سبق تقريره أموراً:

أوَّلاً: بعد تقرير هذا الأصل المهم من كتاب الله وسُنَّة نبيّه ﷺ وكلام سلف الأُمَّة وأئمتها، تبيّن لنا أن السَّلَف رحمهم الله لم يجهلوا معاني صفات الله تعالى، بل كانوا يعلمون معانيها ويثبتونها لله تعالى على الوجه اللائق به، من غير أن يمثلوها بصفات المخلوقين، ولا يحرفوها تحريف المعطلين.

ثانياً: موافقة أبي الحسن الأشعري للسَّلَف في هذا الأصل العظيم، مما يستلزم أن يوافقه كل من انتسب إليه، وإلا كان انتسابهم إليه دعوى مجردة.

بطلان دعوى التفويض عن السَّلَف وكونه يعود إلى التأويل

ثالثاً: وتبيّن لنا كذلك بطلان دعوى المؤلِّفَيْن في أن التفويض هو مذهب السَّلَف في الصفات، ويعنيان به تفويض المعنى لا الكيفية.

قال المؤلفان بعد تعريفهما للتفويض والتأويل (ص١٤٤ ــ ١٤٥): «وهذان المذهبان كما أسلفنا هما المذهبان المعتبران المأثوران عن أهل السُّنَّة والجماعة في أبواب المتشابه، ولا اعتبار لمن جنح إلى التعطيل أو التشبيه من المذاهب الأخرى التي رفضتها الأمّة ولفظتها. . .» إلى أن قالا: «حمل الكلام على الظاهر والحقيقة يفضي قطعاً إلى التشبيه، لأن حقائق وظواهر هذه الألفاظ أجسام وكيفيات مخلوقة. .» إلى أن قالا: «بقي القسم الأخير وهو صرف الكلام عن الحقيقة والظاهر، ثمّ بعد صرفه عن الظاهر إما أن يُتوقف عن التماس معنى له ويوكل العلم به إلى الله، وهذا هو التفويض الذي عليه جماهير السَّلَف الصالح، أو يلتمس له معنى لائق بالله تعالى حسب مناحي الكلام عند العرب وما تسيغه لغتهم، وهذا هو التأويل الذي عليه خلف الأمّة وجماعات من سلفها الصالح» اهـ.

وبناءً عليه فإن مذهب التفويض الذي ينسبه المؤلفان إلى السَّلَف يعود إلى التأويل، بمعنى أن الفريقين ــ أهل التفويض وأهل التأويل ــ قد اتفقا على أن هذا الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله تعالى، وأنه ليست على ظاهرها، ولا يُراد به الحقيقة، ولكن السَّلَف أمسكوا عن تأويلها ولم يحددوا المعنى المجازي المراد منها، والخلف رأوا المصلحة في تأويلها والتصريح بالمعنى المجازي لمسيس الحاجة إلى ذلك، وأن الفرق بين الطريقين أن أهل

التأويل قد يعيِّنون المراد بالتأويل، وأهل التفويض لا يعيِّنون لجواز أن يُراد به غيره.

ولا ريب أن هذا افتراء عظيم على السَّلَف، وجهل كبير بمذهبهم:

أمّا في كثير من الصفات فقطعاً: مثل أن الله تعالى فوق العرش، فإن من تأمل كلام السَّلَف المنقول عنهم، والذي سنأتي على بعضه في الفصل الأول من الباب الثاني، علم بالاضطرار أن السَّلَف كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقةً، وأنهم ما اعتقدوا خلاف ذلك قط، وكثير منهم صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك كما نقلنا شيئاً منه فيما سبق. ولا يُعرف لأحد من السَّلَف كلام يدل على نفي الصفات الخبرية لله تعالى أو غيرها، لا نصًّا، ولا ظاهراً، ولا بالقرائن، بل كثير من كلامهم يدل إما نصًّا، أو ظاهراً، على تقرير جنس الصفات لله تعالى، وأنها على الحقيقة، وأنها معلومة المعنى بما تعرفه العرب من ظاهر لغتها.

بيان معنى قول بعض السَّلف في إثبات الصفات: «بلا معنى»

وإنما ينكر السَّلَف التشبيه، وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه، ولذلك تراهم يعقبون إثباتهم للصفات بقولهم «بلا كيف»، مع إنكارهم أيضاً على من ينفي الصفات، أو يحرفها عن ظاهرها إلى مجازات الكلام فيخرجها عن حقيقتها، فربما قالوا «ويكلون علمها إلى قائلها» أو «بلا معنى» أي: المعاني الباطلة التي

يصرف بها المعطلة صفات الله عن ظواهرها، فيعطلون المعنى الصحيح ويستبدلونه بالمعاني المجازية.

والسَّلَف أثبتوا الصفات لله تعالى على الوجه اللائق به سبحانه فكانوا فيها وسط بين فريقين: المشبهة من جهة، فلذلك قالوا: «بلا كيف»، والمعطلة من جهة، فلذلك قال بعضهم: «بلا معنى» أو «من غير تفسير».

قال أبو بكر الخلّال: أخبرني علي بن عيسى أن حنبلاً حدثهم قال: «سألت أبا عبد الله ــ أي: الإمام أحمد ــ عن الأحاديث التي تُروى «إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا» و «أن الله يرى» و «إن الله يضع قدمه» وما أشبهه؟ فقال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف، ولا معنى، ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله، ولا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله بلا حد ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت»[1] اهـ.

---

(١) سبق تخريجه.

فقول الإمام أحمد: «ولا كيف»، رد على المشبهة الذين يشبهون صفات الله بصفات خلقه، أو يكيفونها في أذهانهم.

وقوله: «ولا معنى»، رد على المعطلة الذين ينفون عن الله تعالى حقائق الصفات، ويحرفونها عن معانيها إلى معان مجازية باطلة.

فصار كلامه موافقاً للسَّلَف جامعاً بين الإثبات بلا تشبيه، والتنزيه بلا تعطيل.

ويؤكد ذلك تتمة كلامه الذي قرر فيه إثبات الصفات لله تعالى ونفي التشبيه والتعطيل.

وقوله: «ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت» ظاهر في إثبات معنى الصفات لله تعالى، وأنها ثابتة لله لا تُزال عنه لأجل شناعة المعطلة الذين يلزمونها لوازم صفات المخلوق، ويزعمون أن إثباتها يستلزم التشبيه.

بل كلّ كلام الإمام أحمد المنقول عنه في هذا الباب مما نقلنا بعضه صريح في إثبات معاني الصفات، وإبطال التفويض المزعوم، وقد كان يرد وينكر تأويلات المعطلة الذين يتأولون صفات الله تعالى ويصرفونها عن ظاهرها إلى معان باطلة، وصنف كتابه «الرد على الجهمية والزنادقة فيما أنكرته من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله» فأنكر عليهم تأويل القرآن على غير مراد الله ورسوله، وهم إذا تأولوه يقولون: معنى هذه الآية كذا.

وأهل التكييف يثبتون لصفاته تعالى كيفية معينة. فنفى الإمام أحمد قول هؤلاء، وقول هؤلاء. قول المكيفة الذين يدعون أنهم علموا الكيفية، وقول المحرفة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون: معناه كذا وكذا.

قول السَّلَف: «بلا كيف» دليل على العلم بالمعنى

وقول الإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول» وفي لفظ «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول» موافق لقول الباقين من الأئمة والمعروف عن السَّلَف من قولهم عن آيات الصفات «أمروها كما جاءت بلا كيف». فإنهم إنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كانوا قد آمنوا باللفظ المجرد فقط من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قال الإمام مالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ولما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف، فإنَّ الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم.

ومن المعلوم أيضاً أنه لا يُحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يُفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات، فإن نفي الأخص يستلزم إثبات الأعم، فلو قال قائل: ما فهمت كلام زيد، لفُهم منه أن القائل قد سمع كلاماً لزيد، لكنه لم يفهمه، فإن الفهم أخص من السمع، فلما نُفي الأخص، دل على ثبوت الأعم. والكيفية أخص من المعنى، فلمّا نفى السَّلَف الكيفية، دل ذلك على علمهم بالمعنى. وإلا فإن من ينفي الصفات الخبرية

أو الصفات مطلقاً لا يحتاج إلى أن يقول «بلا كيف»، فمن يقول: إن الله لا ينزل، أو أن الله ليس على العرش، لا يحتاج أن يقول بلا كيف، فلو كان مذهب السَّلَف نفي الصفات في الأمر نفسه لمّا قالوا بلا كيف.

معنى قول السَّلَف عن أخبار الصفات: «أمِرُّوها كما جاءت بلا كيف»

وقولهم: «أمرّوها كما جاءت» يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال «أَمِرُّوا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد» أو «أَمِرُّوا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة» وحينئذ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت، ولا يقال حينئذ «بلا كيف» إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغوٌ من القول.

وقد سبق أن بينا أن الأمر بإمرار الأحاديث كما جاءت، قد قاله السَّلَف في كثير من الأحاديث المعلومة المعنى في غير الصفات[1].

بطلان دعوى أن نفي الكيفية هو نفي للمعنى

وبهذا يتبيّن خطأ المؤلِّفَيْن حين ذكرا أن مراد السَّلَف بقولهم في الصفات «بلا كيف»، نفي المعنى، وأن الكيفية يعبر بها عن المعنى.

فقالا (ص: ١٤٨): «وقوله ـ أي: الترمذي ـ : «ولا يقال كيف» أي: بلا استفسار عن معانيها، أو تعيين المراد منها، وبه يفارقون أهل التشبيه» اهـ.

---

(١) انظر: (ص١٣٩، ٢٠٣).

وقالا أيضاً (ص١٥١): « «بلا كيف» عبارة المقصود منها زجر السائل عن البحث والتقصي، لا إثبات المعنى الحقيقي وتفويض الكيف!!» اهـ.

وقالا (ص١٥٢): «من هنا يتبيّن مراد السَّلَف بقولهم «بلا كيف»، ومنه تعلم أن من ينسب إلى السَّلَف إثبات المعاني الحقيقية لهذه الألفاظ والتفويض في كيفياتها ينسب إليهم التشبيه من حيث لا يدري» اهـ.

فالذي استنكراه هنا واستبعداه هو عين مذهب السَّلَف كما قررناه في هذا الفصل، وهو إثباتهم لمعاني الصفات وتفويضهم لكيفياتها، وبناءً عليه فيكون جميع السَّلَف مشبهة في حكم المؤلِّفَيْن ابتداءً من الصحابة وإلى يومنا هذا!!

وليت المؤلِّفَيْن وقفا عند هذا الحد، ولكنهما تجاوزاه إلى أمر لا ينقضي منه العجب، فزعما أن السؤال عن الكيف لغةً: هو السؤال عن المعنى.

قالا (ص١٥٢): «فيقول أنهم ــ أي: السَّلَف ــ يثبتون المعنى الحقيقي ويفوضون الكيف، وقائل هذا لا يدري ما يقول، فإن حقائق هذه الألفاظ كيفيات، فكيف يزعم إثبات معانيها وتفويض كيفياتها؟!...» إلى أن قالا: «فعندما يقال في جواب السائل «بلا كيف» يفهم منه أنه «بلا معنى» لأن لفظ الـ «كيف» هنا مستفهم به عن المعنى» اهـ.

ولا ريب أن هذا كذب على اللغة والشرع والعقل:

أما كونه كذباً على اللغة: فلأن الاستفهام بـ «كيف» استفهام عن الحال والكيفية والماهية.

قال في مختار الصحاح في معنى «كيف»: «وهو للاستفهام عن الأحوال، وقد يقع بمعنى التعجب»[1].

وأما الاستفهام عن المعنى فيكون بـ «ما» فيقال: ما معنى كذا؟ أو ما المراد بكذا؟ ونحو ذلك.

فليت شعري بأي لغة وجدوا أن الاستفهام بـ «كيف» استفهام عن المعنى.

أما كونه كذباً على الشرع فلأمور:

أوَّلها: أن نصوص الكتاب والسُّنَّة وعبارات السَّلَف صريحة في إثبات معاني الصفات، وأنها مفهومة معلومة كما سبق نقل بعض كلامهم في هذا. ومن أشهرها تفسيرهم لمعنى الاستواء لله تعالى، وتصريحهم بفوقية الله تعالى على خلقه.

الأمر الثَّاني: أنَّ هذا القول يستلزم استجهال النبي ﷺ واستجهال سلف الأمة، وكونهم لا يعلمون معاني ما أنزل الله عَزَّ وجَلّ عليهم، وأمرهم بتدبره وتعقله، وتعرّف إليهم به، وحينئذ

---

(١) مختار الصحاح: مادة «كيف».

يكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم النبي ﷺ معناه، ولا الصحابة، ولا من بعدهم.

ولا ريب أن هذا قدحٌ في القرآن أوّلاً حيث لم يكن تبياناً لكل شيء، ولم يكن هدىً للناس، ولا بلاغاً مبيناً. وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤].

وقدحٌ في الرسول ﷺ ثانياً حيث لم يكن عالماً بأشرف ما في كتاب الله تعالى من الإخبار عن الرّبّ وعن صفاته وأفعاله.

وهذا يستلزم أن لا يؤخذ الهدى في هذا الباب لا من الكتاب، ولا من السُّنَّة، ولا من الصحابة وسلف الأمة، ولكن يؤخذ من أفواه المتأخرين الحيارى المتناقضين في أسماء الله وصفاته. سبحانك هذا بهتان عظيم.

محاولة فاشلة لدفع اللوازم الباطلة

ولما رأى المؤلفان أن هذا لازم لقولهما لا محالة، راما الخروج منه بطرق ملتوية رجعت بهم إلى نفس الطريق الذين ابتدأوا منه.

فقالا في الجمع بين النقيضين (ص١٥٣): «يبدو للوهلة الأولى أن ثمة تعارضاً بين إدراك معاني هذه النصوص، وبين إمرارها الذي هو عدم العلم بالمراد منها، وفي الحقيقة ليس ثمة أي تعارض بين الأمرين، فالمقصود بعدم العلم بالمراد الذي فُسّر به الإمرار هو عدم العلم بالمراد تفصيلاً وعلى سبيل القطع والتحديد، وهذا

لا يقتضي عدم علمهم بالمراد إجمالاً» ثمّ ذكرا مثالاً فقالا: «مثال على هذا قوله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، يفهم منه على سبيل الإجمال معنى الكرم والجود. . . أما لفظ اليدين المضاف لله تعالى في الآية فبعد استبعاد المعنى الظاهر المتبادر من إطلاقه. . . احتمل اللفظ عدة معان مجازية، ولهذا الاحتمال توقف جمهور السَّلَف عن التعيين والقطع بأحدها، وهذا هو معنى عدم علمهم بالمراد» اهـ.

وهذا الجمع المزعوم لا يرفع الإشكال والتناقض، إذ كان من المعلوم أن هذه المعاني المجازية، كما لليد مثلاً، متباينة في نفسها، ومختلفة في معانيها وحقائقها، فقد يُراد باليد النعمة، وقد يُراد بها القدرة، وقد يُراد بها النصرة، وقد يُراد بها الملك، وقد يُراد بها التصرُّف، فإذا توقف السَّلَف عن تحديد مراد الله منها مع تباينها، رجع الأمر إلى الجهل بالمعنى على الحقيقة، وعدم الفهم لكلام الله تعالى، وهو عين ما أرادا التنصل منه، والتبرء من لزومه. فتأمل!!

الجهل بكيفية الصفة لا يستلزم الجهل بمعناها

وأما كونه كذباً على العقل: فلأن إثبات معنى الصفة لا يستلزم العلم بكيفيتها وحقيقة ما هي عليه في الخارج. كما أن الجهل بكيفيتها لا يستلزم الجهل بالمعنى. إذ لا تلازم بين الأمرين.

والعقل يميز بين المعاني المجردة وبين الصور والهيئات الحسية.

فنحن نثبت لله تعالى ذاتاً حقيقة، ثابتة في نفس الأمر، مستوجبة لصفات الكمال، لا يماثلها شيء، فكذلك كلامه، واستواؤه، ونزوله، وضحكه، ومقته، ثابت في نفس الأمر على الحقيقة، ولا تعلم كيفيته، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف.

ومعلوم أن المخلوق قد تُدرك معاني صفاته، ويوصف بها حقيقة، مع الجهل بكيفيته.

فالروح التي فينا قد وُصفت بصفات ثبوتية وسلبية، فأخبرت النصوص أنها تعرج وتصعد إلى السماء، وأنها تُقبض من البدن، وتُسل منه كما تُسل الشعرة من العجين، ويتبعها بصر الميت، وهذه أوصاف مفهومة معلومة المعنى، ومع ذلك فنحن لا ندرك كيفية الروح وحقيقة ماهيتها. وجهلنا بالكيفية والماهية لا يستلزم أن لا يكون لها حقيقة، وأن لا تفهم معاني صفاتها، كما لا يستلزم علمنا بحقيقتها ومعاني ما اتصفت به، أن نعلم كيفيتها. إذ المعنى المجرد شيء، والهيئات المحسوسة المرئية شيء آخر.

ومثال ذلك أيضاً ما أخبرنا الله عَزَّ وجَلّ به عما في الجنّة من المخلوقات من أصناف المآكل، والمشارب، والملابس، والمناكح، والمساكن، وما فيها من أنهار اللبن، والخمر، والماء، والعسل، وغير ذلك من نعيمها وحورها وقصورها. ونحن ندرك هذه المعاني ونفهمها، ومع ذلك فقد قال ابن عباس رضيَ الله عنه:

«ليس في الدنيا شيء مما في الجنّة إلاَّ الأسماء»[1].

وفي لفظ: «لا يشبه شيء مما في الجنّة ما في الدنيا إلاَّ الأسماء».

ومصداق ذلك قوله ﷺ: «قال الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، فاقرءوا إن شئتم ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ »[2].

فجهلنا بكيفيات ما في الجنّة لا يستلزم جهلنا بمعاني ما وصفت به وإثبات حقيقتها. فإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها، هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا، وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلاَّ الله تعالى، فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق.

قال ابن عبد البر مؤكداً هذا المعنى: «فإن قال: إنه لا يكون مستوياً على مكان إلاَّ مقروناً بالتكييف، قيل: قد يكون الاستواء واجباً والتكييف مرتفع، وليس رفع التكييف يوجب رفع الاستواء، ولو لزم هذا لزم التكييف في الأزل، لأنه لا يكون كائن في لا مكان إلاَّ مقروناً بالتكييف، وقد عقلنا وأدركنا بحواسنا أن لنا أرواحاً في

(١) رواه هناد بن السري في الزهد (١/ ٥١)، وابن جرير في التفسير (١/ ١٧٢).
(٢) رواه البخاري (٣/ ١١٨٥)، ومسلم (٢٨٢٤).

أبداننا ولا نعلم كيفية ذلك، وليس جهلنا بكيفية الأرواح يوجب أن ليس لنا أرواح، وكذلك ليس جهلنا بكيفية (على عرشه) يوجب أنه ليس (على عرشه) »[1] اهـ.

بطلان استدلالهما بحديث: «عبدي مرضت فلم تعدني»

ومن غرائب المؤلِّفَيْن أنهما استدلا بما هو رد عليهما فقالا (ص١٥٢): «وفي حديث فضل عيادة المريض الذي أخرجه مسلم ما يدل على هذا، وذلك حين يقول الله تعالى لعبده: «مرضت فلم تعدني... استطعمتك فلم تطعمني... استسقيتك فلم تسقني..» كل ذلك والعبد يقول: «ربِّ كيف أعودك وأنت ربُّ العالمين؟!.. ربِّ كيف أطعمك وأنت ربُّ العالمين؟!.. ربِّ كيف أسقيك وأنت ربُّ العالمين؟!»، فهو لم يفهم المعنى المراد من اللفظ بعد أن استحالت حقيقته في عقله، فسأل بـ «كيف؟» عن المعنى المراد، لا أنه أثبت حقيقة المرض والاستطعام والاستسقاء لله تعالى لكنه لم يعلم كيفيتها» اهـ.

وهذا المثال عليهما لا لهما لأمور:

أوَّلها: أن العبد فهم معاني ما خاطبه الله به، ولو لم يفهم الكلام على حقيقته لما استشكله، وهذا يدل على أن الأصل فيما أضافه الله لنفسه أنه على حقيقته، ولكن لما كان نقصاً في حق الرب تبارك وتعالى كالمرض، والجوع، والعطش، كان مشكلاً.

---

(١) التمهيد (٧/ ١٣٧).

فلما كانت هذه الأمور نقصاً وعيباً في ذاتها، لكونها من أمور الضعف والحاجة، وهي نقص في المخلوق، وجب أن يكون الخالق أولى أن يُنزه عنها.

وأما اليد، والوجه، والعين، والحب، والإتيان، والمجيء، والضحك، والفعل، ونحو ذلك، فهي من صفات الكمال مطلقاً، ويكمل بها المخلوق، وهذا يوجب أن يكون الخالق أولى بالاتِّصاف بها، فهو سبحانه واهب الكمال.

قاعدة السَّلَف فيما يُنفى عن الله

ومن قواعد السَّلَف: أن كل كمال ثبت للمخلوق ليس فيه نقص بوجه من الوجوه فالخالق أولى به لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

ويقال أيضاً: أنَّ القاعدة أننا في الإثبات نثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه لا نتجاوز ذلك، وأما النفي فإننا ننفي عنه سبحانه ثلاثة أمور:

أوَّلاً: ما نفاه عن نفسه.

ثانياً: ننفي عنه التشبيه ومماثلة شيء من خلقه.

ثالثاً: ننفي عنه كل صفة نقص وعيب، كالمرض والعور والعرج والضعف، ونحو ذلك مما يُعلم كونه عيباً على كل حال وجهة.

والقاعدة في هذا: أن النقائص يجب نفيها عن الله مطلقاً، وهي منتفية مع قطع النظر عن التمثيل والتشبيه، وأما صفات الكمال فيجب نفي التمثيل والتشبيه عنها.

قال ابن الوزير اليماني: «وإن هذه الآيات دلت على ما أجمعت عليه الأمة إجماعاً ضروريًّا وعُلِم من الدين علماً ضروريًّا أنه تعالى منزه عن كل نقص وعيب مما يقع في أسماء المخلوقين، سواء كان من أسماء الذم لهم كالظلم، واللعب، والجهل، أو من أسماء النقص فيهم كالفقر، والضعف، والعجز وسائر ما يجوز على الأنبياء الأولياء وأهل الصلاح.

وأما أسماء المدح التي تطلق على العباد على وجوه تستلزم النقص، وتطلق على الله تعالى على وجوه تستلزم الكمال وهي صفات: العلم، والقدرة، والرحمة، والحياة ونحو ذلك فإنها تطلق على الله تعالى على جهة الكمال كما أطلقها مجردة عن نقائص المخلوقين التي تعرض فيها بأسباب تخصهم دونه تعالى. فهذا هو اعتقادنا واعتقاد أهل الحق. والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله رب العالمين»[1].

معنى المكر والاستهزاء والنسيان في حق الله تعالى

وليس من ذلك ما ذكره الله عن نفسه من نسيانه لمن نسي أمره، ومن استهزائه بمن يستهزء بأوليائه، ومن مكره بمن مكر بهم.

قال تعالى ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].

---

(١) إيثار الحق على الخلق (ص١٦٤ ـ ١٦٥).

وقال تعالى: ﴿ وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٣٠].

فليس المراد بالنسيان في الآية الجهل بالشيء الذي هو ضد الذكر والحفظ، بل هو الترك.

قال في مختار الصحاح: «والنِسْيانُ بكسر النون وسكون السين ضد الذُّكر والحفظ، ورجل نَسْيَانُ بفتح النون كثير النِسيان للشيء، وقد نَسِيَ الشيء بالكسر نِسْيَاناً وأَنْسَاهُ الله الشيء وتَنَاسَاهُ أرى من نفسه أنه نسِيه، والنِّسْيَانُ أيضاً الترك قال الله تعالى: ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]»[1] اهـ.

والآية ظاهرة في هذا المعنى، إذ أن النسيان الذي توعدهم الله عليه في قوله: ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ ﴾ [التوبة: ٦٧]، ليس المراد به ضد الذكر، وإلا لم يؤاخذوا عليه، وإنما هو تركهم لما أمرهم الله عمداً، فصار جزاؤهم أن يترك الله تعالى رحمتهم وحفظهم.

وأما الاستهزاء والمكر فليس مذموماً إلاَّ في حال الأمن، وأما إذا كان في مقابل من يمكر ويستهزىء فإنه يكون ممدوحاً، فالله تعالى إنما يستهزىء ويمكر ويكيد بمن يكيد بدينه وأوليائه.

قال ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

(١) مختار الصحاح: مادة «نسو».

﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٤ ـ ١٥] ـ وهو من يزعم المؤلفان أنه أشعري ـ : «اختلف في صفة استهزاء الله جلَّ جلاله الذي ذكر أنه فاعله بالمنافقين الذين وصف صفتهم.

فقال بعضهم: استهزاؤه بهم كالذي أخبرنا تبارك اسمه أنه فاعل بهم يوم القيامة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلْمُنَـٰفِقَـٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَـٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الحديد: ١٣ ـ ١٤]، وكالذي أخبرنا أنه فعل بالكفار بقوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، فهذا وما أشبهه من استهزاء الله جلَّ وعَزّ وسخريته ومكره وخديعته للمنافقين وأهل الشرك به عند قائلي هذا القول ومتأولي هذا التأويل.

وقال آخرون: بل استهزاؤه بهم توبيخه إياهم ولومه لهم على ما ركبوا من معاصي الله والكفر به، كما يقال إن فلاناً ليهزأ منه اليوم ويسخر منه، يراد به توبيخ الناس إياه ولومهم له أو إهلاكه إياهم وتدميره بهم. . . فكذلك استهزاء الله جل ثناؤه بمن استهزأ به من أهل النفاق والكفر به، إما إهلاكه إياهم وتدميره بهم، وإما إملاؤه لهم ليأخذهم في حال أمنهم عند أنفسهم بغتة، أو توبيخه لهم ولأئمته إياهم. قالوا: وكذلك معنى المكر منه والخديعة والسخرية.

وقال آخرون: قوله: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ ﴾ [البقرة: ٩]، على الجواب، كقول الرجل لمن كان يخدعه إذا ظفر به أنا الذي خدعتك ولم تكن منه خديعة، ولكن قال ذلك إذ صار الأمر إليه. قالوا: وكذلك قوله: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٤]، ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ [البقرة: ١٥]، على الجواب، والله لا يكون منه المكر ولا الهزء، والمعنى أن المكر والهزء حاق بهم.

وقال آخرون: قوله ﴿ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ [البقرة: ١٤ ـ ١٥]، وقوله: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله: ﴿ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ ﴾ [التوبة: ٧٩]، وقوله: ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ ﴾ [التوبة: ٦٧]، وما أشبه ذلك إخبار من الله أنه مجازيهم جزاء الاستهزاء، ومعاقبهم عقوبة الخداع، فأخرج خبره عن جزائه إياهم وعقابه لهم مخرج خبره عن فعلهم الذي عليه استحقوا العقاب في اللفظ وإن اختلف المعنيان، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ ﴾ [الشورى: ٤٠]، ومعلوم أن الأولى من صاحبها سيئة إذ كانت منه لله تبارك وتعالى معصية، وأن الأخرى عدل لأنها من الله جزاء للعاصي على المعصية، فهما وإن اتفق لفظاهما مختلفاً المعنى، وكذلك قوله: ﴿ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ ﴾ [البقرة: ١٩٤]، فالعدوان الأول ظلم والثاني جزاء لا ظلم بل هو عدل لأنه عقوبة للظالم على ظلمه وإن

وإلى هذا المعنى وجهوا كل ما في القرآن من نظائر ذلك مما هو خبر عن مكر الله جلَّ وعَزّ بقوم وما أشبه ذلك.

وقال آخرون: إن معنى ذلك أن الله جلَّ وعَزّ أخبر عن المنافقين أنهم إذا خلوا إلى مردتهم قالوا إنا معكم على دينكم في تكذيب محمد ﷺ وما جاء به، وإنما نحن بما نظهر لهم من قولنا لهم صدقنا بمحمد عليه الصلاة والسلام وما جاء به مستهزءون، يعنون إنا نظهر لهم ما هو عندنا باطل لا حق ولا هدى. قالوا: وذلك هو معنى من معاني الاستهزاء، فأخبر الله أنه يستهزىء بهم فيظهر لهم من أحكامه في الدنيا خلاف الذي لهم عنده في الآخرة كما أظهروا للنبي ﷺ والمؤمنين في الدين ما هم على خلافه في سرائرهم.

والصواب في ذلك من القول والتأويل عندنا: أن معنى الاستهزاء في كلام العرب إظهار المستهزىء للمستهزأ به من القول والفعل ما يرضيه ويوافقه ظاهراً، وهو بذلك من قِيلِه وفِعْله به مُورِثُهُ مساءة باطناً.

وكذلك معنى الخداع والسخرية والمكر.

وإذ كان ذلك كذلك، وكان الله جل ثناؤه قد جعل لأهل النفاق في الدنيا من الأحكام، بما أظهروا بألسنتهم: من الإِقرار بالله وبرسوله، وبما جاء به من عند الله، المُدْخِلِ لهم في عداد من يشمله اسم الإِسلام وإن كانوا لغير ذلك مستبطنين أحكامَ المسلمين المصدِّقين إقرارَهم بألسنتهم بذلك، بضمائر قلوبهم، وصحائح

عزائمهم، وحميد أفعالهم المحققة لهم صحة إيمانهم مع علم الله عَزَّ وجَلّ بكذبهم، واطِّلاعه على خبث اعتقادهم وشكهم فيما ادَّعَوْا بألسنتهم أنهم مصدِّقون، حتى ظنوا في الآخرة إذ حشروا في عداد من كانوا في عدادهم في الدنيا أنهم واردون موردهم، وداخلون مدخلهم.

والله جلَّ جلاله مع إظهاره ما قد أظهر لهم من الأحكام الملحقة بهم في عاجل الدنيا وآجل الآخرة إلى حال تمييزه بينهم وبين أوليائه، وتفريقه بينهم وبينهم، معدٌّ لهم من أليم عقابه ونكال عذابه ما أعد منه لأعدى أعدائه وأشر عباده، حتى ميّز بينهم وبين أوليائه، فألحقهم من طبقات جحيمه بالدرك الأسفل كان معلوماً أنه جل ثناؤه بذلك من فعلِه بهم وإن كان جزاءً لهم على أفعالهم، وعدلاً ما فعل من ذلك بهم لاستحقاقهم إياه منه بعصيانهم له كان بهم بما أظهر لهم: من الأمور التي أظهرها لهم من إلحاقه أحكامهم في الدنيا بأحكام أوليائه وهم له أعداء، وحشره إياهم في الآخرة مع المؤمنين وهم به من المكذبين، إلى أن ميز بينهم وبينهم مستهزئاً وساخراً، ولهم خادعاً، وبهم ماكراً، إذ كان معنى الاستهزاء والسخرية والمكر والخديعة ما وصفنا قبل دون أن يكون ذلك معناه في حالٍ فيها المستهزىء بصاحبه له ظالم، أو عليه فيها غير عادل، بل ذلك معناه في كل أحواله إذا وُجدت الصفات التي قدمنا ذكرها في معنى الاستهزاء وما أشبهه من نظائره.

وبنحو ما قلنا فيه روي الخبر عن ابن عباس رضي الله عنه حدثنا أبو كريب قال حدثنا عثمان بن سعيد قال حدثنا بشر بن عمار عن أبـي روق عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ قال: يسخر بهم للنقمة منهم.

وأما الذين زعموا أن قول الله تعالى ذكره: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ إنما هو على وجه الجواب، وأنه لم يكن من الله استهزاء ولا مكر ولا خديعة فنافون على الله عَزَّ وجَلّ ما قد أثبته الله عَزَّ وجَلّ لنفسه وأوجبه لها، وسواء قال قائل لم يكن من الله جل ذكره استهزاء ولا مكر ولا خديعة ولا سخرية بمن أخبر أنه يستهزىء ويسخر ويمكر به، أو قال لم يخسف الله بمن أخبر أنه خسف به من الأمم، ولم يغرق من أخبر أنه أغرقه منهم.

ويقال لقائل ذلك: إن الله جل ثناؤه أخبرنا أنه مكر بقوم مضوا قبلنا لم نرهم، وأخبر عن آخرين أنه خسف بهم، وعن آخرين أنه أغرقهم، فصدقنا الله تعالى ذكره فيما أخبرنا به من ذلك، ولم نفرق بين شيء منه، فما برهانك على تفريقك ما فرقت بينه بزعمك أنه قد أغرق وخسف بمن أخبر أنه أغرق وخسف به، ولم يمكر به أخبر أنه قد مكر به.

ثمّ نعكس القول عليه في ذلك، فلن يقول في أحدهما شيئاً إلاَّ ألزم في الآخر مثله.

فإن لجأ إلى أن يقول: إن الاستهزاء عبث ولعب، وذلك عن الله عَزَّ وجَلّ منفي.

قيل له: إن كان الأمر عندك على ما وصفت من معنى الاستهزاء، أفلست تقول: الله يستهزىء بهم، وسخر الله منهم، ومكر الله بهم، وإن لم يكن من الله عندك هزء ولا سخرية، فإن قال: لا، كذب بالقرآن وخرج عن ملة الإسلام، وإن قال: بلى، قيل له: أفتقول من الوجه الذي قلت الله يستهزىء بهم، وسخر الله منهم، يلعب الله بهم، ويعبث، ولا لعب من الله ولا عبث، فإن قال: نعم، وصف الله بما قد أجمع المسلمون على نفيه عنه، وعلى تخطئة واصفه به وأضاف إليه ما قد قامت الحجة من العقول على ضلال مضيفه إليه، وإن قال: لا أقول يلعب الله به، ولا يعبث، وقد أقول: يستهزىء بهم، ويسخر منهم، قيل: فقد فرقت بين معنى اللعب والعبث والهزء والسخرية والمكر والخديعة، ومن الوجه الذي جاز قيل هذا، ولم يجز قيل هذا، افترق معنياهما، فعلم أن لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر.

وللكلام في هذا النوع موضع غير هذا كرهنا إطالة الكتاب باستقصائه وفيما ذكرنا كفاية لمن وفق لفهمه»[1] اهـ.

فتأمل كيف أثبت ابن جرير رحمه الله صفة المكر والاستهزاء لله

(١) تفسير ابن جرير (١/ ١٣٢ ـ ١٣٤).

تعالى على الوجه اللائق به، وأبطل قول جميع من تأولها وأخرجها عن ظاهرها.

وبهذا يتبيّن جهل المؤلِّفَيْن حيث جمعا بين نفي المرض ونفي المكر والنسيان والاستهزاء.

فقالا (ص٢٤٢): «أتراهم يثبتون ظواهرها... فيقولون: نثبت لله نسياناً حقيقيًّا ومكراً حقيقيًّا وخداعاً حقيقيًّا واستهزاءاً حقيقيًّا ومرضاً حقيقة... كل ذلك على الحقيقة وكما يعهده البشر من لغاتهم. معاذ الله؟!!» اهـ.

فالجواب: إي لعمري، نثبت لله ما أثبته لنفسه، فنثبت أنه يستهزىء بالمستهزئين، ويمكر بالماكرين، ويخادع الخادعين، وينسى التاركين لدينه، وأما المرض فالله تبارك وتعالى منزه عنه، فأين ما أثبته الله لنفسه مما لم يثبته، وأين صفة الكمال من صفة النقص!!

الأمر الثاني: أن قول العبد «كيف أعودك؟» ونحوها، إنما هو استفسار عن كيفية أمر من فعل العبد نفسه، وهو عيادته لربه وإطعامه ونحوه، ولم يكن سؤاله عن صفة ربه تعالى.

فأين هذا المثال؟ من صفة الرب تبارك وتعالى التي تعرّف بها إلى عباده كحبه، وضحكه، واستوائه، ونزوله، ويديه، ووجهه، ونحو ذلك من كمالاته، وعظيم فعاله، وجميل نعوته وصفاته تبارك وتعالى.

مطلب

منشأ ضلال الأشاعرة في هذا الباب

ومنشأ فتنة الأشاعرة في هذا الباب وضلالهم بما ادعوه من التفويض، ظنهم أن آيات الصفات من المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله، وأنه لا يُفهم معناه.

مستندين إلى قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ ﴾ [آل عمران: ٧].

وقد ترتب على إدخال آيات الصفات في المتشابه عند الأشاعرة، أن يكون بيان معانيها هو التأويل الذي لا يعلمه إلاَّ الله، للآية. وهذا منهم مبني على تعيّن الوقف التام عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾.

وبهاتين المقدمتين الباطلتين تبلور مذهب التفويض، وهو الذي يسمونه طريقة السَّلَف: فصار عبارةً عن مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ ﴾، أي لا يفقهون من الكتاب إلاَّ التلاوة المجردة.

لا يُعلم عن أحد من السَّلَف أنه جعل آيات الصفات من المتشابهات

ولا يُعلم عن أحد من السَّلَف، ولا من الأئمة أنه جعل

أسماء الله وصفاته من المتشابه الداخل في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحد معناه كالكلام الأعجمي، وكالحروف المقطعة في أوائل السور، بل نصوصهم صريحة في أنهم يقرون النصوص على ما دلت عليه، ويفهمون المراد منها، وينكرون تأويلات الجهمية والمعطلة، ويبطلونها. هذا هو المعروف عن السَّلَف.

وقد ذكر ابن جرير في تفسيره اختلاف السَّلَف في تحديد الآيات المتشابهات على خمسة أقوال، ليس منها آيات الصفات:

فقال: «وقد اختلف أهل التأويل في تأويل قوله: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وما المحكم من آي الكتاب وما المتشابه منه؟

فقال بعضهم: المحكمات من آي القرآن المعمول بهن وهن الناسخات أو المثبتات الأحكام، والمتشابهات من آيه المتروك العمل بهن المنسوخات...

وقال آخرون: المحكمات من آي الكتاب: ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه، والمتشابه منها: ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني وإن اختلفت ألفاظه...

وقال آخرون: المحكمات من آي الكتاب: ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد، والمتشابه منها: ما احتمل من التأويل أوجهاً...

وقال آخرون: معنى المحكم: ما أحكم الله فيه من آي القرآن وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليهم، ففصله ببيان ذلك لمحمد وأمته، والمتشابه: هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور بقصِّه باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وبقصِّه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني. . .

وقال آخرون: بل المحكم من آي القرآن: ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه وتفسيره، والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل، مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو الخبر عن وقت مخرج عيسى ابن مريم، ووقت طلوع الشمس من مغربها، وقيام الساعة، وفناء الدنيا، وما أشبه ذلك فإن ذلك لا يعلمه أحد. . .

فإذا كان المتشابه هو ما وصفنا فكل ما عداه فمحكم. .

ــ ثمّ قال مرجحاً القول الأخير: وهذا القول. . . أشبه بتأويل الآية، وذلك أن جميع ما أنزل الله عَزَّ وجَلّ من آي القرآن على رسول الله فإنما أنزله عليه بياناً له ولأمته وهدى للعالمين، وغير جائز أن يكون فيه ما لا حاجة بهم إليه، ولا أن يكون فيه ما بهم إليه الحاجة ثمّ لا يكون لهم إلى علم تأويله سبيل. . .»[1] اهـ.

وساق أيضاً في تفسيره كثيراً من الآثار عن السَّلَف، ولم يذكر أن أحداً منهم قال: أن من المتشابه أسماء الله وصفاته.

---

(١) تفسير ابن جرير (٣/ ١٧٢ ــ ١٧٥).

وقال ابن الجوزي في تفسير هذه الآية: «وفي المتشابه سبعة أقوال:

أحدها: أنه المنسوخ، قاله ابن مسعود وابن عباس وقتادة والسدي في آخرين.

والثاني: أنه ما لم يكن للعلماء إلى معرفته سبيل، كقيام الساعة، روي عن جابر بن عبد الله.

والثالث: أنه الحروف المقطعة، كقوله: ﴿أَلَمٓ﴾ ونحو ذلك، قاله ابن عباس.

والرابع: أنه ما اشتبهت معانيه، قاله مجاهد.

والخامس: أنه ما تكررت ألفاظه، قاله ابن زيد.

والسادس: أنه ما احتمل من التأويل وجوهاً، وقال ابن الأنباري: المحكم ما لا يحتمل التأويلات، ولا يخفى على مميز، والمتشابه الذي تعتوره تأويلات.

والسابع: أنه القصص والأمثال ذكره القاضي أبو يعلى»[1] اهـ.

وقد عقد أبو الحسن الأشعري فصلاً في حكاية أقاويل الناس في المحكم والمتشابه، ولم يذكر في أي منها أنها آيات الصفات[2].

---

(١) زاد المسير (١/ ٣٥١).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٩٣).

وعقد قبله الحارث المحاسبي في كتابه «فهم القرآن» فصلاً في المحكم والمتشابه وذكر أقوال الناس، ولم يذكر منها أنها آيات الصفات[1].

وجميع كتب السُّنَّة التي نقلت آثار السَّلَف في المعتقد، كالسُّنَّة للخلاَّل ولابن أبي عاصم ولعبد الله، والرد على الجهمية للإمام أحمد وللدارمي ولابن منده، وغيرها كثير، لم يُنقل في أي منها أن أحداً من السَّلَف جعل آيات الصفات من المتشابه.

وعلى هذا فإطلاق القول بأن معاني صفات الله تعالى من المتشابه، باطلٌ، لم يقل به أحد من السَّلَف.

قال ابن قتيبة: «ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه إلاَّ الراسخون في العلم، وهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى، ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلاَّ لينفع به عباده ويدل به على معنى أراده، فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره للزمنا للطاعن مقال، وتعلق علينا بعلة، وهل يجوز لأحد أن يقول: إن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه؟. . .

وبعد، فإنا لم نر المفسرين توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلاَّ الله، بل أمرّوه كله على التفسير، حتى فسروا الحروف المقطعة في أوائل السور»[2] اهـ.

---

(١) العقل وفهم القرآن للمحاسبي (ص٣٢٥ ــ ٣٣١).
(٢) تأويل مشكل القرآن (ص٩٨ ــ ١٠٠).

وقال الآلوسي: «ثمّ اعلم أن كثيراً من الناس جعل الصفات النقلية من الاستواء واليد والقدم والنزول إلى السماء الدنيا والضحك والتعجب وأمثالها من المتشابه، ومذهب السَّلَف والأشعري رحمه الله تعالى من أعيانهم، كما أبانت عن حاله الإبانة ــ أي: أبان عن قوله في كتاب «الإبانة» ــ، أنها صفات ثابتة وراء العقل، ما كلفنا إلاَّ اعتقاد ثبوتها مع اعتقاد عدم التجسيم والتشبيه»[1] اهـ.

وبعد هذا التقرير والتقعيد كان من المناسب أن نلحق هذا الفصل بما يؤكده ويزيده قوة ووضوحاً، ونبين ما يدل على أن السَّلَف كانوا يجرون نصوص الصفات على ظاهرها المفهوم في لغة العرب، وأنها ثابتة على الوجه اللائق بالله تعالى من غير أن تستلزم التشبيه والتمثيل.



(١) روح المعاني (٢/ ٨٥).

الفصل الثَّالث

في تقرير أنَّ السَّلَف كانوا يجرون نصوص صفات الله على ظاهرها

تمهيد

بطلان ورود التأويل عند السَّلَف

كلّ ما سبق تقريره ونقله عن السَّلَف من أن الصفات الواردة لله تعالى في الكتاب والسُّنَّة إنما هي على الحقيقة، من غير تكييف ولا تشبيه له بصفة خلقه، لدليل بيّنٌ على كون السَّلَف أجروا آيات الصفات على ظاهرها، ولم يتعرَّضوا لها بتأويل ولا غيره.

وهم يعلمون شرعاً وعقلاً أن إثباتها لله تعالى لا يستلزم التشبيه ولا التكييف، لما هو معلوم من الفرق بين الخالق والمخلوق، ولما هو معلوم من مقتضى اللغة التي خوطبوا بها: أن الإضافة تقطع التشبيه.

ومع وضوح هذا الأمر فإني أذكر هنا ما يزيده وضوحاً وتأكيداً في أنَّ السَّلَف كانوا يجرون الصفات على ظاهرها اللائق بالله تعالى.

ومن أشهر النصوص الواردة عن السَّلَف ما سبق نقله من قولهم عن نصوص الصفات: «أمرّوها كما جاءت»، وقولهم «قراءتها تفسيرها» ونحو ذلك.

وقولهم: «أمرّوها كما جاءت» يقتضي إبقاء دلالتها على ما دل عليه ظاهرها، فإنها جاءت ألفاظاً دالةً على معانٍ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: «أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد»، أو: «أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة»، وحينئذ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت.

قال القاضي أبو يعلى: «لكن على ما روي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وغيره من أئمة أصحاب الحديث أنهم قالوا في هذه الأخبار: أمروها كما جاءت، فحملوها على ظاهرها في أنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين»[1] اهـ.



(١) إبطال التأويلات (١/ ٤٣).

المبحث الأوَّل

آثار السَّلَف الدَّالَّة على وجوب إجراء نصوص الصفات على ظاهرها

*** الإمام الحافظ الحجة سفيان بن عيينة المكي (١٩٨هـ):**

قال: «كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره، لا كيف ولا مثل»[١].

قال الذهبي: «وكما قال سفيان وغيره قراءتها تفسيرها: يعني أنها بينة واضحة في اللغة لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف»[٢] اهـ.

*** إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل (٢٤١هـ):**

قال في رسالة «السُّنَّة» التي رواها عبدوس بن مالك العطار: «وليس في السُّنَّة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) العلو (ص٢٥١).

ولا الأهواء، إنما هي الاتباع وترك الهوى. . . »، إلى أن قال: «ومثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نبت عن الأسماع واستوحش منها المستمع فإنما عليه الإيمان بها، وأن لا يرد منها جزءاً واحداً، وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات. . » ثمّ قال: «ولكن نؤمن به كما جاء على ظاهره، ولا نناظر فيه أحداً»[1] اهـ.

ونقل القاضي أبو يعلى ما يؤكد هذا من كلام الإمام أحمد فقال في إثبات صفة القدم والرجل لله تعالى: «وقد ذكر البخاري ومسلم «القدم» في الصحيحين جميعاً. اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره، وأن المراد به «قدم» هو صفة لله تعالى وكذلك «الرجل».

وقد نص أحمد على ذلك في رواية المروزي وقد سأله عن الأحاديث «يضع قدمه» وغيرها قال: نمرها كما جاءت.

وقال ابن منصور: قلت لأبي عبد الله: «اشتكت النار إلى ربها حتى يضع قدمه فيها» فقال أحمد: صحيح.

وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله: حدث محدث وأنا عنده بحديث «يضع الرب عَزَّ وجَلّ قدمه» وعنده غلام فأقبل على الغلام فقال: نعم إن لهذا تفسيراً، فقال أبو عبد الله: انظر إليه كما تقول الجهمية سواء.

---

(١) سبق تخريجه.

وقال في رواية حنبل: قال النبي ﷺ: «يضع قدمه» نؤمن به ولا نرد على رسول الله ﷺ.

فقد نصَّ على الأخذ بظاهر ذلك لأنه ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه»[1] اهـ.

ونقل عن الإمام أحمد أيضاً مثل ذلك في صفة الضحك لله فقال: «قال في رواية حنبل: يضحك الله، ولا نعلم كيف ذلك إلاَّ بتصديقها الرسول ﷺ. . . القرآن. [هكذا في المطبوع].

وقال المروزي: سألت أبا عبد الله عن عبد الله التيمي فقال: صدوق، وقد كتبت عنه من الرقايق، ولكن حكي عنه أنه ذكر حديث الضحك فقال: مثل الزرع الضحك، وهذا كلام الجهمية. قلت: ما تقول في حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر «فضحك حتى بدت»؟ قال: هذا يشنع به، قلت: فقد حدّثت به، قال: ما أعلم أني حدّثت به إلاَّ داود بن محمد يعني المصيصي وذلك أنه طلب إليَّ فيه، قلت: أفليس العلماء تلقته بالقبول؟ قال: بلى. . .

إلى أن قال القاضي معلقاً: **فقد نصَّ على صحة هذه الأحاديث والأخذ بظاهرها والإنكار على من فسَّرها**، وذلك أنه ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه»[2] اهـ.

---

(١) إبطال التأويلات (١/ ٢٦٠).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢١٨).

*** الإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ):**

قال: «الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله إلى حيث انتهى في صفته، أو حيث انتهى رسوله ﷺ، **ولا نزيل اللفظ عما تعرفه العرب وتضعه عليه**، ونمسك عما سوى ذلك»[١].

*** الإمام العلامة الحافظ الناقد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ):**

قال في إثباته لنزول الله ومجيئه ورده على من تأوله: «والقرآن عربي مبين، تصرف معانيه إلى أشهر ما تعرفه العرب في لغاتها، وأعمها عندهم. فإن تأوّل متأوِّل مثلك جاهل في شيء منه خصوصاً، أو صرفه إلى معنى بعيد عن العموم بلا أثر، فعليه البينة على دعواه وإلا فهو على العموم أبداً كما قال الله تعالى»[٢] اهـ.

وقال في رده على تأويلات المريسي لصفات الله وإخراجها عن ظاهرها: «فيقال لك أيها المريسي... فادعيت أن وجهه: كله، وأنه لا يوصف بنفس، وأن سمعه: إدراك الصوت إياه، وأن بصره: مشاهدة الألوان كالجبال والحجارة والأصنام التي تنظر إليك بعيون لا تبصر، وأنَّ يديه: رزقاه موسعه ومقتوره، وأن علمه وكلامه مخلوقان محدثان. وأنَّ أسماءه مستعارة مخلوقة محدثة، وأن فوق

---

(١) الاختلاف في اللفظ (ص٤٤).

(٢) الرد على المريسي (١/ ٣٤٥).

العرش منه مثل ما هو أسفل سافلين، وأنه في صفاته كقول الناس في كذا، وكقول العرب في كذا، تضرب له الأمثال تشبيهاً بغير شكلها، وتمثيلاً بغير مثلها، فأي تكييف أوحش من هذا إذا نفيت هذه الصفات وغيرها عن الله تعالى بهذه الأمثال والضلالات المضلات؟»[1] اهـ.

وقال: «**ونحن قد عرفنا بحمد الله تعالى من لغات العرب هذه المجازات التي اتخذتموها دلسة وأغلوطة على الجهال تنفون بها عن الله حقائق الصفات بعلل المجازات، غير أنّا نقول لا يُحكم للأغرب من كلام العرب على الأغلب، ولكن نصرف معانيها إلى الأغلب** حتى تأتوا ببرهان أنه عُني بها الأغرب، وهذا هو المذهب الذي إلى العدل والإنصاف أقرب، لا أن تعترض صفات الله المعروفة المقبولة عند أهل البصر فتصرف معانيها بعلة المجازات إلى ما هو أنكر، ونرد على الله بداحض الحجج وبالتي هي أعوج، **وكذلك ظاهر القرآن وجميع ألفاظ الروايات تصرف معانيها إلى العموم** حتى يأتي متأوّل ببرهان بيّن أنه أريد بها الخصوص، لأن الله تعالى قال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فأثبته عند العلماء أعمه وأشده استفاضة عند العرب فمن أدخل منها الخاص على العام كان من الذين يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فهو يريد أن يتبع فيها غير سبيل المؤمنين»[2] اهـ.

(١) المرجع السابق (١/ ٤٢٨).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٨٥٥).

*** سهل بن عبد الله أبو محمد التستري الزاهد (٢٨٣هـ):**

قال: «احتفظوا بالسواد على البياض، **فما أحد ترك الظاهر إلاَّ خرج إلى الزندقة**»[١] اهـ.

*** الإمام الحافظ أبو بكر عمرو بن أبـي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني (٢٨٧هـ):**

قال الذهبـي: «قال الحافظ الإمام قاضي أصبهان وصاحب التصانيف أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبـي عاصم الشيباني: «جميع ما في كتابنا ــ كتاب السُّنَّة الكبير الذي فيه الأبواب ــ من الأخبار التي ذكرنا أنها توجب العلم، فنحن نؤمن بها لصحتها وعدالة ناقليها، **ويجب التسليم لها على ظاهرها، وترك تكلف الكلام في كيفيّتها**...»، فذكر من ذلك النزول إلى السماء الدنيا، والإستواء على العرش.

سمعت عاتكة بنت أبـي بكر هذا الكلام من أبيها، وكانت فقيهة عالمة»[٢] اهـ.

*** الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعي (٣٠٣هـ):**

سئل ابن سريج رحمه الله عن صفات الله تعالى فقال بعد أن ذكر

---

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/ ٣٧٨).

(٢) العلو (ص١٩٧).

الإتيان والاستواء والمجيء: «ونظائرها مما نطق به القرآن كالفوقية، والنفس، واليدين، والسمع، والبصر، والكلام، والعين، . . .، والضحك، والتعجب، ونزوله كل ليلة» إلى أن قال: «اعتقادنا فيه وفي الآي المتشابهة في القرآن: أن نقبلها ولا نردها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبّهين، لا نزيد عليها، ولا ننقص منها، ولا نفسّرها، ولا نكيّفها، **ولا نترجم عن صفاته بلغة غير العربية** . . .

ونفسّر الذي فسّره النبي ﷺ وأصحابه والتابعون والأئمة المرضيون من السَّلَف المعروفين بالدين والأمانة.

ونجمع على ما أجمعوا عليه، ونمسك عما أمسكوا عنه، **ونسلم الخبر لظاهره، والآية لظاهر تنزيلها**، لا نقول بتأويل المعتزلة، والأشعرية، والجهمية، والملحدة، والمجسمة، والمشبهة، والكرامية، والمكيفَّة. بل نقبلها بلا تأويل، ونؤمن بها بلا تمثيل»[1] اهـ.

*** إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ):**

قال: «باب ذكر صورة ربنا جلَّ وعَلا: وصفة سبحات وجهه

---

(١) جزء فيه أجوبة في أصول الدين لأبي العباس ابن شريح (ص٥٥، ٨٦)، ونقله الذهبي عنه في العلو (ص٢٠٧)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٧٤).

عَزَّ وجَلّ، تعالى ربنا عن أن يكون وجه ربنا كوجه بعض خلقه، وعن أن لا يكون له وجه، إذ الله قد أعلمنا في محكم تنزيله أن له وجهاً ذواه بالجلال والإكرام ونفى الهلاك عنه»[1] اهـ.

وهذا ظاهر في إثبات الآية التي فيها ذكر وجهه سبحانه على ظاهرها.

ولذلك أكد هذا المعنى بقوله: «نحن نقول: وعلماؤنا جميعاً في جميع الأقطار: إن لمعبودنا عَزَّ وجَلّ وجهاً كما أعلمنا الله في محكم تنزيله، فذواه بالجلال والإكرام، وحكم له بالبقاء، ونفى عنه الهلاك، ونقول: إن لوجه ربنا عَزَّ وجَلّ من النور والضياء والبهاء ما لو كشف حجابه لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره، محجوب عن أبصار أهل الدنيا، لا يراه بشر ما دام في الدنيا الفانية ونقول: إن وجه ربنا القديم لا يزال باقياً، فنفى عنه الهلاك والفناء»[2] اهـ.

وتأمل وصفه لوجه الله تعالى بما يخالف وجه المخلوق، مما يعني أن وجه الله تعالى هو الوجه المعروف لغة، مع التباين في الصفة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقال مثل ذلك في باقي الصفات.

---

(١) التوحيد (ص١٩).

(٢) المرجع السابق (ص٢٢).

* **الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ):**

قال: «فإن قال لنا منهم قائل: فما أنت قائل في معنى ذلك؟

قيل له: **معنى ذلك ما دل عليه ظاهر الخبر**، وليس عندنا للخبر إلَّا التسليم والإيمان به، فنقول: يجيء ربّنا جلَّ جلاله يوم القيامة والملك صفاً صفاً، ويهبط إلى السماء الدنيا وينزل إليها في كل ليلة، ولا نقول: معنى ذلك ينزل أمره، بل نقول: أمره نازل إليها في كل لحظة وساعة، وإلى غيرها من جميع خلقه الموجودين ما دامت موجودة. ولا تخلو ساعة من أمره فلا وجه لخصوص نزول أمره إليها وقتاً دون وقت، ما دامت موجودة باقية.

وكالذي قلنا في هذه المعاني من القول: الصواب من القيل في كل ما ورد به الخبر في صفات الله عَزَّ وجَلّ وأسمائه تعالى ذكره بنحو ما ذكرناه»[(١)] اهـ.

* **إمام اللغة محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ):**

قال فيما نقله عنه الأزهري في إثبات صفة العين لله تعالى من قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [هود: ٣٧]: «قال أصحاب النقل، والأخذ بالأثر: الأعين: يريد به العين، قال: **وعين الله**

---

(١) التبصير في معالم الدين (ص١٤٨ ــ ١٤٩).

لا تُفسّر بأكثر من ظاهرها، ولا يسع أحداً أن يقول: كيف هي؟ أو ما صفتها؟»(١).

*** أبو أحمد محمد بن علي بن محمد الكرجي المعروف بالقصاب (٣٦٠هـ):**

قال: «لا يوصف إلاَّ بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيّه وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها نبيّه فهي صفة حقيقية لا صفة مجاز، **ولو كانت صفة مجاز لتحتم تأويلها**، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السمع كذا، **ولَفُسِّرت بغير السابق إلى الأفهام**، فلما كان مذهب السَّلَف إقرارها بلا تأويل علم أنها غير محمولة على المجاز، وإنما هي حق بيّن»(٢) اهـ.

*** عبد العزيز بن جعفر، أبو بكر غلام الخلال حافظ علم الإمام أحمد (٣٦٣هـ):**

قال القاضي أبو يعلى: «وقد حمل أبو بكر عبد العزيز قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، **على ظاهره وأن ذلك راجع إلى ذاته**، ذكر ذلك في كتاب: «التفسير» في الكلام على قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧] »(٣).

---

(١) تهذيب اللغة (٣/ ٢٠٥).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) إبطال التأويلات (٢/ ٣٣٠).

* إبراهيم بن أحمد بن عمر أبو إسحاق بن شاقلا الحنبلي (٣٦٩هـ):

قال في مناظرته في مسائل الصفات مع أبـي سليمان الدمشقي الـذي كان على مذهب ابن كُلاّب: «ثمّ قلت له: هذه الأحاديث تلقاها العلماء بالقبول ــ أي: أحاديث الصفات كالوجه والأصابع ونحـوهـا ــ فليـس لأحـد أن يمنعهـا ولا يتـأولهـا ولا يسقطهـا لأن الرسـول ﷺ **لـو كان لهـا معنى عنـده غيـر ظاهرها لبينـه**، ولكـان الصحابة حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ سألوه عن معنى غير ظاهرها، فلما سكتوا وجب علينا أن نسكت حيث سكتوا ونقبل طوعاً ما قبلوا»[1] اهـ.

* أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابـي البستي (٣٨٨هـ):

قال في رسالته المشهورة في «الغنية عن الكلام وأهله»: «فأما ما سألت عنه من الصفات وما جاء منها في الكتاب والسُّنَّـة، **فإن مذهب السَّلَف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها**، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، وإنما القصد في

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٥).

سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين ودين الله تعالى بيّن الغالي فيه والجافي والمقصر عنه»[1] اهـ.

وقوله «وحققها قوم» أي أثبتوا لها حقائق صفات المخلوقين، وهم المشبهة الذين يشبهون صفات الله بصفات خلقه.

*** الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ):**

قال في «التوحيد»: «وذلك أنَّ الله تعالى امتدح نفسه بصفاته تعالى، ودعا عباده إلي مدحه بذلك وصدق به المصطفى ﷺ، وبيّن مراد الله عَزَّ وجَلّ فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته، وكان ذلك مفهوماً عند العرب غير محتاج إلى تأويلها»[2] اهـ.

*** القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ):**

قال في شرح قول ابن أبي زيد القيرواني «وأن الله يجيء يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا»: «وهذا لقوله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، فأثبت نفسه جائياً، ولا معنى لقول من يقول: إن المراد به: جاء أمر ربك، **لأن ذلك إضمار في**

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٥٨)، والذهبي في العلو (ص٢٣٦).

(٢) التوحيد (٣/ ٧).

الخطاب يزيله عن مفهومه، ويحيله عن ظاهره، لا حاجة بنا إليه»[1] اهـ.

* الشيخ الإمام الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي (٤٤٤هـ):

قال في رسالته إلى أهل زبيد: «الواجب أن يعلم أنَّ الله تعالى **إذا وصف نفسه بصفة هي معقولة عند العرب، والخطاب ورد بها عليهم بما يتعارفون بينهم، ولم يبين سبحانه أنها بخلاف ما يعقلونه، ولا فسَّرها النبي ﷺ لما أداها بتفسير يخالف الظاهر فهي على ما يعقلونه ويتعارفونه»**[2] اهـ.

وقال أيضاً: «وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلاَّ توقيفاً، وكذلك شرحها لا يجوز إلاَّ بتوقيف. فقول المتكلمين في نفي الصفات، أو إثباتها بمجرد العقل، **أو حملها على تأويل مخالف للظاهر ضلال**. ولا يجوز أن يوصف الله سبحانه إلاَّ بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، وذاك إذا ثبت الحديث ولم يبق شبهة في صحته. فأما ما عدا ذلك من الروايات المعلولة والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات الله سبحانه ولا في صفاته ما يوجد فيها باتفاق العلماء للأثر»[3] اهـ.

---

(١) شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني في كتابه «الرسالة» (ص٣١٩ ــ ٣٢٠).

(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٥٢).

(٣) المرجع السابق (ص١٢١).

* **شيخ الإسلام الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ):**

قال: «وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع، والبصر، والعين، والوجه، والعلم، والقوة، والقدرة، والعزَّة، والعظمة، والإرادة، والمشيئة، والقول، والكلام، والرضا، والسخط، والحياة، واليقظة، والفرح، والضحك، وغيرها، من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله ﷺ من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه، ولا تكييف له ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، **ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه، بتأويل منكر، ويجرونه على الظاهر**، ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرّون بأن تأويله لا يعلمه إلَّا الله»[(١)] اهـ.

وقال في إثبات علو الله تعالى واستواءه على عرشه بعد أن ساق الأدلة: «وعلماء الأمة وأعيان السَّلَف رحمهم الله لم يختلفوا في أن الله على عرشه، وعرشه فوق سماواته، يثبتون من ذلك ما أثبته الله تعالى، ويؤمنون به ويصدقون الربّ جلَّ جلاله في خبره، ويطلقون ما أطلقه سبحانه وتعالى من استوائه على العرش، ويمرونه على

---

(١) عقيدة السَّلَف وأهل الحديث (ص٣٩ ــ ٤٠).

ظاهره، ويكلون علمه إلى الله»[1] اهـ.

وقال في إثبات صفة النزول لله تعالى: «ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، من غير تشبيه له بنزول المخلوقين، ولا تمثيل ولا تكييف بل يثبتون ما أثبته رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينتهون فيه إليه، **ويمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره**، ويكلون علمه إلى الله»[2] اهـ.

وقد سبق بيان معنى قوله «ويكلون علمه إلى الله» أن المراد به كنه الصفات وحقيقة ما هي عليه، بدليل قوله: «ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب وتضعه عليه، بتأويل منكر»، فدلَّ على أنَّ اللفظ يحمل على ظاهره المعروف في اللغة، وعلى حقيقته اللائقة بالله تعالى.

* القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (٤٥٨هـ):

قال في «إبطال التأويلات»: «واعلم أنه لا يجوز رد الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية. **والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه**

(١) المرجع السابق (ص٤٤).

(٢) المرجع السابق (ص٥٠).

فيها، لكن على ما روي عن شيخنا وإمامنا أبـي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وغيره من أئمة أصحاب الحديث أنهم قالوا في هذه الأخبار: أمروها كما جاءت، **فحملوها على ظاهرها في أنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين**»[1] اهـ.

وقال في موضع آخر في سياق أدلة بطلان تأويل الصفات: «دليل آخر على إبطال التأويل: **أنَّ الصَّحابة ومَن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها**، ولم يتعرَّضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها»[2] اهـ.

* الحافظ أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ):

قال: «أما الكلام في الصفات فأما ما روي منها في السنن الصحاح **فمذهب السَّلَف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها**»[3] اهـ.

* الإمام العلامة حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر الأندلسي القرطبـي المالكي (٤٦٣هـ):

قال: «ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة

---

(١) إبطال التأويلات (١/ ٤٣).

(٢) المرجع السابق (١/ ٧١).

(٣) ذكره الذهبـي في العلو (ص٢٥٣)، وفي السير (١٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤).

أنه أريد به المجاز، إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلاَّ على ذلك، **وإنما يوجه كلام الله عَزَّ وجَلّ إلى الأشهر والأظهر من وجوهه**، ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم، ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات، وجلَّ الله عَزَّ وجَلّ عن أن يخاطب إلاَّ بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين، والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه»[1] اهـ.

* الإمام أبو علي الحسن بن أحمد بن البنا البغدادي (٤٧١هـ):

قال في «المختار في أصول السُّنَّة»: «وأما كتاب الشريعة الذي جمعه الآجري رحمه الله ونصح فيه، فجميع أخبار الصفات ساقها فيه وأمَرَّها على ظاهرها ومنع من الكلام...»[2].

* شيخ الإسلام الحافظ أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (٤٨١هـ):

قال في «منازل السائرين» في منزلة «تعظيم حرمات الله»: «**الدرجة الثانية: إجراء الخبر على ظاهره**. وهو أن تبقى أعلام توحيد العامة الخبرية على ظواهرها. **ولا يتحمل البحث عنها تعسفاً**،

---

(١) التمهيد (٧/ ١٣١).

(٢) المختار في أصول السُّنَّة (ص١٦٥).

ولا يتكلف لها تأويلاً، ولا يتجاوز ظاهرها تمثيلاً، ولا يدّعي عليها إدراكاً أو توهماً»[1] اهـ.

* الإمام محيي السُّنَّة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (٥١٦هـ):

قال في «شرح السُّنَّة» بعد أن ساق أحاديث الأصابع لله عَزَّ وجَلّ: «والإصبع المذكورة في الحديث صفة من صفات الله عَزَّ وجَلّ، وكذلك كل ما جاء به الكتاب أو السُّنَّة من هذا القبيل في صفات الله تعالى، كالنفس، والوجه، واليدين، والعين، والرجل، والإتيان، والمجيء، والنزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والضحك والفرح ـ ثمّ ساق الأدلة عليها ثمّ قال: **فهذه ونظائرها صفات لله تعالى، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها، معرضاً عن التأويل، مجتنباً عن التشبيه،** معتقداً أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وعلى هذا مضى سلف الأمة، وعلماء السُّنَّة، تلقوها جميعاً بالقبول والتسليم، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووكلوا العلم فيها إلى الله عَزَّ وجَلّ ـ ثمّ ساق آثار السَّلَف»[2] اهـ.

---

(١) مدارج السالكين شرح منازل السائرين (٢/ ٨٤).

(٢) شرح السُّنَّة (١/ ١٦٣ ـ ١٧١).

*** الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الطلحي الأصبهاني (٥٣٥هـ):**

قال: «مذهب مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وحماد ابن سلمة وحماد بن زيد وأحمد ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وإسحاق بن راهويه: أن صفات الله التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله من السمع والبصر والوجه واليدين وسائر أوصافه **إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور**، من غير كيف يتوهم فيها، ولا تشبيه ولا تأويل، قال ابن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره» ثمّ قال: «أي هو هو على ظاهره لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل»[(١)] اهـ.

وقال أيضاً: «الكلام في صفات الله عَزَّ وجَلّ ما جاء منها في كتاب الله، أو روي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله ﷺ، **فمذهب السَّلَف** رحمة الله عليهم أجمعين **إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها**»[(٢)] اهـ.

وقال نقلاً عن بعض السَّلَف: «قال بعض علماء أهل السُّنَّة: ويجب الإيمان بصفات الله تعالى كقوله عَزَّ وجَلّ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٧٤).

﴿ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صَ: ٧٥]، وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقوله: ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩]، وقوله: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

وقول النبي ﷺ: «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا» رواه ثلاثة وعشرون من الصحابة، سبعة عشر رجلاً وست نساء.

فهذا وأمثاله مما صح نقله عن رسول الله ﷺ، **فإنَّ مذهبنا فيه ومذهب السَّلَف إثباته وإجراؤه على ظاهره، ونفي الكيفية والتشبيه عنه**، وقد نفى قوم الصفات فأبطلوا ما أثبته الله تعالى، وتأولها قوم على خلاف الظاهر فخرجوا من ذلك إلى ضرب من التعطيل والتشبيه، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، لأن دين الله تعالى بيّن الغالي والمقصر فيه»[1] اهـ.

* أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ):

ذكر في «لمعة الاعتقاد» جملة من صفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة مثل الوجه، والنفس، والإتيان، والرضى، والمحبة، والغضب، والنزول، والضحك، ثمّ قال: «فهذا وما أشبهه مما صحَّ سنده وعُدِّلت رواته، نؤمن به، ولا نرده ولا نجحده، **ولا نتأوله بتأويل يخالف ظاهره**، ولا نشبهه

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢٨٧).

بصفات المخلوقين، ولا بسمات المحدثين، ونعلم أن الله سبحانه وتعالى لا شبيه له ولا نظير: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وكل ما تخيل في الذهن أو خطر بالبال فإن الله تعالى بخلافه»[١] اهـ.

وقال في «ذمّ التأويل»: «ومذهب السَّلَف رحمة الله عليهم: الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ولا نقص منها، ولا تجاوز لها ولا تفسير لها، **ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها**، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمرُّوها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها»[٢] اهـ.

ومراده برد علمها إلى قائلها: حقيقة ما هي عليه وكيفيتها، يبينه كلامه في مواضع كثيرة من إثبات الصفات، وتأليفه كتاب العلو الذي بيّن فيه أن استواء الله على عرشه هو علوه عليه وارتفاعه، كما أن منعه من تأويلها بخلاف ظاهرها يدل على أن التأويل المقبول فيها هو ما وافق ظاهرها.

---

(١) لمعة الاعتقاد (ص١٧٦).

(٢) ذم التأويل (ص١١).

*** الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ):**

قال: «السؤال عن النزول ما هو؟ عي، لأنه إنما يكون السؤال عن كلمة غريبة في اللغة، **وإلاَّ فالنزول، والكلام، والسمع، والبصر، والعلم، والاستواء، عبارات جلية واضحة للسامع، فإذا اتصف بها من ليس كمثله شيء فالصفة تابعة للموصوف**، وكيفية ذلك مجهولة عند البشر»[1] اهـ.

وقال: «المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة ما علمت أحداً سبقهم بها قالوا هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تأول مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد **فتفرَّع مِن هذا أنَّ الظاهر يعني به أمران**:

أحدهما: أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب، كما قال السَّلَف: الاستواء معلوم، وكما قال سفيان وغيره: قراءتها تفسيرها، يعني أنها بينة واضحة في اللغة، لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف، وهذا هو مذهب السَّلَف، مع اتفاقهم أيضاً أنها لا تشبه صفات البشر بوجه، إذ الباري لا مثل له لا في ذاته، ولا في صفاته.

الثاني: أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة، كما يتشكل في الذهن من وصف البشر، فهذا غير مراد، فإن الله تعالى فرد

---

(١) العلو (ص٢١٤).

صمد، ليس له نظير، وإن تعددت صفاته فإنها حق، ولكن ما لها مثل ولا نظير»[1] اهـ.

وقال في السير في ترجمة ابن عقيل: «قد صار الظاهر اليوم ظاهرين: أحدهما حقّ، والثاني باطل:

فالحقّ: أن يقول إنه سميع بصير مريد متكلم حي، كل شيء هالك إلاَّ وجهه، خلق آدم بيده، وكلم موسى تكليماً، واتخذ إبراهيم عليم خليلاً، وأمثال ذلك، **فنمره على ما جاء، ونفهم منه دلالة الخطاب كما يليق به تعالى، ولا نقول له تأويل يخالف ذلك.**

والظاهر الآخر: وهو الباطل والضلال أن تعتقد قياس الغائب على الشاهد، وتمثل الباريء بخلقه ـ تعالى الله عن ذلك ـ، بل صفاته كذاته، فلا عدل له ولا ضد له ولا نظير له ولا مثل له ولا شبيه له، وليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته وهذا أمر يستوي فيه الفقيه والعامي والله أعلم»[2] اهـ.

وقوله عن أحاديث الصفات «فنمره على ما جاء، ونفهم منه دلالة الخطاب كما يليق به تعالى»، يفسر لنا مراد السَّلَف بقولهم عن أحاديث الصفات: «أمروها كما جاءت»، كما سبق أن قررناه، وهو إثبات معناه على ما دل عليه ظاهر لفظه، من غير تعرُّض له بتأويل ولا تمثيل.

---

(١) العلو (ص٢٥٠ ـ ٢٥٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٨).

* **الإمام أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير (٨٤٠هـ):**

قال: «وأما الأمر الثاني: وهو النقص في الدين برد النصوص والظواهر ورد حقائقها إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت الموجب للتأويل...»[١] اهـ.

* **المُلاَّ علي بن سلطان محمد القاري الحنفي (١٠١٤هـ):**

قال في شرح الفقه الأكبر: «إن الغضب والرضى الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقة... **فإنَّ صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام**...»[٢] اهـ.

* **العلاَّمة أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي (١٢٧٠هـ):**

قال في «غرائب الاغتراب»: «فقلت: يا مولاي يشهد لحقيقة **مذهب السَّلَف في المتشابهات، وهو إجراؤها على ظواهرها** مع التنزيه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾: إجماع القرون الثلاثة الذين شهد بخيرتهم خير البشر ﷺ...»، إلى أن قال: «أن في المتشابهات ثلاثة مذاهب: ...»، فذكر الأوّل والثَّاني ثمّ قال:

(١) إيثار الحق على الخلق (ص١٢٣).

(٢) شرح الفقه الأكبر (ص٩٦).

الثالث: الإبقاء على الظاهر مع نفي اللوازم، وهو معنى قول بعضهم: القول بالظاهر مع اعتقاد التنزيه، وأن ليس كمثله عَزَّ وجَلّ شيء، فيقال في ذاك المراد ظاهره مع نفي لوازمه الدالة على الجسمية، ويرجع ذلك إلى دعوى أنها لوازم لاستواء الخلق لا لاستواء الخالق أيضاً، وهو نظير قول الأشاعرة والماتريدية في رؤية الله تعالى في الآخرة، فإنها تكون مع نفي لوازمها من المقالة والجسمية ونحوهما مما هو من لوازم الرؤية في الشاهد»[1] اهـ.

مطلب

تقرير كون صفات الله على ظاهرها من كلام أبي الحسن الأشعري

قال: «مسألة: فإن قالوا إذا أثبتم لله عَزَّ وجَلّ يدين لقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صَ: ٧٥]، فلِم لا أثبتم له أيدي لقوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]؟

قيل لهم: قد أجمعوا على بطلان قول من أثبت لله أيدي فلما أجمعوا على بطلان قول من قال ذلك وجب أن يكون الله تعالى ذكر أيدي ورجع إلى إثبات يدين لأن الدليل عنده دل على صحة الإجماع وإذا كان الإجماع صحيحاً وجب أن يرجع من قوله أيدي إلى يدين

(١) غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب (ص٣٨٤ ـ ٣٨٧).

لأن القرآن على ظاهره ولا يزول عن ظاهره إلَّا بحجَّة فوجدنا حجَّة أزلنا بها ذِكْر الأيدي عن الظاهر إلى ظاهر آخر ووجب أن يكون الظاهر الآخر على حقيقته لا يزول عنها إلَّا بحجة...»، إلى قوله: «حكم كلام الله تعالى أن يكون على ظاهره وحقيقته ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلَّا بحجة»[1] اهـ.

❑ ❑ ❑

(١) الإبانة لأبي الحسن الأشعري (ص١١١ ــ ١١٢).

المبحث الثَّاني

بيان مخالفة الأشاعرة للسَّلَف في هذا الباب

نستخلص مما سبق تقريره أموراً:

أوّلاً: بهذا يتبين أن مذهب السَّلَف هو إجراء النصوص على ظواهرها، وإمرارها كما جاءت، وأنها ألفاظ دالة على معان.

ثانياً: أنَّ أبا الحسن الأشعري موافق للسَّلَف في هذا الأصل العظيم، ويلزم من هذا أن يوافقه المنتسبون له فيه، وإلا كان انتسابهم إليه مجرد دعوى.

ثالثاً: ويتبيَّن أيضاً جهل المؤلِّفَيْن بمذهب السَّلَف، حيث حكما على السَّلَف بأنهم مشبهة.

فقالا (ص١١٨): «وبهذا يُعلم أن من قال بظواهر هذه النصوص قد خالف السَّلَف والخلف، وأتى بقول مبتدع ليس له نصيب من الحق، إذ ليس في هذه المسألة إلاَّ التفويض والتأويل» اهـ.

وقالا (ص١٩٧): «فنهاهم علماء السَّلَف عن الاستفسار عن معانيها بقولهم «بلا كيف» وألزموهم تنزيه الله عن ظاهرها ثمّ السكوت» اهـ.

وقالا (ص٢٠٣): «ونحن نتساءل بعجب. . . ونقول: وهل بين التكييف والقول بظواهر هذه النصوص فرق؟!!» اهـ.

ولعل من الأسباب التي جعلتهما يقولان مثل هذا الكلام أمران:

الأوَّل: جهلهما بكلام السَّلَف، وعدم اطلاعهما عليه.

الثاني: ظنهما أن المراد بظاهر النصوص، هو ما يفهم من صفة المخلوق، وهذا جهل عظيم، وخطأ محض. ويكفينا ما قاله الذهبي في حق من يفهم من ظاهر النصوص مثل هذا.

قال: «فإن كان في بعض جهلة الأغبياء من يفهم من الاستواء ما يوجب نقصاً أو قياساً للشاهد على الغائب، وللمخلوق على الخالق، فهذا نادر، فمن نطق بذلك زُجر وعُلم، وما أظن أن أحداً من العامة يقرّ في نفسه ذلك، والله أعلم»[١] اهـ.

وانظر ما سبق نقله في هذا الفصل من كلامه أيضاً في معنى الظاهر، فإنه كاف شاف.

وممَّا يؤكِّد هذا الأمر ويزيده وضوحاً إجماعهم على تحريم التأويل، وصرف الكلام عن حقيقته وظاهره وهو الفصل الرابع.

❑❑❑

---

(١) العلو (ص١٥٧).

الفصل الرَّابع
في تقرير أن السَّلَف مجمعون على تحريم تأويل الصفات وإخراجها عن ظاهرها وعلى وجوب الكفّ عن ذلك

تمهيد

قد اتَّفقت كلمة السَّلَف على إمرار الصِّفات على ظاهرها، والمنع من تأويلها بما يخالفه، والنكير على المؤولة الذين يصرفون آيات الصفات أو بعضها عن ظاهرها إلى مجازات الكلام، وقد صنف كثير من أهل العلم الكتب في إبطال تأويل المؤولة، والرد على شبههم، وبيان خروجهم عن طريق الحق، وتنكبهم عن درب السَّلَف الماضين، ككتاب: «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد، وكتاب: «الرد على تأويلات المريسي» للدارمي، وكتاب: «الرد على الجهمية» للدارمي وابن منده، وغيرها من الكتب الكثيرة في هذا الباب.

وبوَّب أبو داود في سننه «باب الردّ على الجهمية»، وصنف ابن قدامة كتاب: «ذم التأويل»، وغيرها من الكتب والمؤلفات التي

تُعظم النكير على من تأول الصفات وأخرجها عن حقائقها، ومَنَع من حملها على ما يعهده العرب في لغتهم ولسانهم على النحو اللائق بالله تعالى.

❑ ❑ ❑

المبحث الأوَّل

نصوص أئمَّة السُّنَّة الدالَّة على تحريم التأويل بإخراج نصوص الصِّفات عن ظاهرها

* الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني فقيه العراق (١٨٩هـ):

قال عبد الله بن أبي حنيفة الدوسي: سمعت محمد بن الحسن يقول: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عَزَّ وجَلّ من غير تغيير، ولا وصف، ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسُّنَّة ثمّ سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة، لأنه قد وصفه بصفة لا شيء»[1] اهـ.

فدونك هذا الإجماع من هذا الإمام على المنع من التأويل، الذي هو التفسير في اصطلاح السَّلَف كما سبق بيانه.

---

(١) رواه اللالكائي (٣/ ٤٣٢).

*** الإمام المشهور أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادى الهروى (٢٢٤هـ):**

قال العباس بن محمد الدوري: «سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام، وذكر الباب الذي يروي فيه الرؤية، والكرسي، وموضع القدمين، وضحك ربنا من قنوط عباده، وقرب غيره، وأين كان ربنا قبل أن يخلق السماء، وأن جهنم لا تمتلىء حتى يضع ربك عَزَّ وجَلّ قدمه فيها فتقول: قط قط، وأشباه هذه الأحاديث، فقال: **هذه الأحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا لا يفسر هذا ولا سمعنا أحداً يفسره**»[(١)] اهـ.

وأورد الذهبي هذا الأثر في السير ثمّ قال معلقاً: «**قد صنَّف أبو عبيد كتاب: «غريب الحديث» وما تعرَّض لأخبار الصِّفات الإلهية بتأويل أبداً**، ولا فسر منها شيئاً، وقد أخبر بأنه ما لحق أحداً يفسرها، فلو كان والله تفسيرها سائغاً أو حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بذلك فوق اهتمامهم بأحاديث الفروع والآداب، فلما لم يتعرضوا لها بتأويل، وأقروها على ما وردت عليه، علم أن ذلك هو الحق الذي لا حيدة عنه»[(٢)] اهـ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ١٦٢).

* **الإمام العلامة الحافظ الناقد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ):**

قال في بيان بطلان دعوى أن آيات الصفات تحتمل وجوهاً: «فكيف تخوض فيه ــ أي: التوحيد ــ بما لا تدري؟ أمصيبٌ أنت أم مخطىء؟ لأن أكثر ما نراك تفسر التوحيد بالظن، والظن يخطىء ويصيب، وهو قولك: يحتمل في تفسيره كذا، ويحتمل كذا تفسيراً، ويحتمل في صفاته كذا، ويحتمل خلاف ذلك، ويحتمل في كلامه كذا وكذا. والاحتمال ظن عند الناس غير يقين، ورأي غير مبين، حتى تدعي لله في صفاته ألواناً كثيرة ووجوهاً كثيرة أنه يحتملها، لا تقف على الصواب من ذلك فتختاره، فكيف تندب الناس إلى صواب التوحيد، وأنت داءب تجهل صفاته، وأنت تقيسها بما ليس عندك بيقين؟»[1] اهـ.

وقال الذهبي: «قال محمد بن إبراهيم الصرام: سمعت عثمان بن سعيد يقول: لا نكيف هذه الصفات، ولا نكذب بها، ولا نفسّرها»[2] اهـ.

وقد سبق أن بيّنا أن المراد بالتفسير هو إخراجها عن ظاهرها، أو تشبيهها بصفة المخلوق.

---

(١) الرد على المريسي (٢/ ٧٨٩).

(٢) رواه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/ ٣٤٣).

* الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعي (٣٠٣هـ):

قال بعد ذكر جملة من الصفات: «اعتقادنا فيه وفي الآي المتشابهة في القرآن: أن نقبلها ولا نردها، **ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبهين**... ونسلم الخبر لظاهره، والآية لظاهر تنزيلها، **لا نقول بتأويل المعتزلة، والأشعرية، والجهمية، والملحدة، والمجسمة، والمشبهة، والكرامية، والمكيفة**.

بل نقبلها بلا تأويل، ونؤمن بلا تمثيل. ونقول: الآية والخبر صحيحان، والإيمان بهما واجب، والقول بهم سُنَّة، **وابتغاء تأويلها بدعة وزندقة**»[1] اهـ.

* إمام أهل السُّنَّة والجماعة في عصره أبو محمد الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ):

قال: «واعلم رحمك الله: أن من قال في دين الله برأيه وقياسه، وتأويله من غير حجة من السُّنَّة والجماعة، فقد قال على الله ما لا يعلم. ومن قال على الله ما لا يعلم، فهو من المتكلفين.

---

(١) جزء فيه أجوبة في أصول الدين لأبي العباس بن سريج (ص٨٦)، وأورده الذهبي في العلو (ص٢٠٨)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٧٤).

والحق ما جاء من عند الله عَزَّ وجَلّ، والسُّنَّة: سنة رسول الله ﷺ، والجماعة: ما اجتمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان»[1] اهـ.

وهذا فيه إبطال التأويل من غير حجة من كتاب أو سنة أو إجماع.

*** الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ):**

قال: «إن الأخبار في صفات الله عَزَّ وجَلّ جاءت متواترة عن النبي ﷺ موافقة لكتاب الله عَزَّ وجَلّ نقلها الخلف عن السَّلَف قرناً بعد قرن من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا على سبيل إثبات الصفات لله عَزَّ وجَلّ، والمعرفة والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله عَزَّ وجَلّ به في تنزيله، وبينه الرسول ﷺ عن كتابه، **مع اجتناب التأويل والجحود، وترك التمثيل والتكييف**...» إلى أن قال: «وذلك أن الله تعالى امتدح نفسه بصفاته تعالى، ودعا عباده إلى مدحه بذلك وصدق به المصطفى ﷺ، وبيَّن مراد الله عَزَّ وجَلّ فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته، وكان ذلك مفهوماً عند العرب **غير محتاج إلى تأويلها**...» إلى أن قال: «وإنما صدرنا بهذا الفصل لئلا يتعلق الضالون عن الهداية الزائغون عن كتاب الله عَزَّ وجَلّ، وكلام

---

(١) شرح السُّنَّة (ص١٠٢ ـ ١٠٣).

رسوله ﷺ بالظاهر، فيتأولوا الصفات والأسماء التي في كتابه ونقلها الخلف الصادق عن السَّلَف الطاهر عن الله عَزَّ وجَلّ وعن رسوله ﷺ»[1] اهـ.

وقال أيضاً: «وسئل ــ أي: أبو زرعة الرازي ــ عن حديث ابن عباس «الكرسي موضع القدمين»؟

فقال: صحيح، **ولا نفسّر**، نقول كما جاء وكما هو في الحديث».

ثمّ أسند عن الحميدي أنه ذكر حديث: «إن الله خلق آدم يعني بيديه» فقال: لا نقول غير هذا على التسليم والرضا بما جاء به القرآن والحديث، ولا نستوحش أن نقول كما قال القرآن والحديث.

قلنا: وكذلك نقول فيما تقدم من هذه الأخبار في الصفات في كتابنا هذا نرويها من غير تمثيل، ولا تشبيه، ولا تكييف، ولا قياس، **ولا تأويل**، على ما نقلها السَّلَف الصادق عن الصحابة الطاهرة عن المصطفى ﷺ، أو خبر صحابي حضر التنزيل والبيان، ونتبرأ إلى الله عَزَّ وجَلّ مما يخالف القرآن وكلام الرسول ﷺ والله عَزَّ وجَلّ الموفق للصواب برحمته إن شاء الله تعالى»[2] اهـ.

---

(١) التوحيد (٣/ ٧ ــ ٩).

(٢) التوحيد (٣/ ٣٠٩).

*** الإمام العارف أبو منصور معمر بن أحمد بن زياد الأصبهاني (٤١٨هـ):**

قال: «أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السُّنَّة وأجمع ما كان عليه أهل الحديث وأهل التصوف والمعرفة..» فذكر أشياء إلى أن قال: «وأن الله استوى على عرشه بلا كيف، **ولا تشبيه، ولا تأويل**، والاستواء معقول، والكيف مجهول، وأنه بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، فلا حلول ولا ممازجة ولا ملاصقة، وأنه سميع، بصير، عليم، خبير، يتكلَّم، ويرضى، ويسخط، ويعجب، ويضحك، ويتجلَّى لعباده يوم القيامة ضاحكاً، وينزل كل ليلة إلى **السماء الدنيا بلا كيف ولا تأويل، كيف شاء، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال**»[1] اهـ.

*** الشيخ الإمام الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي (٤٤٤هـ):**

قال في رسالته إلى أهل زبيد: «وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلَّا توقيفاً، وكذلك شرحها لا يجوز إلَّا بتوقيف. فقول المتكلمين في نفي الصفات أو إثباتها بمجرد العقل، **أو حملها**

---

(١) نقله عنه أبو القاسم التيمي في الحجة (١/ ٢٣١ ـ ٢٤٤) في كلام طويل، وشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ٦١)، وأورده الذهبي في العلو (ص٢٤٤).

على تأويل مخالف للظاهر ضلال»[1] اهـ.

* شيخ الإسلام الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ):

قال حاكياً مذهب السَّلَف في الصفات: «بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله ﷺ من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه، ولا تكييف له، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، **ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه، بتأويل منكر، ويجرونه على الظاهر**، ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلاَّ الله»[2] اهـ.

وقال أيضاً مبيناً أن التأويل في صفات الله من سمات أهل البدع: «والفرق بين أهل السُّنَّة وبين أهل البدعة: أنهم إذا سمعوا خبراً في صفات الرب ردوه أصلاً، **ولم يقبلوه أو يسلموا للظاهر، ثمّ تأولوه بتأويل يقصدون به رفع الخبر من أصله، وإعمال حيل عقولهم وآرائهم فيه»**[3] اهـ.

* القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (٤٥٨هـ):

قال في «إبطال التأويلات»: «واعلم أنه لا يجوز رد الأخبار

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٢١).

(٢) عقيدة السَّلَف وأصحاب الحديث (ص٣٩).

(٣) المرجع السابق (ص٤٨ ــ ٤٩).

على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، **ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية**. والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وغيره من أئمة أصحاب الحديث أنهم قالوا في هذه الأخبار: أمروها كما جاءت، فحملوها على ظاهرها في أنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين»[1] اهـ.

وقال: «**ويدل على إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها**، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا إليه أسبق، لما فيه من إزالة التشبيه، يعني: على زعم من قال إن ظاهرها تشبيه»[2] اهـ.

* الإمام محيي السُّنَّة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (٥١٦هـ):

قال في «شرح السُّنَّة» بعد أن ساق أحاديث الأصابع لله عَزَّ وجَلّ، ثمّ ذكر صفات: النفس، والوجه، واليدين، والعين، والرجل، والإتيان، والمجيء، والنزول إلى السماء الدنيا،

(١) إبطال التأويلات (١/ ٤٣).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٧١).

والاستواء على العرش، والضحك والفرح ثمّ قال: «فهذه ونظائرها صفات لله تعالى، ورد بها السمع، **يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها، معرضاً عن التأويل، مجتنباً عن التشبيه**، معتقداً أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، **وعلى هذا مضى سلف الأمة، وعلماء السُّنَّة، تلقوها جميعاً بالقبول والتسليم، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل**، ووكلوا العلم فيها إلى الله عَزَّ وجَلّ، ثمّ ساق آثار السَّلَف»[1] اهـ.

* الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الطلحي الأصبهاني (٥٣٥هـ):

قال بعد ما قرّر صفة الوجه واليد والاستواء وغيرها لله تعالى: «وكذلك القول في الإصبع، الإصبع في كلام العرب تقع على النعمة والأثر الحسن، وهذا المعنى لا يجوز في هذا الحديث، فكون الإصبع معلوماً بقوله ﷺ، وكيفيته مجهولة، **وكذلك القول في جميع الصفات يجب الإيمان به، ويترك الخوض في تأويله، وإدراك كيفيته**»[2] اهـ.

---

(١) شرح السُّنَّة (١/ ٦٣ ـ ١٧١).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٦٢).

*** تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (٦٠٠هـ):**

قال: «فلا نقول: يد كيد، ولا نكيف، ولا نشبه، **ولا نتأول اليدين على القدرتين، كما يقول أهل التعطيل والتأويل**، بل نؤمن بذلك، ونثبت الصفة من غير تحديد ولا تشبيه. . .»، إلى أن قال: «وكل ما قال الله عَزَّ وجَلّ في كتابه، وصح عن رسول الله ﷺ بنقل العدل عن العدل ــ أي: لا نشبه ولا نكيف **ولا نتأول** ــ ، مثل: المحبة، والمشيئة، والإرادة، والضحك، والفرح، والعجب، والبغض، والسخط، والكره، والرضى، وسائر ما صح من الله ورسوله، وإن نبت عنها أسماع بعض الجاهلين، واستوحشت منها نفوس المعطلين»[1] اهـ.

ثمّ قال في كلام جامع: «واعلم رحمك الله: أن الإسلام وأهله أتوا من طرائق ثلاث:

فطائفة: روت أحاديث الصفات وكذبوا رواتها، فهؤلاء أشد ضرراً على الإسلام وأهله من الكفار.

وأخرى: **قالوا بصحتها وقبلوها ثمّ تأولوها، فهؤلاء أعظم ضرراً من الطائفة الأخرى.**

---

(١) عقائد أئمة السَّلَف (٨٥).

والثالثة: جانبوا القولين، وأخذوا بزعمهم ينزهون، وهم يكذبون، فأداهم ذلك إلى القولين الأولين، وكانوا أعظم ضرراً من الطائفتين الأولتين»[1] اهـ.

*** أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ):**

قال في «لمعة الاعتقاد»: «وعلى هذا درج السَّلَف وأئمة الخلف رحمهم الله، كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات، لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله **مِن غير تعرض لتأويله**...». اهـ.

ثمّ قال بعد أن ساق جملة من صفات الله: «ومن السُّنَّة، قول النبي ﷺ: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا» وقوله: «يعجب ربك من الشاب ليست له صبوة» وقوله: «يضحك الله إلى رجلين قتل أحدهما الآخر ثمّ يدخلان الجنّة»، فهذا وما أشبهه مما صح سنده وعُدِّلت رواته، نؤمن به، ولا نرده ولا نجحده **ولا نتأوله بتأويل يخالف ظاهره، ولا نشبهه بصفات المخلوقين**، ولا بسمات المحدثين، ونعلم أنَّ الله سبحانه وتعالى لا شبيه له ولا نظير: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وكل ما تخيل في الذهن أو خطر بالبال فإن الله تعالى بخلافه...».

---

(١) المرجع السابق (ص١٣١ ـ ١٣٢).

إلى أن قال: «**فهذا وما أشبهه مما أجمع السَّلَف رحمهم الله على نقله وقبوله، ولم يتعرَّضوا لردّه ولا تأويله، ولا تشبيهه ولا تمثيله**»(١) اهـ.

وقال أيضاً في «ذم التأويل»: «ومذهب السَّلَف رحمة الله عليهم: الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ولا نقص منها ولا تجاوز لها، ولا تفسير لها، **ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها**، ولا تشبيه بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين، بل أمروها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها..»(٢) اهـ.

إلى أن قال مبيناً الإجماع على ترك التأويل: «**وأمَّا الإجماع: فإن الصحابة رضي الله عنهم** أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرنا عنهم، وكذلك أهل كل عصر بعدهم، ولم يُنقل التأويل إلاَّ عن مبتدع أو منسوب إلى بدعة. والإجماع حجة قاطعة، فإن الله لا يجمع أمة محمد عليه السَّلام على ضلالة، ومن بعدهم من الأئمة قد صرحوا بالنهي عن التفسير والتأويل، أمروا بإمرار هذه الأخبار كما جاءت، وقد نقلنا إجماعهم عليه فيجب اتباعه ويحرم خلافه، ولأن تأويل هذه الصفات لا يخلوا إما أن يكون علمه النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون وعلماء أصحابه أو لم يعلموا، فإن لم يعلموه فكيف يجوز أن يعلمه

---

(١) لمعة الاعتقاد (ص١٧٤ ـ ١٧٨).

(٢) ذم التأويل (ص١١).

غيرهم، وهل يجوز أن يكون قد خبأ عنهم علماً وخبأ للمتكلمين لفضل عندهم»[1] اهـ.

* الإمام أبو العباس عماد الدين أحمد بن إبراهيم الواسطي الحزَّامي المعروف بابن شيخ الحزَّاميين (٧١١هـ):

قال في وصف مذهب السَّلَف: «وأمرُّوا الصفات كما جاءت بلا تأويل، ولا تعطيل، ولا تشبيه»[2].

* الإمام الحافظ شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ):

قال معقِّباً على الأثر المشهور عن الإمام مالك «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»: «هذا ثابت عن مالك وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك، **وهو قول أهل السُّنَّة قاطبة**: أنَّ كيفية الاستواء لا نعقلها بل نجهلها، وأن استواءه معلوم كما أخبر في كتابه، وأنه كما يليق به، لا نعمق ولا نتحذلق، ولا نخوض في لوازم ذلك نفياً ولا إثباتاً، **بل نسكت ونقف كما وقف السَّلَف، ونعلم أنه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون**، ولما وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عنه، ونعلم يقيناً مع ذلك أن الله جل جلاله لا مثل له في

(١) المرجع السابق (ص٤٠ ـ ٤١).

(٢) رحلة ابن شيخ الحزَّاميين (ص٤٥).

صفاته، ولا في استوائه، ولا في نزوله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيراً»[1] اهـ.

وقال في ترجمة إسحاق بن راهويه: «وورد عن إسحاق أن بعض المتكلمين قال له: كفرت برب ينزل من سماء إلى سماء، فقال: آمنت برب يفعل ما يشاء.

قلت: هذه الصفات من الاستواء، والإتيان، والنزول، قد صحت بها النصوص، ونقلها الخلف عن السَّلَف، **ولم يتعرَّضوا لها برد ولا تأويل، بل أنكروا على مَن تأوَّلها**، مع إصفاقهم على أنها لا تشبه نعوت المخلوقين، وأن الله ليس كمثله شيء، ولا تنبغي المناظرة ولا التنازع فيها، فإن في ذلك مخولة للرد على الله ورسوله، أو حوماً على التكييف أو التعطيل»[2] اهـ.

* الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ):

قال: «**والصواب ما عليه السَّلَف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل**، ولا يصح من أحد منهم خلاف ذلك البتة خصوصاً الإمام أحمد، ولا خوض في معانيها، ولا ضرب مثل من الأمثال لها،

---

(١) العلو (ص١٣٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٧٦).

وإن كان بعض من كان قريباً من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئاً من ذلك اتباعاً لطريقة مقاتل، فلا يقتدى به في ذلك، إنما الاقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحق، وأبي عبيد، ونحوهم، **وكل هؤلاء لا يوجد في كلامهم شيء من جنس كلام المتكلمين فضلاً عن كلام الفلاسفة**»[1]. اهـ.

*** الإمام أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير (٨٤٠هـ):**

قال في بيان بطلان ورود التأويل عن السَّلَف: «فكذلك المحدّث الذي طالت مطالعته للآثار قد يعلم في تأويل بعض المتكلمين مثل هذا العلم، وإن كان المتكلم لبعده عن أخبار الرسول ﷺ وأحواله وأحوال السَّلَف قد بَعُد عن علم المحدَّث كما بَعُد الباطني عن علم المسلم، فالمتكلم يرى أنَّ التأويل ممكن بالنظر إلى وضع علماء الأدب في شروط المجاز، وذلك صحيح ولكن مع **المحدّث من العلم الضروري بأن السَّلَف ما تأولوا ذلك** مثل ما مع المتكلم من العلم الضروري بأن السَّلَف ما تأولوا الأسماء الحسنى بإمام الزمان...»[2].

(١) فضل علم السَّلَف على الخلف (ص٥٥ ــ ٥٦).
(٢) إثار الحق على الخلق (ص١٢٣ ــ ١٢٤).

* الإمـام يـوسـف بـن عبـد الهـادي المعـروف بـابـن المِبْـرَد (٩٠٩هـ):

قال في رده على ابن عساكر: «هل ورد علم الكلام والتأويل عنهـم أو لا؟ إن قلـت: بلـى، فهـو كـذب عليهـم، وإن قلـت: لا، فلا وسّع الله على من لم يسعه ما وسعهم، وأين الاقتفاء بنهجهم مع التأويل والنفي؟»[١].

وقال في موضع آخر: «فإن مذهب أصحاب الحديث عدم التأويل، وهو ـ أي: الأشعري ـ يؤول»[٢].

* العـلامـة أبـو الفضـل شهـاب الـديـن محمـود الآلـوسـي (١٢٧٠هـ):

قال في «غرائب الاغتراب»: «فقلت: يا مولاي يشهد لحقيقة مذهب السَّلَف في المتشابهات، وهو إجراؤها على ظواهرها مع التنزيه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾: **إجماع القرون الثلاثة الذين شهد بخيرتهم خير البشر ﷺ**»[٣] اهـ.

---

(١) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص٨٩).

(٢) المرجع السابق (ص١٤٥).

(٣) غـرائـب الاغتـراب ونـزهـة الألبـاب فـي الـذهـاب والإقـامـة والإيـاب (ص٣٨٤).

المطلب الأوَّل

بيان موافقة أبـي الحسن الأشعري للسّلَف
في إثبات الصفات الخبرية لله تعالى
كالوجه واليدين والعينين وإبطال تأويلها

لـم يختلـف قـول أبــي الحسـن الأشعـري فـي إثبـات الصفـات الخبرية لله تعالى التي في القرآن، وقد ذكر ذلك في مواضع كثيرة من كتبه:

فقال في «مقالات الإسلاميين»: «وقال أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث: ليس بجسم ولا يشبه الأشياء وأنه على العرش كما قال عَـزَّ وجَـلّ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طـه: ٥]، ولا نقـدم بيـن يدي الله في القول، بل نقول استوى بلا كيف.

وأنَّه نور كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

وأنَّ له وجهاً كما قال الله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وأنَّ له يدين كما قال تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صَ: ٧٥].

وأنَّ له عينين كما قال تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وأنَّه يجيء يوم القيامة هو وملائكته كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وأنَّه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث.

ولم يقولوا شيئاً إلاَّ ما وجدوه في الكتاب، أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ»[1] اهـ.

وقال في موضع آخر في سياق الاختلاف في العين والوجه واليد ونحوها: «وقال أصحاب الحديث: لسنا نقول في ذلك إلاَّ ما قال الله عَزَّ وجَلّ، أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ، فنقول: وجه بلا كيف، ويدان وعينان بلا كيف»[2] اهـ.

وقال أيضاً: «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السُّنَّة

جملة ما عليه أهل الحديث والسُّنَّة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئاً...»، إلى أن قال: وأن الله سبحانه على عرشه كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وأن له يدين بلا كيف كما قال تعالى: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [صَ: ٧٥]، وكما قال سبحانه: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وأن له عينين بلا كيف كما قال تعالى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٨٤).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٩٠).

وأن له وجهاً كما قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧][1] اهـ.

وقال في «الإبانة»: «فصل في إبانة قول أهل الحق والسُّنَّة: فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافعة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب الله ربنا عَزَّ وجَلّ، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روى عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ـ نضَّر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته ـ قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم.

وجملة قولنا: . .» ثمّ ذكر أموراً إلى أن قال: «وأن له سبحانه وجهاً بلا كيف، كما قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

---

(١) المرجع السابق (١/ ٣٤٥).

وأن له سبحانه يدين بلا كيف، كما قال سبحانه: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، وكما قال سبحانه: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وأن له سبحانه عينين بلا كيف، كما قال سبحانه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤][1] اهـ.

وقال أيضاً: «الباب السادس الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، فأخبر أن له سبحانه وجهاً لا يفنى، ولا يلحقه الهلاك.

وقال تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]، فأخبر تعالى أن له وجهاً وعيناً، ولا تكيّف ولا تحد.

وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٨٥]، وقال لموسى وهارون عليهما

(١) الإبانة للأشعري (ص٤٣ ــ ٤٤).

أفضل الصلاة والسلام: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].
فأخبر تعالى عن سمعه وبصره ورؤيته...»، إلى أن قال: «مسألة:
فمن سألنا فقال: أتقولون إن لله سبحانه وجهاً؟

قيل له: نقول ذلك، خلافاً لما قاله المبتدعون، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

مسألة:

قد سُئِلنا: أتقولون إنَّ لله يدين؟

قيل: نقول ذلك بلا كيف، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [صٓ: ٧٥].

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله مسح ظهر آدم بيده فاستخرج منه ذريته» فثبتت اليد بلا كيف»[1] اهـ.

وقال في إثبات صفتي الرضا والغضب لله تعالى: «وإذا كنا متى أثبتناه غضباناً على الكافرين فلا بد من إثبات غضب، وكذلك إذا أثبتناه راضياً عن المؤمنين فلا بد من إثبات رضى، وكذلك إذا أثبتناه حياً سميعاً بصيراً فلا بد من إثبات حياة وسمع وبصر»[2] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (١٠٤ ــ ١٠٦).

(٢) المرجع السابق (ص١١٧).

كما أنه أبطل تأويل الصفات الخبرية ورد على أهلها في مواضع كثيرة، وبيَّن أن تأويل الصفات الخبرية هو قول المعتزلة وأهل الضلال:

فقال في «مقالات الإسلاميين»: «باب قول المعتزلة في «وجه الله»: واختلفوا هل يقال لله وجه أم لا وهم ثلاث فرق: فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن لله وجهاً هو هو والقائل بهذا القول أبو الهذيل. والفرقة الثانية منهم يزعمون أنا نقول وجه توسعاً ونرجع إلى إثبات الله لأنا نثبت وجهاً هو هو... والفرقة الثالثة منهم ينكرون ذكر الوجه أن يقولوا لله وجه»(١) اهـ.

وقال في موضع آخر: «قولهم في العين واليد: وأجمعت المعتزلة بأسرها على إنكار العين واليد وافترقوا في ذلك على مقالتين: فمنهم من أنكر أن يقال: لله يدان وأنكر أن يقال أنه ذو عين وأن له عينين، ومنهم من زعم أن لله يداً وأن له يدين، وذهب في معنى ذلك إلى أن اليد نعمة، وذهب في معنى العين إلى أنه أراد العلم وأنه عالم، وتأول قول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] ـ أي: بعلمي ـ»(٢) اهـ.

وقال: «الاختلاف في العين والوجه واليد ونحوها: واختلفوا

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٦٥).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٧١).

في العين واليد والوجه على أربع مقالات: فقالت المجسمة: له يدان، ورجلان، ووجه، وعينان، وجنب يذهبون إلى الجوارح والأعضاء.

وقال أصحاب الحديث: لسنا نقول في ذلك إلاَّ ما قاله الله عَزَّ وجَلّ أو جاءت به الرواية من رسول الله ﷺ فنقول: وجه بلا كيف ويدان وعينان بلا كيف...

وقالت المعتزلة بإنكار ذلك إلاَّ الوجه، وتأولت اليد بمعنى النعمة، وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] ـ أي: بعلمنا ـ»[1] اهـ.

وقال في سياق أقوال المعتزلة: «وكان غيره من المعتزلة يقول أن وجه الله سبحانه هو الله، ويقول أن نفس الله سبحانه هي الله، وأن الله غير لا كالأغيار، وأن له يدين وأيدياً بمعنى نعم، وقوله تعالى أعين وأن الأشياء بعين الله أي بعلمه، ومعنى ذلك أنه يعلمها، ويتأولون قولهم أن الأشياء في قبضة الله سبحانه أي في ملكه، ويتأولون قول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٥]، أي بالقدرة. وكان سليمان ابن جرير يقول أن وجه الله هو الله»[2] اهـ.

وقال في «الإبانة»: «الباب الأول: في إبانة قول أهل الزيغ والبدعة» ثمّ ساق كثيراً من أقوالهم إلى أن قال: «ودفعوا أن يكون لله وجه مع قوله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢٩٠).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٢٠٥).

﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأنكروا أن له يدان مع قوله سبحانه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأنكروا أن يكون له عينان مع قوله سبحانه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩][(١)] اهـ.

وقال في موضع آخر: «ونفى الجهمية أن يكون لله تعالى وجه كما قال، وأبطلوا أن يكون له سمع وبصر وعين»[(٢)] اهـ.

وليس المنفي عند المعتزلة هو الوجه المجازي، بل الوجه الحقيقي، إذ جميع المعتزلة يثبتون الوجه المضاف إلى الله تعالى في كتابه ولا ينكرونه، ولو أنكروه لكفروا، وإنما ينفون أن يكون وجهاً حقيقة، ولو لم يكن كذلك لم يكن للخلاف بين أهل الحديث والمعتزلة معنى، إذا كان الجميع يثبتون وجهاً مضافاً إلى الله، وليس وجهاً حقيقة، بل وجهاً مجازيًّا!!!

وكل الصفات التي يحكي الأشعري نفيها عن المعتزلة فعلى هذا المنوال.

وهذا كما ترى ظاهر في أن إنكار أن كون صفات الله تعالى كالوجه واليد والنزول ونحوها حقيقة، إنما هو قول المعتزلة، لا قول أهل السُّنَّـة كما يزعمه المؤلفان.

---

(١) الإبانة للأشعري (ص٤١).

(٢) المرجع السابق (ص١٠٤).

وقال الأشعري أيضاً في رد تأويل الصفات: «مسألة: قد سئلنا أتقولون إن لله يدين؟

قيل: نقول ذلك بلا كيف، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥].

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله مسح ظهر آدم بيده فاستخرج منه ذريته» فثبتت اليد بلا كيف.

وجاء في الخبر المأثور عن النبي ﷺ: «أن الله تعالى خلق آدم بيده، وخلق جنة عدن بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس شجرة طوبى بيده»، أي بيد قدرته سبحانه. وقال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «كلتا يديه يمين». وقال تعالى: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٥].

وليس يجوز في لسان العرب، ولا في عادة أهل الخطاب، أن يقول القائل: عملت كذا بيدي، ويعني به النعمة، وإذا كان الله عَزَّ وجَلّ إنما خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوماً في كلامها، ومعقولاً في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: فعلت بيدي، ويعني النعمة؛ بطل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، النعمة، وذلك أنه لا يجوز أن يقول القائل: لي عليه يدي، بمعنى لي عليه نعمتي، ومن دافعنا عن استعمال اللغة

ولم يرجع إلى أهل اللسان فيها دوفع عن أن تكون اليد بمعنى النعمة؛ إذ كان لا يمكنه أن يتعلق في أن اليد النعمة إلاَّ من جهة اللغة، فإذا دفع اللغة لزمه أن لا يفسر القرآن من جهتها، وأن لا يثبت اليد نعمة من قبلها؛ لأنه إن روجع في تفسير قوله تعالى: ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ [صٓ: ٧٥]، نعمتي فليس المسلمون على ما ادعى متفقين، وإن روجع إلى اللغة فليس في اللغة أن يقول القائل: بيدي يعني نعمتي، وإن لجأ إلى وجه ثالث سألناه عنه، ولن يجد له سبيلاً.

مسألة:

ويقال لأهل البدع: ولِم زعمتم أن معنى قوله: ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ [صٓ: ٧٥]، نعمتي أزعمتم ذلك إجماعا أو لغة؟

فلا يجدون ذلك إجماعاً ولا في اللغة.

وإن قالوا: قلنا ذلك من القياس.

قيل لهم: ومن أين وجدتم في القياس أن قوله تعالى: ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ [صٓ: ٧٥]، لا يكون معناه إلاَّ نعمتي؟ ومن أين يمكن أن يعلم بالعقل أن تفسير كذا وكذا مع أنا رأينا الله عَزَّ وجَلّ قد قال في كتابه العزيز، الناطق على لسان نبيه الصادق: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال تعالى: ﴿ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ ﴾ [النحل: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا ﴾ [الزخرف: ٣]، وقال

تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [لنساء: ٨٢]، ولو كان القرآن بلسان غير العرب لما أمكن أن نتدبره، ولا أن نعرف معانيه إذا سمعناه، فلما كان من لا يحسن لسان العرب لا يحسنه، وإنما يعرفه العرب إذا سمعوه على أنهم إنما علموه؛ لأنه بلسانهم نزل، وليس في لسانهم ما ادعوه»[١] اهـ.

وقال الذهبي في السير: «قلت رأيت لأبي الحسن أربعة تواليف في الأصول يذكر فيها قواعد مذهب السَّلَف في الصفات، وقال فيها: تمر كما جاءت، ثمّ قال: وبذلك أقول وبه أدين ولا تؤول»[٢] اهـ.

المطلب الثَّاني

بيان معنى التأويل عند السّلَف ومعناه عند الأشاعرة

التأويل عند الأشاعرة كما عرفه المؤلفان (ص١٤٤): «هو صرف اللفظ عن الظاهر بقرينة تقتضي ذلك» اهـ.

وهذا اصطلاح متأخر للمتكلمين، وهو خلاف التأويل في اللغة، وفي كلام السَّلَف.

(١) المرجع السابق (ص١٠٦ ـ ١٠٨).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٦).

قال في مختار الصحاح: «التَأْويلُ تفسير ما يؤول إليه الشيء»[1] اهـ.

وقال في اللسان: «الأَوَّلُ: الرجوع. آل الشيءُ يَؤُول أَولاً ومآلاً: رَجَعَ... التهذيب: وأَما التأْويل فهو تفعيل من أَوَّل يُؤَوِّل تَأْويلاً وثُلاثِيُّه آل يَؤُول أَي رجع وعاد»[2] اهـ.

فتلخص من هذا أن التأويل في لغة العرب يراد به أمران:

الأوَّل: مآل الشيء، وهو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. وإذا كان الكلام إما خبر وإما طلب:

فتأويل الخبر: حقيقته ووقوعه، كما قال تعالى: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، أي: هذا هو نفس رؤياي، أي وقوعها وحقيقتها. وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]. أي هل ينتظرون إلاَّ نفس وقوع ما أخبر الله به من الوعيد والعذاب.

وتأويل الطلب الذي هو أمر ونهي: هو نفس فعل المأمور بامتثاله والعمل به، ونفس ترك المنهي، كما في قول عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللَّهُمَّ ربنا وبحمدك، اللَّهُمَّ اغفر لي. يتأول القرآن»[3]. تعني: يمتثل ويعمل

(١) مختار الصحاح: مادة «أول».

(٢) لسان العرب: مادة «أول».

(٣) رواه البخاري (١/ ٢٨١)، ومسلم (٤٨٤).

بقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣].

والمعنى الثاني: التأويل بمعنى التفسير، وهو الكلام الذي يُفسَّر به اللفظ حتى يُفهم معناه، وهو المقصود في قول المفسرين «تأويل قوله تعالى»، وقد سمى ابن جرير تفسيره الكبير «جامع البيان عن تأويل آي القرآن». ومنه قول الإمام أحمد في كتابه «الرد على الجهمية والزنادقة فيما تأولته من القرآن على غير تأويله».

فعلى المعنى الأول: يكون تأويل ما أخبر الله تعالى به من صفاته وأفعاله، هو نفس الحقيقة التي أخبر عنها، وذلك في حق الله تعالى كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره، ولا سبيل لأحد إلى العلم به وإحاطته.

وعلى هذا المعنى ورد الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وعلى المعنى الثاني: يكون تأويل ما أخبر الله به عن نفسه بما له من الصفاته العلية، هو تفسير وفهم معنى ما وصف الله به نفسه من الصفات العظيمة الجليلة، وهذا يُعرف من اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها، وتعرَّف إلينا بواسطتها، مع العلم بأنه لا يشبهه شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

وعلى هذا المعنى ورد الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، كما هو مذهب كثير من السَّلَف.

قال ابن جرير: «واختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، وهل الراسخون معطوف على اسم الله، بمعنى إيجاب العلم لهم بتأويل المتشابه، أو هم مستأنف ذكرهم بمعنى الخبر عنهم أنهم يقولون آمنا بالمتشابه وصدقنا أن علم ذلك لا يعلمه إلاَّ الله.

فقال بعضهم: معنى ذلك وما يعلم تأويل ذلك إلاَّ الله وحده منفرداً بعلمه.

وأما الراسخون في العلم فإنهم ابتدىء الخبر عنهم بأنهم يقولون آمنا بالمتشابه والمحكم، وأن جميع ذلك من عند الله. ذكر من قال ذلك... ـ فذكر: عائشة وابن عباس وعروة وأبي نهيك وغيرهم ـ.

وقال آخرون: بل معنى ذلك: وما يعلم تأويله إلاَّ الله والراسخون في العلم، وهم مع علمهم بذلك ورسوخهم في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا. ذكر من قال ذلك... ـ فذكر ابن عباس ومجاهد والربيع بن أنس ومحمد بن جعفر بن الزبير»[1] اهـ.

وأما ما اصطلح عليه المتأخرون من أصناف المعطلة على اختلاف فرقهم من أن التأويل: هو صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه وما يخالف ظاهره بقرينة. فهو اصطلاح حادث.

وهم يجعلون من القرائن على صرف دلالة الصفات عن

---

(١) تفسير ابن جرير (٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

ظاهرها وحقيقتها ما دلت عليه عقولهم، لا ما دل عليه الأثر وما اجتمع عليه السَّلَف، فيجعلون عقولهم حاكمة على ما يوصف الله تعالى به على الحقيقة، وما لا يوصف به على الحقيقة، دون الأدلة النقلية من الآيات والأحاديث وأقوال السَّلَف.

وهذا النوع من التأويل هو الذي صنف فيه منهم جماعة كما صنف أبو بكر بن فورك كتابه «تأويل مشكل القرآن»، ورد عليه آخرون كالقاضي أبي يعلى في كتابه «إبطال التأويلات في أخبار الصفات» وكذلك ابن قدامة في كتابه «ذم التأويل».



المبحث الثاني

بيان مخالفة الأشاعرة للسَّلَف في هذا الباب

نستخلص ممَّا سبق تقريره أموراً:

أوَّلاً: أنَّ السَّلَف مجمعون على تحريم تأويل صفات الله تعالى الواردة في الكتاب أو السُّنَّـة، كما نقله غير واحد ممن ذكرنا كلامهم.

ثانياً: أن تأويل الصفات بدعة وهو شعار المعطلة من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وكل من وافقهم.

ثالثاً: أنَّ أبا الحسن الأشعري موافق للسَّلَف في هذا الأصل العظيم، ويلزم من هذا أن يوافقه فيه المنتسبون إليه، وإلا كان انتسابهم إليه مجرد دعوى.

رابعاً: جهل المؤلِّفَيْن بمذهب السَّلَف، حيث قالا (ص٧٤): «وكلا الطريقين التفويض والتأويل بشرطه ثابت عن سلف الأمة» اهـ.

وقالا (ص١٠٢): «وينسى هؤلاء أن جل الأمة على مذهب التأويل، وأن جماعات من السَّلَف قالوا به» اهـ.

وقالا (ص١٤٣): «قضية التأويل... منقولة عن الصحابة والسَّلَف الطيب» اهـ.

وقالا عن التأويل (ص١٥٧): «ومذهب ثابت عن جماعات من السَّلَف» اهـ.

وقالا في كون التأويل لا يستلزم تبديعاً ولا تفسيقاً (ص١٤١ ـ ١٤٣): «فإن الخلاف في هذا النوع ـ أي: تأويل الصفات ـ من القضايا لا يترتب عليه شيء قطعاً، إذ لم يُنقل عن الصحابة والسَّلَف أنهم ضللوا بعضهم بعضاً بسبب شيء من ذلك... وأنها من المسائل التي لا يترتب على الخلاف فيها ضلال ولا بدعة» اهـ.

وقالا مُقَرِّرَيْن جواز التأويل وإن لم يرد عن السَّلَف (ص١٦١): «ونحن نقول: لنفترض أنه لم يُنقل عن أحد من السَّلَف التصريح بتأويل شيء من ذلك، فأي حرج على من سلك سنن العرب في فهم الكلام العربي، وحمل هذه النصوص على ما تجيزه لغتهم..» اهـ.

ولا ريب أن هذا مخالف لما ذكرناه من إجماع السَّلَف على تبديع التأويل والمنع منه، ومصادم لنصوصهم الصريحة في تبديع المتأولة في صفات الله والإنكار عليهم، والتحذير منهم.

أما قولهما أن الصحابة لم يضللوا بعضهم بعضاً بسبب شيء من ذلك، فلأنه لم يثبت عن أحد من السَّلَف قط تأويل صفة ثابتة لله تعالى.

وأما ما ذكراه مما استدلا به على ثبوت التأويل عن السَّلَف فسنجيب عليه في الباب الثالث.

ومعلوم أيضاً أن الذين حكوا إجماع السَّلَف على ترك التأويل ممن نقلنا بعض كلامهم هم من أعلم الناس بالخلاف، وبالحديث والآثار، وبعضهم من أئمة السَّلَف كمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وغيرهم، ويستحيل أن يحكي جميعهم الإجماع على ترك التأويل، ويكون ثابتاً عن السَّلَف في نفس الأمر. وسيأتي مزيد من التقرير لهذا الأمر في الباب الثالث.



الفصل الخامس

في بيان اطراد قاعدة السَّلَف
في الصفات في وجوب إمرار الجميع على الظاهر بلا تأويل
لا يفرقون بين صفة وأخرى

تمهيد

سلك أهل السُّنَّة والجماعة في جميع صفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسُّنَّة مسلكاً واحداً وهو إثباتها وإمرارها على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تكييف ولا تشبيه، لا يفرقون في ذلك بين صفة وأخرى. فلا فرق عندهم بين الصفات الذاتية والفعلية، ولا بين العقلية والخبرية، ولا بين صفات المعاني وغيرها. ونصوصهم في هذا كثيرة جدًّا يصعب حصرها.

قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وهذه آية جامعة عامة في أن الله تعالى لا يماثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

وقد كان النبـي ﷺ يخاطب أصحابه جميعهم: المتعلم منهم والجاهل، الصغير والكبير، الذكر والأنثى، ويذكر صفات ربه، لا يفرق بين صفة وصفة، ولم يقل في بعضها: الظاهر غير مراد، أو لا تفهموا منها الحقيقة، ونحو ذلك. ولم يكن يقرن عند ذكر بعض صفاته ما يدل على كونها مجازاً، فكان يذكر صفة النزول مثلاً، ويكررها في مواضع كثيرة، ولا يقرن بالكلام ما يدل على أن المراد خلاف ظاهرها.



المبحث الأوَّل

نصوص السَّلَف الدالة على اطراد قاعدتهم في الإثبات في جميع الصفات

وأنا أذكر هنا شيئاً يسيراً من كلام السَّلَف، حيث يسوقون فيه الصفات سَوقاً واحداً بلا تفريق بين صفة وصفة، فلا يفرقون بين السمع واليد، ولا بين البصر والوجه، ولا بين القدرة والنزول، ولا بين الإرادة والضحك، ولا بين العلم والمحبة، ولا بين الحياة والمقت، ولا بين الكلام والعلو.

*** الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ):**

قال: «لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السُّنَّة والجماعة، وهو يغضب ويرضى ولا يقال: غضبه عقوبته، ورضاه ثوابه. ونَصِفُه كما وصف نفسه: أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، حي قادر سميع بصير عالم، يد الله فوق أيديهم، ليست كأيدي خلقه، ووجهه ليس كوجوه خلقه»(١) اهـ.

(١) سبق تخريجه.

* الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون (١٦٤هـ):

قال في بيان معتقد السَّلَف في أسماء الله وصفاته، فذكر بعض ما ورد منها في الكتاب والسُّنَّة ثمّ قال:

«وقال رسول الله ﷺ: «لا تمتلىء النار حتى يضع الجبار فيها قدمه فتقول قط قط، وينزوي بعضها إلى بعض»، وقال لثابت بن قيس: «لقد ضحك الله مما فعلت بضيفك البارحة»، وقال فيما بلغنا: «أن الله تعالى ليضحك من أَزَلِكُمْ وقنوطكم وسرعة إجابتكم، فقال له رجل من العرب: إن ربنا ليضحك؟ قال: نعم، قال: لا نُعدم من رب يضحك خيراً»، إلى أشباه هذا مما لا نحصيه.

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، و ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

فوالله ما دلّهم على عظم ما وصفه من نفسه، وما تحيط به قبضته، إلاَّ صغر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي أُلقي في رُوعهم، وخلق على معرفة قلوبهم، فما وصف الله من نفسه وسمّاه

على لسان رسوله سمَّيناه كما سمَّاه، ولم نتكلف منه صفة ما سواه، لا هذا ولا هذا، لا نجحد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف»[1] اهـ.

* الإمام سلام بن أبي مطيع أبو سعيد الخزاعي (١٦٤هـ):

قال هدبة: قال سلام بن أبـي مطيع: «متى ينكرون من هذه الأحاديث شيئاً، فإنهم لا ينكرون شيئاً إلاَّ في القرآن أبين منه، إنه: ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وإنه: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١٣]، ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، فما زال يقول حتى غربت الشمس»[2] اهـ.

* الإمام إسماعيل بن إبراهيم أبو معمر الهذلي (٢٣٦هـ):

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبا معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي يقول: «من زعم إن الله لا يتكلم، ولا يسمع، ولا يبصر، ولا يغضب، ولا يرضى، وذكر الأشياء من هذه الصفات، فهو كافر بالله، بهذا ندين الله عَزَّ وجَلّ»[3] اهـ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه ابن منده في التوحيد (٣/ ٣٠٨).

(٣) رواه عبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٨١)، وابن منده في التوحيد (٣/ ٣٠٩)، والقاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ٥٤).

* مصعب بن عبد الله بن مصعب أبو عبد الله الزبيري المدني (٢٣٦هـ):

قال: «إنَّ الله يتكلم بغير مخلوق، وإنه يسمع بغير ما يبصر، ويبصر بغير ما يسمع، ويتكلم بغير ما يسمع، وإن كل اسم من هذه يقع في موضع لا يقع غيره.

ولست أقول إنَّ كلام الله وحده غير مخلوق، أنا أقول أفعال الله كلها غير مخلوقة، وإن وجه الله غير يديه، وإن يديه غير وجهه.

فإن قالوا: كيف؟ قلنا: لا ندري كيف هو؟ غير أنَّ الله عَزَّ وجَلّ أخبرنا أن له وجهاً ويدين ونفساً، وأنه سميع بصير. وكل اسم من هذه يقع في موضع لا يقع عليه الاسم الآخر»[1] اهـ.

* الإمام العلامة أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ):

قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في مسائله المعروفة التي نقلها عن أحمد وإسحاق وغيرهما في الجامع: «باب القول في المذهب:

هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السُّنَّة المعروفين بها المقتدى بهم فيها، وأدركت من علماء أهل العراق

(١) ذكره أبو القاسم التيمي في الحجة (١/ ٣٩٢).

والحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج عن الجماعة زائل عن منهج السُّنَّة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد، وإسحاق بن إبراهيم ابن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم...».

وذكر الكلام في الإيمان والقدر والوعيد والإمامة وما أخبر به الرسول من أشراط الساعة، وأمر البرزخ والقيامة وغير ذلك، إلى أن قال: «وهو سبحانه بائن من خلقه، لا يخلو من علمه مكان، ولله عرش، وللعرش حملة يحملونه، وله حد، والله أعلم بحده، والله على عرشه عز ذكره وتعالى جده ولا إله غيره، والله تعالى سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، يقظان لا يسهو، رقيب لا يغفل، يتكلم ويتحرك، ويسمع، ويبصر، وينظر، ويقبض، ويبسط، ويفرح، ويحب، ويكره، ويبغض، ويرضى، ويسخط، ويغضب، ويرحم، ويعفو، ويغفر، ويعطي، ويمنع، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء، وكما شاء، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير...».

إلى أن قال: «ولم يزل الله متكلماً عالماً، فتبارك الله أحسن الخالقين»[1] اهـ.

---

(١) سبق تخريجه.

* **الإمام العلَّامة الحافظ النَّاقد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ):**

قال: «أخبرنا الله في كتابه أنه ذو سمع، وبصر، ويدين، ووجه، ونفس، وعلم، وكلام، وأنه فوق عرشه فوق سماواته، فآمنا بجميع ما وصف به نفسه كما وصفه بلا كيف»[١] اهـ.

* **الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج (٣٠٣هـ):**

قال في سياق الصفات الثابتة لله تعالى وذكر صفة الإتيان، والمجيء، والاستواء، والقبض، واليمين، ثمّ قال: «ونظائرها مما نطق به القرآن: كالفوقية، والنَّفْس، واليدين، والسمع، والبصر، والكلام، والعين، . . . ، والغضب، والمحبة، . . . ، والدنو، . . . ، وندائه للأنبياء، . . . ، وتجليه، والوجه، . . . ، والأصابع، والضحك، والتعجب، . . . ، وغيرة الله، وفرحه بتوبة عبده، . . . ، إلى أن قال: اعتقادنا فيه، وفي الآي المتشابهة في القرآن: أن نقبلها ولا نردها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، . . . ، ولا نكيِّفها . . . »[٢].

* **الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ):**

قال: «ولله تعالى ذكره أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته . . . »، إلى أن قال: «وذلك نحو إخبار الله تعالى

---

(١) الرد على المريسي (١/ ٤٢٨).

(٢) جزء فيه أجوبة في أصول الدين لأبي العباس ابن سريج (ص٥٥ ـ ٨٦).

ذكره إيانا أنه سميع بصير، وأن له يدين لقوله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له يميناً لقوله: ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر: ٦٧]، وأن له وجهاً لقوله: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له قدماً لقول رسول الله ﷺ: «حتى يضع الرب قدمه فيها»، يعني جهنَّم.

وأنه يضحك إلى عبده المؤمن لقول النبي ﷺ للذي قُتل في سبيل الله: «إنه لقي الله عَزَّ وجَلّ وهو يضحك إليه».

وأنه يهبط كل ليلة وينزل إلى السَّماء الدُّنيا، لخبر رسول الله ﷺ.

وأنه ليس بأعور لقول النبي ﷺ، إذ ذكر الدجال فقال: «إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور».

وأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، كما يرون الشمس ليس دونها غياية، وكما يرون القمر ليلة البدر، لقول النبي ﷺ.

وأن له أصابع، لقول النبي ﷺ: «ما من قلب إلاَّ وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن».

فإن هذه المعاني التي وصفت، ونظائرها مما وصف الله عَزَّ وجَلّ بها نفسه، أو وصفه بها رسوله ﷺ مما لا تُدرك حقيقة علمه

بالفكر والرَّوِيَّة»[1] اهـ.

وقال: «فإن قال لنا قائل: فما الصواب في معاني هذه الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب الله عز جل ووحيه، وجاء ببعضها رسول الله ﷺ؟

قيل: الصواب من هذا القول عندنا، أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه، كما نفى عن نفسه جل ثناؤه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فيقال: الله سميع بصير، له سمع وبصر، إذ لا يعقل مسمى سميعاً بصيراً في لغة ولا عقل في النشوء والعادة والمتعارف إلَّا من له سمع وبصر...».

إلى أن قال: «فنثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يُعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه فنقول: يسمع جل ثناؤه الأصوات، لا بخرق في أذن، ولا جارحة كجوارح بني آدم. وكذلك يبصر الأشخاص ببصر لا يشبه أبصار بني آدم التي هي جوارح لهم.

وله يدان ويمين وأصابع، وليست جارحة، ولكن يدان مبسوطتان بالنعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير. ووجه لا كجوارح بني آدم التي من لحم ودم.

---

(١) التبصير (ص١٣٤ ـ ١٣٥).

ونقول: يضحك إلى من شاء من خلقه. لا تقول: إن ذلك كشر عن أنياب.

ويهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا»[1] اهـ.

*** الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ):**

قال: «فمن الصفات التي وصف بها نفسه ومنح خلقه (الكلام)، فالله عَزَّ وجَلّ تكلم كلاماً أزليًّا غير معلم ولا منقطع، فيه يخلق الأشياء، وبكلامه دل على صفاته التي لا يُستدرك كيفيتها مخلوق ولا يبلغ وصفها واصف.

والعبد يتكلَّم بكلام محدث معلم مختلف فان بفنائه.

ووصف وجهه فقال: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] الآية، فأخبر عن فناء الوجوه وبقاء وجهه.

ووصف نفسه بالسميع والبصير فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فأخبر أنه سميع من كل الجهات، لكل الأصوات، بصير بكل الأشياء من كل الجهات، لم يزل يسمع ويبصر، ولا يزال كذلك، ووصف عباده بالسمع والبصر المحدث المخلوق الفاني بفنائه التي تكل وتعجز عن جميع حقيقة المسموع والمبصر.

---

(١) المرجع السابق (ص١٤١ ــ ١٤٥).

ووصف نفسه بالعلم والقدرة والرحمة، ومنحها عباده للمعرفة عند الوجود فيهم، والنكرة عند وجود المضاد فيهم، فجعل ضد العلم في خلقه الجهل، وضد القدرة العجز، وضد الرحمة القسوة، فهي موجودة في الخلق غير جائزة على الخالق، فوافقت الأسماء وباينت المعاني من كل الجهات.

ووصف الله عَزَّ وجَلّ نفسه بالعلم، وأنه يعلم كل شيء من كل الجهات، لم يزل ولا يزال موصوفاً بالعلم غير مُعَلَّم، باقٍ غير فان، والعبد مضطر إلى أن يتعلم ما لم يعلم، ثمّ ينسى ثمّ يموت ويذهب علمه، والله موصوف بالعلم بجميع الأشياء من كل الجهات دائماً باقياً.

ففيما ذكرناه دليل على جميع الأسماء والصفات التي لم نذكرها، وإنما يَنفي التمثيل والتشبيه النية والعلم بمباينة الصفات والمعاني، والفرق بين الخالق والمخلوق، وفي جميع الأشياء فيما يؤدي إلى التمثيل والتشبيه عند أهل الجهل والزيغ، ووجوب الإيمان بالله عَزَّ وجَلّ بأسمائه وصفاته التي وصف بها نفسه وأخبر عنه رسوله ﷺ، وأن أسامي الخلق وصفاتهم وافقتها في الاسم وباينتها في جميع المعاني، بحدوث خلقه وفنائهم، وأزلية الخالق وبقائه، وبما أظهر من صفاته، ومنع استدراك كيفيتها، فقال الله عَزَّ وجَلّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»[1] اهـ.

---

(١) التوحيد (٣/ ٧ ـ ٩).

وقال أيضاً: «ذكر بيان النهي عن تقدير كيفية صفات الله عَزَّ وجَلّ، والدليل على إثبات صفاته وأن الله وصف نفسه بالسمع، والبصر، واليمين، بترك التشبيه والتمثيل»[1] اهـ.

* الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين (٣٩٩هـ):

قال: «وقد قال وهو أصدق القائلين: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، وقال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقال: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقال: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقال: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وقال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، وقال: ﴿اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣].

---
(١) التوحيد (٣/ ٢١).

ومثل هذا في القرآن كثير، فهو تبارك وتعالى نور السماوات والأرض كما أخبر عن نفسه، وله وجه ونفس وغير ذلك مما وصف به نفسه، ويسمع، ويرى، ويتكلم، هو الأول لا شيء قبله، والآخر الباقي إلى غير نهاية ولا شيء بعده، والظاهر العالي فوق كل شيء، والباطن بطن علمه بخلقه، فقال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، قيوم حي لا تأخذه سنة ولا نوم»(١) اهـ.

* الإمام العارف أبو منصور معمر بن أحمد بن زياد الأصبهاني (٤١٨هـ):

قال: «أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السُّنَّة وأجمع ما كان عليه أهل الحديث وأهل التصوف والمعرفة...»، فذكر أشياء إلى أن قال: «وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، والاستواء معقول، والكيف مجهول، وأنه بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، فلا حلول ولا ممازجة ولا ملاصقة، وأنه سميع، بصير، عليم، خبير، يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويعجب، ويضحك، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا بلا كيف ولا تأويل، كيف شاء، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة من العارفين على هذا»(٢) اهـ.

---

(١) أصول السُّنَّة (ص٦٠ ـ ٦١).

(٢) سبق تخريجه.

* شيخ الإسلام الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ):

قال: «وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع، والبصر، والعين، والوجه، والعلم، والقوة، والقدرة، والعزة، والعظمة، والإرادة، والمشيئة، والقول، والكلام، والرضا، والسخط، والحياة، واليقظة، والفرح، والضحك، وغيرها، من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله ﷺ من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه، ولا تكييف له ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه بتأويل منكر، ويجرونه على الظاهر، ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلَّا الله»[١] اهـ.

* الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الطلحي الأصبهاني (٥٣٥هـ):

قال الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الطلحي الأصبهاني: «مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد، ويحيى بن

---

(١) عقيدة السَّلَف وأصحاب الحديث (ص٣٩ ــ ٤٠).

سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن راهويه: أن صفات الله التي وصف بها نفسه، ووصفه بها رسوله من السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيها، ولا تشبيه ولا تأويل.

قال ابن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره، ثمّ قال: أي هو هو على ظاهره لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل»[١] اهـ.

وقال: «إنَّ الله عَزَّ وجَلّ سميع بصير، عليم خبير، يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويضحك، ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف يشاء، فيقول: هل من داعٍ فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر، ويرون الربّ عَزَّ وجَلّ يوم القيامة عياناً لا يشكُّون في رؤيته، ولا يختلفون ولا يمارون كذلك»[٢] اهـ.

* الإمام الحافظ شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ):

قال: «... فالنزول، والكلام، والسمع، والبصر، والعلم،

(١) سبق تخريجه.

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٣٣).

والاستواء، عبارات جلية واضحة للسامع، فإذا اتصف بها من ليس كمثله شيء فالصفة تابعة للموصوف، وكيفية ذلك مجهولة عند البشر»[1] اهـ.

مطلب

بيان موافقة أبي الحسن الأشعري للسَّلَف في عدم التفريق بين صفة وأخرى

قد سبق نقل كثير من كلام أبي الحسن الأشعري في الصفات، وأنه كان يثبتها لله تعالى على ظاهرها، من غير تأويل، ولا تفريق بين صفة وأُخرى.

وأنا أذكر بعضها:

فقال في «مقالات الإسلاميين»: «وقال أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث: ليس بجسم ولا يشبه الأشياء وأنه على العرش كما قال عَزَّ وجَلّ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ولا نقدم بين يدي الله في القول، بل نقول استوى بلا كيف.

وأنه نور كما قال تعالى: ﴿۞ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

وأن له وجهاً كما قال الله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧].

(١) العلو (ص٢١٤).

وأن له يدين كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥].

وأن له عينين كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث.

ولم يقولوا شيئاً إلاَّ ما وجدوه في الكتاب، أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ»[1] اهـ.

وقال في «الإبانة»: «الباب السادس الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، فأخبر أن له سبحانه وجهاً لا يفنى، ولا يلحقه الهلاك.

وقال تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]، فأخبر تعالى أن له وجهاً وعيناً، ولا تكيّف ولا تحد.

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٤٨).

وقال تعالى: ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [الطور: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ [طه: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٨٥]، وقال لموسى وهارون عليهما أفضل الصلاة والسلام: ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه: ٤٦]، فأخبر تعالى عن سمعه وبصره ورؤيته. . . »[١] اهـ.

❑ ❑ ❑

(١) الإبانة للأشعري (ص١٠٤).

المبحث الثَّاني

بيان مخالفة الأشاعرة للسَّلَف في هذا الباب والرَّدِّ على شبهاتهم فيه

نستخلص ممَّا سبق تقريره أموراً:

الأمر الأوَّل: أنَّ السَّلَف رحمهم الله يثبتون جميع الصفات الواردة لله تعالى على ظاهرها، من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تحريف، ولا يفرقون بين صفة وأخرى، فالسمع واليد عندهم سواء في الإثبات، والبصر والنزول عندهم سواء. وهكذا.

بطلان تفريق الأشاعرة في الإثبات بين الصفات العقلية السبعة وبين غيرها

الأمر الثاني: بطلان ما ادَّعاه المؤلِّفان والأشاعرة من التفريق بين الصفات في الإثبات، حيث فرقوا بين صفات المعاني السبع وهي: السمع، والبصر، والعلم، والكلام، والإرادة، والقدرة، والحياة، فأثبتوها على ظاهرها وحقيقتها، وبين باقي الصفات كاليد، والوجه، والنزول، والمحبة، والرضا، ونحوها من الصفات، فسلطوا عليها سهام التأويل، ومنعوا من حملها على ظاهرها وحقيقتها.

قال المؤلفان في علة التفريق (ص١٩٣ ــ ١٩٤): «فالأولى منها ــ أي: ما سوى الصِّفات السبع ــ أول ما يتبادر إلى الذهن عند سماعها العضو والجسم الذي وضعت للدلالة عليه، فإذا أضيف ذلك اللفظ إلى الله تعالى قطع العارف بالله أن ذلك المعنى المتبادر والظاهر من اللفظ محال هنا ومنفي عن الله تعالى، وإنما سيق الكلام على سبيل الاستعارة والمجاز، وذلك كلفظ (اليد، والأصبع، والقدم، والساق، والوجه، والضحك، والاستواء، والنزول)، ونحوها من الألفاظ التي ترجع حقائقها المتبادرة منها إلى الحس.

أمَّا الثَّانية منها، وهي التي ترجع إلى المعنى مثل القدرة والإرادة والسمع والبصر ونحوها، فلا يلزم من حملها على ظاهرها وحقيقتها مشابهة، لأنها معان مجردة وحقائقها واسعة، فإذا أضيفت للخالق كان لها حقيقة لائقة به تعالى، وإذا أضيفت للمخلوق كانت لها حقيقة لائقة به، ولهذا لم يضطر العلماء إلى صرفها عن ظاهرها» اهـ.

وهذا كلام متناقض وباطل لأمور:

أوَّلها: أنه يلزمهم فيما أثبتوه من الصفات مثل ما يلزمهم فيما نفوه منها، فالسمع مثلاً: لا يُعرف في المخلوق إلاَّ بجارحة الأذن، فيلزم بناءً على أصلهم وقاعدتهم أن إثبات السمع لله تعالى يلزم منه الجارحة، وكذلك إثبات البصر يلزم منه العين والحدقة والأجفان

ونحو ذلك من الجوارح، وإثبات الكلام يلزم منه الفم واللسان واللَّهاة، وهي جوارح، وهكذا في كل الصفات السبع.

وقد نقل المؤلِّفان عن ابن خلدون ما يؤكد هذا.

فقالا (ص١٩٨): «وقال العلاَّمة ابن خلدون: . . . وكان من مذهبهم إثبات الكلام والسمع والبصر، لأنها وإن أوهم ظاهرها النقص بالصوت والحرف الجسمانيين، فقد وجد للكلام عند العرب مدلول آخر غير الحروف والأصوات. . . وأما السمع والبصر وإن كان يوهم إدراك الجارحة. .» اهـ.

فها هو ابن خلدون يقرر أن إثبات الصفات السبع يستلزم الجارحة، مما يبين بطلان ما ادعوه من الفرق!.

قال الموفق ابن قدامة في رده على من أنكر إثبات الحرف في كلام الله تعالى بكونه يستلزم الجوارح: «إن هذا باطل بسائر صفات الله تعالى، فإن العلم لا يكون في حقنا إلاَّ بقلب، والسمع لا يكون إلاَّ من انخراق، والبصر لا يكون إلاَّ من حَدَقَة، والله تعالى عالم سميع بصير ولا يوصف بذلك.

فإن نفيتم الكلام لافتقاره في زعمكم إلى المخارج والأدوات، فلزمكم نفي سائر الصفات، وإن أثبتم له الصفات ونفيتم عنه الأدوات، لزمكم مثل ذلك في الكلام، وإلا فما الفرق بينهما؟!»[1].

---

(١) المناظرة في القرآن (ص٤٤).

بل نقول: إنه لا يوجد في الشاهد ما هو متصف بالسمع، والبصر، والعلم، والحياة، والقدرة، إلاَّ ما هو جسم ـ على حسب تعريفهما للجسم ـ ، فهلاَّ استلزم إثبات هذه الصفات الجسمية لله تعالى.

لزوم النفاة فيما أثبتوه من الصفات نظير ما يلزمهم فيما نفوه منها

فإن قالوا: لا يلزم فيما أثبتناه لله تعالى من الصفات ما يلزم من صفات المخلوق، بل نثبتها على حقيقتها اللائقة بالله مع نفي المماثلة.

قلنا: قولوا إذاً فيما نفيتموه مثل ما قلتم فيما أثبتموه، فأثبتوا وجهاً لله تعالى صفة له لا يشبه وجوه المخلوقين، وأثبتوا ضحكاً له تعالى لائقاً به لا يشبه ضحك المخلوق. وإلا كنتم متناقضين!!

قال ابن المِبْرَد في إبطاله قول مَن فرَّق بين الصفات في الإثبات، فأثبت بعضها وتأول الآخر: «وإذا خرجت من الإثبات إلى التأويل فنفس ما خرجت إليه يلزم فيه ذلك الذي خرجت لأجله، فإنك إذا قلت: اليد القدرة، فيقال: لأي شيء قلت ذلك؟

يقول: لئلاّ نقول بالتشبيه وأنه يلزم من اليد أن تكون كيد الآدمي فوقع التشبيه.

فنقول: وهذه القدرة التي ذكرتها كذلك للآدمي قدرة، فيلزم أن تكون كقدرة الآدمي، فإن قلت: لا، قدرة تليق بجلاله، فنقول:

اتـرك أنـت هــذا التـأويـل الـذي لا بـرهـان عليـه وقـل: يـد تليـق بجلاله»[1].

وقال الملاّ علي القاري الحنفي في إبطال التفريق بين الصفات في الإثبات: «ويقال لمن تأول الغضب بإرادة الانتقام، والرضى بإرادة الإنعام والإكرام: لم تأولت ذلك الكلام؟

فلا بد أن يقول: لأن الغضب غليان دم القلب، والرضا الميل والشهوة، وذلك لا يليق بالله تعالى.

فيقال له: وكذلك الإرادة والمشيئة فينا هي ميل الحي إلى الحي، أو إلى ما يلائمه ويناسبه، فإن الحي منا مائل إلى ما يجلب له منفعة، أو يدفع عنه مضرة، وهو محتاج إلى ما يريده ومفتقر إليه يزداد بوجوده وينقص بعدمه، فالمعنى الذي صرفت إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفت عنه سواء، فإن جاز هذا جاز ذلك.

فإن قال: الإرادة التي يوصف الله بها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقة.

قيل له: إن الغضب والرضى الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقة، فإن كان ما يقوله في الإرادة يمكن أن يُقال في هذه الصفات لم يتعين التأويل، بل يجب تركه، لأنك تسلم من التناقض، وتسلم أيضاً من تعطيل معنى

(١) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص٣٠١).

أسماء الله تعالى وصفاته بلا موجب، فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام.

وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله لامتناع مسمى ذلك في المخلوق، فإنه لا بد أن يُثبت شيئاً على خلاف ما يعهده حتى في صفة الوجود، فإن وجود العبد كما يليق به، ووجود الباري كما يليق به، فوجوده تعالى يستحيل عليه العدم، ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم، فما سمّى به الرب نفسه، وسمّى به مخلوقاته مثل: الحي، والقيوم، والعليم، والقدير، أو سمّى به بعض صفات عباده فنحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حق الله وأنه حق ثابت موجود، ونعقل أيضاً معاني هذه الأسماء في حق المخلوق، ونعقل بين المعنيين قدراً مشتركاً، إذ المعنى المشترك الكلي لا يوجد مشتركاً إلاَّ في الأذهان، ولا يوجد في الخارج إلاَّ معيناً مختصاً، فيثبت في كلم منهما ما يليق به»[1] اهـ.

الأمر الثَّاني: أن كثيراً مما تأوله الأشاعرة والمؤلفان من الصفات وصرفوه عن ظاهره راجع إلى المعنى: كالمحبة، والرضا، والمقت، والفرح، وقد زعموا أنهم إنما أثبتوا الصفات السبع لكونها راجعة إلى المعنى.

---

(١) شرح الفقه الأكبر (ص٩٥ ــ ٩٦).

فيقال لهم: فهلاَّ أثبتم هذه الصفات وحملتموها على ظاهرها وحقيقتها اللائقة بالله تعالى من غير تشبيه.

فإن امتنعوا تناقضوا، وبطل ما زعموه من الفرق بين ما أثبتوه من الصفات وما نفوه، وصار تفريقهم بين الصفات في الإثبات تحكُّماً محضاً!!

يلزم النفاة في الذات نظير ما يلزمهم في الصفات

الأمر الثَّالث: أنهم يثبتون ذاتاً لله تعالى حقيقة لا تشبه ذوات المخلوقين، ولا يلزم من إثباتها عندهم ما يلزم من ذوات المخلوقين، ومعلوم أن الذات ليست من الأمور التي ترجع إلى المعاني، بل إلى ما يتعلق بالحس.

فيلزمهم بناءً على قاعدتهم في التفريق بين الصفات أن يكون وصف الله بالذات مستلزماً للتشبيه والنقص.

فإن قالوا: بل نثبت ذاتاً لا تشبه ذوات المخلوقين، ولو كانت مما يتعلق بالحس.

قلنا: أثبتوا إذا يداً، ووجهاً، ونزولاً، لا يشبه صفة المخلوق، وإلا كنتم متناقضين.

الأمر الرَّابع: أن ما سبق ذكره من الأدلة، ومن كلام السَّلَف الصريح كافٍ بحمد الله في إبطال هذا التفريق المزعوم، وعدم اعتباره.

إطلاق السَّلَف نفي التكييف عن جميع الصفات بلا تفريق

ثمّ قال المؤلِّفان مؤكِّدين لِمَا ذكراه من التفريق (ص١٩٤): «ومما يعضد هذا القول ــ أي: التفريق بين الصفات السبع وغيرها ــ أنه لم ينقل عن أحد من السَّلَف الصالح رضوان الله عليهم أنه قال في شيء من صفات المعاني: أَمِرُّوها بلا كيف، أو لا تُفسر ولا تُكيف... إلخ، وما هذا إلاَّ لفطنتهم لهذا الفارق بين النوعين من الألفاظ» اهـ.

وهذا من جهلهما بكلام السَّلَف، وعدم اطلاعهما عليه، فإن قاعدة السَّلَف في جميع الصفات واحدة، لا يقال كيف؟ ولا لم؟.

قال ابن عيينة: «كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره، لا كيف ولا مثل»[1] اهـ.

وقال عثمان الدارمي: «أخبرنا الله في كتابه أنه ذو سمع، وبصر، ويدين، ووجه، ونفس، وكلام، وأنه فوق عرشه فوق سماواته، فآمنَّا بجميع ما وصف به نفسه كما وصفه بلا كيف»[2] اهـ.

وقال أيضاً: «ولكنا نثبت له السمع والبصر والعين بلا تكييف»[3] اهـ.

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) الرد على المريسي (١/ ٤٢٨).
(٣) المرجع السابق (٢/ ٦٨٨).

وقال الأزهري صاحب اللغة: «فهو سميع: ذو سمع بلا تكييف، ولا تشبيه بالسميع من خلقه، ولا سمعه كسمع خلقه، ونحن نصفه بما وصف به نفسه بلا تحديد ولا تكييف»[1] اهـ.

وقال السجزي: «مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحمَّاد بن سلمة، وحمَّاد بن زيد، وأحمد، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن راهويه: أن صفات الله التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله من **السمع**، **والبصر**، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه: إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، مِن **غير كيف** يتوهّم فيها، ولا تشبيه ولا تأويل»[2] اهـ.

وقال الذهبي: «وهذا الذي علمت من مذهب السَّلَف، والمراد بظاهرها، أي: لا باطن لألفاظ الكتاب والسُّنَّة غير ما وضعت له، كما قال مالك وغيره: الاستواء معلوم، وكذلك القول في **السمع**، **والبصر**، والعلم، والكلام، والإرادة، والوجه ونحو ذلك، هذه الأشياء معلومة فلا نحتاج إلى بيان وتفسير، **لكن الكيف في جميعها مجهول عندنا**، والله أعلم»[3] اهـ.

---

(١) تهذيب اللغة (٢/ ١٤٢).

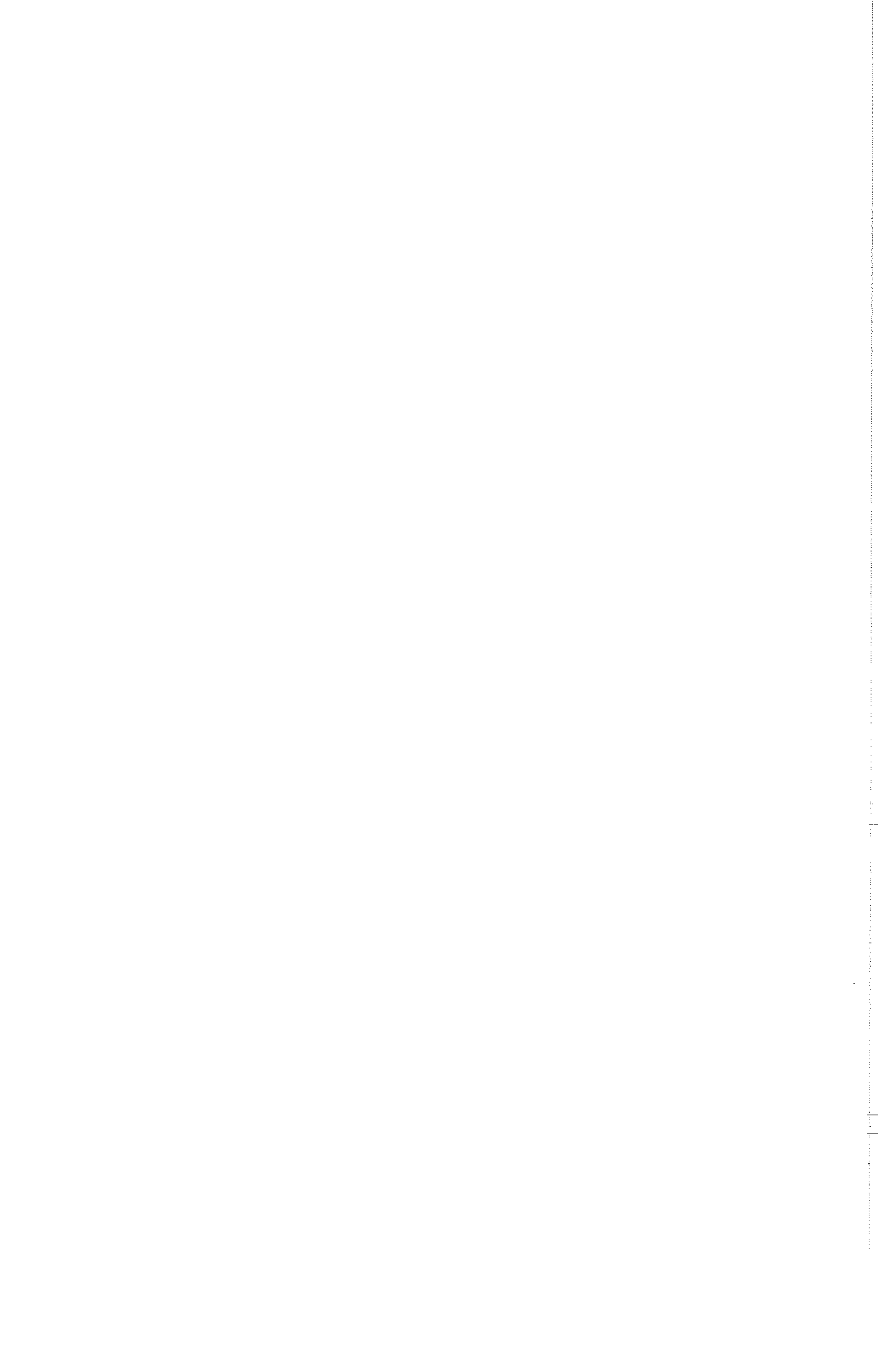
(٢) سبق تخريجه.

(٣) العلو (ص٢٥٣).

وانظر أيضاً كلام ابن جرير، والخطابي، ومعمر الأصبهاني، وغيرهم.

وهذا يدل على مجازفة المؤلفَيْن في إطلاق الدعاوى العريضة دون أن يكونا على بينة من أمرهما، وهو دأب أهل البدع عموماً.





الفصل السَّادس

في بيان أنَّ إثبات الصفات لله تعالى لا يستلزم التشبيه بخلقه وأنه لا يلزم في حق الخالق ما يلزم في حق المخلوق

تمهيد

إنَّ ممَّا أوقع المؤلِّفَيْن في تحريف الصِّفات باسم التأويل، وإخراجها عن ظاهرها، وادعاء أن ظاهرها غير مراد، أنهما فَهِمَا من إثبات الصفات لله تعالى لوازم صفات المخلوق الضعيف الفقير العاجز الممكن، فقالا: لو أثبتنا كذا وكذا للزم كذا وكذا، جهلاً منهما بالشرع والعقل واللغة.

قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فأثبت لنفسه السمع والبصر وهما مما يتصف بهما المخلوق، ونفى عن نفسه مماثلة شيء من خلقه.

وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، أنه لا ند له ولا نظير.

الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات

ومن المعلوم أن لله ذاتاً لا تشبه ذوات المخلوقين، وأنه لا يلزم من إثبات الذات له ما يلزم من ذات المخلوق، فالذي صرف التشبيه عن إثبات الذات لله، هو نفسه الذي يصرف التشبيه عن إثبات جميع الصفات.

فلما عُلم قطعاً مباينة الخالق للمخلوق في الذات والوجود، علم مباينته لخلقه في الصفات، إذ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، والله عَزَّ وجَلّ ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كانت له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات.

فلا يلزم من صفات الله تعالى ما يلزم من صفات المخلوق، إذ المخلوق تلزمه أمور من النقص لنقص أصله وفقره وذله وضعفه، ولا يلزم هذا في صفة جبار السماوات والأرض، ومبدع كل شيء وخالقه، الذي لا تحيط بكنه ذاته وصفاته العقول، ولا تدركه الأوهام والظنون.

وأنا أنقل هنا بعض كلام الأئمة في أن إثبات الصفات لله تعالى لا يلزم منه ما يلزم من صفة المخلوق، وأن الذين يُلزمون صفات الله ما يلزم من صفة المخلوق إنما هم المعطلة بأصنافهم وأنواعهم.

المبحث الأوَّل

آثار السَّلَف الدَّالَّة على أنه
لا يلزم مِن صفات الله ما يلزم مِن صفات المخلوق

*** عبد العزيز بن عبد الله بن أبـي سلمة الماجشون (١٦٤هـ):**

قال: «فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقاً وتكلفاً، فقد استهوته الشياطين في الأرض حيران، فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف الرب وسمَّى من نفسه بأن قال: لا بدّ أن كان له كذا من أن يكون له كذا، فعَمِي عن البين بالخفيِّ، فجحد ما سمَّى الربّ من نفسه لصمت الرب عما لم يسم منها»[١] اهـ.

*** الإمام أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم الكوفي (١٨٢هـ):**

قال: «فلذلك لا يجوز القياس في التوحيد، ولا يعرف إلاَّ بأسمائه ولا يوصف إلاَّ بصفاته...»، إلى أن قال: «فقد أمرنا أن

---

(١) سبق تخريجه.

نوحده وليس التوحيد بالقياس، لأن القياس يكون في شيء له شبه ومثل، فالله تعالى وتقدس لا شبه له ولا مثل له تبارك الله أحسن الخالقين. ثمّ قال: وكيف يدرك التوحيد بالقياس وهو خالق الخلق بخلاف الخلق ليس كمثله شيء تبارك وتعالى»[1] اهـ.

* عبد الرحمن بن القاسم العتقي أبو عبد الله المصري المالكي (١٩١هـ):

قال ابن عبد البر: «وقد بلغني عن ابن القاسم أنه لم ير بأساً برواية الحديث «أن الله ضحك»، وذلك لأن الضحك من الله والتنزّل والملالة والتعجب منه ليس على جهة ما يكون من عباده»[2] اهـ.

وقال: «لا ينبغي لأحد أن يصف الله إلاَّ بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يُشَبِّه يديه بشيء، ولا وجهه بشيء، ولكن يقول: له يدان كما وصف نفسه في القرآن، وله وجه كما وصف نفسه، يقف عند ما وصف به نفسه في الكتاب، فإنه تبارك وتعالى لا مثل له ولا شبيه، ولكن هو الله لا إله إلاَّ هو كما وصف نفسه، ويداه مبسوطتان كما وصفها: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] كما وصف نفسه»[3].

---

(١) رواه ابن منده في التوحيد (٣/ ٣٠٥)، وأبو القاسم التيمي في الحجة (١/ ١١).

(٢) التمهيد (٧/ ١٥٢).

(٣) أصول السُّنَّة لابن أبي زمنين (ص٧٥).

* **الحافظ نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي (٢٢٨هـ):**

قال: «من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه»[(١)] اهـ.

* **عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني (٢٣٠هـ):**

قال في مناظرته للجهمي: «فقال الجهمي: أخبرني كيف استوى على العرش؟ أهو كما تقول العرب استوى فلان على السرير فيكون السرير حوى فلاناً وحده إذا كان عليه، فيلزمك أن تقول إن العرش قد حوى الله وحده إذا كان عليه، لأنا لا نعقل الشيء على الشيء إلاَّ هكذا.

باب من البيان لذلك يقال له: أما قولك كيف استوى؟ فإن الله لا يجري عليه كيف، وقد أخبرنا أنه استوى على العرش ولم يخبرنا كيف استوى، فوجب على المؤمنين أن يصدقوا ربهم باستوائه على العرش، وحرم عليهم أن يصفوا كيف استوى، لأنه لم يخبرهم كيف كذلك، ولم تره العيون في الدنيا فتصفه بما رأت، وحرم عليهم أن يقولوا عليه من حيث لا يعلمون، فآمنوا بخبره عن الاستواء، ثمّ ردوا علم كيف استوى إلى الله»[(٢)] اهـ.

---

(١) رواه اللالكائي (٣/ ٥٣٢)، وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/ ٢٦٣).

(٢) سبق تخريجه.

* الإمام الحافظ ابن راهويه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (٢٣٨هـ):

قال: «لا يجوز الخوض في أمر الله كما يجوز الخوض في فعل المخلوقين، لقول الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ولا يجوز لأحد أن يتوهم على الله بصفاته وفعاله بفهم كما يجوز التفكر والنظر في أمر المخلوقين، وذلك أنه يمكن أن يكون الله عَزَّ وجَلّ موصوفاً بالنزول كل ليلة إذا مضى ثلثها إلى السماء الدنيا كما يشاء، ولا يُسأل كيف نزوله، لأن الخالق يصنع ما شاء كما يشاء»[(١)] اهـ.

* إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل (٢٤١هـ):

قال في كتابه «الرد على الجهمية والزنادقة»: «وتأوّل ــ أي: جهم ــ القرآن على غير تأويله، وكذب بأحاديث رسول الله ﷺ، وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه، أو حدّث عنه رسوله كان كافراً، وكان من المشبهة...»[(٢)].

وقال: «فقلنا لهم: هذا الذي يدبر هو الذي كلَّم موسى، قالوا: لم يتكلم ولا يكلم، لأن الكلام لا يكون إلاَّ بجارحة، والجوارح عن الله منفية. فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد

---

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/ ٣٢٥).

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٠٤).

الناس تعظيماً لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلاَّ فرية في الله»[1] اهـ.

وقال في «باب ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلَّم موسى»: «فقلنا: لِمَ أنكرتم ذلك؟ قالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم، إنما كوّن شيئاً فعبَّر عن الله، وخلق صوتاً فأسمع، وزعموا أن الكلام لا يكون إلاَّ من جوف ولسان وشفتين.

فقلنا: هل يجوز لمكوِّن أو غير الله أن يقول: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ ۝ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١١ ـ ١٢]؟...»، إلى أن قال: «وأما قولهم: إن الكلام لا يكون إلاَّ من جوف وفم وشفتين ولسان، أليس الله قال للسماوات والأرض: ﴿ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، أتراها أنها قالت بجوف وفم وشفتين ولسان وأدوات؟

وقال: ﴿وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، أتراها سبَّحت بجوف وفم ولسان وشفتين؟ والجوارح إذ شهدت على الكافر ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [فصلت: ٢١]، أتراها أنها نطقت بجوف وفم ولسان؟

ولكن الله أنطقها كيف شاء، وكذلك الله تكلم كيف شاء من غير أن يقول بجوف ولا فم ولا شفتين ولا لسان»[2] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (ص١٠٤).

(٢) المرجع السابق (ص١٣٠ ـ ١٣١).

وقال الإمام أحمد في رسالة السُّنَّة التي رواها عبدوس بن مالك العطار: «وليس في السُّنَّة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هي الاتباع وترك الهوى»[١] اهـ.

وهذا منه رحمه الله إبطال قياس الخالق على المخلوق فيما وصف الله به نفسه، وأن الواجب هو التسليم من غير قياس لصفاته بصفات خلقه.

* أبو زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم القرشي المخزومي (٢٦٤هـ):

قال: «المعطلة النافية الذين ينكرون صفات الله عَزَّ وجَلّ التي وصف بها نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، ويكذبون بالأخبار الصحاح التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصفات، ويتأوَّلونها بآرائهم المنكوسة على موافقة ما اعتقدوا من الضلالة، وينسبون رواتها إلى التشبيه، **فمن نسب الواصفين ربهم تبارك وتعالى بما وصف به نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ من غير تمثيل ولا تشبيه إلى التشبيه فهو معطل نافٍ**، ويستدل عليهم بنسبتهم إياهم إلى التشبيه أنهم معطلة نافية، كذلك كان أهل العلم يقولون، منهم: عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح»[٢] اهـ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) ذكره أبو القاسم التيمي في الحجة (١/ ١٧٨).

وقد سبق أن ذكرنا أن من علامة الجهمية المعطلة، تسميتهم المثبتة مشبهة، ونقلنا قول الإمام أحمد، وإسحاق، وأبـي حاتم، وغيرهم[1].

*** الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ):**

قال في الردّ على تأويلات الجهمية والمعتزلة: «وقالوا في الضحك: هو مثل قول العرب: «ضحكت الأرض بالنبات»، إذا طلع فيها ضروب الزهر، وضحكت الطلعة إذا انفتق كافورها عن بياضها، وضحك المزن إذا لمع فيه البرق، وليس من هذا شيء إلاَّ وللضحك منه معنى حدث، **فإن كان الضحك الذي فروا منه فيه تشبيه بالإنسان، فإن في هذا تشبيهاً بهذه المعاني**»[2].

*** الإمام العلامة الحافظ الناقد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ):**

قال: «أما قولك: إن كيفية هذه الصفات وتشبيهها بما هو موجود في الخلق خطأ، فإنا لا نقول: إنه خطأ كما قلت بل هو عندنا كفر. ونحن لكيفيتها وتشبيهها بما هو موجود في الخلق أشد أنفاً منكم، غير أنا كما لا نشبِّهها، ولا نكيِّفها، لا نكفر بها، ولا نكذب، ولا نبطلها بتأويل الضلال...».

---

(١) انظر: (ص٢٠٨).

(٢) الاختلاف في اللفظ (ص٣٩).

إلى أن قال: «فإنا لا نجيز اجتهاد الرأي في كثير من الفرائض والأحكام التي نراها بأعيننا وتسمع في آذاننا، فكيف في صفات الله تعالى التي لم تر العيون، وقصرت عنها الظنون»[1] اهـ.

وقال: «أما هؤلاء الذين سميتهم مشبِّهة: أن وصفوه بما وصف به نفسه بلا تشبيه؟ فلولا أنها كلمة هي محنة الجهمية التي ينبزون المؤمنين بها ما سمينا مشبهاً غيرك لسماجة ما شبهت ومثَّلت. ويلك! إنما نصفه بالأسماء، لا بالتكييف ولا بالتشبيه، كما يقال: إنه ملك كريم عليم حكيم حليم رحيم لطيف مؤمن عزيز جبار متكبر.

وقد يجوز أن يدعى البشر ببعض هذه الأسماء، وإن كانت مخالفة لصفاتهم، **فالأسماء فيها متفقة، والتشبيه والكيفية مفترقة**، كما يقال: ليس في الدنيا مما في الجنّة إلاَّ الأسماء، يعني في الشبه والطعم والذوق، والمنظر، واللون. فإذا كان كذلك فالله أبعد من الشبه وأبعد.

فإن كُنَّا مشبهة عندك أن وحَّدنا الله إلهاً واحداً بصفات أخذناها عنه وعن كتابه، فوصفناه بما وصف به نفسه في كتابه، فالله في دعواكم أول المشبهين بنفسه، ثمّ رسوله الذي أنبأنا ذلك عنه. فلا تظلموا أنفسكم ولا تكابروا العلم إذ جهلتموه، فإن التسمية من التشبيه بعيدة»[2] اهـ.

---

(١) الرد على المريسي (١/ ٢١٩ ــ ٢٢٠).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٠٢ ــ ٣٠٣).

وقال: «وأما **تشنيعك على هؤلاء المقرِّين بصفات الله عَزَّ وجَلّ المؤمنين بما قال الله: أنهم يتوهمون فيها جوارح وأعضاء، فقد ادعيت عليهم في ذلك زوراً باطلاً**، وأنت من أعلم الناس بما يريدون بها، إنما يثبتون منها ما أنت له معطل وبه مكذب، ولا يتوهمون فيها إلاَّ ما عنى الله تعالى ورسوله ﷺ، ولا يدّعون جوارح ولا أعضاء كما تقوَّلت عليهم، غير أنك لا تألو في التشنيع عليهم بالكذب، ليكون أروج لضلالتك عند الجهال»[1] اهـ.

وقال: «وأما ما ادَّعيتَ مِن انتقال مكان إلى مكان أنَّ ذلك صفة المخلوقين، فإنا لا نكيف مجيئه وإتيانه أكثر مما وصف الناطق من كتابه، ثمّ ما وصف رسوله ﷺ»[2] اهـ.

وقال: «وادَّعى المُعارِض أيضاً أن المقري حدَّث عن حرملة بن عمران عن أبي موسى يونس عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أنه قرأ: ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٨٥]، فوضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه».

وقد عرفنا هذا من رواية المقري وغيره، كما روى المعارض، غير أنه ادعى أن بعض كتبة الحديث ثبتوا به بصراً بعين كعين، وسمعاً كسمع جارحاً مركباً.

---

(١) المرجع السابق (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٦٨٠).

فيقال لهذا المُعارض: أما دعواك عليهم أنهم ثبتوا له سمعاً وبصراً فقد صدقت.

وأما دعواك عليهم أنه كعين وكسمع، فإنه كذب ادعيت عليهم، لأنه ليس كمثله شيء، ولا كصفاته صفة.

وأما دعواك أنهم يقولون: جارح مركب فهذا كفر لا يقوله أحد من المسلمين، ولكنا نثبت له السمع والبصر والعين بلا تكييف، كما أثبته لنفسه فيما أنزل من كتابه، وأثبته له الرسول ﷺ، وهذا الذي تكرره مرة بعد مرة جارح وعضو وما أشبهه، حشو وخرافات، وتشنيع لا يقوله أحد من العالمين، وقد روينا روايات السمع والبصر والعين في صدر هذا الكتاب بأسانيدها وألفاظها عن رسول الله ﷺ، فنقول كما قال، ونعني بها كما عنى، والتكييف عنها مرفوع، وذكر الجوارح والأعضاء تكلُّفٌ منك وتشنيع»[1] اهـ.

وقال: «ثمّ لم تأنف من هذا التأويل حتى ادعيتَ على قوم من أهل السُّنَّة أنهم يفسِّرون ضحك الله على ما يعقلون من أنفسهم، وهذا كذب تدعيه عليهم، لأنا لم نسمع أحداً منهم يشبه شيئاً من أفعال الله تعالى بشيء من أفعال المخلوقين، ولكنا نقول هو نفس الضحك، يضحك كما يشاء كما يليق به، وتفسيرك هذا منبوذ في حشك»[2] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٦٨٨ ـ ٦٨٩).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٧٨٠).

*** الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ):**

قال: «فنثبتُ كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يُعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه فنقول: يسمع جلَّ ثناؤه الأصوات، لا بخرق في أذن، ولا جارحة كجوارح بني آدم. وكذلك يبصر الأشخاص ببصر لا يشبه أبصار بني آدم التي هي جوارح لهم.

وله يدان ويمين وأصابع، وليست جارحة، ولكن يدان مبسوطتان بالنعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير. ووجه لا كجوارح بني آدم التي من لحم ودم.

ونقول: **يضحك إلى من شاء من خلقه، لا تقول: إن ذلك كشر عن أنياب.**

ويهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا»[1] اهـ.

*** إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ):**

قال في كلام طويل نفيس: «فاسمعوا الآن أيها العقلاء، ما نذكر من جنس اللغة السائرة بين العرب، هل يقع اسم المشبهة على أهل الآثار ومتَّبعي السنن؟

نحن نقول وعلماؤنا جميعاً في جميع الأقطار: إن لمعبودنا

---

(١) التبصير (ص١٤١ ــ ١٤٥).

عَزَّ وجَلّ وجهاً كما أعلمنا الله في محكم تنزيله، فذواه بالجلال والإكرام، وحكم له بالبقاء، ونفى عنه الهلاك.

ونقول: إن لوجه ربنا عَزَّ وجَلّ من النور والضياء والبهاء ما لو كشف حجابه لأحرقت سُبُحات وجهه كل شيء أدركه بصره، محجوب عن أبصار أهل الدنيا، لا يراه بشر ما دام في الدنيا الفانية.

ونقول: إن وجه ربنا القديم لا يزال باقياً، فنفى عنه الهلاك والفناء.

ونقول: إن لبني آدم وجوهاً كتب الله عليها الهلاك، ونفى عنها الجلال والإكرام، غير موصوفة بالنور والضياء والبهاء التي وصف الله بها وجهه، تدرك وجوه بني آدم أبصار أهل الدنيا، لا تحرق لأحد شعرة فما فوقها، لنفي السبحات عنها، التي بينها نبينا المصطفى ﷺ لوجه خالقنا.

ونقول: إن وجوه بني آدم محدثة مخلوقة، لم تكن فكَوَّنها الله بعد أن لم تكن مخلوقة، أوجدها بعد ما كانت عدماً، وإن جميع وجوه بني آدم فانية غير باقية، تصير جميعاً ميتاً، ثمّ تصير رميماً، ثمّ ينشئها الله بعد ما قد صارت رميماً، فتلقى من النشور والحشر والوقوف بين يدي خالقها في القيامة، ومن المحاسبة بما قدمت يداه وكسبه في الدنيا ما لا يعلم صفته غير الخالق البارىء، ثمّ تصير إما إلى جنة منعمة فيها، أو إلى النار مُعَذَّبة فيها.

فهل يخطر يا ذوي الحِجا ببالِ عاقلٍ مركب فيه العقل، يفهم لغة العرب، ويعرف خطابها، ويعلم التشبيه، أن هذا الوجه شبيه بذاك الوجه؟

وهل ها هنا أيها العقلاء تشبيهُ وجه ربنا جلَّ ثناؤه الذي هو كما وصفنا وبيَّنَّا صفته من الكتاب والسُّنَّة بتشبيه وجوه بني آدم، التي ذكرناها ووصفناها؟ غير اتفاق اسم الوجه، وإيقاع اسم الوجه على وجه بني آدم، كما سمَّى الله وجهه وجهاً...

نحن نثبت لخالقنا جلَّ وعَلا صفاته التي وصف الله عَزَّ وجَلّ بها نفسه في محكم تنزيله، أو على لسان نبيه المصطفى ﷺ مما ثبت بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه، ونقول كلاماً مفهوماً موزوناً يفهمه كل عاقل.

نقول: ليس إيقاع اسم الوجه للخالق البارىء بموجب عند ذوي الحِجا والنُّهى أنه يشبه وجه الخالق بوجوه بني آدم، قد أعلمنا الله جلَّ وعَلا في الآي التي تلوناها قبلُ أنَّ لله وجهاً ذواه بالجلال والإكرام، ونفى الهلاك عنه...»، إلى أن قال بعد أن ذكر صفات كثيرة مما تسمَّى الله به وسمَّى به خلقه:

ض«ولو لزم ــ يا ذوي الحِجا ــ أهل السُّنَّة والآثار إذا أثبتوا لمعبودهم يَدَيْن كما ثبتهما الله لنفسه وثبتوا له نفساً عزَّ ربّنا وجَلَّ، وإنه سميع بصير، يسمع ويرى، ما ادعى هؤلاء الجهلة عليهم أنهم مشبِّهة، للزم كل من سمَّى الله مِلكاً أو عظيماً ورؤوفاً ورحيماً وجبَّاراً

ومتكبِّراً، أنه قد شبّه خالقه عَزَّ وجَلّ بخلقه، حاشا لله أن يكون من وصف الله عَزَّ وعَلاَ بما وصف الله به نفسه في كتابه، أو على لسان نبيه المصطفى ﷺ مشبهاً خالقه بخلقه»[1] اهـ.

وقال مثله في صفة اليد، والأصابع، ونحوها.

* عمرو بن عثمان أبو عبد الله المكي الزاهد (توفي بعد ٣٠٠هـ):

قال في كتابه «التعرف بأحوال العباد والمتعبدين» في باب ما يجيء الشيطان للتائبين: «فإن اعتصمت بها وامتنعت منه، أتاك من قبل التعطيل لصفات الرب تعالى وتقدس في كتابه وسنة رسوله محمد ﷺ فقال لك: إذا كان موصوفاً بكذا، أو وصفته، أوجب له التشبيه. فأكذبه لأنه اللعين إنما يريد أن يستزلك ويغويك ويدخلك في صفات الملحدين الزائغين الجاحدين لصفة الرب تعالى»[2] اهـ.

* أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي ابن بطة (٣٨٤هـ):

قال في الرد على مؤوِّلة صفة النزول لله تعالى: «فيقول ــ أي: المعطل ــ: إن قلنا ينزل، فقد قلنا إنه يزول، والله لا يزول، ولو كان ينزل لزال لأن كل نازل زائل.

---

(١) التوحيد (ص٢٢ ــ ٢٥).

(٢) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٦٣).

فقلنا: أو لستم تزعمون أنكم تنفون التشبيه عن رب العالمين؟ فقد صرتم بهذه المقالة إلى أقبح التشبيه، وأشد الخلاف، لأنكم إن جحدتم الآثار وكذَّبتم بالحديث رددتم على رسول الله ﷺ قوله، وكذَّبتم خبره.

وإن قلتم لا ينزل إلاَّ بزوال، فقد شبهتموه بخلقه، وزعمتم أنه لا يقدر أن ينزل إلاَّ بزواله على وصف المخلوق الذي إذا كان بمكان خلا منه مكان.

لكن نصدق نبينا كما قال: «ينزل ربنا عَزَّ وجَلّ»، ولا نقول: إنه يزول، بل ينزل كيف شاء، لا نصف نزوله، ولا نحده، ولا نقول: إن نزوله زواله»[1] اهـ.

وقال أيضاً: «وقالوا: لا نقبل ولا يجوز أن نصف الله إلاَّ بما قبله المعقول.

وقالوا: لا نقول إن لله يَدَيْن، لأن اليدين لا تكون إلاَّ بالأصابع وكف وساعدين وراحة ومفاصل، ففروا بزعمهم من التشبيه، ففيه وقعوا، وإليه صاروا.

وكل ما زعموا من ذلك، فإنما هو من صفات المخلوقين، وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، لأن يد الله بلا كيف، وقد أكذبهم الله عَزَّ وجَلّ وأكذبهم الرسول»[2] اهـ.

---

(١) الإبانة (٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٢) المرجع السابق (٣/ ٣١٤).

* **الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ):**

قال: «فقال عزَّ وجلّ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢]، وقال النبي ﷺ: «قال الله تعالى وتقّدس: إنِّي حرَّمت الظلم على نفسي»، وقال النبي ﷺ بياناً لقوله: «إن الله كتب كتاباً على نفسه فهو عنده: إن رحمتي سبقت غضبي».

فبيَّن مراد الله فيما أخبر عن نفسه، وبيَّن أن نفسه قديم غير فان بفناء الخلق، وأن ذاته لا توصف إلَّا بما وصف، ووصفه النبي ﷺ، لأن المجاوز وصفهما يوجب المماثلة، والتمثيل والتشبيه لا يكون إلَّا بالتحقيق، ولا يكون باتفاق الأسماء، وإنما وافق الاسم النفس اسم نفس الإنسان الذي سمَّاه الله نفساً منفوسة، وكذلك سائر الأسماء التي سمَّى بها خلقه، إنما هي مستعارة لخلقه منحها عباده للمعرفة. . .

فوافقت الأسماء وباينت المعاني من كل الجهات. . .

ففيما ذكرناه دليل على جميع الأسماء والصفات التي لم نذكرها، وإنما يَنفي التمثيل والتشبيه النية والعلم بمباينة الصفات والمعاني، والفرق بين الخالق والمخلوق، وفي جميع الأشياء فيما يؤدي إلى التمثيل والتشبيه عند أهل الجهل والزيغ، ووجوب الإيمان بالله عَزَّ وجَلّ بأسمائه وصفاته التي وصف بها نفسه وأخبر عنه

رسوله ﷺ، وأن أسامي الخلق وصفاتهم وافقتها في الاسم وباينتها في جميع المعاني، بحدوث خلقه وفنائهم، وأزلية الخالق وبقائه، وبما أظهر من صفاته، ومنع استدراك كيفيتها، فقال الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»[1] اهـ.

* الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين الأندلسي (٣٩٩هـ):

ذكر صفات الله تعالى كالوجه، واليدين، والنور، والكلام، ونحو ذلك ثمّ قال: «فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيه ﷺ، وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير، فسبحان من ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لم تره العيون فتحده كيف هو كينونيته، لكن رأته القلوب في حقائق الإيمان به»[2].

* الإمام المقرىء المحدث أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (٤٢٩هـ):

قال الذهبي: «وقال أهل السُّنَّة في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، : إن الاستواء من الله على عرشه على الحقيقة لا على المجاز.

---

(١) التوحيد (٣/ ٧ ــ ٩).

(٢) أصول السُّنَّة (ص٧٤).

فقد قال قوم من المعتزلة والجهمية لا يجوز أن يسمَّى الله عَزَّ وجَلّ بهذه الأسماء على الحقيقة، ويسمَّى بها المخلوق، فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه وأثبتوها لخلقه، فإذا سئلوا ما حملهم على هذا الزيغ؟ قالوا: الاجتماع في التسمية يوجب التشبيه.

قلنا: هذا خروج عن اللغة التي خوطبنا بها، لأن المعقول في اللغة أن الاشتباه في اللغة لا تحصل بالتسمية، وإنما تشبيه الأشياء بأنفسها أو بهيئات فيها كالبياض بالبياض، والسواد بالسواد، والطويل بالطويل، والقصير بالقصير، ولو كانت الأسماء توجب اشتباهاً لاشتبهت الأشياء كلها لشمول اسم الشيء لها، وعموم تسمية الأشياء به.

فنسألهم: أتقولون إن الله موجود؟ فإن قالوا: نعم، قيل لهم: يلزمكم على دعواكم أن يكون مشبهاً للموجودين، وإن قالوا: موجود ولا يوجب وجوده الاشتباه بينه وبين الموجودات، قلنا: فكذلك هو حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلم، يعني ولا يلزم اشتباهه بمن اتصف بهذه الصفات»[١] اهـ.

*** الشيخ الإمام الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي (٤٤٤هـ):**

قال في كتاب «الإبانة»: «والأصل الذي يجب أن يُعلم:

(١) سبق تخريجه.

أن اتفاق التسميات لا يوجب اتِّفاق المسمّين بها، فنحن إذا قلنا: إنَّ الله موجود رؤوف واحد حيٌّ عليم سميع بصير متكلم، وقلنا: إن النبي ﷺ كان موجوداً حياً عالماً سميعاً بصيراً متكلماً، لم يكن ذلك تشبيهاً ولا خالفنا به أحداً من السَّلَف والأئمة، بل الله موجود لم يزل واحد حي قديم قيوم عالم سميع بصير متكلم فيما لم يزل، ولا يجوز أن يوصف بأضداد هذه الصفات.

والموجود منا إنما وجد عن عدم، وحَيِيَ بمعنًى حلّه، ثمّ يصير ميتاً بزوال ذلك المعنى، وعَلِم بعد أن لم يعلم، وقد ينسى ما علم، وسمع وأبصر وتكلم بجوارح قد تلحقها الآفات، فلم يكن فيما أطلق للخلق تشبيه بما أطلق للخالق سبحانه وتعالى، وإن اتفقت مسمَّيات هذه الصفات»[1] اهـ.

* **القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (٤٥٨هـ):**

قال ابن أبـي يعلى في طبقات الحنابلة في الكلام حول اعتقاد والده: «وذكر رحمه الله عليه كلاماً معناه: أن التشبيه إنما يلزم الحنبلية أن لو وجد منهم أحد أمرين:

إما أن يكونوا هم الذين ابتدأوا الصفة لله عَزَّ وجَلّ واخترعوها.

أو يكونوا قد صرَّحوا باعتقاد التشبيه في الأحاديث التي هم ناقلوها.

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٢/ ٩٠ ــ ٩٢).

فأما أن يكون صاحب الشريعة ﷺ هو المبتدئ بهذه الأحاديث، وقوله ﷺ حجة يسقط بها ما يعارضها وهم تبع له، ثمّ يكون الحنبلية قد صرَّحوا بأنهم يعتقدون إثبات الصفات ونفي التشبيه، فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه؟

وعلى أنه قد ثبت أن الحنبلية إنما يعتمدون في أصول الدين على كتاب الله عَزَّ وجَلّ وسنة نبيه ﷺ، ونحن نجد في كتاب الله وسنة رسوله ذكر الصفات ولا نجد فيهما ذكر التشبيه، فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه؟»[1] اهـ.

* الإمام العلامة حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ الأندلسي القرطبي المالكي (٤٦٣هـ):

قال بعد أن روى حديث الجارية التي سألها النبي ﷺ: «أين الله؟ فقالت: في السماء، فقال: اعتقها فإنها مؤمنة»:

«وأما احتجاجهم: لو كان في مكان لأشبه المخلوقات، لأن ما أحاطت به الأمكنة واحتوته مخلوق، فشيء لا يلزم ولا معنى له، لأنه عَزَّ وجَلّ ليس كمثله شيء من خلقه، ولا يقاس بشيء من بريته، لا يدرَك بقياس، ولا يقاس بالناس، لا إله إلاَّ هو، كان قبل كل شيء، ثمّ خلق الأمكنة والسماوات والأرض وما بينهما، وهو الباقي بعد كل شيء، وخالق كل شيء لا شريك له.

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٢١١).

وقد قال المسلمون وكل ذي عقل أنه لا يعقل كائن لا في مكان منّا، وما ليس في مكان فهو عدم، وقد صح في المعقول وثبت بالواضح من الدليل أنه كان في الأزل لا في مكان وليس بمعدوم، فكيف يقاس على شيء من خلقه، أو يجري بينه وبينهم تمثيل أو تشبيه، تعالى الله عمَّا يقول الظَّالمون علوًّا كبيراً، الذي لا يبلغ من وصفه إلَّا إلى ما وصف به نفسه، أو وصفه به نبيّه ورسوله، أو اجتمعت عليه الأمة الحنيفية عنه»[1] اهـ.

* الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الطلحي الأصبهاني (٥٣٥هـ):

قال: «فصل: في الرد على الجهمية الذين أنكروا صفات الله عَزَّ وجَلّ، وسموا أهل السُّنَّة مشبهة، وليس قول أهل السُّنَّة أن لله وجهاً ويدين وسائر ما أخبر الله تعالى به عن نفسه موجباً تشبيهه بخلقه، وليس روايتهم حديث النبي ﷺ: «خلق الله آدم على صورته» بموجبة نسبة التشبيه إليهم، بل كل ما أخبر الله به عن نفسه، وأخبر به رسوله ﷺ فهو حق، قول الله حق، وقول رسوله حق، والله أعلم بما يقول ورسوله ﷺ أعلم بما قال، وإنما علينا الإيمان والتسليم، وحسبنا الله ونعم الوكيل»[2] اهـ.

---

(١) التمهيد (٧/ ١٣٥).

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٨٥ ــ ٢٨٧).

وقال ناقلاً عن بعض أهل السُّنَّة: «إنما يلزم العباد الاستسلام، ولا يعرف ملك مقرب، ولا نبي مرسل تلك الصفات، إلَّا بالأسماء التي عرّفهم الرب عَزَّ وجَلّ، ولا يدرك بالعقول والمقاييس منتهى صفات الله عَزَّ وجَلّ، فسبيل ذلك إثبات معرفة صفاته بالاتباع والاستسلام، فإن طعن أهل الأهواء على أهل السُّنَّة ونسبوهم إلى التشبيه إذا وافقوا بين الأسماء، يقال: ليس الأمر كما يتوهمون لأن الشيئين لا يشتبهان لاشتباه أسمائها في اللفظ، وإنما يشتبهان بأنفسهما أو بمعان مشتبهة فهماً، ولو كان الأمر كما قالوا وتوهموا لاشتبهت الأشياء كلها لأنه يقع على كل واحد منهم اسم شيء»[1] اهـ.

* الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ):

قال ردًّا على من أنكر الحرف في كلام الله تعالى لكونه يستلزم الجوارح والأدوات: «إن هذا إنما يلزم في حق من يتكلم بالمخارج والأدوات، والله سبحانه لا يوصف بذلك، وعلى أن هذا يعود إلى تشبيه الله تعالى بعباده، فإنه لا يُتصور في حقه إلَّا ما يتصور منهم، وهذا باطل في نفسه»[2].

(١) المرجع السابق (٢/ ٤٥٢).
(٢) المناظرة في القرآن (ص٤٨).

* الإمـام الحافـظ شمس الديـن محمـد بن أحمـد بن عثمان الذهبـي (٧٤٨هـ):

قال: «قال عبد الله ابن الإمام أحمد في السُّنَّـة: حدَّثني عبَّاس العنبري، حدَّثنا شاذ بن يحيـى، سمعت يزيد بن هارون وقيل له: من الجهمية؟ فقال: «مَن زعم أنَّ الرَّحمن على العرش استوى على خلاف ما يَقِرّ في قلوب العامّة فهو جهميّ».

قال الذهبـي: «يقر» مخفف، والعامة مراده بهم جمهور الأمة وأهـل العلـم، والـذي وقـر فـي قلـوبهـم مـن الآيـة هـو مـا دل عليـه الخطاب، مع يقينهم بأن المستوي ليس كمثله شيء.

وهذا الذي وقر في فطرهم السليمة وأذهانهم الصحيحة، ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوهوا به ولما أهملوه، ولو تأوّل أحد منهم الاستواء لتوفرت الهمم لنقله، ولو نقل لاشتهر، فإن كان في بعض جهلة الأغبياء من يفهم من الاستواء ما يوجب نقصاً أو قياساً للشاهد على الغائب، وللمخلوق على الخالق، فهذا نادر، فمن نطق بذلك زُجر وعُلِّم، وما أظن أن أحداً من العامة يقر في نفسه ذلك، والله أعلم»[1] اهـ.

وقـال: «فـالنـزول، والكـلام، والسمـع، والبصـر، والعلـم، والاستواء، عبارات جلية واضحة للسامع، فإذا اتصف بها من ليس

(١) العلو (ص١٥٧).

كمثله شيء، فالصِّفة تابعة للموصوف، وكيفيَّة ذلك مجهولة عند البشر»[1] اهـ.

* الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ):

قال بعد جواز التسمِّي ببعض أسماء الله كالسميع والبصير: «فأما ما يتسمَّى به المخلوقون من أسمائه كالسميع، والبصير، والقدير، والعليم، والرحيم، فإن الإضافة قاطعة الشركة. وكذلك الوصفية.

فقولنا: زيد سميع بصير، لا يفيد إلاَّ صفة المخلوق، وقولنا: الله سميع بصير، يفيد صفته اللائقة به، فانقطعت المشابهة بوجه من الوجوه، ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] »[2] اهـ.

* الإمام أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير (٨٤٠هـ):

قال: «فقد ثبت أن الرحمن مختصٌّ بالله تعالى وحده، ويحرم إطلاقه على غيره، ولو كانت الرحمة له مجازاً ولغيره حقيقة كان العكس أوجب وأولى، وما المانع للمسلم من إثباتها صفة حمد

(١) المرجع السابق (ص٢١٤).

(٢) نقلاً من كتاب منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي في العقيدة (ص٣٥٦).

ومدح وثناء كما علَّمنا ربنا مع نفي صفات النقص المتعلقة برحمة المخلوقين عنه تعالى، كما أثبتنا له اسم الحي العليم الخبير المريد مع نفي نقائص المخلوقين في حياتهم المستمرة... وكذلك كل صفة يوصف بها الرب سبحانه ويوصف بها العبد وأن الرب يوصف بها على أتم الوصف مجردة عن جميع النقائص والعبد يوصف بها محفوفة بالنقص، وبهذا فسر أهل السُّنَّة التشبيه ولم يفسروه بنفي الصفات وتعطيلها»[1].

* الإمام يوسف بن عبد الهادي المعروف بابن المِبْرَد (٩٠٩هـ):

قال: «فإثبات ما وصف الله به نفسه أو رسوله من غير تأويل ليس فيه تشبيه، نص على ذلك أئمة الإسلام مثل مالك، وأحمد، والشافعي وغيرهم... ثمّ نقل كلاماً لابن عساكر في تأويل الصفات، ثمّ قال: هذا الكلام المفضي إلى التعطيل المموه به على ذلك، وهو أن ينفر مما أثبت الله لنفسه بالتأويل لزعمه أنه يلزم من كذا أن يكون كذا، وهذا أمر لا مدخل للعقل فيه، فما أثبت الله لنفسه نثبته له، وليس فيه تشبيه، فنحن لا نؤول وننفي المثبت بحجة التشبيه، هذا هو العناد والمخالفة»[2].

(١) إيثار الحق على الخلق (ص١٢٧ ــ ١٢٨).

(٢) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص٢٩٩ ــ ٣٠١).

مطلب

تقرير أنه لا يلزم من صفات الله ما يلزم من صفات المخلوق من كلام أبي الحسن الأشعري وكبار أصحابه

قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «ولا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له عَزَّ وجَلَّ على ما دلت العقول واللغة والقرآن والإجماع عليها أن تكون محدثة. . . ، فلذلك لا يجوز على صفاته ما يجوز على صفاتنا»[1] اهـ.

وقال: «مسألة: ويقال لهم: لِمَ أنكرتم أن يكون الله تعالى عنى بقوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، يدين ليستا نعمتين؟

فإن قالوا: لأن اليد إذا لم تكن نعمة لم تكن إلاَّ جارحة.

قيل لهم: ولـم قضيتم أن اليـد إذا لم تكـن نعمـة لم تكـن إلاَّ جارحـة؟ وإن رجعونـا إلى شاهدنـا، أو إلى مـا نجـده فيما بيننـا من الخلـق فقـالـوا: الـيد إذا لـم تكـن نعمـة فـي الشاهـد لـم تكـن إلاَّ جارحة.

قيل لهم: إن عملتم على الشاهد وقضيتم به على الله تعالى، فكذلك لم نجد حيًّا من الخلق إلاَّ جسماً لحماً ودماً، فاقضوا بذلك على الله ــ تعالى عن ذلك ــ وإلا كنتم لقولكم تاركين ولاعتلالكم ناقضين.

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر (ص٢١٨).

وإن أثبتم حياً لا كالأحياء منا، فلِمَ أنكرتم أن تكون اليدان اللتان أخبر الله تعالى عنهما يدين ليستا نعمتين ولا جارحتين، ولا كالأيدي؟

وكذلك يقال لهم: لم تجدوا مدبراً حكيماً إلاَّ إنساناً، ثمّ أثبتم أن للدنيا مدبراً حكيماً ليس كالإنسان، وخالفتم الشاهد ونقضتم اعتلالكم فلا تمنعوا من إثبات يدين ليستا نعمتين ولا جارحتين من أجل أن ذلك خلاف الشاهد»[1] اهـ.

وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيِّب الباقلاني في كتابه «تمهيد الأوائل»:

«فإن قال قائل: فما الدليل على أن لله وجهاً ويداً؟

قيل له: قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، فأثبت لنفسه وجهاً ويداً.

فإن قال: فلِمَ أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة، إن كنتم لا تعقلون وجهاً ويداً إلاَّ جارحة؟

قلنا: لا يجب هذا، كما لا يجب إذا لم نعقل حيًّا عالماً قادراً إلاَّ جسماً أن نقضي نحن وأنتم بذلك على الله سبحانه وتعالى، وكما

---

(١) الإبانة للأشعري (ص١١٠).

لا يجب في كل شيء كان قائماً بذاته أن يكون جوهراً، لأنَّا وإيَّاكم لم نجد قائماً بنفسه في شاهدنا إلَّا كذلك.

وكذلك الجواب لهم أن قالوا: يجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عرضاً واعتلوا بالوجود»[1] اهـ.



(١) تمهيد الأوائل (ص٢٩٥ ـ ٢٩٨)، ونقله شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٩٨)، وفي بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٦٤)، وأورده الذهبي في العلو (ص٢٣٧).

المبحث الثاني

بيان مخالفة الأشاعرة للسَّلَف في هذا الباب والرَّدّ على شبهاتهم فيه

نستخلص ممَّا سبق تقريره أموراً:

أوَّلاً: أنَّ مِن أصول معتقد السَّلَف: أنَّ صفات الله تعالى التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة، سواء الصفات الخبرية كالوجه واليد والعين، أو الفعلية كالنزول والإتيان والضحك، أو الذاتية كالسمع والبصر والعلم، لا يستلزم إثبات شيء منها لله تعالى تشبيهاً له بخلقه ولو اتصف بجنسها المخلوق، لأن الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

والصفة تابعة للموصوف، فإذا كانت له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فكذلك صفات ذاته لا تماثل الصفات.

ثانياً: أن الذين يُلزمون صفات الله تعالى أو بعضها ما يلزم من صفات المخلوق، ويتخذون هذا ذريعة إلى صرفها عن ظاهرها وحقيقتها هم المعطلة من الجهمية والمعتزلة، ويدخل فيهم كل من

مشى على أصلهم في هذا ولو في بعض الصفات.

ثالثاً: مخالفة المؤلِّفَيْن لمذهب السَّلَف في هذا الباب، وسلوكهما طريق المعطلة الذين اشتد نكير السَّلَف عليهم.

بطلان دعوى استلزام الجسمية في إثبات الصفات

فقد قالا عمَّن يُثبت صفات الله على ظاهرها مِن غير أن يُلزموها لوازم صفات المخلوق (ص١٩٢): «وكونهم لا يُقرّون بهذه اللوازم أمرٌ لا يُقضى منه العجب، لأن إثبات الملزوم وهو المعنى الظاهر هنا، ثمّ نفي اللازم وهو الجسمية ونحوها، لا يُعقل لأنه لازم لا ينفك» اهـ.

وهذا كلام ظاهر البطلان والفساد شرعاً وعقلاً ولغةً لأمور كثيرة:

أوّلها: ما سبق تقريره من كلام السَّلَف في بطلان هذا الأمر، وأنه لا يلزم من صفة الله تعالى ما يلزم من صفة المخلوق، وأن الإضافة تقطع التشبيه والاشتراك. وهو كافٍ في بطلان دعواهما.

الأمر الثَّاني: أنَّ هذا تأباه اللغة، لأن الصِّفة تابعة للموصوف، فإذا قلنا: وجه زيد، ووجه عمرو، لم يكن الوجهان متماثلين بوضع اللغة، وإنما عُلم التماثل والتقارب بالمعاينة والمشاهدة، لأن الصفة للموصوف ولا اشتراك في ذلك، وإنما يقع الاشتراك في أصل الصفة، وهو أمر موجود في الأذهان لا في الأعيان، ولذلك لا يُفهم من قول القائل: وجه زيد، ووجه الماء، تماثلٌ ولا تشابهٌ، لأن

الإضافة قاطعة للاشتراك، مع كون زيدٍ والماء مخلوقين، فالتباين بين وجه الخالق ووجه المخلوق أعظم وأعظم.

قال ابن الزاغوني في «الإيضاح» في تقرير قاعدة مهمة: «فأما قولهم: إذا ثبت أنها صفة إذا نسبت إلى الحي ولم يُعبر بها عن الذات وجب أن تكون عضواً وجارحة ذات كمية وكيفية، فهذا لا يلزم: من جهة أن ما ذكروه ثبت بالإضافة إلى الذات في حق الحيوان المحدث لا من خصيصة صفة الوجه، ولكن من جهة نسبة الوجوه إلى جملة الذات فيما يثبت للذات من الماهية المركبة بكمياتها وكيفياتها وصورها، وذلك أمر أدركناه بالحس من جملة الذات، فكانت الصفة مساوية للذات في موضعها بطريق أنها منها ومنتسبة إليها نسبة الجزء إلى الكل.

فأمّا الوجه المضاف إلى الباري تعالى فإنا ننسبه إليه في نفسه نسبة الذات إليه، وقد ثبت أن الذات في حق الباري لا توصف بأنها جسم مركب من جملة الكمية، وتتسلط عليه الكيفية، ولا يعلم له ماهية، فالظاهر في صفته التي هي الوجه أنها كذلك لا يوصل لها إلى ماهية ولا يوقف لها على كيفية، ولا تدخلها التجزئة المأخوذة من الكمية، لأن هذه إنما هي صفات الجواهر المركبة أجساماً، والله يتنزه عن ذلك.

ولو جاز لقائل أن يقول ذلك في السمع والوجه والبصر،

وأمثـال ذلك في صفـات الذات لينتقـل بذلك عن ظاهر الصفة منها إلى مـا سواها بمثل هـذه الأحوال الثابتـة في المشاهـدات لكـان في الحياة والعلم والقدرة أيضاً كذلك، فإن العلم في الشاهد عرض قائم يقدر نفيه بطريق ضرورة أو اكتساب، وذلك غير لازم مثله في حق الباري لأنـه مخالف للشاهـد في الذاتيـة غير مشارك في إثبـات ماهيـة، ولا مشارك لها في كمية ولا كيفيـة، وهـذا الكلام واضـح جلي»[1] اهـ.

وقال العلاَّمة الآلوسي: «قيل: هو مراد مالك وغيره من قولهم: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»، أي: الاستواء معلوم المعنى، ووجه نسبته إلى الحق تعالى المجامع للتنزيه مجهول، لأن الصفات تنسب إلى كل ذات بما يليق بتلك الذات، وذات الحق ليس كمثله شيء، فنسبة الصفات المتشابهة إليه تعالى ليست كنسبتها إلى غيره عَزَّ وجَلّ، لأن كنه ذات الحق ليس من مدركات العقول لتكون صفته من مدركاتها»[2] اهـ.

الأمر الثَّالث: أنَّ الصِّفات التي يزعم المؤلفان أنه يلزم منها الجسمية والحد كالنزول، والمجيء، والوجه، واليد، ونحوها، يتصف بها ما ليس بجسم.

---

(١) الإيضاح في أصول الدين (ص٢٨٢)، وقد نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٧ ــ ٣٨).

(٢) غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب (ص٣٨٧).

فيقال: وجه الأمر، ووجه الماء ـ والماء ليس جسماً لغة وسيأتي الكلام على معنى الجسم والجسمية ـ ، ويقال: نزول البائع بالثمن، ومجيء الشتاء، ويد الليل، ونحو ذلك، وهذه الأمور ليست أجساماً لا لغةً ولا في اصطلاح أهل الكلام والأشاعرة، ومع ذلك صح وصفها بالمجيء، والنزول، والوجه، واليد، وهذا يبطل دعوى لزوم الجسمية لمن اتصف بهذه الصفات.

الأمر الرَّابع: أنَّ دعوى الجسمية، وتنزيه الله عنها يحتاج إلى تحرير معنى الجسم، وهل هذا اللفظ مما يصح إثباته أو نفيه عن الله تعالى؟

فنقول:

تحرير معنى الجسم

إنَّ مسمَّى الجسم في اصطلاح المتفلسفة وأهل الكلام أعم من مسمَّاه في لغة العرب. فأهل اللغة يقولون: الجسم هو الجسد والبدن.

قال ابن منظور في اللسان[1]: «الجِسْمُ: جماعة البَدَنِ أَو الأَعضاء من الناس والإبل والدواب وغيرهم من الأَنواع العظيمة الخَلْق... أَبو زيد: الجِسْمُ الجَسَدُ، وكذلك الجُسْمانُ، والجُثْمانُ الشخص. وقد جَسُمَ الشيءُ أَي عَظُمَ، فهو جَسِيمٌ و جُسام، بالضم».

فأهل اللغة لم يستعملوا الجسم إلاَّ فيما كان غليظاً كثيفاً،

---

(١) لسان العرب: مادة «جسم».

فلا يسمون الهواء جسماً ولا جسداً، ويسمون بدن الإنسان جسماً. كما قال تعالى: ﴿ ۞ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾ [المنافقون: ٤]، وقال: ﴿ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وأما المتفلسفة وأهل الكلام فهم مختلفون في مسمى الجسم: فمنهم من يقول الجسم هو الموجود، ومنهم من يقول: هو القائم بنفسه، ومنهم من يقول: هو المركب من الجواهر الفردة، ومنهم من يقول: هو المركب من المادة والصورة، ومن هؤلاء من يقول: إنه مشار إليه إشارة حسية، ومنهم من يقول: ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا، بل هو ما يشار إليه[1].

وقد ذكر الأشعري في مقالاته اختلاف أهل الكلام في مسمى الجسم على اثنتي عشرة مقالة[2].

وما عرّفه به أهل الكلام والمتفلسفة لا يُعرف في لغة العرب البتة، لا في أشعارهم، ولا في كتبهم.

فالرُّوح مع كونها يُشار إليها وتنزل وتصعد، وهي قائمة بنفسها، ومع ذلك لا يسميها أهل اللغة جسماً، ولذلك يفرقون بينهما فيقولون: جسم وروح، وهذا يعني أن الجسم في اللغة أخص من المشار إليه.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٣٢ ـ ٣٣).
(٢) مقالات الإسلاميين (٢/ ٤).

والهـواء والسحـاب يعلـو الأرض ويصعـد وينـزل ويجـيء، ولا يسميه أهل اللغة جسماً.

وبناءً عليه فإن ادعاءهم أن اتِّصاف الله تعالى بالنزول والمجيء ونحوها من الصفات الفعلية أو الخبرية يستلزم الجسمية باطل، لأنها أمور يتصف بها الجسم وغير الجسم.

والأشاعرة يثبتون لله تعالى ذاتاً حقيقة متصفة بالصفات قائمة بنفسها، ولا يلزم عندهم أن تكون جسماً، وأما إثبات اليد، والوجه، والقَدَم، والنزول، والضحك، ونحوها من صفات الذات فإنها تستلزم التجسيم عندهم، وهذا تناقض منهم!!.

قال ابن أبـي يعلى وهو يحكي اعتقاد والده: «ومما يدل على أن تسليم الحنبلية لأخبار الصفات من غير تأويل، ولا حمل على ما يقتضيه الشاهد، وأنه لا يلزمهم في ذلك التشبيه: إجماع الطوائف مـن بيـن مـوافـق للسنـة ومخـالـف أن البـاري سبحـانـه ذات وشـيء وموجود، ثمّ لم يلزمنا وإياهم إثبات جسم ولا جوهر ولا عرض، وإن كانت الذات في الشاهد لا تنفك عن هذه السمات، وهكذا لا يلزم الحنبلية ما يقتضيه العرف في الشاهد في أخبار الصفات.

يبين صحة هذا: أن الباريء سبحانه موصوف بأنه: حي عالم قادر مريد، والخلق موصوفون بهذه الصفات، ولم يدل الاتفاق في هذه التسمية على الاتفاق في حقائقها ومعانيها، هكذا القول في

أخبار الصفات، ولا يلزم عند تسليمها من غير تأويل إثبات ما يقتضيه الحد والشاهد في معانيها»[١] اهـ.

وقد ذكرنا رد أبـي الحسن الأشعري نفسه على هذه الدعوى آنفاً.

موقف السَّلَف من الألفاظ المحدثة كالجسم الحيّز والجهة

وأما أهل السُّنَّة والسَّلَف فلا يتكلمون في نفي الجسم عن الله أو إثباته، ولا في غيره من الألفاظ التي لم ترد في كتاب ولا سنة كالجهة والتحيز ونحوها، وإنما يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه في كتابه، وما وصفه رسوله ﷺ، لا يتجاوزون القرآن والحديث.

كما قال الإمام أحمد: «ولا يبلغ الواصفون صفته، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه، ولا نتعدى ذلك»[٢] اهـ.

ونقل أبو يوسف عن أبـي حنيفة أنه قال: «لا ينبغي لأحد أن ينطق في الله بشيء من ذاته، بل يصفه بما وصف به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئاً، تبارك الله رب العالمين»[٣] اهـ.

وقال البربهاري: «ولا يُتكلم في الرب، إلاَّ بما وصف به نفسه عَزَّ وجَلّ في القرآن، وما بيّن رسول الله ﷺ لأصحابه»[٤] اهـ.

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٢١١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) كتاب الاعتقاد لأبـي العلاء صاعد بن محمد (ص١٢٣ ــ ١٢٤).

(٤) شرح السُّنَّة (ص٦٩).

وبين رحمه الله أن هذه الألفاظ المحدثة هي أساس ظهور البدع فقال: «واعلم رحمك الله لو أن الناس وقفوا عند محدثات الأمور، ولم يتجاوزوها بشيء، ولم يولّدوا كلاماً مما لم يجيء فيه أثر عن رسول الله ﷺ، ولا عن أصحابه: لم تكن بدعة»[١] اهـ.

وقال الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله في تقرير هذه القاعدة: «فمن السنن اللازمة: السكوت عما لم يرد فيه نص عن رسوله، أو يتفق المسلمون على إطلاقه، وترك التعرض له بنفي أو إثبات، وكما لا يُثبت إلاَّ بنص شرعي، كذلك لا يُنفى إلاَّ بدليل سمعي»[٢] اهـ.

بل بَدَّع السَّلَف أهل الكلام بهذه الألفاظ وذمُّوهم غاية الذم لما فيها من الاشتباه ولبس الحق.

كما قال الإمام أحمد: «يتكلَّمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهَّال الناس بما يلبِّسون عليهم»[٣] اهـ.

وقال نوح بن الجامع: «قلت لأبي حنيفة: ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السَّلَف، وإياك وكل محدثة، فإنها بدعة»[٤] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (ص١٠٥).

(٢) عقائد أئمة السَّلَف (ص١٣٢).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٨٥).

(٤) رواه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/ ٢١٣).

وقال محمد بن حامد السجزي: «قلت لأبي العباس بن سريج: ما التوحيد؟ قال: توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين: أشهد أن لا إله إلاَّ الله، وأن محمداً رسول الله، وتوحيد أهل الباطل الخوض في الأعراض والأجسام، وإنما بُعث النبي ﷺ بإنكار ذلك»[1].

ولم يذم أحدٌ من السَّلَف أحداً بأنه مجسِّم، ولا ورد عنهم ذمّ المجسمة، وإنما ذمّوا الجهمية المعطلة الذين ينفون حقائق الصفات، وذمّوا أيضاً المشبهة الذين يقولون: صفاته تعالى كصفات خلقه.

مطلب
بيان حقيقة العقيدة
المنسوبة للإمام أحمد لأبي الفضل التميمي

ما نقله المؤلفان (ص١٩٤) عن الإمام أحمد من قوله: «إن لله تعالى يدين، وهما صفة له في ذاته، ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم، ولا من جنس الأجسام... إلخ».

ففيه أمور مهمة:

الأمر الأوّل:

أنَّ هذا ليس من كلام الإمام أحمد، بل هو مما ذكره أبو الفضل

(١) المرجع السابق (٤/٣٨٦).

عبد الواحد بن أبـي الحسن التميمي في مصنفه في اعتقاد الإمام أحمـد بمـا فهمـه مـن اعتقـاده بلفـظ نفسـه، فجعـل يقـول: كـان أبـو عبد الله، ويذكر من اعتقاد الإمام أحمد بما فهمه ورآه، لا بما نص علـيه الإمـام أحـمـد، فصار بمنزلة من يصنف كتاباً في الفقه على رأي بعض الأئمة، ويـذكـر مـذهبه بـحسب مـا فـهـمـه ورآه، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمـقـاصده، فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة.

ومـن المعلـوم أن أحـدهـم يقـول: حكـم الله كـذا، أو حكـم الشريعة كذا، بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة، بحسب ما بلغه وفهمه، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده.

وكان التميميون أبو الحسن التميمي وابنه وابن ابنه ونحوهم مائلين إلى الأشاعرة، وكان بين أبـي الحسن التميمي وبين القاضي أبـي بكر ابن الباقلاني من المودة والصحبة ما هو معروف مشهور، ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه الذي صنفه في مناقب الإمـام أحمـد لمـا ذكـر اعتقـاده، اعتمـد علـى مـا نقلـه مـن كـلام أبـي الفضل عبد الواحد بن أبـي الحسن التميمي في اعتقاد الإمام أحمد، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.

وكثيرٌ مما ذكره أبو الفضل التميمي مخالف لمعتقد الإمام أحمد الثابت عنه، كما نقل عنه نفي الجسم والجوارح والتركيب ونحو هذه الألفاظ، وقد كانت طريقة الإمام أحمد وأمثاله من الأئمة أنهم لا يطلقون هذه الألفاظ لا نفياً ولا إثباتاً، بل يقولون إثباتها بدعة كما أن نفيها بدعة، وإنما يلتزمون ما جاء في الكتاب والسُّنَّة من صفة الله تعالى.

قال الإمام أحمد: «ولا يبلغ الواصفون صفته، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه، ولا نتعدى ذلك»[(١)] اهـ.

المصادر التي يمكن من خلالها معرفة عقيدة الإمام أحمد

ومن المعلوم أن عقيدة الإمام أحمد إنما تؤخذ مما ذكره بلفظه، لا مما فُهِم من كلامه، ومصادرها متنوعة:

المصدر الأوَّل: ما كتبه وسطَّره بنفسه ككتاب «الرد على الجهمية والزنادقة»، وكرسائله إلى أصحابه كرسالته إلى مسدد، ورسالته إلى عبدوس بن مالك العطار، ورسالته إلى الحسن بن إسماعيل الربعي، ورسالته إلى محمد بن يونس السرخسي، وغيرها من رسائله المنقولة عنه بالإسناد الثابت.

المصدر الثَّاني: ممَّا صحَّ عنه مِن كلامه وألفاظه المنقولة عنه، كما عند الخلال في «السُّنَّة» وفي «الأمر بالمعروف والنهي عن

---

(١) سبق تخريجه.

المنكر» وفي غيرها من كتبه، وكذلك ما نقله ابنه عبد الله في كتاب «السُّنَّـة» وفي مسائله عن والده، وما نقل في مرويات «مسائل الإمام أحمد» كرواية أبـي داود، ورواية ابن هانىء، ورواية صالح ابن الإمام أحمد، وكذلك «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» برواية الكوسج، وككتاب «الورع» للمروذي، وكذلك ما نُقل عنه في الكتب المسندة في السُّنَّـة ككتاب «خلق أفعال العباد» للبخاري، وكتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّـة» للالكائي، وكتب ابن منده، وكتب ابن بطة، و «الشريعة» للآجري، و «إبطال التأويلات» للقاضي أبـي يعلى وغيرها من كتبه.

الأمر الثَّاني:

أنَّه ليس في شيء من الكتب الَّتي ذكرناها شيء من هذه الألفاظ لا نفياً ولا إثباتاً.

بل الثابت عن الإمام أحمد إنكاره على الجهمية نفي لفظ الجسم، وامتنع من الموافقة على نفيه، كما هو ممتنع عن إطلاق إثباته، كما جرى في مناظرته لأبـي عيسى برغوث وغيره من نفاة الصفات في مسألة القرآن في محنته المشهورة لما ألزمه بأن القول بأن القرآن غير مخلوق مستلزم أن يكون الله جسماً، فأجابه الإمام أحمد بأنه لا يدري ما يريد القائل بهذا القول، فلا يوافقه عليه، بل يعلم أنه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد.

قال حنبل بن إسحاق في كتاب «ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل»: «قال أبو عبد الله: ولقد احتجوا بشيء، ما يقوَى قلبي، ولا ينطلق لساني أن أحكيه، وأنكروا الرواية والآثار، وما ظننتهم على هذا حتى سمعت مقالاتهم.

ولقد جعل برغوث يقول لي: الجسم كذا وكذا، وكلام هو الكفر بالله العظيم، فجعلت أقول: ما أدري ما هذا، إلَّا أني أعلم أنه أحد صمد لا شبه له ولا عدل، وهو كما وصف نفسه، فسكت عني»[1].

مخالفة الأشاعرة لعقيدة التميمي المنسوبة للإمام أحمد

الأمر الثَّالث:

أنَّ في هذه العقيدة المنسوبة للإمام أحمد والتي اعتمد عليها المؤلِّفان في بيان معتقده، مسائل كثيرة مخالفة لمعتقد الأشاعرة الذي يزعم المؤلفان أنه معتقد أهل السُّنَّة، ومعتقد الإمام أحمد، وأذكر منها بعض الأمثلة:

المثال الأوَّل: قال أبو الفضل التميمي في اعتقاد الإمام أحمد لما ذكر الوجه لله تعالى: «وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز، ووجه الله باق لا يبلى، وصفة له لا تفنى، ومن ادعى أن وجهه نفسه فقد ألحد، ومن غيَّر معناه كفر»[2] اهـ.

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٤).

(٢) ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل (ص٥٧).

وليس وجه الله عند الأشاعرة على الحقيقة، فمنهم من يقول وجهه: ذاته، ومنهم من يفوِّض المعنى.

قال عبد القاهر البغدادي في «أصول الدين» في صفة الوجه لله تعالى: «والصحيح عندنا أن وجهه: ذاته، وعينه رؤيته للأشياء»[1] اهـ.

وقال أبو المعالي الجويني في «الإرشاد» في فصل «اليدان والعينان والوجه»: «والذي يصح عندنا: حمل اليدين على القدرة، وحمل العينين على البصر، وحمل الوجه على الوجود»[2] اهـ.

بل ذكر المؤلِّفان في كتابهما أنَّ إثبات الوجه لله يستلزم التجسيم، فقالا (ص١٩٣): «إن الفرق بين الألفاظ التي تدل على الأجسام وما إليها وبين الألفاظ التي تدل على المعاني كبير وشاسع... فالأولى ما يتبادر عند سماعها العضو والجسم... وإنما سيق الكلام على سبيل الاستعارة والمجاز كلفظ «اليد، والأصبع، والوجه...» اهـ.

فيا ترى هل هما موافقان لما يزعمان أنه معتقد الإمام أحمد؟!!!

---

(١) أصول الدين (ص١١٠).

(٢) الإرشاد للجويني (ص١٥٥).

المثال الثَّاني: قال التميمي في اعتقاد الإمام أحمد: «إن لله تعالى يدين، وهما صفة في ذاته، . . .ويفسد أن تكون يد القوة والنعمة والتفضل. لأن جمع يد: أيدٍ، وجمع تلك أياد»[1] اهـ.

وعند المؤلِّفَيْن أن اليد لله تستلزم التجسيم، وليست صفة له في ذاته، بل إما التفويض مع امتناع أن تكون صفة له على الحقيقة، وإما تأويلها بالنعمة أو القدرة.

فقالا (ص١٥٣): «مثال على هذا ــ أي: التفويض ــ قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، يفهم منه على سبيل الإجمال معنى الكرم والجود. . . أما لفظ اليدين المضاف لله تعالى في الآية، فبعد استبعاد المعنى الظاهر المتبادر من إطلاقه. . . احتمل اللفظ عدة معان مجازية، ولهذا الاحتمال توقف جمهور السَّلَف عن التعيين والقطع بأحدها، وهذا هو معنى عدم علمهم بالمراد» اهـ.

فيا ترى هل هما موافقان لما يزعمان أنه معتقد الإمام أحمد؟!!!

المثال الثَّالث: قال التميمي في اعتقاد الإمام أحمد: «وكان يقول: إن القرآن كيف تصرف غير مخلوق، وأن الله تعالى تكلم بالصوت والحرف»[2] اهـ.

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٤).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٢٩٦).

وعند المؤلِّفَيْن والأشاعرة أنَّ الله لا يتكلَّم بمشيئته، وأنَّ كلامه ليس بحرف ولا صوت، وأنَّ مَن قال بالحرف والصوت فقد شبه الله بخلقه وضل وابتدع.

قالا (ص٧٦): «ومن يطالع النظامية يعلم موافقتها لاعتقاد أهل السُّنَّة الأشاعرة، فمن أمثلة ذلك تنزيه الإمام الجويني لله تعالى عن الجهة والمكان والحيز والحرف والصوت وظواهر المتشابه. . . وكذلك الإمام الغزالي رحمه الله تعالى فكتابه «إلجام العوام». . . هو في حقيقة الأمر تأصيل لمسلك السادة الأشاعرة من حيث تنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث مثل الجهة والمكان والحروف والأصوات وظواهر المتشابه. . » اهـ.

وسيأتي مزيد بيان لهذه الصفة في الفصل الثالث من الباب الثاني.

فيا ترى هل هما موافقان لما يزعمان أنه معتقد الإمام أحمد؟!!!

المثال الرَّابع: قال التميمي في اعتقاد الإمام أحمد: «وكان يبطل الحكاية ــ أي: القول بأن القرآن حكاية عن كلام الله، وليس هو نفس كلام الله ــ ، ويضلل القائل بذلك.

وعلى مذهبه: أنَّ مَن قال: إن القرآن عبارة عن كلام الله عَزَّ وجَلّ، فقد جهل وغلط. . . ولم يُنقل عن أحد من أئمة المسلمين

من المتقدمين من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين عليهم السلام القول بالحكاية والعبارة، فدل على أن ذلك من البدع المحدثة»[1] اهـ.

ومن المعلوم أن الذي يقول: أن القرآن حكاية أو عبارة عن كلام الله هما عبد الله بن كُلّاب والكُلّابية، وأبو الحسن الأشعري والأشعرية.

قال أبو الحسن الأشعري في مقالاته: «قال عبد الله بن كُلّاب: أن الله سبحانه لم يزل متكلماً... وأن الكلام ليس بحروف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغاير، وأنه معنى واحد بالله عَزَّ وجَلّ...

وزعم عبد الله بن كُلّاب أنَّ ما نسمع التالين يتلونه هو عبارة عن كلام الله عَزَّ وجَلّ، وأن موسى عليه السَّلام سمع الله متكلماً بكلامه، وأن معنى قوله: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، معناه حتى يفهم كلام الله»[2] اهـ.

وقال الشهرستاني في «الملل والنحل»: «وكلامه واحد هو: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، ووعد، ووعيد؛ وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه، لا إلى عدد في نفس الكلام والعبارات...

(١) المرجع السابق (٢/ ٢٩٦).

(٢) مقالات الإسلاميين (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

والكلام عند الأشعري: معنى قائم بالنفس سوى العبارة، والعبارة دلالة عليه من الإنسان؛ فالمتكلم عنده من قام بالكلام، وعند المعتزلة من فعل الكلام؛ غير أن العبارة تسمى كلاماً: إما بالمجاز، وإما باشتراك اللفظ»[1] اهـ.

فها هو الإمام أحمد كما في عقيدته التي يستند إليها المؤلِّفان يضلِّل ويبدِّع من قال بالحكاية أو العبارة.

وقد قال المؤلِّفان (ص٤٧ ــ ٥٨): «الإمام الأشعري بعد تركه للاعتزال كان على طريق عبد الله بن سعيد بن كُلّاب... أن طريق ابن كُلّاب وطريق السَّلَف هما في حقيقة الأمر طريق واحد، لأن ابن كُلّاب كان من أئمة أهل السُّنَّة والجماعة السائرين على طريق السَّلَف الصالح... أن الإمام ابن كُلّاب... لم يبتدع أو يخالف منهج السَّلَف والسُّنَّة».

فيا ترى هل هما موافقان لما يزعمان أنه معتقد الإمام أحمد؟!!!

المثال الخامس: قال التميمي في اعتقاد الإمام أحمد: «وكان يقول في معنى «الاستواء»: هو العلو والارتفاع... فهو فوق كل شيء، والعالي على كل شيء»[2] اهـ.

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٣).

(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٦).

وعند الأشاعرة: أن الاستواء نثبته ولا نعلم معناه بل نفوضه، أو نأوله بالاستيلاء، وأنه يستحيل اعتقاد علو الله تعالى وفوقيته على خلقه لما يستلزم من التحيز والجهة والمكان، وأن فوقية الله إنما هي فوقية قهر وسلطان، لا فوقية علو وارتفاع. والله عندهم ليس في داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته، ولا مباين له ولا محايث.

قال البيجوري في شرحه لجوهرة التوحيد: «إذا ورد في القرآن أو السُّنَّة ما يشعر بإثبات الجهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح اتفق أهل الحق وغيرهم، عدا المجسمة والمشبهة على تأويل ذلك...»، ثمّ ذكر أمثلة منها: « ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فالسَّلَف يقولون: استواء لا نعلمه، والخلف يقولون: المراد به الاستيلاء والملك»[1] اهـ.

وقال المؤلِّفان (ص١٣٩): «ولا يُفهم من قول أهل الحق: أن الله تعالى لا يوصف بأنه داخل العالم ولا أنه خارجه، بأنهم يصفونه بالعدم... وإنما مرادهم كما مر أن إطلاق هذا اللفظ على الله تعالى لا يجوز وهو منزه عنه ـ أي: علو الله تعالى على خلقه علواً بمعنى الفوقية والارتفاع ـ... أما ما جاء في الكتاب والسُّنَّة من الألفاظ التي ظاهرها إثبات الجهة والمكان لله تعالى،

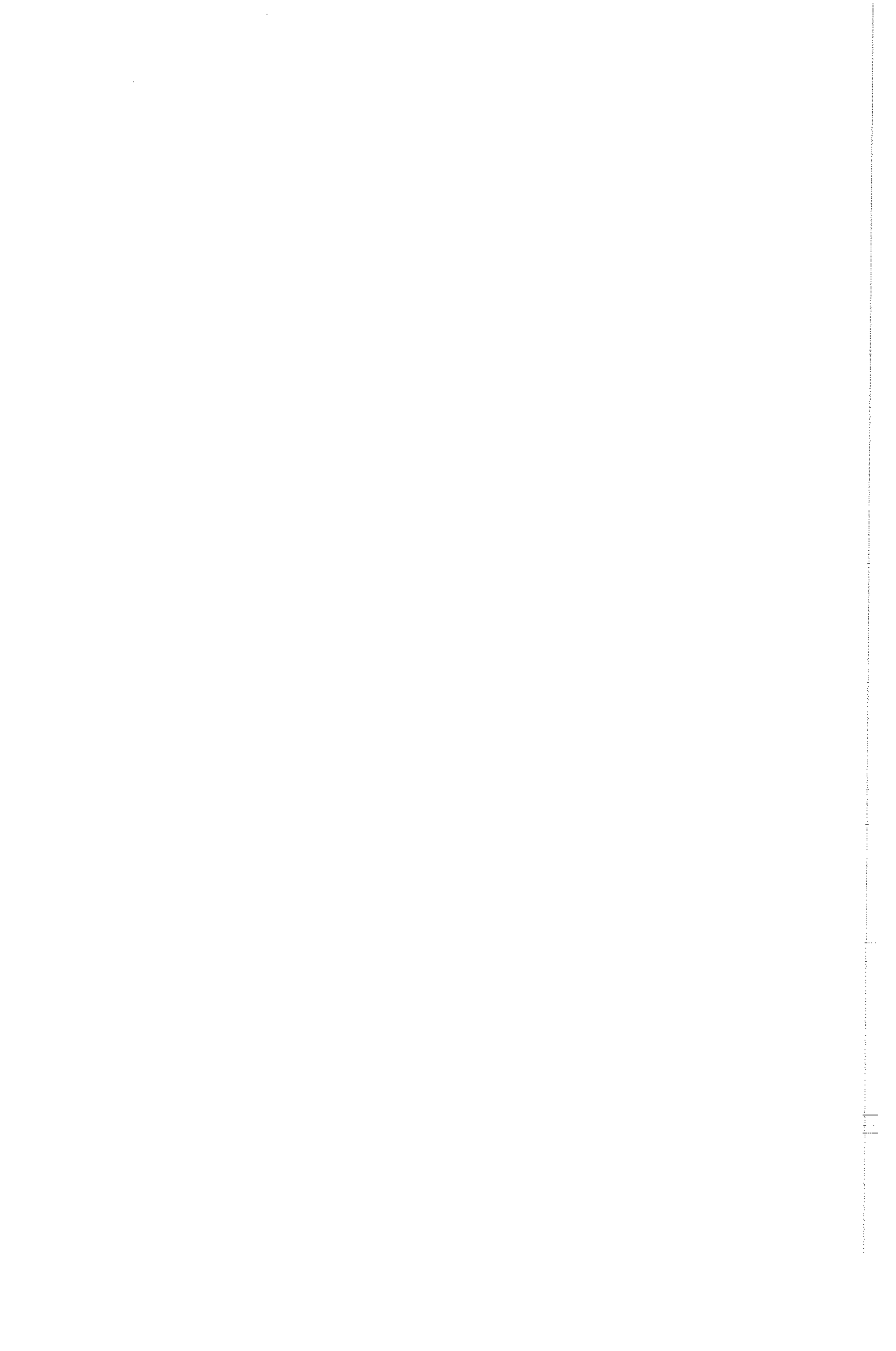
(١) شرح جوهرة التوحيد (ص١٥٧).

فهي ــ قطعاً وباتفاق علماء السَّلَف والخلف ــ مصروفة عن ظاهرها وحقائقها» اهـ.

فيا ترى هل هما موافقان لما يزعمان أنه معتقد الإمام أحمد؟!!!

هذه بعض الأمثلة التي تبين مخالفة الأشاعرة لما ذكره التميمي من معتقد الإمام أحمد، والتي يستندون عليها في بيان معتقده، فأما مخالفتهم للثابت من معتقد الإمام أحمد فأكثر وأكثر.





الفصل السَّابـع

في بيان حقيقة التشبيه المنفي
في صفات الله عند السَّلَف

تمهيد

إثبات الصفات لله تعالى التي جاءت بها الكتاب والسُّنَّـة على ما يليق بالله جلَّ وعَلا، ليس تشبيهاً ولا تكييفاً ولا يستلزم شيئاً من ذلك، كما سبق تقريره في الفصل السابق، وإنما التشبيه عند السَّلَف: هو إثبات الصفات لله وادعاء مماثلتها لصفة المخلوق، وهذا هو قول المشبهة الذين يجعلون صفات الله كصفات خلقه، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [المائدة: ٦٤].

فبيَّن الله في هذه الآية أنَّ اليهود شبَّهوا صفة الله بصفة خلقه، فوصفوا يده بالنقص والعيب الذي تتَّصف به يد المخلوق، ثمّ نزَّه

نفسه عن ذلك، وبيَّن كماله جلَّ وعَلا، وأنَّ يديه مبسوطتان بالعطاء والخير.

ولم ينف الله جلَّ وعَلا عن نفسه صفة اليد، وإنما بيَّن كمال صفته في مقابل نقص صفة المخلوق.



المبحث الأول

نصوص أئمة السُّنَّة
في بيان حقيقة التشبيه المنفي عن الله

* الإمام الحافظ ابن راهويه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (٢٣٨هـ):

روى الترمذي في سننه حديث النبي ﷺ: «إنَّ الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه فيربيها لأحدكم كما يربي أحدكم مُهره حتى أن اللقمة لتصير مثل أحد وتصديق ذلك في كتاب الله عَزَّ وجَلّ: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ [التوبة: ١٠٤]، و ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

ثمّ قال: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رُوي عن عائشة عن النبي ﷺ نحو هذا. وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد تثبت الروايات في هذا ويُؤمن بها، ولا يتوهم، ولا يقال كيف؟

هكذا رُوي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أَمِرُّوها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السُّنَّة والجماعة.

وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات، وقالوا: هذا تشبيه.

وقد ذكر الله عَزَّ وجَلّ في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسَّروها على غير ما فسَّر أهل العلم، وقالوا إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا إنَّ معنى اليد ها هنا القوَّة.

وقال إسحاق بن إبراهيم: إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد، أو مثل يد، أو سمع كسمع، أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع، أو مثل سمع، فهذا التشبيه، وأما إذا قال كما قال الله تعالى يد وسمع وبصر، ولا يقول كيف؟ ولا يقول مثل سمع ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهاً، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] »[1] اهـ.

* إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل (٢٤١هـ):

قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: «نعبد الله بصفاته كما وصف به نفسه، قد أجمل الصفة لنفسه، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك. . .

(١) سنن الترمذي (٣/ ٥٠).

قلت لأبـي عبد الله: والمشبهة ما يقولون؟

قال: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، فقد شبه الله بخلقه، وهذا كلام سوء، والكلام في هذا لا أحبه»[1] اهـ.

وهذا كما ترى صريح في أن إثبات الصفات لله ليس تشبيهاً، وإنما التشبيه قياسها بالمخلوق. وفيه إثبات أيضاً إثبات اتصاف الله تعالى بالقَدَم واليد، وأن هذا لا يستلزم تشبيهاً.

* أبو زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم القرشي المخزومي (٢٦٤هـ):

سئل أبو زرعة الرازي عن قول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]؟

قال: «**لا يقال نفس كنفس لأنه كفر، وقال:** ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، **أن الله عَزَّ وجَلّ خلق آدم بيده، ولا يقال: يد مثل يد، ولا يد كيد لأنه كفر**، ولكن نؤمن بهذا كلّه.

وسئل أبو زرعة: أيجوز أن يقال للرب عَزَّ وجَلّ يدين ورجلين، قال: يقال كما جاء في الخبر، وهكذا ما جاء في الأخبار مثل هذا. وسئل عن حديث ابن عباس (الكرسي موضع القدمين) فقال: صحيح، ولا نفسر، نقول كما جاء، وكما هو في الحديث»[2] اهـ.

---

(١) الإبانة لابن بطة (٣/ ٣٢٦).

(٢) كتاب التوحيد لابن منده (٣/ ٣٠٩).

* إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ):

قال في بيان جهل المعطلة بمعنى التشبيه «**الجهمية المعطلة جاهلون بالتشبيه، نحن** نقول: لله جلَّ وعَلا يدان كما أعلمنا الخالق البارىء في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ، ونقول: كلتا يدي ربنا عَزَّ وجَلّ يمين، على ما أخبر النبي ﷺ، ونقول: إن الله عَزَّ وجَلّ يقبض الأرض جميعاً بإحدى يديه، ويطوي السماء بيده الأخرى، وكلتا يديه يمين، لا شمال فيهما.

ونقول: من كان من بني آدم سليم الأعضاء والأركان، مستوي التركيب، لا نقص في يديه، أقوى بني آدم، وأشدهم بطشاً له يدان عاجز عن أن يقبض على قدر أقل من شعرة واحدة، من جزء من أجزاء كثيرة، على أرض واحدة من سبع أرضين... ـ إلى أن قال: فكيف يكون ـ يا ذوي الحجا ـ من وصف يد خالقه بما بيَّنَّا من القوة والأيدي، ووصف يد المخلوقين بالضعف والعجز مشبهاً يد الخالق بيد المخلوقين؟...»[1] اهـ.

* إبراهيم بن أحمد بن عمر أبو إسحاق بن شاقلا الحنبلي (٣٦٩هـ):

قال في مناظرته في مسائل الصفات مع أبي سليمان الدمشقي الذي كان على مذهب ابن كُلّاب: «ثمّ قلت له: هذه الأحاديث تلقَّاها

---

(١) كتاب التوحيد (٨٣ ـ ٨٥).

العلماء بالقَبول ـ أي: أحاديث الصفات كالوجه والأصابع ونحوها ـ فليس لأحد أن يمنعها ولا يتأولها ولا يسقطها، لأن الرسول ﷺ لو كان لها معنى عنده غير ظاهرها لبيَّنه، ولكان الصحابة حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ سألوه عن معنى غير ظاهرها، فلما سكتوا وجب علينا أن نسكت حيث سكتوا، ونقبل طوعاً ما قبلوا.

فقال لي: أنتم المشبهة، فقلت: حاشا لله، المشبه الذي يقول: وجه كوجهي، ويد كيدي، فأما نحن فنقول: له وجه كما أثبت لنفسه وجهاً، وله يد كما أثبت لنفسه يداً، وليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ومن قال هذا فقد سلم»[1] اهـ.

* شيخ الإسلام الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ):

قال في بيان معتقد أهل السُّنَّة في صفة اليدين: «ولا يحرِّفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين تحريف المعتزلة الجهمية أهلكهم الله، ولا يكيفونهما بكيف، **أو تشبيههما بأيدي المخلوقين تشبيه المشبهة**»[2].

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٥).

(٢) عقيدة السَّلَف وأصحاب الحديث (ص٣٦).

*** الإمام أبو علي الحسن بن أحمد ابن البنا البغدادي (٤٧١هـ):**

قال: «وأما المشبهة والمجسمة فهم الذين يجعلون صفات الله عَزَّ وجَلّ مثل صفات المخلوقين وهم كفار...»[١].

*** الإمام أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير (٨٤٠هـ):**

قال: «كل صفة يوصف بها الرب سبحانه ويوصف بها العبد، وإن الرب يوصف بها على أتم الوصف مجردة عن جميع النقائص، والعبد يوصف بها محفوظة بالنقص. وبها فسَّر أهل السُّنَّة نفي التشبيه، **ولم يفسِّروه بنفي الصفات وتعطيلها**»[٢].

❑ ❑ ❑

---

(١) المختار في أصول السُّنَّة (ص٩١).

(٢) إيثار الحق على الخلق (ص١٢٨).

المبحث الثَّاني

بيان مخالفة الأشاعرة للسَّلَف في هذا الباب

نستخلص ممَّا سبق تقريره أموراً:

أوَّلاً: أن إثبات الصفات على ظاهرها ليس تشبيهاً عند السَّلَف، وإنما التشبيه أن تُجعل صفة الله كصفة المخلوق، فيُقال: وجه الله كوجه المخلوق، أو على صفة كذا، ونزول الله كنزول المخلوق، أو على صفة كذا وكذا، ونحو ذلك.

ثانياً: أنَّ مِن علامات المعطلة والمعتزلة ومن نحا نحوهم، تسمية كل من أثبت الصفات لله تعالى على ظاهرها مع نفي مماثلتها لصفة المخلوق، أنهم مشبهة.

ثالثاً: تبيَّن جهل المؤلِّفَيْن بمذهب السَّلَف، وبطلان ما ادَّعياه وافترياه حيث زعما: أنَّ من أثبت الصفات لله تعالى مع نفي التشبيه والمماثلة، هو في حقيقته مشبه ولكنه يدلس.

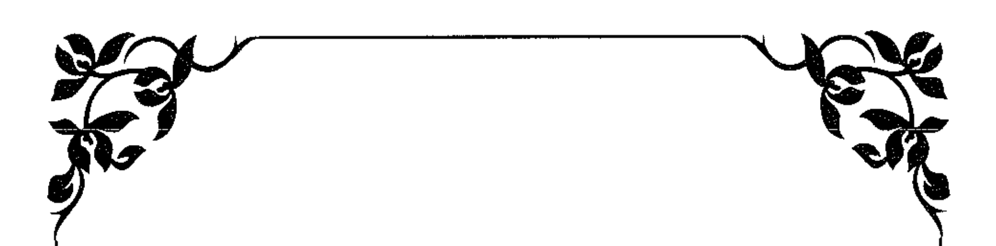
فقد قالا مستدلين بكلام أبي القاسم القشيري (ص١٧٤): «وقال الإمام أبو القاسم القشيري رحمه الله تعالى: . . . وسر الأمر

أن هؤلاء الذين يمتنعون عن التأويل ـ أي: تأويل صفات الله ـ معتقدون حقيقة التشبيه، غير أنهم يدلسون ويقولون: له يد لا كالأيدي، وقدم لا كالأقدام، واستواء بالذات لا كما نعقل فيما بيننا. . .» اهـ.

وهذا كلام غاية في الخطورة والمجازفة، إذ أنه يستلزم الحكم على جميع السَّلَف بأنهم مشبهة في الحقيقة، ولكنهم يدلسون!!! نعوذ بالله من الخذلان.

وقالا (ص١٩٢): «إلا أنهم يجهلون أن إثبات الحقائق اللغوية المعهودة والظاهر المتبادرة من المتشابه يستلزم إثبات ما قد نفوه وأجمعت الأمة على نفيه وعلى تنزيه الله تعالى عنه، وهو الحد والتحيز والجسمية ونحوها، وكونهم لا يقرون بهذه اللوازم أمرٌ لا يُقضى منه العجب، لأن إثبات الملزوم وهو المعنى الظاهر هنا، ثمّ نفي اللازم وهو الجسمية ونحوها، لا يُعقل لأنه لازم لا ينفك» اهـ.

❑ ❑ ❑



الباب الثَّاني

ذِكْر الأدلَّة على إثبات بعض الصِّفات التي خاض فيها المؤلفان بالتحريف والتعطيل

تَـمْهيـد[٧]

لقد خاض المؤلِّفان في كثير من صفات الله تعالى بالباطل، وسلَّطا عليها معاول التحريف والتعطيل زاعمين تنزيه الله تعالى واتباع طريقة السَّلَف.

وإن أدنى اطِّلاع على كتاب الله تعالى وسُنَّـة نبيّه ﷺ وكلام السَّلَف وأئمة السُّنَّـة المسطر في كتبهم والمنقول عنهم بالإسناد الثابت لكفيل في إبطال جميع ما ادعوه من التحريف والتعطيل الذي سموه تنزيهاً وتأويلاً، لكن التقليد وقلة العلم بالسُّنَّـة والآثار يُعمي عن الحق، ويزيِّن الباطل.

وما سبق تقريره في الباب الأول من قواعد السَّلَف في أسماء الله وصفاته كافٍ في إبطال جميع مزاعمهما فيما حرَّفاه وتأوَّلاه من صفات الله تعالى، ولكن رغبة في الإيضاح لمعتقد السَّلَف، وتأكيداً لجهل المؤلِّفَيْن به، فسأبين الأدلة على إثبات بعض الصفات التي خاضا فيها بغير الحق. ولن أستوعب ذكر الأدلة في كل صفة إيثاراً للاختصار وبعداً عن التطويل.

وسأذكر من كل نـوع من الصفات مثالاً يقاس عليه ما هو من جنسه:

فاليـدان مثـالٌ عن الصفـات الخبريـة، كالوجـه، والعينيـن، والقدم، والساق، ونحوها.

والنزول مثالٌ عن الصفات الفعلية الاختيارية، كالمجيء، والاستواء، والضحك، ونحوها.

وأفردتُّ لصفة العلو لله تعالى فصلاً مستقلاًّ، ولمسألة الحرف والصوت فصلاً مستقلاًّ.



الفصل الأوَّل

في ذِكْـر الإجمـاع
على علوّ الله تعالى على خلقه بنفسه
وأنه تعالى فوق العرش بذاته

تمهيد

إنَّ مِن أظهر صفات الله تعالى في الكتاب والسُّنَّـة وأقوال الأئمّة كثرةً في الأدلّة وتنويعاً لها، مما يُقطع معها بحقيقة اتصاف الله تعالى بها، مع ما ركزه الله في الفطر السوية، وأقر به العقل الصحيح، هي صفة الفوقية لله تعالى، وأنه جلَّ وعَلا عالٍ على خلقه بذاته محيط بهم، لا يخفى عليه شيء من شئونهم وأحوالهم، وأنه يُشار إليه في السماء، وترفع إليه الأيدي في الدعاء.

❑ ❑ ❑

المبحث الأوَّل

تنوُّع دلالات الكتاب والسُّنَّة
في إثبات علوّ الله تعالى بذاته على خلقه

لقد تنوَّعت الدلالات في كتاب الله تعالى وسُنَّة نبيّه ﷺ على علوّ الله جلَّ وعَلا إلى أكثر من عشرين نوعاً أذكر بعضها:

أحدها: التصريح بالفوقية مقرونة بأداة (من) المعيّنة لفوقية الذات، نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

الثَّاني: ذكر الفوقية مجردة عن الأداة كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨].

الثَّالث: التصريح بالعروج إليه نحو: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤].

الرَّابع: التصريح بالصعود إليه كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامس: التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه كقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨].

السَّادس: التصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتاً وقدراً وشرفاً، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، ﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١].

السَّابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه كقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، ولم يقيد الله تبارك نزول شيء بأنه منه إلاَّ القرآن. والنزول لا يكون إلاَّ من علو.

الثَّامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

التَّاسع: التصريح بأنه سبحانه في السماء كقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وهذا عند أهل السُّنَّة على أحد وجهين: إما أن تكون في بمعنى «على»، وإما أن يراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك.

العاشر: التصريح بالاستواء مقروناً بأداة «على»، مختصاً بالعرش الذي هو أعلى المخلوقات، مصاحباً في الأكثر لأداة ثمّ الدالة على الترتيب والمهلة، وهو بهذا السياق صريح في معناه الذي لا يفهم المُخاطبون منه غير العلو والارتفاع، ولا يحتمل غيره البتة، كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله سبحانه، كقوله ﷺ: «إنَّ الله يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراً»[١].

الثَّاني عشر: التصريح بنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو.

الثَّالث عشر: الإشارة إليه حسًّا إلى العلوّ، كما أشار إليه من هو أعلم به وما يجب له ويمتنع عليه من جميع المعطلة في أعظم مجمع على وجه الأرض، يرفع أصبعه إلى السماء ويقول: «اللَّهُمَّ اشهد»، ليشهد الجميع أن الرب الذي أرسله ودعا إليه واستشهده هو الذي فوق سماواته على عرشه.

الرَّابع عشر: التصريح بلفظ الأين، كما في سؤاله للجارية: «أين الله؟ قالت: في السماء، قال: أعتقها فإنها مؤمنة»[٢].

---

(١) ورد من حديث سلمان رضي الله عنه، رواه أحمد (٥/٤٣٨)، وأبو داود (٢/٧٨)، والترمذي وحسنه (٥/٥٥٦)، وابن ماجه (٢/١٢٧١)، وهناد بن السري في الزهد (٢/٦٢٩)، والحاكم وصححه (١/٦٧٥)، والطبراني في الكبير (٦/٢٥٦)، وفي الدعاء (ص٨٤)، والبزار (٦/٤٧٨)، والشهاب في مسنده (٢/١٦٥)، وأبو الشيخ في «الكرم والجود» (ص٤٤)، والبيهقي في الكبرى (٢/٢١١)، وعبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (ص٥٠)، وصححه الألباني كما في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ١٦٣٥)، وفي الباب عن جابر وأنس رضي الله عنهما مثله.

(٢) رواه مسلم (٥٣٧).

إلى غير ذلك من أنواع الأدلة الصريحة على علو الله تعالى على خلقه بذاته، وقهره، وسلطانه، وقَدْره، بحيث يمتنع تأويلها البتة، وليست هناك من صفات الله تعالى أظهر في كتابه من صفة العلو، حتى قال بعض العلماء: في القرآن أكثر من ثلاثمائة آية دالة على علوه تعالى بنفسه على خلقه، وقال بعضهم، بل ألف دليل.

وقد أُفردت في إثباتها لله تعالى المصنفات، وأُفردت لها الرسائل والأبواب، فمن ذلك كتاب «العلو للعلي الغفار» للذهبي، وكتاب «إثبات صفة العلو» لابن قدامة، وكتاب «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم، وكتاب «الكلمات الحسان في علو الرحمن» لعبد الهادي وهبي، وغيرها من المصنفات.



المبحث الثَّاني

نصوص السّلَف في حكاية الإجماع المتيقّن على إثبات علوّ الله تعالى بذاته على خلقه

لما كانت نصوص السَّلَف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كثيرة جدًّا، قد ذكرها من صنف في هذا الباب ممن سبق ذكرهم، أحببت أن أنقل فقط نصوص من حكى الإجماع المتيقن على إثبات صفة العلو لله تعالى علواً حقيقياً، بمعنى أن الله تعالى فوق خلقه بذاته، وأنه مع علوه لا يخفى عليه شيء من أمر بني آدم، وأنها فطرة فطر الله الخلق عليها.

*** إمام أهل الشام عبد الرحمن بن عمر، أبو عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ):**

قال: «كُنّا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السُّنَّة من صفاته»[1] اهـ.

---

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (ص٥١٥).

* **سعيد بن عامر الضبعي، أبو محمد البصري (٢٠٨هـ):**

ذُكِر عنده الجهمية فقال: «هم شر قولاً من اليهود والنصارى، قد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله فوق العرش، وقالوا: هو ليس عليه شيء»[(١)] اهـ.

* **الإمام الحافظ ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (٢٣٨هـ):**

قال الذهبي: «قال أبو بكر الخلال: أنبأنا المروزي، حدثنا محمد بن الصباح النيسابوري، حدثنا أبو داود الخفاف سليمان بن داود قال: قال إسحاق بن راهويه: «قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة».

قال الذهبي: اسمع ويحك إلى هذا الإمام كيف نقل الإجماع على هذه المسألة كما نقله في زمانه قتيبة المذكور»[(٢)] اهـ.

* **قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي (٢٤٠هـ):**

قال الذهبي: «قال أبو أحمد الحاكم، وأبو بكر النقاش

---

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢)، وفي درء التعارض (٢/ ٢٦١)، وعزاه لابن أبي حاتم في الرد على الجهمية، وأورده الذهبي في العلو (ص١٥٨).

(٢) أورده الذهبي في العلو (ص١٧٩)، وعزاه للخلال.

المفسِّر، واللفظ له: حدثنا أبو العباس السراج قال: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: «هذا قول الأئمة في الإسلام والسُّنَّة والجماعة: نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه، كما قال جلَّ جلاله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]».

قال الذهبي: وكذا نقل موسى بن هارون عن قتيبة أنه قال: نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه.

فهذا قتيبة في إمامته وصدقه قد نقل الإجماع على المسألة، وقد لقي مالكاً، والليث، وحماد بن زيد، والكبار، وعمّر دهراً، وازدحم الحفاظ على بابه، قال لرجل أقم عندنا هذه الشتوة حتى أخرج لك عن خمسة أناسي مائة ألف حديث»[1] اهـ.

*** أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم القرشي المخزومي (٢٦٤هـ).**

*** الحافظ أبو حاتم الرازي، محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي (٢٧٧هـ):**

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السُّنَّة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك؟

---

(١) العلو (ص١٧٤).

فقالا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً، وعراقاً، وشاماً، ويمناً، فكان من مذهبهم: . . . فذكرا أموراً إلى أن قالا: وأن الله عَزَّ وجَلّ على عرشه بائنٌ من خلقه كما وصف نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، أحاط بكل شيء علماً ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»[١] اهـ.

*** عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الدينوري (٢٧٦هـ):**

قال: «والأمم كلها عربيُّها وعجميُّها تقول: إنَّ الله تعالى في السَّماء، ما تُركت على فطرها ولم تُنقل عن ذلك بالتعليم.

وفي الحديث: أنَّ رجلاً أتى رسول الله ﷺ بأَمَة أعجمية للعتق، فقال لها رسول الله ﷺ: «أين الله تعالى؟ فقالت: في السماء، قال: فمن أنا؟ قالت: أنت رسول الله ﷺ، فقال عليه الصلاة والسلام: هي مؤمنة، وأمره بعتقها ـ هذا أو نحوه»[٢] اهـ.

*** الإمام العلامة الحافظ الناقد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ):**

قال: «وقد اتَّفقت كلمة المسلمين أنَّ الله تعالى فوق عرشه، فوق سماواته»[٣] اهـ.

---

(١) رواه اللالكائي (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧).
(٢) تأويل مختلف الحديث (ص٢٥٢ ـ ٢٥٣).
(٣) الرد على المريسي (١/ ٣٤٠).

وقال: «وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أنَّ الله في السماء، وحَّدوه بذلك إلاَّ المريسي الضال وأصحابه»[1] اهـ.

* إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ):

قال: «باب ذكر البيان أنَّ الله عَزَّ وجَلّ في السماء كما أخبرنا في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه عليه السَّلام، وكما هو مفهوم في فطرة المسلمين، علمائهم وجهالهم، أحرارهم ومماليكهم، ذُكرانهم وإناثهم، بالغيهم وأطفالهم، كل من دعا الله جلَّ وعَلا: فإنما يرفع رأسه إلى السماء ويمد يديه إلى الله»[2] اهـ.

* الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري الشافعي (٣٦٠هـ):

قال: «والذي يذهب إليه أهل العلم: أنَّ الله عَزَّ وجَلّ سبحانه على عرشه فوق سماواته، وعلمه محيط بكل شيء...»، إلى أن قال: «فإن قال قائل: فإيش معنى قوله: ما يكون من نجوى ثلاثة إلاَّ هو رابعهم، ولا خمسة إلاَّ هو سادسهم الآية التي بها يحتجون؟

قيل له: علمه عَزَّ وجَلّ، والله على عرشه وعلمه محيط بهم وبكل شيء من خلقه، كذا فسره أهل العلم، والآية يدل أولها وآخرها على أنه العلم...»، إلى أن قال: «باب ذكر السنن التي دلت العقلاء

(١) المرجع السابق (١/ ٢٢٨).
(٢) التوحيد (ص١١٠).

على أن الله عَزَّ وجَلّ على عرشه فوق سبع سماواته وعلمه محيط بكل شيء لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء»[1] اهـ.

*** أبو عبد الله، عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي ابن بطة (٣٨٤هـ):**

قال: «وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين، أنَّ الله تبارك وتعالى على عرشه، فوق سماواته، بائن من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه، لا يأبى ذلك ولا ينكره، إلَّا من انتحل مذاهب الحلولية»[2] اهـ.

*** الإمام المقرىء المحدث، أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (٤٢٩هـ):**

قال: «وأجمع المسلمون من أهل السُّنَّة على أن معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ونحو ذلك من القرآن: أن ذلك علمه، وأن الله فوق السماوات بذاته مستو على عرشه كيف شاء» اهـ.

وقال أيضاً: «قال أهل السُّنَّة في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، : أن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز»[3] اهـ.

---

(١) الشريعة (ص٣٠٠).

(٢) الإبانة (٣/ ١٣٦).

(٣) سبق تخريجه.

* الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ):

قال الحافظ أبو نعيم في كتابه «محجة الواثقين ومدرجة الوامقين»: «وأجمعوا أن الله فوق سمواته، عالٍ على عرشه، مستوٍ عليه، لا مستول عليه كما تقول الجهمية»[١] اهـ.

وقال الذهبي: «قال الحافظ الكبير أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني مصنف حلية الأولياء في كتاب الاعتقاد له: «طريقتنا طريقة السَّلَف المتبعين للكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة، ومما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته القديمة...».

إلى أن «قال: وأنَّ الأحاديث التي ثبتت في العرش واستواء الله عليه، يقولون بها ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل، وأن الله بائن من خلقه والخلق بائنون منه، لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستوٍ على عرشه في سمائه من دون أرضه.

قال الذهبي: فقد نقل هذا الإمام الإجماع على هذا القول، ولله الحمد. وكان حافظ العجم في زمانه بلا نزاع، جمع بين علو الرواية وتحقيق الدراية»[٢] اهـ.

---

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٦٠).

(٢) العلو (ص٢٤٣).

*** الشيخ الإمام الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي (٤٤٤هـ):**

قال في كتاب «الإبانة»: «وأئمتنا كسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وفضيل بن عياض، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، وأن علمه بكل مكان»(١) اهـ.

*** شيخ الإسلام الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ):**

قال: «ويعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أنَّ الله عَزَّ وجَلّ فوق سبع سماواته، على عرشه، كما نطق به كتابه...»، إلى أن قال: «وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السَّلَف رحمهم الله لم يختلفوا في أن الله على عرشه، وعرشه فوق سماواته»(٢) اهـ.

*** الإمام العلَّامة حافظ المغرب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ الأندلسي القرطبي المالكي (٤٦٣هـ):**

قال: «وفيه دليل على أن الله عَزَّ وجَلّ في السماء على العرش

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) عقيدة السَّلَف وأصحاب الحديث (ص٤٤).

من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم إن الله عَزَّ وجَلّ في كل مكان وليس على العرش. . . ــ ثمّ سرد الأدلة»[1] اهـ.

وقال: «ومن الحجة أيضاً في أنه عَزَّ وجَلّ على العرش فوق السماوات السبع: أن الموحدين أجمعين من العرب والعجم إذا كربهم أمر أو نزلت بهم شدة رفعوا وجوههم إلى السماء يستغيثون ربهم تبارك وتعالى، وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يؤنبهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم»[2] اهـ.

وقال: «معاني هذا الحديث ــ أي: حديث الجارية ــ واضحة يستغنى عن الكلام فيها، وأما قوله: أين الله؟ فقالت: في السماء، فعلى هذا أهل الحق لقول الله عَزَّ وجَلّ لتأويل قول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ولم يزل المسلمون في كل زمان إذا دهمهم أمر وكربهم غم يرفعون وجوههم وأيديهم إلى السماء رغبة إلى الله عَزَّ وجَلّ في الكف عنهم»[3] اهـ.

---

(١) التمهيد (٧/ ١٢٩ ــ ١٣١).
(٢) المرجع السابق (٧/ ١٣٤).
(٣) المرجع السابق (٨/ ٨٠).

* الإمام الحافظ أبو جعفر محمد بن أبي علي الحسن الهمذاني (٥٣١هـ):

قال الذهبي: «قال محمد بن طاهر: حضر المحدث أبو جعفر الهمذاني في مجلس وعظ أبي المعالي فقال: كان الله ولا عرش، وهو الآن على ما كان عليه.

فقال أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها، ما قال عارف قط: يا الله، إلاَّ وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو، ولا يلتفت يَمنة ولا يَسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا، أو قال: فهل عندك دواء لدفع هذه الضرورة التي نجدها؟

فقال: يا حبيبي، ما ثَمَّ إلاَّ الحيرة، ولطم على رأسه ونزل، وبقي وقت عجيب، وقال فيما بعد: حيرني الهمذاني»[1] اهـ.

* الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الطلحي الأصبهاني (٥٣٥هـ):

قال: «وزعم هؤلاء ــ أي: منكرو العلو الحسِّي ــ: أنه لا يجوز الإشارة إلى الله سبحانه بالرؤوس والأصابع إلى فوق، فإن ذلك يوجب التحديد.

---

(١) نقلها شيخ الإسلام ابن تيمية في نقض التأسيس وساق أسانيدها (ص٣٠)، وأوردها الذهبي في العلو (ص٢٥٩)، وفي السير (١٨/ ٤٧٤).

وقد أجمع المسلمون أنَّ الله هو العلي الأعلى، ونطق بذلك القرآن في قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

وزعموا: أن ذلك بمعنى علو الغلبة لا علو الذات. وعند المسلمين أن لله عَزَّ وجَلّ علو الغلبة، والعلو من سائر وجوه العلو، لأن العلو صفة مدح، فثبت لله تعالى علو الذات، وعلو الصفات، وعلو القهر، والغلبة»[1] اهـ.

*** أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد، ابن رشد الحفيد القرطبي (٥٩٥هـ):**

قال في كتاب «مناهج الأدلة في الرد على الأصوليين»:

«القول في الجهة: وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة في أول الأمر يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة، ثمّ تبعهم على نفيها متأخِّرو الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع تقتضي إثبات الجهة...».

إلى أن قال: «وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله تعالى والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك»[2] اهـ.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ١١٤).

(٢) نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٦/ ٢١٣)، وفي نقض التأسيس (ص٩٧).

* أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ):

قال: «إن الله وصف نفسه بالعلو في السماء، ووصفه بذلك رسوله خاتم الأنبياء، وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة الأتقياء والأئمة من الفقهاء، وتواترت الأخبار بذلك على وجه حصل به اليقين، وجمع الله عليه قلوب المسلمين، وجعله مغروزاً في طباع الخلق أجمعين، فتراهم عند نزول الكرب يلحظون السماء بأعينهم ويرفعون نحوها للدعاء أيديهم، وينظرون مجيء الفرج من ربهم، وينطقون بذلك بألسنتهم، ولا ينكر ذلك إلَّا مبتدع غال في بدعته، أو مفتون بتقليده واتباعه على ضلالته»[1] اهـ.

* أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ)

قال في شرح أسماء الله الحسنى: «وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآي والأخبار والفضلاء الأخيار: أن الله على عرشه كما أخبر في كتابه وعلى لسان نبيه بلا كيف، بائن من جميع خلقه، هذا مذهب السَّلَف الصالح فيما نقل عنهم الثقات»[2] اهـ.

---

(١) إثبات صفة العلو (ص٤٣).

(٢) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٢/ ١٣٢)، ونقله شيخ الإسلام ابن تيمية عنه في درء التعارض (٦/ ٢٥٨)، وفي بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٣)، وفي مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٤)، وفي نقض التأسيس (ص١٠٦)، ونقله ابن القيم عنه أيضاً في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٦٣).

وقال: «والأكثر من المتقدمين والمتأخرين أنه إذا وجب تنزيه الباري سبحانه عن الجهة والتحيز فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عليه عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم من المتأخرين تنزيهه تبارك وتعالى عن الجهة، فليس بجهة فوق عندهم، لأنه يلزم من ذلك عندهم متى اختص بجهة أن يكون في مكان أو حيز، ويلزم على المكان والحيز الحركة والسكون للمتحيز، والتغير والحدوث. هذا قول المتكلمين.

وقد كان السَّلَف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السَّلَف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة. وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته.

قال مالك رحمه الله: الاستواء معلوم ــ يعني في اللغة ــ والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة.

وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها.

وهذا القدر كاف، ومن أراد زيادة عليه فليقف عليه في موضعه من كتب العلماء»[1] اهـ.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧/ ١٤٠).

*** الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ):**

قال: «قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الحافظ في كتاب الرد على الجهمية: حدثنا أبي، حدثنا سليمان بن حرب، سمعت حماد بن زيد يقول: «إنما يدورون على أن يقولوا ليس في السماء إلٰه» ــ يعني: الجهمية ــ.

قلت: مقالة السَّلَف وأئمة السُّنَّة، بل والصحابة، والله ورسوله والمؤمنون، أنَّ الله عَزَّ وجَلّ في السماء، وأن الله على العرش، وأن الله فوق سماواته، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا.

وحجَّتهم على ذلك النصوص والآثار.

ومقالة الجهمية أنَّ الله تبارك وتعالى في جميع الأمكنة، تعالى الله عن قولهم، بل هو معنا أينما كنا بعلمه.

ومقال متأخِّري المتكلِّمين: أن الله تعالى ليس في السماء، ولا على العرش، ولا على السماوات ولا في الأرض، ولا داخل العالم ولا خارج العالم، ولا هو بائن عن خلقه ولا متصل بهم، وقالوا: جميع هذه الأشياء صفات الأجسام، والله تعالى منزه عن الجسم.

قال لهم أهل السُّنَّة والأثر: نحن لا نخوض في ذلك ونقول ما ذكرناه اتِّباعاً للنصوص وإن زعمتم، ولا نقول بقولكم، فإن هذه

السلوب نعوت المعدوم، تعالى الله جل جلاله عن العدم، بل هو موجود متميز عن خلقه، موصوف بما وصف به نفسه من أنه فوق العرش بلا كيف»[1] اهـ.

وقال بعد نقله لكلام القرطبي: «وقال القرطبي أيضاً في الأسنى: «الأكثر من المتقدِّمين والمتأخرين ـ يعني المتكلِّمين ـ يقولون إذا وجب تنزيه الباري جل جلاله عن الجهة والتحيُّز، فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم المتأخرين تنزيه الباري عن الجهة، فليس لجهة فوق عندهم، لأنه يلزم من ذلك عندهم أنه متى اختص بجهة أن يكون في مكان وحيز، ويلزم على المكان والحيز والحركة والسكون التحيز والتغير والحدوث. «هذا قول المتكلمين».

قال الذهبي: نعم هذا ما اعتمده نفاة علوِّ الربِّ عَزَّ وجَلّ، وأعرضوا عن مقتضى الكتاب والسُّنَّة وأقوال السَّلَف وفِطَر الخلائق، ويلزم ما ذكروه في حق الأجسام، والله تعالى لا مثل له، ولازم صرائح النصوص حقّ، ولكنا لا نطلق عبارة إلاَّ بأثر.

ثمّ نقول: لا نسلم كون الباري على عرشه فوق السماوات يلزم منه أنه في حيز وجهة، إذ ما دون العرش يقال فيه حيز وجهات، وما فوقه فليس هو كذلك، والله فوق عرشه كما أجمع عليه الصدر

(١) العلو (ص١٤٣).

الأول، ونقله عنهم الأئمة، وقالوا ذلك رادِّين على الجهمية القائلين بأنه في كل مكان، محتجين بقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، فهذان القولان هما اللذان كانا في زمن التابعين وتابعيهم، وهما قولان معقولان في الجملة.

فأمَّا القول الثالث المتولد أخيراً من أنه تعالى ليس في الأمكنة ولا خارجاً عنها، ولا فوق عرشه، ولا هو متصل بالخلق ولا بمنفصل عنهم، ولا ذاته المقدسة متحيزة ولا بائنة عن مخلوقاته، ولا في الجهات ولا خارجاً عن الجهات، ولا ولا، فهذا شيء لا يُعقل ولا يُفهم، مع ما فيه من مخالفة الآيات والأخبار، ففر بدينك، وإياك وآراء المتكلمين، وآمن بالله وما جاء عن الله على مراد الله، وفوض أمرك إلى الله ولا حول ولا قوة إلَّا بالله»[1] اهـ.

المطلب الأوَّل

تقرير أبي الحسن الأشعري لعلوّ الله تعالى على خلقه بذاته وإبطال كونه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا حال فيه ولا مُحَايث له

قال أبو الحسن الأشعري في كتابه الإبانة في فصل «ذكر الاستواء على العرش»، بعد ذكر الآيات الدالة على علو الله تعالى على جميع خلقه: «وقال تعالى حاكياً عن فرعون: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ

(١) المرجع السابق (ص٢٦٨)

إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٦ ــ ٣٧]، فكذب فرعون نبي الله موسى عليه الصلاة والسلام في قوله إن الله عَزَّ وجَلّ فوق السماوات.

وقال عَزَّ وجَلّ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، فالسماوات فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السماوات قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾؛ لأنه مستوٍ على العرش الذي فوق السماوات، وكل ما علا فهو سماء، والعرش أعلى السماوات...».

إلى أن قال: «ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء؛ لأن الله تعالى مستو على العرش الذي هو فوق السماوات، فلولا أن الله عَزَّ وجَلّ على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يحطّونها إذا دعوا إلى الأرض.

فصل: وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، أنه استولى وملك وقهر، وأن الله تعالى في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله عَزَّ وجَلّ مستوياً على عرشه، كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة.

ولو كان هذا كما ذكروه كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة».

ثمّ ساق الأدلة وأجاب عن شبهات المعتزلة وغيرهم، ثمّ قال:
«دليل آخر: قال الله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤].

فكلّ ذلك يدلّ على أنه تعالى في السماء مستوٍ على عرشه، والسماء بإجماع الناس ليست الأرض، فدل على أنه تعالى منفرد بوحدانيته، مستو على عرشه استواء منزهاً عن الحلول والاتحاد.

دليل آخر:

قال الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ۝١٠ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ۝١١ أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝١٢ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ...﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ [النجم: ٨ ـ ١٨].

وقال تعالى لعيسى ابن مريم عليه السّلام: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ۝١٥٧

﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ ﴾ [النساء: ١٥٨]، وأجمعت الأمة على أن الله سبحانه رفع عيسى ﷺ إلى السماء.

ومن دعاء أهل الإسلام جميعاً إذا هم رغبوا إلى الله تعالى في الأمر النازل بهم يقولون جميعاً: يا ساكن السماء، ومن حلفهم جميعاً: لا والذي احتجب بسبع سماوات»[(١)] اهـ.

وقال في «مقالات الإسلاميين» في ذكر من ضل في علو الله تعالى، فذكر منهم من قال أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ونحو ذلك:

«وقال قائلون: . . . ، ثمّ قال: وأنه ليس في الأشياء ولا على العرش إلَّا على معنى أنه فوقه غير مماس له، وأنه فوق الأشياء وفوق العرش ليس بينه وبين الأشياء أكثر من أنه فوقها. . .».

إلى أن قال: «وقال أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث: ليس بجسم ولا يشبه الأشياء، وأنه على العرش كما قال عزَّ وجلّ: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، ولا نقدم بين يدي الله في القول، بل نقول: استوى بلا كيف. . .»، إلى أن قال: «وقالت المعتزلة أن الله استوى على عرشه بمعنى استولى»[(٢)] اهـ.

---

(١) الإبانة للأشعري (ص٩٧ ــ ١٠٣).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٨٤).

وقال في «رسالة إلى أهل الثغر» في الإجماع التاسع عشر في إثبات علو الله تعالى وأنه لا ينافي معيته لخلقه بالعلم:

«وأنه تعالى فوق سماواته على عرشه دون أرضه، وقد دل على ذلك بقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك: ١٦]، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وليس استواءه على العرش استيلاء كما قال أهل القدر، لأنه عَزَّ وجَلّ لم يزل مستولياً على كل شيء.

وأنه يعلم السر وأخفى من السر، ولا يغيب عنه شيء في السماوات والأرض حتى كأنه حاضر مع كل شيء، وقد دل الله عَزَّ وجَلّ على ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ [الحديد: ٤]، وفسر ذلك أهل العلم بالتأويل أن علمه محيط بهم حيث كانوا.

وأنه له عَزَّ وجَلّ كرسياً دون العرش، وقد دل الله سبحانه على ذلك بقوله: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقد جاءت الأحاديث عن النبي ﷺ أن الله تعالى يضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده»[1] اهـ.

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر (ص٢٣٢ ــ ٢٣٦).

المطلب الثَّاني

تقرير عبد الله بن سعيد بن كُلّاب
لعلوّ الله تعالى على عرشه
وإبطال من زعم أنه ليس داخل العالم ولا خارجه
ولا حال فيه ولا محايث له

قال: «ويقال لهم: أهو فوق ما خلق؟ فإن قالوا: نعم، قيل: ما تعنون بقولكم إنه فوق ما خلق؟ فإن قالوا: بالقدرة والعزة، قيل لهم: ليس عن هذا سألناكم، وإن قالوا: المسألة خطأ، قيل: فليس هو فوق، فإن قالوا: نعم ليس هو فوق، قيل لهم: وليس هو تحت، فإن قالوا: ولا تحت أعدموه، لأن ما كان لا تحت ولا فوق فعدم، وإن قالوا: هو فوق وهو تحت، قيل لهم: فوق تحت وتحت فوق. . .

وقال أيضاً: «يقال لهم: إذا قلنا الإنسان لا مماس ولا مباين للمكان فهذا محال، فلا بد من نعم، قيل لهم: فهو لا مماس ولا مباين، فإذا قالوا: نعم، قيل لهم: فهو بصفة المحال من المخلوقين الذي لا يكون ولا يثبت في الوهم، فإذا قالوا: نعم، قيل: فينبغي أن يكون بصفة المحال من هذه الجهة.

وقيل لهم: أليس لا يقال لما ليس بثابت في الإنسان مماس ولا مباين؟

فإذا قالوا: نعم، قيل: فأخبرونا عن معبودكم مماس هو أو مباين؟

فإذا قالوا: لا يوصف بهما، قيل لهم: فصفة إثبات الخالق كصفة عدم المخلوق، فلم لا تقولون عدم كما تقولون للإنسان عدم إذا وصفتموه بصفة العدم؟

وقيل لهم: إذا كان عدم المخلوق وجوداً له، فإذا كان العدم وجوداً كان الجهل علماً والعجز قوة»[(١)] اهـ.

وقال الذهبي في ترجمته: «وصنف في التوحيد وإثبات الصفات، وأن علو الباري على خلقه معلوم بالفطرة والعقل على وفق النصّ»[(٢)] اهـ.

المطلب الثَّالث

تقرير علوّ الله بذاته على خلقه
من كلام الحارث المحاسبي

قال في كتابه «فهم القرآن»:

«وأما قوله: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]،

---

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٦/ ١٢٠)، وفي مجموع الفتاوى (٥/ ٣١٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٥).

﴿ إِذًا لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٤٢]، فهذا وغيرها مثل قوله: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠]، هذا منقطع يوجب أنه فوق العرش، فوق الأشياء كلها، منزه عن الدخول في خلقه، لا يخفى عليه منهم خافية، لأنه أبان في هذه الآيات أن ذاته بنفسه فوق عباده، لأنه قال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الملك: ١٦]، يعني فوق العرش، والعرش على السماء، لأن من قد كان فوق كل شيء على السماء في السماء...».

إلى أن قال: «﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، ثمّ استأنف فقال: ﴿ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾ [غافر: ٣٧] فيما قال لي أنه في السماء»[(١)] اهـ.



(١) فهم القرآن (ص٣٤٩ ـ ٣٥٢).

المبحث الثالث

بيان مخالفة الأشاعرة للسَّلَف في هذا الباب

نستخلص ممَّا سبق تقريره أموراً:

أوَّلاً: أنَّ الله تبارك وتعالى مُتَّصف بالعلوّ المطلق، علوّ الذات، وعلوّ القهر، وعلوّ القَدْر، وأنَّ الأدلَّة متضافرة على تقرير هذا الأمر، فقد دلَّ على علوّه تعالى على خلقه بذاته: الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والفطرة، والعقل.

وكلام السَّلَف في هذا الباب أكثر من أن يُحصر، ولو جمع لبلغ مئين، بل ألوفاً، كلهم مطبقون على إثبات علو الله تعالى على خلقه فوق عرشه، وعلى ذم الجهمية الذين ينكرون ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولا يقدر أحد أن ينقل عن أحد من سلف الأمة وأئمتها من القرون الثلاثة حرفاً واحداً يخالف ذلك، لم يقولوا شيئاً من عبارات النَّافِيَة: إن الله ليس في السماء، والله ليس فوق العرش، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا أنه في كل مكان، أو أنه ليس في

مكان، أو أنه لا تجوز الإشارة إليه، ولا نحو ذلك من العبارات التي تطلقها النفاة بأن يكون فوق العرش: لا نصًّا ولا ظاهراً، بل هم مطبقون متفقون على أنه نفسه فوق العرش، وعلى ذم من ينكر ذلك بأعظم مما يُذم به غيره من أهل البدع مثل القدرية والخوارج والروافض وغيرهم»[١] اهـ.

ثانياً: أنَّ أبا الحسن الأشعري وعبد الله بن سعيد بن كُلّاب والحارث المحاسبي يثبتون علوّ الله تبارك وتعالى على خلقه، وأنه علو الذات والقهر والغلبة والقدر، ويبطلون ما خالف ذلك.

بيان نفي الأشاعرة لعلو الله تعالى وقولهم في هذا الباب بما يمتنع بداهة

ثالثاً: بطلان قول الأشاعرة في إنكار علو الله تعالى بذاته على عرشه، وتأويلهم له بعلو القهر والغلبة والقدر، وأنهم في ذلك مخالفون للكتاب والسُّنَّة والإجماع، موافقون للجهمية والمعتزلة.

قال البيجوري في شرح الجوهرة في شرح قول الناظم «ويستحيل ضد ذي الصفات... في حقه كالكون في الجهات»: «فليس ـ أي: الله تبارك وتعالى ـ فوق العرش ولا تحته، ولا عن يمينه ولا عن شماله... فليس له فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال»[٢] اهـ.

وقال الغزالي في «الاقتصاد في الاعتقاد»: «ندعي ـ أي:

(١) بيان تلبيس الجهمية ـ طبعة مجمع الملك فهد ـ (٣/ ٤٢٤).

(٢) شرح جوهرة التوحيد (ص١٦٣).

الأشاعرة ــ أنه ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست. . .
فإن قيل: فنفي الجهة يؤدي إلى المحال وهو إثبات موجود تخلو عنه الجهات الست، ويكون لا داخل العالم ولا خارجه ولا متَّصلاً به ولا منفصلاً عنه وذلك محال. . .»، ثمّ أجاب عن هذا مؤكداً عدم امتناع اتصاف الله بما ذُكر[1].

وقال الشهرستاني في «نهاية الإقدام في علم الكلام»: «فإنا نقول: ليس بداخل العالم ولا خارج»[2] اهـ.

وقال التفتازاني: «وإذا لم يكن ــ أي: الله تعالى ــ في مكان: لم يكن في جهة، لا علو، ولا سفل، ولا غيرهما»[3] اهـ.

وقال المؤلِّفان (ص١٣٩): «ولا يُفهم من قول أهل الحق: أن الله تعالى لا يوصف بأنه داخل العالم ولا أنه خارجه، بأنهم يصفونه بالعدم. . . وإنما مرادهم كما مر أن إطلاق هذا اللفظ على الله تعالى لا يجوز وهو منزه عنه ــ أي: علو الله تعالى على خلقه علواً بمعنى الفوقية والارتفاع ــ . . . أما ما جاء في الكتاب والسُّنَّة من الألفاظ التي ظاهرها إثبات الجهة والمكان لله تعالى فهي ــ قطعاً وباتفاق علماء السَّلَف والخلف ــ مصروفة عن ظاهرها وحقائقها» اهـ.

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٧٤ ــ ٨١).
(٢) نهاية الإقدام على علم الكلام (ص٦٧).
(٣) شرح العقائد النسفية (ص٣٢ ــ ٣٣).

هذا معتقد القوم في الله تبارك وتعالى عمَّا زعموه علواً كبيراً، وصدق الذهبي إذا يقول عن هذه المقالة: «فأما القول الثالث المتولد أخيراً من أنه تعالى ليس في الأمكنة ولا خارجاً عنها، ولا فوق عرشه، ولا هو متصل بالخلق ولا بمنفصل عنهم، ولا ذاته المقدسة متحيزة ولا بائنة عن مخلوقاته، ولا في الجهات ولا خارجاً عن الجهات، ولا ولا، فهذا شيء لا يعقل ولا يفهم مع ما فيه من مخالفة الآيات والأخبار، ففر بدينك وإياك وآراء المتكلمين»[1] اهـ.

وهكذا يتبين لكل ذي لب مخالفة الأشاعرة والمؤلِّفَيْن للكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والفطرة، والعقل، بل ومخالفتهم لأبي الحسن الأشعري نفسه الذي يزعمون الانتساب إليه.

ولعله من المناسب أن نلحق هذا الفصل لما يؤكده، وهو:

❑ ❑ ❑

(١) العلو (ص٢٦٨).

الفصل الثاني
في جواز السؤال عن الله تعالى بـ : أين؟
والردّ على مَن أنكر ذلك

المبحث الأوّل

دلالة السُّنّة على جواز السؤال عن الله تعالى بأين؟

مِن أدلَّة أهل السُّنَّة والجماعة على إثبات علوّ الله تعالى بذاته على خلقه، التصريح في السؤال عن الله تعالى بلفظ بـ «أين».

فقد روى الإمام مسلم في صحيحه عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال: «وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد والجوانية، فاطلعت ذات يوم فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون، لكني صككتها صكة، فأتيت رسول الله ﷺ فعظَّم ذلك عليَّ، قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: ائتني بها، فأتيته بها، فقال لها: أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: أعتقها فإنها مؤمنة»[1].

(١) رواه مسلم (٥٣٧).

وهذا صريح في جواز السؤال عن الله تعالى بـ «أين»، والجواب عنه بالقول بأنه في السماء، وأنه علامة على صحة الإيمان بالله، لما فيه من معرفة الله تعالى بإثبات علوه على خلقه، وأنه في السماء.

وقد أجمع السَّلَف على صحة السؤال عن الله تعالى به، وعلى وجوب الجواب بكونه تبارك وتعالى في السماء، وأنكروا على من منع ذلك، بل اعتبروا المنع منه رداً على رسول الله ﷺ، وإنكاراً لعلو الله تبارك وتعالى.

وفي حديث النبي ﷺ كفاية وغنية بحمد الله، وفيه حجة دامغة على من أبطل ذلك ومنعه، ولكن أكثرهم لا يفقهون.



المبحث الثاني

نصوص السّلَف الدّالّة على جواز السؤال عن الله بـ : أين؟

* سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري (١٤٣هـ) :

قال صدقة: «سمعت التيمي يقول: لو سُئلت أين الله تبارك وتعالى؟

قلت: في السماء.

فإن قال: فأين عرشه قبل أن يخلق السماء؟

قلت: على الماء.

فإن قال لي: أين كان عرشه قبل أن يخلق الماء؟

قلت: لا أدري»[1] اهـ.

* الإمام العلامة الحافظ الناقد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) :

قال في الرد على قول المعارض بالمنع من السؤال عن الله

(١) رواه اللالكائي (٣/ ٤٠١)، وأورده الذهبي في العلو (ص١٣٠).

بـ «أين»: «وصرحت أيضاً بمذهب كبير فاحش من قول الجهمية، فقلت: إذا قالوا لنا: أين الله؟ فإنا لا نقول بالأينية بحلول المكان. إذا قيل: أين هو؟ قيل: هو على العرش وفي السماء.

فيقال لك أيها المعارض: ما أبقيت غاية في نفي استواء الله على العرش واستوائه إلى السماء، إذ قلت: لا نقول: إنه على العرش وفي السماء بالأينية. ومن لم يعرف أن إلهه فوق عرشه، فوق سماواته، فإنما يعبد غير الله، ويقصد بعبادته إلى إله في الأرض، ومن قصد بعبادته إلى إله في الأرض كان كعابد وثن، لأن الرحمن على العرش، والأوثان في الأرض، كما قال لجبريل: ﴿عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ٢٠]، ففي قوله دليل على البينونة والحد بقوله: ﴿ثَمَّ﴾ لا ها هنا في الكنف والمراحيض كما ادعيتم.

وإن أبيت أيها المعارض أن تؤيِّن الله تعالى وتقر به أنه فوق عرشه، دون ما سواه، فلا ضير على من أيَّنه، إذ رسوله ونبيه ﷺ قد أينه فقال للأمة السوداء: «أين الله؟ قالت: في السماء، قال: أعتقها فإنها مؤمنة»، وكذلك أينه رسول الله ﷺ وخليله إبراهيم أنه في السماء...»، إلى أن قال: «وأما قولك: لا يوصف بأين، فهذا أصل كلام جهم»[1] اهـ.

---

(١) الرد على المريسي (١/ ٤٨٩).

فتأمَّل قوله في أن المنع عن السؤال بأين، هو أصل الجهمية!!

*** القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (٤٥٨هـ):**

قال بعد روايته لحديث الجارية: «اعلم أن الكلام في هذا الخبر في فصلين:

أحدهما: في جواز السؤال عنه سبحانه بأين هو؟ وجواز الإخبار عنه بأنه في السماء.

والثاني: قوله: «اعتقها فإنها مؤمنة».

أما الفصل الأول فظاهر الخبر يقتضي جواز السؤال عنه، وجواز الإخبار عنه بأنه في السماء، لأن النبي ﷺ قال لها «أين الله؟»، فلولا أن السؤال عنه جائز لم يسأل، وأجابته بأنه في السماء وأقرها على ذلك، فلولا أنه يجوز الإخبار عنه سبحانه بذلك لم يقرها عليه...»، إلى أن قال: «وقد أطلق أحمد القول بذلك فيما خرجه في «الرد على الجهمية»»[١] اهـ.

*** شيخ الإسلام الحافظ أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (٤٨١هـ):**

قال في بيان موافقة الأشاعرة للجهمية: «فاسمعوا يا أولي الألباب، وانظروا ما فضَّل هؤلاء ــ أي: الأشاعرة ــ على أولئك

(١) إبطال التأويلات (١/ ٢٣٢).

ـ أي: الجهمية ـ ، أولئك قالوا ـ قبَّح الله مقالتهم ـ : إنَّ الله موجود بكل مكان، وهؤلاء يقولون: ليس هو في مكان ولا يوصف بأين.

وقد قال المبلغ عن الله عَزَّ وجَلّ لجارية معاوية بن الحكم رضي الله عنه: «أين الله»»[1] اهـ.

* تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (٦٠٠هـ):

قال بعد روايته لحديث الجارية: «ومن أجهل جهلاً، وأسخف عقلاً، وأضل سبيلاً، ممن يقول: إنه لا يجوز أن يُقال: أين الله؟ بعد تصريح صاحب الشريعة بقوله: أين الله؟»[2] اهـ.

* الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ):

قال بعد ذكر حديث الجارية: «وهكذا رأينا كل من يُسأل: أين الله؟ يبادر بفطرته ويقول: في السماء. ففي الخبر مسألتان:

إحداهما: شرعية، قول المسلم أين الله.

وثانيهما: قول المسؤول: في السماء.

---

(١) ذم الكلام وأهله (٥/ ١٣٥).

(٢) عقائد أئمة السَّلَف (ص٧٥).

فمن أنكر هاتين المسألتين فإنما ينكر على المصطفى ﷺ»[1] اهـ.

المطلب الأوَّل

تقرير هذا الأصل من كلام أبي الحسن الأشعري

قال في «الإبانة» في باب ذكر الاستواء على العرش: «دليل آخر:

وروت العلماء رحمهم الله عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ العبد لا تزول قدماه من بين يدي الله عَزَّ وجَلّ حتى يسأله عن عمله».

وروت العلماء أن رجلا أتى النبي ﷺ بأمة سوداء فقال: يا رسول الله، إني أريد أن أعتقها في كفارة، فهل يجوز عتقها؟

فقال لها النبي ﷺ: أين الله؟ قالت: في السماء، قال: فمن أنا؟ قالت: أنت رسول الله، فقال النبي ﷺ: أعتقها فإنها مؤمنة.

وهذا يدل على أنَّ الله تعالى على عرشه فوق السماء»[2] اهـ.

---

(١) العلو (ص٢٨).

(٢) الإبانة للأشعري (ص١٠٣).

المطلب الثَّاني

تقرير هذا الأصل من قول عبد الله بن سعيد بن كُلّاب القطان

قال في كتاب «الصفات» في باب القول في الاستواء فيما نقله عن ابن فورك: «فرسول الله وهو صفوة الله من خلقه وخيرته من بريته وأعلمهم جميعاً به يجيز السؤال بأين، وبقوله يستصوب قول القائل إنه في السماء، ويشهد له بالإيمان عند ذلك، وجهم بن صفوان وأصحابه لا يجيزون الأين زعموا، ويحيلون القول به، ولو كان خطأ كان رسول الله أحق بالإنكار له، وكان ينبغي أن يقول لها لا تقولي ذلك فتوهمين أن الله عَزَّ وجَلّ محدود، وأنه في مكان دون مكان، ولكن قولي إنه في كل مكان دون مكان، لأنه الصواب دون ما قلت.

كلا، لقد أجازه رسول الله مع علمه بما فيه وأنه أصوب الأقاويل، والأمر الذي يجب الإيمان لقائله، ومن أجله شهد لها بالإيمان حين قالته، فكيف يكون الحق في خلاف ذلك والكتاب ناطق به وشاهد له.

قال: ولو لم يشهد لصحة مذهب الجماعة في هذا الفن خاصة إلاَّ ما ذكرنا من هذه الأمور لكان فيه ما يكفي، كيف وقد غرس في بنية الفطرة ومعارف الآدميين من ذلك ما لا شيء أبين منه ولا أوكد، لأنك لا تسأل أحداً من الناس عنه عربياً ولا عجمياً ولا مؤمناً ولا كافراً فتقول: أين ربك؟ إلاَّ قال: في السماء إن أفصح، أو أوما

بيده أو أشار بطرفه إن كان لا يفصح، لا يشير إلى غير ذلك من أرض ولا سهل ولا جبل، ولا رأينا أحداً داعياً له إلاّ رافعاً يديه إلى السماء، ولا وجدنا أحداً غير الجهمية يسأل عن ربه فيقول في كل مكان كما يقولون، وهم يدعون أنهم أفضل الناس كلهم، فتاهت العقول وسقطت الأخبار واهتدى جهم وحده وخمسون رجلاً معه نعوذ بالله من مضلات الفتن» اهـ.

ثمّ قال ابن فورك: فقد حقّق رحمه الله في هذا الفصل شيئاً من مذاهبه، أحدها: إجازة القول بأين الله؟ في السؤال عنه، والثاني: صحة الجواب عنه بأن يقال: في السماء، والثالث: أن ذلك يرجع فيه إلى الإجماع من الخاصة والعامة»[1] اهـ.



(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٦/ ١٩٣)، وفي نقض التأسيس (ص٥١ ــ ٥٣)، وفي مجموع الفتاوى (٥/ ٣١٩)، ونقله ابن القيم في الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٣٨)، وفي اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٨٢).

المبحث الثالث

بيان مخالفة الأشاعرة للسَّلَف في هذا الباب

نستخلص مما سبق تقريره أموراً:

أوّلاً: جواز السؤال عن الله تعالى بـ: أين الله؟ والجواب عنه: بأنه في السماء، ولا يستلزم هذا تحديداً، ولا تكييفاً، ولا شيئاً من لوازم صفات المخلوقين، وأنه مذهب السَّلَف بلا خلاف بينهم اتباعاً للنبي ﷺ.

ثانياً: أنَّ أبا الحسن الأشعري، وعبد الله بن سعيد بن كُلاّب، موافقان للسَّلَف في هذه المسألة، ومنكران على من منع السؤال بأين، وعليه فإن كل من يزعم الانتساب إليهما مع مخالفته لهما فدعواه باطلة.

ثالثاً: أنَّ الذي ينكر السؤال عن الله تعالى بأين، إنما هم المعطلة كالجهمية، والمعتزلة وكل من وافقهم على هذا.

رابعاً: موافقة الأشاعرة للجهمية والمعتزلة في إنكار السؤال عن الله تعالى بأين، وبه يتبين بطلان ما ادَّعاه المؤلِّفان من موافقة الأشاعرة للسَّلَف.

الفصل الثالث

إثبات أن الله تبارك وتعالى يتكلّم بحرف وصوت مسموع وأنّ كلامه لا يشبه كلام المخلوقين

اتَّفق أهل السُّنَّة والجماعة على ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة من أن الله تبارك وتعالى موصوف بالكلام، وأنه يتكلم متى شاء كيف شاء بحرف وصوت مسموع، لا يشبه كلام المخلوقين، بل كلامه لائق به سبحانه.

وكلامه صفة له كذاته، نؤمن به ونثبته ولا نعلم كيفيته، ولا نمثله بشيء من صفات خلقه، ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله، وهو السميع البصير المتكلم.



المبحث الأوَّل

الأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة
على إثبات الحرف والصوت في كلام الله تعالى

الله تبارك وتعالى يتكلم بكلام مسموع بحرف وصوت لا يشبه أصوات المخلوقين، وقد دل على إثبات كون الله تبارك وتعالى يتكلم بحرف وصوت: الكتاب والسُّنَّة والإجماع واللغة.

فمن الكتاب قوله تبارك وتعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤].

وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وغير ذلك من الآيات.

والكلام لغةً لا يكون إلاَّ بحرف وصوت. فلما أثبت الله لنفسه الكلام دل على أنه حرف وصوت. لأن الله تعالى وصف كتابه بأنه: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

قال أبو نصر السجزي: «الكلام لا يكون إلاَّ حرفاً وصوتاً ذا تأليف واتساق، وإن اختلفت بهم اللغات.

وعبر عن هذا المعنى الأوائل الذين تكلموا في العقليات وقالوا: الكلام حروف متسقة، وأصوات متقطعة.

وقالت العرب: الكلام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، فالاسم مثل: زيد، وحامد، والفعل مثل: جاء، وذهب، وقام، وقعد، والحرف الذي يجيء لمعنى مثل: هل، وبل، وما شاكل ذلك. فالإجماع منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفاً وصوتاً»[1] اهـ.

وقال قوام السُّنَّة أبو القاسم التيمي الأصبهاني: «وقد أجمع أهل العربية أن ما عدا الحروف والأصوات ليس بكلام حقيقة»[2] اهـ.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. ومعلوم أن السامع إنما يسمع حرفاً وصوتاً.

والقرآن كلام الله تبارك وتعالى، وقد بيَّن النبـي ﷺ أنه سُور وآي وحروف، فقال: «من قرأ سورة الإخلاص.» الحديث، «ومن قرأ آية الكرسي» الحديث، و «من قرأ حرفاً من القرآن» الحديث.

وقد وصف الله تبارك وتعالى نفسه بالنداء فقال: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ﴾ [الشعراء: ١٠].

---

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص٨١).

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٩٩).

وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ۝١٥ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات: ١٥ ـ ١٦].

قال السجزي: «والنداء عند العرب صوت لا غير، ولم يرد عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ أنه من الله غير صوت»(١) اهـ.

وقال ابن منظور في اللسان: «النداء: الصوت»(٢) اهـ.

أمَّا الأدلَّة مِن السُّنَّة:

١ ـ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «يقول الله عَزَّ وجَلّ يوم القيامة: يا آدم، يقول: لبيك ربنا وسعديك. فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار، قال: يا ربّ، وما بعث النار؟ قال: من كل ألف أراه قال تسعمائة وتسعة وتسعين. . .» الحديث(٣).

٢ ـ عن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه قال: «قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يحشر الناس يوم القيامة أو قال العباد عراة غرلاً بُهماً، قال: قلنا: وما بُهماً؟ قال: ليس معهم شيء، ثمّ يناديهم بصوت يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان، ولا ينبغي لأحد من

---

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٦٦).

(٢) لسان العرب: مادة «ندى».

(٣) رواه البخاري (٤/ ١٧٦٧).

أهل النار أن يدخل النار وله عند أحد من أهل الجنّة حق حتى أقصه منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنّة أن يدخل الجنّة ولأحد من أهل النار عنده حق حتى أقصه منه، حتى اللطمة.

قال: قلنا: كيف وإنا إنما نأتي الله عَزَّ وجَلّ عراة غرلاً بُهماً؟ قال: بالحسنات والسيئات»[1].

٣ ــ وعن عبد الله رضي الله عنه قال: «إذا تكلم الله عَزَّ وجَلّ بالوحي سمع صوته أهل السماء فيخرون سجداً، حتى إذا فزع عن قلوبهم، قال سكن عن قلوبهم، نادى أهل

---

(١) رواه أحمد في المسند (٣/ ٤٩٥)، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص١٣٧)، وفي الأدب المفرد (رقم ٩٧٠، فضل الله الصمد ٢٣/ ٤٢)، واستشهد به في صحيحه معلقاً (٦/ ٢٧١٩)، ورواه الحارث في مسنده (زوائد الهيثمي ١/ ١٨٨)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٢٥)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ٩٧)، والروياني في مسنده (٢/ ٣١٥)، وأبو الحسين في معجم الصحابة (٢/ ١٣٥)، والحاكم (٢/ ٤٧٥)، وعنه البيهقي في الأسماء والصفات (ص٣٤٦)، والخطيب في الرحلة في طلب الحديث (ص١١٠)، وأبو ذر الهروي في فوائده (ص٤٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ٢٣٢)، والضياء في المختارة (٩/ ٢٦).
وقال الحافظ في تغليق التعليق (٥/ ٣٥٦): «قال الطبراني في مسند الشاميين. . .» ثم ساقه بإسناده.
وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي، وقال المنذري في الترغيب والترهيب: «رواه أحمد بإسناد حسن». وصححه الألباني في ظلال الجنة (السُّنَّة لابن أبي عاصم ١/ ٢٢٥).

السماء: ماذا قال ربكم؟ قال ﷺ: الحق، قال كذا وكذا»[1].

(وهذا له حكم الرفع إذ لا مدخل فيه للاجتهاد).

وغيرها أحاديث كثيرة رواها أهل العلم وتلقوها بالقَبول غير منكرين لمعناها، ولا طاعنين في دلالتها.



---

(١) علقه البخاري في صحيحه (٢٦/ ٧١٩)، ووصله في خلق أفعال العباد (ص١٣٨)، ورواه أبو داود (٣/ ٢٤٠)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢٣٧)، والدارمي في الردّ على الجهمية (ص١٧٢)، وعبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٨١)، واللفظ له، وابن خزيمة في التوحيد (ص١٤٥)، والنجاد في الردّ على من يقول القرآن مخلوق (ص٣٢)، وابن بطة في الإبانة (١/ ٢٣٨)، واللالكائي (٢/ ٣٣٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٢٦٢). وصحح الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/ ٢٨٢، رقم ١٢٩٣).

المبحث الثاني

نصوص السَّلَف الدَّالَّة على إثبات الحرف والصوت في كلام الله تعالى

* وائل بن داود التيمي أبو بكر الكوفي (الطبقة السادسة من الذين عاصروا صغار التابعين):

قال في قول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]، قال: «مشافهة مراراً»[١].

قلت: وقد قال الجوهري: «المشافهة الكلام من فيك إلى فيه»[٢].

* إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل (٢٤١هـ):

قال عبد الله: «سألت أبي رحمه الله عن قوم يقولون: لما كلم الله عَزَّ وجَلّ موسى لم يتكلم بصوت؟ فقال أبي: بلى إن ربك

(١) رواه ابن أبي حاتم في التفسير (٤/ ١١٢٠)، والنجاد في الردّ على من يقول القرآن مخلوق (ص٣٧)، وعبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٨٥).

(٢) لسان العرب: مادة «شفه».

عَزَّ وجَلّ تكلم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت.

وقال أبـي رحمه الله: حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا تكلم الله عَزَّ وجَلّ سمع له صوت كجر السلسلة على الصفوان»، قال أبـي: وهذا الجهمية تنكره.

وقال أبـي: هؤلاء كفار يريدون أن يموِّهوا على الناس، من زعم أن الله عَزَّ وجَلّ لم يتكلم فهو كافر، ألا إنا نروي هذه الأحاديث كما جاءت»[١] اهـ.

وقال أبو بكر الخلال: حدثنا محمد بن علي قال: حدثنا يعقوب ابن بختان قال: «سئل أبو عبد الله عمن زعم أن الله عَزَّ وجَلّ لم يتكلم بصوت؟

قال: بلى يتكلَّم سبحانه بصوت»[٢] اهـ.

وأخرج أبو بكر الخلال عن المروزي قال: «سمعت أبا عبد الله وقيل له: أن عبد الوهاب قد تكلم وقال: من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي عدو الله وعدو الإسلام، فتبسم أبو عبد الله وقال: ما أحسن ما قال عافاه الله»[٣] اهـ.

---

(١) رواه عبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٤١٥).

(٣) نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح الأصفهانية (٦٤)، وفي درء التعارض (٢/ ٣٩)، وفي الفتاوى الكبرى (٥/ ١٦٥)، وعزاه إلى حرب الكرماني في مسائل أحمد وإسحاق.

وقال أبو يعلى: «وقد نص أحمد في رواية الجماعة على إثبات الصوت»[1] اهـ.

وقال في كتابه «الرد على الجهمية والزنادقة» في باب بيان ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى: «قال أحمد رضي الله عنه: فلما خنقته الحجج قال: إنَّ الله كلَّم موسى، إلَّا أن كلامه غيره.

فقلنا: وغيره مخلوق؟ قال: نعم.

فقلنا: هذا مثل قولكم الأول، إلَّا أنكم تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرون.

وحديث الزهري قال: «لما سمع موسى كلام ربه قال: يا رب، هذا الذي سمعته هو كلامك؟ قال: نعم يا موسى هو كلامي، إنما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان، ولي قوة الألسن كلها، وأنا أقوى من ذلك، وإنما كلمتك على قدر ما يطيق بدنك، ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمت.

قال: فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له: صف لنا كلام ربك؟ قال: سبحان الله وهل أستطيع أن أصفه لكم. قالوا: فشبِّهه؟ قال: هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها، فكأنه مثله»[2] اهـ.

---

(١) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة (١/ ٣٠٣).

(٢) الردّ على الجهمية والزنادقة (ص١٣٢).

وقال أبو الفضل التميمي في اعتقاد الإمام أحمد ـ وهو الذي يعتمد عليه المؤلفان في نقل معتقده ـ : «وكان يقول: إن القرآن كيف تصرف غير مخلوق، وأن الله تعالى تكلم بالصوت والحرف»(١) اهـ.

* الإمام الحافظ الحجة محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ):

قال: «وإن الله عَزَّ وجَلّ ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، فليس هذا لغير الله عَزَّ وجَلّ ذكره.

قال أبو عبد الله: وفي هذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأن صوت الله جل ذكره يُسمع مِن بُعد كما يُسمع مِن قُرب، وأن الملائكة يصعقون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا.

وقال عَزَّ وجَلّ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، فليس لصفة الله ند، ولا مثل، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين»(٢) اهـ.

* الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج (٣٠٣هـ):

ذكر جملة من صفات الله تعالى الثابتة له في القرآن والسُّنَّة، فذكر المجيء، والإتيان، والفوقية وغيرها إلى أن قال: «وإثبات

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٦).

(٢) خلق أفعال العباد (ص١٣٧).

الكلام بالحرف، والصوت، وباللغات، والكلمات، والسور»[1].

*** إمام أهل السُّنَّة والجماعة في عصره أبو محمد الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ):**

قال: «والإيمان بأن الله تبارك وتعالى هو الذي كلم موسى بن عمران يوم الطور، وموسى يسمع من الله الكلام بصوت وقع في مسامعه منه لا من غيره، فمن قال غير هذا، فقد كفر بالله العظيم»[2] اهـ.

*** شيخ الإسلام الحافظ أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (٤٨١هـ):**

قال منكراً على الأشاعرة نفيهم للحرف والصوت: «ثمّ قالوا: ليس له صوت ولا حروف»[3] اهـ.

*** الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الطلحي الأصبهاني (٥٣٥هـ):**

قال في كتابه الحجة: «فصل: الدليل على أن القرآن منزل، وهو ما يقرأه القارىء خلافاً لمن يقول: كلام الله ليس بمنزل ولا حرف ولا صوت:

---

(١) جزء فيه أجوبة في أصول الدين لأبي العباس ابن سريج (ص٧٤ ـ ٧٥). ونقله عن ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٧٤).

(٢) شرح السُّنَّة (ص٩٠).

(٣) ذم الكلام وأهله (٥/ ١٣٦).

فإن قيل: المتكلم بحرف وصوت يحتاج إلى أدوات الكلام، فقل: عدم أداة الكلام لا يمنع من ثبوت الكلام، كما أن عدم آلة العلم لا يمنع من ثبوت العلم.

دليل أهل السُّنَّة: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، والمسموع إنما هو الحرف والصوت، لأن المعنى لا يُسمع بل يُفهم. يقال في اللغة: سمعت الكلام وفهمت المعنى، فلما قال: حتى يسمع: دل على أنه حرف وصوت...»[(١)] اهـ.

* الشيخ أبو البيان محمد بن محفوظ السلمي الدمشقي الشافعي اللغوي (٥٥١هـ):

قال أبو المعالي أسعد بن المنجا: «كنت يوماً عند الشيخ أبي البيان رحمه الله تعالى، فجاءه ابن تميم الذي يدعى الشيخ الأمين، فقال له الشيخ بعد كلام جرى بينهما: ويحك الحنابلة إذا قيل لهم ما الدليل على أن القرآن بحرف وصوت، قالوا: قال الله كذا، وقال رسوله كذا، وسرد الشيخ الآيات والأخبار، وأنتم إذا قيل لكم: ما الدليل على أن القرآن معنى في النفس؟ قلتم: قال الأخطل: إن الكلام لفي الفؤاد، إيش هذا الأخطل نصراني خبيث بنيتم مذهبكم على بيت شعر من قوله، وتركتم الكتاب والسُّنَّة»[(٢)] اهـ.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٧٩).

(٢) أورده الذهبي في العلو (ص٢٦٠).

*** أبو محمد عبد القادر ابن أبـي صالح الجيلاني (٥٦١هـ):**

قال في كتابه «الغنية» في القرآن: «هو كلام الله تعالى في صدور الحافظين وألسن الناطقين، في أكف الكاتبين وملاحظة الناظرين، ومصاحف أهل الإسلام، وألواح الصبيان، حيثما رؤي ووجد. فمن زعم أنه مخلوق أو عبارته، أو التلاوة غير المتلو، أو قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كافر بالله العظيم، ولا يؤاكل، ولا يُناكح، ولا يُجاور، بل يُهجر ويُهان. . .

ـ ثمّ ساق الأدلة من الكتاب والسُّنَّة وأقوال سلف الأمة ثمّ قال:

فصل: ونعتقد أن القرآن حروف مفهومة، وأصوات مسموعة، لأن بها يصير الأخرس والساكت متكلماً ناطقاً، وكلام الله عَزَّ وجَلّ لا ينفك عن ذلك، فمن جحد ذلك فقد كابر حسه وعميت بصيرته.

ثمّ ساق الأدلة، ثمّ قال: وهذه الآيات والأخبار تدل على أن كلام الله عَزَّ وجَلّ صوت لا كصوت الآدميين، كما أن علمه وقدرته وبقية صفاته لا تشبه صفات الآدميين، كذلك صوته.

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله تعالى على إثبات الصوت في رواية جماعة من الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين خلاف ما قالت الأشعرية من أن كلام الله تعالى معنى قائم بنفسه، والله

حسيب كل مبتدع ضال مضل. .»[1] اهـ.

*** الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ):**

قال في «المناظرة في القرآن» في الاستدلال على إثبات الحرف والصوت والرد على من أنكره: «وقالوا أيضاً: قد قلتم: إن الله يتكلم بصوت، ولم يأت به كتاب ولا سُنَّـة!

قلنا: بلى قد ورد الكتاب والسُّنَّـة، وإجماع أهل الحق. . . ثمّ ساق الأدلة على ذلك. . .»[2].

فها هو ابن قدامة ينقل إجماع أهل السُّنَّـة على إثبات الصوت لله تعالى.

*** تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (٦٠٠هـ):**

قال: (ونعتقد أن الحروف المكتوبة والأصوات المسموعة: عين كلام الله عَزَّ وجَلّ لا حكاية ولا عبارة. . . ومن أنكر أن يكون حروفاً فقد كابر العيان وأتى بالبهتان.

وروى الترمذي من طريق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن

---

(١) الغنية لطالبي طريق الحق عَزَّ وجَلّ (١/ ١٣٠ ـ ١٣١)، ونقله عنه ابن الآلوسي في جلاء العينين (ص٣٥٢ ـ ٣٥٦).

(٢) المناظرة في القرآن (ص٧٠).

رسول الله ﷺ أنه قال: «من قرأ حرفاً من كتاب الله عَزَّ وجَلّ فله عشر حسنات...».

ثـمّ سـاق الأدلـة إلـى أن قـال: «وقـول القـائـل: بـأن الحـرف والصوت لا يكون إلاَّ من مخارج: باطل ومحال. قال الله عَزَّ وجَلّ: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]. وكذلك قوله تعـالـى إخبـاراً عـن السمـاء والأرض أنهمـا قـالتـا: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فحصل القول من غير مخارج ولا أدوات»[١] اهـ.

* الحـافـظ عبـد الـرحمـن بـن أحمـد بـن رجـب الحنبلـي (٧٩٥هـ):

قال في رده على من أنكر على الحافظ عبد الغني المقدسي إثباته الصوت لله تعالى، وأن هذا مخالف لمعتقد الإمام أحمد: «وأما إنكار إثبات الصوت عن الإمام الذي ينتمي إليه الحافظ، فمن أعجب العجب، وكلامه ــ أي: الإمام أحمد ــ في إثبات الصوت كثير جدًّا... ــ ثمّ ذكر الآثار عن الإمام أحمد ــ»[٢] اهـ.

* الإمام القاضي علي بن علي بن محمد بن أبـي العز الحنفي الدمشقي (٧٩٢هـ):

ذكر افتراق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال فقال:

---

(١) عقائد أئمة السَّلَف (٩٨ ــ ١٠٤).

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤).

«وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو متكلم به بصوت يُسمع، وإن نوع الكلام قديم، وإن لم تكن صورة المعين قديماً، وهو المأثور عن أئمة الحديث والسُّنَّة»[1] اهـ.

وقد نقله مُلاَّ **علي القاري** في شرح الفقه الأكبر[2] بحرفه، ولم يتعقبه بشيء.

* عالم الكويت عبد الوهاب بن عبد الرحمن الفارس (١٤٠٣هـ):

قال في رسالة له: «ومذهب أهل التوحيد والسُّنَّة أن الله يتكلم بحرف وصوت، وأن القرآن كلام الله حروفه ومعانيه، وأن موسى سمع كلام الله منه بلا واسطة، والقرآن والسُّنَّة يدلان على ذلك دلالة صريحة ولله الحمد والمنة»[3].

ومع هذه النصوص الصريحة من هؤلاء الأئمة، فإنه لم يُنقل عن أحد من السَّلَف أنه قال: إن الله يتكلم بلا صوت، أو بلا حرف، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو بحرف، كما لم يقل أحد منهم أن

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/١٦٨).

(٢) شرح الفقه الأكبر (ص٨٣ ــ ٨٤).

(٣) مخطوط مصور ضمن كتاب: «علماء آل فارس في الكويت» لفارس الفارس (ص١٣٣).

الصوت الذي سمعه موسى قديم، ولا أن ذلك النداء قديم، ولا قال أحد منهم: أن هذه الأصوات المسموعة من القراء هي الصوت الذي تكلم الله به، بل الآثار مستفيضة عنهم بالفرق بين الصوت الذي يتكلم الله به وبين أصوات العباد.

المطلب الأوَّل

تقرير أنَّ الله تعالى يتكلّم متى شاء وأن كلامه يسمع من ذاته تعالى من كلام أبي الحسن الأشعري

قال في الإبانة في الباب الرابع: «الكلام في أن القرآن كلام الله غير مخلوق»: «دليل آخر: وقد قال الله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، والتكليم هو المشافهة بالكلام»[(١)] اهـ.

قال الجوهري: «المشافهة: المخاطبة من فيك إلى فيه».

وهذا ظاهر في أن أبا الحسن الأشعري يثبت أن الله تعالى شافه موسى عليه السَّلام، فخاطبه تعالى من ذاته، وأن موسى سمع كلام الله تعالى حينئذ بلا واسطة، ولا يكون هذا إلاَّ إذا كان حرفاً وصوتاً مسموعاً.

---

(١) الإبانة للأشعري (ص٧٧).

المطلب الثَّاني

تقرير أنَّ الله يتكلَّم بحرف وصوت

مِن كلام الحارث المحاسبي

قال الكُلاّباذي في الباب العاشر «اختلافهم في الكلام ما هو؟»: «وقالت طائفة منهم: كلام الله حرف وصوت، وزعموا أنه لا يُعرف كلامه إلاَّ ذلك، مع إقرارهم أنه صفة الله تعالى في ذاته غير مخلوق، وهذا قول حارث المحاسبي، ومن المتأخرين ابن سالم»[1] اهـ.

وهذا القول هو الذي رجع إليه في آخر حياته، بعد أن هجره الإمام أحمد وحذر منه بسبب دخوله في الكلام، ومشيه على طريقة ابن كُلاّب.



(١) التعرُّف لمذهب أهل التصوف (ص٥٣).

المبحث الثَّالث

بيان مخالفة الأشاعرة للسَّلَف في هذا الباب والردّ على شبهاتهم فيه

نستخلص مما سبق تقريره أموراً:

أوّلاً: اتِّفاق السَّلَف على ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة مِن أنَّ الله تعالى موصوف بالكلام حقيقة، وأنه يتكلّم بحرف وصوت مسموع لا يشبه أصوات المخلوقين.

ثانياً: أنَّ أبا الحسن الأشعري موافق للسَّلَف في هذا فيما استقر عليه مذهبه.

ثالثاً: أنَّ أئمَّة السُّنَّة كانوا يعدون من أنكر تكلُّم الله تعالى بصوت من الجهمية، كما نص عليه أحمد وغيره.

موافقة الأشاعرة للجهمية في إنكار الحرف والصوت

رابعاً: موافقة الأشاعرة للجهمية في إنكار الحرف والصوت لله، وهذا يبطل دعوى المؤلِّفَيْن في كون الأشاعرة من أهل السُّنَّة، وأنهم موافقون للسَّلَف.

قال المؤلِّفان (ص٧٦): «ومَن يطالع النظامية يعلم موافقتها لاعتقاد أهل السُّنَّة الأشاعرة، فمن أمثلة ذلك تنزيه الإمام الجويني لله تعالى عن الجهة، والمكان، والحيز، والحرف، والصوت، وظواهر المتشابه، . . . وكذلك الإمام الغزالي رحمه الله تعالى فكتابه «إلجام العوام» . . . هو في حقيقة الأمر تأصيل لمسلك السادة الأشاعرة من حيث تنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث مثل الجهة، والمكان، والحروف، والأصوات، وظواهر المتشابه. . » اهـ.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: «ولا يجوز أن يطلق على كلامه شيء من أمارات الحدث من حرف ولا صوت»[1] اهـ.

وقال الغزالي في صفة الكلام لله: «فإنا معترفون باستحالة قيام الأصوات بذاته وباستحالة كونه متكلّماً بهذا الاعتبار. . . وأما الحروف فهي حادثة. . . وهو صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى ليس بحرف ولا صوت»[2] اهـ.

وقال البيجوري في شرح الجوهرة عن صفة الكلام لله: «صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت»[3] اهـ.

---

(١) الإنصاف (ص١١١).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد (ص١٤٢ ـ ١٧٤).

(٣) شرح جوهرة التوحيد (ص١٢٩).

المطلب الأوَّل

بيان أصل ضلال الأشاعرة في هذا الباب

أصل ضلال الأشاعرة في هذا الباب هو ابتداعهم القول في الكلام النفسي: وهو أن حقيقة الكلام عندهم هو ما قام بالنفس، واللفظ غير داخل في حقيقته، وهذا قول لم يُسبقوا إليه البتة.

إذ الكلام لغة: هو اللفظ والمعنى، أو لفظ جاء لمعنى، ولا يُعرف الكلام في لغة العرب إلاَّ هذا.

ابن كلاب أول من ابتدع الكلام النفسي وتبعه عليه الأشعري

وكان ابن كُلاّب أول من ابتدع الكلام النفسي، وأنَّ الله لا يتكلَّم بمشيئته، وأن كلامه بلا بحرف ولا صوت، وتبعه عليه الأشعري.

قال أبو نصر السجزي: «اعلموا أرشدنا الله وإياكم أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كُلاّب، والقلانسي، والصالحي، والأشعري، في أن الكلام لا يكون إلاَّ حرفاً وصوتاً ذا تأليف واتساق وإن اختلفت اللغات... فلما نبغ ابن كُلاّب وأضرابه حاولوا الرد على المعتزلة من طريق مجرد العقل، وهم لا يخبرون أصول السُّنَّة ولا ما كان عليه السَّلَف... فالتزموا ما قالته المعتزلة وركبوا مكابرة العيان وخرقوا الإجماع المنعقد بين الكافة المسلم والكافر، وقالوا للمعتزلة: الذي ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام، وإنما يسمى ذلك

كلاماً في المجاز لكونه حكاية أو عبارة عنه، وحقيقة الكلام: معنى قائم بذات المتكلّم... فألجأهم الضيق مما يدخل عليهم مقالتهم إلى أن قالوا: الأخرس متكلّم، وكذلك الساكت والنائم... وهذه مقالة تبين فضيحة قائلها في ظاهرها من غير رد عليه.

ومن عُلم منه خرق إجماع الكافة، ومخالفة كل عقلي وسمعي قبله، لم يُناظر بل يجانب ويقمع»[1] اهـ.

وقال ابن الجوزي: «وهذا أمر مستقر ــ أي: القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق ــ لم يختلف فيه أحد من القدماء في زمن الرسول ﷺ والصحابة رضي الله عنهم، ثمّ دس الشيطان دسائس البدع، فقال قوم: هذا المشار إليه مخلوق، فثبت الإمام أحمد رحمه الله ثبوتاً لم يثبته غيره على دفع هذا القول لئلاّ يتطرّق إلى القرآن ما يمحو بعض تعظيمه في النفوس، ويخرجه عن الإضافة إلى الله عَزَّ وجَلّ.

ورأى أن ابتداع ما لم يقل فيه لا يجوز استعماله، فقال: كيف أقول ما لم يقل.

ثـمّ لـم يختلـف النـاس فـي غيـر ذلـك، إلـى أن نشـأ علـي بـن إسماعيل الأشعري. فقال مرة بقول المعتزلة، ثمّ عَنَّ له فادعى أن الكلام صفة قائمة بالنفس. فأوجبت دعواه هذه أن ما عندنا مخلوق.

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (٨٠ ــ ٨٤).

وزادت فخبطت العقائد، فما زال أهل البدع يجوبون في تيارها إلى اليوم»[1] اهـ.

وقال الذهبي في ترجمة ابن كُلاّب: «وكان يقول بأن القرآن قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة، وهذا ما سبق إليه أبداً»[2] اهـ.

المطلب الثَّاني
بيان موافقة الأشاعرة للمعتزلة
في أنَّ القرآن الذي بين أيدينا مخلوق

وتفرَّع عمَّا سبق مِن ابتداع الكلام النفسي عند الأشاعرة القول بأن القرآن الذي بين دفتي المصحف مخلوق، فوافقوا بذلك الجهمية والمعتزلة.

فالمعتزلة لا يثبتون كلاماً لله تعالى إلاَّ ما قام بغيره، ويقولون عن القرآن أنه كلام الله، باعتبار أنه خلقه في غيره، ولا يقوم بذاته لا كلام ولا غيره.

وأما الأشاعرة فالكلام عندهم هو ما قام بذات الله تعالى، وهو كلام له حقيقة وليس بحرف ولا صوت، وأما ما بين دفتي المصحف فهو عبارة عن كلام الله تعالى، وليس هو حقيقة كلام الله.

---

(١) صيد الخاطر (ص٢٦٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٥).

فقد نقل الشهرستاني في «الملل والنحل» عن أبي الحسن الأشعري قوله: «وكلامه واحد هو: أمر ونهي وخبر واستخبار. . . **والعبارات والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام دلالات على الكلام الأزلي، والدلالات مخلوقة محدثة، والمدلول قديم أزلي»**.

ثمّ قال الشهرستاني: «والكلام عند الأشعري: معنى قائم بالنفس سوى العبارة، والعبارة دلالة عليه من الإنسان، فالمتكلّم عنده من قام به الكلام، وعند المعتزلة: من فعل الكلام، غير أن العبارة تسمى كلاماً: إما بالمجاز، وإما باشتراك اللفظ»[1] اهـ.

وقال البيجوري في جوهرة التوحيد: «واعلم أن كلام الله يطلق على الكلام النفسي القديم بمعنى أنه صفة قائمة بذاته تعالى، **وعلى الكلام اللفظي بمعنى أنه خلقه**. . . ومع كون اللفظ الذي نقرأه حادثاً لا يجوز أن يقال: القرآن حادث إلاّ في مقام التعليم. . . وقد أضيف له تعالى كلام لفظي كالقرآن، **فإنه كلام الله قطعاً بمعنى أنه خلقه في اللوح المحفوظ**، فدل التزاماً على أن له تعالى كلاماً نفسيًّا، وهذا هو المراد بقولهم: القرآن حادث ومدلوله قديم. . .

ومذهب أهل السُّنَّة ــ يقصد الأشاعرة ــ أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق، **وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرأه**

---

(١) الملل والنحل (١/ ٨٣).

فهو مخلوق، لكن يمتنع أن يقال: القرآن مخلوق يراد به اللفظ الذي نقرأه إلاَّ في مقام التعليم، لأنه ربما أوهم أن القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق، ولذلك امتنعت الأئمة من القول بخلق القرآن. . .

فالقرآن يطلق على كل من النفسي واللفظي، والأكثر إطلاقه على اللفظي. . . والراجح أن المنزل اللفظ والمعنى، وقيل المنزل: المعنى وعبر عنه جبريل بألفاظ من عنده، وقيل: المنزل المعنى وعبر عنه النبي ﷺ بألفاظ من عنده، لكن التحقيق الأول، لأن الله خلقه أولاً في اللوح المحفوظ، ثمّ أنزله في صحائف إلى سماء الدنيا»[1] اهـ.

وهذا يعني اتفاق الأشاعرة والمعتزلة في أن القرآن العربي المقروء، والموجود بين دفتي المصحف مخلوق، وأن الخلاف الوحيد بين الأشاعرة والمعتزلة هو في إثبات الكلام النفسي أو نفيه، فلو اعترف المعتزلة به لانتهى الخلاف!!

وقد نصَّ على هذه الحقيقة أئمة الأشعرية:

فقد قال الجويني في خلاف الأشاعرة والمعتزلة في مسألة الكلام: «واعلموا بعدها أن الكلام مع المعتزلة، وسائر المخالفين في هذه المسألة يتعلق بالنفي والإثبات، فإن أثبتوه وقدروه كلاماً، فهو في نفسه ثابت، وقولهم ـ أي: المعتزلة ـ: إنه ـ أي: القرآن

---

(١) شرح جوهرة التوحيد (١٣٠ ـ ١٦٢).

المقروء ــ كلام الله، إذا رُد إلى التحصيل آل الكلام إلى اللغات والمسميات، **فإن معنى قولهم ــ أي: المعتزلة ــ «هذه العبارات كلام الله» أنها خلقه، ونحن لا ننكر أنها خلق الله، ولكن نمتنع من تسمية خالق الكلام متكلّماً به، فقد أطبقنا على المعنى، وتنازعنا بعد الاتفاق في تسميته»**[1] اهـ.

وقال الشهرستاني: «وخصومنا ــ أي: المعتزلة ــ لو وافقونا على أن الكلام في الشاهد معنى في النفس سوى العبارات القائمة باللسان، وأن الكلام في الغائب معنى قائم بذات الباري تعالى سوى العبارات التي نقرؤها باللسان ونكتبها في المصاحف، لوافقونا على اتحاد المعنى، لكن لما كان الكلام لفظاً مشتركاً في الإطلاق لم يتوارد على محلّ واحد، **فإن ما يثبته الخصم كلاماً ــ أي: القرآن ــ فالأشعرية تثبته وتوافقه على أنه كثير وأنه محدث مخلوق**، وما يثبته الأشعري كلاماً ــ أي: النفسي ــ فالخصم ينكره أصلاً»[2] اهـ.

وقال التفتازاني[3] في شرح العقائد النسفية: «**وتحقيق الخلاف**

---

(١) الإرشاد (ص١١٦ ــ ١١٧).

(٢) نهاية الإقدام (ص١٦٤ ــ ١٦٥).

(٣) وقد اختلف الباحثون في عقيدة التفتازاني بين الأشعرية والماتريدية، ولا فرق بينهما عند الأشعريّين، والتحقيق أنه أشعري العقيدة كما حققه الدكتور محمد محمدي النورستاني في كتابه «مواقف التفتازاني الاعتقادية في كتابه شرح العقائد النسفية» (ص١٧٦ ــ ١٩١).

بيننا وبينهم ــ أي: المعتزلة ــ يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه، وإلا فنحن لا نقول بقدم الألفاظ والحروف، وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي... وأما استدلالهم بأن القرآن متصف بما هو من صفات المخلوق وسمات الحدوث، من: التأليف، والتنظيم، والإنزال، وكونه عربيًّا، مسموعاً، فصيحاً، معجزاً، إلى غير ذلك: فإنما يقوم حجة على الحنابلة ــ أي: الذين يرون أن القرآن الموجود بين دفتي المصحف كلام الله على الحقيقة ــ لا علينا، **لأنَّا قائلون بحدوث النظم، وإنما الكلام في المعنى القديم**»[1] اهـ.

وقال محمد بن زاهد الكوثري: «لأنَّ القرآن يطلق على ما قام بالله من الألفاظ العلمية الغيبية وهو غير مخلوق وغير حال في مخلوق، وعلى المكتوب بين الدفتين، وعلى المحفوظ في القلوب من الألفاظ الذهنية، وعلى الملفوظ بالألسن على سبيل الاشتراك اللفظي عنده ــ أي: الباقلاني ــ، والقرينة هي التي تعين المراد منها في كل موضع، وما سوى الأول مخلوق، وهذا البحث أنضج عند المتأخرين من أئمة الأشاعرة»[2] اهـ.

وقال البوطي في «كبرى اليقينيات الكونية» في باب «جوهر الخلاف بين المعتزلة وأهل السُّنَّة والجماعة»: «ثمّ المعتزلة فسَّروا

(١) شرح العقائد النسفية (ص٤٤).
(٢) حاشية الإنصاف للباقلاني (ص٢٦).

هـذا الـذي أجمـع المسلمـون علـى إثبـاتـه لله تعـالـى ــ أي: صفـة الكلام ــ بأنه أصوات وحروف يخلقها الله في غيره كاللوح المحفوظ وجبريل، ومن المعلوم أنه حادث وليس بقديم. ثمّ إنهم لم يثبتوا لله تعالى شيئاً آخر من وراء هذه الأصوات والحروف، تحت اسم: الكلام.

أما جماهير المسلمين، أهل السُّنَّة والجماعة، **فقالوا: إننا لا ننكر هذا الذي تقوله المعتزلة ــ أي: أن القرآن المقروء والموجود بين دفتي المصحف مخلوق حادث ــ**، بل نقول به، **ونسميه كلاماً لفظيًّا ونحن جميعاً متفقون على حدوثه وأنه غير قائم بذاته تعالى**، مِن أجل أنه حادث، ولكننا نثبت أمراً وراء ذلك وهو الصفة القائمة بالنفس والتي يُعبّر عنها بالألفاظ... وهذا المقصود بإسناد الكلام إلى الله تعالى، وبه يفسر ما أجمع عليه المسلمون»[1] اهـ.

وقال وهبـي سليمان غاوجي: «قال علماء أصول الدين: أن الكلام ينقسم إلى قسمين: الأول: الكلام اللفظي، والثاني: الكلام النفسي.

فأمـا اللفظي: فهـو ذلك القرآن الكريم المنـزل عـلى سيدنـا محمـد، وكذا سائـر الكتب المنزلـة عـلى الرسل عليهـم السـلام، **ولا ريب في أن الكلام اللفظي مخلوق له تعالى**.

---

(١) كبرى اليقينيات الكونية (ص١٢٥).

وأما النفسي: فهو صفة قديمة زائدة على ذاته تعالى، ليست بحرف ولا صوت، ويدل عليها الكلام اللفظي»[1] اهـ.

وقد صرح بذلك أيضاً الآمدي في «غاية المرام»، والإيجي في «المواقف».

فتأمَّل يا رعاك الله هذه التصريحات بأن القرآن الذي نقرأه ونتلوه ونكتبه في المصاحف مخلوق، ليس هو عين كلام الله.

وهل هذا في حقيقته إلاَّ قول الجهمية والمعتزلة!!!

وقال العلامة الملا جلال الدواني في شرحه للعقائد العضدية في بيان لوازم هذا القول الشنيع: «والأشاعرة قالوا: كلامه تعالى معنى واحد بسيط، قائم بذاته تعالى قديم، فهم منعوا أن كلامه تعالى مؤلف من الحروف والأصوات. **ولا نزاع بين الشيخ ـ أي: الأشعري ـ والمعتزلة في حدوث الكلام اللفظي**، وإنما نزاعهم في إثبات الكلام النفسي وعدمه... فالشيخ لما قال: هو المعنى النفسي فهم الأصحاب منه أن مراده به مدلول اللفظ وهو القديم عنده، وأم العبارات فإنما سميت كلاماً مجازاً لدلالتها على ما هو الكلام الحقيقي، حتى صرحوا بأن الألفاظ حادثة على مذهبه، ولكنها ليست كلاماً له تعالى حقيقة.

---

(١) أركان الإيمان (ص٢٠١).

وهذا الذي فهموه له لوازم كثيرة فاسدة، كعدم تكفير من أنكر كلامية ما بين دفتي المصحف، مع أنه عُلم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة، وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلامه تعالى حقيقة، إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطنين في الأحكام الدينية»[1] اهـ.

ولذلك لما كانوا في حقيقة الأمر موافقين للجهمية والمعتزلة في القول بخلق القرآن الموجود بين دفتي المصحف، وخشية من الافتضاح، تراهم يدلسون فيطلقون القول المستفيض عن السَّلَف: بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، ومرادهم بالقرآن: ما قام بذات الله تعالى من غير أن يكون مسموعاً مقروءاً، وأما القرآن المكتوب والمسطر فهو عبارة عن كلام الله لا أنه عين كلام الله، وهو مخلوق محدث.

وانظر إلى تلبيس المؤلِّفَيْن في هذا الأمر وتمويههما أنهما موافقان للسَّلَف في كون القرآن كلام الله غير مخلوق.

فقالا (ص٥٤): «فإن القرآن كلام الله غير مخلوق، وهو صفة من صفات ذاته العلية» اهـ.

ومرادهما بالقرآن هنا: الكلام النفسي، لا القرآن المعهود الذي بين دفتي المصحف والذي نقرأه آناء الليل وأطراف النهار.

---

(١) نقله عنه ابن الآلوسي في جلاء العينين (ص٣٠٤ ـ ٣٠٥).

فإذا سمع السني هذا الكلام ظن أنهما موافقان للسَّلَف في هذا الباب، وإذا استفصل منهما علم موافقتهما للمعتزلة والجهمية.

وقد كشف عن حقيقة هذا التلبيس شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي الأنصاري فقال في سياق حقيقة موافقة الأشاعرة للجهمية في كثير من الأصول ومنها القول بخلق القرآن:

«وقال أولئك ـ يعني: الجهمية ـ ليس له كلام، إنما خلق كلاماً.

وهؤلاء ـ يعني الأشاعرة ـ يقولون: تكلّم مرة، فهو متكلّم به منذ تكلّم، لم ينقطع الكلام، ولا يوجد كلامه في موضع ليس هو به.

ثمّ يقولون: ليس هو في مكان، ثمّ قالوا: ليس له صوت ولا حروف. وقالوا: هذا زاج وورق، وهذا صوف وخشب، وهذا إنما قصد به النقش وأريد به التفسير.

وهذا صوت القاري، أما ترى أنه منه حسن وغير حسن؟! وهذا لفظه، أو ما تراه يجازى به، حتى قال رأس من رؤوسهم: أو يكون قرآن من لبد؟! وقال آخر: من خشب؟! فراوغوا فقالوا: هذا حكاية عبر بها عن القرآن والله تكلّم مرة، ولا يتكلّم بعد ذلك. ثمّ قالوا: غير مخلوق، ومن قال: مخلوق كافر.

وهذا مِن فخوخهم، يصطادون به قلوب عوام أهل السُّنَّة، وإنما اعتقادهم في القرآن غير موجود لفظته الجهمية الذكور بمرة والأشعرية الإناث بعشر مرات»[1] اهـ.

---

(١) ذم الكلام وأهله (٥/ ١٣٦ ـ ١٣٧).

وقال الموفق ابن قدامة: «ومدار القوم ــ أي: الأشاعرة ــ على القول بخلق القرآن، ووفاق المعتزلة، ولكن أحبّوا أن لا يُعلم بهم، فارتكبوا مكابرة العيان، وجحد الحقائق، ومخالفة الإجماع، ونبذ الكتاب والسُّنَّة وراء ظهورهم، والقول بشيء لم يقله مثلهم مسلم ولا كافر.

ومن العجب أنهم لا يتجاسرون على إظهار قولهم، ولا التصريح به إلاَّ في الخلوات، ولو أنهم ولاة الأمر، وأرباب الدولة.

وإذا حكيت عنهم مقالتهم التي يعتقدونها، كرهوا ذلك وأنكروه، وكابروا عليه، ولا يتظاهرون إلاَّ بتعظيم القرآن، وتبجيل المصاحف، والقيام عند رؤيته، وفي الخلوات يقولون: ما فيها إلاَّ الورق والمداد، وأي شيء فيها!! وهذا فعل الزنادقة»[1] اهـ.

وقال في موضع آخر: «وعند الأشعري أنها ــ أي: السور والآيات ــ مخلوقة، فقوله قول المعتزلة لا محالة إلاَّ أنه يريد التلبيس فيقول في الظاهر قولاً يوافق أهل الحق، ثمّ يفسره بقول المعتزلة»[2] اهـ.

وقال عالم الكويت عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن فارس:

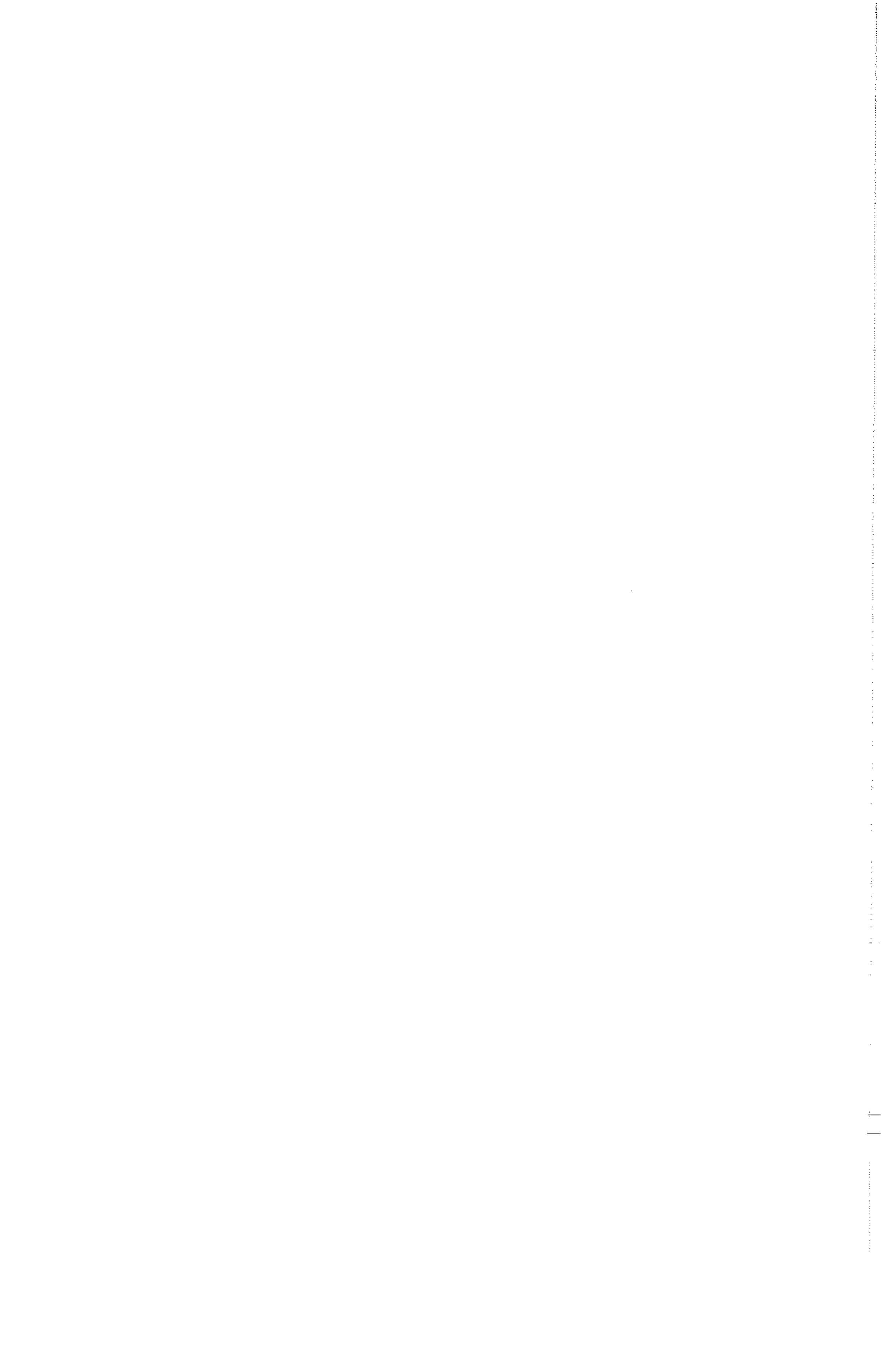
(١) المناظرة في القرآن (ص٥٧).
(٢) المرجع السابق (ص٨٣).

«فأما قولكم أن الخلاف لفظي فليس الأمر كذلك، وإنما يقال الخلاف لفظي بين المعتزلة والأشاعرة، لأن المعتزلة يقولون: كلام الله مخلوق، والأشاعرة يقولون: ليس بمخلوق، والكلام عندهم: معنى، ويقولون: الحروف مخلوقة، فقالت المعتزلة: لا خلاف بيننا وبينكم، لأن الكلام هو الحروف، فإذا أقررتم بأن الحروف مخلوقة ارتفع النزاع، فيكون الخلاف بين الفريقين لفظيًا.

وأما مذهب أهل السُّنَّة والجماعة فهو مخالفٌ للمذهبين خلافاً معنويًا، لأنهم يقولون كلام الله غير مخلوق، والكلام عندهم اسم للحروف والمعاني»[1] اهـ.



(١) مخطوط مصور في كتاب «علماء آل فارس» لفارس الفارس (ص١٣٣).



الفصل الرابع

إثبات صفة اليدين لله تعالى
على الحقيقة لا على المجاز

المبحث الأوَّل

تنوُّع دلالات الكتاب والسُّنَّة
على إثبات صفة اليدين لله تعالى

لقد تنوعت دلالات الكتاب والسُّنَّة على إثبات صفة اليدين لله تعالى، بما يمتنع معها حمل اليدين على المجاز، وقد أطبقت كلمة السَّلَف رحمهم الله على إثبات اليدين لله تعالى صفة له في ذاته، ليستا بنعمتين ولا قدرتين، بل يدان ثابتتان لله تعالى على الحقيقة، بلا كيف ولا تشبيه.

وأنا أذكر نماذج من تنوع الأدلة على إثبات صفة اليد لله تعالى:

التثنية:

قال تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

تثنية اليد المضافة إليه سبحانه تمنع من حملها على النعمة أو القدرة.

نسبة الفعل إليه سبحانه وتعديته إلى اليد بحرف الباء:

قال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صۤ: ٧٥].

نسب الفعل ـ وهو الخلق ـ إلى نفسه، ثمّ عدَّى الفعل إلى اليد، ثمّ ثناها، ثمّ أدخل عليها الباء التي تدخل على قول القائل: «كتبت بالقلم» و «ضربت بيدي»، ومثل هذا نص صريح لا يحتمل المجاز بوجه من الوجوه، إذ لا يكون هذا التركيب إلاَّ ما باشرته اليد.

قال أبو الحسن الزاغوني في «الإيضاح»: «أنه أضاف «الخلق» وهو فعل يده سبحانه، والفعل متى أضيف إلى اليد فإنه لا يقتضي إضافة إلاَّ إلى ما يختص بالفعل وليس إلاَّ اليد كما ذكرنا، وهذا جلي واضح»[1] اهـ.

وقال أبو الحسن الأشعري: «وليس يجوز في لسان العرب ولا في عـادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا بيدي، ويعني بـه النعمة، وإذا كان الله عَزَّ وجَلّ إنما خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوماً في كلامها ومعقولاً في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: فعلت بيدي، ويعني النعمة،

---

(١) الإيضاح في أصول الدين (ص٢٨٦).

بطل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، النعمة، وذلك أنه لا يجوز أن يقول القائل: لي عليه يدي، بمعنى لي عليه نعمتي.

ومن دافَعَنا عن استعمال اللغة ولم يرجع إلى أهل اللسان فيها دوفع عن أن تكون اليد بمعنى النعمة، إذ كان لا يمكنه أن يتعلق في أن اليد النعمة إلاَّ من جهة اللغة، فإذا دفع اللغة لزمه أن لا يفسر القرآن من جهتها، وأن لا يثبت اليد نعمة من قِبَلها، لأنه إن روجع في تفسير قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، نعمتي فليس المسلمون على ما ادعى متفقين، وإن روجع إلى اللغة فليس في اللغة أن يقول القائل: بيدي، يعني نعمتي، وإن لجأ إلى وجه ثالث سألناه عنه ولن يجد له سبيلاً»[١] اهـ.

استعمال لفظ اليمين:

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٦٧].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «إنَّ المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عَزَّ وجَلّ، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا»[٢].

---

(١) الإبانة للأشعري (ص١٠٦).

(٢) رواه مسلم (٨٢٧٥).

وصفها بالقبض والطي :

قـــال تعـــالـــى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧].

وعن أبـي هريرة رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه، ثمّ يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض»[١].

فها هنا: قبض، وطي، وذكر يمين.

وصفها بالبسط :

قال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وعن أبـي موسى رضي الله عنه عن النبـي ﷺ قال: «إن الله عَزَّ وجَلّ يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، حتى تطلع الشمس من مغربها»[٢].

وصفها بالكف والأخذ :

عن أبـي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تصدَّق أحد بصدقة من طيّب، ولا يقبل الله إلاَّ الطيب، إلاَّ أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت تمرة، فتربو في كف الرحمن حتى تكون

---

(١) رواه البخاري (٤/ ١٨١٢)، ومسلم (٢٧٨٧).

(٢) رواه مسلم (٢٧٥٩).

أعظم من الجبل، كما يربـي أحدكم فَلُوّه أو فصيله». وفي لفظ: «من كسب طيب»[1].

فها هنا: أخذ، وذكر كف ويمين.

وصفها بالنضح:

عن لقيط بن عامر رضي الله عنه في الحديث الطويل عن النبـي ﷺ وفيه: «فيأخذ ربك بيده غرفة من الماء فينضح بها قِبَلَكُم، فلعمر إلهك ما تخطي وجه واحد منكم قطرة، فأما المؤمن فتدع وجهه مثل الريطة البيضاء، وأما الكافر فتخطمه بمثل الحمم الأسود»[2].

وصفها بالشمال:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يطوي الله عَزَّ وجَلّ السماوات يوم القيامة، ثمّ يأخذهن بيده اليمنى، ثمّ يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثمّ يطوي الأرضين بشماله، ثمّ يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»[3].

---

(١) رواه مسلم (١٠١٤).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: أحمد (٤/ ١٣)، وابن أبـي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٨٦)، وعبد الله في السُّنَّة (٢/ ٤٨٥)، وابن خزيمة في التوحيد (ص١٨٦)، وصححه، والطبراني في الكبير (١٩/ ٢١١)، والحاكم (٤/ ٦٠٦)، وقال: صحيح الإسناد.

(٣) رواه مسلم (٢٧٨٨).

وصفها بالأصابع والهز:

عن عبد الله رضي الله عنه قال: «جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنا نجد أن الله يجعل السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، ثمّ يهزهن، فيقول: أنا الملك. فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقاً لقول الحبر، ثمّ قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧] »[١].

وصفها بأنها ملأى، وبأنها أخرى:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يد الله ملأى، لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، وقال: أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض فإنه لم يغض ما في يده، وقال: وكان عرشه على الماء، وبيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع»[٢].

فها هنا: وصف بأنها ملأى، وسحاء، وأنها أخرى.

اقتران صفة اليد لله بألفاظ يمتنع معها الحمل على المجاز

ومن المعلوم أن لفظ: الطي، والقبض، والهز، والبسط، والإمساك، والنضح، وكونها ملأى، وسحاء، إذا اقترنت باليد صار

(١) رواه البخاري (٦/ ٢٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٦).

(٢) رواه البخاري (٦/ ٢٦٩٧)، ومسلم (٩٩٣).

المجموع حقيقة، وامتنع من أن يكون مجازاً، إذ أن اليد المجازية لا يقترن بها ما يدل على اليد حقيقة كهذه الألفاظ.

فإذا انضاف إلى ذلك أن ذُكر لها: أصابع، وكف، ويمين، وشمال، وأخرى، فهذا مما يُقطع معه أن اليد حقيقة، لأن اليد المجازية لا يُتجاوز فيها لفظ اليد، ولا يُتصرف فيها بما يُتصرف في اليد الحقيقية. فلا يقال: كف، لا للنعمة ولا للقدرة، ولا أصبع وأصبعان، ولا يمين، ولا شمال، وهذا كله ينفي أن يكون اليد يد النعمة، أو يد القدرة، أو يد التصرف.

فمن ادعى بعد هذا أن اليد المضافة إلى الله تعالى مجاز، فلا حقيقة في الوجود إذاً!!!

وبهذا يتبين أن صفة اليد لله تعالى حقيقة لا مجاز، ولا يأبى ذلك إلاَّ مكابر.

لا تضاف اليد إلاَّ لذي يد

ومما يؤكد هذا أن يُقال: أن اليد لغة لا تضاف إلاَّ لذي يد، فيد القدرة والنعمة لا يُعرف استعمالها البتة إلاَّ في حق من له يد حقيقة، وموارد استعمالها مطردة في ذلك، ولا يعرف العرب خلاف ذلك. فحيث ذكرت اليد وأضيفت إلى حي متصف بصفات الأحياء وأريد بها النعمة أو القدرة، فإن هذا مستلزم ثبوت أصل اليد له حقيقة حتى يصح استعمالها في مجازاتها، فإذا امتنعت حقيقة اليد امتنع استعمالها فيها، فثبوت المعنى المجازي دليل على ثبوت حقيقة اليد.

قال عثمان بن سعيد الدارمي: «فإن لم يكن المضاف إلى يده من ذوي الأيدي، يستحيل أن يُقال: بيده شيء من الأشياء . . . فيجوز أن يُقال: بين يدي كذا وكذا كذا، لما هو من ذوي الأيدي، وممن ليس من ذوي الأيدي. ولا يجوز أن يُقال: بيده، إلَّا لمن هو من ذوي الأيدي»[1] اهـ.

ولا يَرِد على هذا قول العرب: «يد الليل» و «يدي الرحمة»، لأنا قلنا: متى أضيفت اليد المجازية إلى الحي دون غيره، استلزمت اليد الحقيقية.

على أنه يُقال: إن المضاف من جنس المضاف إليه، فإذا أضيفت اليد إلى الحيوان كانت من جنسه، وإذا أضيفت إلى الحائط أو الليل كانت من جنسهما. فإذا كان المضاف إليه لا يماثل غيره لزم أن يكون المضاف كذلك ضرورة، فإذا قيل يد الله كان ذلك حقيقة غير مستلزم للتشبيه.



(١) الرد على المريسي (٢٢٣٦).

المبحث الثاني

نصوص السَّلَف في
إثبات صفة اليدين لله تعالى حقيقة

* الإمام التابعي ربيعة بن عمرو الجرشي (٦٤هـ):

قال في قول الله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، قال: «ويده الأخرى خلو ليس فيها شيء»[١] اهـ.

وهذا صريح في إثبات حقيقة اليد لله، وأنها ليست النعمة أو القدرة.

* الإمام التابعي حكيم بن جابر بن طارق الأحمسي (٨٢هـ):

قال: «إنَّ الله تبارك وتعالى لم يمس بيده من خلقه غير ثلاثة أشياء: خلق الجنّة بيده ثمّ جعل ترابها الورس والزعفران وجبالها المسك، وخلق آدم بيده وكتب التوراة لموسى»[٢] اهـ.

---

(١) رواه عبد الله في السُّنَّة (٢/ ٥٠١)، وابن جرير (٢٤/ ٢٥).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٧/ ٢٨)، وهناد بن السري في الزهد (١/ ٦٦)، وعبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٩٥)، والآجري في الشريعة (ص٣٤٠).

وهذا صريح في إثبات حقيقة اليد لله تعالى، إذ أن المسيس هو المباشرة باليد حقيقة.

* زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبـي طالب (٩٣هـ):

قال مستقيم: قال كنا عند علي بن حسين، قال: فكان يأتيه السائل، قال: فيقوم حتى يناوله، ويقول: إن الصدقة تقع في يد الله قبل أن تقع في يد السائل، قال: وأومأ بكفيه»[١] اهـ.

* التابعي العابد خالد بن معدان الكلاعي الحمصي (١٠٣هـ):

قال: «إنَّ الله عَزَّ وجَلّ لم يمس بيده إلاَّ آدم صلوات الله عليه خلقه بيده، والجنّة، والتوراة كتبها بيده»[٢] اهـ.

* عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس (١٠٤هـ):

قال: «إنَّ الله عَزَّ وجَلّ لم يمس بيده شيئاً إلاَّ ثلاثاً: خلق آدم بيده، وغرس الجنّة بيده، وكتب التوراة بيده»[٣] اهـ.

وقال أيضاً: «قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: يعني اليدين»[٤] اهـ.

---

(١) رواه ابن سعد في الطبقات (٥/ ١٦٦).

(٢) رواه عبد الله في السُّنَّـة (١/ ٢٩٧).

(٣) رواه عبد الله في السُّنَّـة (١/ ٢٩٦).

(٤) رواه الدارمي في الرد على المريسي (١/ ٢٨٦).

*** الإمام التابعي عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبـي مليكة (١١٧هـ):**

قال نافع بن عمر الجمحي: «سألت ابن أبـي مليكة عن يد الله: أواحدة أو اثنتان؟ قال: بل اثنتان»[١] اهـ.

وهذا أيضاً بيّن في إثبات حقيقة اليد لله عَزَّ وجَلّ، وإبطال حملها على المجاز والقول بأنها النعمة أو القدرة.

مطلب
تقرير إثبات صفة اليد لله على الحقيقة
من كلام أبـي الحسن الأشعري

قد سبق نقل كلام أبـي الحسن الأشعري في إثبات صفة اليدين لله تعالى، والمنع من تأويلها بالقدرة أو النعمة، وإبطال ذلك. فقد عقد فصلاً كاملاً في إثباتها والرد على من تأولها في كتابه «الإبانة»[٢].

❑ ❑ ❑

(١) المرجع السابق (٢/ ٢٨٦).

(٢) انظر: (ص٣١٠، ٣٨٦).

المبحث الثالث

بيان مخالفة الأشاعرة للسّلَف في هذا الباب

نستخلص مما سبق تقريره أموراً:

أوّلاً: إثبات صفة اليد لله تعالى حقيقة، وأنها موصوفة بالقبض، والبسط، والهز، والطي، والنضح، والأخذ، وهي ملأى سحاء الليل والنهار، ولها كف وأصابع، ويمين وشمال. وأنهما يدان اثنتان. وعلى هذا إجماع السَّلَف وصالح الخلف.

ثانياً: أنَّ طريقة السَّلَف في إثبات صفة اليد لله تعالى هي طريقتهم في باقي الصفات الخبرية: كالوجه، والعينين، والقدم، والساق، والكف، ونحوها، يثبتونها على ظاهرها من غير تشبيه ولا تكييف، ويمنعون من تأويلها وإخراجها عن حقيقتها.

ثالثاً: موافقة أبي الحسن الأشعري للسَّلَف في إثبات صفة اليدين لله تعالى على الحقيقة، والمنع من تأويلها، بل وكل الصفات الخبرية لله تعالى، كما سبق نقل كلامه.

رابعاً: أنَّ الذين عُرف عنهم تأويل صفة اليدين وإخراجهما عن

حقيقتهما هم المعطلة من الجهمية والمعتزلة، وهذه طريقتهم في كل الصفات الخبرية لله تعالى كالوجه وغيره.

موافقة الأشاعرة للجهمية في نفي حقيقة اليد وكل الصفات الخبرية

خامساً: موافقة الأشاعرة للجهمية في نفي حقيقة اليد عن الله تعالى، وتأويلها وإخراجها عن ظاهرها، وأنهم جهمية في هذا الباب من الصفات:

قال أبو منصور عبد القاهر البغدادي الأشعري في «أصول الدين»: «وقد تأول بعض أصحابنا هذا التأويل ـ أي: تأويل اليد بالقدرة ـ وذلك صحيح على المذهب»[1] اهـ.

وقال في صفة الوجه والعينين لله تعالى: «والصحيح عندنا أن وجهه: ذاته، وعينه: رؤيته للأشياء»[2] اهـ.

وقال أبو المعالي الجويني في «الإرشاد» في فصل «اليدان والعينان والوجه»: «والذي يصح عندنا: حمل اليدين على القدرة، وحمل العينين على البصر، وحمل الوجه على الوجود»[3] اهـ.

وقال المؤلِّفان (ص١٩٦): «فترى جمهور السَّلَف لاحتمال اللفظ أكثر من معنى لديهم ـ أي: المعاني المجازية لا حقيقة الصفة ـ يتوقفون عن تعيين أحدها مكتفين بالفهم الإجمالي...

(١) أصول الدين (ص١١١).

(٢) المرجع السابق (ص١١٠).

(٣) الإرشاد (ص١٥٥).

﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، أن الله تعالى جواد كريم. . . ويفهمون من قوله تعالى: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح: ١٠]، النصرة والثواب، وهكذا. . . بيد أن هذا لا يمنع البعض منهم رضي الله عنهم من التصريح ببعض هذه المعاني ـ أي: المجازية ـ . . . » اهـ.

ونقول: إذا كان السَّلَف يتوقفون كما زعمتم فما بالكم تجاسرتم!!

وقد سبق الرد على هذه الأغلوطات في خلاصة الفصل الأول من الباب الأول، وبينا أن حقيقة هذا القول الذي نسبوه إلى السَّلَف هو الجهل بالمعنى.

ونقل المؤلفان عن ابن خلدون قوله (ص١٩٩ ـ ٢٠١): «وأما لفظ الاستواء، والمجيء، والنزول، والوجه، واليدين، والعينين، وأمثال ذلك، فعدلوا عن حقائقها اللغوية لما فيها من إيهام النقص بالتشبيه إلى مجازاتها على طريقة العرب حين تتعذر حقائق الألفاظ، فيرجعون إلى المجاز»، ثمّ قالا: «وهذا الذي قرَّره وحرَّره العلامة ابن خلدون هو ما أطبقت عليه الأمة» اهـ.

فيا لله العجب، أي أمة هذه التي أطبقت على مثل هذا!!!

وفي أي كتاب وجدتم قول واحد من السَّلَف فضلاً عن جميعهم!!

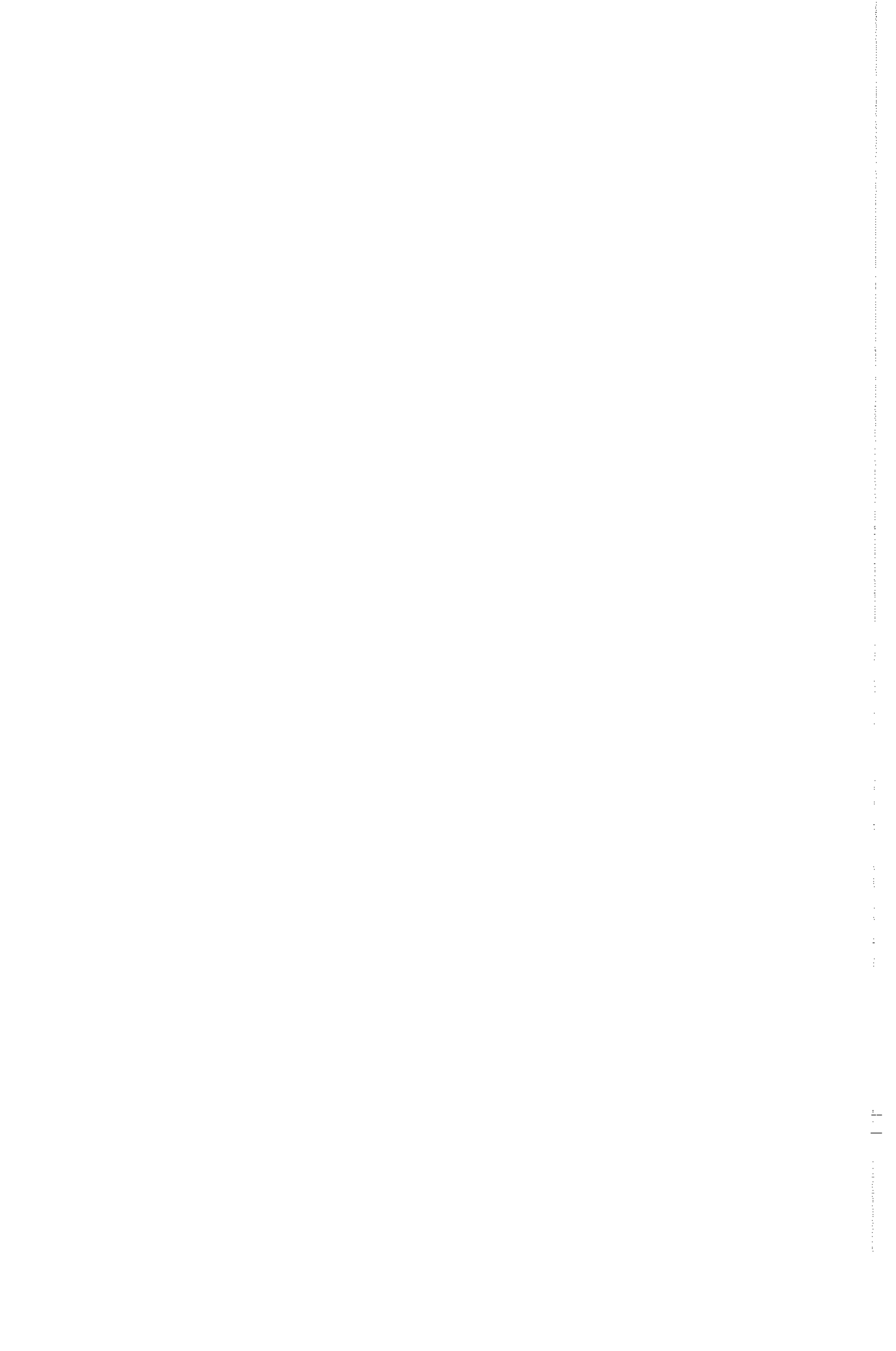
وبعد كل هذا: يتبين بطلان ما زعمه المؤلفان من موافقة الأشاعرة للسَّلَف، وفساد هذه الدعاوى العريضة التي لا مستند لها إلَّا الأوهام والخيالات.

ويكفي في إبطال قولهم ورده ما قاله إمامهم الذين ينتسبون إليه وهو أبو الحسن الأشعري في كتاب «الإبانة»، حيث أبطل جميع هذه المجازات في صفة اليد لله، وأنكر على أهلها، وجعلهم من المعطلة المخالفين للكتاب والسُّنَّة والإجماع واللغة[1].

فوازن بين أقوال الجهمية، وبين أقوال الأشاعرة في هذا الباب من الصفات، فإنك لا تجد بينهما فرقاً، فالفريقان قد اتفقا على نفي حقائقها عن الله تعالى، وتعيّن حملها على المجاز!.



(١) انظر: (ص١١٧، ٢٧٠).



الفصل الخامس

إثبات صفة النزول لله تعالى على الوجه اللائق به من غير تشبيه ولا تكييف

اتَّفق أهل السُّنَّة والجماعة على إثبات صفة النزول لله تعالى، وأنه ينزل متى شاء، كيف شاء، نزولاً يليق بجلاله، لا يشبه نزول المخلوق، وأن نزوله صفة فعل له سبحانه.

وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ذكر نزول الله تعالى إلى سماء الدنيا، ورواه نحو ثمانية وعشرين نفساً من الصحابة، وأفرد فيها العلماء مؤلفات مستقلة، وجمعوا طرق أحاديثها، منهم الحافظ الدارقطني، وأبو بكر الصابوني، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ الذهبي وغيرهم.

ولم يخل مصنف في السُّنَّة من تبويب إثبات صفة النزول لله تعالى، كالسُّنَّة لابن أبـي عاصم، ولعبد الله ابن الإمام أحمد، والتوحيد لابن خزيمة، وكتب الرد على الجهمية، للدارمي، وابن منده، وابن أبـي حاتم، وغيرها كثير.

المبحث الأول

تنوُّع دلالات السُّنَّة
في إثبات صفة النزول لله تعالى

لقد تنوَّعت الدلالات في إثبات صفة النزول لله تعالى مما يمنع حملها على المجاز، وتتعين بها حقيقة النزول المعروف لغة: وهو ما كان من أعلى. وإليك بعض دلالاتها:

لفظ النزول:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول، فيقول: أنا الملك، أنا الملك، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ من ذا الذي يسألني فأعطيه؟ من ذا الذي يستغفرني فأغفر له؟ فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر»[1].

ها هنا خمسة ألفاظ تنفي المجاز وتؤكد الحقيقة:

الأوَّل: نسبة النزول إليه سبحانه (ينزل الله).

---

(١) رواه البخاري (١/ ٣٨٤)، ومسلم واللفظ له (٧٥٨).

الثَّاني: نسبة القول إليه «فيقول».

الثَّالث: وصفه لنفسه بقوله: «أنا الملك، أنا الملك».

الرَّابع: أمره العباد بما لا يجوز إلاَّ له: «من ذا يدعوني، يسألني، يستغفرني؟».

الخامس: ذكر أفعاله التي ليست لأحد غيره: «فأستجيب له، فأعطيه، فأغفر له».

لفظ الهبوط:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا كان ثلث الليل الباقي يهبط الله عَزَّ وجَلّ إلى السماء الدنيا ثمّ تفتح أبواب السماء ثمّ يبسط يده فيقول: هل من سائلٍ يعطى سؤله؟ فلا يزال كذلك حتى يطلع الفجر»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ذهب ثلث الليل الأول هبط الله إلى السماء الدنيا، فلا يزال بها حتى يطلع الفجر، يقول قائل: ألا مِن داعٍ فيستجاب له، ألا من مريض

---

(١) رواه أحمد (١/ ٣٨٨)، وأبو يعلى (٩/ ٢١٩)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص٧٧)، وابن خزيمة في التوحيد (ص١٣٤)، والآجري في الشريعة (ص٣٢٥)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٠٨)، والدارقطني في النزول (ص٦٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٥٣): «رواه أحمد وأبو يعلى ورجالهما رجال الصحيح). وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢/ ١٩٩).

يستشفي فيشفى، ألا من مذنب يستغفر فيغفر له»[1].

التصريح بأنه تعالى هو السائل لا غيره:

عن رفاعة بن عرابة الجهني رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مضى من الليل نصفه، أو ثلثاه، هبط الله إلى السماء الدنيا، ثمّ يقول: لا أسأل عن عبادي غيري، من ذا الذي يستغفرني أغفر له، من ذا الذي يدعوني أستجب له، من ذا الذي يسألني أعطيه، حتى يطلع الفجر»[2].

التصريح بالصعود بعد الهبوط:

عن الأغر أبي مسلم قال: أشهد على أبي سعيد وأبي هريرة

(١) رواه أحمد (١/ ١٢٠)، وأبو محمد الدارمي في سننه (١/ ٤١٤)، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية (ص٧٤، ٧٨)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٢٥)، وأبو يعلى (١١/ ٤٤٧)، والآجري في الشريعة (ص٣٢٣)، والدارقطني في النزول (ص١٣٣ ـ ١٣٨)، وابن المظفر في غرائب مالك (ص١٣٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٢٥).

(٢) رواه أحمد (٤/ ١٦)، والطيالسي (ص١٨٢)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٢٢)، والدارمي في سننه (١/ ٤١٣)، وابن ماجه (١/ ٤٣٥)، وابن خزيمة في التوحيد (ص١٣٢)، وأبو عوانة في مسنده (٢/ ٢٨٩)، والطبراني في الكبير (٥/ ٤٩)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، والآجري في الشريعة (ص٣٢٥)، والدارقطني في النزول (١٦٨ ـ ١٧٥)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢١٧)، واللالكائي (٣/ ٤٤١)، والصابوني في عقيدة السَّلَف (ص٥٨)، وأبو إسماعيل الهروي في الأربعين في دلائل التوحيد (ص٨٠).

رضي الله عنه: يشهدان لي على رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا ذهب ثلث الليل الأوسط، هبط الرب تعالى إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من داع؟ هل من سائل؟ هل من مستغفر؟ هل من تائب؟ حتى يطلع الفجر، ثمّ يصعد إلى السماء»[1].

وقد وصف الله تعالى نفسه بما يؤكد حقيقة النزول وينفي المجاز:

وصف نفسه بالإتيان:

قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

ففرّق بين إتيان الملائكة، وإتيان أمره، وإتيان نفسه.

وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

ففرّق بين إتيان الملائكة، وإتيان نفسه.

وصف نفسه بالمجيء:

قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

ففرّق بين مجيئه وبين مجيء الملائكة.

---

(١) رواه بهذا اللفظ: أبو عوانة في مسنده (٢/٢٨٨)، والدارقطني في الرؤية (ص١٤٩)، وقال بعده: (زاد فيه يونس بن أبي إسحاق زيادة حسنة)، أي: ثم يصعد إلى السماء. والحديث رواه مسلم (٧٥٨).

وصفه تعالى بالدنوّ:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبـي ﷺ في حديثه الطويل في ذكر الإسراء والمعراج وفيه: «ثمّ علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلاَّ الله، حتى جاء سدرة المنتهى، ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى، فأوحى الله فيما أوحى إليه خمسين صلاة على أمتك كل يوم وليلة»[1].

تنوع الدلالات على النزول يمنع حملها على المجاز

ومعلوم أنَّ تنوُّع الدلالات لمعنى النزول يمنع حمله على المجاز، ويؤكد إرادة الحقيقة. فنزول، وهبوط، وصعود، وإتيان، ومجيء، وتدلٍّ، ونداء العباد بـ: أنا الملك، ولا أسأل عن عبادي غيري. وترغيب بـ: من يدعوني، من يستغفرني، من يسألني، ومجازاة بـ: فأستجيب له، فأغفر له، فأعطيه.

أفمع كل هذا التنوع والتصرف في الألفاظ والدلالات، يمكن أن يكون النزول مجازاً، سبحانك هذا بهتان عظيم!!

❑ ❑ ❑

(١) رواه البخاري (٦/ ٢٧٣٠).

المبحث الثاني

نصوص السَّلَف في إثبات صفة النزول لله تعالى على الحقيقة

لقد أطبقت كلمة السَّلَف والأئمة على إثبات صفة النزول لله تعالى على الحقيقة لا على المجاز:

*** الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ):**

قال في إثبات النزول لله: «ينزل بلا كيف»[١] اهـ.

*** الإمام الحافظ الحجة حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة (١٦٧هـ):**

روى عبد العزيز بن المغيرة عن حماد بن سلمة: أنه حدثهم بحديث نزول الرب عَزَّ وجَلّ فقال: «من رأيتموه ينكر هذا فاتهموه»[٢] اهـ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) ذكره الذهبي في السير (٧/ ٤٥١).

* الإمام الحافظ حماد بن زيد (١٧٩هـ):

سأل بشر بن السري حماد بن زيد فقال: يا أبا إسماعيل، الحديث الذي جاء «ينزل الله عَزَّ وجَلّ إلى السماء الدنيا»، قال: «حقّ، كل ذلك كيف شاء الله»[١] اهـ.

* الفضيل بن عياض (١٨٧هـ)

قال الفضيل بن عياض: «وكل هذا: النزول، والضحك، وهذه المباهاة، وهذا الإطلاع، كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يطلع، فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف، فاذا قال الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل: بل أومن برب يفعل ما يشاء»[٢] اهـ.

وهذا ظاهر في إثبات النزول الحقيقي لله، الذي يلزم من إثباته عند الجهمية زوال الله عن مكانه، ولذلك أجاب بهذا الجواب، فإن الله ليس كمثله شيء، ولا كنزوله نزول شيء.

* الإمام الحافظ يحيى بن معين (٢٣٣هـ):

قال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: «قال يحيى بن معين: إذا قال لك الجهمي: كيف ينزل؟ فقل: كيف صعد»[٣] اهـ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٠٣ ــ ٢٠٦).

وقال ابن وضاح: «سألت يحيى بن معين عن التنزل؟ فقال: أقر به ولا تحد فيه بقول. قال: وقال لي ابن معين: صدِّق به ولا تصفه»[1] اهـ.

وجعله الصعود مقابلاً للنزول صريح في إثبات حقيقة النزول لله تعالى.

* الإمام الحافظ ابن راهويه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (٢٣٨هـ):

روى الحاكم بإسناده عن أحمد بن سعيد بن إبراهيم بن عبد الله الرباطي قال: «حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر ذات يوم، وحضر إسحاق ابن إبراهيم، يعني ابن راهويه، فسئل عن حديث النزول: أصحيح هو؟ قال: نعم، فقال له بعض قواد عبد الله: يا أبا يعقوب، أتزعم أن الله ينزل كل ليلة؟ قال: نعم، قال: كيف ينزل؟

فقال له إسحاق: أثبته فوق حتى أصف لك النزول.

فقال الرجل: أُثبته فوق.

فقال إسحاق: قال الله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

---

(١) سبق تخريجه.

فقال الأمير عبد الله: يا أبا يعقوب هذا يوم القيامة.

فقال إسحاق: أعز الله الأمير، ومن يجيء يوم القيامة من يمنعه اليوم؟»[1] اهـ.

وهذا صريح في إثبات النزول لله تعالى على الحقيقة، ولذلك قال لمن أنكر النزول: «أثبته فوق». لأن من لا يؤمن بعلو الله تعالى، لا يقر بنزوله. وهذا يدل على أن النزول الذي وصف الله نفسه به هو على حقيقته، وهو ما كان من أعلى.

وقال الذهبي: «وقال أبو العباس السراج: سمعت إسحاق الحنظلي يقول: «دخلت على طاهر بن عبد الله بن طاهر، وعنده منصور بن طلحة، فقال لي منصور: يا أبا يعقوب تقول أن الله ينزل كل ليلة؟

قلت: نؤمن به، إذا أنت لا تؤمن أن لك في السماء ربّاً لا تحتاج أن تسألني عن هذا. فقال له طاهر الأمير: ألم أنهك عن هذا الشيخ»[2] اهـ.

وقال الذهبي: «وورد عن إسحاق أن بعض المتكلمين قال له: كفرتُ بربّ ينزل من سماء إلى سماء، فقال: آمنت برب يفعل ما يشاء» اهـ.

---

(١) رواه الصابوني في عقيدة السَّلَف وأهل الحديث (ص٥١)، وأورده الذهبي في العلو (ص١٧٩).

(٢) رواه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/ ٣٢٦).

ثمّ قال الذهبي معلقاً: قلت هذه الصفات من الاستواء، والإتيان، والنزول، قد صحَّت بها النصوص ونقلها الخلف عن السَّلَف، ولم يتعرضوا لها برد ولا تأويل، بل أنكروا على من تأولها مع إصفاقهم على أنها لا تشبه نعوت المخلوقين، وأن الله ليس كمثله شيء، ولا تنبغي المناظرة ولا التنازع فيها، فإن في ذلك محاولة للرد على الله ورسوله، أو حوماً على التكييف أو التعطيل»[1] اهـ.

وقال أحمد بن علي الآبار: «إنَّ عبد الله بن طاهر قال لإسحاق بن راهويه: ما هذه الأحاديث التي يحدث بها أن الله عَزَّ وجَلّ ينزل إلى سماء الدنيا والله يصعد وينزل؟!

قال فقال له إسحاق: تقول إن الله يقدر على أن ينزل ويصعد ولا يتحرَّك؟

قال: نعم.

قال: فلم تنكر؟!»[2] اهـ.

وجَعْلُ إسحاق رحمه الله الصعود مقابلاً للنزول ظاهرٌ في أن نزول الله تعالى حقيقة لا مجاز.

وقال إسحاق مؤصلاً: «لا يجوز الخوض في أمر الله كما يجوز الخوض في فعل المخلوقين، لقول الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ

(١) ذكره الذهبي في السير (١١/ ٣٦٧).

(٢) رواه اللالكائي (٣/ ٤٥٢).

يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ولا يجوز لأحد أن يتوهم على الله بصفاته وفعاله بفهم كما يجوز التفكر والنظر في أمر المخلوقين، وذلك أنه يمكن أن يكون الله عَزَّ وجَلّ موصوفاً بالنزول كل ليلة إذا مضى ثلثها إلى السماء الدنيا كما يشاء، ولا يُسأل كيف نزوله، لأن الخالق يصنع ما شاء كما يشاء»[1] اهـ.

* إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل (٢٤١هـ):

قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: «ينزل ربنا وجل كل ليلة حتى يبقى ثلث الليل الآخر إلى السماء الدنيا» أليس تقول بهذه الأحاديث؟ قال أحمد: صحيح.

وقال إسحاق: قال إسحاق بن راهويه: ولا يدعه إلاَّ مبتدع أو ضعيف الرأي»[2] اهـ.

وقال أحمد بن الحسين بن حسان: «قيل لأبي عبد الله: «إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة»؟ قال: نعم، قيل له: وفي شعبان كما جاء الأثر؟ قال: نعم.

وقال يوسف بن موسى: قيل لأبي عبد الله: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء من غير وصف؟ قال: نعم»[3] اهـ.

---

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/ ٣٢٥).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٠٥)، والقاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ٢٦٠).

(٣) إبطال التأويلات (١/ ٢٦٠).

وقال القاضي أبو يعلى: «وقال أحمد في رسالته إلى مسدد: إن الله عَزَّ وجَلّ ينزل في كل ليلة إلى سماء الدنيا ولا يخلو منه العرش.

قال القاضي معلقاً: فقد صرح أحمد أن العرش لا يخلو منه، وهكذا القول عندنا في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢]، والمراد به مجيء ذاته لا على وجه الانتقال»[١] اهـ.

وقول الإمام أحمد أنه ينزل ولا يخلو منه العرش ظاهر في أن النزول حقيقة، وأنه نزول الله تعالى لا نزول أمره، ولا نزول ملك. ومعلوم أن من لا يعتقد أن الله فوق العرش فهو لا يعتقد نزوله، لا بخلو، ولا بغير خلو.

قال حنبل بن إسحاق: «سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا»، فقال أبو عبد الله: «نؤمن بها ونصدِّق بها ولا نرد شيئا منها إذا كانت أسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حقّ».

حتى قلت لأبي عبد الله: «ينزل الله إلى سماء الدنيا»، قال: قلت: نزوله بعلمه أم بماذا؟

فقال لي: اسكت عن هذا، ما لك ولهذا، أمض الحديث على

(١) المرجع السابق (١/ ٢٦١).

ما روي بلا كيف ولا حد، إنما جاءت به الآثار، وبما جاء به الكتاب، قال الله عَزَّ وجَلّ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ينزل كيف يشاء، بعلمه، وقدرته، وعظمته، أحاط بكل شيء علماً، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينأى عنه هرب هارب»[(١)] اهـ.

* الإمام العلامة الحافظ الناقد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ):

قال في «الرد على المريسي» في تحقيق نزول الله بنفسه: «فادعى المعارض أن الله لا ينزل بنفسه إنما ينزل أمره ورحمته. . . ـ إلى أن قال: وهذا أيضاً من حجج النساء والصبيان ومن ليس عنده بيان»[(٢)] اهـ.

ومعلوم أن السَّلَف لو لم يكونوا يعتقدون نزوله تعالى بنفسه، لكانوا هم والجهمية سواء.

وقال في «الرد على الجهمية»: «فهذه الأحاديث قد جاءت كلها وأكثر منها في نزول الرب تبارك وتعالى في هذه المواطن، وعلى تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، لا ينكرها منهم أحد ولا يمتنع من روايتها، حتى ظهرت هذه العصابة فعارضت آثار رسول الله ﷺ برد، وتشمروا لدفعها بجد، فقالوا: كيف نزوله هذا؟

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الرد على المريسي (١/ ٢١٤).

قلنا: لم نكلف معرفة كيفية نزوله في ديننا، ولا تعقله قلوبنا، وليس كمثله شيء من خلقه فنشبه منه فعلاً أو صفة بفعالهم وصفتهم، ولكن ينزل بقدرته ولطف ربوبيته كيف يشاء، فالكيف منه غير معقول، والإيمان بقول رسول الله ﷺ في نزوله واجب، ولا يسأل الرب عما يفعل كيف يفعل وهم يسألون، لأنه القادر على ما يشاء أن يفعله كيف يشاء، وإنما يقال لفعل المخلوق الضعيف الذي لا قدرة له إلاّ ما أقدره الله تعالى عليه: كيف يصنع؟ وكيف قدر؟

ولو قد آمنتم باستواء الرب على عرشه، وارتفاعه فوق السماء السابعة بدءاً إذ خلقها، كإيمان المصلين به، لقلنا لكم: ليس نزوله من سماء إلى سماء بأشد عليه، ولا بأعجب من استوائه عليها إذ خلقها بدءاً، فكما قدر على الأولى منهما كيف يشاء، فكذلك يقدر على الأخرى كيف يشاء.

وليس قول رسول الله ﷺ في نزوله بأعجب من قول الله تبارك وتعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ومن قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]. فكما يقدر على هذا يقدر على ذاك.

فهذا الناطق من قول الله عَزَّ وجَلّ، وذاك المحفوظ من قول رسول الله ﷺ بأخبار ليس عليها غبار، فإن كنتم من عباد الله

المؤمنين، لزمكم الإيمان بها، كما آمن بها المؤمنون، وإلا فصرحوا بما تضمرون، ودعوا هذه الأغلوطات التي تلوون بها ألسنتكم، فلئن كان أهل الجهل في شك من أمركم، إن أهل العلم من أمركم لعلى يقين»[1] اهـ.

ذكر الدارمي لقاعدة من قواعد أهل السُّنَّة

وقال بعد ذلك كلاماً مهماً يمثل قاعدة من قواعد أهل السُّنَّة، وهو قوله: «قد علمتم ذلك ورويتموها ـ أي: أحاديث النزول وآثار الصحابة والتابعين ـ كما رويناها إن شاء الله، فائتوا ببعضها أنه لا ينزل منصوصاً كما روينا عنهم النزول منصوصاً حتى يكون بعض ما تأتون به ضداً لبعض ما أتيناكم به، وإلا لم يُدفع إجماع الأمة وما ثبت عنهم في النزول منصوصاً بلا ضدٍّ منصوصٍ من قولهم، أو من قول نظرائهم، ولم يُدفع شيء بلا شيء، لأن أقاويلهم ورواياتهم شيء لازمٌ وأصل منيع، وأقاويلكم ريح ليست بشيء. ولا يلزم أحداً منها شيء إلَّا أن تأتوا فيها بأثر ثابت مستفيض في الأمة كاستفاضة ما روينا عنهم، ولن تأتوا به أبداً»[2] اهـ.

فدونك هذا الأصل العظيم، عض عليه بالنواجذ، واعمل به في كل ما يدعيه أهل التأويل والتحريف في صفات الله تعالى.

---

(١) الرد على الجهمية (ص٩٣).

(٢) المرجع السابق (ص٩٧).

* **الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن وضاح المرواني (٢٨٧هـ):**

قال: «كل من لقيت من أهل السُّنَّة يصدق بها، لحديث التنزل»[١] اهـ.

ومعلوم قطعاً أن النزاع لم يكن في إثبات أحاديث النزول، وإنما في إثبات حقيقتها لله تعالى، وهو الأمر الذي تنكره الجهمية وتتأوله.

* **أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الترمذي (٢٩٥هـ):**

قال والد أبي حفص بن شاهين: حضرت أبا جعفر، فسُئِل عن حديث النزول، فقال: «النزول معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»[٢] اهـ.

* **الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ):**

قال: «قيل له ــ أي: للمعطل ــ: فما أنكرت من الخبر الذي روي عن النبي ﷺ: «أنه يهبط إلى السماء الدنيا فينزل إليها»؟

فإن قال: أنكرت ذلك، أَنَّ الهبوط نقلة، وأنه لا يجوز عليه الانتقال من مكان إلى مكان، لأن ذلك من صفات الأجسام المخلوقة.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) ذكره الذهبي في السير (١٣/ ٥٤٧).

قيل له: فقد قال جلّ ثناؤه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، فهل يجوز عليه المجيء؟ فإن قال: لا يجوز ذلك عليه، وإنما معنى هذا القول: وجاء أمر ربك.

قيل: قد أخبرنا تبارك وتعالى أنه يجيء هو والملَك، فزعمت أنه يجيء أمره لا هو، فكذلك تقول: أن الملك لا يجيء، إنما يجيء أمر الملَك لا الملَك، كما كان معنى مجيء الرب تبارك وتعالى مجيء أمره.

فإن قال: لا أقول ذلك في الملَك، ولكني أقول في الرب.

قيل له: فإن الخبر عن مجيء الرب تبارك وتعالى والملَك خبر واحد، فزعمت في الخبر عن الرب تعالى ذكره أنه يجيء أمره لا هو، فزعمت في الملك أنه يجيء بنفسه لا أمره، فما الفرق بينك وبين من خالفك في ذلك فقال: بل الرب هو الذي يجيء، فأما الملك فإنما يجيء أمره لا هو بنفسه؟!

فإن زعم أن الفرق بينه وبينه: أن الملك خلق لله جائز عليه الزوال والانتقال، وليس ذلك على الله جائزاً.

قيل له: وما برهانك على أن معنى المجيء والهبوط والنزول هو النقلة والزوال، ولا سيما على من يزعم منكم أنَّ الله تقدست أسماؤه لا يخلو منه مكان.

وكيف لم يجز عندكم أن يكون معنى المجيء والهبوط والنزول

بخلاف ما عقلتم من النقلة والزوال من القديم الصانع، وقد جاز عندكم أن يكون معنى العالم والقادر منه بخلاف ما عقلتم ممن سواه، بأنه عالم لا علم له، وقادر لا قدرة له؟ . . . ـ إلى أن قال: فإن قال لنا منهم قائل: فما أنت قائل في معنى ذلك؟

قيل له: **معنى ذلك ما دلَّ عليه ظاهر الخبر**، وليس عندنا للخبر إلاَّ التسليم والإيمان به، فنقول: يجيء ربنا جل جلاله يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا، ويهبط إلى السماء الدنيا وينزل إليها في كل ليلة، ولا نقول: معنى ذلك ينزل أمره، بل نقول: أمره نازل إليها في كل لحظة وساعة، وإلى غيرها من جميع خلقه الموجودين ما دامت موجودة. ولا تخلو ساعة من أمره، فلا وجه لخصوص نزول أمره إليها وقتاً دون وقت، ما دامت موجودة باقية»[1] اهـ.

* إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ):

قال في تحقيق صفة النزول لله: «باب ذكر أخبار ثابتة السند صحيحة القوام رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي ﷺ في نزول الرب جلَّ وعَلا إلى السماء الدنيا كل ليلة، نشهد شهادة مقر بلسانه، مصدق بقلبه، مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب من غير أن نصف الكيفية، لأن نبينا المصطفى لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، أعلمنا أنه ينزل والله جلَّ وعَلا لم يترك ولا نبيه عليه

(١) التبصير (ص١٤٨ ـ ١٤٩).

السَّلام بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه، من أمر دينهم، فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول غير متكلفين القول بصفته أو بصفة الكيفية، إذ النبـي ﷺ لم يصف لنا كيفية النزول، وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح: أن الله جلَّ وعَلا فوق سماء الدنيا، الذي أخبرنا نبينا ﷺ أنه ينزل إليه، إذ محال في لغة العرب أن يقول: نزل من أسفل إلى أعلى، ومفهوم في الخطاب أنَّ النزول من أعلى إلى أسفل»[1] اهـ.

* الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري الشافعي (٣٦٠هـ):

قال: «باب الإيمان والتصديق بأن الله عَزَّ وجَلّ ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة، قال محمد بن الحسين رحمه الله: الإيمان بهذا واجب، ولا يسع المسلم العاقل أن يقول: كيف ينزل؟ ولا يرد هذا إلَّا المعتزلة، وأما أهل الحق فيقولون: الإيمان به واجب بلا كيف، لأن الأخبار قد صحت عن رسول الله ﷺ: «أن الله عَزَّ وجَلّ ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة»، والذين نقلوا إلينا هذه الأخبار هم الذين نقلوا إلينا الأحكام من الحلال والحرام، وعلم الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، فكما قبل العلماء عنهم ذلك كذلك قبلوا منهم هذه السنن، وقالوا: من ردها فهو ضال خبيث، يحذرونه

(١) التوحيد (ص١٢٥ ــ ١٢٦).

ويحذرون منه»[1] اهـ.

* أبو الحسن علي بن عمر الحربـي السكري (٣٨٦هـ):

قال في كتاب «السُّنَّـة»: «أن الله تعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، قال النبـي ﷺ، من غير أن يقال: كيف؟ فإن قيل: يَنزِل أو يُنزِل؟ قيل: يَنزل بفتح الياء وكسر الزاي. ومن قال: يُنزل بضم الياء فقد ابتدع. ومن قال: يُنزل ضياءً ونوراً، فهذا أيضاً بدعة، وردّ على النبـي ﷺ»[2] اهـ.

* أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي، ابن بطة (٣٨٤هـ):

قال: «فنقول كما قال: «ينزل ربنا عَزَّ وجَلّ»، ولا نقول: إنه يزول، بل ينزل كيف شاء، لا نصف نزوله، ولا نحده، ولا نقول: إن نزوله زواله»[3] اهـ.

* الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبـي زمنين (٣٩٩هـ):

قال في باب «الإيمان بالنزول» قال: «ومن قول أهل السُّنَّـة: أن الله ينزل الى سماء الدنيا، ويؤمنون بذلك، من غير أن يحدوا فيه حدًّا» ــ وذكر الحديث من طريق مالك وغيره الى أن قال: «وأخبرني

---

(١) الشريعة (ص٣١٩).

(٢) نقله عنه أبو القاسم التيمي في الحجة (١/ ٢٤٨).

(٣) الإبانة (٣/ ٢٤٠).

وهب عن ابن وضاح عن الزهري عن ابن عباد قال: ومن أدركت من المشايخ: مالك، وسفيان، وفضيل بن عياض، وعيسى بن المبارك، ووكيع، كانوا يقولون: إنَّ النُّزول حقّ.

قال ابن وضاح: وسألت يوسف بن عدي عن النزول؟ قال: نعم أومن به، ولا أحدّ فيه حداً. وسألت عنه ابن معين؟ فقال: نعم أقر به ولا أحد فيه حداً.

قال محمد: وهذا الحديث يبين أنَّ الله عَزَّ وجَلّ على العرش في السماء دون الأرض، وهو أيضاً بيّن في كتاب الله، وفي غير حديث عن رسول الله»[1] اهـ.

واستدلاله بحديث النزول على علوّ الله تعالى وأنه فوق عرشه، صريح في إثبات النزول حقيقة، وهو ما كان من أعلى.

* شيخ الإسلام الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ):

قال رحمه الله في إثبات حقيقة النزول والرد على من تأولها أو كيَّفها: «وقال بعضهم ـ أي: السَّلَف ـ : «ينزل نزولاً يليق بالربوبية بلا كيف، من غير أن يكون نزوله مثل نزول الخلق، بل بالتجلي والتملي، لأنه جل جلاله منزه أن تكون صفاته مثل صفات

(١) أصول السُّنَّة (ص١١٠ ـ ١١٣).

الخلق، كما كان منزهاً أن تكون ذاته مثل ذوات الخلق، فمجيئه وإتيانه ونزوله على حساب ما يليق بصفاته، من غير تشبيه وكيف. . .».

إلى أن قال: «فلما صح خبر النزول عن الرسول ﷺ أقر به أهل السُّنَّة، وقبلوا الخبر، وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيهاً له بنزول خلقه، وعلموا وتحققوا واعتقدوا أن صفات الله سبحانه لا تشبه صفات الخلق، كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق تعالى الله عما يقول المشبهة والمعطلة علوًّا كبيراً، ولعنهم لعناً كثيراً.

وقرأت لأبي عبد الله ابن أبي جعفر البخاري، وكان شيخ بخارى في عصره بلا مدافعة، وأبو حفص كان من كبار أصحاب محمد بن الحسن الشيباني، قال أبو عبد الله ـ أعني ابن أبي حفص هذا ـ :

سمعت عبد الله بن عثمان وهو عبدان شيخ مرو يقول: سمعت محمد بن الحسن الشيباني يقول: قال حماد بن أبي حنيفة: قلنا لهؤلاء: أرأيتم قول الله عزَّ وجلّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

قالوا: أما الملائكة فيجيئون صفًّا صفًّا، وأما الرب تعالى فإنا لا ندري ما عنى لذاك، ولا ندري كيفية مجيئه.

فقلت لهم: إنا لم نكلفكم أن تعلموا كيف مجيئه، ولكنا نكلفكم أن تؤمنوا بمجيئه، أرأيت من أنكر أن الملَك يجيء صفًّا صفًّا ما هو عندكم؟ قالوا: كافر مكذب.

قلت: فكذلك إن أنكر أن الله سبحانه لا يجيء فهو كافر مكذّب»[1] اهـ.

وما ذكره عن حماد بن أبي حنيفة صريح في أن مجيء الله عَزَّ وجَلّ المذكور في الآية هو المجيء المعروف في اللغة الذي من جنسه مجيء الملائكة، مع التباين في الحقيقة والكيفية، إذ ليس كمثل مجيئه سبحانه مجيء شيء.

* الإمام الحافظ أبو مسعود عبد الجليل بن محمد الأصبهاني كوتاه (٥٥٣هـ):

قال الذهبي: «قال السمعاني: لما وردتُ أصبهان، كان ما يخرج من داره إلاَّ لحاجة مهمة، كان شيخه إسماعيل الحافظ هجره ومنعه من حضور مجلسه لمسألة جرت في النزول، وكان كوتاه يقول: النزول بالذات، فأنكر إسماعيل هذا وأمره بالرجوع عنه فما فعل».

قال الذهبي ـ مُعَلِّقاً ـ : ومسألة النزول، فالإيمان به

(١) عقيدة السَّلَف وأصحاب الحديث (ص٦٠ ـ ٦٣).

واجب، وترك الخوض في لوازمه أولى، وهو سبيل السَّلَف، فما قال هذا: نزوله بذاته إلاَّ إرغاماً لمن تأوله وقال: نزوله إلى السماء بالعلم فقط، نعوذ بالله من المراء في الدين»[1] اهـ.

* أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلاني (٥٦١هـ):

قال في كتابه «الغنية»: «وأنه تعالى ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، كيف شاء وكما شاء، فيغفر لمن أذنب. . .، **لا بمعنى نزول رحمته وثوابه على ما المعتزلة والأشعرية**. . . ثمّ ذكر آثار السَّلَف»[2] اهـ.

* تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (٦٠٠هـ):

قال: «وتواترت الأخبار وصحَّت الآثار بأنَّ الله عَزَّ وجَلّ ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، فيجب الإيمان والتسليم له، وترك الاعتراض عليه، وإمراره من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تأويل، ولا تنزيه ينفي عنه حقيقة النزول»[3] اهـ.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٣٣٠).

(٢) الغنية لطالبي طريق الحق عَزَّ وجَلّ (١/ ١٢٥)، ونقله عنه ابن الآلوسي في جلاء العينين (ص٤٦١).

(٣) عقائد أئمة السَّلَف (ص٨٠).

* **الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ):**

قال: «وقد اعترض بعض من كان يعرف هذا على حديث النزول ثلث الليل الآخر، وقال ثلث الليل يختلف باختلاف البلدان، فلا يمكن أن يكون النزول في وقت معين. ومعلوم بالضرورة من دين الإسلام قبح هذا الاعتراض. وأن الرسول ﷺ أو خلفاءه الراشدين لو سمعوا من يعترض به لما ناظروه بل بادروا إلى عقوبته وإلحاقه بزمرة المخالفين المنافقين المكذبين»[1] اهـ.

وهذا ظاهر في أن النزول الثابت لله في الثلث الأخير من الليل هو على حقيقته اللائقة بالله، وهو ما كان من علو، ولذلك أورد المعترضون من أهل البدع على إثبات حقيقته من أنه يلزم منه أن يكون الله نازلاً على الدوام، لما انقدح في أذهانهم من التشبيه، وهو غير لازم إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فمن ادَّعى بعد هذه النصوص المستفيضة: أن السَّلَف متفقون على تأويل النزول، وأنه لا يراد به الحقيقة، وأن منهم من يسكت، ومنهم من يصرح بالمعنى المجازي، فلا ريب أنه قد قال بالكذب والبهتان، وحاله كحال من ينكر الشمس في رابعة النهار

وهل يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل

(١) فضل علم السَّلَف على الخلف (ص٤٨).

مطلب
إثبات صفة النزول الحقيقي لله
من كلام أبي الحسن الأشعري

قال في سياق معتقده الموافق لأهل الحديث: «ونصدق جميع الروايات التي يثبتها أهل النقل من النزول إلى السماء الدنيا، وأن الرب عَزَّ وجَلّ يقول: «هل من سائل، هل من مستغفر»، وسائر ما نقلوه وأثبتوه خلافاً لما قاله أهل الزيغ والتضليل»[(1)] اهـ.

ومعلوم أن أهل الزيغ في هذه الصفة هم من يتأولون النزول ولا يجعلون الله متَّصفاً به على الحقيقة، ولذلك أكّد اتِّصاف الله به بكونه سبحانه هو الذي ينزل فينادي عباده، لا ملك ولا غيره فقال: «وأن الرب عَزَّ وجَلّ يقول».

ثمّ قال رحمه الله مستدلاً بنزوله تعالى على إثبات علوه: «ومما يؤكد أن الله عَزَّ وجَلّ مستو على عرشه دون الأشياء كلها، ما نقله أهل الرواية عن رسول الله ﷺ»، ثمّ ذكر أحاديث النزول[(2)].

وقال في سياق معتقد أهل الحديث: «وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته كما قال: «وجاء ربك والملك صفًّا صفًّا»، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث»[(3)] اهـ.

---

(١) الإبانة للأشعري (ص٥١).

(٢) المرجع السابق (ص٩٩).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٨٥).

المبحث الثَّالث

بيان مخالفة الأشاعرة للسّلَف في هذا الباب

نستخلص ممَّا سبق تقريره أموراً:

أوَّلاً: أنَّ السَّلَف مجمعون على إثبات النزول لله تعالى، كما ثبت في السُّنَّة المتواترة، بلا تشبيه ولا تمثيل، ولا تنزيه ينفي حقيقة النزول، بل يثبتون نزولاً لائقاً به سبحانه، لا يماثل نزول المخلوقين.

وهكذا يقولون في كل الصفات الاختيارية الفعلية لله تعالى، كالمجيء، والإتيان، والدنو، ونحو ذلك من صفاته الثابتة في الكتاب والسُّنَّة.

ثانياً: أنَّ أبا الحسن الأشعري موافق للسَّلَف في إثبات حقيقة النزول لله تعالى، من غير تأويل، ولا تحريف.

ثالثاً: أنَّ الجهمية كانت تنكر أن ينزل الله بنفسه، وتتأول ذلك بنزول أمره، أو نزول مَلَك ونحوه، وأن هذا هو الذي أنكره السَّلَف عليهم.

موافقة الأشاعرة للجهمية في نفي حقيقة النزول وجميع الصفات الفعلية

رابعاً: موافقة الأشاعرة للجهمية في تأويل النزول، وأنه لا يراد به الحقيقة، بل هو من مجازات الكلام.

قال أبو المعالي الجويني في «الإرشاد»: «والوجه: حمل النزول، وإن كان مضافاً إلى الله تعالى، على نزول ملائكته المقربين... ـ إلى أن قال: ومما يتجه في تأويل الحديث أن يُحمل النزول على إسباغ الله نعماءه على عباده»[1] اهـ.

وقال أيضاً في صفة المجيء: «بل المعني بقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: جاء أمر ربك وقضاؤه الفصل وحكمه العدل»[2] اهـ.

خامساً: بطلان دعوى المؤلِّفَيْن في أن الأشاعرة متَّبعون للسَّلَف، سائرون على نهجهم، وأنهم من أهل السُّنَّة.

❑ ❑ ❑

(١) الإرشاد (ص١٦١).

(٢) المرجع السابق (ص١٥٩).




الباب الثالث

بطلان ورود التأويل في صفات الله عن أحدٍ مِن السَّلَف




تَمْهِيدٌ

لمَّا كانت دعوى المؤلِّفَيْن في جواز تأويل الصفات، بل وتحتُّمه، عريضة، لم يكن بد من الاستدلال عليها من كلام السَّلَف، فإن كلام المتأخرين إن لم يكن له أثارة من السَّلَف الماضين، فإنه لا يُسمن ولا يغني من جوع.

وقد حاول المؤلِّفان جمع ما أمكن من أقوال الصحابة والسَّلَف من التابعين وأتباعهم، ليستدلوا به على ثبوت تأويل الصفات عن السَّلَف، فوقعا في أخطاء جسيمة، هي كالتالي:

وقوع المؤلِّفَيْن في أخطاء منهجية

الخطأ الأوَّل: أنهما لم ينقلا عن السَّلَف من الكتب المسندة في الآثار، وإنما نقلا من كتب المتأخرين، بلا إسناد، ولا عزو لمصادرها.

الخطأ الثاني: أنهما لم يتحققا من صحة وثبوت ما نسباه عن السَّلَف، واكتفيا بالدعاوى المجردة.

الخطأ الثالث: أنهما ينقلان ما يوافق هواهما من كلام بعض السَّلَف، من غير أن يجمعا كل كلامه في المسألة ليتبين معنى كلامه

ومراده. ومن المعلوم أنه لا بد من جمع كلام الإمام أو الصاحب في الباب حتى يمكن التحقق من رأيه، كما يفعله أتباع الأئمة الفقهاء من جمع كلام أئمتهم كله في كل باب.

الخطأ الرابع: أنهما ربما نقلا كلاماً لبعض السَّلَف في غير موضعه، كأن ينقلا بعض كلامهم في غير آيات الصفات، أو في آية مختلف على كونها من آيات الصفات.

وهذه الأخطاء تُفقد الكتاب قيمته، بل تجعله كلا شيء، وتبين بُعْدَ كاتبيه عن أصول التحقيق والبحث العلمي.

وأما طريقة أهل العلم في مثل هذه المسائل، فعلى خطوات:

طريقة أهل العلم في نقل العقائد عن السَّلَف

الخطوة الأولى: التحقُّق من كون الآية المستدل على كلام السَّلَف فيها، أنها مما اتُّفق على كونها من آيات الصفات، وكذا الأحاديث.

الخطوة الثَّانية: جمع كلام السَّلَف في الآية أو الحديث من الكتب المسندة، حتى يُتحقق من وجود أصل لها.

الخطوة الثَّالثة: جمع قول كل إمام على حدة.

الخطوة الرَّابعة: نخل هذه الآثار، وتمييز الصحيح والثابت منها، من الضعيف.

الخطوة الخامسة: محاولة الجمع بين ما صح عن كل إمام إن كان ثمة شيء من التعارض.

الخطوة السَّادسة: التوصُّل إلى الصحيح من قول كل إمام، والجمع بينه وبين كلام غيره من الأئمة.

وبهذه الخطوات يمكن الوصول إلى نتيجة علمية صحيحة في كل دعوى، وإلا كان الجدال عبثاً وسفهاً.

لا يخرج ما ادعياه عن السلف من تأويل عن أحد أمرين

وبالنظر إلى ما استدلّ به المؤلِّفان من كلام السَّلَف مما زعما أنه يدل على صحة ورود التأويل عن السَّلَف، **يتبين أنه لا يخرج عن أحد أمرين**:

الأوَّل: عدم ثبوته عمَّن نقلا عنه، إما لكونه لا أصل له، أو لضعف سنده، أو لمعارضته لما هو أصح وأشهر من كلامه.

الثَّاني: أنه في غير موضعه، كأن يكون في غير نصوص الصفات، أو فيما اختُلف في كونه من نصوص الصفات.

وقد سبق أن عقدنا فصلاً في إجماع السَّلَف وإطباقهم على منع تأويل الصفات، ومعلوم قطعاً أن الذين حكوا إجماع السَّلَف على ترك التأويل ممن نقلنا بعض كلامهم هم من أعلم الناس بالخلاف، ومن أعلمهم بالحديث والآثار، وبعضهم من كبار أئمة السَّلَف كمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبـي حنيفة، وأبـي عبيد القاسم ابن سلام وغيرهم، ولا يمكن أن يحكي جميعهم الإجماع على ترك التأويل، ويكون ثابتاً عن السَّلَف في نفس الأمر. هذا ضرب من المحال.

وهذا الجواب إجمالاً.

أمَّا تفصيلاً فأنا أذكر هنا جميع ما استدلاَّ به من كلام السَّلَف في التأويل المزعوم، ليتبين لنا بطلان ما ادَّعياه.

ملحظ مهم ومن الأهمية بمكان أن يلحظ القارىء فيما سيأتي، أن جميع ما استدلاّ به هو عين استدلالات الجهمية!!

❑ ❑ ❑

المبحث الأول

دعاوى التأويل الوارد عن السَّلَف
والجواب عليها

*** أوَّلاً: دعوى تأويل ابن عباس رضي الله عنه للكرسي:**

استدلاًّ عليه بما رواه الطبري من طريق جعفر بن أبـي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، كرسيه: علمه»[١] اهـ.

وهذا لا يصحّ عن ابن عباس رضي الله عنه لأمور:

أوَّلاً: أنَّ مداره على جعفر بن أبـي المغيرة، وفيه لين، فقد لخص الحافظ ابن حجر الحكم فيه فقال: «صدوق يهم»[٢]. ومثل هذا لا يُقبل تفرده بمثل هذا عند المحدثين، لا سيما عن المكثرين كسعيد بن جبير، ما لم يكن له به اختصاص، فإذا أضيف إلى ذلك

(١) رواه ابن جرير (٣/ ٩)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص٤٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص١٥١).

(٢) تقريب التهذيب (ص٢٠١).

مخالفته للثقات المكثرين من أصحاب سعيد بن جبير، فلا شك أنه يتعين الحكم بخطئه وشذوذه، كما هو الحال هنا، وتفصيله على النحو التالي:

ثانياً: أنَّ جعفر بن أبي المغيرة قد خالف فيه من هو أوثق منه في سعيد بن جبير.

فقد رواه مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «كرسيه موضع قدميه، والعرش لا يقدر قدره»[1] اهـ.

ومسلم البطين من أوثق الناس في سعيد بن جبير، وقد أخرج له البخاري ومسلم عنه.

وقال ابن منده عن جعفر بن أبي المغيرة: «ولم يتابع عليه

---

(١) رواه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٥١)، والدارمي في الرد على المريسي (١/ ٤١٢)، وابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٤٩١)، وعبد الله في السُّنَّة (٢/ ٥٨٦)، وابن خزيمة في التوحيد (ص١٠٧)، وابن أبي شيبة في العرش (ص٧٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٨٢)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص٤٤)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٣٣٧)، والدارقطني في الصفات (ص١١١)، والحاكم (٢/ ٣١٠)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٤٧٤)، وأبو ذر الهروي في الأربعين في التوحيد (ص٥٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٢٥١). وأورده الذهبي في العلو (ص٧٦)، وقال الألباني في مختصر العلو (ص٧٥): صحيح.

جعفر، وليس هو بالقوي في سعيد بن جبير»[1] اهـ.

ثالثاً: أنَّ المحدثين والأئمة قد صححوا رواية القَدَمين، وضعفوا رواية المغيرة في «العلم»:

ـ فقد صحَّحها أبو زرعة، فقال فيما روى عنه ابن منده في التوحيد قال: «وسئل أبو زرعة عن حديث ابن عباس: موضع القدمين، فقال: صحيح»[2] اهـ.

ـ وروى الدارقطني في الصفات بإسناده: عن العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «شهدت زكريا بن عدي يسأل وكيعاً؟ فقال: يا أبا سفيان، هذه الأحاديث يعني: مثل الكرسي موضع القدمين، ونحو هذا؟.

فقال وكيع: أدركنا إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان، ومسعراً، يحدثون بهذه الأحاديث ولا يفسرون شيئاً»[3] اهـ.

ـ وقال الدارمي في «الردّ على المريسي»: «فيقال لهذا المريسي: أما ما رويت عن ابن عباس فإنه من رواية جعفر الأحمر، وليس جعفر الأحمر ممن يعتمد على روايته، إذ قد خالفه الرواة

---

(١) الرد على الجهمية (ص٤٥).

(٢) التوحيد لابن منده (٣/ ٣٠٩).

(٣) رواه الدارقطني في الصفات (ص١٦٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٤٧٤)، وهو في تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/ ٥٢٠).

الثقات المتقنون. وقد روى مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في الكرسي خلاف ما ادعيت على ابن عباس. ثمّ أسنده عن مسلم البطين به، ثمّ قال: فأقر المريسي بهذا الحديث وصححه»[1] اهـ.

ـ وروى البيهقي الطريقين في «الأسماء والصفات» وقال: «وقال تبارك وتعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وروينا عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: علمه.

وسائر الروايات عن ابن عباس وغيره تدل على أن المراد به الكرسي المشهور المذكور مع العرش»[2] اهـ.

ـ وقال الذهبي في العلو: «وقال ابن عباس: كرسيه: علمه. فهذا جاء من طريق جعفر الأحمر، لين، وقال ابن الأنباري: إنما يروى هذا بإسناد مطعون فيه»[3] اهـ.

ـ وقال أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة: «والصحيح عن ابن عباس في الكرسي ما رواه الثوري وغيره عن عمار الدهني عن مسلم البطين ـ وذكره ـ ثمّ قال: وهذه رواية اتفق أهل العلم على

---

(١) الرد على المريسي (١/ ٤١١).
(٢) الأسماء والصفات (ص٤٩٧).
(٣) العلو (ص١١٧).

صحتها، والذي يُروى عن ابن عباس في الكرسي أنه العلم فليس مما يثبته أهل المعرفة بالأخبار»[1] اهـ.

رابعاً: أن تفسير الكرسي بموضع القدمين، هو الموافق لما صح عن النبـي ﷺ، ولأقاويل الصحابة رضي الله عنهم:

فعن أبـي ذرٍّ رضي الله عنه أنَّ النبـي ﷺ قال: «ما السماوات السبع في الكرسي إلاَّ كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة»[2].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «ما بين السماء إلى الأرض مسيرة خمسمائة عام، ثمّ ما بين كل سماءين مسيرة خمسمائة عام، وغلظ كل سماء مسيرة خمسمائة عام، ثمّ ما بين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام، وما بين الكرسي وبين الماء خمسمائة عام، والكرسي فوق الماء، والله تعالى فوق العرش، ولا يخفى عليه من أعمالكم شيء»[3].

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري (١٠/ ٥٤).

(٢) رواه ابن جرير (٣/ ١٠)، وابن أبـي شيبة في العرش (ص٧٧)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ١٨١)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٧٠ ـ ٦٤٩)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٨٧)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٥١٠). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ١٧٤، رقم ١٠٩).

(٣) رواه الدارمي في الرد على الجهمية (ص٥٥)، وابن خزيمة في التوحيد (ص١٠٥ ـ ١٠٦)، والطبراني في الكبير (٩/ ٢٠٢)، وأبو الشيخ في العظمة =

وعن أبـي موسى رضي الله عنه قال: «الكرسي: موضع القدمين، وله أطيط كأطيط الرحل»[1].

والآثار في هذا الباب كثيرة.

وبهذا يتبين عدم صحة هذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنه وشذوذه، وخطأ من استدل به.

* ثانياً: دعوى تأويل ابن عباس رضي الله عنه لمجيء الربّ عزَّ وجَلّ:

زعم المؤلِّفان أنَّ ابن عباس رضي الله عنه تأول مجيء الربّ عَزَّ وجَلّ، معتمدين على ما ذكره النسفي في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢]، ما نصه: «وعن ابن عباس: أمره وقضاؤه» اهـ. ونقلا عن الحسن مثله.

= (٢/ ٥٦٥، ٦٨٩)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ١٧١)، وابن أبـي زمنين في أصول السُّنَّـة (ص١٠٤)، واللالكـائـي (٣/ ٣٩٥)، وابـن عبـد البـر فـي التمهيـد (٧/ ١٣٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٥٠٧). وأورده الذهبـي في العلو (ص٧٩)، وعزاه لعبد الله ابن الإمام أحمد في السُّنَّـة وأبـي بكر بن المنذر وأبـي أحمد العسال وأبـي عمر الطلمنكي، وقال: إسناده صحيح. وصححه الألباني في مختصر العلو.

(١) رواه ابن أبـي شيبة في العرش (ص٧٨)، وعبد الله في السُّنَّـة (١/ ٣٠٢)، وابن جرير (٣/ ٩)، وأبـي الشيخ في العظمة (٢/ ٦٢٧)، وابن منده في الرد على الجهميـة (ص٤٦)، والبيهقـي فـي الأسمـاء والصفـات (ص٥٠٩)، وأورده الذهبـي في العلو (ص١٠٧)، وصححه الألباني في مختصر العلو.

وليس لهذا أصل ولا إسناد، لا عن ابن عباس ولا عن الحسن البصري، ولا ذكره أحد من المصنفين من أهل الرواية.

* ثالثاً: دعوى تأويل ابن عبَّاس رضي الله عنه للفظ (الأعين):

زعم المؤلِّفان أن ابن عباس رضي الله عنه تأول العين لله تعالى، فقالا: «قال تعالى: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، قال ابن عباس رضي الله عنه: بمرأى منا...».

والجواب أن يقال:

أوَّلاً: أنَّ هذا الأثر ليس بثابت عن ابن عباس رضي الله عنه، فإن البغوي ذكره بغير إسناد، والثابت عن ابن عباس أنه قال في قوله: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]: بعين الله[(١)].

وقال عطاء: عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، قال: أشار بيده إلى عينيه[(٢)].

وهذا صريح منه في إثبات العينين لله تعالى.

وهذا هو المعروف عن السَّلَف، فقد صح مثله عن أبي عمران الجوني، وقتادة، ومطرف، وخالد بن معدان، وأبو نهيك، وغيرهم.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٢٦)، وابن جرير (١٢/ ٣٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٣٩٦)، وإسناده لا بأس به.

(٢) سبق تخريجه.

التفسير بلازم الصفة لا يدل على نفيها

ثانياً: أنَّ هذا الأثر ــ على فرض ثبوته ــ ليس من التأويل في شيء، وإنما هو من التفسير باللازم، إذ أنه من المعلوم أن الله تبارك وتعالى يبصر ويرى ما يصنعه نوح عليه السَّلام، وما يكيده به قومه، فقال له مسلياً: إنك تحت نظرنا، وبمرأى منا، فلا تخف، وليس هذا من تأويل العينين في شيء، ولا من صرف اللفظ عن ظاهره.

إنما يصح التأويل الذي يزعمانه إذا لم يُثبت لله تعالى عين.

ومعلوم لكل عاقل أن نوحاً عليه السَّلام لم يكن في نفس عين الله تعالى، فذات الله ليست محلاًّ للمخلوقات، تعالى الله عن ذلك، وإنما المراد الحفظ والكلاءة.

بل ثبوت اللازم فرع عن ثبوت الملزوم، كما لو قال قائل في قوله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، أي: أنتما في حفظي ورعايتي، لكان صحيحاً، وليس هذا تأويلاً للرؤية أو السماع، بل هو إثبات لهما لثبوت لازمهما.

قال الدارمي في رده على المريسي: «وأما تفسيرك عن ابن عباس في قوله: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ [الطور: ٤٨]، أنه قال: بحفظنا وكلاءتنا، فإن صح عن ابن عباس في قوله: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ [الطور: ٤٨]، أنه قال: بحفظنا وكلاءتنا، فإن صح قولك عن ابن عباس فمعناه الذي ادعيناه، لا ما ادعيت أنت، يقول: بحفظنا وكلاءتنا بأعيننا، لأنه لا يجوز في كلام العرب أن يوصف أحد بكلاية إلاَّ

وذلك الكالي من ذوي الأعين، فإن جهلت فسم شيئاً من غير ذوي الأعين يوصف بالكلاية.

وإنما أصل الكلاية من أجل النظر، وقد يكون الرجل كالياً من غير النظر، ولكنه لا يخلو أن يكون من ذوي الأعين، وكذلك معنى قولك: عين الله، فافهم»[1] اهـ.

وقال أبو الحسن الزاغوني في الإيضاح: «الطريق الثاني هو التعرض لما ذكروا من التأويل بالإبطال. فأما قوله: تجري بمرأى منا، فلا يصح من جهة أن ظاهر اللفظ يقتضي إثبات الصفة المدركة، وما ذكروه يقتضي إثبات الإدراك دون الصفة»[2].

وقد نقل أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميِّين»، و «الإبانة»، إجماع أهل السُّنَّة على إثبات العينين لله تعالى، كما سيأتي بيانه في الفصل الثاني من الباب الخامس.

* رابعاً: دعوى تأويل ابن عباس رضي الله عنه للفظ (الأيد):

زعم المؤلفان أن ابن عباس رضي الله عنه تأول اليد لله تعالى، فقالا: «قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، قال رضي الله عنه: بقوة وقدرة. «القرطبي» اهـ.

(١) الرد على المريسي (٢/ ٨٣١).

(٢) الإيضاح في أصول الدين (ص٢٩٣).

والجواب: أن لفظ «الأيد» هنا ليس جمع اليد، بل أصله «أيد».

قال ابن منظور في اللسان باب «أيد»: «أيد: الأَيْدُ والآدُ جميعاً: القوة، قال العجاج: من أَن تبدّلت بآدِي آدا يعني قوّة الشباب. وفي خطبة علي كرم الله وجهه: وأَمسكها من أَن تمور بأيدِه، أَي: بقوّته.

وقوله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ﴾ [صَ: ١٧]، أي: ذا القوة... وقد أَيَّدَه على الأَمر. أَبو زيد: آد يَئِيد أَيْداً إذا اشتد وقوي. والتأْييد: مصدر أَيَّدته، أَي: قوّيته، قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠]، وقرىء: ﴿إِذْ آيَدْتُكَ﴾، أَي: قوّيتك»[١] اهـ.

وقال صاحب مختار الصحاح في باب «يدي»: «وقال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، قلت: قوله تعالى: ﴿بِأَيْيدٍ﴾، أي: بقوة، وهو مصدر آد يئيد إذا قوي، وليس جمعاً ليد ليذكر هنا، بل موضعه باب الدال، وقد نص الأزهري على هذه الآية في الأيد بمعنى المصدر، ولا أعرف أحداً من أئمة اللغة أو التفسير ذهب إلى ما ذهب إليه الجوهري من أنها جمع يد»[٢] اهـ.

---

(١) لسان العرب: مادة «أيد».

(٢) مختار الصحاح: باب «يدي».

وقد أجاب عن استدلالهما هذا إمامهم أبو الحسن الأشعري حيث قال في «الإبانة» في رده على الجهمية والمعتزلة الذين تأولوا صفة اليد لله تعالى:

«مسألة: وقد اعتل معتل بقول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، قالوا: الأيد القوة، فوجب أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، بقدرتي.

قيل لهم: هذا التأويل فاسد من وجوه:

أحدها: أنَّ «الأيد» ليس بجمع لليد؛ لأن جمع «يد» أيدي، وجمع «اليد» التي هي نعمة أيادي، وإنما قال تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، فبطل بذلك أن يكون معنى قوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، معنى قوله: ﴿بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾»[1] اهـ.

وقال ابن خزيمة في التوحيد: «وزعم بعض الجهمية: أن معنى قوله: «خلق الله آدم بيديه»، أي: بقوته، فزعم أن اليد هي القوة، وهذا من التبديل أيضاً، وهو جهل بلغة العرب، والقوة إنما تسمى الأيد بلغة العرب، لا اليد، فمن لا يفرق بين اليد والأيد فهو إلى التعليم والتسليم إلى الكتاتيب أحوج منه إلى الترؤس والمناظرة»[2] اهـ.

---

(١) الإبانة للأشعري (ص١٠٨).

(٢) التوحيد (ص٨٧).

*** خامساً: دعوى تأويل ابن عبَّاس رضي الله عنه لقوله تعالى: ﴿ ۞ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾:**

زعم المؤلفان أن ابن عباس رضي الله عنه تأول وصف الله تعالى بالنور.

فقالا (ص ٢٣٤): «جاء في تفسير الطبري ما نصه: عن ابن عباس قوله: ﴿ ۞ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [النور: ٣٥]، يقول: الله سبحانه هادي أهل السماوات والأرض» اهـ.

والجواب: أن يقال:

أوَّلاً: أنَّ هذا الأثر مداره على عليّ بن أبـي طلحة.

فقد رواه ابن أبـي حاتم (٨/ ٢٥٩٣)، وابن جرير (١٨/ ١٣٥)، وابن المنذر والبيهقي في الأسماء والصفات (ص١٠٢)، واللالكائي (٢/ ٢٠١) في شرح أصول أهل السُّنَّة كلهم من طريق علي بن أبـي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه به.

وهذا إسناد منقطع، لأن علي ابن أبـي طلحة لم يسمع من ابن عباس.

قال دحيم: «لم يسمع التفسير من ابن عباس»، وقال ابن حبان: «روى عن ابن عباس ولم يره».

وقد اختلف أيضاً في حاله، فقواه بعضهم كأبـي داود والنسائي وابن حبان، وضعفه آخرون، فقال يعقوب بن سفيان: «ضعيف

الحديث، منكر ليس محمود المذهب»[1].

ولخص ابن حجر القول فيه فقال في التقريب: «صدوق قد يخطىء»[2]، وقال الذهبي في الكاشف: قال أحمد: «له أشياء منكرات»[3].

ثانياً: إن صحَّ هذا الأثر فإنه ليس من التأويل الذي يزعمانه، لأن تفسيره بالهادي لا يمنع من كون الله تبارك وتعالى نوراً، فإن من معاني كونه تبارك وتعالى نوراً هدايته لخلقه، فهما إذاً متلازمان. وابن عباس وغيره لم ينفوا ما سوى ذلك.

ولذلك قال تعالى بعده: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾، أي: في قلب العبد المؤمن.

من عادة السلف ذكر بعض صفات اللفظ المفسّر أو بعض أنواعه

ومن عادة السَّلَف أن يذكروا بعض صفات اللفظ المُفسّر، أو بعض أنواعه، ولا ينافي ذلك ثبوت بقية أنواعه وأوصافه، بل قد يكونان متلازمين.

ومثال ذلك قول بعضهم في: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، أنه: الإسلام، وقال آخرون: إنه القرآن، وقال آخرون: إنه السُّنَّة والجماعة، وقال بعضهم: إنه طريق العبودية،

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٣٩٣ ــ ٣٤١).

(٢) تقريب التهذيب (ص٦٩٨).

(٣) الكاشف (٢/ ٤١).

وهذه كلها صفات متلازمة للصراط المستقيم، ليست متباينة.

ثالثاً: أنه قد ثبت وصف الله تبارك وتعالى بالنور.

قال تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩].

وروى مسلم في صحيحه عن أبـي موسى رضي الله عنه قال: «قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: «إن الله عَزَّ وجَلّ لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور ـ وفي رواية أبـي بكر: النار ـ لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[(١)].

وروي أيضاً عن أبـي ذر رضي الله عنه في حديث المعراج أنه قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ قال: «نور أنى أراه»[(٢)].

وفي دعاء النبـي ﷺ حين عودته مِن الطّائف بعد دعوته لهم إلى الإسلام: «أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة.»[(٣)] الحديث.

---

(١) مسلم (١٧٩).

(٢) مسلم (١٧٨).

(٣) رواه ابن عدي في الكامل (٦/ ٢١٢٤)، والطبراني في الدعاء (ص٣١٥)، والخطيب في الجامع (٢/ ٢٧٥)، وقد ضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع (٣١٠٧).

وقوله: «وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة»، كقول ابن عباس في تفسير نوره تعالى: «هادي أهل السماوات والأرض».

وقد ذكر أبو الحسن الأشعري وصف الله تبارك وتعالى بالنور، فقال في «مقالات الإسلاميين»: «وقال أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث: . . . وأنه نور كما قال تعالى: ﴿۞ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ﴾ [النور: ٣٥] »[1] اهـ.

فالنور صفة من صفات ربنا تبارك وتعالى، ومنه اشتق اسم «النور» الذي هو أحد الأسماء الحسنى لله تعالى.

* سادساً: دعوى تأويل ابن عبَّاس رضي الله عنه لنصوص (الوجه):

زعم المؤلفان أن ابن عباس رضي الله عنه تأول صفة الوجه لله.

فقالا (٢٣٤): «قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، قال رضي الله عنه: الوجه عبارة عنه» اهـ.

فالجواب: أن هذا الذي ذكره القرطبي ليس له أصل عن ابن عباس رضي الله عنه.

والثابت عن ابن عباس رضي الله عنه إثبات الوجه لله تعالى:

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٨٥).

فقد قال رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]: «الزيادة: النظر إلى وجه الله»[١].

وقال رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]: «نظرت إلى خالقها»[٢].

* سابعاً: دعوى تأويل ابن عبَّاس رضي الله عنه للفظ (الساق):

زعم المؤلفان أن ابن عباس رضي الله عنه تأول صفة الساق لله تعالى.

فقالا (٢٣٤): «قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، قال رضي الله عنه: عن كرب شديد» اهـ.

والجواب أن يُقال:

أوَّلاً: أنَّ الصحابة متنازعون في هذه الآية، فابن عباس وطائفة يفسرون الآية بالشدة، وأبو سعيد وابن مسعود وطائفة يعدونها من الصفات، وليس هذا تنازعاً في إثبات الصفة، وإنما تنازع في كونها من آيات الصفات؟

---

(١) رواه اللالكائي (٣/ ٤٥٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص١٣٣)، وإسناده لا بأس به.

(٢) رواه عبد الله في السُّنَّة (١/ ٢٦٢)، والآجري في الشريعة (ص٢٧٠)، والبيهقي في الاعتقاد (ص١٣٣)، وفيه «سلمة بن سابور» و «عطية العوفي» وهما ضعيفان.

ولا ريب أن ظاهر الآية لا يدل على أنها من الصفات، لأن الساق فيها جاءت نكرة في سياق الإثبات، لم يضفها سبحانه لنفسه، فلم يقل (ساقه)، فلما لم يعرّفها بالإضافة، لم تكن دالة على صفة الله، ولذلك لم يَعدُّها ابن عباس من آيات الصفات.

التأويل هو صرف الآية عن معناها المعروف

والذين جعلوها من آيات الصفات، إنما عدّوها للحديث الذي في الصحيحين، لا لظاهر الآية. ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف.

وعلى هذا فلا يصحّ أن يقال أن ابن عباس تأوّل الآية!

ثانياً: أنَّ صفة السَّاق لله تعالى ثابتة في السُّنَّـة:

فعن أبـي سعيد رضي الله عنه قال: سمعت النبـي ﷺ يقول: «يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى كل من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً»[١].

* ثامناً: دعوى تأويل ابن عباس رضي الله عنه للفظ (الجنب):

زعم المؤلِّفان أن ابن عباس رضي الله عنه تأول قوله تعالى: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٦]، فقال: تركت من طاعة الله وأمر الله وثوابه.

---

(١) رواه البخاري (٤/ ١٨٧١)، واللفظ له، ومسلم (١٨٣).

وكذلك ورد مثله عن مجاهد والسدي والحسن.

والجواب أن يقال:

أنَّ هذا الكلام يدل على جهل كبير، إذ لا يمكن دعوى التأويل هنا حتى يثبت عن السَّلَف أنهم جعلوا (الجنب) صفة لله تعالى، فعندها يمكن دعوى تأويل ابن عباس ومن وافقه.

لم يُثبت أحد من السلف صفة لله تسمى جنباً

ولم يقل أحد من السَّلَف قط أن الجنب في الآية صفة لله تعالى.

وهذا من الخطأ الذي يقع فيه الناس، فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية.

قال الدارمي في رده على المريسي: «وادعى المعارض زوراً على قوم أنهم يقولون في تفسير قول الله: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، قال: يعنون بذلك الجنب الذي هو العضو، وليس ذلك على ما يتوهمونه.

فيقال لهذا المعارض: ما أرخص الكذب عندك، وأخفه على لسانك. فإن كنت صادقاً في دعواك فأشر بها إلى أحد من بني آدم قاله، وإلا فَلِمَ تشنِّع بالكذب على قوم هم أعلم بهذا التفسير منك، وأبصر بتأويل كتاب الله منك، ومن إمامك؟

إنما تفسيرها عندهم، تحسر الكفار على ما فرطوا في الإيمان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله، واختاروا عليها الكفر والسخرية

بأولياء الله، فسمَّاهم السَّاخرين، فهذا تفسير الجنب عندهم.

فمن أنبأك أنهم قالوا: جنب من الجنوب؟ فإنه لا يجهل هذا المعنى كثير من عوام المسلمين، فضلاً عن علمائهم، وقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «الكذب مجانب للإيمان»، وقال ابن مسعود: «لا يجوز من الكذب جد ولا هزل»، وقال الشعبي: «من كان كذاباً فهو منافق»[1] اهـ.

والآية يقول الله تعالى فيها: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٥٦ ــ ٥٩].

وهذا إخبار عمَّا تقوله هذه النفس الظالمة لنفسها، ومعلوم أن عامة هذه النفوس لا تعلم أن لله جنباً، ولا تقر بذلك، كما هو الموجود منها في الدنيا، فكيف يكون ظاهر القرآن أن الله أخبر عنهم بذلك.

وقوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ إخبار عن تحسرهم على التفريط في جنب الله، والتفريط إما فعل أو ترك فعل، وهذا لا يكون قائماً بذات الله، لا في جنب ولا في غيره، بل يكون

---

(١) الرد على المريسي (٢/٨٠٧).

منفصلاً عن الله، وهذا معلوم بالحس والمشاهدة، فظاهر الآية لا يدل على أن قول القائل: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ أنه جعل فعله أو تركه في جنب يكون من صفات الله وذاته.

المراد بجنب الله: طاعة الله وأمره وحقه لا أنه صفة له

وإنما المراد بجنب الله، طاعة الله، وأمر الله، وحق الله، كما يقال (سبيل الله). ومنه ما ورد من قوله ﷺ: «من قتل دون ماله مظلوماً فهو شهيد، ومن قتل دون نفسه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون جاره فهو شهيد، ومن قتل في جنب الله فهو شهيد»(١).

وكما في قول أبي الدرداء رضي الله عنه: «إنك لن تفقه كل الفقه حتى تمقت الناس في جنب الله، ثمّ ترجع إلى نفسك فتجدها أمقت من سائر الناس»(٢).

وفي قول خالد بن معدان: «لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يرى الناس في جنب الله أمثال الأباعر، ثمّ يرجع إلى نفسه فتكون هي أحقر حاقر»(٣).

قال ابن منظور في اللسان (مادة جنب): «قال الفراء: الجنب القرب، وقوله عَزَّ وجَلّ: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾، أي: في

---

(١) رواه الحارث في مسنده كما في المطالب العالية لابن حجر (٩/ ٢٠٠).

(٢) رواه أحمد في الزهد (ص١٣٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ١١٠)، والخطابي في العزلة (ص٦١)، وإسناده صحيح.

(٣) رواه ابن المبارك في الزهد (ص٩٩).

قرب الله وجواره، والجنب معظم الشيء وأكثره، ومنه قولهم: هذا قليل في جنب مودتك.

وقال ابن الأعرابي في قوله عَزَّ وجَلّ: ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ في قرب الله من الجنّة.

وقال الزجاج: معناه على ما فرطت في الطريق الذي هو طريق الله الذي دعاني إليه، وهو توحيد الله والإقرار بنبوة رسوله، وهو محمد وقولهم: اتق الله في جنب أخيك ولا تقدح في ساقه، معناه: لا تقتله ولا تفتنه»[1] اهـ.

* تاسعاً: دعوى تأويل مجاهد والضحاك والشافعي والبخاري للفظ (الوجه):

زعم المؤلِّفان (ص٢٣٦، ٢٤٠) أنَّ مجاهداً والضحَّاك والشَّافعي أوَّلوا صفة الوجه لله تعالى. فقالوا في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، قال مجاهد: قبلة الله، وقال الشافعي: فثمّ الوجه الذي وجهكم الله إليه.

والجواب: أن هذه الآية مما اختلف السَّلَف في كونها من آيات الصفات؟.

وأكثر السَّلَف على أنها ليست من آيات الصفات، ففسروها بما ذُكر.

(١) لسان العرب: مادة «جنب».

لأن الوجه قد يراد به الجهة في لغة العرب، وهذا كثير مشهور، وظاهر الآية يدل على أن المراد بالوجه الجهة لا الصفة. ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف.

وجميع من نُقل عنهم تفسير هذه الآية بغير الصفة، كمجاهد وغيره، فإنهم لم يقولوا هذا إلاَّ في هذا الموضع فقط دون غيره من المواضع التي فيها ذكر الوجه لله تعالى، كقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ونحوها من الآيات. ولم ينف أحد منهم أن يكون الله متصفاً بالوجه حقيقة.

وقد روى الدارقطني في الرؤية عن الضحاك قال: «الزيادة النظر إلى وجه الله عَزَّ وجَلّ»[1].

وقال اللالكائي في شرح أصول أهل السُّنَّة: «سياق ما فسر من الآيات في كتاب الله عزَّ وجَلَّ على أن المؤمنين يرون الله عزَّ وجَلَّ يوم القيامة بأبصارهم:

قال الله عزَّ وجَلَّ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] روى عن النبي ﷺ فيما صح عنه من تفسيره أنه النظر إلى الله عزَّ وجَلَّ.

وروى ذلك من الصحابة: عن أبي بكر الصديق وحذيفة بن

(١) الرؤية للدارقطني (ص١٦٢).

اليمان وأبـي موسى الأشعري وابن مسعود وابن عباس.

ومن التابعين: عبد الرحمن بن أبـي ليلى وسعيد بن المسيب والحسن وعكرمة وعامر بن سعد البجلي وأبـي إسحاق السبيعي ومجاهد وعبد الرحمن بن سابط وقتادة والضحاك وأبو سنان. . . ـ ثمّ ساقها بأسانيدها.

ثمّ أسند عن مجاهد من طريق ابن أبـي حاتم أنه قال: «﴿۞لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قال: الحسنى: الجنّة، والزيادة: النظر إلى الرب»[1] اهـ.

وعن مجاهد في قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، قال: «إلا ما أريد به وجهه»[2].

والآثار في إثبات وجه الله تعالى عن النبـي ﷺ والصحابة والتابعين متواترة. ولا يخلو كتاب من كتب السُّنَّـة من باب في إثبات الوجه لله تعالى. وصنف الدارقطني كتاب «الرؤية».

وأما ما ذكراه عن الضحاك وأبـي عبيدة والبخاري في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، فقالا: «قال الضحاك وأبو عبيدة: أي: إلاَّ هو. وقال البخاري: إلاَّ ما أريد به وجهه».

---

(١) اللالكائي (٣/ ٤٥٤ ـ ٤٦٣).

(٢) رواه ابن أبـي حاتم (٩/ ٣٠٢٨).

قد يُعبّر عن الشيء ببعض صفاته

فهذا ليس من التأويل في شيء، لأن الشيء قد يعبر عنه ببعض صفاته، فقوله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾، المراد به ذاته تعالى المتصفة بالصفات ومنها الوجه، وهذا ظاهر لا خفاء فيه، إذ لا يفنى منه شيء تعالى الله عن ذلك، وإنما عبر الله عن ذلك بذكر صفة من صفاته وهي وجهه تعالى.

فتفسير الضحاك وأبو عبيدة ليس نفياً لصفة الوجه بل إثبات لها، لأن الوجه المذكور في الآية لو لم يكن صفة له سبحانه، لما دل على بقائه، ولَكان داخلاً في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ﴾، تعالى الله عن ذلك.

ويؤكد هذا أن البخاري رحمه الله قد عقد باباً في صحيحه في إثبات الوجه لله تعالى مستدلاً بهذه الآية، فقال في كتاب التوحيد:

«باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]:

حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا حماد بن زيد عن عمرو عن جابر بن عبد الله قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قال النبي ﷺ: أعوذ بوجهك، فقال: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، فقال النبي ﷺ: أعوذ بوجهك، قال: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾، فقال النبي ﷺ: هذا أيسر» اهـ.

فجعل قوله ﷺ: «أعوذ بوجهك» تفسيراً لقوله تعالى: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾، وكلاهما دليل على إثبات صفة الوجه لله تعالى.

وبهذا يتبين بأن ما ذكره البخاري في تفسيرها، لا ينافي إثبات صفة الوجه لله تعالى، بل يثبته، ولذلك استدل بها.

قال ابن كثير في تفسيره: «وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، إخبار بأنه الدائم الباقي الحي القيوم، الذي تموت الخلائق ولا يموت، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾، فعبر بالوجه عن الذات، وهكذا قوله ها هنا: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾، أي: إلَّا إياه.

وقد ثبت في الصحيح، من طريق أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أصدق كلمة قالها شاعر: كلمة لبيد: ألا كلُّ شَيْء مَا خَلا الله بَاطِلُ».

وقال مجاهد والثوري في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾، أي: إلَّا ما أريد به وجهه، وحكاه البخاري في صحيحه كالمقرر له. قال ابن جرير: ويستشهد من قال ذلك بقول الشاعر: أَسْتَغْفِرُ الله ذنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ... رَبّ العِبَاد، إليه الوَجْهُ والعَمَلُ...

وهذا القول لا ينافي القول الأول، فإن هذا إخبار عن كل الأعمال بأنها باطلة إلَّا ما أريد بها وجه الله عَزَّ وجَلّ من الأعمال الصالحة المطابقة للشريعة. والقول الأول مقتضاه أن كل الذوات

فانية وهالكة وزائلة إلاَّ ذاته تعالى، فإنه الأول الآخر الذي هو قبل كل شيء وبعد كل شيء»[1] اهـ.

ذكر ابن القيم لقاعدة مهمة

ويحسن هنا ذكر قاعدة مفيدة ذكرها ابن القيم قائلاً: «وها هنا قاعدة يجب التنبيه عليها، وهي: أنه إذا ثبت عن مالك وأحمد وغيرهما شيء في موارد النزاع، لم يكن فيه أكثر من أنه وقع بينهم نزاع في معنى الآية، أو الحديث، وهو نظير اختلافهم في تفسير آيات وأحاديث، مثل تنازع ابن عباس وعائشة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣]، فقال ابن عباس: رأى ربه، وقالت عائشة: بل رأى جبرائيل، وكتنازع ابن مسعود وابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠].

فقال ابن مسعود: هو ما أصاب قريشاً من الجوع، حتى كان أحدهم يرى بينه وبين السماء كهيئة الدخان.

وقال ابن عباس: هو دخان يجيء يوم القيامة، وهذا هو الصحيح، ونظائر ذلك، فالحجة هي التي تفصل بين الناس»[2] اهـ

قاعدة مهمة من كلام ابن تيمية

وقال ابن تيمية: «تأويل السَّلَف إن صدر من الصحابة فهو مقبول، لأنهم سمعوه من الرسول، وإن صدر من غيرهم وتابعهم

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٠٤).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٢٦٢).

عليه الأئمة قبلناه، وإن تفرد نبذناه وأعرضنا عنه إعراضنا عن تأويل الخلف»[1] اهـ.

* عاشراً: دعوى تأويل الثوري للاستواء:

قال المؤلفان (ص٢٣٦): «وأَوَّل سفيان الثوري الاستواء على العرش: بقصد أمره، والاستواء إلى السماء: بالقصد إليها. (مرقاة المفاتيح ٢/ ١٣٧) » اهـ.

وهذا الأثر ذكره ملا على القاري في «المرقاة» جزافاً بلا إسناد ولا عزو، ولا يُعرف هذا التأويل عن الثوري. بل المعروف المتواتر عنه قوله في جميع الصفات: «أمرّوها كما جاءت بلا كيف». وقد سبق تخريجه والكلام عليه.

ولا يُعرف عن أحد من السَّلَف قط أنه أوّل الاستواء لله تعالى بغير العلو، سواء ما عُدّي بـ على (استوى على) أو ما عُدّي بـ إلى (استوى إلى).

* الحادي عشر: دعوى تأويل الإمام مالك لصفة النزول:

زعم المؤلفان أن الإمام مالكاً قد أول صفة النزول لله تعالى فقالا: «سئل الإمام مالك رحمه الله عن نزول الرب عَزَّ وجَلّ، فقال:

---

(١) نقض التأسيس (مخطوط ٢/ ٢٢٠) نقلاً عن الآثار الواردة عن أئمة السُّنَّة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء (١/ ٢٩٦).

«ينزل أمره كل سحر، فأما هو عَزَّ وجَلّ فإنه دائم لا يزول ولا ينتقل سبحانه لا إله إلاَّ هو» اهـ.

فالجواب: أنَّ هذا الأثر لا يصح عن الإمام مالك لأمور:

أوّلها: أنه من رواية حبيب كاتب مالك، وهو كذاب.

قال أبو داود: «كان من أكذب الناس»، وقال: «أحاديثه كلها موضوعة»، وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الثقات»(١).

وقال ابن عدي: «وعامة حديث حبيب موضوع المتن مقلوب الإسناد، ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات، وأمره بيّن في الكذابين»(٢) اهـ.

وللأثر طريق آخر ذكره ابن عبد البر في التمهيد من طريق محمد بن علي الجبلي عن جامع بن سوادة عن مطرف عن مالك أنه سئل عن حديث التنزل فقال: «يتنزل أمره»(٣).

وهذا إسناد مظلم، فإن محمد بن علي الجبُلي قال عنه الخطيب: «قيل إنه كان رافضياً شديد الرفض»(٤) اهـ.

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٥٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤١٤).

(٣) التمهيد (٧/ ١٤٣).

(٤) تاريخ بغداد (٣/ ١٠١)، وميزان الاعتدال (٣/ ٦٧٥)، ولسان الميزان (٥/ ٣٠٣).

وأما جامع بن سوادة فمجهول، وقد روى له الدارقطني في غرائب مالك حديثاً ثمّ قال: «الحديث باطل، وجامع ضعيف»[1] اهـ.

وقال عنه ابن الجوزي في الموضوعات بعد أن روى له حديث الجمع بين الزوجين: «هذا موضوع وجامع مجهول»[2] اهـ.

هذا التأويل يخالف المستفيض عن الإمام مالك

الثَّاني: أنَّ هذا الأثر مخالف للمعروف المستفيض عن الإمام مالك من إمرار الصفات على ظاهرها، وعدم التعرض لها بتأويل ولا غيره.

كما في رواية الوليد بن مسلم عنه حيث قال: «سألت الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف»[3] اهـ.

وكما في الأثر المشهور المستفيض عنه لما سئل عن كيفية الاستواء فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول»[4].

وكذا ما رواه ابن أبي زمنين في «أصول السُّنَّة» حيث قال في «باب الإيمان بالنزول»: «ومن قول أهل السُّنَّة أن الله ينزل إلى سماء

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٣٨٧)، ولسان الميزان (٢/ ٩٣).
(٢) الكشف الحثيث، لابن سبط ابن العجمي (ص٨٣).
(٣) سبق تخريجه.
(٤) سبق تخريجه.

الدنيا، ويؤمنون بذلك من غير أن يحدوا فيه حداً، وذكر الحديث من طريق مالك وغيره إلى أن قال: وأخبرني وهب عن ابن وضاح عن الزهري عن ابن عباد قال: ومن أدركت من المشائخ مالك، وسفيان، وفضيل بن عياض، وعيسى بن المبارك، ووكيع، كانوا يقولون: إن النزول حق»[1] اهـ.

فهذا هو المعروف المشهور المستفيض عن الإمام مالك.

أما قول المؤلِّفَيْن عن هذا الأثر مدافعين عن ضعفه وعدم ثبوته (حاشية ص١٣٠): «إلا أن أصحاب المذهب أعرف بأقوال إمامهم من غيرهم، لا سيما إذا كان القول مشهوراً عندهم شهرة مستفيضة» اهـ.

ولا أدري هل يعرف المؤلفان معنى الشهرة المستفيضة أم لا؟

ضابط القول المشهور المستفيض

فإن القول المستفيض المشهور عن الإمام هو الذي يُروى عنه بطرق متعددة، وينقله كبار أصحابه ومعاصريه، أما ما رواه المتأخرون عنه بسند موضوع، ولا يعرف له أصل صحيح عنه، ولا ذكره أحد من ثقات أصحابه الذين لازموه، ولا سطروه في كتبهم مما نقلوه عن إمامهم، فكيف يكون هذا مشهوراً شهرة مستفيضة!!!

وهذا الأثر لا يثبت عن الإمام مالك، فضلاً عن شهرته عنه، وإنما ينقله من يعتقد تأويل الصفات، وأنها ليست على حقيقتها،

---

(١) سبق تخريجه.

فيفرح بمثله معرضاً عما في الكتاب والسُّنَّة وما تواتر عن سلف الأمة، ومعرضاً عمَّا هو المعروف عن إمامهم.

وحسبك بهذا الأثر نكارةً أنه لم يُذكر في شيء من كتب السُّنَّة التي تنقل معتقد السَّلَف وأقوالهم قط، ولا في شيء من كتب أصحاب الإمام مالك التي تنقل أقواله واختياراته كالمدونة وغيرها، ولم يُسطر في كتاب يحكي عقيدة الإمام مالك، كالرسالة لابن أبي زيد القيرواني. فكيف يمكن بعد هذا أنْ يكون مشهوراً مستفيضاً عن الإمام مالك!!!

وأظهر منه في البطلان والكذب ما حكياه عن الإمام مالك فقالا (ص١٢٩): «ذكر الإمام ناصر الدين ابن المنير الإسكندري المالكي في كتابه «المنتقى في شرف المصطفى» لما تكلم عن الجهة وقرر نفيها قال: «ولهذا أشار مالك رحمه الله تعالى في قوله: «لا تفضلوني على يونس بن متى»، فقال مالك: إنما خص يونس للتنبيه على التنزيه لأنه رفع إلى العرش، ويونس عليه السَّلام هبط إلى قاموس البحر، ونسبتهما مع ذلك من حيث الجهة إلى الحق جل جلاله نسبة واحدة، ولو كان الفضل بالمكان لكان عليه السَّلام أقرب من يونس ابن متى وأفضل، ولَمَا نهى عن ذلك» اهـ.

وهذا كذب على الإمام مالك بلا ريب، وافتراء عليه وبهتان، فأين وجدتم هذا القول عن مالك؟ وفي أي كتاب مسند أثرتموه؟!!!

وهذا إنما قاله أبو المعالي الجويني، منكراً علو الله تعالى على خلقه، وارتفاعه بذاته على عرشه.

وهذا الحديث المذكور ليس له أصل.

قال الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار: «غريب جدًّا»[1].

والزيلعي كثيراً ما يطلق هذا اللفظ على ما كان موضوعاً. ذكر ذلك الشيخ ثناء الله الزاهدي في «توجيه القاري».

وإنما المعروف ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبـي ﷺ قال: «لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى»[2].

وفي الصحيحين عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما نحوه.

* الثاني عشر: دعوى تأويل الإمام أحمد مجيء الله تعالى:

زعم المؤلِّفان أن الإمام أحمد قد تأول صفة المجيء لله تعالى، فقالا (ص٢٣٧): «جاء في البداية والنهاية للإمام الحافظ ابن كثير ما نصّه: «روى البيهقي عن الحاكم عن عمرو بن السماك عن حنبل: أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أنه جاء ثوابه. ثمّ قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه» اهـ.

---

(١) تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٢٦٤)، وقال المحقق في الحاشية: «قال ابن حجر: لم أجده».

(٢) رواه البخاري (٤/ ١٦٩٤)، ومسلم (٢٣٧٦).

ثمّ قالا: «ونقل ابن الجوزي عن القاضي أبـي يعلى عن الإمام أحمد في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أنه قال: المراد به قدرته وأمره» اهـ.

والجواب أن يقال:

أوّلاً: أنَّ هذه الرِّواية التي رواها حنبل، إنما قالها الإمام أحمد ــ على فرض ثبوتها ــ في مناظرته للجهمية في القرآن.

إن صحت الرواية فإنها على سبيل المعارضة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية لما ذكر كلام ابن الجوزي وما نقله عن القاضي أبـي يعلى: «قلت: هذا الذي ذكره القاضي وغيره أن حنبلاً نقله عن أحمد في كتاب المحنة، أنه قال ذلك في المناظرة لهم يوم المحنة لما احتجوا عليه بقوله: «تجيء البقرة وآل عمران»، قالوا: والمجيء لا يكون إلاَّ لمخلوق، فعارضهم أحمد بقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أو: ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقال: المراد بقوله تجيء البقرة وآل عمران ثوابهما، كما في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أمره وقدرته»[1] اهـ.

وهذا يدل على أن الإمام أحمد إنما قاله على سبيل المعارضة وإبطال حجة الخصم من كلامه وما يعتقده، وهذا من باب التنزل، فإن الجهمية كانت تتأول مجيئه سبحانه وإتيانه بمجيء وإتيان أمره، لا أنه يجيء بنفسه، ولم يكن هذا دالاًّ عندهم على أن من نُسب إليه

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٠٥).

المجيء والإتيان مخلوقاً، فعارضهم بهذا الأصل، فقال: فكذلك وصف الله سبحانه كلامه وهو القرآن بالمجيء في حديث: «تجيء البقرة وآل عمران كأنهما غيايتان»، هو مثل وصف نفسه بذلك، فلا يدل على أن كلامه مخلوق، بل يحمل مجيء القرآن على مجيء ثوابه، كما حملتم مجيئه سبحانه وإتيانه على مجيء أمره وقدرته.

فالإمام أحمد ذكر ذلك على وجه المعارضة والإلزام لخصومه بما يعتقدونه في نظير ما احتجوا به عليه، لا أنه يعتقد ذلك، والمعارضة لا تستلزم اعتقاد المعارض صحة ما عارض به.

مخالفة هذه الرواية للمشهور عن الإمام أحمد

ثانياً: أنَّ هذا مخالف للمتواتر المشهور عن الإمام أحمد في هذا الباب من وجوب إمرار الصفات على ظاهرها، ومنع التعرض لها بتأويل أو غيره، بل إن حنبلاً نفسه نقل عنه ترك التأويل والمنع منه مطلقاً:

فقال حنبل بن إسحاق: «قلت لأبي عبد الله: ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا؟ قال: نعم، قلت: نزوله بعلمه أم بماذا؟ قال: فقال لي: اسكت عن هذا، وغضب غضباً شديداً، وقال: ما لك ولهذا؟ أمض الحديث كما روي بلا كيف»[1] اهـ.

وقال حنبل: «سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى أن الله سبحانه ينزل إلى سماء الدنيا، وأن الله يُرى، وأن الله يضع قدمه، وما أشبه هذه الأحاديث.

---

(١) سبق تخريجه.

فقال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق بها ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به رسول الله حق إذا كانت أسانيد صحاح، ولا نرد على الله قوله، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وقال حنبل في موضع آخر عن أحمد: ليس كمثله شيء في ذاته كما وصف نفسه، قد أجمل الله الصفة فحد لنفسه صفة ليس يشبهه شيء، وصفاته غير محدودة ولا معلومة إلاَّ بما وصف به نفسه.

قال: فهو سميع بصير بلا حدّ ولا تقدير، ولا يبلغ الواصفون صفته، ولا نتعدَّى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه، ولا نتعدَّى ذلك، ولا يبلغ صفته الواصفون، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته بشناعة شنعت، وما وصف به نفسه من كلام ونزول وخلوة بعبده يوم القيامة ووضعه كنفه عليه فهذا كله يدل على أن الله سبحانه وتعالى يرى في الآخرة»[1] اهـ.

وقال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات»: «وقال يوسف بن موسى قيل لأبي عبد الله: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء من غير وصف؟ قال: نعم»[2] اهـ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) إبطال التأويلات (١/ ٢٦٠).

وقال إسحاق بن منصور: «قلت لأحمد: «ينزل ربنا وجل كل ليلة حتى يبقى ثلث الليل الآخر إلى السماء الدنيا»، أليس تقول بهذه الأحاديث؟ قال أحمد: صحيح»[1] اهـ.

وقال أحمد بن الحسين بن حسان: قيل لأبـي عبد الله: «إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة»؟ قال: نعم، قيل له: وفي شعبان كما جاء الأثر؟ قال: نعم.

وقال القاضي أبو يعلى: «وقال أحمد في رسالته إلى مسدد: إن الله عَزَّ وجَلّ ينزل في كل ليلة إلى سماء الدنيا ولا يخلو منه العرش.

قال القاضي معلقاً: فقد صرح أحمد أن العرش لا يخلو منه، وهكذا القول عندنا في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢]، والمراد به مجيء ذاته لا على وجه الانتقال»[2] اهـ.

وقول الإمام أحمد أنه ينزل ولا يخلو منه العرش ظاهر في أن النزول حقيقة، وأنه نزول الله تعالى لا نزول أمره، ولا نزول ملك. ومعلوم أن من لا يعتقد أن الله فوق العرش فهو لا يعتقد نزوله، لا بخلو، ولا بغير خلو.

وهذا يؤكد أن هذه الرواية شاذة، وإنما هي وهم من حنبل.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) إبطال التأويلات (١/ ٢٦١).

قال ابن القيم عن حنبل: «وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، وإذا تفرد بما يخالف المشهور عنه فالخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتون ذلك رواية»[1] اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هكذا نقل حنبل، ولم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في المحنة، كعبد الله بن أحمد، وصالح بن أحمد، والمروذي وغيره»[2] اهـ.

بل لم يذكره الإمام أحمد في كتابه «الرد على الجهمية والزنادقة» لما تكلم عن احتجاجهم على خلق القرآن بالحديث.

محاولة المؤلِّفَيْن الجمع بين أمرين متناقضين

وقد قال المؤلفان تعليقاً على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراً لثبوت الرواية: «أما كون المشهور عن الإمام أحمد عدم التأويل، فإنه لا يناقض هذه الرواية، وقد يكون المشهور المتواتر عن إمام شيء ويثبت عنه شيء آخر على سبيل الندور، لا سيما إذا لم يتعارض الأمران ويتناقضا كما هو في ما نحن فيه، وقد نقل عن السَّلَف تجنبهم للتأويل وبغضهم للخوض في ذلك، كما أيضاً كلمات لهم في تأويل بعض الألفاظ، وكلا الأمرين لا بأس به.» اهـ.

نهي السلف عن التأويل كان مقروناً بالتغليظ والتبديع

ولا شك أن هذا الكلام يأباه التحقيق العلمي والعقلي، إذ أن الإمام أحمد والسَّلَف لم ينهوا عن تأويل الصفات نهياً مجرداً، بل كان نهياً مقروناً بالتغليظ، والحكم بالبدعة على من فعله، والأمر

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٢٦٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٩).

بهجره والتحذير منه، وحكاية الإجماع على بطلانه، كما سبق أن نقلنا بعض كلامهم في هذا في الفصل الرابع من الباب الأول.

فكيف يستقيم أن يقع الإمام أحمد والسَّلَف فيه!!!

أم كيف يستقيم أن يُقال: ليس هذا بتعارض ولا تناقض، أو الأمر يسير. بل الخطب عظيم. وإذا لم يكن تناقضاً، فلا ندري ما التناقض؟!!!

* الثالث عشر: دعوى تأويل البخاري لصفة الضحك:

زعم المؤلفان أن البخاري قد تأول صفة الضحك لله تعالى، فنقلا عن البيهقي في الأسماء والصفات أنه قال: «قال البخاري: معنى الضحك الرحمة...» اهـ.

والجواب: أنَّ هذا لا يثبت عن البخاري لعدة أمور:

أوَّلاً: أنَّ البيهقي علقه عن البخاري ولم يسنده فقال: «أما الضحك المذكور في الخبر فقد روى الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله أنه قال: «معنى الضحك فيه الرحمة».

ولعلَّه أخذه عن الخطابي في أعلام السنن حيث قال بعد حديث الأنصاري وامرأته وفيه: «لقد عجب الله أو ضحك من فلان وفلانة»: «قال أبو عبد الله: معنى الضحك: الرحمة، وهذا من رواية الفربري، ليس عن ابن معقل»[1] اهـ.

---

(١) أعلام السنن (٢/ ١٣٦٧).

قال ابن حجر في الفتح مُعَلِّقاً: «قلت: ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري»[1] اهـ.

ثانياً: أنَّ هذا معارض للمعروف من عقيدة البخاري، من كونه على طريق شيوخه كالإمام أحمد وإسحاق وأبـي عبيد وغيرهم من أئمة السَّلَف، يثبت الصفات لله تعالى كما جاءت على ظاهرها، لا يتعرض لها بتأويل ولا غيره.

وسيأتي تقرير معتقد البخاري في الباب الرابع.

*** خلاصة الفصل:**

يتبيَّن لنا مما سبق أمور:

الأمر الأوَّل: أنه لم يثبت حرف واحد من التأويل عن السَّلَف رحمهم الله، وهذا يؤكد ما سبق تقريره من أن السَّلَف مجمعون على بطلان التأويل والمنع منه في صفات الله تعالى، وأن الواجب فيها إجراؤها على ظاهرها، مع نفي التشبيه والتكييف عنها.

الأمر الثَّاني: بطلان دعوى المؤلِّفَيْن في ثبوت التأويل عن السَّلَف، وبه ينهدم الأصل والركن الثاني من الأركان التي قام عليها كتابهما، حيث زعما أن السَّلَف دائرون في صفات الله تعالى بين التفويض والتأويل، فإذا بطل ما زعموه من التفويض كما سبق تقريره في الفصل الثاني من الباب الأول، ثمّ بطل ما زعموه من التأويل هنا،

---

(١) فتح الباري (٨/ ٥٠١).

صار الكتاب مبنياً على أساس من الباطل.

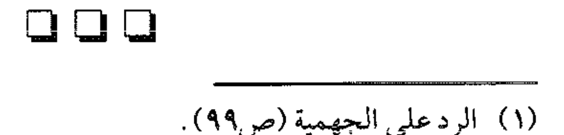
اعتماد المؤلِّفَيْن على المنكرات والبواطيل في تقرير المعتقد

الأمر الثَّالث: يتبيَّن أيضاً ضعف ما لدى المؤلِّفَيْن من الحجة، حيث أنهما أُلجئا إلى مثل هذه الروايات المنكرة أو التي لا أصل عن الصحابة والسَّلَف، فلم يجدا فيما صح عن السَّلَف ما يؤيد دعواهما.

فأيّ عقيدة هذه التي لا نجد لتقريرها ــ بعد طول البحث والتنقيب ــ إلاَّ المنكرات والبواطيل؟!!

وصدق الدارمي إذ يقول في أمثال هؤلاء: «فقلت: إن أفلس الناس من الحديث وأفقرهم فيه الذي لا يجد من الحديث ما يدفع به تلك الأحاديث الصحيحة المشهورة في تلك الأبواب إلاَّ هذا الحديث ــ لحديث باطل استدل به الجهمية على إنكار نزوله تعالى، وهو أيضاً من الحديث أفلس، لأن هذا الحديث لو صح كان عليه لا له.

فالحمد لله إذ ألجأتهم الضرورة إلى هذا وما أشبهه، لأنهم لو وجدوا حديثاً منصوصاً في دعواهم لاحتجوا به لا بهذا، ولكن حين أيسوا من ذلك وأعياهم طلبه تعلقوا بهذا الحديث المشتبه على جهال الناس ليروِّجوا بسببه عليهم أغلوطة»[1] اهـ.



(١) الرد على الجهمية (ص٩٩).




الباب الرابـع

تبـرئـة أئمـة السُّنَّـة
من فرية الانتساب إلى الأشعرية والكُلّابية



تـمهيـد

حاول المؤلِّفان تأكيد دعوى سلفيَّة الأشاعرة بالاستكثار من الأتباع ممن لهم قدم صدق في الأمة، فأدخلا في الأشاعرة كثيراً ممن عُرفوا بمنهج السَّلَف واشتهروا به.

بل بلغ الحال بهما أن عدّا الصحابة ضمن المتكلمين.

وقد وقعا في هذا الباب في أمور يُخشى أن تدخل في البهتان والافتراء على الأئمة؛ فإنهما يقرران ويدخلان من شاءا في جملة الأشاعرة من غير تمحيص ولا تحقيق، بل استناداً على الظنون والأوهام والحكايات ونحو ذلك مما يتعارض والتحقيق العلمي والتثبت الشرعي الذي أمرنا به ربنا سبحانه وتعالى.

الطرق التي يُعلم بها معتقد العالم

ومن المعلوم، بل من البديهي أنَّ من أهم المصادر التي يمكن عن طريقها معرفة منهج عالِم معيَّنٍ أو معتقده، هو ما سطره في كتبه، وما نُقل عنه منصوصاً.

فإذا كان للعالم كتب موجودة متداولة قد قرر فيها مسائل الاعتقاد، وأبان فيها عن منهجه وطريقته، فلا بد عند حكاية معتقده

أن تكون هي المصدر الأول الذي يمكن الاستدلال به على عقيدته.

ومع بداهة هذا الأمر، فإننا نجد المؤلِّفَيْن يُعرضان تماماً عما سطره العالم في كتبه وأبانه وأظهره ونص عليه، ويستندان في بيان معتقده إلى حكاية، وقصة، وسلام وحفاوة بشخص معين، ونحو ذلك من الأمور التي لا يمكن أن تقدَّم بأي حال من الأحوال على ما نصَّ عليه وأوضحه وكتب فيه.

وسنرى خلال جولتنا هذه بعض هذه النماذج البعيدة كل البعد عن أبسط درجات البحث العلمي الموضوعي.



فصل

ذِكْر بعض مَن نُسِبوا إلى الأشعريَّة
وبيان براءتهم منها

وأنا أذكر بعضِ من نَسبوا إليهم الطريقة الأشعرية، وأبين عقيدتهم المخالفة تماماً لما عليه الأشاعرة، ولم أستوعب جميع من وسموا بالأشعرية وهم منها براء، رغبة في الاختصار.

*** الإمام الحافظ الحجة محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ):**

زعم المؤلفان أن البخاري كان موافقاً لابن كُلّاب في معتقده!! وهي دعوى مجردة، يأباها التحقيق العلمي، والاستقراء التاريخي.

فإن البخاري رحمه الله رأسٌ في الحديث، بل هو إمام الدنيا في عصره وحامل لواء أهل الحديث، وليس هذا بعجب منه، إذ أنه كان تلميذ أئمة السُّنَّة، وعلى رأسهم إمام أهل السُّنَّة بلا منازع أحمد بن حنبل، وكذا إسحاق بن راهويه، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وغيرهم من أكابر أئمة السُّنَّة وبقية السَّلَف.

ومَن تأمَّل ما سطَّره في صحيحه، وفي غيرها من كتبه يعلم تمام العلم، أنه كان على عقيدة أهل الأثر، لا أهل الكلام، وأنه يثبت صفات الله تعالى على الوجه اللائق به، بلا تشبيه ولا تكييف، وبلا تنزيه ينفي حقائقها.

وقد عقد كتاباً في صحيحه أسماه كتاب التوحيد، أثبت فيه الصفات لله تعالى على منوال السَّلَف والأئمة، لا على منوال أهل الكلام، فعقد فيه ثمانية وخمسين باباً في إثبات صفات الله، منها:

ــ باب: «قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]»، لإثبات النفس لله تعالى.

ــ وباب: «قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]»، لإثبات الوجه لله تعالى.

ــ وباب: «قول الله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]»، لإثبات العين لله تعالى.

ــ وباب: «قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [صٓ: ٧٥]»، لإثبات اليد لله تعالى.

ــ وباب: «قول النبي ﷺ «لا شخص أغير من الله»، لإثبات الشخص لله تعالى.

ــ وباب: «﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾ [الأنعام: ١٩]، فسمى الله تعالى نفسه شيئاً. وسمى النبي ﷺ القرآن شيئاً. وهو صفة من

صفات الله. وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]»؛ لإثبات أنَّ الله تعالى يُسمى شيئاً.

ـ وباب: «﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]»، لإثبات علوّ الله تعالى على خلقه، واستوائه وارتفاعه على عرشه، وأورد فيه قول أبي العالية ومجاهد: استوى: علا وارتفع، ثمّ ساق الأحاديث الدالة على علو الله تعالى، وأنه في السماء فوق كل شيء.

ـ وباب: «قول الله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]... وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، وأنَّ حدثَه لا يشبه حدث المخلوقين»، ففيه إثبات أن الله يوصف بأنه يحدث ما شاء.

ـ وأبواب في إثبات كلام الله تعالى، منها: باب لإثبات الحرف والصوت لله تعالى فقال: «باب كلام الرب مع جبريل، ونداء الله الملائكة».

ـ وباب: «ما جاء في تخليق السماوات والأرض وغيرها من الخلائق، وهو فعل الرب تبارك وتعالى وأمره، فالرب بصفاته وفعله وأمره، وهو الخالق المكون غير مخلوق، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون»[1].

---

(١) وانظر: «المختار في أصول السُّنَّة» لابن البنا، حيث عقد فصلاً بيّن فيه معتقد =

قال ابن القيم: «وهذه الترجمة فصل في مسألة الفعل والمفعول، وقيام أفعال الرب عَزَّ وجَلّ به وأنها غير مخلوقة، وأن المخلوق هو المنفصل عنه الكائن بفعله وأمره وتكوينه، ففصل النزاع بهذه الترجمة أحسن فصل، وأبينه، وأوضحه، إذ فرق بين الفعل والمفعول، وما يقوم بالرب سبحانه، وما لا يقوم به، وبيّن أن أفعاله تعالى كصفاته، داخلة في مسمى اسمه، ليست منفصلة خارجة مكونة، بل بها يقع التكوين»[1] اهـ.

وهذا التقرير يخالف ما عليه الأشعرية من امتناع قيام الأفعال الاختيارية بذات الله تعالى لأنها حوادث، والحوادث عندهم لا تقوم إلَّا بحادث، فيمنعون ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال، فلا يجوِّزون أن يقوم به خلق، ولا استواء، ولا إتيان، ولا مجيء، ولا تكليم، ولا مناداة، ولا مناجاة، ولا غير ذلك مما وُصف بأنه مريد له قادر عليه.

وزاد البخاري هذا تأكيداً في «خلق أفعال العباد» في باب: «الرد على الجهمية وأصحاب التعطيل»، فقال: «ولقد بين نعيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلَّا بالفعل فمن كان له فعل فهو حي ومن لم يكن له فعل فهو ميت،

= الإمام البخاري من خلال تبويبه لكتاب التوحيد من صحيحه (ص١١٠ ـ ١٤٩).

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٣٨).

وأن أفعال العباد مخلوقة، فضيّق عليه حتى مضى لسبيله، وتوجَّع أهل العلم لِما نزل به، وفي اتّفاق المسلمين دليلٌ على أنَّ نعيماً ومَن نَحا نحوه ليس بمفارِقٍ ولا مبتدعٍ بل البدع والرئيس بالجهل بغيرهم أولى؛ إذ يفتون بالآراء المختلفة مما لم يأذن به الله»[1] اهـ.

وقال في موضع آخر: «ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق»[2] اهـ.

وبوب في مسائل الإيمان:

ـ باب: «وسمَّى النبي ﷺ الصَّلاة عملاً»، لإثبات أن العمل من الإيمان.

ـ وقال في باب: «قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] وسمَّى النبي ﷺ الإيمان عملاً».

وهو القائل: «كتبت عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلاَّ صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[3] اهـ.

ومعلوم أن هذا مخالف لعقيدة الأشاعرة الذين يرون أن الإيمان هو التصديق، وأن العمل لا يسمى إيماناً.

---

(١) خلق أفعال العباد (ص١٠٧).

(٢) المرجع السابق (ص١٧٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٥).

وعقد في كتاب التوحيد من صحيحه غير ذلك من الأبواب الكثيرة التي يقرر فيه الصفات لله تعالى كما جاءت في الكتاب والسُّنَّة من غير تعرض لها بتأويل ولا تحريف.

قال الذهبي في العلو: «قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل في آخر الجامع الصحيح في كتاب «الرد على الجهمية»: باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]، قال أبو العالية: استوى إلى السماء، ارتفع. وقال مجاهد في ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: علا على العرش. وقالت زينب أم المؤمنين رضي الله عنها: «زوجني الله من فوق سبع سموات».

ثمّ إنه بوب على أكثر ما تنكره الجهمية، من العلو، والكلام، واليدين، والعينين، محتجاً بالآيات والأحاديث، فمن ذلك قوله: «باب قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] »، و «باب قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [صٓ: ٧٥] »، «باب قوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩] »، و «باب كلام الرب عَزَّ وجَلّ مع الأنبياء»، ونحو ذلك مما إذا تعقَّله اللبيب عرف من تبويبه أن الجهمية ترد ذلك وتحرف الكلم عن مواضعه، وله مصنف مفرد سماه «كتاب أفعال العباد» في مسألة القرآن»[1] اهـ.

وكَتَبَ البخاري أيضاً في تقرير بعض مسائل المعتقد كتاب

(١) العلو (ص١٨٦).

«خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل»، والذي قرر فيه معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، ونقل كثيراً من نصوص السَّلَف والأئمة في الصفات، والتي سبق أن ذكرنا بعضها في ثنايا كتابنا هذا، ككلامهم في علو الله تعالى على خلقه، وفي كلام الله تعالى، وقرر أنه بصوت كما سبق نقل كلامه.

فقال: «وإنَّ الله عَزَّ وجَلّ ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، فليس هذا لغير الله عَزَّ وجَلّ ذكره. قال أبو عبد الله: وفي هذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأن صوت الله جل ذكره يسمع من بعد كما يسمع من قرب، وأن الملائكة يصعقون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا، وقال عَزَّ وجَلّ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، فليس لصفة الله ند، ولا مثل، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين»[١] اهـ.

وهذه الصفة مما اتفق الأشاعرة على إنكارها، وتنزيه الله عن الاتصاف بها، بدعوى أنها تستلزم التشبيه، بناءاً على أصلهم في الكلام النفسي.

فإثبات البخاري لكلام الله تعالى وأنه بحرف وصوت، يبطل دعوى انتسابه أو تأثره بابن كُلّاب، لأن مسألة الكلام النفسي هي من

---

(١) خلق أفعال العباد (ص١٣٧).

أشهر المسائل التي خالف فيها ابن كُلّاب السَّلَف، ولذلك اشتد نكير الإمام أحمد عليه كما سيأتي بيانه، وأمر بهجر الحارث المحاسبي بسببه.

طريقة البخاري في تبويبه وتقريره موافقة لطريقة السلف لا الأشاعرة

فطريقة البخاري في صحيحه في «كتاب التوحيد»، وكذا في كتاب «خلق أفعال العباد» في تقرير المعتقد، ظاهرة في كونه على منهج السَّلَف وطريقهم، الذين يجعلون الكتاب والسُّنَّة أصلاً، ثمّ يتبعونه بكلام السَّلَف من الصحابة والتابعين والأئمة.

كما أنَّ تبويبه لمسائل المعتقد يدل بشكل واضح على عدم كونه من المتكلمين، بل هو مباين لهم غاية التباين.

علم ذكر البخاري لابن كلاب دليل على إعراضه عنه

ومما يؤكد كون البخاري لم يكن موافقاً لابن كُلّاب، أنه لم يذكره في شيء من كتبه البتة، ولا عرج على كلامه، ولا على كلام أصحابه، كالحارث المحاسبي، والقلانسي، والكرابيسي، وغيرهم. لا في صحيحه، ولا في تواريخه، كالتاريخ الكبير، والأوسط، والصغير، ولا في كتبه الأخرى ككتاب «خلق أفعال العباد».

* الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ):

هو إمام المفسرين ومقدمهم محمد بن جرير ابن يزيد بن كثير الإمام العلم المجتهد عالم العصر أبو جعفر الطبري صاحب التصانيف البديعة من أهل آمل طبرستان.

وله كتابان في المعتقد، هما: «**التبصير في معالم الدين**»، و «**صريح السُّنَّة**»، قد قرر فيهما المعتقد وأبان عن منهجه وطريقته، فضلاً عما سطره في ثنايا تفسيره العظيم.

ومع وجود هذين الكتابين، فإن المؤلِّفَيْن لم ينقلا حرفاً واحداً منهما، ولم يشيرا إليهما البتة، ويزعمان مع ذلك أن الطبري أشعري المعتقد!!!

وقد سبق أن نقلنا كثيراً من تقريراته في مسائل المعتقد في ثنايا الكتاب.

ونؤكِّد هنا ما نقلنا ونزيد عليه:

علوّ الله تعالى بنفسه على خلقه:

قال الذهبي في العلوّ: «قال أبو سعيد الدينوري مستملي محمد ابن جرير قال: قريء على أبي جعفر محمد بن جرير الطبري وأنا أسمع في عقيدته، فقال: «وحسب امرىء أن يعلم أن ربه هو الذي على العرش استوى، فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر»».

قال الذهبي: تفسير ابن جرير مشحون بأقوال السَّلَف على الإثبات، فنقل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، عن الربيع بن أنس: أنه بمعنى ارتفع. ونقل في تفسير: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، في المواضع كلها أي: علا وارتفع. وقد روى قول مجاهد، ثمّ قال: ليس في

فرق الإسلام من ينكر هذا، لا من يقر أن الله فوق العرش، ولا من ينكره من الجهمية وغيرهم»[1] اهـ.

قال ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]: «وعني بقوله: ﴿هُوَ رَابِعُهُمْ﴾، بمعنى: أنه مشاهدهم بعلمه، وهو على عرشه. كما حدثني عبد الله بن أبي زياد، قال: ثني نصر بن ميمون المضروب، قال: ثنا بكير بن معروف، عن مقاتل بن حيان، عن الضحاك، في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ...﴾ إلى قوله: ﴿هُوَ مَعَهُمْ﴾، قال: هو فوق العرش وعلمه معهم: ﴿أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾»[2] اهـ.

إثبات اليدين لله تعالى:

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: «اختلف أهل الجدل في تأويل قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، فقال بعضهم: عنى بذلك: نِعمتاه... وقال آخرون منهم: عنى بذلك القوة... وقال آخرون منهم: بل «يده»، ملكه...

وقال آخرون منهم: بل «يد الله» صفة من صفاته، هي يد، غير أنها ليست بجارحة كجوارح بني آدم.

---

(١) العلو (ص٢٠٥).

(٢) تفسير الطبري (١٨/ ١٢).

قالوا: وذلك أنّ الله تعالى ذكره أخبرَ عن خصوصه آدم بما خصّه به من خلقه إيّاه بيده، قالوا: ولو كان معنى «اليد»، النعمة، أو القوة، أو الملك، ما كان لخصوصِه آدم بذلك وجه مفهوم، إذ كان جميع خلقه مخلوقين بقدرته، ومشيئتُه في خلقه نعمة، وهو لجميعهم مالك...».

إلى أن قال: «قالوا: ففي قول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، مع إعلامه عبادَه أن نعمه لا تحصى، مع ما وصفنا من أنه غير معقول في كلام العرب أن اثنين يؤدّيان عن الجميع، ما ينبىء عن خطأ قول من قال: معنى «اليد» في هذا الموضع: النعمة، وصحةِ قول من قال: إن «يد الله» هي له صفة.

قالوا: وبذلك تظاهرت الأخبار عن رسول الله ﷺ، وقال به العلماء وأهل التأويل»[1] اهـ.

إثبات صفة الإتيان لله تعالى:

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]: «يقول جلَّ ثناؤه: هل ينتظر هؤلاء العادلون بربهم الأوثان والأصنام إلاَّ أن تأتيهم الملائكة بالموت فتقبض أرواحهم،

(١) المرجع السابق (٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).

أو أن يأتيهم ربك يا محمد بين خلقه في موقف القيامة، أو يأتي بعض آيات ربك، يقول: أو أن يأتيهم بعض آيات ربك، وذلك فيما قال أهل التأويل طلوع الشمس من مغربها. . .»، ثمّ ذكر آثارَ السَّلَف على ذلك»[1] اهـ.

إثبات الصفات على الحقيقة بلا تشبيه:

وقال في «التبصير في معالم الدين»: «ولله تعالى ذكره أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحداً من خلق الله ـ قامت عليه الحجة بأن القرآن نزل به، وصح عنده قول رسول الله ﷺ فيما روي عنه به الخبر منه ـ خلافه، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه به من جهة الخبر على ما بينت فيما لا سبيل إلى إدراك حقيقة علمه إلاَّ حسًّا، فمعذور بالجهل به الجاهل؛ لأن علم ذلك لا يُدرك بالعقل، ولا بالروية والفكر.

وذلك نحو: إخبار الله تعالى ذكره إيَّانا أنه سميع بصير.

وأنَّ له يدين لقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وأنَّ له يميناً لقوله: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

وأنَّ له وجهاً لقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

---

(١) المرجع السابق (٨/ ٩٦).

وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وأنَّ له قدماً لقول رسول الله ﷺ: «حتى يضع الرب قدمه فيها» يعني جهنم.

وأنه يضحك إلى عبده المؤمن لقول النبي ﷺ للذي قُتل في سبيل الله: «إنه لقي الله عَزَّ وجَلّ وهو يضحك إليه».

وأنه يهبط كل ليلة وينزل إلى السماء الدنيا؛ لخبر رسول الله ﷺ.

وأنه ليس بأعور؛ لقول النبي ﷺ، إذ ذكر الدجال فقال: «إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور».

وأنَّ المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، كما يرون الشمس ليس دونها غياية، وكما يرون القمر ليلة البدر، لقول النبي ﷺ.

وأن له أصابع، لقول النبي ﷺ: «ما من قلب إلاَّ وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن»...».

إلى أن قال: «فإن كان الخبر الوارد بذلك خبراً تقوم به الحجة مقام المشاهدة والسماع، وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته في الشهادة عليه بأن ذلك جاء به الخبر، نحو شهادته على حقيقة ما عاين وسمع...».

إلى أن قال: «فإن قال لنا قائل: فما الصواب في معاني هذه

الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب الله عزَّ وجلَّ ووحيه، وجاء ببعضها رسول الله ﷺ؟ قيل: **الصَّواب مِن هذا القول عندنا: أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه**، كما نفى عن نفسه جل ثناؤه فقال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]...».

إلى أن قال: «**فنثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يُعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه**»[١].

إثبات النزول لله تعالى:

قال في «التبصير»: «قيل له ــ أي: للمعطل ــ: فما أنكرت من الخبر الذي روي عن النبي ﷺ: «أنه يهبط إلى السماء الدنيا فينزل إليها»؟

فإن قال: أنكرت ذلك؛ أَنَّ الهبوط نقلة، وأنه لا يجوز عليه الانتقال من مكان إلى مكان، لأن ذلك من صفات الأجسام المخلوقة.

قيل له: فقد قال جلَّ ثناؤه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، فهل يجوز عليه المجيء؟ فإن قال: لا يجوز ذلك عليه، وإنما معنى هذا القول: وجاء أمر ربك.

---

(١) التبصير (١٣٤ ــ ١٤٢).

قيل: قد أخبرنا تبارك وتعالى أنه يجيء هو والملَك، فزعمت أنه يجيء أمره لا هو، فكذلك تقول: أن الملك لا يجيء، إنما يجيء أمر الملَك لا الملَك، كما كان معنى مجيء الرب تبارك وتعالى مجيء أمره.

فإن قال: لا أقول ذلك في الملَك، ولكني أقول في الرب.

قيل له: فإن الخبر عن مجيء الرب تبارك وتعالى والملَك خبر واحد، فزعمت في الخبر عن الرب تعالى ذكره أنه يجيء أمره لا هو، وزعمت في الملك أنه يجيء بنفسه لا أمره، فما الفرق بينك وبين من خالفك في ذلك فقال: بل الرب هو الذي يجيء، فأما الملك فإنما يجيء أمره لا هو بنفسه؟!...».

إلى أن قال: «فإن قال لنا منهم قائل: فما أنت قائل في معنى ذلك؟

قيل له: معنى ذلك ما دل عليه ظاهر الخبر، وليس عندنا للخبر إلَّا التسليم والإيمان به، فنقول: يجيء ربنا جل جلاله يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا، ويهبط إلى السماء الدنيا وينزل إليها في كل ليلة، ولا نقول: معنى ذلك ينزل أمره، بل نقول: أمره نازل إليها في كل لحظة وساعة، وإلى غيرها من جميع خلقه الموجودين ما دامت موجودة. ولا تخلو ساعة من أمره فلا وجه لخصوص نزول أمره إليها وقتاً دون وقت، ما دامت موجودة باقية»[1].

---

(١) المرجع السابق (١٤٦ ــ ١٤٩).

القرآن كلام الله غير مخلوق:

قال في «صريح السُّنَّة» في إثبات أنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، وإبطال معتقد الأشاعرة فيه: «فمن قال غير ذلك، أو ادعى أن قرآناً في الأرض أو في السماء سوى القرآن الذي نتلوه بألسنتنا، ونكتبه في مصاحفنا، أو اعتقد غير ذلك بقلبه، أو أضمره في نفسه، أو قاله بلسانه دائناً به فهو بالله كافر حلال الدم، بريء من الله، والله منه بريء بقول الله عَزَّ وجَلّ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١ ــ ٢٢]، وقال وقوله الحق: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

فأخبر جل ثناؤه أنه في اللوح المحفوظ مكتوب، وأنه من لسان محمد ﷺ مسموع، وهو قرآن واحد: من محمد ﷺ، وفي اللوح المحفوظ مكتوب، وكذلك هو في الصدور محفوظ، وبألسن الشيوخ والشباب متلو»[1] اهـ.

وهذا يبطل معتقد الأشاعرة الذين يزعمون أن هناك قرآنين أحدهما: كلام الله غير مخلوق وهو ما قام بذات الله، والآخر مخلوق: وهو الملفوظ المتلو المكتوب، كما سبق بيان قولهم في الفصل الثالث من الباب الثاني.

وقال في اللفظية: «وأما القول في ألفاظ العباد بالقرآن فلا أثر

---

(١) صريح السُّنَّة (ص٢٤).

فيه نعلمه عن صحابي مضى، ولا تابعي قضى، إلاَّ عمن في قوله الغناء والشفاء رحمة الله عليه ورضوانه، وفي اتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم مقام قول الأئمة الأولى، أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه.

فإنَّ أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: اللفظية جهمية لقول الله جلَّ اسمه: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فممّن يسمع.

ثمّ سمعت جماعة من أصحابنا لا أحفظ أسماءهم يذكرون عنه أنه كان يقول: من قال «لفظي بالقرآن مخلوق» فهو جهمي، ومن قال «هو غير مخلوق» فهو مبتدع»[1] اهـ

وقال أيضاً في تعريف الإيمان: «فإن الصواب فيه قول من قال: هو قول وعمل، يزيد وينقص، وبه جاء الخبر عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ، وعليه مضى أهل الدين والفضل»[2] اهـ.

وهذا مخالف لمعتقد الأشاعرة الذين يرون أن الإيمان هو التصديق، وأن الأعمال ليست داخلة في حقيقة الإيمان.

هذه نتف من كلام ابن جرير رحمه الله في تقرير الاعتقاد تبين موافقته للسَّلَف، ومخالفته للأشاعرة.

---

(١) المرجع السابق (ص٣٧).

(٢) المرجع السابق (ص٣٥).

وكيف لا يكون كذلك وهو صاحب إمام الأئمة ابن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي وغيرهم من أئمة السُّنَّة.

* الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ):

كان الحافظ الدارقطني من ضمن من حاول المؤلفان ضمه إلى ركب الأشاعرة استكثاراً للأتباع، وتشبعاً بما لم يعطيا.

والحافظ الدارقطني علم من الأعلام، وإمام من الأئمة الذين ألفوا وكتبوا في فنون كثيرة، ومنها: «المعتقد»، فللدارقطني ثلاثة كتب معروفة مشهورة مطبوعة متداولة في معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، وهي: كتاب «الصِّفات»، وكتاب «الرؤية»، وكتاب «أحاديث النزول».

ومع توفُّر هذه الكتب في المكتبة الإسلامية، فإننا نجد المؤلِّفَيْن لم يعرِّجا على شيء منها البتة، وأعرضا عنها تماماً، واستندا في دعواهما بأشعريته على قصة ذُكر فيها أن الدارقطني قبل رأس أبي بكر الباقلاني الأشعري، وأثنى عليه.

ثناء العالم السلفي على مَن وُصف ببدعة يحتمل أموراً

ومن المعلوم أن هذه الطريقة لا يمكن الاعتماد عليها في استخلاص معتقد إمام معروف بكتبه كالحافظ الدارقطني، وغاية ما فيها ثناء الدارقطني على بعض الأشاعرة.

وهذا على فرض ثبوته يحتمل أموراً كثيرة:

منها: أنَّ الثناء عليه قد يكون قبل أن يعلم حاله، وقبل أن يظهر ما ظهر من معتقداته.

ومنها: أنَّ الثناء قد يكون نسبياً، كأن يثني عليه لجهوده في الرد على المعتزلة والجهمية ونحوهم، وقد كان الباقلاني معروفاً بهذا. لا لكونه موافقاً للحق في كل معتقده.

مجانبة الدارقطني للأشاعرة

وقد ذكر ابن المِبْرَد الدارقطني من ضمن من كان مجانباً للأشاعرة، فقال: «ومنهم: الإمام أبو الحسن الدارقطني، كان مجانباً لهم ــ أي: الأشاعرة ــ، وله كلام في ذمهم»[1].

وأنا أبيِّن هنا ما سطَّره الدَّارقطني في كتبه حتى يتبيَّن لكلّ عاقل، بطلان هذه الدعوى، وأن الدَّارقطني كان إماماً في السُّنَّة، رأساً فيها، ناهجاً نهجَ السَّلَف والأئمة، لم يكن أشعريًّا ولا كُلاّبياً ولم يدخل في الكلام البتة.

فكتاب «الصِّفات» قد ألَّفه في إثبات صفات الله تعالى التي كان يتأوَّلها المعطلة من الجهمية والمعتزلة والكُلاّبية والأشعرية، فعقد باباً لإثبات القدم لله عَزَّ وجَلَّ، وباباً لإثبات اليدين، وباباً لإثبات الضحك، وباباً لإثبات الأصابع، وباباً في ما جاء في الكرسي، وباباً في ما جاء في صورة الرحمن، وباباً في ما جاء في حثيات الرب

---

(١) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص٢٠٨).

عَزَّ وجَلّ، وباباً في ما جاء في يمين الله عَزَّ وجَلّ، وباباً في ما جاء في كف الرحمن.

ثُمَّ أعقب هذه الأبواب بباب في بيان منهج السَّلَف في هذه الصِّفات، وهو إمرارها على ظاهرها، وعدم التعرض لها بتأويل، ولا تشبيه، ونقل فيها كثيراً من نصوص السَّلَف والتي قد ذكرنا كثيراً منها في الباب الأول.

وأمَّا كتاب «أحاديث النزول» فقد أثبت فيه صفة النزول لله تعالى، وأنه حق على حقيقته من غير تشبيه ولا تحريف ولا تأويل، وأنه نزول الله تعالى لا نزول ملك ولا نزول أمره ونحو ذلك مما يتأوله الأشاعرة وجميع المعطلة، وجمع فيه أحاديث النزول في الثلث الأخير من الليل، وفي شعبان، وعشية عرفة، وقال في أوله: «ذكر الرواية عن النبي ﷺ أن الله تبارك وتعالى ينزل في كل ليلة إلى سماء الدنيا، فيغفر للمستغفرين ويعطي السائلين»[1] اهـ.

وأمَّا كتاب «الرؤية» فقد قرَّر فيه معتقد السَّلَف في أنَّ الله تبارك وتعالى يُرى يوم القيامة، يراه المؤمنون في العرصات، وبعد دخول الجنّة، وجمع فيها الأحاديث المتواترة الدالة على ذلك، ونقل فيه كلام الصحابة والتابعين والأئمة في إثبات ذلك، وأن ألذ نعيم أهل الجنّة النظر إلى وجه الله تبارك وتعالى.

---

(١) النزول (ص١).

فكيف يمكن بعد ذلك إدخال الدارقطني في جملة الأشعرية؟!!

وكتبه كلها قد نسجها على منوال السَّلَف في تقرير المعتقد، فيستدل من كتاب الله وسنة روسوله ﷺ، ثمّ من كلام السَّلَف من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ولم يعرِّج قط على المسائل الكلامية، ولا الدلائل التي يسميها أصحابها عقلية، بل كان مبغضاً لهذه الطرق.

قال الذهبي في العلوّ: «كان العلامة الحافظ أبو الحسن علي بن عمر نادرة العصر، وفرد الجهابذة، ختم به هذا الشأن، فممَّا صنَّف: كتاب «الرؤية»، وكتاب «الصِّفات»، وكان إليه المنتهى في السُّنَّة ومذاهب السَّلَف.

وهو القائل ما أنبأني أحمد بن سلامة عن يحيى بن يونس أنبأنا ابن كادش أنشدنا أبو طالب العشاري أنشدنا الدارقطني رحمه الله تعالى:

حديث الشفاعة في أحمد	إلى أحمد المصطفى نسنده
وأما حديث بإقعاده	على العرش أيضاً فلا نجحده
أَمِرُّوا الحديث على وجهه	ولا تدخلوا فيه ما يفسده»

اهـ[1].

وقال الذهبي في السير: «وصح عن الدارقطني أنه قال: ما شيء أبغض إليّ من علم الكلام.

---

(١) العلو (ص٢٣٤)

قلت: لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام، ولا الجدال، ولا خاض في ذلك، بل كان سلفيًا. سمع هذا القول منه أبو عبدالرحمن السلمي»[1] اهـ.

* الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ):

استدراك ابن المِبْرَد على ابن عساكر إدخاله لأبي نعيم في الأشاعرة

وهو ممن عدّه المؤلِّفان من الأشاعرة، اتِّباعاً لابن عساكر، وقد استدرك ذلك عليه ابن المِبْرَد منتقداً إلحاقه له بالأشاعرة فقال: «ثمّ ذكر فيهم أبا نعيم الحافظ، وليس بمُسلَّم له فيه، وهو اختلاق عليه»[2] اهـ.

وأنا أذكر بعض ما نُقل عنه في المعتقد ليتبين لنا حقيقة هذه الدعوى:

قال في كتابه «محجة الواثقين ومدرجة الوامقين» فيما نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأجمعوا أن الله فوق سمواته، عالٍ على عرشه، مستوٍ عليه، لا مستول عليه كما تقول الجهمية: أنه بكل مكان، خلافاً لما نزل في كتابه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، له العرش المستوي عليه، والكرسي الذي وَسِع السماوات والأرض، وهو قوله:

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٧).

(٢) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص١٨٦).

﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وكرسيه جسم، والأرضون السبع والسماوات السبع عند الكرسيّ كحلقة في أرض فلاة، وليس كرسيه علمه كما قالت الجهمية، بل يوضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه، كما قاله النبي ﷺ، وأنه تعالى وتقدس يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده والملائكة صفًّا صفًّا كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وزاد النبي ﷺ: «وأنه تعالى وتقدس يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده فيغفر لمن يشاء من مذنبي الموحدين، ويعذب من يشاء، كما قال تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩] »(١) اهـ.

وقال الذهبي في العلوّ: «قال الحافظ الكبير أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني مصنف «حلية الأولياء» في كتاب «الاعتقاد» له: «طريقتنا طريقة السَّلَف المتبعين للكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة. ومما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته القديمة، لا يزول ولا يحول، لم يزل عالماً بعلم بصيراً ببصر سميعاً بسمع متكلماً بكلام، ثمّ أحدث الأشياء من غير شيء، وأن القرآن كلام الله، وكذلك سائر كتبه المنزلة، كلامه غير مخلوق، وأن القرآن في جميع الجهات مقروءاً ومتلواً ومحفوظاً ومسموعاً ومكتوباً

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٦٠).

وملفوظاً كلام الله حقيقة، لا حكاية ولا ترجمة، وأنه بألفاظنا كلام الله غير مخلوق، وأن الواقفة واللفظية من الجهمية، وأن من قصد القرآن بوجه من الوجوه يريد به خلق كلام الله فهو عندهم من الجهمية، وأن الجهمي عندهم كافر ــ إلى أن قال: وأن الأحاديث التي ثبتت في العرش واستواء الله عليه يقولون بها ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل، وأن الله بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه من دون أرضه»[1] اهـ.

ونقل ابن القيم عنه قوله في عقيدته: «وإن الله سميع، بصير، عليم، خبير، يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويضحك، ويعجب، ويتجلّى لعباده يوم القيامة ضاحكاً، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف يشاء، فيقول: هل من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر. ونزول الرب تعالى إلى سماء الدنيا بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة العارفين على هذا..

ثمّ قال: وإنَّ الله استوى على عرشه بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، فالاستواء معقول، والكيف مجهول، وأنه سبحانه بائن من خلقه، وخلقه بائنون منه، بلا حلول، ولا ممازجة، ولا اختلاط، ولا ملاصقة، لأنه البائن الفرد من الخلق، والواحد

(١) العلو (ص٢٤٣).

الغني عن الخلق.. ـ وقال أيضاً: طريقنا طريق السَّلَف المتبعين للكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة ـ، وساق ذكر اعتقادهم ثمّ قال: ومما اعتقدوه أن الله في سمائه دون أرضه وساق بقيته»[1] اهـ.

فتأمَّل رحمك الله هذا التقرير من الحافظ أبي نعيم لمعتقد السَّلَف، وفيه إثبات جميع الصفات لله تعالى بلا تفريق بين صفة وغيرها، بل الكل ثابت لله تعالى بلا تشبيه ولا تأويل.

وتأمَّل إثباته لصفة النزول لله تعالى على حقيقته، وأنه موصوف بذلك، وأن من تأوله أو أنكره فهو مبتدع ضال.

فهل يُقِرّ الأشاعرة بما قرره الحافظ أبو نعيم في هذا المعتقد؟!!

* شيخ الإسلام الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ):

زعم المؤلِّفان أنَّ شيخ الإسلام الصابوني أشعري، مستندين إلى ما ذكره ابن عساكر في تبيين كذب المفتري حيث قال: «وسمعت الشيخ أبا بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشار البوشنجي المعروف بالخركردي الفقيه الزاهد يحكي عن بعض شيوخه: أن الإمام أبا عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني النيسابوري، قال: ما كان يخرج إلى مجلس درسه إلاَّ

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٧٩).

وبيده كتاب «الإبانة» لأبـي الحسن الأشعري، ويظهر الإعجاب به، ويقول: ماذا الذي يُنكر على من هذا الكتابُ شرحُ مذهبِهِ. فهذا قول الإمام أبـي عثمان وهو من أعيان أهل الأثر بخراسان»[1] اهـ.

الجواب على حكاية ابن عساكر

والاستدلال بمثل هذه الحكاية على أشعرية الصَّابوني خطأ كبير لأمور:

الأوَّل: أنَّ المخبر بها غير مسمّى، فلا يُعرف من هو، فكيف يمكن الاعتماد على مثل هذه الحكاية.

الثَّاني: أنَّه أمر غير مستغرب، لأن «الإبانة» الذي ألفه الأشعري في آخر عمره، قد مشى فيه على طريقة السَّلَف، ورجع عما كان عليه من طريقة ابن كُلاّب، وهو ما سيأتي تقريره في الفصل الثالث من الباب الخامس.

من كان من الأشاعرة على ما عليه الأشعري في الإبانة فهو على السُّنَّة، وإلا فلا

فلذلك نقول: إن كانت الأشعرية هي على ما عليه الأشعري في «الإبانة» فحيهلا، وأما إن كانت على ما عليه الأشاعرة المتأخرون فلا وألف لا.

الأمر الثَّالث: أنَّ الإمام الصابوني قد كتب في بيان المعتقد كتاباً عظيماً أسماه «عقيدة السَّلَف وأصحاب الحديث»، وهو مشهور متداول، فهلا نقل منه المؤلفان ليثبتا أشعريته وموافقته لهما؟!.

(١) تبيين كذب المفتري (ص٣٨٩).

فإن كتابه هذا قد أبان فيه المعتقد الصحيح لأهل الحديث أهل السُّنَّة والجماعة، وهو الموافق لما في كتاب «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري، فلا عجب بعد ذلك أن يثني الإمام الصابوني على «الإبانة».

مجانبة الصابوني للأشاعرة

وقد ذكره ابن المِبْرد في ضمن من كان مجانباً للأشاعرة فقال: «ومنهم أبو عثمان الصابوني، شيخ الإسلام، كان إماماً مجانباً لهم»[1].

وأنا أنقل هنا بعض ما ذكره في كتابه حتى تتبين عقيدة الإمام الصابوني:

قال يحكي عقيدة أهل الحديث: «ويثبتون له جل جلاله ما أثبت لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيده، كما نص سبحانه عليه في قوله ــ عزَّ من قائل ــ: ﴿يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة الجهمية، أهلكهم الله، ولا يكيِّفونهما بكيف أو تشبيههما بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبِّهة، خذلهم الله، وقد أعاذ الله تعالى أهل السُّنَّة من التحريف والتكييف، ومنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم،

(١) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص٢١٩).

حتى سلكوا سبل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله عزَّ وجلّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقوة والقدرة، والعزة والعظمة والإرادة، والمشيئة والقول والكلام، والرضا والسخط والحياة، واليقظة والفرح والضحك وغرها من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه، ولا تكييف له ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه بتأويل منكر، ويجرونه على الظاهر، ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلَّا الله، كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] »[١] اهـ.

فانظر كيف حكى معتقد أهل السُّنَّة في الصفات، وأنهم يسلكون فيها الإثبات من غير تشبيه، ولا تحريف وتأويل. وأن هذا

---

(١) عقيدة السَّلَف وأهل الحديث (ص٣٦ ـ ٣٩).

هو سبيلهم في جميع الصفات، لا يفرقون بين صفات المعاني، ولا غيرها من الصفات، كالوجه، واليدين، والفرح، والضحك.

وقد سبق أن بينت أن قوله: «ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلاَّ الله» يريد به حقيقة ما عليه الصفة، وكيفيتها، بدليل إثباته لها على ظاهرها، ومنعه من التعرض لها بتأويل وغيره، فلو كان اللفظ غير مفهوم، لم يكن إمراره على ظاهره معنى، كيف وقد بين وجوب إمراره بلا تشبيه، ولا تكييف، ونقل إجماع الأمة على علوّ الله تعالى واستواءه على عرشه بمعنى العلوّ.

فقال في الاستواء والعلوّ: «ويعتقد أهل الحديث ويشهدون أن الله سبحانه وتعالى فوق سبع سموات على عرشه كما نطق به كتابه... وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السَّلَف رحمهم الله لم يختلفوا في أن الله على عرشه، وعرشه فوق سماواته...».

إلى أن قال: «وسمعت الحاكم أبا عبد الله في كتابه «التاريخ» الذي جمعه لأهل نيسابور، وفي كتابه «معرفة الحديث» اللَّذَين جمعهما ولم يسبق إلى مثلهما يقول: سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هانىء يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: من لم يقل بأن الله عَزَّ وجَلّ على عرشه، فوق سبع سمواته، فهو كافر بربه، حلال الدم، يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وألقي على بعض المزابل حتى لا يتأذى المسلمون ولا المعاهدون

بنتن رائحة جيفته، وكان ماله فيئاً لا يرثه أحد من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر، كما قال النبي ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (رواه البخاري. . .).

ثمّ ذكر حديث الجارية «أين الله؟» ثمّ قال: «فحكم رسول الله ﷺ بإسلامها وإيمانها لما أقرت بأن ربها في السماء، وعرفت ربها بصفة العلوّ والفوقيّة»[1] اهـ.

وقال: «والفرق بين أهل السُّنَّة وبين أهل البدعة أنهم إذا سمعوا خبراً في صفات الرب ردوه أصلاً، ولم يقبلوه أو يسلموا للظاهر، ثمّ تأولوه بتأويل يقصدون به رفع الخبر من أصله، وإعمال حيل عقولهم وآرائهم فيه، ويعلمون حقاً يقيناً أن ما قاله رسول الله ﷺ فعلى ما قاله»[2] اهـ.

وقال في إثبات النزول لله تعالى: «ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، من غير تشبيه له بنزول المخلوقين، ولا تمثيل ولا تكييف، بل يثبتون ما أثبته رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينتهون فيه إليه، ويُمرُّون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره، ويكلون علمه إلى الله. .»[3] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (ص٤٤ ـ ٤٥).
(٢) المرجع السابق (ص٤٨).
(٣) المرجع السابق (ص٥٠).

وقال في إثبات الرؤية: «ويشهد أهل السُّنَّة أن المؤمنين يرون ربهم تبارك وتعالى بأبصارهم، وينظرون إليه على ما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: «إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» والتشبيه وقع للرؤية بالرؤية، لا للمرئي»[1] اهـ.

وقال في الإيمان: «ومن مذهب أهل الحديث: أن الإيمان قول وعمل ومعرفة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية»[2] اهـ.

وقال في علامات أهل البدع: «وعلامات البدع على أهلها بادية ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ، واحتقارهم لهم وتسميتهم إياهم حشوية وجهلة وظاهرية»[3] اهـ.

فهذه بعض تقريراته في المعتقد، والتي تدل على اتباعه لمذهب السَّلَف فيها، واجتنابه مذهب الخلف كالأشعرية وغيرهم.

وقد نقل الصابوني كثيراً عن إمام الأئمة ابن خزيمة في أبواب الاعتقاد، ومعلوم مخالفة ابن خزيمة للكُلّابية والأشعرية، والتحذير منهم.

---

(١) المرجع السابق (ص٧٦).

(٢) المرجع السابق (ص٧٨).

(٣) المرجع السابق (ص١٠٩).

فهل يا ترى بعد هذا يصح نسبة هذا الإمام للأشعرية؟!!
أم هل يرتضي المؤلفان عقيدته هذه؟!!

*** الإمام محيي السُّنَّة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (٥١٦هـ):**

عدَّ المؤلِّفان الإمام البغوي من الأشاعرة، بلا تمحيص ولا تحقيق، ولا نقل من كتبه ومؤلفاته كعادتهم. وهي دعوى يكذبها ما سطره الإمام البغوي في كتبه، كتفسيره المسمى بـ «معالم التنزيل»، وكتابه الماتع العظيم «شرح السُّنَّة» والذي قرر فيه معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، حيث عقد فيه فصلاً للرد على الجهمية الذين يتأولون الصفات.

مجانبة البغوي للأشاعرة

وقد ذكره ابن المبرد في ضمن من كان مجانباً للأشاعرة فقال: «ومنهم الإمام مُحيي السُّنَّة أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي، كان مجانباً لهم»[1].

وأنا أنقل بعض كلامه في المعتقد لتتبين لنا حقيقة دعوى أشعريته:

قال في «شرح السُّنَّة»: «باب: بيان أنَّ الأعمال من الإيمان، وأنَّ الإيمان يزيد وينقص، والرد على المرجئة...» ــ ثمّ ساق الآيات والأحاديث الدالة على ذلك ثمّ قال: «اتَّفقت الصَّحابة

(١) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص٢٢٧).

والتَّابعون فمن بعدهم من علماء السُّنَّة على أن الأعمال من الإيمان. . . » ـ ثمّ قال: «وقالوا: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية على ما نطق به القرآن في الزيادة، وجاء الحديث بالنقصان في وصف النساء. . . » ـ إلى أن قال: «واتفقوا على تفاضل أهل الإيمان في الإيمان وتباينهم في درجاته»[1] اهـ.

وهذا يخالف كما هو معلوم معتقد الأشاعرة من أن الإيمان هو التصديق، وأنه لا يزيد ولا ينقص.

وساق أحاديث الأصابع لله عَزَّ وجَلّ ثمّ قال: «والإصبع المذكورة في الحديث صفة من صفات الله عَزَّ وجَلّ، وكذلك كل ما جاء به الكتاب أو السُّنَّة من هذا القبيل في صفات الله تعالى، كالنفس، والوجه، واليدين، والعين، والرجل، والإتيان، والمجيء، والنزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والضحك والفرح. . . » ـ ثمّ ساق الأدلة عليها ثمّ قال: «فهذه ونظائرها صفات لله تعالى، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها، معرضاً عن التأويل، مجتنباً عن التشبيه، معتقداً أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى:

(١) شرح السُّنَّة (١/ ٣٣).

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وعلى هذا مضى سلف الأمة، وعلماء السُّنَّـة، تلقوها جميعاً بالقبول والتسليم، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووكلوا العلم فيها إلى الله عَزَّ وجَلّ. . . » ـ ثمّ ساق آثار السَّلَف[١] اهـ.

وفي باب الرد على الجهمية: ذكر حديث «إنه لفوق سماواته على عرشه، وإنه عليه لهكذا ـ وأشار وهب بيده ـ مثل القبة عليه»، وأشار أبو الأزهر أيضاً: «إنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب»، ثمّ نقل كلام الخطابـي وتأويله للحديث والصفة، ثمّ قال معلقاً: «والواجب فيه وفي أمثاله: الإيمان بما جاء في الحديث، والتسليم، وترك التصرف فيه بالعقل، والله الموفق»[٢] اهـ.

فتأمَّل إثباته لصفات الله تعالى، وأن الواجب إجراؤها على ظاهرها، مع نفي التشبيه عنها، ومنع التأويل فيها، وتقريره أن إثباتها لله لا يستلزم التشبيه، كإثبات الذات.

وتأمَّل منعه من الخوض فيها بالعقول تأويلاً، وتحريفاً، بعد أن نقل كلام الخطابـي.

وأما قوله: «ووكلوا العلم فيها إلى الله عَزَّ وجَلّ»، فالمراد به علم حقيقة ما هي عليه، وكنهها، وكيفيتها، وإلا لم يكن لقوله

---

(١) المرجع السابق (١/ ١٦٣ ـ ١٧١)

(٢) المرجع السابق (١/ ١٧٧).

«وإمرارها على ظاهرها» معنى، فإن الإمرار على الظاهر، هو حملها على ما دل عليه لفظها من المعنى المعروف لغة مع نفي التشبيه، وليس المراد بالظاهر: تنزيلها وكونها في القرآن، إذ لا ينكر هذا أحد ولا يمتري فيه.

ويقال أيضاً: لو كان كذلك لم يقل «إمرارها على ظاهرها» إذ يكون ظاهرها مجهولاً غير معلوم، فكيف يأمر بإمراره.

وقال في تفسيره «معالم التنزيل» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]: «﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، قال ابن عباس وأكثر مفسري السَّلَف: أي ارتفع إلى السماء»[١] اهـ.

وقال في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، «والأولى في هذه الآية وما شاكلها أن يؤمن الإنسان بظاهرها، ويكل علمها إلى الله تعالى، ويعتقد أن الله عز اسمه منزه عن سمات الحدث، على ذلك مضت أئمة السَّلَف وعلماء السُّنَّة»[٢] اهـ.

وقال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «قال الكلبي ومقاتل: استقر. وقال أبو عبيدة: صعد. وأولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، وأما أهل السُّنَّة فيقولون: الاستواء

---

(١) معالم التنزيل (١/ ٥٩).

(٢) المرجع السابق (١/ ١٧٤).

على العرش صفة لله تعالى، بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله عزَّ وجَلّ. وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فأطرق رأسه مليًّا، وعلاه الرحضاء، ثمّ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أظنك إلاَّ ضالاًّ. ثمّ أمر به فأخرج.

وروي عن سفيان الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم من علماء السُّنَّة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهة: «أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف» »[1] اهـ.

وقال في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]: « ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾ بلا كيف، لفصل القضاء بين خلقه في موقف القيامة»[2] اهـ.

وقال في قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: «ويد الله صفة من صفاته كالسمع، والبصر، والوجه، وقال جلَّ ذِكْره: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [صَ: ٧٥]، وقال النبي ﷺ: «كلتا يديه يمين»، والله أعلم بصفاته، فعلى العباد فيها الإيمان والتسليم. وقال

(١) المرجع السابق (٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٤٤).

أئمة السَّلَف من أهل السُّنَّـة في هذه الصفات: «أمرُّوها كما جاءت بلا كيف»[1] اهـ.

هذا بعض كلامه في تقرير المعتقد، فوازن بينه وبين معتقد الأشاعرة، لترى البون الشاسع بينهما.

*** الإمام الحافظ المفسر عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ):**

ادَّعى المؤلِّفان أن الحافظ ابن كثير كان أشعريًّا، واستدلاّ على ذلك بما ورد في «الدرر الكامنة» في ترجمة إبراهيم بن محمد ابن قيم الجوزية ما نصّه: «ومن نوادره أنه وقع بينه وبين عماد الدين ابن كثير منازعة في تدريس الناس، فقال له ابن كثير: أنت تكرهني لأنني أشعري، فقال له: لو كان من رأسك إلى قدمك شعر ما صدَّقك الناس في قولك أنك أشعري وشيخك ابن تيمية»[2] اهـ.

وهذه الحكاية لم يذكر ابن حجر من حدثه بها، **هذا أوَّلاً**.

وثانياً: أنه على فرض صحتها فإن ظاهرها يبطل هذه الدعوى، لأن إبراهيم ابن قيِّم الجوزيّة لم يصدقه فيما ذكر من الدعوى، لكون شيخه هو ابن تيمية، وهو المعروف بالرد على الأشاعرة وإبطال معتقداتهم التي خالفوا فيها الكتاب والسُّنَّـة وما كان عليه سلف

(١) المرجع السابق (٢/ ٥٠).
(٢) الدرر الكامنة (١/ ٦٠).

الأمة، وهذا أمر ظاهر، فكيف يكون تلميذٌ من طال كلامه في الانتصار لمذهب السَّلَف، وأوذي في ذلك حتى اجتمع عليه الأشاعرة وسجنوه مرات عدة، كيف يكون تلميذ هذا أشعريًّا، هذا تأباه العادة.

ولذا فإنك تجد ابن كثير لا يذكر شيئاً من كلام ووقائع ابن تيمية في البداية والنهاية إلاَّ ويقول: «قال شيخنا العلاَّمة»، و «كان شيخنا العلاَّمة»، وربما قال: «جهبذ الوقت شيخ الاسلام أبو العباس ابن تيمية»، وقال مرة: «سمعت شيخنا تقيّ الدِّين ابن تيمية وشيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول كل منهما للآخر: هذا الرجل قرأ مسند الامام أحمد، وهما يسمعان، فلم يُضبط عليه لحنة متَّفقاً عليها، وناهيك بهذين ثناءً على هذا وهما هما». ونحو ذلك مما يدل على تعظيمه له. ومن المستبعد جدًّا، أن يصفه بهذا الوصف، وهو مخالف له في أعظم الأمور، كأمور المعتقد.

وقد ساق ابن كثير في تاريخه كثيراً من وقائع شيخ الإسلام ابن تيمية مع مخالفيه من الأشاعرة، ومن أشهر ذلك: المناظرات التي جرت بينه وبينهم في عقيدته المسماة بـ «الواسطية».

وانتصر له في «تاريخه»، فقال: «أوَّل المجالس الثلاثة لشيخ الاسلام ابن تيمية: وفي يوم الاثنين ثامن رجب حضر القضاة والعلماء وفيهم الشيخ تقيّ الدِّين بن تيمية عند نائب السلطنة

بالقصر، وقرئت عقيدة الشيخ تقيّ الدِّين «الواسطية»، وحصل بحث في أماكن منها، وأُخِّرت مواضع إلى المجلس الثاني.

فاجتمعوا يوم الجمعة بعد الصلاة ثاني عشر الشهر المذكور، وحضر الشيخ صفيّ الدِّين الهندي، وتكلم مع الشيخ تقيّ الدِّين كلاما كثيراً، ولكن ساقيته لاطمت بحراً، . . . ثمّ انفصل الحال على قَبول العقيدة، وعاد الشيخ إلى منزله معظَّماً مكرماً. . .

وكان الحامل على هذه الاجتماعات كتاب ورد من السلطان في ذلك، كان الباعث على إرساله قاضي المالكية ابن مخلوف، والشيخ نصر المنبجي شيخ الجاشنكير وغيرهما من أعدائه. . . وكان للشيخ تقيّ الدِّين من الفقهاء جماعة يحسدونه لتقدمه عند الدولة، وانفراده بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطاعة الناس له، ومحبَّتهم له، وكثرة أتباعه، وقيامه في الحق، وعلمه وعمله. . .

ثمّ عقد المجلس الثالث في يوم سابع شعبان بالقصر، واجتمع جماعة على الرضى بالعقيدة المذكورة. . . ثمّ جاء كتاب السلطان في السادس والعشرين من شعبان. . . وفي الكتاب: إنَّا كنَّا سمعنا بعقد مجلس للشيخ تقيّ الدِّين بن تيمية، وقد بلغنا ما عقد له من المجالس، وأنه على مذهب السَّلَف وإنما أردنا بذلك براءة ساحته مما نسب إليه»[1] اهـ.

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ٣٤ ـ ٣٦).

وقد أطال ابن كثير في ذكر هذه الأحداث منتصراً لشيخه ابن تيمية.

ومعلومٌ ما في «العقيدة الواسطية» مما يخالف مذهب الأشاعرة في الصفات، والقدر، والقرآن، والإيمان، والنبوّات، والكرامات، وغير ذلك من أبواب الاعتقاد.

أما التحقيق العلمي في معتقدات الأئمة، فليس بالقصص والحكايات، كما سبق أن ذكرنا، وإنما بالنصوص البينة التي سطروها في كتبهم.

ومن المعلوم أنَّ مِن أشهر مؤلَّفات ابن كثير هو «تفسيره»، وقد سطر فيه معتقده واضحاً جليًّا، ولذلك أعرض المؤلفان عن ذكره إلاَّ في موضع واحد، ولعل ذلك لما علما من إبطاله لدعواهما في أشعريته.

وله رحمه الله رسالة باسم «الاعتقاد» أبان فيها عن معتقده فقال ما لفظه: «فإذا نطق الكتاب العزيز ووردت الأخبار الصحيحة بإثبات السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقدرة والعظمة والمشيئة والإرادة والقول والكلام والرضا والسخط والحب والبغض والفرح والضحك، وجب اعتقاد حقيقة ذلك من غير تشبيه بشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، والانتهاء إلى ما قاله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ من غير إضافة، ولا زيادة عليه، ولا تكييف،

ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، ولا إزالة لفظ عما تعرفه العرب وتصرفه عليه، والإمساك عما سوى ذلك»[1] اهـ.

وهذا كلام صريح في إثباته لصفات الله تعالى على الحقيقة، ومنعه من تأويلها، أو تغييرها، أو تشبيهها بصفات خلقه. ولم يفرق بين صفة وأخرى.

وأنا أسوق بعض نصوصه في تقرير المعتقد، ليُعلم أنه مباين للأشاعرة:

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾، فللنَّاس في هذا المقام مقالات كثيرة جدًّا، ليس هذا موضع بسطها، وإنما يُسلك في هذا المقام مذهب السَّلَف الصالح: مالك، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم، من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف، ولا تشبيه، ولا تعطيل. والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه، و ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، بل الأمر كما قال الأئمة ــ منهم نُعَيْم بن حماد الخزاعي شيخ

---

(١) مخطوط، نقلاً من كتاب «علاقة الإثبات والتفويض» لرضا بن نعسان بن معطي (ص٨٢).

البخاري ــ : «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه»، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة، على الوجه الذي يليق بجلال الله تعالى، ونفى عن الله تعالى النقائص، فقد سلك سبيل الهدى»[1] اهـ.

وهذا ظاهر في أنه موافق للسَّلَف في إمرار الصفات كما جاءت من غير تعرض لها بتأويل، ولا تحريف، ومن غير اعتقاد تشبيه ولا تمثيل، وأن إثباتها على ظاهرها لا يستلزم التشبيه، كما نقله عن نعيم بن حماد.

وقال في آخر كلامه: أنَّ سبيل الهدى هو وصف الله بها على الوجه اللائق به. وهذا صريح في بطلان دعوى أشعريته، إذ أن الأشاعرة يتسلطون عليها بالتأويل، ولا يثبتون ظاهرها اللائق بالله، بل يدّعون أن ظاهرها يستلزم التشبيه. وقد بين أنها لا تستلزم التشبيه، وأن من فهم منها تشبيه الله بخلقه، وأنها كصفة المخلوق فهو مشبه، ولذلك قال: «والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه». فخص هذا الفهم السقيم بأنه لا يقع إلاَّ من المشبّهين، وهم الذين يفهمون من صفة الله ما هو صفة المخلوق.

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٢٢١).

ولمّا ذكر أئمة السُّنَّة والقدوة في مسائل الاعتقاد، لم يذكر منهم ابن كُلاّب والقلانسي والكرابيسي والحارث المحاسبي، ولا الأشعري، ولا أحداً من أصحابه. ويستحيل أن يكون أشعريًّا ثمّ لا يعرِّج على أبـي الحسن الأشعري فيمن يُقتدى بهم.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]: «قال أبو عمران الجوني: تربى بعين الله. وقال قتادة: تغذى على عيني. وقال معمر بن المثنى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ بحيث أرى»(١) اهـ.

وهـذا إثبـات العيـن لله تعـالـى، ولـم يتعـرض لهـا بتـأويـل ولا تعطيل.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]: «وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقد نعت الله تعالى وجهه الكريم في هذه الآيـة الكـريمـة بـأنـه ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾، أي: هـو أهـل أن يجـل فلا يعصى، وأن يطاع فلا يخالف»(٢) اهـ.

فتأمل إثباته لوجه الله تعالى، وأنه موصوف بالجلال والإكرام.

وقـال فـي قـولـه تعـالـى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]: «﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾، يعني: لفصل القضاء بين خلقه...

---

(١) المرجع السابق (٣/ ١٤٨).

(٢) المرجع السابق (٤/ ٢٧٤).

فيجيء الرب تعالى لفصل القضاء كما يشاء، والملائكة يجيئون بين يديه صفوفاً صفوفاً»[1] اهـ.

فأثبت المجيء لله تعالى كما يشاء، ولم يقل مجيء ملك، ولا مجيء أمره، ولا عقابه ونحو ذلك. وتفسيره مملوء بمثل هذا. فأين أشعريته؟!!!

وإن مما يُستغربِ منه حقًّا أن المؤلِّفَيْن قد نقلا عن ابن كثير إثباته بأن أبا الحسن الأشعري قد مر بمراحل ثلاثة، آخرها مرحلة العودة إلى السُنَّـة وإثبات كل الصفات لله تعالى بلا تفريق بين صفة وأخرى، وترك الطريقة الكُلاّبية الأشعرية[2]، واجتهدا في إبطال هذا القول، ثمّ تراهما بعد ذلك يجعلانه محسوباً على الأشاعرة.

فإن لم يكن هذا هو عين التناقض، فلا ندري ما التناقض؟!!!



(١) المرجع السابق (٤/ ٥١١).

(٢) انظر: (ص٣٣٢).

خلاصة الفصل

يتبيَّن ممَّا سبق براءة من ذكرنا من فرية الأشعرية، وبيان أنهم سائرون على طريق السَّلَف، من إثبات الصفات لله تعالى على الحقيقة، بلا تكييف ولا تشبيه.

ولم أستوعب جميع من نسبه المؤلفان إلى الأشعرية ممن هو بريء منها خشية الإطالة مثل أبي جعفر الطحاوي وأبي المظفر السمعاني والحافظ المزي وغيرهم، وإنما ذكرت نماذج يستدل بها المصنّف على بعد المؤلِّفَيْن عن التحقيق العلمي، وعلى تشبعهما بما لم يعطيا.

بل إن المؤلِّفَيْن وللأسف قد ذهبا إلى أبعد من هذا، فحكما بأن الصحابة والتابعين كانوا من المتكلمين.

عند الأشاعرة الصحابة من جملة المتكلمين

فقد نقلا عن عبد القاهر البغدادي (ص٢٧٠) على وجه الإقرار له قوله: «فأول متكلميهم من الصحابة: علي بن أبي طالب كرم الله وجهه... ثمّ عبد الله بن عمر... وأول متكلمي أهل السُّنَّة من التابعين: عمر بن عبد العزيز، وله رسالة بليغة في الرد على القدرية.

ثـمّ زيـد بـن علـي زيـن العـابـديـن. . . ثـمّ الحسـن البصـري. . . ثمّ الشعبـي. . . ثمّ الزهري. . » اهـ.

ولا أدري كيف يجتمع هذا مع ظهور علم الكلام في أوائل القرن الثاني؟

أم كيف يجتمع هذا مع إطباق السَّلَف على ذم علم الكلام والنهي عنه، والتحذير من أهله؟ والآثار في ذلك كثيرة جدًّا، أُفُردت فيها مصنفات، ولا يكاد كتاب من كتب السُّنَّـة يخلو من بابٍ في ذمّ الكلام.






الباب الخامس

بيان أن الكُلّابيّة والأشعريّة فرقتان مباينتان لأهل السُّنَّة والجماعة





تمهيد

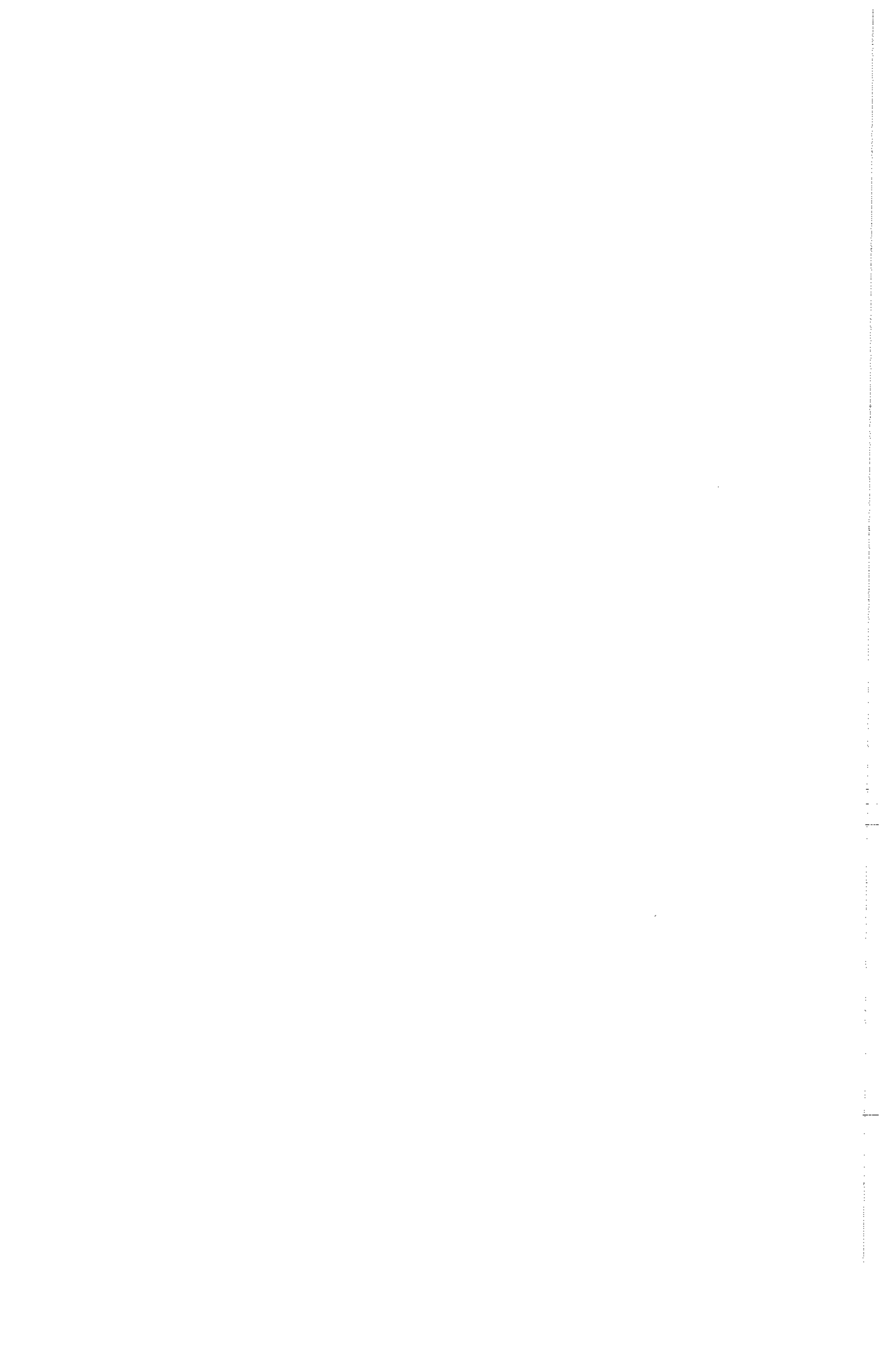
الكُلاّبية هم أتباع عبد الله بن سعيد بن كُلاّب القطان، والأشعرية أتباع أبـي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وأبو الحسن الأشعري كان معتزليًّا ثمّ ترك الاعتزال وسار على طريق ابن كُلاّب، ثمّ رجع عن هذا الطريق في آخر حياته وانتسب إلى أهل السُّنَّـة، وإلى طريق الإمام أحمد، وقد اتفق المؤرخون على هاتين المرحلتين، واختلفوا في الأخيرة منها، وهي ما سيأتي التحقيق في ثبوتها.

وسأذكر في هذا الباب ما يؤكد خروج الكُلاّبية والأشعرية عن طريق السُّنَّـة وهدي السَّلَف، وأنهما لا يعتبران من أهل السُّنَّـة والجماعة.

كما سأبين براءة أبـي الحسن الأشعري مما عليه الأشاعرة، وأنه رجع في آخر حياته إلى مذهب أهل السُّنَّـة والجماعة، وألّف كتاب «الإبانة» الذي يبين بوضوح معتقده ومنهجه.

كما سأُبيِّن صحَّة ما في كتاب «الإبانة» المطبوع، وأنه لم تنله أيدي المحرِّفين.

❑❑❑



الفصل الأوَّل

في بيان كون الكُلاّبية ليسوا من أهل السُنّة والجماعة وأن خلاف ابن كُلاّب مع الإمام أحمد كان خلافاً حقيقيّا لا لفظيّا

المبحث الأول

بيان حقيقة الخلاف بين الإمام أحمد وابن كُلاّب وأنه كان جوهريًا حقيقيًا

لقد استمات المؤلِّفان في ادِّعاء أنَّ عبد الله بن سعيد بن كُلاّب كان من أئمة السُّنَّة، وأنه على عقيدة الإمام أحمد والسَّلَف، وأن ما ثبت من الخلاف بينهما كان خلافاً لفظيًّا لا حقيقيًّا، كل ذلك لإثبات أن الأشاعرة من أهل السُّنَّة، لكون الأشاعرة من الكُلاّبية في الجملة، إذ أن أبا الحسن الأشعري الذي تنتسب إليه الأشعرية قد سار على طريق ابن كُلاّب بعد تركه لطريق المعتزلة.

قال المؤلفان (ص٤٧): «نسلِّم أوَّلاً أن الإمام الأشعري بعد

تركه الاعتزال كان على طريق عبد الله بن سعيد بن كُلّاب، وهذا أمر يوافقنا عليه أصحاب الدعوى، أي: من ينكرون كون الأشاعرة من أهل السُّنَّة والجماعة، ولكنهم يخالفوننا في أن طريق ابن كُلّاب وطريق السَّلَف هما في حقيقة الأمر طريق واحد، لأن ابن كُلّاب كان من أئمة أهل السُّنَّة والجماعة السائرين على طريق السَّلَف الصالح» اهـ.

ولقد صوَّر المؤلفان الخلاف بين الإمام أحمد وبين ابن كُلّاب وأصحابه كالمحاسبي والأشعري، بكونه دائراً حول مسألة اللفظ، وهي مقولة (القرآن كلام الله غير مخلوق، ولفظي به مخلوق). وأن الإمام أحمد بدّع من قال بذلك لئلا يُتذرع بها إلى القول بأن القرآن مخلوق، وأن ابن كُلّاب وأصحابه صرحوا باللفظ وميزوا بين القرآن وأنه كلام الله، وبين أفعال التالين للقرآن وأنها مخلوقة.

ولم يكتفيا بذلك حتى جمعا مع ابن كُلّاب في معتقده فيما زعما: البخاري، ومسلماً، والطبري، فنقلا عن ابن عبد البر قوله: «وكان الكرابيسي وعبد الله بن كُلّاب وأبو ثور وداود بن علي وطبقاتهم يقولون: إن القرآن الذي تكلم الله به صفة من صفاته... وأنه حكاية عن كلام الله...».

ثمّ زادا على من ذكرهم ابن عبد البر بعض أئمة السُّنَّة ولبّسا، فقالا (٥٢ ــ ٥٣): «وعلى أية حال، هذا القول الذي بُدّع عبد الله بن كُلّاب بسببه لا يقتضي وصفه بالبدعة أو أنه على غير طريق السَّلَف،

لا سيَّما أن مسألة اللفظ بالقرآن كان يقول بها ثلة من أكابر أمة الإسلام مثل الذين ذكرهم ابن عبد البر، وممن كان يقول بذلك أيضاً الإمام البخاري والإمام مسلم والحارث المحاسبي ومحمد بن نصر المروزي وغيرهم» اهـ.

ولا ريب أن هذا تلبيس على القارىء إن لم يكن كذباً صريحاً، فإن الذي اخترعه ابن كُلّاب والمحاسبي والأشعري وداود بن علي في القرآن لم يكن مسألة اللفظ بالقرآن، مع اعتقاد أن القرآن كلام الله تعالى ــ لفظه ومعناه ــ غير مخلوق، وأنه كلام الله حروفه ومعانيه، ليس هو المعنى دون اللفظ ولا اللفظ دون المعنى، وأنه حرف وصوت، وهو نفس كلام الله الذي تكلم به فسمعه منه جبريل عليه السَّلام، فبلغه جبريل إلى النبي ﷺ.

إذ أن ابن كُلّاب كان أول من اخترع الكلام النفسي، وأنكر أن يكون الله تعالى يتكلم بحرف وصوت مسموع، أو أنه تعالى يتكلم بمشيئته.

قال أبو الحسن الأشعري في مقالاته: «قال عبد الله بن كُلّاب: إن الله سبحانه لم يزل متكلماً. . . وأن الكلام ليس بحروف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغاير، وأنه معنى واحد بالله عَزَّ وجَلّ. . . وزعم عبد الله بن كُلّاب أن ما نسمع التالين يتلونه هو عبارة عن كلام الله عَزَّ وجَلّ، وأن موسى عليه السَّلام

سمع الله متكلماً بكلامه، وأن معنى قوله: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ معناه: حتى يفهم كلام الله»[1] اهـ.

وقال الشهرستاني في «الملل والنحل»: «وكلامه واحد، هو: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، ووعد، ووعيد؛ وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه، لا إلى عدد في نفس الكلام والعبارات... والكلام عند الأشعري: معنى قائم بالنفس سوى العبارة، والعبارة دلالة عليه من الإنسان؛ فالمتكلم عنده من قام بالكلام، وعند المعتزلة من فعل الكلام؛ غير أن العبارة تسمى كلاماً: إما بالمجاز، وإما باشتراك اللفظ»[2] اهـ.

وهذا الذي اخترعه ابن كُلّاب وتبعه عليه الأشعري لم يُسبقا إليه، ولم يقل به أحد من الخلق قبلهما.

قال الذهبي في ترجمة ابن كُلّاب: «وكان يقول بأن القرآن قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة، وهذا ما سبق إليه أبداً»[3] اهـ.

وقال ابن قدامة في اختراع الأشعري للكلام النفسي: «لم يقله قبلهم مسلم ولا كافر»[4].

---

(١) مقالات الإسلاميين (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(٢) الملل والنحل (١/ ٨٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٥).

(٤) المناظرة في القرآن (ص٥٧).

بيان أن خلاف الإمام أحمد مع الكرابيسي يختلف عن خلافه مع ابن كلاب

وقال الذهبي أيضاً في بيان المسألة وذكر الفرق بين ما نسب إلى البخاري وما قاله ابن كُلّاب: «والذي ظهر من محمد ــ أي: البخاري ــ أمر خفيف من المسائل التي اختلف فيها الأئمة في القول في القرآن، وتسمى مسألة أفعال التالين، فجمهور الأئمة والسَّلَف على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وبهذا ندين الله تعالى، وبدّعوا من خالف ذلك.

وذهبت الجهمية والمعتزلة والمأمون وأحمد بن أبي داود القاضي وخلق من المتكلمين والرافضة إلى أن القرآن كلام الله المنزل مخلوق، وقالوا: «الله خالق كل شيء، والقرآن شيء»، وقالوا: «تعالى الله أن يوصف بأنه متكلِّم»، وجرت محنة القرآن، وعظم البلاء، وضُرب أحمد بن حنبل بالسياط ليقول ذلك، نسأل الله السلامة في الدين.

الكلام حول الكرابيسي وحقيقة خلافه مع الإمام أحمد

ثمّ نشأت طائفة فقالوا: «كلام الله تعالى منزل غير مخلوق، ولكن ألفاظنا به مخلوقة»، يعنون تلفظهم وأصواتهم به وكتابتهم له، ونحو ذلك، وهو حسين الكرابيسي ومن تبعه، فأنكر ذلك الإمام أحمد وأئمة الحديث، وبالغ الإمام أحمد في الحط عليهم، وثبت عنه أن قال: «اللفظية جهمية»، وقال: «من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع»، وسد باب الخوض في هذا، وقال أيضاً: «من قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو جهمي».

وقالت طائفة: «القرآن محدث»، كداود الظاهري ومن تبعه، فبدعهم الإمام أحمد، وأنكر ذلك، وثبت على الجزم بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنه من علم الله، وكفّر من قال بخلقه، وبدع من قال بحدوثه، وبدّع من قال: «لفظي بالقرآن غير مخلوق»، ولم يأت عنه ولا عن السَّلَف القول: بأن القرآن قديم؛ ما تفوه أحد منهم بهذا، فقولنا «قديم» من العبارات المحدثة المبتدعة، كما أن قولنا: هو محدث بدعة.

وأما البخاري فكان من كبار الأئمة الأذكياء، فقال: ما قلت ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وإنما حركاتهم وأصواتهم وأفعالهم مخلوقة، والقرآن المسموع المتلو الملفوظ المكتوب في المصاحف كلام الله غير مخلوق، وصنف في ذلك كتاب «أفعال العباد» في مجلد، فأنكر عليه طائفة وما فهموا مرامه، كالذهلي وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي بكر الأعين وغيرهم.

ثمّ ظهر بعد ذلك مقالة الكُلاّبية والأشعرية، وقالوا: «القرآن معنى قائم بالنفس، وإنما هذا المنزل حكايته وعبارته، ودال عليه»، وقالوا: «هذا المتلو معدود متعاقب، وكلام الله تعالى لا يجوز عليه التعاقب، ولا التعدد، بل هو شيء واحد قائم بالذات المقدسة»، واتسع المقال في ذلك، ولزم منه أمور وألوان، تَرْكها والله من حسن الإيمان، وبالله نتأيد»[1] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (١١/ ٥١٠).

وقد سبق نقل كلام السجزي في أنَّ ما قاله ابن كُلّاب ومن تبعه في الكلام النفسي مخالف لإجماع الأمة، بل وكل العقلاء.

وأما قول داود بن علي الأصبهاني، فقد روى اللالكائي في «شرح أصول أهل السُّنَّة» عن أبي عبد الله الورَّاق جوازاً، قال: «كنت أورّق على داود الأصبهاني، فكنت عنده يوماً في دهليزه مع جماعة من الغرباء، فسئل عن القرآن فقال: القرآن الذي قاله الله ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، وقال: ﴿فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ غير مخلوق. وأما ما بين أظهرنا يمسه الجنب والحائض فهو مخلوق.

قال القاضي أحمد بن كامل: وهذا مذهب الناشيء، وهو كفر بالله العظيم»[1] اهـ.

وقال الأشعري في المقالات: «وبلغني عن بعض المتفقهة أنه كان يقول: إنَّ الله لم يزل متكلماً، بمعنى أنه لم يزل قادراً على الكلام، ويقول: إنَّ كلام الله محدث غير مخلوق، وهذا قول داود الأصبهاني»[2] اهـ.

وبهذا يتبين بأن خلاف ابن كُلّاب للإمام أحمد مغايرٌ تماماً لخلاف الكرابيسي معه في مسألة اللفظ.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (٢/ ٣٦٠).

(٢) مقالات الإسلاميين (٢/ ٢٥٦).

مع أن الكرابيسي قد اختُلف في قوله في هذه المسألة، فذكر الذهبي وابن كثير أنه يقول: «أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق من كل الجهات وأن لفظي بالقرآن مخلوق». ومراده باللفظ أفعال التالين للقرآن، لا الملفوظ المقروء. وهذا هو الذي حمل الذهبي وابن كثير وغيرهما على القول بأن الخلاف بين الإمام أحمد والكرابيسي كان خلافاً لفظيًّا، وأن الإمام أحمد أنكر مقولته وعدها من أقوال الجهمية، وأن الكرابيسي لم يرد ما أراده الجهمية من القول بخلق القرآن والتذرع بمقولة: «لفظي بالقرآن مخلوق»، ويعنون به المقروء، وهو القرآن لا أفعال التالين.

وخالفهما ابن عبد البر فذكر أن الكرابيسي كان يقول بأن القرآن حكاية عن كلام الله، وأنه موافق لابن كُلّاب والمحاسبي وداود في هذا، فقال: «وكان الكرابيسي وعبد الله بن كُلّاب وأبو ثور وداود بن علي وطبقاتهم يقولون: إن القرآن الذي تكلم الله به صفة من صفاته لا يجوز عليه الخلق، وأن تلاوة التالي وكلامه بالقرآن كسب له وفعل له وذلك مخلوق، وأنه حكاية عن كلام الله، وليس هو القرآن الذي تكلم الله به»[1] اهـ.

وهذا الذي ذكره ابن عبد البر عن الكرابيسي هو الذي ذكره أبو حاتم الرازي عنه حيث عده ممن يقول بالحكاية، فقال: «من كلام

---

(١) الانتقاء (ص١٦٥).

جهم بن صفوان، وحسين الكرابيسي، وداود بن علي: أنَّ لفظهم بالقرآن مخلوق، وأنَّ القرآن المنزل على نبينا ﷺ ممَّا جاء به جبريل الأمين حكاية القرآن، فجهمهم أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وتابعه على تجهيمهم علماء الأمصار طرّاً أجمعون، لا خلاف بين أهل الأثر في ذلك»[1] اهـ.

وسيأتي مزيد من كلام أبـي حاتم ممَّا يؤكِّد هذا.

وهذا يبين لنا تلبيس المؤلِّفَيْن في هذه المسألة، وأن الذي ذكراه: دعوى مجردة مجانبة للحقيقة والواقع، فإن خلاف ابن كُلّاب مع الإمام أحمد وأئمة أهل السُّنَّة والجماعة كان خلافاً جوهريًّا عقديًّا حقيقيًّا، لا صوريًّا لفظيًّا، ولذلك اشتد نكير الإمام أحمد على الكُلّابية وعلى الحارث المحاسبـي الذي كان متبعاً لابن كُلّاب، وكذلك أئمة السُّنَّة في وقت الإمام أحمد وبعد وقته، كانوا ينكرون على الكُلّابية مجانبتهم لطريق أهل السُّنَّة، ويبينون مخالفتهم لهم، وقد كثرت الردود على ما خالفوا به الكتاب والسُّنَّة، مبينة انحراف معتقدهم، وخروجهم بما ابتدعوه عن أهل السُّنَّة والجماعة.

نص الأشعري في مباينة الكلابية لأهل الحديث

وقد بيَّن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» أن الكُلّابية فرقة مباينة لأهل الحديث، إلاَّ أنهم أقرب إلى أهل الحديث من غيرهم

(١) رواه أبو القاسم التيمي في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١٩٢).

من الفرق كالمعتزلة والجهمية وغيرهم، فقال في بيان انقسام المسلمين: «اختلف المسلمون عشرة أصناف: الشِّيعة والخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية والضرارية والحسينية والبكرية والعامة وأصحاب الحديث والكُلاّبية أصحاب عبد الله بن كُلاّب القطان»(١) اهـ.

فبين أنها فرقة مباينة لأهل الحديث.

ولما عقد فصلاً في اعتقاد أهل الحديث قال: «فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلاَّ بالله وهو حسبنا ونعم الوكيل وبه نستعين وعليه نتوكل وإليه المصير.

فأما أصحاب عبد الله بن سعيد القطان فإنهم يقولون بأكثر ما ذكرناه عن أهل السُّنَّة»(٢) اهـ.

وهذا يؤكد كون الكُلاّبية ليسوا من أهل الحديث، وإن كانوا أقرب إليهم من غيرهم. وتأمل قوله عن الكُلاّبية «أنهم يقولون بأكثر ما يقول به أهل السُّنَّة»، لا بكله.

خلاف الكلابية للإمام أحمد لم يكن في مسألة الكلام النفسي فقط

وخلاف الكُلاّبية والأشعرية لأهل السُّنَّة والجماعة وللإمام أحمد لم يكن فقط في مسألة الكلام النفسي، بل في كثير من

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ٦٥).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٤٥ ـ ٣٥٠).

الصِّفات، مثل: الصفات الفعلية الاختيارية، كالنزول والمجيء ونحوها، إذ أن ابن كُلّاب كان يؤول الصفات الاختيارية لله تعالى ويحملها على المجاز، لامتناع اتصاف الله بها في أصل مقالته، لكونها تستلزم الحدوث عنده، ويسميها حوادث، ويزعم أن الحوادث لا تقوم إلَّا بحادث، ويجعل هذا الأصل هو الطريق الذي يثبت به وجود الله تبارك وتعالى، وهي مسألة مُحدَثة مشهورة عند المتكلمين، لم تُعرف عن الأنبياء ولا عن السَّلَف والأئمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولم يقل أحد منهم: أن القرآن قديم، وأول من شهر عنه أنه قال ذلك هو ابن كُلّاب، وكان الإمام أحمد يحذر من الكُلّابية، وأمر بهجر الحارث المحاسبي لكونه كان منهم، وقد قيل عن الحارث أنه رجع في القرآن عن قول ابن كُلّاب، وأنه كان يقول إن الله يتكلم بصوت، وممن ذكر ذلك عنه الكُلّاباذي في كتاب «التعرُّف لمذهب التصوُّف» »[1] اهـ.

وقال أيضاً: «والإمام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السُّنَّة كانوا يحذرون عن هذا الأصل الذي أحدثه ابن كُلّاب ـ وهو الفرق بين الصفات اللازمة كالحياة، والصِّفات الاختيارية كالنزول والاستواء، وأن الرب يقوم به الأول دون الثاني ـ، ويحذرون عن

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٥٣٣).

أصحابه، وهذا هو سبب تحذير الإمام أحمد عن الحارث المحاسبي ونحوه من الكُلاّبية، ولما ظهر هؤلاء، ظهر حينئذ من المنتسبين إلى إثبات الصفات من يقول: إن الله لم يتكلم بصوت، فأنكر أحمد ذلك، وجهّم من يقوله، وقال: هؤلاء الزنادقة إنما يدورون على التعطيل. وروى الآثار في أن الله يتكلم بصوت»[1] اهـ.



(١) المرجع السابق (١٢/ ٣٦٧).

المبحث الثَّاني

نصوص العلماء في مخالفة الكُلاّبية والأشعرية لأهل السُّنَّة ولطريق السَّلَف

*** إمام أهل السُّنَّـة أحمد بن حنبل (٢٤١هـ):**

قال المروذي: «قلت لأبـي عبد الله: إن الكرابيسي يقول: مَن لم يقل لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر. فقال: بل هو الكافر.

وقال: ثار بشر المريسي وخَلَفَه حسين الكرابيسي.

وقال لي: هذا قد تجهم وأظهر الجهمية، ينبغي أن يحذر عنه وعن كل من اتبعه.

وقال الخلال أخبرنا المروذي: أن أبا عبد الله ذكر حارثاً المحاسبـي فقال: حارث أصل البلية ــ يعني حوادث كلام جهم ــ، ما الآفة إلاَّ حارث، عامة من صحبه انهتك إلاَّ ابن العلاف فإنه مات مستوراً. حذروا عن حارث أشد التحذير.

قلت: إن قوماً يختلفون إليه؟ قال: نتقدم إليهم لعلهم

لا يعرفون بدعته، فإن قبلوا وإلا هُجروا. ليس للحارث توبة، يُشهد عليه ويَجْحَد، إنما التوبة لمن اعترف»[1] اهـ.

وقال علي بن أبي خالد: «قلت لأحمد: إن هذا الشيخ ــ لشيخٍ حضر معنا ــ هو جاري، وقد نهيته عن رجل، ويحب أن يسمع قولك فيه: حرث القصير ــ يعني حارثاً المحاسبي ــ ، كنت رأيتني معه منذ سنين كثيرة، فقلت لي: لا تجالسه، ولا تكلمه، فلم أكلمه حتى الساعة. وهذا الشيخ يجالسه، فما تقول فيه؟

فرأيت أحمد قد احمرَّ لونه، وانتفخت أوداجه وعيناه، وما رأيته هكذا قط، ثمّ جعل ينتفض ويقول: ذاك فعل الله به وفعل، ليس يَعرِف ذاك إلاَّ من خبره وعرفه، أوّيه، أوّيه، أوّيه. ذاك لا يعرفه إلاَّ من قد خبره وعرفه. ذاك جالسه المغازلي ويعقوب وفلان فأخرجهم إلى رأي جهم. هلكوا بسببه.

فقال له الشيخ: يا أبا عبد الله، يروي الحديث ساكناً خاشعاً، من قصته ومن قصته؟

فغضب أبو عبد الله وجعل يقول: لا يغرّك خشوعه ولينه، ويقول: لا تغتر بتنكيس رأسه، فإنه رجل سوء، ذاك لا يعرفه إلاَّ من قد خبره. لا تكلمه ولا كرامة له. كلّ مَن حدَّث بأحاديث

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (١/ ٣٤٢، ٣٤٤)، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٦٢ ــ ٦٣).

رسول الله ﷺ وكان مبتدعاً تجلس إليه؟! لا ولا كرامة، ولا نُعمى عين. وجعل يقول: ذاك! ذاك!»[1] اهـ.

وقال أبو الحارث أحمد بن محمد: «سمعت أبا عبد الله يقول: من أحبَّ الكلام لم يخرج من قلبه.

قال: وسمعته وسئل عن قول الحسين الكرابيسي. فقيل له: إنه يقول: لفظي بالقرآن مخلوق. فقال: هذا قول جهم، قال الله عَزَّ وجَلّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فممَّن يسمع كلام الله؟ أهلكهم الله»[2] اهـ.

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري للإمام أحمد: «يا أبا عبد الله، إن الكرابيسي وابن الثلجي قد تكلما. فقال أحمد: فيم؟ قلت: في اللفظ. فقال أحمد: اللفظ بالقرآن غير مخلوق، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي»[3] اهـ.

وقال حنبل: «سمعت أبي يسأل أبا عبد الله عن كلام الكرابيسي وما أحدث؟ فقال أبو عبد الله لأبي: هذا كلام الجهمية، صاحب هذه المقالة يدعو إلى كلام جهم، إذا قال: إن لفظه بالقرآن مخلوق، فأي شيء بقي؟»[4] اهـ.

---

(١) رواه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤).

(٢) المرجع السابق (١/ ٧٥).

(٣) المرجع السابق (١/ ٩٤).

(٤) المرجع السابق (١/ ١١١).

وقال ابن أبـي يعلى: أنبأنا أبو الحسين بن المهتدي بالله عن أبـي الحسين بن أخي ميمي قال: أخبرنا علي بن محمد الموصلي حدثنا موسى بن محمد الغساني حدثنا شاهين بن السميذع قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: «الحسين الكرابيسي عندنا كافر»[1] اهـ.

وقال أبو جعفر محمد بن الحسن بن هارون بن بدينا: «سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه فقلت له: يا أبا عبد الله، أنا رجل من أهل الموصل والغالب على أهل بلدنا الجهمية، ومنهم أهل سنةٍ، نفرٌ يسيرٌ يحبُّونك، وقد وقعت مسألة الكرابيسي ففتنهم قول الكرابيسي: «لفظي بالقرآن مخلوق». فقال لي أبو عبد الله: إياك، وإياك وهذا الكرابيسي، لا تكلِّمه ولا تكلِّم مَن يكلِّمه ــ أربع مرار أو خمساً ــ، فقلت: يا أبا عبد الله، فهذا القول عندك، وما شاعت منه، يرجع إلى قول جهم؟ قال: هذا كله من قول جهم»[2] اهـ.

وقال عبد الله: «قلت لأبـي: إن الكرابيسي يقول: لفظي بالقرآن مخلوق. فقال: هذا كلام سوء رديء، هذا كلام الجهمية، كذب الكرابيسي هتكه الله، الخبيث. وقال: قد خَلَف هذا بشراً المريسي»[3] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (١/ ١٧٢).

(٢) رواه الخلال في السُّنَّة (٧/ ٧٥)، وابن بطة في الإبانة (١/ ٣٢٩ ــ ٣٣٠)، وابن أبـي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٨).

(٣) رواه ابن بطة في الإبانة (١/ ٣٤٢).

* الحافظ أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي (٢٧٧هـ):

قال: «مذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين ومن بعدهم بإحسان، وترك النظر في موضع بدعهم، والتمسك بمذهب أهل الأثر مثل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والشافعي. ولزوم الكتاب والسُّنَّة، والذب عن الأئمة المتبعة لآثار السَّلَف، واختيار ما اختاره أهل السُّنَّة من الأئمة في الأمصار مثل: مالك بن أنس في المدينة، والأوزاعي بالشام، والليث بن سعد بمصر، وسفيان الثوري، وحماد بن زياد بالعراق من الحوادث مما لا يوجد فيه رواية عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين.

وترك رأي الملبسين المموهين المزخرفين الممخرقين الكذابين، وترك النظر في كتب الكرابيسي، ومجانبة من يناضل عنه من أصحابه وشاجر فيه مثل داود الأصبهاني وأشكاله ومتَّبعيه.

والقرآن كلام الله وعلمه وأسماؤه وصفاته وأمره ونهيه، ليس بمخلوق بجهة من الجهات. ومن زعم أنه مخلوق مجعول فهو كافر بالله كفراً ينقل عن الملة، ومن شك في كفره ممن يفهم ولا يجهل فهو كافر. والواقفة واللفظية جهمية، جهمهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل»[1] اهـ.

---

(١) رواه اللالكائي (١/ ١٨٠).

وقال أيضاً: «من كلام جهم بن صفوان، وحسين الكرابيسي، وداود بن علي: أن لفظهم بالقرآن مخلوق، وأن القرآن المنزل على نبينا ﷺ مما جاء به جبريل الأمين حكاية القرآن، فجهمهم أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وتابعه على تجهيمهم علماء الأمصار طرّاً أجمعون، لا خلاف بين أهل الأثر في ذلك»[1] اهـ.

وهذا يؤكد ما ذكره ابن عبد البر من أن الكرابيسي موافق لابن كُلّاب وداود الأصبهاني في القول بالحكاية.

*** جماعة من السَّلَف لا يحصون كثرة:**

قال قوام السُّنَّة أبو القاسم التيمي الأصبهاني: «وأول من قال باللفظ، وقال: «ألفاظنا بالقرآن مخلوقة»: حسين الكرابيسي.

فبدعه أحمد بن حنبل، ووافقه على تبديعه علماء الأمصار: إسحاق بن راهويه، وأبو مصعب، ومحمد بن سليمان لوين، وأبو عبيد القاسم بن سلام، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وهارون بن موسى الفروي، وأبو موسى محمد بن المثنى، وداود بن رشيد، والحارث ابن مسكين المصري، وأحمد بن صالح المصري، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، ويعقوب وأحمد ابنا إبراهيم

---

(١) رواه أبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة (٢/ ١٩٢).

الدورقي، وأبو همام الوليد بن شجاع، وعلي بن خشرم، ومحمد بن قدامة المصيصي، ومحمد بن داود بن صبيح المصيصي، وكان من أهل العلم والأدب، ومحمد بن آدم المصيصي، وسعيد بن رحمة، وعقبة بن مكرم، والعباس بن عبد العظيم، ومحمد بن أسلم الطوسي، وحميد بن زنجويه النسوي، ومحمد بن سهل بن عسكر البخاري، وأحمد بن منيع، وهارون بن عبد الله الحمال، وابنه موسى بن هارون، ومحمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، ومحمد ابن أحمد بن حفص أبو عبد الله البخاري فقيه أهل خراسان، وأبو بكر الأثرم، وأبو بكر المروذي، صاحبا أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والحسن بن محمد الزعفراني، وحرب بن إسماعيل السيرجاني، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة. ومن أهل أصبهان: أبو مسعود الرازي، ومحمد بن عيسى الطرسوسي، وأحمد بن مهدي، وإسماعيل بن أسيد، ومحمد بن العباس بن خالد، ومحمد بن عباس بن أيوب الأخرم، ومحمد بن يحيى بن منده، جد أبي عبد الله، وأبو أحمد العسال، وأبو علي أحمد بن عثمان الأبهري، وأبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، فمذهبهم ومذهب أهل السُّنَّة جميعاً أن القرآن كلام الله آية آية، وكلمة كلمة، وحرفاً حرفاً في جميع أحواله، حيث قُرِئ وكتب وسمع»[1] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (١/ ٣٤٠ ــ ٣٤٤).

* الإمـام أبـو العبـاس أحمـد بـن عمـر ابـن سـريـج البغـدادي الشافعي (٣٠٣هـ):

قال: «لا نقول بتأويل المعتزلة، والأشعرية، والجهمية، والملحدة، والمجسمة، والمشبهة، والكرامية، والمكيفة، بل نقبلها بلا تأويل، ونؤمن بها بلا تمثيل، ونقول: الآية والخبر صحيحان والإيمان بهما واجب، والقول بهم سنة، وابتغاء تأويلها بدعة»[١] اهـ.

* إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ):

قال أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد المقرىء: «سمعت ابن خزيمة يقول: القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله غير مخلوق، ومن قال: شيء منه مخلوق، أو يقول: إنَّ القرآن محدث؛ فهو جهمي، ومن نظر في كتبي بان له أن الكُلاّبية لعنهم الله كذبة فيما يحكون عني بما هو خلاف أصلي وديانتي، قد عرف أهل الشرق والغرب أنه لم يصنف أحد في التوحيد والقدر وأصول العلم مثل تصنيفي...»[٢].

وقال الذهبي في السير: «قال الحاكم: سمعت أبا بكر أحمد ابن إسحاق يقول: ... فقال له ــ أي: لابن خزيمة ــ أبو علي الثقفي: ما الذي أنكرت أيها الأستاذ من مذاهبنا حتى نرجع عنه؟

---

(١) جزء فيه أجوبة في أصول الدين لأبي العباس بن سريج (ص٨٦ ــ ٨٧)، ونقله عنه ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص١٧٤).

(٢) رواه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٣٨٨)، وذكره الذهبي في السير (١٤/ ٣٧٩).

قال: ميلكم إلى مذهب الكُلاّبية، فقد كان أحمد بن حنبل من أشد الناس على عبد الله بن سعيد بن كُلّاب وعلى أصحابه مثل الحارث وغيره»[(١)] اهـ.

* الإمام الحافظ شيخ الإسلام محمد بن إسحاق السراج محدث خراسان (٣١٣هـ):

قال الذهبي في ترجمته: «قال الحاكم: وسمعت أبا سعيد بن أبي بكر يقول: لما وقع من أمر الكُلاّبية ما وقع بنيسابور، كان أبو العباس السراج يمتحن أولاد الناس، فلا يحدث أولاد الكُلاّبية، فأقامني في المجلس مرة فقال: قل أنا أبرأ إلى الله تعالى من الكُلاّبية، فقلت: إن قلت هذا لا يطعمني أبي الخبز، فضحك وقال: دعوا هذا»[(٢)] اهـ.

* العلامة الحافظ أبو حامد أحمد بن محمد بن شارك الهروي الشافعي المفسِّر مفتي هراة وشيخها (٣٥٥هـ):

قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي الأنصاري: سمعت الثقة[(٣)] وهو لي عن أبي حامد أحمد بن حمدان إجازة: «أن جده

---

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٣٨٨)، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٩٥).

(٣) قال محقق «ذم الكلام وأهله»: «وأشار أحد النساخ بالهامش فقال: بخط الدقاق: قال لي شيخ الإسلام: هو أبو عبد الله بن أبي ذهل».

أبا حامد الشاركي في علته التي توفي فيها دخل عليه أبو عبد الله الفياضي وعنده أبو سعد الزاهد، فلما دخل، قام إليه الناس يعظمونه، ولم ينظر إليه أبو سعد، فقال أبو حامد: أسندوني، فأسندوه، فرفع صوته وكان منه من الشدة على الكُلاّبية شأن»[1].

* محمد بن أحمد بن إسحاق بن خواز منداد المصري المالكي (توفي في أواخر المائة الرابعة):

روى ابن عبد البر بسنده قال: «حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، ثنا إبراهيم بن بكر قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن أحمد بن إسحاق ابن خواز منداد المصري المالكي... وقال في كتاب الشهادات في تأويل قول مالك: «لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء» قال: «أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريًّا كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام، ويهجر ويؤدب على بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها» اهـ.

قال أبو عمر مقرًّا له: «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلاَّ ما جاء منصوصاً في كتاب الله، أو صح عن رسول ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله

---

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي الأنصاري في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٣٩٦).

أو نحوه يُسلم له ولا يناظر فيه»[1] اهـ.

* إبراهيم بن أحمد بن عمر أبو إسحاق بن شاقلا الحنبلي (٣٦٩هـ):

له مناظرة مع أبـي سليمان الدمشقي في مسائل الصِّفات تبيَّن أنَّ ابـن كُـلاّب لـم يكـن علـى طـريقـة الإمـام أحمـد ولا علـى منهـج السَّلَف.

قال ابن شاقلا: «فقال لي جواباً عن حديث أنس: «إن القلوب بين إصبعين من أصابع الله يقلبها»: إنما هما نعمتان.

فقلت له: هذا الخبر يقول: «إن الأصبعين نعمتان؟» ــ أي: هل قال الخبر: إنَّ الإصبعين نعمتان؟ استنكاراً لتأويله ــ واليدين صفة للذات ــ. ولم يتقدمك بهذا أحد إلاَّ عبد الله بن كُلاّب القطان الذي انتحلت مذهبه، ولا عبرة في التسليم للأصابع والتأويل لها على ما ذكرت: إن القلوب بين نعمتين من نعم الله عَزَّ وجَلّ...».

إلى أن قال: «ثمّ قلت له: أنت مذهبك أنَّ كلام الله عَزَّ وجَلّ ليس بأمر ولا نهي، ولا متشابه ولا ناسخ ولا منسوخ، ولا كلامه مسموع، لأن عندك الله عَزَّ وجَلّ لا يتكلم بصوت، وأن موسى لم يسمع كلام الله عَزَّ وجَلّ بسمعه، وإنما خلق الله عَزَّ وجَلّ في موسى فهماً فهم به.

(١) نقله عنه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٣).

فلما رأى ما عليه في هذا من الشناعة قال: فلعلي أخالف ابن الكُلّاب القطان في هذه المسألة من سائر مذهبه»[1] اهـ.

* أبو عبيد الله عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي ابن بطة (٣٨٤هـ):

قال في ختام كتابه «الإبانة الصغرى» بعد أن ذكر أسماء رؤوس أهل البدع من الجهمية والمعتزلة والقدرية وغيرهم: «ومن خبثائهم، ومن يظهر في كلامه الذب عن السُّنَّة، والنصرة لها، وقوله أخبث القول: ابن كُلّاب، وحسين النجار، وأبو بكر الأصم، وابن علية»[2] اهـ.

* الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ):

قال أحمد بن محمد بن الطاهر المعافري أبو العباس: سمعت أبا عبد الله محمد بن منده الحافظ بأصبهان رحمه الله يقول: «ليتق الله امرؤ وليعتبر عن تقدم ممن كان القول باللفظ مذهبه ومقالته، كيف خرج من الدنيا مهجوراً مذموماً مطروداً من المجالس والبلدان لاعتقاده القبيح؟! وقوله الشنيع المخالف لدين الله مثل:

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٥).

(٢) الشرح والإبانة على أصول السُّنَّة والديانة لابن بطة المعروف بـ «الإبانة الصغرى» (ص٩٥).

الكرابيسي، والشواط، وابن كُلّاب، وابن الأشعري، وأمثالهم ممن كان الجدال والكلام طريقه في دين الله عَزَّ وجَلّ»[1] اهـ.

* العلامة أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفرائيني شيخ الشافعية ببغداد (٤٠٦هـ):

قال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعي في كتابه الذي سماه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول»:

«وكان الشيخ أبو حامد الإسفرائيني شديد الإنكار على الباقلاني وأصحاب الكلام. . .».

وقال: «ولم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري، ويتبرؤن مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه على ما سمعت عدة من المشايخ والأئمة ـ منهم الحافظ: المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي ـ يقولون: سمعنا جماعة من المشايخ الثقات قالوا: كان الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفرائيني إمام الأئمة الذي طبق الأرض علمًا وأصحاباً إذا سعى إلى الجمعة من قطعية الكرج إلى جامع المنصور يدخل الرباط المعروف بالزوزي المحاذي للجامع، ويقبل على من حضر ويقول: اشهدوا عليّ بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، كما قاله الإمام ابن حنبل، لا كما يقوله الباقلاني.

---

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٤٢٤).

وتكرُّر ذلك منه جُمعات، فقيل له في ذلك، فقال: حتى ينتشر في الناس وفي أهل الصلاح ويشيع الخبر في أهل البلاد أني بريء مما هم عليه ــ يعني الأشعرية ــ، وبريء من مذهب أبـي بكر بن الباقلاني، فإن جماعة من المتفقهة الغرباء يدخلون على الباقلاني خفية ويقرؤون عليه فيفتنون بمذهبه، فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة، فيظن ظان أنهم مني تعلموه قبله، وأنا ما قلته، وأنا بريء من مذهب الباقلاني وعقيدته».

قال: «ومعروف شدة الشيخ أبـي حامد على أهل الكلام، حتى ميز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري، وعلقه عنه أبو بكر الزاذاقان. وهو عندي، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابيه «اللمع» و«التبصرة»، حتى لو وافق قول الأشعري وجهًا لأصحابنا ميّزه وقال: هو قول بعض أصحابنا، وبه قالت الأشعرية، ولم يعدّهم من أصحاب الشافعي، استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه، فضلاً عن أصول الدين»[١] اهـ.

* شيخ الشافعية قاضي نيسابور الإمام أبو عمر محمد بن الحسين ابن الهيثم البسطامي الشافعي الواعظ (٤٠٨هـ):

قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي الأنصاري: «سمعت الحاكم عدنان بن عبدة النميري يقول: سمعت أبا عمر البسطامي

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٢/ ٩٥ ــ ٩٨).

يقول: كان أبو الحسن الأشعري أولاً ينتحل الاعتزال، ثمّ رجع فتكلم عليهم، وإنما مذهبه التعطيل، إلاَّ أنه رجع من التصريح إلى التمويه»[1] اهـ.

* الإمام المحدث الزاهد أبو سعد أحمد بن محمد بن الخليل الأنصاري الهروي المالين (٤١٢هـ):

قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي الأنصاري: «سمعت الشيخ أحمد بن أبـي نصر المالين يقول: دخلت جامع عمرو بن العاص رضي الله عنه بمصر في نفر من أصحابي، فلما جلسنا، جاء شيخ فقال: أنتم أهل خراسان أهل سنة، وهذا هو موضع الأشعرية، فقوموا»[2] اهـ.

* الشيخ الإمام الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي (٤٤٤هـ):

قال: «وينبغي أن يتأمل قول الكُلاّبية والأشعرية في الصفات، ليعلم أنهم غير مثبتين إلهاً في الحقيقة، وأنهم يتخيرون من النصوص ما أرادوه، ويتركون سائرها ويخالفونه»[3] اهـ.

وقال أيضاً: «قد صنف غير واحد من المتكلمين من المعتزلة

---

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي الأنصاري في «ذم الكلام وأهله» (٤/٤٠٨).
(٢) المرجع السابق (٤/٤١٨).
(٣) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٧٣).

والكرامية في فضائح الأشعرية والكُلاّبية، كما صنف هؤلاء في فضائح الآخرين. ولكل مخالف للسنة وطريقة أهل الأثر ما يفتضح به عند التأمل. وأهل الأثر لا فضيحة عليهم عند محصل»[1] اهـ.

وقال: «ثمّ بُلي أهل السُّنَّة بعد هؤلاء ــ أي: المعتزلة ــ بقوم يدعون أنهم من أهل الاتباع. وضررهم أكثر من ضرر المعتزلة وغيرهم، وهم: أبو محمد بن كُلاّب، وأبو العباس القلانسي، وأبو الحسن الأشعري...» إلى قوله: «وكلهم أئمة ضلال يدعون الناس إلى مخالفة السُّنَّة وترك الحديث»[2] اهـ.

* أبو محمد علي ابن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ):

ذكر ابن حزم قول الأشعري في أحد قوليه، والذي تابعه عليه الباقلاني وجمهور أصحابه ــ «أن علم الله هو غير الله وخلاف الله، وأنه مع ذلك غير مخلوق لم يزل» ــ، ثمّ قال: «إنها دعوى ساقطة، بلا دليل أصلاً، وما قال بهذا أحد قط من أهل الإسلام قبل هذه الفرقة المحدثة بعد الثلاثماية عام ــ أي: الأشاعرة ــ، فهو خروج عن الإسلام وترك للإجماع المتيقن»[3] اهـ.

---

(١) المرجع السابق (ص١٩٥).

(٢) المرجع السابق (ص٢٢٢).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ١٣٥).

وقال أيضاً: «قال أبو محمد: غلاة المرجئة طائفتان:

إحداهما: الطَّائفة القائلة بأن «الإيمان قول باللسان، وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن عند الله عَزَّ وجَلّ»، وليٌّ له عَزَّ وجَلّ من أهل الجنّة، وهذا قول محمد ابن كرام السجستاني وأصحابه وهو بخراسان وبيت المقدس.

والثانية: بـ «أنَّ الطَّائفة القائلة أن الإيمان عقد بالقلب، وإن أعلن الكفر بلسانه بلا تقية، وعبد الأوثان، أو لزم اليهودية أو النصرانية في دار الإسلام، وعبد الصليب، وأعلن التثليث في دار الإسلام، ومات على ذلك، فهو مؤمن كامل الإيمان عند الله عَزَّ وجَلّ»، وليّ لله عَزَّ وجَلّ من أهل الجنّة، وهذا قول أبي محرز جهم بن صفوان السمرقندي، مولى بني راسب كاتب الحارث بن سريج التميمي، أيام قيامه على نصر بن سيار بخراسان، وقول أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي اليسر الأشعري البصري وأصحابهما.

فأما الجهمية فبخراسان، وأما الأشعرية فكانوا ببغداد والبصرة، ثمّ قامت له سوق بصقلية والقيروان والأندلس، ثمّ رق أمرهم والحمد لله رب العالمين»[1] اهـ.

وقد تعقب في كتابه «الفصل في الملل والأهواء والنحل» كثيراً

(١) المرجع السابق (٤/ ٢٠٤).

من أقوال الأشاعرة في أبواب الاعتقاد، وبيّن مخالفتهم للسنة، وخروجهم عنها.

* الإمام العلاَّمة حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ الأندلسي القرطبي المالكي (٤٦٣هـ):

قال: «أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ ولا يعدون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم»[1] اهـ.

ولا ريب أن الكُلّابية والأشعرية من أهل الكلام. ومما يؤكد كون ابن عبد البر يرى دخول الأشاعرة والكُلّابية في المقصودين بأهل الكلام هنا أنه ساق بعده كلام ابن خويز منداد المالكي في عدّ الأشاعرة من أهل البدع الذين لا تقبل شهادتهم عند الإمام مالك، مقرًّا له.

* شيخ الإسلام الحافظ أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (٤٨١هـ):

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «... كأبي إسماعيل الأنصاري الهروي صاحب كتاب «ذم الكلام»، فإنه من المبالغين في ذم الجهمية لنفيهم الصفات، وله كتاب «تكفير الجهمية»، ويبالغ في ذم الأشعرية مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السُّنَّة والحديث،

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٢).

وربما كان يلعنهم، وقد قال له بعض الناس بحضرة نظام الملك: أتلعن الأشعرية؟ فقال: ألعن من يقول ليس في السماوات إله، ولا في المصحف قرآن، ولا في القبر نبي، وقام من عنده مغضباً»[1] اهـ.

قلت: وقد نقل أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في كتابه «ذم الكلام وأهله» آثاراً كثيرة في ذم الكُلّابية والأشعرية، وفي بعضها غلو وشدة.

* القاضي أبو الحسين محمد بن الحسين الفراء ابن القاضي أبي يعلى (٥٢٦هـ):

قال الذهبي: «وقال السِّلَفي: كان أبو الحسين متعصباً في مذهبه، وكان كثيراً ما يتكلم في الأشاعرة ويُسمعهم، لا تأخذه في الله لومة لائم»[2] اهـ.

* أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلاني (٥٦١هـ):

قال في كتابه «الغنية» في إثبات الصوت والحرف لله تعالى: «وهذه الآيات والأخبار تدل على أن كلام الله عَزَّ وجَلّ صوت لا كصوت الآدميين، كما أن علمه وقدرته وبقية صفاته لا تشبه صفات الآدميين، كذلك صوته. وقد نصَّ الإمام أحمد رحمه الله

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٥٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢٠٦).

تعالى على إثبات الصوت في رواية جماعة من الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين **خلاف ما قالت الأشعرية من أن كلام الله تعالى معنى قائم بنفسه، والله حسيب كل مبتدع ضال مضل...**»[1] اهـ.

وقال أيضاً: «فصل: فأصل ثلاث وسبعين فرقة عشرة: أهل السُّنَّة، والخوارج، والشيعة، والمعتزلة، والمرجئة، والمشبهة، والجهمية، والضرارية، والنجارية، والكُلاّبية...

والجهمية، والنجارية، والضرارية، والكُلاّبية، كل واحدة فرقة واحدة»[2].

* أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ):

قال في «لمعة الاعتقاد»: «ومن السُّنَّة: هجران أهل البدع ومباينتهم، وترك الجدال والخصومات في الدين، وترك النظر في كتب المبتدعة، والإصغاء إلى كلامهم، وكل محدثة في الدين بدعة، وكل متسم بغير الإسلام والسُّنَّة مبتدع: كالرافضة، والجهمية، والخوارج، والقدرية، والمرجئة، والمعتزلة، والكرامية،

(١) الغنية لطالب طريق الحق عَزَّ وجَلّ (١/ ١٣١)، ونقله عنه ابن الآلوسي في «جلاء العينين» (ص٣٥٦).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٧٥).

والكُلاّبية، ونظائرهم، فهذه فرق الضلال، وطوائف البدع، أعاذنا الله منها»[1] اهـ.

وقال في «المناظرة في القرآن»: «ولم تزل هذه الأخبار وهذه اللفظة ـ أي: إثبات الحرف والصوت من كلام الله تعالى ـ متداولة منقولة بين الناس، لا ينكرها منكر، ولا يختلف فيها أحد، إلى أن جاء الأشعري فأنكرها، وخالف الخلق كلهم، مسلمهم وكافرهم، ولا تأثير لقوله عند أهل الحق، ولا تترك الحقائق وقول رسول الله ﷺ وإجماع الأمة لقول الأشعري، إلاَّ من سلبه الله التوفيق، وأعمى بصيرته، وأضله عن سواء السبيل»[2] اهـ.

*** الإمام أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير (٨٤٠هـ):**

قال: «والسنّي يستقبح تأويل المعتزلة والأشعرية للرحمن الرحيم الحكيم غاية الاستقباح... ولم تزل هذه النصوص مُقَرَّرة مُجلّلة مُعتقدة مع تنزيه الله تعالى من نقائصها، مثل تنزيهه من نقائص علم المخلوقين، وإرادتهم في العليم والمريد وغيرهما، حتى فشت البدعة واجتمعت كلمة المعتزلة والأشعرية على تقبيح نسبة الرحمة، والحلم، والمحبة، والخلّة لله تعالى»[3] اهـ.

---

(١) لمعة الاعتقاد (ص٢٠٠).

(٢) المناظرة في القرآن (ص٦٩ ـ ٧٠).

(٣) إيثار الحق على الخلق (ص١٢٨ ـ ١٢٩).

* علامة الكويت محمد بن سليمان آل جراح (١٤١٧هـ):

سئل عن رأيه في كتب الكلام مثل جوهرة التوحيد ــ وهو من منظومات معتقد الأشاعرة ــ فأجاب: «علم الكلام ليس من العقيدة، خارج عن الكتاب والسُّنَّة، وهل دخلت الضلالات والفتن إلاَّ من علم الكلام، وهل محنة الإمام أحمد إلاَّ من علم الكلام؟ هذا الدين لا يؤخذ إلاَّ من الكتاب والسُّنَّة»[١] اهـ.

قلت: وكلام العلماء في ذم الأشاعرة والكُلاّبية، والرد على ما ابتدعوه من الأصول المخالفة لاعتقاد السَّلَف كثير جدًّا، أما الحنابلة فيصعب حصره واستقصاؤه لكثرته، وقد عُلم ما كان بين الحنابلة والأشاعرة من النفرة والتنازع، ومن تأمل تراجم الحنابلة في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، والذيل عليها للحافظ ابن رجب، فضلاً عن غيرها من كتب التواريخ ككتاب تاريخ الإسلام للذهبي، والبداية والنهاية لابن كثير، وغيرها كثير، يجد ذمًّا كثيراً للأشاعرة لما ابتدعوه من الأصول، كما كان من شرف الإسلام ابن الحنبلي عبد الوهاب بن عبد الواحد، والوزير يحيى ابن هبيرة، وتقي الدين عبد الساتر بن عبد الحميد المقدسي، وأبي الحسن بن الزاغوني، والقاضي أبي الحسن بن الفياء الحنبلي، وغيرهم.

---

(١) كتاب «عالم الكويت ومفتيها وفرضيّها الشيخ محمد بن سليمان آل جراح سيرته ومراسلاته وآثاره العلمية» للدكتور وليد المنيس (ص٢٧١).

وقد قال ابن المِبْرَد في كتابه العظيم «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» بعد أن ذكر الذين ترجم لهم ابن عساكر في كتابه «تبيين كذب المفتري» وانتقد ذكره لبعضهم، قال بعد ذلك: «فصل: ونحن نذكر جماعة ممن ورد عنهم مجانبة الأشاعرة، ومجانبة الأشعري وأصحابه من زمنه وإلى اليوم على طريق الاختصار...».

ثمّ ذكر ما يزيد على أربعمائة عالم، ثمّ قال: «فهذه لعمرك الدساكر لا العسكر الملفق الذي قد لفّقه ابن عساكر بالصدق والكذب، الذين لا يبلغون خمسين نفساً ممن قد كذب عليهم، ولو نطوّل تراجم هؤلاء كما أطال في أولئك لكان هذا الكتاب أكثر من عشر مجلدات، ووالله ثمّ والله ثمّ والله! لَما تركنا أكثر مما ذكرنا، ولو ذهبنا نستقصي ونتتبع كل من جانبهم من يومهم وإلى الآن لزادوا على عشرة آلاف نفس»[1] اهـ.

وقد كان أهل المغرب عامة على منافرة الأشاعرة والمتكلمين، حتى أتى ابن تومرت فنشر الأشعرية، وفرضها على الناس، وقد حصل بخروجه شرّ كثير.

قال المراكشي في «المعجب» في كلامه على ابن تومرت وخروجه على المرابطين: «فخرج قاصداً مدينة فاس، فلما وصل

---

(١) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص١٩٦ ــ ٢٨١).

إليها أظهر ما كان يظهره، وتحدث فيما كان يتحدث فيه من العلم، وكان جُلّ ما يدعـو إليـه علم الاعتقاد على طريـق الأشعريـة، وكان أهل المغرب ــ على ما ذكرنا ــ ينافرون هذه العلوم ويعادون من ظهرت عليه، شديداً أمرهم في ذلك»[1] اهـ.

وسيأتي في الفصل الخامس مزيد بيان لذلك.



(١) المعجب في تلخيص أخبار المغرب، للمراكشي (ص٢٧٠).

خلاصة الفصل

أوّلاً: أنَّ ابن كُلاّب والأشعري لم يكونا على طريق السَّلَف، وأن الخلاف بين السَّلَف وبينهما حقيقي لا لفظي.

ثانياً: تبيَّن زيف ما ادَّعاه المؤلِّفان ولبّسا فيه من جعل ابن كُلاّب من أئمة السُّنَّة، وأنه في حقيقته موافق للإمام أحمد، فضلاً عن أبي الحسن الأشعري الذي هو أبعد عن السُّنَّة من ابن كُلاّب.

وهذا قبل رجوعه إلى مذهب السَّلَف في مرحلته الأخيرة، وسيأتي تقريرها قريباً.

بطلان دعوى أن جميع المالكية والشافعية والحنفية أشاعرة أو ماتريدية

ثالثاً: بطلان الدعوى العريضة والباطلة في أن جميع المالكية والشافعية والحنفية من الأشاعرة.

قال محمد حسن هيتو في تقريظه لكتاب المؤلِّفَيْن (ص٧): «فالمالكية كلهم أشاعرة، والشافعية كلهم أشاعرة، والحنفية كلهم أشاعرة أو ماتريدية ولا خلاف بينهم» اهـ.

فما أعرضها من دعوى، بل ما أقبحه من كذب وبهتان.

وتأمل بطلانها وزيفها فيما سبق نقله من كلام أئمة المالكية: كابن خويز منداد، وابن عبد البر، وغيرهم في ذم الأشعرية.

ومن كلام أئمة الشافعية: كأبي العباس بن سريج، ومحمد بن إسحاق السراج، وابن شارك الهروي الشافعي، وشيخ الشافعية أبي حامد الإسفرائيني، وأبي عمر البسطامي، وغيرهم.

ومن كلام أئمة الحنبلية، والحنفية: كلهم في تبديع الأشاعرة، وإخراجهم من أهل السُّنَّة.

ويقال أيضاً: إنَّ هذه الدعوى تستلزم أن يكون الأئمة الأربعة أشاعرة، أو على معتقد الأشاعرة وأصولهم، وإلا كانت باطلة:

فهلاّ نقل لنا المؤلِّفان ولو حرفاً عن أحد الأئمة الأربعة في الكلام حول نفي الجهة عن الله، والمنع من الإشارة إليه وكونه في السماء، أو نفي المكان ونحو ذلك من الألفاظ التي تطفح بها كتب الأشاعرة!.

وهلاّ نقلا ولو عن واحد منهم بإسناد ثابت تأويل شيء من الصفات كالاستواء، والضحك، والمجيء، والإتيان، والرضى، والغضب!.

وهل يمكنهما ادِّعاء أنَّ الأئمة الأربعة كانوا يعتقدون أن القرآن

عبارة عن كلام الله تعالى، وأن كلامه تعالى هو ما قام بذاته، بلا حرف ولا صوت؟ وهو الأمر الذي لم يُعرف لأحد في الإسلام قبل ابن كُلّاب والأشعري!!

فإن عجزا عن ذلك خُصما وتبين بطلان دعواهما.

وإن ادَّعيا ذلك بلا برهان ولا بينة تبين كذبهما وافتراؤهما!!.



الفصل الثاني

في إثبات صحة كتاب «الإبانة» المطبوع للأشعري وبيان بطلان كونه قد تلاعبت به الأيدي

تمهيد

حاول المؤلِّفان عبثاً أن يشكِّكا في صحة المطبوع من كتاب «الإبانة» للأشعري، بعد أن أثبتاه من حيث أصله، زعماً منهما أن أيدي المحرفين والمتلاعبين قد طالته، ولعل ذلك لما علما في إثباته من بطلان دعوى صحة الطريقة الأشعرية، لكونه مخالفاً لما استقر عليه مذهب الأشاعرة. وقد تكلفا ذلك فأتيا بما تمجه الآذان، ويأباه المنهج العلمي، وأتيا فيه بِبِدعٍ من الطرق والبينات، ولم يكن لهما من الأدلة على ذلك إلاَّ الدعاوى المجردة، معتمدَيْن في ذلك على أمور:

الأمور التي اعتمدها المؤلفان في ادعاء التحريف في «الإبانة»

منها: الدعاوى العريضة لبعض المشككين كدعوى الكوثري ومن تبعه بلا بينة ولا برهان.

ومنها: وجود اختلاف يسير بين النسخ في بعض الألفاظ التي لا يكاد يسلم منها أي كتاب.

ومنها: ما أسنده أبو الحسن الأشعري فيه عن أبي حنيفة في أنه كان يرى القول بخلق القرآن.

والجواب عليها كالتالي:



المبحث الأوَّل

الجواب على الأمر الأول
الذي استدلاَّ به على دخول التحريف في كتاب «الإبانة»

أمَّا دعاوى التحريف والتبديل بغير بينة ولا برهان فهذا لا يعجز عنه مُبطل، ولو جاز ذلك لأمكن ادعاء من شاء ما شاء.

ثمّ إنَّ هذا يأباه التحقيق العلمي لأمور:

الأمر الأوَّل: اتِّفاق النسخ المحفوظة الموجودة لكتاب «الإبانة» في أبوابها، ومسائلها، وألفاظها، وهذا يدل على بطلان دعوى التحريف، إذ لو وقع التحريف لاختلفت المسائل وتعارضت الألفاظ وظهر الاختلاف الذي يغير المعاني ويقلب المسائل..

الأمر الثَّاني: أنه بمقارنة ما هو موجود في النسخ الموجودة المتداولة من كتاب «الإبانة» مع ما نُقِل منه في كتب المتقدمين فإننا نجدها متفقة متوافقة.

فقد نقل الحافظ البيهقي فصلاً من كتاب «الإبانة» في كتابه «الاعتقاد» (ص١١٤)، فوجد مطابقاً لما هو مطبوع.

وكذلك نقل ابن عساكر فصولاً منه في كتابه «تبيين كذب المفتري» (ص١٥٢ ــ ١٦٢)، فوجدت مطابقة لما هو موجود.

كما نقل شيخ الإسلام ابن تيمية فصولاً منه أيضاً في غير ما موضع من كتبه ككتاب «نقض التأسيس» (ص٦٣ ــ ٨٥)، وفي «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٤ ــ ٢٢٥)، (٥/ ٩٣ ــ ٩٨، ١٦٨ ــ ١٧٨)، وفي «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٢٠ ــ ٤٢٦) (٢/ ١٥ ــ ٢٦، ٣٤٨ ــ ٣٤٩)؛ حيث نقل فصولاً كثيرة مطابقة لما هو مطبوع من كتاب «الإبانة».

وكذلك ابن القيم كما في «حاشيته على تهذيب السنن» (١٣/ ٣٥ ــ ٣٦)، وفي «مختصر الصواعق» (٢/ ١٦٩)؛ حيث نقل فصولاً عنه في إثبات اليدين لله تعالى، وفي «اجتماع الجيوش الإسلامية» (١٨٢ ــ ١٩٠)، فوجدت جميعها مطابقة لما هو موجود.

ونقل أيضاً الحافظ الذهبي فصولاً منه في كتابيه «العلو» (ص٢١٨)، و «العرش» (٢٩١ ــ ٣٠٣)، فوجدت مطابقة للنسخ الموجودة.

الأمر الثَّالث: أنَّ الذي يؤكِّد ذلك أيضاً هو اتفاق كتب الأشعري المتأخرة مع ما في «الإبانة» من حيث المسائل والتقريرات، فقد قرر في كتاب «مقالات الإسلاميين» في معتقد

أهل الحديث بمثل ما هو موجود في «الإبانة»، وكذلك في «رسالته إلى أهل الثغر». كما أن تقرير المسائل وسياق الحجج في «الإبانة» مطابق لما هو موجود في كتابيه «مقالات الإسلاميين» و «رسالة إلى أهل الثغر»[1].

❑ ❑ ❑

(١) انظر على سبيل المثال ما في «الإبانة» ص١١٨ مع ما في «رسالة إلى أهل الثغر».

المبحث الثَّاني

الجواب على الأمر الثاني
الذي استدلا به على دخول التحريف في كتاب «الإبانة»

وأمَّا ادِّعاء التحريف لوجود اختلاف في بعضِ الألفاظ فهذا باطل لأمور:

منها: أنَّ الألفاظ المذكورة لا تغير من المعنى، ولا تبطله، وهذا النوع من الاختلاف لا يكاد يسلم منه كتاب، وذلك لاختلاف النساخ والرواة، فها هو صحيح البخاري تختلف بعض ألفاظه باختلاف النسخ وها هي المسانيد والسنن كذلك، وهذا أمر أشهر من أن يُذكر، فلو صحت دعوى التحريف بمثل هذا، لما سلم لدينا كتاب!!

وقد ذكر المؤلفان مثالين لهذا التحريف المزعوم:

أوَّلهما:

اختلاف النسخ في إثبات العين لله تعالى، هل هو بلفظ التثنية «عينان» أم بلفظ الإفراد «عين».

ثمّ اجتهدا في إثبات لفظ الإفراد زاعمين أنه الموافق للكتاب والسُّنَّة وأقوال السَّلَف رجماً بالغيب وجهلاً بمنهج السَّلَف، إذ أن السَّلَف يثبتون عينين لله تعالى لائقتين به كما سيأتي.

إلَّا أنَّ مرادنا هنا هو إثبات أن الصحيح من كلام أبي الحسن الأشعري هو لفظ العينين لأمور:

أوَّلاً: لأنه اللفظ الموافق لمعتقد السَّلَف.

إجماع السلف على أن لله عينين

قال عثمان بن سعيد الدارمي في رده على المريسي: «ففي تأويل قول رسول الله ﷺ: «إن الله ليس بأعور» بيان أنه بصير ذو عينين خلاف الأعور»[1] اهـ.

وقال ابن خزيمة في التوحيد في «باب ذكر إثبات العين لله عَزَّ وجَلَّ»: «... فبيَّن النبي ﷺ أن لله عينين، فكان بيانه موافقاً لبيان محكم التنزيل»[2] اهـ.

ثانياً: أنه اللفظ الذي ذكره الأشعري في كتبه الأخرى ككتاب «مقالات الإسلاميين» و «رسالة إلى أهل الثغر».

فقد قال في «مقالات الإسلاميين» في بيان معتقد أهل الحديث: «وأن له عينين كما قال تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤] »[3] اهـ.

---

(١) الرد على المريسي (١/ ٣٢٧).

(٢) التوحيد (ص٤٢).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٨٥).

وقال في فصل «الاختلاف في العين والوجه واليد ونحوها»:
«وقال «أصحاب الحديث»: لسنا نقول في ذلك إلاَّ ما قاله الله عَزَّ وجَلّ أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ، فنقول: وجه بلا كيف، ويدان وعينان بلا كيف»[1] اهـ.

وقال في فصل «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السُّنَّة»: «وأن له عينين بلا كيف كما قال ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤] »[2] اهـ.

كما أنه جعل إنكار العينين لله تعالى من أقوال المعتزلة التي خالفوا بها أهل السُّنَّة، فقال في سياق أقوال المعتزلة في «فصل: قولهم في العين واليد»: «فمنهم من أنكر أن يقال: لله يدان، وأنكر أن يقال: إنه ذو عين، وأن له عينين»[3] اهـ.

وهذا بيِّنٌ في أنَّ أبا الحسن الأشعري يثبت العينين لله تعالى.

إلاَّ أن يدَّعي المؤلِّفان أن «مقالات الإسلاميين» أيضاً قد نالته أيدي المحرفين، كما هي حجة كل مبطل، وليس هذا عنهما ببعيد!!!

(١) المرجع السابق (١/ ٢٩٠).
(٢) المرجع السابق (١/ ٣٤٥).
(٣) المرجع السابق (١/ ٢٧١).

ثالثاً: أنَّ إثبات العينين لله تعالى هو قول أئمة أصحاب الأشعري، ومن أشهرهم وأمثلهم أبو بكر بن الطيب الباقلاني.

فقد قال في كتاب «الإنصاف في بيان صفات الله تعالى»: «فنصَّ تعالى على إثبات أسمائه وصفات ذاته...»، ثمّ ذكر جملة من الصفات، إلى أن قال: «والعينين اللتين أفصح بإثباتهما من صفاته القرآن وتواترت بذلك أخبار الرسول عليه السَّلام، فقال عزَّ وجَلّ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]»[1] اهـ.

فها هو أجل أصحاب أبي الحسن الأشعري يثبت العينين لله تعالى، لا عيناً واحدة.

فيا سبحان الله! ما أعظم جهل المؤلِّفَيْن بأقوال كبار أئمتهما، فضلاً عن أقوال السَّلَف وأئمة السُّنَّة.

رابعاً: أن هذا الاختلاف ليس في النسخ الموجودة الآن، بل هو في النسخ القديمة التي نقل منها العلماء، فإن ابن عساكر في نقله عن «الإبانة» قد ذكر لفظ الإفراد في العين كما في «تبيين كذب المفتري».

بينما نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عنه لفظ التثنية في كتبه، كما في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٢٢)، وفي «مجموع الفتاوى» (٥/ ٩٤)، وفي «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٣٣٧).

---

(١) الإنصاف (ص٢٤).

وكذلك ابن القيم نقل عنه لفظ التثنية كما في «الصواعق المرسلة» (١/ ٢٦٥)، وفي «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٢٨٩).

وهذا يدل على أنه من جنس الاختلاف الموجود بين نسخ أي كتاب.

بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية قد نقل عن ابن عساكر ما حكاه من قول الأشعري في «الإبانة» في «تبيين كذب المفتري» بلفظ التثنية، كما في «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٣٣٧).

وكذلك ابن القيم نقل عن «تبيين كذب المفتري» لفظ التثنية كما في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص١٨٢).

خامساً: أنه ليس هناك تعارض بين لفظ التثنية ولفظ الإفراد. إذ أن لفظ الإفراد يراد به الجنس، بمعنى أن الله متصف بالعين، كما يقال «للّه يد» أي جنس اليد.

المثال الثّاني:

ما وُجد في بعض النسخ من زيادة لفظ «منزهاً عن الحلول والاتحاد» في إثبات صفة الاستواء لله تعالى.

فقال في بعض النسخ: «فدل على أنه تعالى منفرد بوحدانيته مستوٍ على عرشه [استواءاً منزهاً عن الحلول والاتحاد] ».

وهـذه الـزيـادة لا تغيـر المعنـى ولكنهـا تـوضـح حقيقـة صفـة الاستواء لله تعالى وأنه استواءٌ لا يلزم منه حلول الله في العرش ولا اتحاده به، فليس فيها منافاة، وإنما هي تأكيد.

فكيف يُدّعى أنها تدل على التحريف؟ مع أن التحريف يكون في زيادة أو حذف ما يبطل المعنى أو يغيره، وليست هذه منها.

ما هو التحريف؟

وهذان هما أمثل مثالين وجدهما المؤلفان ليثبتا التحريف المزعوم، إذ لو وجدا ما هو أمثل وأوضح منهما لذكراه، وحَسْبُ القارىء أن يرى في هذين المثالين حجم الأمانة العلمية، ورصانة البحث العلمي والتحقيق الموضوعي لدى المؤلِّفَيْن!!!.



المبحث الثَّالث

الجواب على الأمر الثالث
الذي استدلا به على دخول التحريف في كتاب «الإبانة»

وأما استدلالهما على تحريف «الإبانة» بما هو مُسنَد فيه عن أبي حنيفة رحمه الله في القول بخلق القرآن. فهذا إلى العبث أقرب منه إلى التحقيق.

إذ أنَّ هذه القصة المذكورة عن أبي حنيفة رحمه الله، قد رواها جمع من الأئمة، فقد رواها البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٢٧)، وفي «خلق أفعال العباد» (ص٧)، ورواها عبد الله بن الإمام أحمد في كتابه «السُّنَّة» (١/ ١٨٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٨٠)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (٢/ ٢٣٩)، وابن الجعد في «مسنده» (ص٦٦)، والخطيب في «تاريخ بغدد» (١٣/ ٣٨٨).

فهل يُفهم من هذا: أن هذه الكتب قد نالتها أيدي المحرفين أيضاً؟؟؟.

بل إنَّ عبد الله بن الإمام أحمد قد عقد فصلاً فيما ورد في أبـي حنيفة رحمه الله من الذم.

فقال: «باب: ما حفظتُ عن أبـي وغيره من المشايخ في أبـي حنيفة»، ثمّ ساق آثاراً كثيرة[1].

ولا يعني هذا صحة كل ما نُسِب إلى أبـي حنيفة كما نُسب إليه القول بخلق القرآن، بل الصحيح الثابت عنه هو: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، كما نص على ذلك في «الفقه الأكبر» له، وفي غيره من كتبه ورسائله، وكما في كتاب «العقيدة» لابن صاعد، وغير ذلك من الكتب. إلاَّ أن المقصد هنا أن نبيّن أن ما هو منسوب لأبـي حنيفة من القول بخلق القرآن مذكور في كتب أهل السُّنَّـة. فلا يُستغرب أن يذكره الأشعري أيضاً. فكيف يكون دليلاً على دخول التحريف في كتاب «الإبانة».

والذي أوقع المؤلِّفَيْن في هذا المنزلق من الجهالة، وهذا الهذيان العلمي، هو اتباعهما لإمام المتعصبين لأبـي حنيفة، وهو محمد زاهد الكوثري، الذي كان يسفِّه كل أحد ولو كان إماماً من أئمة السُّنَّة في سبيل الانتصار لأبـي حنيفة، إذ أنه كان حنفيًّا متعصباً محترقاً، بينما نجد المؤلِّفَيْن يصفانه بالعلاَّمة.

---

(١) السُّنَّـة (١/ ١٨٠).

وحتى نعرف حقيقة هذا العلاَّمة الذي هو إمام متَّبع لدى الأشعريِّيْن، سأكتفي بنقل بعض عباراته في حق الأئمة الأعلام، والسَّلَف الكرام في المبحث التالي.

❑ ❑ ❑

المبحث الرَّابع

افتراءات وطعون محمد زاهد الكوثري في الصَّحابة والأئمَّة

قال أحمد بن صديق الغماري عنه في كتابه «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري»: «فأوَّل ما نذكر به الأستاذ ـ أي: الكوثري ـ مما أساء به إلى نفسه، وحاد به عن سبيل أهل العلم، ونطق به خلفاً، واتبع غير سبيل المؤمنين، قذفه لكبار الأئمة، وأساطين العلماء وحفَّاظ الشريعة، وحملة السُّنَّة، والغض من منصبهم، والحط من قدرهم، وكشف سترهم، وتتبع عوراتهم مع جلالة قدرهم، ورفعة مكانتهم، واحترامهم بين المسلمين»[1] اهـ.

وقال العلاَّمة محمد بهجت البيطار في رسالته «الكوثري وتعليقاته» (ص٢٦): «وجملة القول: أن هذا الرجل لا يعتد بعقله، ولا بنقله، ولا بعلمه، ولا بدينه، ومن يراجع تعليقاته يتحقق صدق ما قلناه»[2] اهـ.

---

(١) بيان تلبيس المفتري (ص٤٤).

(٢) نقلاً عن «براءة أهل السُّنَّة من الوقيعة في علماء الأمة» (الردود ص٢٧٤).

وأما من طعن الكوثري فيهم فكثير، أذكر منهم طائفة:

١ ــ أنس بن مالك رضي الله عنه:

فقد قال في «نكته» لما ذكر تحديث أنس للحجاج بحديث العرنيين عائباً عليه: «فلو كان متحفظاً بقوة يقظته لما ساعد ذلك الظالم بما يتخذه حجة في الظلم البالغ، ولذا يجعل أبو حنيفة انفراد مثله في مثل ذلك الحدث الجلل موضع وقفة».

قال الغماري معلقاً: «أي لأنه كذب على النبـي ﷺ وأخبر عنه بما لا أصل له! . . . !! فقبحك الله ما أوقحك، وأقل حياءك وخوفك من الله . . »[١] اهـ.

٢ ــ عبد الله بن عباس رضي الله عنه:

قال الغماري: «فقال في (ص١٩٧) من «النكت» ــ عن الحديث الذي خرجه ابن أبـي شيبة عن عطاء قال: «أوتر معاوية بركعة، فأُنْكِر ذلك عليه، فَسُئِل عنه ابن عباس فقال: أصاب السُّنَّة ــ ما نصّه:

«فلو صح عن ابن عباس هذا لحُمل على التقية!، لأنه كان حاربه تحت راية عليّ ــ كرَّم الله وجهه ــ ، فلا مانع من أن يحسب حسابه في مجالسه العامة دون مجلسه الخاص».

---

(١) المرجع السابق (ص٥٤ ــ ٥٥).

أي: فيكذب على رسول الله ﷺ، وعلى شريعته ودينه، ويقول: إن معاوية أصاب السُّنَّة، وهو لا يعتقد ذلك، بل يعتقد أن السُّنَّة خلاف ذلك، وهي ما رآه أبو حنيفة من الإيتار بثلاث. . . فانظر إلى هذا المجرم القليل الدين، كيف يستهين بصاحب رسول الله ﷺ وابن عمه»[1] اهـ.

٣ ــ الإمام مالك:

قال الغماري: «وقال عن الإمام مالك: «إنه مجرم، والمجرم لا يُقلّد في إجرامه، وإنه كاد الدِّين بأمور»، فقال في (ص١١٦) من «تأنيبه»[2] عقب إسناد الخطيب من وجوه عن مالك أنه قال: «إن أبا حنيفة كاد الدين» ما نصّه:

«ولست أدري كيف يرميه من يرميه بكيد الدين؟، مع أنه لم يكن متساهلاً في أمر الطهور، ولا متبرئاً من المسح على الخفين في رواية من الروايات، ولا منقطعاً عن الجمعة والجماعات، ولا قائلاً بتحليل لحم الكُلاّب، ولا مبيحاً للأثفار، ولا محكماً لعمل أهل المدينة بلده على الأدلة الشرعية، ولا متوسعاً في سد الذرائع بالرأي، ولا مسترسلاً في المصالح».

أي: فيكون مالك صاحب هذه الأقوال هو الكائد للدين!

---

(١) المرجع السابق (ص٦٢).

(٢) أي «تأنيب الخطيب» للكوثري (ص١٨٤ ــ ١٨٥).

ثمّ قال: «ولكبار قدماء المالكية في أمثال تلك الكلمات المروية عن مالك ثلاثة آراء» فذكرها، ثمّ قال: «فظهر من ذلك أن تلك الأقوال ــ على فرض ثبوتها، ممن نسبت إليهم ــ يكون القائل مجرماً، فأنَّى يُقلّد المجرم في إجرامه!»[1] اهـ.

٤ ــ الإمام الشَّافعي:

قال الغماري: «وطعن في نسب الإمام الشافعي المتفق عليه، وجعله من الموالي لا من قريش، وقال: «إنه جاهل بالعربية والحديث، ضعيف فيه، جاهل بأحكام الفقه، وإنه خالف الإجماع في أربع مائة مسألة، وابتدع رد الاحتجاج بالمرسل، وإنه لذلك يصح أن يقول فيه المنتقد ما شاء، وإنه ليس بأوثق رواة الموطأ عن مالك...»، في كثير من هذا وأشباهه، مما يدل على احتقار تام، وازدراء كامل لذلك الإمام العظيم المخصوص بين الأئمة باتباع السُّنَّة...»، ثمّ نقل أقواله بنصوصها[2] اهـ.

٥ ــ الإمام أحمد:

قال الغماري: «وقال عن أحمد بن حنبل في (ص١٤١) من «تأنيبه»[3]، ما نصّه:

---

(١) تلبيس المفتري (ص٦٦).

(٢) المرجع السابق (ص٧٢).

(٣) تأنيب الخطيب (ص٢٢٢).

«وليس بقليل بين الفقهاء من لم يرض بتدوين أقوال أحمد في عداد أقوال الفقهاء، باعتبار أنه محدث غير فقيه عنده، وأنى لغير الفقيه إبداءٌ لرأي متزن في فقه الفقهاء!»

وقال عنه أيضاً في (ص١٤٣)[1] عند تعرضه لذكر ما رواه الخطيب عن أحمد قال: «ما قول أبي حنيفة والبعر عندي إلاَّ سواء»، ما نصه:

«والمصدر المضاف من ألفاظ العموم عند الفقهاء، فيكون لذلك اللفظ خطورة بالغة، لأن أبا حنيفة يعتقد في الله تعالى ما يكون خلافه كفراً، أو بدعة شنيعة عند من ألقى السمع وهو شهيد، ومسائله في الفقه: غالبها مسائل إجماعية بين الأئمة المتبوعين، سبقهم أبو حنيفة في تدوينها، والقسم الجاري فيه التنازع منها قليل، فيكون امتهان قوله في المسائل الاعتقادية، والمسائل الفقهية التي ما نازعه فيها أحد من أئمة المسلمين محض كفر لا يصدر ممن له دين، فيكون هذا طعناً في أحمد لا في أبي حنيفة»[2] اهـ.

وطعونه كثيرة، يطول المجال لذكرها، لكني أكتفي بذكرها مختصرة مع الإشارة إلى مواضعها.

---

(١) المرجع السابق (ص٢٢٥).

(٢) تلبيس المفتري (ص٧٩).

٦ ــ نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري:

قال فيه: «ونعيم بن حماد معروف ــ قال الغماري: عند الكوثري ــ باختلاق مثالب أبي حنيفة، وكلام أهل الجرح والتعديل فيه واسع الذيل، وذكره غير واحد من كبار علماء أصول الدين في عداد المجسمة، بل القائلين باللحم والدم»[(١)] اهـ.

قلت: وازن بين كلام الكوثري في نعيم بن حماد، وبين كلام تلميذه البخاري حيث قال: ولقد بيّن نعيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق، وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلَّا بالفعل، فمن كان له فعل فهو حي، ومن لم يكن له فعل فهو ميت، وأن أفعال العباد مخلوقة، فضُيِّق عليه حتى مضى لسبيله، وتوجّع أهل العلم لما نزل به.

وفي اتِّفاق المسلمين دليل على أن نعيماً ومن نحا نحوه ليس بمفارق ولا مبتدع، بل البِدْعُ والرئيس بالجهل بغيرهم أولى، إذ يفتون بالآراء المختلفة مما لم يأذن به الله»[(٢)] اهـ.

٧ ــ عثمان بن سعيد الدارمي:

قال فيه: «وعثمان بن سعيد في السند هو صاحب «النقض» مجسم، مكشوف الأمر، يعادي أئمة التنزيه ــ قال الغماري:

---

(١) المرجع السابق (ص٣٤٢).

(٢) خلق أفعال العباد (ص١٠٧).

أي: تكذيب القرآن والسُّنَّة ـ، ويصرح بإثبات القيام، والقعود، والحركة، والاستقرار المكاني، والحد ـ قال الغماري: أي: يروي ذلك بأسانيده إلى النبي ﷺ ـ، ونحو ذلك له تعالى، ومثله يكون جاهلاً بالله سبحانه، بعيداً عن أن تُقبل روايته ـ قال الغماري: جزاءً له على رواية أحاديث رسول الله ﷺ ـ»[١].

ونقل كلاماً له في كتاب «الرد على المريسي» ثمّ قال الكوثري: «فيما تُرى، هل يوجد في البسيطة من يكفر هذا الكفر الأخرق سوى صاحب «النقض» ومتابعيه؟!»[٢].

وقال عنه أيضاً: «أفلا يسخر التلاميذ في المدارس الابتدائية... من عقل هذا المحدث الحشوي الذي لم يزل عقله في دور الطفولة باعتقاد أن رأس الجبل يكون أقرب إلى المعبود؟ فتبًّا لهذا العقل الوثني، لهذا الهرم، وتبًّا ثمّ تبًّا لعقول الذين يتابعونه في ذلك أو يثنون عليه!»[٣].

٨ ـ عبد الله بن الإمام أحمد:

قال فيه: «ليس بحجة، بل روايته مردودة، وخبره غير مقبول، لأنه كذاب»[٤].

---

(١) تلبيس المفتري (ص٣٤٥).

(٢) مقالات الكوثري (ص٣٦٢).

(٣) المرجع السابق (٣٦٣).

(٤) تلبيس المفتري (ص٣٥٥).

وقال عن كتابه «السُّنَّـة»: «كتاب الزيغ»[1].

ونقل كلاماً له في كتابه السُّنَّـة ثمّ قال: «فهل ترك قائل هذه الكلمات شيئاً من الوثنية والتجسيم... فهل يشك مسلم في خروج من يعتقد ذلك من الإيمان إلى الوثنية الصريحة؟!»[2].

٩ ــ محمد بن إسحاق بن خزيمة:

قال عنه: «ولهذين الكتابين[3] ثالث في مجلد ضخم يسميه مؤلفه ابن خزيمة «كتاب التوحيد» وهو عند محققي أهل العلم كتاب الشرك، وذلك لما حواه من الآراء الوثنية...»[4].

وقال: «ابن خزيمة افتضح بخوضه فيما لا يعنيه، وجعل نفسه عرضة لسخرية الساخرين من أهل الكلام»[5].

وقال: «كثير الأخطاء في باقي الأبواب... أغلاطه الخطرة»[6].

وقال: «ابن خزيمة وابن حامد شيخ أبـي يعلى جِدُّ مسكين في هذه المباحث ــ أي: الصفات ــ»[7].

---

(١) مقالات الكوثري (ص٣٩٩).

(٢) المرجع السابق (ص٤٠٢)

(٣) يقصد «كتاب السنة» لعبد الله، و «نقض المريسي» للدارمي.

(٤) المرجع السابق (ص٤٠٤).

(٥) حاشية الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٤٢).

(٦) المرجع السابق (ص٣٧١).

(٧) المرجع السابق (ص٣٩٦).

وقال: «إلا من يميل إلى مذهبه في الضلال»[1].

وقال: «يُقضى بمحوه من ديوان العلماء... ولابن خزيمة كلام في الوجه والمماثلة لا يدع له وجهاً يواجه به أهل العلم، ومثله لا يُلتفت إليه في باب الاعتقاد»[2].

١٠ ــ ابن قتيبة:

قال عنه: «مخلّط»[3].

١١ ــ شيخ الإسلام ابن تيمية:

قال عنه: «وقد سئمت من تتبع مخازي هذا الرجل المسكين، الذي ضاعت مواهبه في شتى البدع، وفي «تكملتنا» على «السيف الصقيل» ما يشفي غلة كل غليل، في تعقب مخازي ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم»[4].

وقال: «بل هو وارث علوم صابئة حرّان حقًّا، والمستلف من السَّلَف ما يكسوها كسوة الخيانة والتلبيس»[5].

---

(١) المرجع السابق (ص٤٢٦).
(٢) المرجع السابق (ص٤٤٤).
(٣) المرجع السابق (ص٣٧٥).
(٤) مقالات الكوثري (ص٣٩٦).
(٥) حاشية السيف الصقيل للكوثري (مطبوع في مجموع العقيدة وعلم الكلام من أعمال الكوثري) (ص٤٧٥).

١٢ ــ ابن القيِّم:

وقد اتَّهمه بعظائم كما في رسالته «تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم». فقد رماه بـ: «الكفر، والزندقة، وأنه ضال مضل، وزائغ، ومبتدع، ووقح، وكذاب، وحشوي، وبليد، وغبي، وجاهل، ومهاتر، وخارجي، وتيس حمار، وملعون، ومن إخوان اليهود والنصارى، ومنحل من الدين والعقل...»[١].

١٣ ــ الحافظ الذهبي:

قال عنه: «ولا تغتر بالذهبي وأذياله»[٢].

وقال: «فتجعل كلام هؤلاء من قبيل العلو الحسي الذي يتخيله أمثال الذهبي من المغفلين»[٣].

١٤ ــ الشوكاني:

نقل في «المقالات» كلمة ابن حريوة اليمني في الشوكاني إذ قال: «إنه يهودي مندس بين المسلمين لإفساد دينهم». فأيدها الكوثري فرحاً بها بقوله: «وليس ذلك ببعيد، لمناصبته العداء لعامة المسلمين وخاصتهم على تعاقب القرون»[٤].

---

(١) حاشية السيف الصقيل (مطبوع ضمن «مجموع العقيدة وعلم الكلام من أعمال الكوثري» (ص٤١٥ ــ ٥٥٩).

(٢) حاشية الأسماء والصفات للبيهقي (ص١٠٠).

(٣) المرجع السابق (ص٥١٨).

(٤) مقالات الكوثري (ص٤١٠).

وقد تكلم في كثيرين يطول الكلام في نقل أقواله فيهم منهم: الاصطخري[1]، وابن أبـي حاتم[2]، وابن رشد[3]، وابن حامد[4]، وابن الزاغوني[5]، والقاضي أبـو يعلى[6]، ومحمـد بن أبـي شيبـة، ومحمد بن وهب المالكي، وأبـي الحسن الكرجي، وابن أبـي داود، والطلمنكي، واللالكائي، وحرب الكرماني[7].

واتَّهم الخطيب باللواط[8]، والحافظ ابن حجر بالزنا[9].

وقد تعقبه كثيرون، منهم: الحافظ المعلمي اليماني في كتابه «التنكيل بمـا في تأنيـب الكوثري مـن الأباطيـل»، وأحمـد صديـق الغماري في «تلبيس كذب المفتري محمد زاهد الكوثري»، والشيخ بكر أبو زيـد في «بـراءة أهل السُّنَّـة من الوقيعـة في علمـاء الأمـة»، وغيرهم.

---

(١) حاشية الأسماء والصفات للبيهقي (ص٢٤٥).
(٢) المرجع السابق (ص٣٤٢).
(٣) المرجع السابق (ص٣٧٣).
(٤) المرجع السابق (ص٣٩٦).
(٥) المرجع السابق (ص٤٤٣).
(٦) المرجع السابق (ص٤٤٣).
(٧) انظر كلامه في هؤلاء في حاشيته على السيف الصقيل (ضمن مجموعة العقيدة وعلم الكلام من أعمال الكوثري) (ص٤٩٥ ــ ٤٩٦).
(٨) تلبيس المفتري (ص٤٨ ــ ٤٩).
(٩) المرجع السابق (ص٥١ ــ ٥٢).

ومثل هذا لا يعد في جملة العلماء فضلاً أن يقال عنه: علامة؟!!!

❑ ❑ ❑

الفصل الثالث

في إثبات المرحلة الثالثة الأخيرة لأبي الحسن الأشعري وهي مرحلة العودة إلى السُّنَّة

تمهيد

لقد مرَّت الأشعرية بمراحل قبل أن تستقر إلى ما هي عليه الآن.

فقد كان أبو الحسن الأشعري على طريق المعتزلة، ثمّ تركهم وسلك طريق ابن كُلاّب.

ثمّ في آخر حياته سلك سبيل السُّنَّة، واقتفى أثر الإمام أحمد فألَّف «الإبانة»، وعليها اعتمد الحافظ ابن عساكر في إثبات عقيدته في كتابه «تبيين كذب المفتري»، واعتمده الحافظ أبو بكر السمعاني في كتابه «الاعتقاد»، وحكى عنه في مواضع منه، ولم يذكر من تواليفه سواه[1].

(١) انظر: نقض التأسيس لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٨٥).

وهذا المذهب الذي استقرَّ عليه أخيراً قد بيَّنه أيضاً في أواخر ما ألَّف مثل: «مقالات الإسلاميين»، و «رسالة إلى أهل الثغر»، وهي مطبوعة متداولة.

❑ ❑ ❑

المبحث الأوَّل

سياق الأدلّة
على إثبات المرحلة الثالثة الأخيرة للأشعري

الأمور التي تدل على ثبوت المرحلة الأخيرة للأشعري

هذه المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة العودة إلى السُّنَّة وترك الطريقة الكُلّابية، يدل على ثبوتها أمور:

الأمر الأول: نصوص العلماء في إثبات المرحلة الثالثة الأخيرة

أوّلاً: أنها مرحلة قد أثبتها المؤرخون وعلى رأسهم الحافظ ابن كثير وهو من هو في التاريخ وسعة الاطلاع.

كلام ابن كثير

فقال: «ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري ثلاثة أحوال:

أوّلها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة.

الحال الثّاني: إثبات الصِّفات العقليَّة السبع وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام. وتأويل الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك.

الحال الثَّالث: إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه جرياً

على منوال السَّلَف، وهي طريقته في «الإبانة» التي صنَّفها آخراً»[1] اهـ.

كلام الذهبي

وأشار إليها الذهبي في السير فقال: «قلت: رأيت لأبي الحسن أربعة تواليف في الأصول، يذكر فيها قواعد مذهب السَّلَف في الصفات، وقال فيها: تُمر كما جاءت، ثمّ قال: وبذلك أقول وبه أدين ولا تُؤوّل»[2] اهـ.

بل ونصَّ عليها في كتابه «العرش» قائلاً: «ولد الأشعري سنة ستين ومائتين، ومات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة بالبصرة رحمه الله، وكان معتزليًّا ثمّ تاب، ووافق أصحاب الحديث في أشياء يخالفون فيها المعتزلة، ثمّ وافق أصحاب الحديث في أكثر ما يقولونه، وهو ما ذكرناه عنه من أنه نقل إجماعهم على ذلك، وأنه موافق لهم في جميع ذلك، فله ثلاثة أحوال: حال كان معتزلياً، وحال كان سنياً في بعض دون البعض، وحال كان في غالب الأصول سنياً، وهو الذي علمناه من حاله.»[3].

كلام ابن تيمية

وأشار إلى هذا قبلهما شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «إن الأشعرى وإن كان من تلامذة المعتزلة ثمّ تاب، فإنه تلميذ الجبائى،

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعيين (١/ ٢١٠)، ونقله عنه المرتضى الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٢/ ٤)، ولم يتعقبه.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٦).

(٣) كتاب العرش للذهبي (ص٣٠٢ ــ ٣٠٣).

ومال إلى طريقة ابن كُلّاب، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة.

ثمّ لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم»[1] اهـ.

كلام الآلوسي

وقال العلامة الآلوسي: «فقلت: يا مولاي يشهد لحقية مذهب السَّلَف في المتشابهات، وهو إجراؤها على ظواهرها مع التنزيه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾: إجماع القرون الثلاثة الذين شهد بخيرتهم خير البشر ﷺ...

ولجلالة شأن ذلك المذهب ذهب إليه غير واحد من أجلة الخلف... ومنهم: **الإمام أبو الحسن الأشعري**، فإنَّ آخر أمره الرجوع إلى ذلك المذهب الجليل، بل الرجوع إلى ما عليه السَّلَف في جميع المعتقدات.

قال في كتابه «الإبانة» الذي هو آخر مؤلفاته بعد كلام طويل: «الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان عليه أحمد بن حنبل نضّر الله تعالى وجهه قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون» اهـ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٨).

وهو ظاهر في أنه سلفي العقيدة. وكيف لا؟! والإمام أحمد علم في ذلك، ولهذا [نعص لميه][1] من بين أئمة الحديث. ويُعلم من هذا أن ما عليه الأشاعرة غير ما رجع إليه إمامهم في آخر أمره من اتباع السَّلَف الصالح، فلَيْتهم رجعوا كما رجع، واتبعوا ما اتبع»[2] اهـ.

الأمر الثاني: موافقة ما قرره الأشعري في كتبه لمعتقد أهل السُّنَّة المخالف لمعتقد الأشاعرة

ثانياً: أنَّ ما قرَّره أبو الحسن الأشعري في «الإبانة» و «مقالات الإسلاميين» و «رسالة إلى أهل الثغر» من مسائل المعتقد ومنه صفات الله تعالى موافق لمعتقد السَّلَف، ومخالف لما عليه الأشاعرة؛ إذ أنه قد أثبت الصفات لله تعالى على ظاهرها، ومنع من تأويلها، وعد من تأولها مبتدعة وجهمية، كما سبق نقل كثيرٍ من كلامه في ثنايا هذا الكتاب، وهذا يمنع تماماً أن يكون قد قرر فيه التفويض الذي يزعمه الأشاعرة، بل إنه صرح بأن الصفات حقيقة، وأوجب الأخذ بالظاهر، وبيّن أن آيات الصفات مفهومة معلومة، وردَّ على من تأولها وأخرجها عن حقيقتها. وهذا يؤكد أنها تمثل مرحلة مغايرة عن مرحلته الكُلاّبية.

اتهام بعض العلماء للأشعري بأنه إنما ألف الإبانة وقاية من أهل السُّنَّة دليل على مخالفة ما فيه للأشعرية

ومما يؤكد هذا: قول بعض الطاعنين في أبي الحسن الأشعري أنه إنما أَلَّف «الإبانة» وقاية لأهل السُّنَّة..!!

---

(1) هكذا في المطبوع.

(2) غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب (ص٣٨٥ ـ ٣٨٦).

فقد قال أبو علي الأهوازي: «وللأشعري كتاب في السُنَّـة قد جعله أصحابه وقاية لهم من أهل السُنَّـة، يتولون به العوام من أصحابنا، سماه كتاب «الإبانة»، صنفه ببغداد لما دخلها، فلم يقبل ذلك منه الحنابلة وهجروه.

وسمعت أبا عبد الله الحمراني يقول: لما دخل الأشعري إلى بغداد جاء إلى البربهاري، فجعل يقول: «رددت على الجبائي، وعلى أبـي هاشم ونقضت عليهم وعلى اليهود والنصارى وعلى المجوس، فقلت وقالوا»، وأكثر الكلام في ذلك، فلما سكت، قال البربهاري: «ما أدري مما قلت قليلاً ولا كثيراً، ما نعرف إلاَّ ما قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل».

فخرج من عنده وصنف كتاب «الإبانة»، فلم يقبلوه منه، ولم يظهر ببغداد إلى أن خرج منها»[1] اهـ.

وظـاهـر هـذا يـدل علـى أن كتـاب «الإبـانـة» ليـس علـى طريقة الأشاعرة، ولذلـك ظـن بعـض الطاعنيـن فيـه أنـه إنمـا ألفـه إرضاءاً لهم، ووقاية لنفسـه مـن إنكـارهم عليـه، وهـذا الظـن وإن لـم يكن صحيحـاً، إلاَّ أنه يثبـت أن منهـج الأشعـري فـي «الإبانـة» موافـق لأهـل السُنَّـة، ومخـالف للكُلاَّبيـة والأشعريـة، وهـو بيـت القصيد.

---

(١) نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٣٤١).

اعتراف الكوثري بأن الأشعري ألف الإبانة محاباة لأهل السُّنَّة

والعجيب هنا أن الكوثري على شدة تعصبه وحقده على أهل السُّنَّة والجماعة، وعلى شدة مجازفاته وافتراءاته الكثيرة، اعترف بأن كتاب «الإبانة» للأشعري ينقض مذهب الأشاعرة، ولهذا ادعى أن الأشعري ألفه محاباة لأهل السُّنَّة ولإمامهم البربهاري حينئذ. فقال في مقدمته لكتاب «الإنصاف» للباقلاني: «وأما «الإبانة» التي كان قدمها إلى البربهاري في أوائل انتقاله إلى معتقد السُّنَّة، فتحتوي على بعض آراء غير مبرهنة، جارى فيها النَّقلة ليتدرج بهم إلى الحق، لكنه لم ينفع ذلك ــ على تلاعب الأقلام فيها ــ، فاستقرَّ رأيه ــ بعد عهدَيْ الإفراط والتفريط ــ على ما نقله هؤلاء عنه من الآراء المعتدلة على خلاف مزاعم ابن كثير»[1] اهـ.

كلام ابن درباس في رجوع الأشعري عن الطريقة الكلابية

وقال الإمام القاضي كمال الدين أبو حامد محمد بن درباس المصري الشافعي (٦٥٩هـ) في رسالته «الذب عن أبي الحسن الأشعري»: «فاعلموا معشر الإخوان... بأن كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» الذي ألفه الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، هو الذي استقر عليه أمره فيما كان يعتقده، وبما كان يدين الله سبحانه وتعالى بعد رجوعه عن الاعتزال بمَنِّ الله ولطفه. وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه، فقد رجع عنها، وتبرأ إلى الله سبحانه وتعالى منها.

كيف، وقد نص فيه على أنه ديانته التي يدين الله سبحانه بها،

(١) مقدمة كتاب «الإنصاف» (ص١١).

وروى وأثبت ديانة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث الماضين، وقول أحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين، وأنه ما دل عليه كتاب الله وسُنَّة رسوله.

فهل يسوغ أن يُقال: إنه رجع إلى غيره؟ فإلى ماذا يرجع تراه!. يرجع عن كتاب الله وسنة نبي الله، خلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون، وأئمة الحديث الماضين، وقد علم أنه مذهبهم ورواه عنهم!! هذا لعمري ما لا يليق نسبته إلى عوام المسلمين، كيف بأئمة الدِّين...!!»، إلى أن قال: «وقد ذكر هذا الكتاب، واعتمد عليه وأثبته عن الإمام أبي الحسن رحمه الله، وأثنى عليه لما ذكره فيه، وبرأه من كل بدعة نسبت إليه، ونقل منه إلى تصنيفه: جماعة من الأئمة الأعلام من فقهاء الإسلام، وأئمة القراء، وحفاظ الحديث وغيرهم» ثمّ ذكر جماعة منهم[1] اهـ.

الأمر الثالث: عدّ الأشعري الكلابية فرقة مباينة لأهل الحديث

ثالثاً: أنه قد بيّن في «مقالات الإسلاميين» أن الكُلّابية فرقة مباينة لأهل الحديث، ونقل أقوالهم، في كثير من المسائل، ولم يجعلهم في جملة أهل الحديث، وقد سبق نقل أقواله، ولو كان كُلّابيًّا لما فرّق بينهم وبين أهل الحديث، ولجمعهم في مصطلح واحد، إما أن يدخلهم تحت مصطلح أهل الحديث، أو تحت الكُلّابية.

(١) رسالة الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس (ص١٠٧).

الأمر الرابع: إعراض الأشاعرة عن كتب الأشعري المتأخرة

رابعاً: ممَّا يؤكِّد هذا أنَّ الأشاعرة المتأخرين لا ينقلون في كتبهم شيئاً مما ذكره الأشعري في كتبه الموجودة وهي «مقالات الإسلاميين» و «رسالة إلى أهل الثغر» و «الإبانة»، وحاولوا عبثاً أن ينكروا نسبة كتاب «الإبانة» المطبوع المتداول إليه، وما ذاك إلاَّ لعلمهم أنه ينقض عليهم أصولهم، وقد سبق إثبات كونه كلامه غير محرف ولا معبوث به.

بل يكفي في إبطال دعواهم ما سطره في «مقالات الإسلاميين» و «رسالة إلى أهل الثغر»، وما نقله ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» والبيهقي في «الأسماء والصفات»، والذهبي في «العلو» من كتاب «الإبانة»، فضلاً عما نقله ابن تيمية وابن القيم منه في كتبهما التي سبق الإشارة إليها.

الأمر الخامس: عدم انتساب الأشعري لابن كلاب

خامساً: أنَّ أبا الحسن الأشعري ذكر في أول كتاب «الإبانة»: أنه سائر على درب الإمام أحمد ووصفه بأنه إمام أهل السُّنَّة، ولم ينتسب قط لابن كُلاّب ولا اعتزى إليه في شيء من كتبه الموجودة. ومعلوم أن ابن كُلاّب كان مبايناً لطريق الإمام أحمد، وأن الإمام أحمد كان ينهى عن الكُلاّبية وعن كبارهم كالحارث المحاسبي وأصحابه، ويصفهم بالجهمية، كما سبق تقريره، وهذا مشهور مستفيض عنه، فلو كان الأشعري على طريق ابن كُلاّب لما انتسب إلى الإمام أحمد، مع علمه بنهيه عن ابن كُلاّب وتحذيره من طريقته.

❑ ❑ ❑

المبحث الثاني

الردّ على ما أورده نفاة المرحلة الأخيرة

الجواب على عدم إيراد كثير ممن ترجم له من أصحابه وغيرهم المرحلة الأخيرة

أما ما أورده المؤلفان على هذا من أن كثيراً ممن ترجم لأبي الحسن لم يذكروا المرحلة الأخيرة.

فالجواب أن يقال: إنَّ هذا قد يكون بسبب جهلهم بذلك.

والقاعدة تقول: إنَّ المُثبت مقدم على النافي، ومن علم حجة على من لم يعلم.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا: «فإن قيل إن ابن فورك وأتباعه لم يذكروا هذا، قيل: له سببان:

أحدهما: أنَّ هذا الكتاب ـ أي: «الإبانة» للأشعري ـ ونحوه، صنفه ببغداد في آخر عمره، لما زاد استبصاره بالسُّنَّة، ولعله لم يفصح في بعض الكتب القديمة بما أفصح فيه وفي أمثاله، وإن كان لم ينف فيها ما ذكره هنا في الكتب المتأخرة، ففرق بين عدم القول، وبين القول بالعدم. وابن فورك قد ذكر فيما صنفه من أخبار الأشعري تصانيفه قبل ذلك، فقال ـ أي: ابن فورك ـ :

«. . . وبقي إلى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة»، قال: «فأما أسامي كتبه إلى سنة عشرين وثلاثمائة، فإنه ذكر في كتابه الذي سماه «العمد في الرؤية» أسامي أكثر كتبه». . . ثمّ قال: «وقد عاش بعد ذلك إلى سنة أربع وعشرين وصنف فيها كتباً» ذكر منها أشياء.

قال ابن عساكر بعد أن ذكر كلام ابن فورك: «هذا آخر ما ذكره ابن فورك من تصانيفه، وقد وقع إلي أشياء لم يذكرها في تسمية تواليفه، فمنها . . .»[1] اهـ.



(١) نقض التأسيس (ص٩٠ ــ ٩١).

المبحث الثَّالث

أسباب انتقال الأشعري لمذهب أهل السُّنَّة وتركه للطريقة الكُلاّبية

من أسباب انتقال الأشعري لمذهب السلف التقاؤه بزكريا السجزي

كانَ مِن أسباب انتقاله إلى السُّنَّة، وتركه للمذهب الكُلاّبي، التقاؤه بمحدث البصرة الحافظ زكريا الساجي، وهو الذي أخذ عنه معتقد أهل السُّنَّة.

قال الذهبي في ترجمة الساجي: «وكان من أئمة الحديث، أخذ عنه أبو الحسن الأشعري مقالة السَّلَف في الصفات، واعتمد عليها أبو الحسن في عدة تآليف»[1] اهـ.

وقال في «العلوّ»: «وكان الساجي شيخ البصرة وحافظها، وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري الحديث ومقالات أهل السُّنَّة»[2] اهـ.

وقد سبق نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وقوله: «وأخذ عن

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/١٩٨).

(٢) العلو (ص٢٠٥).

زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثمّ لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم» اهـ.

وقال أيضاً في موضع آخر: «ومذهب أهل السُّنَّة الذي يحكيه الأشعري في مقالاته عن أهل السُّنَّة والحديث، أخذ جملته عن زكريا بن يحيى الساجي الإمام الفقيه عالم البصرة في وقته، وهو أخذ عن أصحاب حماد وغيرهم، فيه ألفاظ معروفة من ألفاظ حماد بن زيد كقوله: «يدنو من خلقه كيف شاء»، ثمّ أخذ الأشعري تمام ذلك عن أصحاب الإمام أحمد لما قدم بغداد، وإن كان زكريا بن يحيى وطبقته هم أيضاً من أصحاب أحمد كذلك.

وقد ذكر أبو عبد الله ابن بطة في «إبانته الكبرى» عن زكريا بن يحيى الساجي جمل مقالات أهل السُّنَّة، وهي تشبه ما ذكره الأشعري في «مقالاته»، وكان الساجي شيخ الأشعري الذي أخذ عنه الفقه والحديث والسُّنَّة، وكذلك ذكر أصحابه»[1] اهـ.

وسبق نقل كلام أبي علي الأهوازي أن الأشعري ألفه ببغداد بعدما خرج من عند الإمام البربهاري.

❑ ❑ ❑

---

(١) نقض التأسيس (ص١٢٣).

الفصل الرابع

بيان مخالفة متأخّري الأشاعرة للأشعري ولكبار أصحابه

تمهيد

مع كلّ ما سبق بيانه وتقريره، فلا بدّ أن يُعلم أيضاً أنَّ ابن كُلّاب، والأشعري، وكبار أصحابه كأبي الحسن الطبري، وأبي عبد الله بن مجاهد الباهلي، ثمّ من بعدهم كأبي بكر الباقلاني وأبي إسحاق الإسفرائيني، لم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية لله تعالى التي في القرآن كالوجه، واليدين، والعينين، والاستواء، ونحوها، وإبطال قول من نفاها وتأولها، ولم يُنقل عنهم غير ذلك، وليس لهم فيها قولان، وهذه كتبهم موجودة، ليس فيها حرف من تأويلها أو ذكر قولين، ومن قال غير ذلك فقد وهم، وإنما أدخل هذا في مذهبه متأخّرو الأشاعرة كأبي المعالي الجويني والرازي وأبي حامد ونحوهم.

كلام الطرقي في تبرئة الأشعري مما عليه متأخرو الأشاعرة

قال أبو العباس أحمد بن ثابت الطرقي الحافظ صاحب كتاب «اللوامع في الجمع بين الصحاح والجوامع» في بيان مسألة الاستواء

مـن تـأليفـه: «ورأيـت هـؤلاء الجهميـة ـ يشيـر إلـى متـأخـري الأشاعرة ـ، ينتمون ـ في نفي العرش، وتعطيل الاستواء ـ إلى أبـي الحسن الأشعري، وما هذا بأول باطلٍ ادعوه، وكذب تعاطوه، فقد قرأت في كتابه الموسوم بـ«الإبانة عن أصول الديانة» أدلة من جملة ما ذكر على إثبات الاستواء، وقال في جملة ذلك: «ومن دعاء أهل الإسلام جميعاً إذا رغبوا إلى الله تعالى في الأمر النازل بهم، يقولون جميعاً: يا ساكن العرش»، ثمّ قال: «ومِن حَلِفِهم جميعاً قولهم: لا والذي احتجب بسبع سماوات»[1] اهـ.

وسبق أيضاً نقل قول ابن درباس، والآلوسي في ذلك.

بل وسبق نقل نصوص الأشعري، وابن كُلّاب في إثبات هذه الصفات لله تعالى، وإبطال تأويلها.

تلخيص أبي زهرة لمنهج الأشعري

وقد درس الشيخ أبو زهرة منهج أبـي الحسن الأشعري ولخصه في النقاط التالية:

١ ـ أنه يرى الأخذ بكل ما جاء به الكتاب والسُّنَّة في مسائل الاعتقاد، ويحتج بكل وسائل الإقناع والإفحام في تأييد ذلك.

٢ ـ أنه يأخذ بظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه من غير أن يقع في التشبيه، فهو يعتقد أن لله وجهاً لا كوجه العبيد،

---

(١) نقلـه عنـه شيـخ الإسـلام ابـن تيميـة فـي نقـض التـأسيس (ص٨٧ ـ ٨٨)، وابن درباس في «رسالة الذب عن أبـي الحسن الأشعري» (ص١١١).

وأن لله يداً لا تشبه أيدي المخلوقات.

٣ ــ أنه يرى الاحتجاج بحديث الآحاد في العقائد، وهو دليل لإثباتها، وقد أعلن اعتقاد أشياء تثبت بأحاديث الآحاد.

٤ ــ أنه في آرائه كان يجانب أهل الأهواء جميعاً والمعتزلة، ويجتهد في أن لا يقع فيما وقع فيه كثير من المنحرفين[١].

❑ ❑ ❑

(١) ابن تيمية حياته وعصره آراؤه وفقهه (ص١٥٤).

المبحث الأوَّل

نصوص أئمة أصحاب الأشعري
في إثبات الصفات لله تعالى والمنع مِن تأويلها

وأنا أنقل هنا بعض نصوص أئمة أصحابه في إثباتها، والمنع من تأويلها:

*** أبو الحسن علي بن مهدي الطبري:**

قال الذهبي في «العلو» نقلاً عنه: «قال الإمام أبو الحسن علي بن مهدي الطبري تلميذ الأشعري في كتاب «مشكل الآيات» له في باب قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: «اعلم أن الله في السماء، فوق كل شيء، مستو على عرشه، بمعنى أنه عال عليه، ومعنى الاستواء الاعتلاء، كما تقول العرب: استويت على ظهر الدابة، واستويت على السطح، بمعنى علوته، واستوت الشمس على رأسي، واستوى الطير على قمة رأسي، بمعنى علا في الجو فوجد فوق رأسي، فالقديم جل جلاله عالٍ على عرشه، يدلك على أنه في السماء عال على عرشه قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]،

وقوله: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقوله: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ﴾ [السجدة: ٥].

وزعم البلخي أن استواء الله على العرش هو الاستيلاء عليه، مأخوذ من قول العرب: استوى بشر على العراق، أي استولى عليها، وقال: إنَّ العرش يكون «المُلْك»، فيقال له: ما أنكرت أن يكون عرش الرحمن جسماً خلقه، وأمر ملائكته بحمله؟ قال ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧]، وأمية يقول:

مجدوا الله فهو للمجد أهل ربنا في السماء أمسى كبيرا

بالبناء الأعلى الذي سبق الناس وسوى فوق السماء سريرا

قال: مما يدل على أن الاستواء ههنا ليس بالاستيلاء أنه لو كان كذلك لم يكن ينبغي أن يخص العرش بالاستيلاء عليه دون سائر خلقه، إذ هو مستول على العرش، وعلى الخلق، ليس للعرش مزية على ما وصفته، فبان بذلك فساد قوله.

ثمّ يقال له أيضاً: إن الاستواء ليس هو الاستيلاء الذي هو من قول العرب: استوى فلان على كذا، أي: استولى، إذا تمكن منه بعد أن لم يكن متمكناً، فلما كان الباري عَزَّ وجَلّ لا يوصف بالتمكن بعد أن لم يكن متمكناً لم يصرف معنى الاستواء إلى الاستيلاء.

ثمّ ذكر ما حدثه نفطويه عن داود بن علي عن ابن الأعرابي

ــ وقد مر ــ ثمّ قال: فإن قيل: ما تقولون في قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]؟ قيل له: معنى ذلك أنه فوق السماء على العرش، كما قال: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، بمعنى: على الأرض، وقال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، فكذلك: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]. فإن قيل: فما تقولون في قوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]؟ قيل له: إن بعض القراء يجعل الوقف في: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ثمّ يبتدىء: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾، وكيفما كان فلو أنَّ قائلاً قال: فلان بالشام والعراق ملك، لدل على أن ملكه بالشام والعراق، لا أن ذاته فيهما. . . ».

إلى أن قال: «وإنما أمرنا الله برفع أيدينا قاصدين إليه برفعها نحو العرش الذي هو مستو عليه»[(١)] اهـ.

قلت: فانظر إلى حكايته عن المعتزلة القول بأن العرش: الملك، ثمّ انظر إلى ما قاله عبد القاهر البغدادي في الاستواء: «والصحيح عندنا تأويل العرش في هذه الآية على معنى الملك»[(٢)] اهـ.

وانظر أيضاً إبطاله لتفسير الملك بالاستيلاء والقهر، وجعل هذا من أقوال الجهمية، ثمّ انظر إلى ما قال أبو المعالي الجويني:

---

(١) أورده الذهبي في العلو (ص٢٣١)، ونقله شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٣٥).

(٢) أصول الدين (ص١١٣).

«لم يمتنع منا حمل الاستواء على القهر والغلبة»[1] اهـ.

*** القاضي أبو بكر محمد بن الطيب البصري الباقلاني:**

قال في كتاب «الإنصاف»: «فنص تعالى على إثبات أسمائه وصفات ذاته، وأخبر أنه ذو الوجه الباقي بعد تقضي الماضيات، كما قال عَزَّ وجَلّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، واليدين اللتين نطق بإثباتهما له القرآن في قوله عَزَّ وجَلّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، وأنهما ليستا جارحتين، ولا ذوي صورة وهيئة، والعينين اللتين أفصح بإثباتهما من صفاته القرآن، وتواترت بذلك أخبار الرسول عليه السَّلام، فقال عَزَّ وجَلّ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] و ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وأن عينه ليست بحاسة من الحواس، ولا تشبه الجوارح والأجناس»[2] اهـ.

وقال الذهبي في «العلو»: «قال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب البصري الباقلاني الذي ليس في المتكلمين الأشعرية أفضل منه مطلقاً في كتاب «الإبانة» من تأليفه: فإن قيل فما الدليل

---

(١) الإرشاد (ص٤٠).

(٢) الإنصاف (ص٢٤).

على أن لله وجهاً؟ قيل: قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صۤ: ٧٥]، فأثبت لنفسه وجهاً ويداً.

فإن قيل: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة، إذ كنتم لا تعقلون وجهاً ويداً إلاَّ جارحة؟ قلنا: لا يجب هذا، كما لا يجب في كل شيء كان قديماً بذاته أن يكون جوهراً، لأنا وإياكم لم نجد قديماً بنفسه في شاهدنا إلاَّ كذلك.

وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عرضاً، واعتلوا بالوجود.

فإن قيل: فهل تقولون إنه في كل مكان؟ قيل: معاذ الله، بل هو مستو على عرشه، كما أخبر في كتابه فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦].

قال: ولو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان وفمه وفي الحشوش، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، ويصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خلفنا ويميننا وشمالنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه، وتخطئة قائله. إلى أن قال: وصفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفاً بها: الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والوجه واليدان والعينان والغضب والرضا.

وقال مثل هذا القول في كتاب «التمهيد»[1] له.

وقال في كتاب «الذب عن أبي الحسن الأشعري» كذلك: قولنا في جميع المروي عن رسول الله في صفات الله إذا صح من إثبات اليدين والوجه والعينين، ونقول: إنه يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام، وإنه ينزل إلى السماء الدنيا كما في الحديث، وإنه مستو على عرشه...».

إلى أن قال: «وقد بينا دين الأئمة وأهل السُّنَّة أن هذه الصفات تمر كما جاءت بغير تكييف، ولا تحديد، ولا تجنيس، ولا تصوير، كما روي عن الزهري وعن مالك في الاستواء، فمن تجاوز هذا فقد تعدى وابتدع وضل.

قلت ـ أي: الذهبي معلقاً ـ: فهذا النفس نفس هذا الإمام، وأين مثله في تبحره وذكائه وبصره بالملل والنحل، فلقد امتلأ الوجود بقوم لا يدرون ما السَّلَف، ولا يعرفون إلاَّ السلب، ونفي الصفات وردها، صم بكم غتم عجم، يدعون إلى العقل ولا يكونون على النقل»[2] اهـ.

وقد قال الذهبي في بيان التغير الذي طرأ على الأشعرية لما

---

(١) تمهيد الأوائل (ص٢٩٥ ـ ٢٩٨).

(٢) العلو (ص٢٣٧)، والسير (١٧/ ٥٥٨)، ونقله شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٩٨ ـ ٩٩).

نقل كلام أبي الحسن الأشعري في «الإبانة»: «فلو انتهى أصحابنا المتكلمون إلى مقالة أبي الحسن هذه، ولزموها، لأحسنوا، ولكنهم خاضوا كخوض حكماء الأوائل في الأشياء، ومشوا خلف المنطق، فلا قوة إلاَّ بالله»[1] اهـ.

❑ ❑ ❑

---

(١) العلو (ص٢٢٢).

المبحث الثَّاني

بيان بطلان أن يكون للأشعري قولان في الصفات وبيان خطأ من حكى عنه ذلك

لقد ادَّعى كثير من متأخِّري الأشاعرة أن للأشعري قولين في الصِّفات: التأويل والتفويض، واستقر هذا القول عند الأشعرية حتى أصبح قضية مسلمة لا تقبل الجدال.

ولكن التحقيق يأبى ذلك، إذ أن المتأمل في كتب الأشعري الموجودة ككتاب «الإبانة»، وكتاب «رسالة إلى أهل الثغر»، وكتاب «مقالات الإسلاميين» يجدها متفقة جميعها على قول واحد، وإبطال كل ما سواه، وهذا القول هو إثبات جميع الصفات لله تعالى على ظاهرها، ونفي وإبطال التعرض لها بتأويل، أو تحريف وهذه الكتب تمثل المرحلة الأخيرة التي استقر عليها مذهبه الذي توفي عليه.

وبناءاً عليه فإن من حكى عنه قولين، بمعنى رأيين سائغين يجوز القول بأحدها فقد غلط عليه، إذ ليس عنده ما يثبت ذلك إلاَّ كلام بعض متأخري الأشاعرة مع مخالفته صراحة لما هو مسطّر في كتبه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «بل أبو المعالي الجويني ونحوه ممن انتسب إلى الأشعري، ذكروا في كتبهم من الحجج العقليات النافية للصفات الخبرية ما لم يذكره ابن كُلّاب والأشعري وأئمة أصحابهما، كالقاضي أبي بكر بن الطيب وأمثاله، فإن هؤلاء متفقون على إثبات الصفات الخبرية، كالوجه واليد والاستواء، وليس للأشعري في ذلك قولان، بل لم يتنازع الناقلون لمذهبه نفسه في أنه يثبت الصفات الخبرية التي في القرآن، وليس في كتبه المعروفة إلاَّ إثبات هذه الصفات، وإبطال قول من نفاها وتأول النصوص، وقد رد في كتبه على المعتزلة الذين ينفون صفة اليد والوجه والاستواء، ويتأولون ذلك بالاستيلاء، ما هو معروف في كتبه لمن يتبعه، ولم ينقل عنه أحد نقيض ذلك، ولا نقل أحد عنه في تأويل هذه الصفات قولين.

ولكن، لأتباعه فيها قولان، فأما هو وأئمة أصحابه فمذهبهم إثبات هذه الصفات الخبرية، وإبطال ما ينفيها من الحجج العقلية، وإبطال تأويل نصوصها.

وأبو المعالي وأتباعه نفوا هذه الصفات موافقة للمعتزلة والجهمية، ثمّ لهم قولان: أحدهما تأويل نصوصها، وهو أول قولي أبي المعالي كما ذكره في «الإرشاد»، والثاني: تفويض معانيها إلى الرب، وهو آخر قولي أبي المعالي، كما ذكره في «الرِّسالة النظاميَّة»، وذكر ما يدلّ على أن السَّلَف كانوا مجمعين على أن

التأويل ليس بسائغ ولا واجب، ثمّ هؤلاء منهم من ينفيها ويقول: إن العقل الصريح نفى هذه الصفات، ومنهم من يقف ويقول: ليس لنا دليل سمعي ولا عقلي لا على إثباتها، ولا على نفيها، وهي طريقة الرازي والآمدي.

وأبو حامد تارة يثبت الصفات العقلية متابعة للأشعري وأصحابه، وتارة ينفيها أو يردها إلى العلم، موافقة للمتفلسفة، وتارة يقف، وهو آخر أحواله، ثمّ يعتصم بالسُّنَّة ويشتغل بالحديث وعلى ذلك مات»[1] اهـ.

وقد سبق نقل كلام الذهبي، وابن كثير، وابن درباس، وأحمد الطرقي، والآلوسي، كلهم في بيان مخالفة متأخري الأشاعرة لمذهب الأشعري نفسه.



(١) درء التعارض (٥/ ٢٤٨).

الفصل الخامس

إبطال دعوى الأشاعرة أنهم أكثر الأُمَّة

لقد تكرَّرت دعوى بعض الأشاعرة بأنَّهم أكثر الأُمَّة، وأصبح الكثير منهم يتناقلونها في كتبهم ومحاضراتهم، يُغرون بها الجهال ممن لا علم لهم بحقيقة الأمر.

فقد قال المؤلفان (ص٢٤٨): «ومذهب الأشاعرة ومن وافقهم من أهل السُّنَّة الذي عليه سواد الأمة، وأكابر أهل الفضل فيها» اهـ.

وقالا (ص٣١): «هذا المذهب الذي يدين به تسعة أعشار أمة الإسلام، وسوادها الأعظم وعلماؤها ودهماؤها» اهـ.

بيان تكذيب الواقع التاريخي لهذه الدعوى

ولا ريب أنها دعوى مجردة عن الدليل، ويكذبها الواقع التاريخي، ويكفي في إبطالها ما سبق تفصيله في بيان مذهب السَّلَف وطريقهم وبيان مخالفة الأشعرية له، وخروجهم عنه.

وجميع من نقلنا نصوصهم في هذا الكتاب بدءاً من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة رضي الله عنهم، ومن لم ننقل عنهم من السَّلَف، جميعهم مخالفون للأشاعرة في أصول الاعتقاد،

ومبطلون لأقوالهم ومذهبهم، فضلاً عمن نقلنا عنهم الطعن في الأشاعرة، والتنصيص على خروجهم عن السُّنَّة والطريق.

وحسبك من ذكرهم ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية»، والذهبي في «العلو» من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة والعلماء، ممن نصّوا في مسألة علو الله تعالى بنفسه على خلقه بما يخالف مذهب الأشاعرة، وهي واحدة من مسائل الاعتقاد، فكيف إذا أضيف إليهم من نصّوا في بقية مسائل الاعتقاد بما يخالف مذهب الأشاعرة؟.

فهل يمكن بعد ذلك أن يُدّعى أن الأشاعرة هم أكثر الأمة، وهم مخالفون للقرون المفضلة الأولى؟!!

نقل ابن المِبْرَد عن ٤١٥ عالماً مجانباً للأشعرية

وقد ذكر ابن المِبْرَد في كتابه «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» أكثر من أربعمائة عالمٍ من بين محدث وفقيه وعابد وإمام، كلهم مجانبون للأشاعرة ذامونَ لهم، بدءاً من عصر الأشعري وحتى وقته، صدَّرهم بأبي الحسن البربهاري، وختمهم بجمال الدين يوسف بن محمد المرداوي صاحب كتاب «الإنصاف»، ثمّ قال بعد ذلك: «والله ثمّ والله ثمّ والله لَمَا تركنا أكثر مما ذكرنا، ولو ذهبنا نستقصي ونتتبع كل من جانبهم من يومهم وإلى الآن لزادوا على عشرة آلاف نفس»[1] اهـ.

---

(١) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص٢٨١).

بل إنَّ ابن عساكر وهو من خدم الأشعرية بكتابه «تبيين كذب المفتري» قد اعترف بأن أكثر الناس في زمانه وقبل ذلك على غير ما عليه الأشعرية. . .

فقد قال في التبيين: «فإن قيل: إن الجم الغفير في سائر الأزمان وأكثر العامة في جميع البلدان لا يقتدون بالأشعري ولا يقلدونه، ولا يرون مذهبه، وهم السواد الأعظم، وسبيلهم السبيل الأقوم»[1] اهـ.

وقد قال ابن المِبْرَد معلقاً على كلامه هنا: «وهذا الكلام يدل على صحة ما قلنا، وأنه في ذلك العصر وما قبله كانت الغلبة عليهم، وبعد لم يظهر شأنهم»[2] اهـ.

وإذا كان أبو الحسن الأشعري إنما ولد سنة ٢٦٠هـ، وقيل: ٢٧٠هـ، فما الذي كانت عليه الأمة قبله؟ أفتراها كانت على عقيدة الأشعري الذي لم يكن شيئاً مذكورا كما يزعم هؤلاء؟!!

أم أن العقيدة كانت خافية عليهم، حتى ظهر أبو الحسن الأشعري فأيقظ الأمة من سباتها؟

فإن قال قائل: إن الأشعري لم يأت بشيء جديد، ولكنه أبان أموراً وأوضحها في رده على المعتزلة حتى كشف عوارهم، وهذا

(١) تبيين كذب المفتري (ص٣٣١).
(٢) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (٢٢٨٣).

سبب الانتساب إليه، لكونه صار علماً على السُنَّة في مقابل المعتزلة.

بطلان دعوى الانتساب للأشعري لكونه كشف عوار المعتزلة

فالجواب أن هذا بلا ريب بعيد عن التحقيق، فضلاً عن الواقع والتاريخ، إذ أن ظهور المعتزلة كان متقدماً على ظهور الأشعري بأكثر من قرن ونصف من الزمان، فضلاً عن الجهمية التي كانت أسبق ظهوراً من المعتزلة. ومن المعلوم أن ظهور هاتين الفرقتين قد جوبه برد عنيف من السَّلَف والأئمة، الذين أنكروا عليهم أعظم النكير، وحكموا بضلالهم، بل وكُفْرِ الجهمية منهم، فقام أئمة السُنَّة ابتداءاً من الحسن البصري وإلى عصر الأشعري بالرد على شبهاتهم، وكشف عوارهم. وكتب السُنَّة طافحة بآثار السَّلَف في النكير على الجهمية والمعتزلة والردِّ على ما ابتدعوه، فانظر كتاب السُنَّة لعبد الله بن الإمام أحمد، وأصول اعتقاد السُنَّة للالكائي، و«الإبانة» لابن بطة وغيرها كثير. وقد نقلنا في ثنايا هذا الكتاب كثيراً من كلامهم.

ولم يكتف السَّلَف بمقولة أو مقولتين، بل إنهم قد كتبوا الكتب وصنفوا المصنفات في الرد عليهم، ككتب «الرد على الجهمية» للإمام أحمد، وابنه عبد الله، وابن أبي حاتم، وابن قتيبة، والدارمي، والكناني، وابن منده، وأبي العباس السراج وغيرهم كثير، فضلاً عما تضمنته كتب السُنَّة من أبواب الرد على الجهمية، كما فعله البخاري في صحيحه، وأبو داود في سننه، وغيرهما.

ناهيك عن كتب السُّنَّة الأخرى، والتي أُلِّفت لبيان معتقد السَّلَف والردِّ على أهل البدع والمخالفين من أصناف المعطلة والمشبهة[1].

والمعلوم أن المعتزلة والجهمية قد قويت شوكتهم في أواخر القرن الثاني، لما تأثر بهم الخليفة المأمون، حتى حصلت تلك الفتنة العظيمة، التي امتُحن فيها العلماء، وأوذي فيها الإمام أحمد أذى عظيماً، وهي فتنة القول بخلق القرآن، وقد تتابع على هذه الفتنة ثلاثة خلفاء: المأمون، والواثق، والمعتصم، وهذا قد ساهم كثيراً في دفع عجلة السَّلَف لكشف أباطيل هاتين الفرقتين، والجواب عن شبهاتهم، خشية التباسها على الناس.

ومع كل هذه الردود من السَّلَف والأئمة على الجهمية والمعتزلة، وما حصل من الفتنة بهم، فإننا لم نجد أحداً من السَّلَف قط يقرر ما قرره الأشعري في الاعتقاد، لا من حيث التأصيل والتقعيد، ولا من حيث الرد على المعتزلة والنكير، بل على العكس من ذلك: وجدنا نصوصهم صريحة في نقض أصوله الاعتقادية في أسماء الله وصفاته، كما سبق بيانه في الباب الأول، فضلاً عن سائر أبواب الاعتقاد كالإيمان، والقدر، والنبوات وغيرها من أبواب الاعتقاد التي لم نعرّج عليها في كتابنا هذا.

لم يقرر أحد من السلف في ردهم على المعتزلة ما قرره الأشعري في رده عليهم

---

(١) للمزيد في معرفة كتب السَّلَف في الردود على الجهمية والمعتزلة انظر رسالة: «تاريخ تدوين العقيدة السَّلَفية» لعبد السلام بن برجس.

ومن ظن أن السَّلَف كانوا عاجزين عن البيان والتوضيح لأصول المعتقد، والردِّ على المخالفين كالجهمية والمعتزلة، وكشف عوارهم، والجواب على شبهاتهم، ونقض أصولهم، حتى أتى الأشعري فأبان عما لم يعلموه، ورد على المعتزلة بما لم يستطيعوه؟! فقد ظن بهم ظن السّوْء، ونسبهم إلى الجهل والعجز. وكفى به ضلالاً وخسراناً.

قال ابن المِبْرَد في إبطال هذه الدعوى: «فيا سبحان الله! قبل توبته ـ أي: من الاعتزال ـ ما كان للمسلمين أئمة يقتدى بهم، حتى يُتخذ مبتدع تاب من بدعته إماماً؟ كأن الناس ماتوا إلى هذا الحد كله، ولم يبق من يصلح للإمامة، حتى يتوب مبتدع من بدعته فيصير إمامهم، وأهل الإسلام قاطبة تُقدّم متكلماً على أئمة الحديث جميعهم في حال كثرة العلماء، ما هذا الهذيان؟»[1] اهـ.

كيف يُتخذ الأشعري إماماً في السُّنَّة وقد قضى معظم عمره على البدعة

ثمّ يقال: كيف يُدّعى ذلك في رجل قضى أربعين سنة من عمره على الاعتزال، ثمّ تاب في آخر حياته، وعاش في مرحلة التوبة ما يقرب من عشر سنين تزيد قليلاً أو تنقص قليلاً على اختلاف الروايات في مولده، كيف يكون مثل من كان هذا حاله إماماً للمسلمين؟ متى تعلّم العلم ورسخ فيه حتى يُتّخذ إماماً دون أئمة السُّنَّة وأهل الحديث؟ هذا ضرب من المحال، بل من الجنون.

---

(١) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص١٠٥).

قال ابن المِبْرَد في رده على ابن عساكر: «فقد أثبت ـ أي: ابن عساكر ـ أنه كان أكثر عمره على غير السُّنَّة، وأنه كان معتزليًّا متكلِّماً، وأنه تاب من الاعتزال ولم يتب من الكلام.

فيا سبحان الله! من كان بهذه المثابة وبهذه الحالة يُجعلُ إمام المسلمين والمقتدى به، يُترك مثل أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وابن المبارك، ولا يُقتدى ولا يُذكر إلاَّ هذا الذي أقام على البدعة عمره»[1] اهـ.

ويقال أيضاً: إنَّ أبا الحسن الأشعري بعد رجوعه إلى طريق الكُلاّبية ثمّ إلى طريق السُّنَّة المحضة، لم يكن مبرِّزاً في شيء من العلوم سوى علم الكلام، ومن كان هذا حاله فحسبه أن يكون متبعاً للسَّلَف ومنتسباً لأئمة السُّنَّة وهو الأمر الذي قرره وذكره في أول كتابه الذي يمثل مرحلته الأخيرة: «الإبانة» حيث انتسب فيه إلى الإمام أحمد إمام أهل السُّنَّة والجماعة، وأما أن يكون هو الإمام الذي يُقتدى به ويُنتسب إليه فهذا ضرب من المجازفة، بل الانحراف.

قيام أهل الحديث بمن فيهم الخليفة ضد الأشعرية في القرنين الرابع والخامس

ومن المعلوم أن المسلمين كانوا على جادة السُّنَّة والطريق حتى ظهرت الفرق الكلامية، وحصلت الفتن وابتُلي المسلمون، فلما جاء أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس وبدأ يظهر بعض رؤوس

(١) المرجع السابق (ص١٠٨).

الأشاعرة وغيرهم من أهل الكلام، انتهض السَّلَفيون لدحر هذه الفتنة، وكشف زيفها وأباطيلها، حتى كتب الخليفة العباسي القادر بالله تلك العقيدة المعروفة بالقادرية والتي سبق أن ذكرنا طرفاً منها، وأمر أن يُرسل بها إلى أنحاء الدولة العباسية وأطراف الأمة الإسلامية.

وكانت هذه العقيدة قد كتبها أبو أحمد الكرجي المعروف بالقصاب المتوفي سنة (٣٦٠هـ)، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه[1]، مما يعني أنه قد كتبها للقادر بالله قبل توليه الخلافة، إذ أنه تولى الخلافة سنة (٣٨١هـ)، ثمّ أظهرها في خلافته وأرسل بها في الآفاق.

قال الوزير ابن جهير: «هكذا فعلنا أيام القادر، قرىء في المساجد والجوامع»[2].

وممَّن عمل بهذا الأمر من نشر العقيدة ودعوة الناس إليها أعظم ملوك الدولة الغزنوية وفاتح الهند العظيم محمود بن سبكتكين[3]، وكان يحكم أكثر المشرق الإسلامي إلى الهند، فقد أمر بالسُّنَّة واتباعها، وأمر بلعن أهل البدع بأصنافهم على المنابر.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٢)، والصفدية (٢/ ١٦٢).

(٢) ذكر ذلك ابن الجوزي في «المنتظم» في أحداث سنة (٣٦٠هـ)، وانظر أيضاً المرجعين السابقين.

(٣) أعظم سلاطين الدولة الغزنوية، حكم ما بين (٣٨٨ ـ ٤١٢هـ).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «اعتمد محمود بن سبكتكين نحو هذا ــ من فعل القادر من نشر السُّنَّة وقمع البدعة ــ في مملكته، وزاد عليه بأن أمر بلعنة أهل البدع على المنابر، فلعنت الجهمية والرافضة والحلولية والمعتزلة والقدرية، ولعنت أيضاً الأشعرية»[1] اهـ.

وقال أيضاً: «ولهذا اهتم كثير من الملوك والعلماء بأمر الإسلام وجهاد أعدائه حتى صاروا يلعنون الرافضة والجهمية وغيرهم على المنابر، حتى لعنوا كل طائفة رأوا فيها بدعة، فلعنوا الكُلّابية والأشعرية كما كان في مملكة الأمير محمود بن سبكتكين»[2] اهـ.

وقال الذهبي: «وامتثل ابن سبكتكين أمر القادر فبثَّ السُّنَّة بممالكه، وتهدد بقتل الرافضة والإسماعيلية والقرامطة والمشبهة والجهمية والمعتزلة ولُعنوا على المنابر»[3] اهـ.

ثمّ لما كان في خلافة القائم بالله ابن القادر، رفع بعض الأشاعرة رؤوسهم وظهر كتاب ابن فورك «تأويل مشكل الحديث» حيث ملأه بالتأويلات لأخبار الصفات، فقام القاضي أبو يعلى بالحق ونصر السُّنَّة وألف كتاب «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» رداً على تأويلات ابن فورك وحصلت فتنة، عندها أمر الخليفة القائم بأمر الله

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٣١ ــ ٣٣٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٣٥).

أن يُقرأ «الاعتقاد القادري»، ويأخذَ توقيعات العلماء على الإقرار بما فيه وأنه المعتقد الصحيح، وكان ذلك في سنة (٤٣٣هـ).

قال ابن كثير في أحداث سنة **٤٣٣**هـ: «وفيها قرىء «الاعتقاد القادري» الذي جمعه الخليفة القادر، وأخذت خطوط العلماء والزهاد عليه بأنه اعتقاد المسلمين، ومن خالفه فسق وكفر، وكان أول من كتب عليه الشيخ أبو الحسن علي بن عمر القزويني ثمّ كتب بعده العلماء، وقد سرده الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي بتمامه في منتظمه، وفيه جملة جيدة من اعتقاد السَّلَف»(١) اهـ.

وكان ممن وقّع عليه القاضي أبو يعلى كما سبق نقل كلام ابنه في الطبقات.

ثمّ لما كان في سنة ٤٦٠هـ أعيدت قراءة «الاعتقاد القادري» وأُمِرَ بأن يُقرأ في الجوامع والمساجد.

قال ابن الجوزي: «وقرأت بخط أبـي علي بن البنا قال: اجتمع الأصحاب وجماعة الفقهاء، وأعيان أصحاب الحديث... وسألوا إخراج «الاعتقاد القادري» وقراءته، فأجيبوا وقرىء هناك بمحضر من الجمع... وكان أبو مسلم الليثي البخاري المحدث معه كتاب «التوحيد» لابن خزيمة فقرأه على الجماعة... ونهض ابن فورك قائماً فلعن المبتدعة وقال: لا اعتقاد لنا إلاَّ ما اشتمل عليه هذا الاعتقاد،

---

(١) البداية والنهاية (١٢/ ٤٩).

فشكرته الجماعة على ذلك... وقال الوزير ابن جهير:... ونحن نكتب لكم نسخة لتقرأ في المجالس، فقال: هكذا فعلنا في أيام القادر، قرىء في المساجد والجوامع، وقال: هكذا تفعلون فليس اعتقاد غير هذا، وانصرفوا شاكرين»[1] اهـ.

فانظر إلى هذه الانتهاضة في الإنكار على أهل البدع ومنهم الأشاعرة، ثمّ انظر إلى ما قاله المؤلفان (ص٢٥٢) عاكسَيْن للحال: «بل نزيد ونقول إنه لا يبعد أن يكون ـ أي: ابن جرير ـ انتسب إليه ـ أي: الأشعري ـ فيما لم يصلنا من كتبه، فقد ذكرت كتب التاريخ أنه انتهض لنصرة طريقة الإمام أبي الحسن والإمام أبي منصور جميع أهل السُّنَّة في العالم الإسلامي» اهـ.

وقد قال ابن المِبْرَد في تأكيد ما ذكرناه: «أنا أذكر لك كلاماً تعلم كيفيتهم: كان الأشعري وأتباعه في زمنه لا يظهر منهم أحد بين الناس، ولا يقدر أحدهم على إظهار كلمة واحدة مما هم عليه، ثمّ لما ذهب هو وأصحابه، ولا نسبّ أحداً منهم، فلعله قد تاب حقيقة، بل نسأل الله له ولأتباعه المسامحة، وجاء أصحاب أصحابه، وكان ذلك في زمن شيخ الإسلام الأنصاري[2] كان الواحد والاثنان والثلاثة منهم إذا أرادوا أن يتكلموا بشيء من مذهبهم وما هم عليه اختفوا

(١) المنتظم (أحداث سنة ٤٦٠هـ).

(٢) هو شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (٤٨١هـ).

بذلك بحيث لا يراهم أحد بالكلية، فقد ذكر ذلك شيخ الإسلام الأنصاري وغيره، وهو إمام مقبول عند سائر الطوائف، ومن لم يصدقني فلينظر في كتابه «ذم الكلام» يجد ذلك في عدة مواضع منه.

ثمّ لما كان بعد ذلك بمدة في زمن الخطيب البغدادي وغيره ظهروا بذلك بعض الظهور، فقويت الشوكة عليهم ولُعِنوا على المنابر، ونُفِي جماعة منهم[1]، ثمّ بعد ذلك بمدة في زمن ابن الجوزي، وأبي الخطاب وغيرهم ظهروا بذلك وأبرزوه، وقويت شوكتهم، وكانوا يقومون به ويقعون، تارة لهم وتارة عليهم، ثمّ في زمن ابن عساكر وغيره ظهروا وبرزوا أكثر من ذلك، وصاروا تارة يظهرون ويترجحون، وتارة يُظهر عليهم، ثمّ في زمن الشيخ تقي الدين ابن تيمية ترجح أمرهم وظهروا غاية الظهور، ولكن كان يقاومهم هو وأصحابه إلاَّ أن الظفر في الظاهر مع أولئك، ثمّ بعد ذلك عم الخطب والبلوى بذلك فصار ما هم عليه هو الظاهر وصريح السُّنَّة، وما عليه السَّلَف هو الخفي، فلا حول ولا قوة إلاَّ بالله العلي العظيم»[2] اهـ.

أسباب انتشار المذهب الأشعري في القرون المتأخرة

وأما أسباب انتشار العقيدة الأشعرية في القرون المتأخرة، فهو ما ذكره المقريزي في خططه حيث قال ما نصه: «فانتشر مذهب

---

(١) كما كان في خلافة القادر بالله، وما كان في دولة محمود بن سبكتكين، وفي الدولة السلجوقية في عهد السلطان طغرل بك.

(٢) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص٢٨١ ــ ٢٨٢).

أبـي الحسن الأشعريّ في العراق من نحو سنة ثمانين وثلاثمائة وانتقل منه إلى الشام، فلما ملك السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ديار مصر، كان هو وقاضيه صدر الدين عبد الملك بن عيسى بن درباس المارانيّ على هذا المذهب، قد نشئا عليه منذ كانا في خدمة السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي بدمشق، وحفظ صلاح الدين في صباه عقيدة ألفها له قطب الدين أبو المعالي مسعود بن محمد بن مسعود النيسابوري، وصار يحفظها صغار أولاده، فلذلك عقدوا الخناصر وشدّوا البنان على مذهب الأشعري، وحملوا في أيام مواليهم كافة الناس على التزامه، فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك من بني أيوب، ثمّ في أيام مواليهم الملوك من الأتراك.

واتفق مع ذلك توجه أبـي عبد الله محمد بن تومرت أحد رجالات المغرب إلى العراق، وأخذ عن أبـي حامد الغزاليّ مذهب الأشعريّ، فلما عاد إلى بلاد المغرب وقام في المصامدة يفقههم ويعلمهم، وضع لهم عقيدة لقفها عنه عامّتهم، ثمّ مات فخلفه بعد موته عبد المؤمن بن عليّ الميسيّ، وتلقب بأمير المؤمنين، وغلب على ممالك المغرب هو وأولاده من بعد مدّة سنين، وتسموا بالموحدين، فلذلك صارت دولة الموحدين ببلاد المغرب تستبيح دماء من خالف عقيدة ابن تومرت، إذ هو عندهم الإمام المعلوم، المهديّ المعصوم، فكم أراقوا بسبب ذلك من دماء

خلائق لا يحصيها إلاَّ الله خالقهـا سبحانه وتعـالى، كما هو معروف في كتب التاريخ.

فكان هذا هو السبب في اشتهار مذهب الأشعريّ وانتشاره في أمصار الإسلام، بحيث نُسي غيره من المذاهب، وجُهل حتى لم يبق اليـوم مـذهـب يخـالفـه، إلاَّ أن يكـون مـذهـب الحنـابلـة أتبـاع الإمـام أبـي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه، فإنهم كانوا على مـا كان عليـه السَّلَف، لا يرون تأويل ما ورد من الصفات، إلـى أن كـان بعـد السبعمـائـة مـن سنـيّ الهجـرة، اشتهـر بـدمشـق وأعمـالهـا تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحكم بن عبد السلام بن تيمية الحـرّانـيّ، فتصـدّى لـلانتصـار لمـذهـب السَّلَف وبـالـغ فـي الـردّ على مذهب الأشاعرة، وصدع بالنكير عليهم وعلى الرافضة، وعلى الصوفية»[1] اهـ.

وكـلام المقـريـزي هنـا يبيـن وقـت وسبـب انتشـار المـذهـب الأشعري، وأنه كان بسبب فرضه على الناس، إلى حد قد يصل في بعض الأحايين إلى القوة والقتل كما حصل من ابن تومرت لما حكم المغرب والأندلس. وقد كان لشيخ الإسلام ابن تيمية نصيب من الابتلاء، فقد أوذي وسجن بسبب تبيينه لمنهج أهل السُّنَّـة والردِّ على المخالفين.

---

(١) الخطط (٤/ ١٩٢).

لا يعرف العامة إلاّ عقيدة السلف

وأما ما يتعلق بعوام المسلمين، فلا ريب أنهم إن تُركوا من غير تلقين فإنهم على الفطرة السليمة، وعلى اعتقاد السَّلَف وأهل الحديث، لا يعرفون أصول الكلام، ولا تأويل الصفات، ولا شيئاً من ذلك. ولا يمكن لأحد أن يدّعي خلاف ذلك إلاّ مكابرةً.

فلا يعرف العامي إلاَّ أن الله في السماء على عرشه فوق خلقه، لا يعرف ما يقوله الأشاعرة من أنه ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت.

ولا يعرف العامي إلاَّ أن الله يتكلم، وأنه كلم موسى فسمع موسى كلام الله، لا يعرف الكلام النفسي الذي هو: أمر ونهي وخبر واستخبار.

ولا يعرف العامي إلاَّ أن الله يحب التوابين، ويبغض الكافرين، ويرضى عن الطائعين، ويسخط على العاصين، لا يعرف أن هذه الصفات كلها راجعة إلى الإرادة.

ولا يعرف العامي إلاَّ أن الله أقدر العبد على الفعل، وجعل له إرادة لها تأثير فيه، لا يعرف الكسب الذي هو اقتران القدرة الحادثة بالقدرة القديمة، وأن الحادثة لا تأثير لها في الفعل البتة.

وسل إن شئت جماعات المسلمين يخبروك بحقيقة الحال إذ أنهم على الفطرة، فأما عقيدة الأشاعرة فلا يعرفها إلاَّ من درسها في المعاهد والمدراس.

فدعوى أن الأشعرية هو المذهب الذي يدين به عامة الأمة ودهماؤها، دعوى باطلة جملة وتفصيلاً.

❑ ❑ ❑

خلاصة الباب

أوّلاً: إنَّ أبا الحسن الأشعري قد رجع في آخر حياته إلى طريق أهل السُّنَّة، وترك ما كان عليه من مذهب ابن كُلّاب، وسطّر ذلك في كتبه الأخيرة.

ثانياً: إنَّ ابن كُلّاب والأشعري وكبار أصحابهما متفقون جميعاً على إثبات الصفات الخبرية التي في القرآن كالوجه واليدين والعينين والاستواء، فضلاً عن علو الله تعالى، وعلى إبطال تأويلها وإخراجها عن حقائقها، وأنه لم يُنقل عنهم فيها قولان البتة، ونصوصهم في كتبهم صريحة في هذا.

ثالثاً: مخالفة الأشاعرة المتأخرين لطريق ابن كُلّاب وللأشعري قبل رجوعه إلى أهل السُّنَّة، ومخالفون أيضاً لكبار أئمة الأشاعرة من أصحاب الأشعري، وأن المتأخرين قد أدخلوا على طريق ابن كُلّاب والأشعري بعض أصول المعتزلة ووافقوهم عليها، كتأويل الصفات الخبرية، وإنكار علوّ الله تعالى على خلقه واستواءه على عرشه.

رابعاً: بطلان دعوى المؤلِّفَيْن بأنهما متبعان للأشعري، وموافقان للسَّلَف.

خامساً: بطلان كون الأشاعرة هم أكثر الأمة.

❑ ❑ ❑

خاتمة

بعد هذا البيان والتوضيح لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة، ولمعتقد السَّلَف الكرام، بات من الواضح لكل ذي عينين مخالفة الأشاعرة لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة وتنكبهم عن طريقهم إلى طرق أهل الكلام، وطرق أهل الخوض في أسماء الله وصفاته بالعقول القاصرة.

بطلان تقسيم أهل السُّنَّة إلى ثلاث طوائف

واتضح لنا الخطأ الذي يتكرر على ألسنة بعض الباحثين، بل وبعض المنتسبين إلى العلم من عد الأشاعرة والماتريدية من أهل السُّنَّة والجماعة، حتى قال بعضهم: إن مصطلح أهل السُّنَّة والجماعة يشمل ثلاث طوائف: أهل الحديث، والأشاعرة، والماتريدية.

وهذا لعمري من الجمع بين النقيضين، إذ أن تقرير أهل الحديث لمسائل المعتقد، ومصادرهم تختلف عن مصادر المتكلمين وتقريرهم.

فكيف يجتمع نكير السَّلَف على أصحاب التأويل للصفات

والمخرجين لنصوصها عن ظواهرها اللائقة بالله تعالى، مع تجويزه، بل مع وجوبه كما هو قول الأشاعرة في كثير من الصفات.

أم كيف يجتمع سعي السَّلَف في تأليف الكتب والمؤلفات التي تبطل التأويل وترد على أصحابه، مع تلك التي تدعو إلى التأويل وتجعله أصلاً في العقيدة.

أكثر تأويلات متأخري الأشاعرة هي عين تأويلات قدماء الجهمية

وقد تبين لنا أيضاً مما سبق نقله أن كثيراً من تأويلات الأشاعرة لكثير من صفات الله تعالى هي عين تأويلات الجهمية والمعتزلة التي تواتر عن السَّلَف الإنكار على أصحابها والنهي عنهم والتحذير منهم. كتأويلهم للوجه، واليدين، والعينين، والنزول، والمجيء، والضحك ونحوها من الصفات.

التهويل بدعوى أن تضليل الأشعرية يستلزم تضليل الأمة

وأما ما يمارسه بعض الناس من تهويلٍ يريد به إسكات أهل الحق عن رد الباطل وإنكاره، فتراه يقول: إن الحكم على الأشعرية بالضلال يستلزم تضليل الأمة وتسفيه علمائها الذين سلكوا هذه الطريقة عبر كثير من القرون، وما إلى ذلك من التهويلات. فهذا مردود عليه من وجوه:

إن صح الإلزام فإنما يتوجه إلى السلف

أوَّلها: أنَّ هذا الإلزام إن صح، فإنما يتوجه ابتداءاً إلى السَّلَف والأئمة قبل أن يتوجه إلينا، لأنهم أول من أنكر على من تأول الصفات، بل واشتد نكيرهم وتغليظهم في ذلك، حتى عدّوا كل من تأول صفة لله وصرفها عن ظاهرها من الجهمية، وقد مر معنا في ثنايا

هذا الكتاب كثيرٌ من كلامهم، ومنها وَصْفُ الإمام أحمد لمن أنكر الحرف والصوت لله بالتجهم، وكذلك من تأول صفة الضحك لله، وغيرها كثير.

فكيف نُلام على ما نحن متبعون فيه، ولا يلام غيرنا على ما هم مبتدعون فيه؟!!

الحكم على الأوصاف لا يستلزم الحكم على الأشخاص

الوجه الثاني: أنَّ الحكم على الأوصاف بالبدعة والضلالة لا يستلزم الحكم على الأشخاص، فقد يقع العبد في معصية، أو بدعة ونحو ذلك، ولا يكون في الأمر نفسه عاصياً، ولا مبتدعاً، وذلك إما لوجود مانع من إكراه وشبهة ونحو ذلك، أو لفقد شرط كعلم ونحوه.

قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال عمرو بن العاص رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثمّ أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثمّ أخطأ فله أجر»[١].

فمن اجتهد في الوصول إلى الحق، وبذل وسعه متجرداً لله تعالى، مؤثراً للحق على غيره، فلم يُصب، فهو مأجور على اجتهاده في طلب الحق.

---

(١) رواه البخاري (٦/ ٢٦٧٦)، ومسلم (١٧١٦).

وجوب إنكار المنكر

ولكنْ، لا يعني هذا السكوت على خطئه، وترك الإنكار عليه. فإنَّ إنكار المنكر واجب لعموم قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقول النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً، فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[١].

تعريف المنكر

والمنكر: هو كل ما خالف الكتاب والسُّنَّة وهدي السَّلَف.

ومنه: تسليط سهام التأويل على صفات الله تعالى التي بيّنها لعباده، وأوضحها في كتابه، وسنة نبيه ﷺ.

وليس مسلك التأويل في صفات الله تعالى من المسائل الاجتهادية التي يسوغ فيها الخلاف، ولا يتوجه فيها الإنكار، إذ أنه مخالفٌ لإجماع الصحابة والسَّلَف، الذين لم يصح عنهم حرف واحد في التأويل. وفي مقابله صحَّت آلاف النصوص التي تنهى عنه، وتحذر منه ومن أهله.

وبهذا يتبين أن الواجب على أهل العلم بيان الواجب في صفات الله تعالى، والأمر باتباع نهج الصحابة والسَّلَف الكرام، والنهي عن كل ما خالف ذلك، والإنكار على فاعله مهما كانت منزلته

---

(١) رواه مسلم (٤٩).

ومكانته، مع أنه قد يكون في الأمر نفسه مجتهداً لم يتبين له الحق، فيكون عذراً له عند الله، بل مأجوراً عليه.

وجوب الرد على الأشاعرة وتحريم السكوت عنهم لما يلزم منه من أمور عظيمة

ومما ينبغي التنويه عليه أن بيان الحق في أسماء الله وصفاته من الواجبات العظيمة، ومن تعظيم الله، وتعظيم كتابه، وتعظيم سنة نبيه ﷺ، وأن الرد على من خالف في ذلك واجب متعينٌ على أهل العلم، وهو من أعظم الجهاد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: «الذب عن السُّنَّة أفضل من الجهاد».

وليس هذا تفريقاً للأمة، ولا تشتيتاً لها كما يُروّجه بعض الجهلة، لأن قبول كلام الأشاعرة وغيرهم من أصناف المعطلة الخائضين في صفات الله بعقولهم وآرائهم، والرضى به، أو السكوت عنه، وعن بيان خطئه والتحذير من أهله يستلزم أموراً عظيمة:

لوازم السكوت عن تأويلات الأشاعرة

أوّلاً: مخالفة الكتاب والسُّنَّة في أعظم وأشرف العلوم، وهو العلم المتعلق بذات الرب تعالى وصفاته وجماله وجلاله.

الأمر الثَّاني: التسلُّط على آيات الكتاب، ونصوص السُّنَّة تحريفاً، وتعطيلاً بمحض الآراء الفاسدة، والعقول الكاسدة، وهذا يُفقد الكتاب والسُّنَّة الهيبة والتعظيم في القلوب.

الأمر الثَّالث: أن يُلتمس الهدى من غير الكتاب والسُّنَّة، بل من آراء المتكلمين ونحاتات أذهانهم.

الأمر الرَّابع: زيادة التفرق والاختلاف بين المسلمين، وذلك بالخوض في المعاني المجازية المختلفة فكل يقول: مراد الله كذا، والآخر يعارضه ويقول: بل مراده كذا، وهكذا حتى تختلف القلوب. والقلوب لا تجتمع إلاَّ على قدم التسليم لنصوص الكتاب والسُّنَّة وما كان عليه سلف الأمة.

الأمر الخامس: أنَّ السكوت عن الإنكار على الأشاعرة ومن وافقهم خروج عن منهج السَّلَف من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة بعدهم، وتنكُّب عن طريقهم، إذ أنهم لم يقبلوا التعرض لآيات الصفات بالتأويل، ولا التفويض والتجهيل، ولذا اشتد نكيرهم على أصحاب هذه المقالات، وعظم هجرانهم لهم والتحذير من طريقتهم. وعلى هذا فكل دعوة لقبولهم والسكوت عنهم هي في حقيقتها دعوة لترك منهج السَّلَف ومخالفتهم.

الأمر السَّادس: أنه مخالف لما أمر الله به المؤمنين من التواصي بالحق في قوله: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ﴾ [العصر: ٣]، ومخالف لما أمر به النبي ﷺ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وفي الختام، لا يسعني إلاَّ أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قام بمراجعة هذه الرسالة، والتقديم لها. كما أني أدعو مؤلِّفَي كتاب «أهل السُّنَّة الأشاعرة» إلى الرجوع عما سطَّرته أيديهم فيه، والعكوف على كتب السَّلَف قراءة ودراسة ليتبيَّن لهما كثيراً مما كان خافياً عليهما.

والله أعلم، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

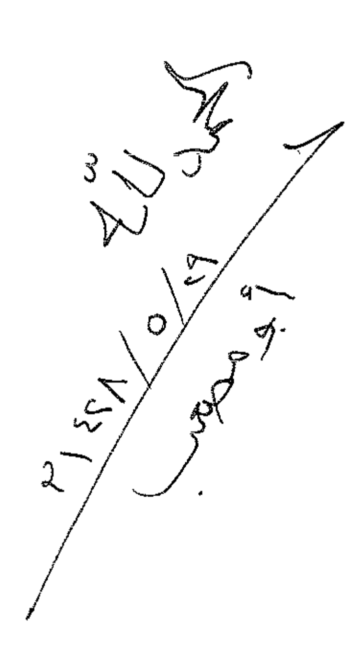
كتبه

أبو عثمان فيصل بن قزار الجاسم

وتمَّ الفراغ منه:

في ٢٣ ذي القعدة ١٤٢٧هـ

الموافق لـ ١٤ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٦م



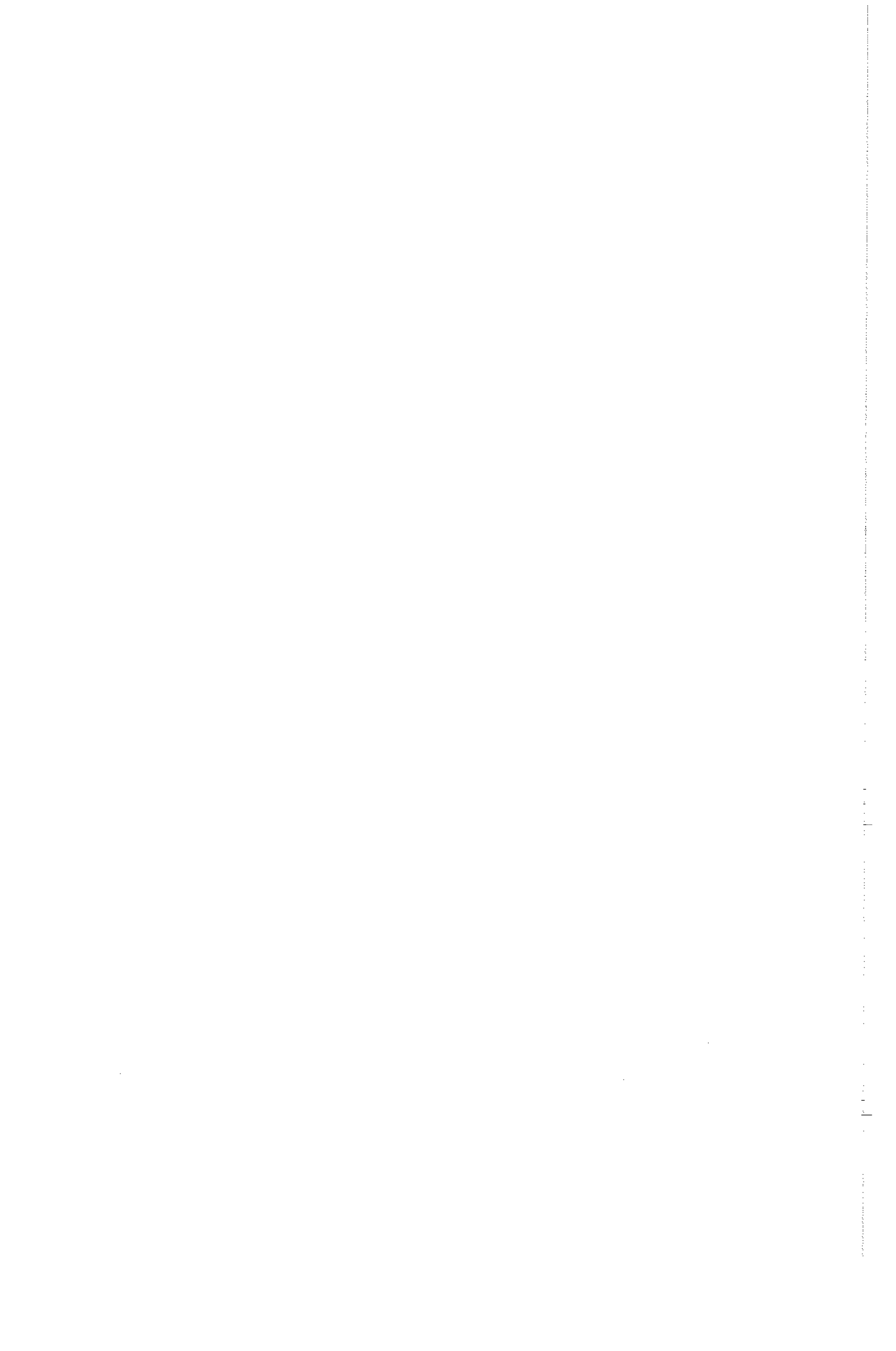





الفهارس العامّة

* فهرس أطراف الأحاديث .
* فهرس الأعـلام .
* فهرس القواعد والفوائد .
* فهرس المراجع والمصادر .
* فهرس الموضوعات .





فهرس أطراف الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة

طرف الحديث	الصفحة

طرف الحديث	الصفحة
يحشر الناس يوم القيامة عراة	٤٧٠
يد الله ملأى، لا يغيضها نفقة	٥٠٦
يضحك الله إلى رجلين	٣٠٤
يضع الرحمن فيها قدمه	٢٣٣، ٣٣٧
يضع السماوات على إصبع	١٣٤، ٥٠٦
يطوي الله عَزَّ وجَلّ السماوات يوم القيامة	٥٠٥
يعجب ربك من الشاب	٣٠٤
يقبض الله الأرض بيمينه	٥٠٤
يقول الله تعالى: عبدي: مرضت فلم تعدني	٢٤٣
يقول الله عَزَّ وجَلّ يوم القيامة: يا آدم	٤٧٠
يكشف ربنا عن ساقه	٥٦٩
ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا	١٥١، ٢١٤، ٢٣٣، ٢٨٢، ٣٠٤، ٥١٨

❑ ❑ ❑

فهرس الأعلام

❑ ❑ ❑

فهرس القواعد والفوائد

❑ ❑ ❑

فهرس المراجع والمصادر

* **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لابن بطة**: دار الراية ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ت: الوليد سيف النصر.

* **الإبانة، لأبي الحسن الأشعري**: مكتبة المؤيد ــ الرياض. الطبعة الرابعة ١٤١٣هـ. ت: بشير محمد عيون.

* **إبطال التأويلات لأخبار الصفات، للقاضي أبي يعلى الفراء**: مكتبة دار الذهبي ــ الكويت. الطبعة الولى ١٤١٠هـ. ت: محمد الحمود النجدي.

* **إتحاف السادة المتقين، للمرتضى الزبيدي**: دار الفكر ــ بيروت.

* **الآثار الواردة عن أئمة السُّنَّة في أبواب الاعتقاد، لجمال بشير بادي**: دار الوطن ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

* **إثبات صفة العلو، لابن قدامة، في مجموع (إثبات صفة العلو ولمعة الاعتقاد وذم التأويل)**: دار ابن الأثير ــ الكويت. الطبعة الثانية ١٤١٦هـ. ت: بدر البدر.

* **الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم**: دار الراية ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١١هـ. ت: د. باسم الجوابرة.

* **الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي**: مكتبة النهضة الحديثة ــ مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. ت: عبد الملك بن عبد الله الدهيش.

* **الأربعين في دلائل التوحيد، لأبي إسماعيل الهروي**: لا يوجد اسم دار النشر. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. ت: د. علي بن ناصر الفقيهي.

* **الإرشاد، لأبي المعالي الجويني**: مكتبة الخانجي ــ القاهرة. الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ. ت: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد.

* **إرواء الغليل، للألباني**: المكتب الإسلامي ــ بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

* **الأسماء والصفات، للبيهقي**: دار الكتب العلمية ــ بيروت.

* **الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، للقرطبي**: دار الصحابة ــ طنطا. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. ت: مجموعة من الباحثين.

* **أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي**: دار طيبة ــ الرياض. الطبعة الثانية ١٤١١هـ. ت: د. أحمد سعد حمدان.

* **أصول الدِّين عند أبي حنيفة، للدكتور محمد الخميس**: دار الصميعي ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

* **أصول الدين، لعبد القاهر البغدادي**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. طبعة مصورة عن الطبعة الأولى في مطبعة الحكومة ــ استانبول ١٣٦٤هـ.

* **أصول السُّنَّة، لابن أبي زمنين**: مكتبة الغرباء الأثرية ــ المدينة. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ. ت: عبد الله البخاري.

* **أصول السُّنَّة، للإمام أحمد**: دار المنار ــ الخرج. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

* **أعلام السنن، للخطابي**: جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ. ت: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود.

* **الإنصاف، للباقلاني**: مكتبة الخانجي ــ القاهرة. الطبعة الرابعة ١٤٢١هـ. ت: محمد زاهد الكوثري.

* **إيثار الحقّ على الخلق، لابن الوزير اليماني**: دار الكتب العلمية ــ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ. ت: جماعة من العلماء بإشراف الناشر.

* **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لابن جماعة**: دار السلام. الطبعة الأولى ١٩٩٠، ت: وهبي سليمان غاوجي.

* **الإيضاح في أصول الدين، لأبـي الحسن بن الزاغوني**: نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ. ت: عصام السيد محمود.

* **ابن تيمية حياته وعصره آراؤه وفقهه، لأبـي زهرة**: دار الفكر العربـي ١٤٢٠هـ.

* **اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم**: مكتبة الرشد ـ الرياض. الطبعة الرابعة ١٤٢٦هـ. ت: د. عبد الله عواد المعتق.

* **الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، لابن قتيبة**: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

* **اختيار الأولى في شرح اختصام الملأ الأعلى، لابن رجب**: ضمن «الجامع المنتخب من رسائل الحافظ ابن رجب». الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ. ت: محمد العمري.

* **الاستذكار، لابن عبد البر**: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠٠م. ت: سالم محمد عطا وعلي محمد معوض.

* **الاعتصام، للشاطبـي**: دار ابن عفان ـ الخبر الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ. ت: سليم الهلالي.

* **اعتقاد أئمة الحديث، للإسماعيلي**: دار الفتح ـ الشارقة. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. ت: د. محمد الخميس.

* **الاعتقاد، للبيهقي**: دار الفضيلة ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ. ت: أحمد أبو العينين.

* **الاعتقاد، للقاضي أبـي يعلى.**

* **الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي**: دار ومكتبة الهلال ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٣. ت: د. علي بو ملحم.

* **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة، لابن عبد البر**: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ. ت: عبد الفتاح أبو غدة.

* **البداية والنهاية، لابن كثير**: مكتبة المعارف ــ بيروت. الطبعة الثانية ١٩٧٧.
* **براءة أهل السُّنَّة من الوقيعة في علماء الأمة (مطبوعة ضمن مجلد الردود)، للشيخ بكر أبو زيد**: دار العاصمة ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
* **بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية**: مطبعة حكومة المملكة. الطبعة الأولى ١٣٩١هـ. ت: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم.
* **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري، لأحمد بن الصديق الغماري**: دار الصميعي ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. ت: علي حسن عبد الحميد.
* **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، للكوثري**: المكتبة الأزهرية للتراث ــ القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
* **تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
* **تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.
* **تاريخ ابن معين برواية الدوري**: مركز البحث العلمي ــ مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ. ت: د. أحمد محمد نور سيف.
* **تاريخ الإسلام، للذهبي**: دار الكتاب العربي ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. ت: د. عمر عبد السلام تدمري.
* **تاريخ بغداد، للخطيب**: دار الكتب العلمية ــ بيروت.
* **تاريخ تدوين العقيدة السَّلَفية، لعبد السلام بن برجس**: دار الصميعي ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
* **تبيين كذب المفتري، لابن عساكر**: دار الكتاب العربي ــ بيروت. ١٣٩٩هـ. ت. محمد زاهد الكوثري.
* **تخريج الأحاديث والآثار، للزيلعي**: دار ابن خزيمة ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ. ت: سلطان بن فهد الطبيشي.

* **ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ت: محمد سالم هاشم.

* **الترغيب في الدعاء، لعبد الغني المقدسي**: دار ابن حزم ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. ت: فواز زمرلي.

* **الترغيب والترهيب، للمنذري**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ. ت: إبراهيم شمس الدين.

* **التعرف لمذهب أهل التصوف، ؟**: المكتبة الأزهرية للتراث ــ القاهرة. الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ. ت: محمود أمين النواوي.

* **تعظيم قدر الصلاة، للمروزي**: مكتبة الدار ــ المدينة. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ. ت: د. عبد الرحمن الفريوائي.

* **تغليق التعليق، لابن حجر**: المكتب الإسلامي ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. ت: سعيد القزقي.

* **تفسير ابن أبي حاتم**: مكتبة نزار مصطفى الباز. الطبعة الثانية ١٤١٩هـ. ت: أسعد الطيب.

* **تفسير ابن جرير الطبري**: دار الفكر ــ بيروت. ١٤٠٥هـ.

* **تفسير ابن كثير**: دار الفكر ــ بيروت. ١٤٠١هـ.

* **تفسير الجلالين، لجلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي**: دار السلام. الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ. تعليق: صفي الرحمن المباركفوري.

* **تفسير عبد الرزاق**: مكتبة الرشد ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. ت: د. مصطفى مسلم.

* **تقريب التهذيب، لابن حجر**: دار العاصمة ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. ت: أبو الأشبال الباكستاني.

* **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني**: مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ. ت: عماد الدين حيدر.

* **التمهيد، لابن عبد البر**: وزارة عموم الأوقاف ــ المغرب. ط ١٣٨٧هـ. ت: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري.

* **تهذيب التهذيب، لابن حجر**: دار صادر ــ بيروت. ١٣٢٥هـ.

* **تهذيب اللغة، للأزهري**: الدار المصرية للتأليف والترجمة. ١٣٨٤هـ.

* **التوحيد، لابن خزيمة**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. ١٤١٢هـ. ت: محمد خليل هراس.

* **التوحيد، لابن منده**: مكتبة العلوم والحكم ــ المدينة. الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ. ت: د. علي بن ناصر الفقيهي.

* **جامع العلوم والحكم، للحافظ ابن رجب**: مؤسسة الرسالة ــ بيروت. الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ. ت: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس.

* **جامع بيان العلم وفضله، ؟**: دار ابن الجوزي ــ الدمام. الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ. ت: أبو الأشبال الزهيري.

* **الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ.

* **الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع، للخطيب**: مكتبة المعارف ــ الرياض. ١٤٠٣هـ. ت: د. محمود الطحان.

* **جزء رفع اليدين للبخاري (قرة العينين برفع اليدين في الصلاة)**: دار الأرقم ــ الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. ت: أحمد الشريف

* **جزء فيه أجوبة في أصول الدين، لأبي العباس ابن سريج**: دار البشائر الإسلامية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ. ت: د. وليد العلي.

* **جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، لابن الآلوسي البغدادي**: مطبعة المدني ــ القاهرة.

* **جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر، لابن عبد الهادي**: رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة مطبوعة على الآلة الكاتبة. ١٤١٨هـ. ت: محمد فوزي حسن سعد.

* **الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للقرشي**: مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤١٣هـ. ت: عبد الفتاح الحلو.

* **حاشية ابن القيم على تهذيب السنن**: مكتبة السُّنَّة وابن تيمية ــ القاهرة. ت: محمد حامد الفقي.

* **حاشية الدسوقي على أم البراهين، للسنوسي**: دار إحياء التراث العربية.

* **الحجة في بيان المحجة، لأبي القاسم التيمي**: دار الراية ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١١هـ. ت: محمد بن ربيع المدخلي.

* **حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصفهاني**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة

* **خطط المقريزي (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)**: مكتبة الثقافة الدينية ــ القاهرة.

* **خلق أفعال العباد، للبخاري**: مكتبة التراث الإسلامي ــ القاهرة. ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني.

* **درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية**. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ. ت: محمد رشاد سالم.

* **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ ابن حجر**: أم القرى للطباعة والنشر ــ القاهرة. ت: محمد سيد جاد الحق.

* **الدعاء، للطبراني**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. ت: مصطفى عبد القادر عطا.

* **ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل، جمع أبي عبد الله حنبل بن إسحاق بن حنبل**: الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ. ت: محمد نغش.

* **ذم التأويل**: الدار السَّلَفية ــ الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ. ت: بدر البدر.

* **ذم الكلام وأهله، لشيخ الإسلام أبـي إسماعيل الهروي الأنصاري**: مكتبة الغرباء الأثرية ــ المدينة. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ت: عبد الله بن محمد الأنصاري.

* **رحلـة الإمـام ابـن شيـخ الحـزَّاميـن**: قـونيـة ــ تـركيـا الطبعـة الأولـى ١٤٢٦هـ. ت: محمد بن عبد الله أحمد.

* **الرحلة في طلب الحديث، للخطيب**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ. ت: نور الدين عتر.

* **الرد على الجهمية، لابن منده**: مكتبة الغرباء الأثرية ــ المدينة. الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ. ت: د. علي بن ناصر الفقيهي.

* **الرد على الجهمية، للدارمي**: دار ابن الأثير ــ الكويت. الطبعة الثانية ١٤١٦هـ. ت: بدر البدر.

* **الرد على المريسي، لعثمان بن سعيد الدارمي**: مكتبة الرشد ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ت: د. رشيد الألمعي.

* **الرد على من يقول القرآن مخلوق، لأبـي بكر النجاد**: مكتبة الصحابة ــ الكويت. ط ١٤٠٠هـ. ت: رضا الله محمد إدريس.

* **رسالة إلى أهل الثغر، للأشعري**: مكتبة العلوم والحكم ــ المدينة. الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ. ت: عبد الله الجنيدي.

* **رسالة الذب عن أبـي الحسن الأشعري، لابن درباس (مطبوعة مع الأربعين في دلائل التوحيد لأبـي إسماعيل الهروي)**: الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. ت: د. علي بن ناصر الفقيهي.

* **رسالة السجزي إلى أهل زبيد**: دار الراية ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ. ت: محمد باكريم.

* **الرسالة النظامية، لأبـي المعالي الجويني**: دار سبيل الرشاد ودار النفائس. الطبعة الأوى ١٤٢٤هـ. ت: د. محمد الزبيدي.

* **روح المعاني، للألوسي**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

* **زاد المسير، لابن الجوزي**: المكتب الإسلامي ــ بيروت. الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ.

* **الزهد، لأحمد بن حنبل**: دار الريان ــ القاهرة. الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ. ت: عبد العلي حامد.

* **الزهد، لابن المبارك**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. ت: حبيب الرحمن الأعظمي.

* **الزهد، لهناد بن السري**: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ــ الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ. ت: عبد الرحمن الفريوائي.

* **السلسلة الصحيحة، للألباني**: المكتب الأسلامي ــ بيروت. الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

* **السُّنَّة، لابن أبي عاصم**: المكتب الإسلامي ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ. ت: محمد ناصر الدين الألباني.

* **السُّنَّة، لعبد الله بن الإمام أحمد**: رمادي للنشر ــ الرياض. الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ. ت: د. محمد بن سعيد القحطاني.

* **السُّنَّة، للخلال**: دار الراية ــ الرياض. الطبعة الثانية ١٤١٥هـ. ت: د. عطية الزهراني.

* **سنن أبي داود**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. ت: محمد الخالدي.

* **سنن ابن ماجه**: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت. ١٣٩٥هـ. ت: محمد فؤاد عبد الباقي.

* **سنن الترمذي**: دار إحياء التراث ــ بيروت. ط ١٤١٥هـ. ت: أحمد شاكر.

* **سنن الدارمي**: دار الكتاب العربي ــ بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. ت: فواز زمرلي وخالد السبع.

* **السنن الكبرى، للبيهقي**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ. ت: محمد عبد القادر عطا.

* **السنن الكبرى، للنسائي**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١١هـ. ت: د. عبد الغفار البذاري وسيد الكسروي

* **سير أعلام النبلاء، للذهبي**: مؤسسة الرسالة ــ بيروت. الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ. ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي.

* **شرح السُّنَّة، للبربهاري**: دار السَّلَف ــ الرياض. الطبعة الثانية ١٤١٨هـ. ت: خالد الردادي.

* **شرح السُّنَّة، للبغوي**: المكتب الإسلامي ــ بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ. ت: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط.

* **شرح السُّنَّة، للمزني**: مكتبة الغرباء الأثرية ــ المدينة النبوية. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ. ت: جمال غزون.

* **شرح العقائد النسفية، للتفتازاني**: مكتبة الكليات الأزهيرة ــ القاهرة. ١٤٠٨هـ. ت: أحمد حجازي السقا.

* **شرح العقيدة الأصفهانية**: مكتبة الرشد ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ. ت: سعيد بن نصر بن محمد.

* **شرح الفقه الأكبر، للدكتور محمد الخميس**: دار المسلم ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

* **شرح الفقه الأكبر، لملا علي القاري**: دار النفائس ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ. ت: مروان الشعار.

* **شرح جوهرة التوحيد، للبيجوري**: دار السلام ــ القاهرة. الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ. ت: علي جمعة.

* **شرح عقيدة ابن أبـي زيد القيرواني في كتبه الرسالة، للقاضي عبد الوهاب بن نصر المالكي**: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ــ الإمارات. الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ. ت: د. أحمد محمد نور سيف.

* **شرح مذاهب أهل السُّنَّة (الكتاب اللطيف في شرح مذاهب أهل السُّنَّة)، لابن شاهين**: مكتبة الغرباء الأثرية ــ المدينة. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. ت: عبد الله البصيري.

* **شرح مشكل الآثار، للطحاوي**: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ. ت: شعيب الأرنؤوط.

* **الشرح والإبانة على أصول السُّنَّة والديانة، لابن بطة**: دار الآثار ــ القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

* **الشريعة، للآجري**: جمعية إحياء التراث الإسلامي ومؤسسة الريان. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ. ت: مكتب التحقيق بمؤسسة الريان.

* **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ. ت: كمال الحوت.

* **صحيح الإمام البخاري**: دار ابن كثير. اليمامة ــ بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ. ت: د. مصطفى ديب البغا.

* **صحيح الإمام مسلم**: دار ابن حزم ومكتبة المعارف ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

* **صحيح الترغيب والترهيب، للألباني**: مكتبة المعارف ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

* **صحيح شرح العقدية الطحاوية، لحسن السقاف**: دار الإمام النووي ــ بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ.

* **صريح السُّنَّة، للطبري**: مكتبة أهل الأثر ــ الكويت. الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ. ت: بدر المعتوق.

* **الصِّفات، للدارقطني ويليه أحاديث النزول**: مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ. ت: نشأت المصري.

* **الصفدية، لشيخ الإسلام ابن تيمية**: دار الهدى النبوي ـ المنصورة. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ. ت: محمد رشاد سالم.

* **الصواعق المرسلة، ؟**: دار العاصمة ـ الرياض. الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ. ت: د. علي الدخيل الله.

* **صون المنطق والكلام عن فنّي المنطق والكلام، للسيوطي**: مجمع البحوث الإسلامية ـ القاهرة. ت: د. علي النشار.

* **صيد الخاطر، لابن الجوزي**: دار اليقين للنشر والتوزيع ـ المنصورة. الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ. ت: د. عبد الرحمن البر.

* **الضعفاء، للعقيلي**: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي.

* **طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى**: دار المعرفة ـ بيروت.

* **طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي**: دار إحياء الكتب العربية. ت: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو.

* **طبقات الفقهاء الشافعيين، لابن كثير**: مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة. ط ١٤١٣هـ. ت: د. أحمد عمر هاشم و د. محمد زينهم.

* **الطبقات الكبرى، لابن سعد**: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. ت: محمد عبد القادر عطا.

* **ظلال الجنّة، للألباني**: موجود مع السُّنَّة لابن أبي عاصم (انظر السُّنَّة).

* **العرش، لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة**: مكتبة المعلا ـ الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ. ت: محمد بن حمد الحمود.

* **العزلة، للخطابي**: المطبعة السَّلَفية ـ القاهرة. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ. ت:

* **العظمة، لأبي الشيخ**: دار العاصمة ـ الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ. ت: رضا الله المباركفوري.

* **عقائد أئمة السَّلَف**: دار الكتاب العربي ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ. ت: فواز زمرلي.

* **عقيدة السَّلَف وأهل الحديث، للصابوني**: دار المنهاج ـ القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ. ت: أبي اليمين المنصوري.

* **العقيدة وعلم الكلام. مجموع من أعمال محمد زاهد الكوثري**: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

* **علاقة الإثبات والتفويض، لرضا بن نعسان معطي**: دار الهجرة ـ الرياض. الطبعة السادسة ١٤١٦هـ.

* **العلو، للذهبي**: مكتبة أضواء السَّلَف ـ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. ت: أشرف عبد المقصود.

* **عمل اليوم والليلة، للنسائي**: مؤسسة الرسالة ـ بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ. ت: د. فاروق حمادة.

* **غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب، للآلوسي**: طبع في مطبعة الشابندر في بغداد ١٣٢٧هـ.

* **غرائب مالك، لابن المظفر**: دار الغرب الإسلامي ـ المغرب. الطبعة الأولى ١٩٩٨م. ت: طه بن علي بن سريح.

* **غريب الحديث، لأبي عبيد**: دار الكتاب العربي ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ. ت: د. محمد خان.

* **الغنية لطالبي طريق الحق عَزَّ وجَلّ، لعبد القادر الجيلاني**: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ. ت: صلاح عويضة.

* **الفتاوى الكبرى، لابن تيمية**: دار المعرفة ـ لبنان.

* **فتح الباري، لابن حجر**: دار الريان للتراث ـ القاهرة. الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ. ت: محب الدين الخطيب.

* **الفِصَل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري**: دار المعرفة ـ بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ.

* **فضل الله الصمد شرح الأدب المفرد، لفضل الله الجيلاني**: الصف ببلشرز ـ باكستان. ١٣٧٨هـ.

* **فضل علم السَّلَف على علم الخلف**: دار البشاير الإسلامية ـ الكويت. الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ. ت: محمد بن ناصر العجمي.

* **فهم القرآن، للحارث المحاسبي**: دار الفكر ـ بيروت. ت: حسين القوتلي.

* **فوائد أبي ذر الهروي**: مكتبة الرشد ـ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

* **الفوائد، لتمام الرازي**: مكتبة الرشد ـ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ. ت: حمدي السَّلَفي.

* **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لابن مهنا النفراوي المالكي**: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ت: عبد الوارث محمد علي.

* **الكامل، لابن عدي**: دار الفكر ـ بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ. ت: يحيى غزاوي.

* **كبرى اليقينيات الكونية، للبوطي**: دار الفكر المعاصر ـ بيروت. الطبعة الخامسة والعشرين ١٤٢٦هـ.

* **كتاب الاعتقاد (عقيدة مروية عن الإمام أبي حنيفة)، لأبي العلاء صاعد بن محمد**: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ. ت: د. سيد باغجوان.

* **كتاب الرؤية، للدارقطني**: مكتبة القرآن ـ القاهرة. ت: مبروك إسماعيل.

* **كتاب العرش، للذهبي**: دار أضواء السَّلَف ـ الرياض. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ. ت: د. محمد بن خليفة التميمي.

* **الكرم والجود، لأبي الشيخ**: دار ابن حزم ـ بيروت. الطبعة الثانية ١٤١٢هـ. ت: د. عامر حسن.

* **الكشف الحثيث، لابن سبط ابن العجمي**: مكتبة عالم الكتب ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ. ت: صبحي السامرائي.

* **لسان العرب، لابن منظور**: دار صادر ـ بيروت. الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

* **لسان الميزان، لابن حجر**: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة. الطبعة الأولى.

* **لمعة الاعتقاد، لابن قدامة في مجموع (إثبات صفة العلو ولمعة الاعتقاد وذم التأويل)**: دار ابن الأثير ـ الكويت. الطبعة الثانية ١٤١٦هـ. ت: بدر البدر.

* **مجمع الزوائد**: دار الكتب العلمية ـ بيروت. ١٤٠٨هـ.

* **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**: جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي. إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين.

* **مختار الصحاح، للرازي**: مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت. ١٤١٥هـ. ت: محمود خاطر.

* **المختار في أصول السُّنَّة، لابن البنا**: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة. الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ. ت: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر.

* **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم**: مكتبة الرياض الحديثة.

* **مختصر العلو، للألباني**: المكتب الإسلامي ـ بيروت. الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

* **مدارج السالكين شرح منازل السائرين، لابن القيم**: دار الكتاب العربي ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. ت: محمد المعتصم بالله البغدادي.

* **مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، لأحمد القاضي**: دار العاصمة ـ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

* **مرقاة المفاتيح شرح المصابيح**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ. ت: جمال عيتاني.

* **المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، لعبد الإله الأحمدي**: دار طيبة ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

* **المستدرك، للحاكم**: دار الكتب العلمية العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى١٤١١هـ. ت: مصطفى عبد القادر عطا.

* **مسند أبي عوانة**: دار المعرفة ــ بيروت.

* **مسند أبي يعلى**: دار المأمون للتراث ــ دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. ت: حسين سليم أسد.

* **مسند الإمام أحمد**: مؤسسة قرطبة ــ مصر.

* **مسند البزار**: مؤسسة علوم القرآن ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ. ت: د. محفوظ الرحمن زين الله.

* **مسند الجعد**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الثانية ١٤١٧هـ. ت: عامر أحمد حيدر.

* **مسند الحارث (زوائد الهيثمي)**: مركز خدمة السُّنَّة ــ المدينة النبوية. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. ت: د. حسين الباكري.

* **مسند الروياني**: دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ. ت: صلاح عويضة.

* **مسند الشاشي**: مكتبة العلوم والحكم ــ المدينة النبوية. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. ت: د. محفوظ الرحمن زين الله.

* **مسند الشهاب**: مؤسسة الرسالة ــ بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ. ت: حمدي السَّلَفي.

* **مسند الطيالسي**: دار المعرفة ــ بيروت.

* **مسند الطيالسي**: دار المعرفة ــ بيروت.

* **مصنف ابن أبـي شيبة**: مكتبة الرشد ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ. ت: كما يوسف الحوت.

* **المطالب العالية، لابن حجر**: دار العاصمة ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ت: د. سعد الشثري.

* **معالم التنزيل، للبغوي (تفسير البغوي)**: دار المعرفة ــ بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ. ت: خالد العك ومروان سوار.

* **المعجب في تلخيص أخبار المغرب، للمراكشي**: دار الكتاب ــ الدار البيضاء. ت: ممدوح حقي.

* **معجم ابن الأعرابي**: دار ابن الجوزي ــ الدمام. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ت: عبد المحسن الحسيني.

* **المعجم الأوسط، للطبراني**: دار الحرمين ــ القاهرة. ط ١٤١٥ هـ. ت: طارق بن عوض الله الحسيني.

* **معجم الصحابة، لأبـي الحسين**: مكتبة الغرباء الأثرية ــ المدينة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ت: صلاح المصراتي.

* **معجم الطبراني الكبير**: مكتبة العلوم والحكم ــ الموصل. الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ. ت: حمدي السَّلَفي.

* **المعجم، لابن المقرىء**: مكتبة الرشد ــ الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ت: عادل بن سعد.

* **مفتاح الجنّة، للسيوطي**: الجامعة الإسلامية ــ المدينة النبوية. الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.

* **مقالات الإسلاميين، للأشعري**: المكتبة العصرية ــ بيروت. ١٤١٩هـ. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد.

* **مقالات الكوثري**: المكتبة الأزهرية للتراث ــ القاهرة. ١٤١٤هـ.

* **مقدمات الإمام الكوثري**: دار الثريا ــ دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

* **الملل والنحل، للشهرستاني**: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الثانية ١٤١٣هـ. ت: أحمد فهمي محمد.
* **المناظرة في القرآن، لابن قدامة**: مكتبة ابن تيمية ـ الكويت. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. ت: محمد الحمود النجدي.
* **منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، للعلاَّمة علي القاري**: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ت: وهبي غاوجي.
* **منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، لخالد بن عبد اللطيف بن محمد نور**: مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
* **منهج الحافظ ابن رجب في العقيدة، لعلي الشبل**: دار الصميعي ـ الرياض.
* **مواقف التفتازاني الاعتقادية في كتابه «شرح العقائد النسفية» دراسة وتعليقاً على ضوء عقيدة السَّلَف الصالح**: رسالة دكتوراة لمحمد محمدي النورستاني [مطبوع على الآلة الكاتبة].
* **ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي**: دار المعرفة ـ بيروت. ت: علي محمد البجاوي.
* **نقض أساس التقديس، لشيخ الإسلام ابن تيمية**: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة. الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ. ت: موسى الدويش.
* **نهاية الإقدام على علم الكلام، للشهرستاني**: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ. ت: محمد حسن إسماعيل.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الباب الأول
ذِكْر أصول أهل السُّنَّة والجماعة
في باب أسماء الله وصفاته
وبيان مخالفة الأشاعرة لها

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
نعت الجهمية لأهل السُّنَّة بالمشبهة: دليل على إثبات معاني الصفات	٢٠٨
مطلب: تقرير هذا الأصل من كلام أبي الحسن الأشعري	٢٢٦
المبحث الثاني: بيان مخالفة الأشاعرة للسلف في هذا الباب والرد على شبهاتهم منه	٢٣٠
بطلان دعوى التفويض عن السَّلَف وكونه يعود إلى التأويل	٢٣٠
بيان معنى قول بعض السَّلَف في إثبات الصفات: «بلا معنى»	٢٣٢
قول السَّلَف بلا كيف دليل على العلم بالمعنى	٢٣٥
معنى قول السَّلَف عن أخبار الصفات «أمروها كما جاءت بلا كيف»	٢٣٦
بطلان دعوى أن نفي الكيفية هو نفي للمعنى	٢٣٦
محاولة فاشلة لدفع اللوازم الباطلة	٢٣٩
الجهل بكيفية الصفة لا يستلزم الجهل بمعناها	٢٤٠
بطلان استدلالهما بحديث «عبدي مرضت فلم تعدني»	٢٤٣
قاعدة السَّلَف فيما يُنفى عن الله	٢٤٤
معنى المكر والاستهزاء والنسيان في حق الله تعالى	٢٤٥
مطلب: منشأ ضلال الأشاعرة في هذا الباب	٢٥٤
لا يُعلم عن أحد من السَّلَف أنه جعل آيات الصفات من المتشابهات	٢٥٤
الفصل الثالث: في تقرير أن السَّلَف كانوا يجرون نصوص صفات الله على ظاهرها	٢٦١

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث
بطلان ورود التأويل
في صفات الله عن أحد من السَّلَف

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الرَّابـع
تبرئـة أئمـة السُّنَّة
من فرية الانتساب إلى الأشعرية والكُلاّبية

الباب الخامس

بيان أن الكُلّابية والأشعرية فرقتان مباينتان لأهل السُّنَّة والجماعة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الفهارس العامّة:

❑ ❑ ❑